

# القضاء الإداري

الجزء الأول

(أصول المحاكمات الإدارية)

تأليف  
الدكتور عبد الله

دكتور في الحقوق  
مستشار في محكمة التمييز  
أستاذ في كليات الحقوق

١٩٧٤



القضاء الإداري

١





# القضاء الإداري

الجزء الأول

(أصول المحاكمات الإدارية)

تأليف  
الدكتور عبد الله

دكتور في الحقوق  
مستشار في محكمة التمييز  
أستاذ في كليات الحقوق

مطبعة بانوس وشرقوني بيروت - لبنان تلغون ١٨ ٣٣٣٣

١٩٧٤

جميع الحقوق محفوظة

## مقدمة عامة

أصدرنا في السابق مؤلفاً بعنوان «رقابة القضاء العدلي على أعمال الإدارة» تناولنا فيه بحث مختلف المسائل الإدارية التي يدخل النظر بها في اختصاص المحاكم العدلية ، عارضين ومستبعدين بذات الوقت من نطاق هذا الاختصاص المسائل الإدارية الأخرى التي يعود النظر بها للقضاء الإداري والمسائل التي ينحصر بشأنها أو يزول اختصاص القضاء بوجه عام كأعمال السيادة أو الأعمال الحكومية والأعمال التي تصدر عن الإدارة بحكم سلطتها التقديرية أو الاستثنائية أو التي تصدر عنها في الظروف الاستثنائية .

والمؤلف المذكور قد مهد لإصدار المؤلف الحاضر الذي نتناول فيه بحث القضاء الإداري ، لأنه يتعرض ، ولو بإيجاز ، لاختصاص هذا القضاء وقد كشف عن ماهية المسائل التي ينصب عليها هذا الاختصاص ، فكان لا بد الآن من معالجتها بصورة تفصيلية موسعة ، سواء من حيث الطرق التي يجري بها أعمال اختصاص القضاء الإداري بالنسبة إليها أي الأصول والإجراءات التي يتبعها هذا القضاء للنظر فيها ، أم من حيث طبيعة تلك المسائل أي الموضوع الذي تقوم عليه . وعلى ذلك فقد قسمنا بحثنا للقضاء الإداري إلى

جزءين : ( الاول ) وهو الجزء الحاضر ويتناول اصول المحاكمات الادارية وبالاخص الاصول المتبعة في النظر بالمراجعات لدى مجلس شورى الدولة ، ويشتمل على بحث وافٍ لشروط قبول المراجعة بوجه عام وإجراءات النظر فيها مع استعراض الطوارئ التي تحصل أثناء المحاكمة الخاصة بها ، وثم لصدور الحكم في المراجعة والطرق المقررة للطعن في الاحكام الصادرة من القضاء الاداري كالامتنان والتمييز والاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة وتصحيح الخطأ المادي ، ونلحق بها طلب تفسير هذه الاحكام . و ( الثاني ) ونبحث فيه المراجعتين الرئيسيتين اللتين ترفعان الى مجلس شورى الدولة للطعن بالأعمال الادارية او لطلب التعويض عن الاضرار الناشئة عنها وهما : مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة ، ومراجعة القضاء الشامل .

ولا بدّ هنا من الإشارة الى الاختلاف بين القواعد التي تنظم إجراءات التقاضي وتقرر الحلول الموضوعية للمسائل المتنازع عليها بين كل من جبق القضاء الاداري والقضاء العدلي المدني. ذلك ان المشترع لم يضع قواعد خطية ، صريحة وواضحة بشأن جميع المسائل والنقاط التي تتعلق بالإجراءات او بالحلول الموضوعية في حقل المنازعات الادارية ، على غرار ما فعل بشأن المنازعات المدنية ، بل ترك للقضاء الاداري قسماً وافراً من الحرية في التكيف واستنباط الحلول الملائمة لختلف المنازعات المعروضة عليه طبقاً للظروف والاحوال وتحقيقاً لأهداف العدالة . كما أقر له صراحة في حقل إجراءات التقاضي حق استيعام المبادئ الواردة في قانون اصول المحاكمات المدنية ( م ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الخاص بنظام مجلس شورى الدولة ) ، فمكّنه بذلك من تطبيق عدد من القواعد المقررة في هذا القانون على المراجعة المرفوعة لديه بالقدر الذي يتفق به تطبيقها مع المنطق ومع مبادئ العدالة

وتنظيم القضاء الاداري ، وبوصفها مبادئ عامة في اصول المحاكمة لا بوصفها قواعد ملزمة نص عليها قانون اصول المحاكمات المدنية بالذات .

ولكن هذه الحرية المتروكة للقضاء الاداري ، إذا كانت تجسم بعض المزايا، فإنها لا تخلو من العيوب والمساوىء. ذلك ان بعض القضاة او الهيئات القضائية قد يحدون فيها فرصة سانحة لاعتماد التفسير وتطبيق الحلول التي يرتوونها دون رادع، او يلجؤون بالاستناد اليها الى تطوير مستمر في الاجتهاد يؤدي الى التعارض بين الاحكام وعدم الاستقرار في الاوضاع القانونية وإلحاق الأذى بأصحاب الشأن وبمصلحة العدالة بوجه عام. وقد أتيح لنا المجال أثناء هذا البحث للوقوف على شيء من هذه العيوب المتجسمة في التعارض بين الحلول المقررة من القضاء الاداري للمسائل او الاوضاع القانونية الواحدة او المتماثلة . ومن النماذج عليها نذكر ، فيما يلي ، بعض المسائل التي تشهد تقلباً او تعارضاً في اجتهاد مجلس شورى الدولة بصورة بيّنة :

- مهلة المسافة : التي ينص قانون اصول المحاكمات المدنية على إضافتها الى المهل العادية المقررة لإجراءات المحاكمة كتقديم الدعوى واللوائح والطعن في الاحكام ، والتي لم يرد عليها نص في الاحكام التشريعية الخاصة بالمحاكمة الادارية على غرار النص الوارد في التشريع الفرنسي الصادر في ٢٦ ت ١٩٦٥ . وقد جاء اجتهاد مجلس شورى الدولة متعارضاً بصدها ، إذ أنه اعتمد هذه المهلة في بعض قراراته واستبعد تطبيقها في البعض الآخر <sup>(١)</sup> . وقد أبدينا الرأي باعتماد مهلة المسافة في إجراءات المحاكمة الادارية انسجاماً مع مبادئ

العدالة والقاعدة المقررة في القانون الإداري والتي تجيز استلزام قواعد اصول المحاكمات المدنية فيما لا يتعارض مع احكام القانون المذكور ، سيما وان المشرع الفرنسي قد أقر تطبيق هذه المهلة كما قدمنا نلاحظاً الى ضرورتها في المحاكمة الادارية كما في المحاكمة المدنية .

- التدخل في المحاكمة : والذي يكون على نوعين ، تدخل اختياري وتدخل إجباري او ادخال . والتدخل الاختياري يكون بدوره اما تدخل أصلياً أي اختصاصياً واما تدخل تبعياً أي انضمامياً او تأييدياً . ولم يحز المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الخاص بنظام مجلس شوري الدولة سوى التدخل الانضمامي أي الذي يستهدف تأييد وجهة نظر احد الخصوم الاصليين في المراجعة ( م ٧٢ ) . غير ان الخلاف قد ثار حول ما إذا كان التدخل يصبح في مركز الخصم الذي يؤيد موقفه وما إذا كان يحق له بالتالي الطعن بالحكم الذي يصدر في المراجعة بالطرق المقررة في القانون لهذا الخصم بالذات . وقد اختلف اجتهاد مجلس الشوى اللبناني في هذا المجال إذ قبل الطعن المقدم من المتدخل أحياناً ولو تبعاً لطعن الخصم نفسه ، ورفضه أحياناً أخرى معتبراً ان التدخل لا يصبح بمنزلة الخصم في المراجعة كي يحوز له الطعن في الحكم الصادر فيها <sup>(١)</sup> . وقد أبدينا أن التدخل يصبح في مركز الخصم في المراجعة من حيث الاحتجاج في وجهه بقوة القضية المحككة الناشئة عن الحكم الذي يصدر فيها ويكون له بالتالي حق الطعن بهذا الحكم بالطرق المقررة في القانون.

- الاستئناف التبعي او الطارىء : وقد رفض مجلس الشورى اللبناني

---

(١) انظر لاحقاً الفقرة ١٤٩ .

قبوله في غالبية أحكامه لعدم ورود نص عليه في الاحكام التشريعية الخاصة بالمحاكمة الادارية ، ولكنه قبله في بعض الاحكام الأخرى <sup>(١)</sup> . وقد ارتأينا قبول هذا الاستئناف ، من جهة ، بالاستناد الى الفكرة العامة نفسها التي فرضت اعتياده في المحاكمة المدنية وهي حصول الرضوخ للحكم من احد الخصمين شرط ارتضاء الخصم الآخر به فإذا رفض هذا الأخير القبول بالحكم واستأنفه استئنافاً أصلياً عاد للخصم الاول حق الطعن فيه باستئناف تبني ولو بعد انقضاء مهلة الاستئناف الاصلي ، ومن جهة أخرى باستلزام القواعد المقررة في هذا الصدد في قانون أصول المحاكمات المدنية كبادئ عامة في المحاكمة الادارية لعدم تعارضها مع قواعد هذه المحاكمة . وهذا ما ذهب اليه أيضاً مجلس شورى الدولة الفرنسي بدون وجود نص خاص في صدده .

— الطعن في القرارات الصادرة قبل الفصل نهائياً في النزاع : يقبل مجلس شورى الدولة عادة الطعن بهذه القرارات مع الحكم النهائي الصادر في المراجعة . ولكنه قبل أحياناً الطعن فيها على حدة لعدم وجود نص خاص يوجب الطعن فيها مع الحكم النهائي <sup>(٢)</sup> . وقد أبدينا أن الطعن بهذه القرارات يجب أن يتم مع الحكم النهائي طبقاً للقواعد المقررة في قانون اصول المحاكمات المدنية والتي يجوز استلزامها في المحاكمة الادارية عملاً بالمادة ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ، وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

— ذكر صدور الحكم « باسم الشعب اللبناني » : اوجب الدستور اللبناني

---

(١) انظر لاحقاً الفقرة ١٥٧ .

(٢) انظر لاحقاً الفقرة ١٨١ .

في المادة ٢٠ والمرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الخاص بنظام مجلس شوري الدولة في المادة ٧٩ اصدار الحكم باسم الشعب اللبناني . ولكنها لم يوضعا ما إذا كان يجب ادراج هذه العبارة صراحة في الحكم ام ان الحكم يفترض صادراً وجوباً باسم الشعب اللبناني ولو لم تذكر فيه هذه العبارة . وقد مال الاجتهاد بغالبية الى ضرورة ذكر تلك العبارة في الحكم نفسه . على أن هذا الأمر لم يزل محل خلاف في الفقه والقضاء كما أبدينا <sup>(١)</sup> . هذا وقد أصدر المشرع الفرنسي في هذا الصدد نصاً صريحاً يوجب ذكر عبارة « باسم الشعب الفرنسي » في مطلع الحكم وذلك في المادة ٢٤ من قانون ٢٨ ت ١٩٥٣ .

فيجدر بنا ، إزاء ما تقدم ، التمني على المشرع اللبناني اصدار نصوص صريحة لتتظم المسائل المذكورة وغيرها مما يقع تعارض في الاجتهاد بصدها وتضع قواعد ثابتة يلتزم بها القضاء ويطمئن اليها المتقاضون وتكون ضماناً راسخة لتحقيق العدالة .

- طرق التبليغ : نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على اجراء التبليغ بالطرق الادارية ( م ٦٩ ) <sup>(٢)</sup> ولكنه لم يبين هذه الطرق صراحة . فجاز التبليغ بالتالي في المنازعات الادارية بواسطة أحد موظفي قلم مجلس الشوري او بواسطة البريد المضمون مقابل ايصال بالاستلام . ولكن نظراً للأهمية العائدة لتبليغ القرارات الادارية والقضائية وأوراق الدعاوى لا سيما بالنسبة لسريان المهل ، نتمنى على المشرع أن يعمد الى توضيح الطرق والقواعد التي

---

(١) انظر لاحقاً الفقرة ١٣٧ .

(٢) انظر لاحقاً الفقرات ٥٩ و ٩٩ و ١٥٠ .



يجب أن يتم بها التبليغ درءاً لأي التباس قد يحصل بشأنه ويؤدي الى اسقاط مفعوله ، وهذا على غرار ما تضمنه قانون أصول المحاكمات المدنية بالنسبة لتبليغ الاوراق العدلية من قواعد صريحة وواضحة .

- طرق الطعن بقرارات بعض الهيئات الادارية ذات الصفة القضائية :  
ان بعض هذه الهيئات وإن تعددت تنتمي الى فئة واحدة ، كـلجان الاستملاك ولجان الاعتراضات على الضرائب مثلا . ولكن المشترك لم يوجد طرق الطعن في القرارات الصادرة منها . فقرارات بعض لجان الاستملاك مثلا تستأنف أمام لجان استملاك استئنافية او أمام لجنة استملاك عليا ثم يطعن بقرارات هذه اللجان الأخيرة بطريق النقض او التمييز أمام مجلس شورى الدولة ، أما قرارات البعض الآخر من لجان الاستملاك فيكون قابلاً للطعن مباشرة بطريق النقض أمام هذا المجلس<sup>(١)</sup> . كما ان اللجان المختصة بالنظر في الاعتراضات على الضرائب والرسوم الماثلة لها يصدر بعضها قرارات قابلة للاستئناف أمام مجلس شورى الدولة ويصدر بعضها الآخر قرارات قابلة للتمييز او للنقض أمام هذا المجلس<sup>(٢)</sup> ، علماً بأن الفرق شاسع بين هذين الطريقين للطعن ، إذ أن للاستئناف مفعولاً نائراً يخول المجلس وضع يده على القضية والفصل فيها مجدداً ، بينما يولي التمييز هذا المجلس النظر فقط في صحة الأسباب المبني عليها وهي أسباب محصورة حتى اذا قبل أحدها او بعضها

---

(١) انظر : الفقرة ١٥٩ لاسقاً - ومؤلفنا « رقابة القضاء العدلي على اعمال الادارة »

الفرقة ٢٥ .

(٢) انظر : الفقرتين ١٤٨ و ١٥٩ لاسقاً - ومؤلفنا السابق ذكره فقرة ٢١ و ٢٤ .

بقرار النقض اعاد القضية الى الهيئة التي أصدرت الحكم المنقوض للنظر فيها من جديد متقيدة بقراره . فمنعاً لأي التباس في صدد سلوك الطريق الصحيح للطن بقرارات هذه اللجان ، وتوخياً لتوحيد القواعد والحلول بالنسبة للقضايا الواحدة او المتأثلة ، تنمى اصدار تشريع يوحد بين طرق الطعن المذكورة ، فيقرر بالنسبة لقرارات لجان الاستملاك مثلاً إما جواز استئنافها جميعاً أمام لجان استئنافية أخرى وثم تمييز قرارات هذه اللجان أمام مجلس شورى الدولة ، وإما إلغاء المرحلة الاستئنافية بالنسبة لقرارات جميع لجان الاستملاك والاكتفاء بالطعن فيها تمييزاً . أما بالنسبة الى لجان الاعتراضات على الضرائب فنتمنى توحيد طرق الطعن بقراراتها يحمل هذا الطعن حاصله اما بطريق الاستئناف واما بطريق التمييز أمام مجلس شورى الدولة بالنسبة لقرارات جميع هذه اللجان دون تفريق بينها .

فنأمل من ثم اصدار النصوص التشريعية المناسبة بصدد المسائل المتقدم ذكرها وتلك التي بيناها في مقدمة مؤلفنا السابق « رقابة القضاء العدلي على أعمال الادارة » ، تسهلاً لمهمة القضاء في فصل المنازعات المعروضة عليه والحد من هذه المنازعات للمستقبل وتوطيد الثقة والتعامل الامثل بين الادارة والأفراد .

## باب تمهيدي

### مبادئ عامة

١ - مركز القضاء الإداري ومدى وظيفته : يستقل القضاء الإداري ، من جهة ، عن السلطة الإدارية <sup>(١)</sup> التي يتولى النظر في المنازعات المرفوعة في مواجهتها ، ومن جهة ثانية ، عن سائر الجهات القضائية في الدولة اذ تنحصر ولايته بالنظر في فئة خاصة من المنازعات هي المنازعات الإدارية. وهو يؤلف بذاته قضاء متكامل في تكوينه وعددأ في اختصاصه ، فلا تتشابه ولايته مع ولاية غيره من الجهات القضائية الأخرى <sup>(٢)</sup> . ويتربط على استقلاله التام عن

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا « وقاية القضاء المدني على أعمال الإدارة » الفقرة ١ .

(٢) وإذا حصل تنازع في الاختصاص بينه وبين جهة القضاء المدني فتفصل فيه محكمة محل الخلافات ( انظر مؤلفنا السابق ذكره الفقرة ١٣٣ وما يليها ) .

هذه الجهات القضائية ان الحكم الذي يصدر منه في موضوع داخل في ولاية هذه الجهات او الذي يصدر من هذه في موضوع داخل في ولايته ، يعتبر معدوم الأثر وكأن لا وجود له <sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك نتناول بالبحث في هذا الباب التمهيدي : (١) المنازعات الادارية بحد ذاتها . (٢) تنظيم القضاء الاداري واختصاصه .

## الفصل الاول

### المنازعات الادارية

٢ - (اول) مفهوم المنازعة الادارية : المنازعة الادارية هي المنازعة التي تنشأ بين شخص من اشخاص القانون العام - كالدولة او البلديات او المصالح العامة المستقلة - وأحد اشخاص القانون الخاص ، او بين اشخاص القانون العام أنفسهم ، وتستهدف عادة الطعن بعمل صادر من الشخص العام

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مولفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الاول الفقرة ١٤٦ .

بقصد ابطاله او التعويض عن ضرر ناشئ عنه . ويعود النظر في المنازعة الادارية في الأصل للقضاء الاداري ، غير ان ثمة منازعات مع الادارة يدخل النظر فيها في اختصاص المحاكم المدنية <sup>(١)</sup> . كما ان هناك بعض الاعمال التي تصدر عن السلطة العامة والتي تظل خارجة عن رقابة القضاء ، كأعمال السيادة ( او الاعمال الحكومية ) وأعمال السلطة الصادرة في الظروف الاستثنائية والاعمال التي تصدر عن الادارة بمقتضى سلطتها التقديرية او الاستثنائية <sup>(٢)</sup> ، فالمنازعات التي تنشأ عن هذه الاعمال لا تعتبر بالتالي من قبيل المنازعات الادارية بمعناها العادي .

ويجري في الأصل عرض المنازعة الادارية على القضاء الاداري فيتولى بحسب واعطاءها الحل المناسب تطبيقاً للقواعد القانونية والانظمة التي ترعي نشاط الادارة . ويقوم القضاء الاداري بدور هام في هذا الصدد إذ يضمن تطبيق أحكام القانون ومبادئه العامة تطبيقاً سليماً وعادلاً في مجال تعامل الادارة مع اشخاص القانون الخاص ، فلا يسمح للادارة بأي تجاوز قد تحاول الاقدام عليه بحكم ما تملك من امتيازات وسلطات استثنائية خارجة عن نطاق القانون العادي ومن شأنها أن تضع الأفراد في مركز ضعيف يمكنها من تسخير مصالحهم الخاصة عند الاقتضاء في سبيل تحقيق النفع العام . ويحرص القضاء في هذا المضمار على حصر امتيازات الادارة في الحدود التي يقرها القانون متيحاً للأشخاص المتعاملين معها او الخاضعين لسلطتها التنظيم من أعمالها

---

(١) انظر في بحث تفصيلي لهذه المنازعات : مؤلفنا « القضاء المدني على أعمال الادارة » السابق ذكره .

(٢) انظر في بحث هذه الاعمال : مؤلفنا السابق ذكره الفقرة ٣٠ وما يليها .

ومقرراتها غير المشروعة عن طريق الطعن بها وطلب ابطالها بسبب تجاوز  
حد السلطة او برفع دعوى التعويض عن الاضرار التي تلشأ عنها . فيمنض  
للقضاء الاداري بذلك كرادع ضد تجاوزات الادارة على حقوق الأفراد  
وكعام للشرعية ضد كل تعسف او اعتداء عليها .

٣ - (ثانياً) جواز توبة المنازعة الادارية عن غير طريق القضاء :  
وقد يسلك أصحاب الشأن طرقاً أخرى يميزها القانون لتسوية المنازعة  
الادارية ، غير طريق القضاء . وأهم هذه الطرق : المصالحة ، والمراجعة  
الادارية .

أما التحكيم فيبدو ان المشرع قد استبعده مبدئياً كطريق لتسوية  
المنازعات الادارية ، إذ نص في المادة ٨٢٨ من قانون اصول المحاكمات المدنية  
على « ان إنشاء العقد التحكيمي لا يجوز إلا .. في نزاع قابل للمصالحة لا  
توجب من أجله المادة ٤٠٨ » او غيرها من النصوص القانونية ان تقدم النيابة  
العامة مطالعتها . ويلاحظ أن المادة ٤٠٨ من الاصول المدنية تفرض على  
النيابة العامة ابداء المطالبة في المنازعات التي تختص بالحكومة او بإدارة او  
مؤسسة عامة ، الأمر الذي يترتب عليه من ثم عدم جواز التحكيم في المسائل  
التي تتعلق بالإدارات والمؤسسات العامة ، ذلك ما لم يرد نص صريح في القانون  
يجوز اللجوء الى التحكيم لحل نزاعات معينة ناشئة مع الادارة <sup>(١)</sup> .

---

(١) يلاحظ ان قانون المحاكمات الفرنسي قد تضمن في المادة ١٠٠٤ نصاً مماثل لنص المادة  
٨٢٨ من قانون المحاكمات اللبناني ، مانعاً بالتالي التحكيم في المسائل الخاصة المطالبة النيابة العامة .  
واعتبر الفقه والقضاء بناء على هذا النص ان التحكيم غير جائز في المنازعات العالقة مع الادارات  
والمؤسسات العامة إلا إذا ورد نص صريح يميز اللجوء اليه ( انظر ادبي ودراخو في القضاء  
الاداري جزء ١ ، فقرة ١٩ وما يليها ) .

٤ - المصالحة : أشار المشرع في نصوص عديدة الى جواز المصالحة ( transaction ) بشأن المنازعات العالقة مع الادارة وأخضع هذه المصالحة الى موافقة او تصديق مراجع معينة تكون لها سلطة الرقابة او الاشراف او التمثيل القانوني للادارة .

فنص القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٥٧٠٤ تاريخ ٦ آذار ١٩٦٤ والمتعلق بتنظيم وزارة العدل في المادة ١٢ على ما يأتي : « لا يجوز للادارات العامة اجراء مصالحات في الدعاوى العالقة أمام المحاكم إلا بعد موافقة هيئة للقضاة ووزير العدل » . كما نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم ديوان المحاسبة في المادة ٣٢ على ان « تخضع للرقابة الادارية المسبقة المصالحات الحبية على دعاوى او خلافات إذا كان المبلغ موضوع النزاع يفوق خمسين ألف ليرة . وتستثنى من ذلك المصالحات المتعلقة بمخالفات أنظمة الضرائب » .

وتضمنت القوانين المالية ، ولا سيما تلك المتعلقة بالضرائب والرسوم ، أحكاماً خاصة بالتسويات التي يحق لوزير المالية اجراؤها بشأن الفرامات المفروضة على مخالفة هذه القوانين . فنصت المادة ١١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بضريبة الدخل على انه « يحق لوزير المالية اجراء التسوية على الفرامات المفروضة حق خمسها شرط أن لا تؤدي التسوية الى تخفيض الفرامة لأقل من حدها الأدنى » ، ولا يجوز اجراء أية تسوية إذا كانت النصوص الخاصة بفرض الفرامة تحظر ذلك ، او إذا ورد طلب التسوية بعد انقضاء المهلة القانونية المحددة للاعتراض » . ونصت المادة

٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق برسم الانتقال على الاموال المنقولة وغير المنقولة على انه « يحق لوزير المالية إجراء تسوية على الغرامات على ان لا تتناول اكثر من نصف هذه الغرامة » . كما نص قانون الجمارك في المادة ٣٥٢ وما يليها على جواز إجراء المصالحة بصدد العقوبات المترتبة على مخالفة أحكامه واستبدالها بمجزاء نقدي .

وجاء النص على جواز المصالحة أيضاً في قانون البلديات الصادر في ٢٧ ايار ١٩٦٣ إذ قضت المادة ٦٨ منه بما يلي : « تخضع لتصديق المحافظ قرارات المجلس البلدي المتعلقة بتسوية الخلافات والمنازعات بعد أخذ رأي دائرة القضاء » .

فيتضح من مجمل هذه النصوص ان المصالحة جائزة في المنازعات الادارية سواء نشأت هذه المنازعات عن علاقات اشخاص القانون الخاص بالادارة المركزية أم عن علاقاتهم بالادارات المحلية كالبلديات . ولا تشد عن مبدأ المصالحة كذلك المنازعات الناشئة مع المصالح العامة المستقلة .

وتعرف المصالحة طبقاً للسادة ١٠٣٥ من قانون الموجبات والمعقود بأنها « عقد يحسم به الفريقان النزاع القائم بينهما او يمنعان حصوله بالتساهل المتبادل » . فهي تعتبر اذاً عقداً متبادلاً ينهي به الفريقان ، بما يقدمانه من تنازلات او تسهيلات متبادلة ، نزاعاً ناشئاً او محتمل للنشوء بينهما . وتخضع المصالحة ، في الاصل ، للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الموجبات والمعقود . فلا تكون بالتالي جائزة في الأمور المتعلقة بالنظام العام او التي



يحظر القانون مباشرتها <sup>(١)</sup> ، او في نطاق استعمال الادارة أحد اختصاصاتها الإلزامية ، كمباشرتها لأعمال الشرطة مثلا <sup>(٢)</sup> . ولا يشذ عن ذلك إلا بمقتضى نص صريح كالنص الذي يخول الادارة المصالحة مع الفاعل في المخالفات المتعلقة بالضرائب والرسوم او في المخالفات الجرمية وفقاً لما تقدم .

ولا تخضع المصالحة لصيغة معينة . فلا يلزم تحريرها إذا بالكتابة إلا اذا قضت انشاء حقوق على أموال عقارية إذ يتعين تسجيلها عندئذ في السجل العقاري كي تلتج آثارها القانونية ( م ١٠٤١ موجبات وعقود ) .

غير ان المصالحة تخضع لأحكام القوانين الادارية الخاصة التي تجيز ابرامها . ولذا يجب أن تقرر ، كما قدمنا ، بموافقة المراجع المختصة بمباشرة الدعاوى و ابرام العقود باسم الادارة ، كموافقة هيئة القضايا ووزير العدل ( م ١٢ من قانون ٦ آذار ١٩٦٤ ) بالإضافة إلى توقيع الوزير المختص ، او موافقة سلطة الوصاية بالنسبة للادارات المحلية - كالبليات - بعد أخذ رأي هيئة القضايا ( م ٦٨ من قانون البلديات ) .

وتعتبر المصالحة ، في الاصل ، عقداً رضائياً يتم بتبادل الرضى بين الطرفين بحيث انه لا يجوز لمن قدم عرض المصالحة ، بعد موافقة الطرف الآخر عليه ، أن يرجع عن عرضه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) كتنازل الادارة عن جزء من الاملاك العامة مثلا (تقريب فرنسي) ١١ / ٧ / ١٨٩٢ دالوز ١٨٩٣ - ١ - ٦٦ - اربي ودراغو جزء ١ فقرة ٧ ) .

(٢) محكمة ليل ١٨/٥/١٩٥٣ دالوز ١٩٥٣ ص ٤٧٠ - اربي ودراغو جزء ١ فقرة ٧ .

(٣) شوى فرنسي ١٩٤٨/١/٧ مجموعة ليبون ص ٦٦٣ - اربي ودراغو ١ فقرة ٧ .

ويترتب على المصالحة التزام الطرفين بمضمونها كسائر العقود . وتكون من ثم ساقطة على وجه نهائي المطالبات والحقوق التي عقدت بشأنها ، فلا وجه بعد ذلك لإقامة الدعوى أو متابعتها بصدد هذه المطالب والحقوق .

وتسبرم المصالحة مبدئياً طبقاً لأحكام القانون العام أي قانون الموجبات والعقود ، ودون أن تشتمل بالتالي على شروط خارجة عن المألوف في العقود المدنية . وهي تتمتع على هذا الأساس عقداً عادياً يعود النظر في المنازعات المتعلقة به ، في الأصل ، للمحاكم العدلية <sup>(١)</sup> التي تطبق بشأنه قواعد القانون المدني <sup>(٢)</sup> . غير أن هذا لا يفقد القضاء الإداري اختصاصه بالنظر في بعض الاعمال التي تهم المصالحة ، كالمسائل المعترضة ( questions préjudicielles ) ، والاعمال أو القرارات التي يمكن فصلها عن عقد المصالحة ويطن فيها لتجاوز حد السلطة كقرار المجلس البلدي الذي يرخص بمقد المصالحة مثلاً أو قرار سلطة الوصاية بالتصديق على هذه المصالحة <sup>(٣)</sup> أو أيضاً القرار الإداري المتضمن عرض المصالحة <sup>(٤)</sup> . كما يعود للقضاء الإداري حسم النظر في المصالحة إذا ارتبطت بصورة وثيقة بعقد إداري إذ تتخذ عندئذ طابع هذا العقد .

---

(١) شوى فرنسي ١٨٩٥/٥/٧ سبالي ١٨٩٩ - ٣ - ٥١ - تميز فولسي  
١٩٢٤/٥/١ سبالي ١٩٢٤ - ١ - ٣٦٢ .

(٢) تميز فرنسي ١٨٩٥/١/٢١ دالوز ١٨٩٦ - ١ - ٣ - محكمة الخلافات الفرنسية  
١٩٠٨/٧/١١ سبالي ١٩١٠ - ٣ - ١٥٤ .

(٣) شوى فرنسي ١٩٠٥/١٢/٢٩ مجموعة ليبون ص ١٠١١ .

(٤) شوى فرنسي ١٩٤٢/١١/١٣ دالوز ١٩٤٣ ص ١٠٨ .

ويلاحظ ان القضاء الفرنسي يسبغ الطابع الاداري على المصالحات المتعلقة بتنفيذ عقود الاشغال العامة <sup>(١)</sup> .

٥ - المراجعة الادارية : المراجعة الإدارية (recours administratif) هي المراجعة التي يقوم بها احد الأشخاص لدى السلطة الإدارية المختصة على اثر نزاع عالق مع الإدارة يصدد عمل او قرار صادر منها ، ويستهدف فيها رجوع تلك السلطة عن هذا العمل او القرار او تعديله .

وتعتبر المراجعة الإدارية حقاً لكل شخص يمكنه الطعن بعمل او قرار صادر من الإدارة بقصد إبطاله او تعديله ، وسواء ورد النص على ذلك أم لم يرد ، بحيث ان استبعاد هذه المراجعة يستلزم وجود نص صريح بشأنه <sup>(٢)</sup> .

وتختلف ماهية المراجعة الإدارية باختلاف السلطة التي ترفع إليها . فإذا رفعت الى ذات المرجع الصادر منه القرار المطعون فيه سميت بالمراجعة الاستراحامية (recours gracieux) . وإذا رفعت الى مرجع يعاود المرجع الصادر منه هذا القرار سميت بالمراجعة التسلسلية (recours hiérarchique) . أما إذا رفعت الى السلطة التي تمارس حق الرقابة او الوصاية على المرجع الصادر منه القرار المطعون فيه والتي يحق لها إبطال هذا القرار او تعديله

---

(١) شوري فرنسي ١٩١٩/٧/٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٦١ - ١٩٣٩/٣/٢٩٩ مجموعة ليبون ص ٣٤١ - أبني ودراغو ١ فقرة ٩ .

(٢) انظر في ذلك : شوري فرنسي ١٩٥٠/٦/٣٠ - ١٩٥١ - ٣ - ٨٥ - و ١٩٥٦/٤/٢٠ - دالوز ١٩٥٦ ص ٣٢٢ - أبني ودراغو ١ فقرة ٢٣ والأحكام التي يشيران إليها .

آثاره ، فيطلق عليها مراجعة الوصاية او الرقابة (recours de tutelle ou  
• (de contrôle

ولا يتضمن القانون شروطاً معينة لتقديم هذه المراجعة سواء من حيث  
الأهلية أم المصلحة . فيحق للطالب إذا ، عندما يستطيع التذرع بأسباب  
قانونية أو واقعية أو بأسباب مبنية على العدالة او الملاءمة ، أن يتقدم بالمراجعة  
الإدارية طعنًا بأي عمل صادر من السلطة الإدارية حتى لو كان من الأعمال التي  
تخرج عن رقابة للقضاء ، كأعمال السيادة والأعمال البرلمانية<sup>(١)</sup> .

ولا يشترط القانون كذلك صيغة معينة للمراجعة الإدارية ، فيجوز بالتالي  
تقديمها بالكتابة او بطريقة شفهية . كما انه لا يشترط مهلة لتقديمها ، غير ان  
القالب عملاً أن يتقدم بها صاحب الشأن في مهلة المراجعة القضائية كي يتسنى  
له فيما بعد تقديم هذه المراجعة الأخيرة . ويلاحظ ، بالنسبة للمراجعة  
التسلسلية ، انه ليس ثمة ما يوجب اتباع درجات التسلسل بكل دقة بل  
يجوز تقديم الطلب الى مرجع يعلو الدرجة المباشرة للمرجع الصادر منه القرار  
المطعون فيه<sup>(٢)</sup> . وأما بالنسبة لمراجعة الوصاية او الرقابة فيشترط أن يكون

---

(١) بهذا المعنى : اوبي ودراغو ١ فقرة ٢٤ . ويضيفان ( في الخامس رقم ٢ ) أن المراجعة  
الإدارية لا يجوز تقديمها ضد قرار قضائي بالرفض ناتج عن عدم جواب الإدارة مدة أربعة أشهر على  
الطلب الموجه إليها ، لأن القاعدة التي تعتبر سكوت الإدارة بمثابة رفض للطلب لا تطبق إلا في  
الحالة التي يرد عليها النص ( شوري فرنسي : ٢٠ / ٤ / ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ ص ٣٢٢ ) .  
وانظر لاحقاً الفقرة ٦٦ ( ٤ ) .

(٢) اوبي ودراغو ١ فقرة ٢٤ والمراجع التي يشيران إليها .

للسلطة المرفوع اليها الطلب حق الرقابة الفعلية أي حق إبطال أو تعديل أو وقف أثر القرار المطعون فيه .

ولا تلتزم السلطة المقدمة اليها المراجعة الإدارية باتخاذ قرار بشأنها <sup>(١)</sup> . أما القرار الذي يصدر منها بصدد هذه المراجعة فيعتبر قراراً إدارياً ؛ ولا تكون ملازمة إذاً بتعليقه ، كما يحق لها الرجوع عنه . ويمكن السلطة الصادر منها القرار المطعون فيه أن تقرر ، على اثر المراجعة الاسترجاعية ، ابطال هذا القرار أو سحبه أو الرجوع عنه شرط ألا تمس حقوقاً مكتسبة ؛ فلا يجوز لها مثلاً وقف مفعول قرار مشروع نشأت عنه حقوق للغير أو سحب هذا القرار بأثر رجعي <sup>(٢)</sup> ما لم يكن الطلب مقدماً اليها من المستفيد نفسه <sup>(٣)</sup> . أما القرار غير المشروع فيمكنها سحبه أو الرجوع عنه ضمن مهلة المراجعة القضائية أو اثناء هذه المراجعة <sup>(٤)</sup> . ويكون للرجع الأعلى ايضاً ، على اثر المراجعة التسلسلية المرفوعة اليه ، أن يقرر إبطال أو تعديل القرار المطعون فيه ؛ غير انه اذا نشأت عن هذا القرار حقوق معينة فلا يجوز إبطاله

---

(١) شوري فرنسي ٣١/٧/١٩٥٣ سياري ١٩٥٦ - ٣ - ١٤ . ولكنه قضي مع ذلك بأن على الوزير المرفوعة اليه المراجعة المبيلة على عدم شرعية قرار إداري ، أن يعلن إبطال هذا القرار ( شوري فرنسي ٤/١٢/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٦٥٤ ) . وانظر ادبي ودراخو ١ فقرة ٢٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٣/٣/١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٣٢٢ .

(٣) شوري فرنسي ٩/١/١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٥ .

(٤) انظر ادبي ودراخو ١ فقرة ٢٥ - والمقررين ٧٥ و ٧٦ لاحقاً .

او تعديله إلا لسبب عدم الشرعية<sup>(١)</sup>، وشرط ألا تكون مهل المراجعة القضائية قد انقضت او أن يكون القرار لم يزل محل طعن قضائي . على أن القرار المشروع الذي أنشأ حقوقاً معينة لا يجوز تصحيحه إلا بوجه يفيد الطالب<sup>(٢)</sup> .

وتطبق هذه المبادئ عند انتفاء النص بشأن المراجعة الإدارية . أما اذا وجد نص بشأنها فتلغى مراعاته ؛ وقد يتضمن تعديلاً لبعض المبادئ المذكورة سواء بالنسبة للسلطة التي تقدم اليها المراجعة الإدارية أم المهل التي تقدم فيها أم المصلحة الواجب توافرها لدى الطالب، او غير ذلك من الشروط التي قد يشتمل عليها النص .

وتختلف طبيعة المراجعة الإدارية عن المراجعة القضائية؛ وهي تخضع لنظام قانوني مستقل . ولا تشكل بالتالي مانعاً لتقديم المراجعة القضائية إذا لا تعد بمثابة الطريق الموازي او المراجعة الموازية التي تحول دون قبول دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(٣)</sup> . فيجوز للطالب من ثم تقديم المراجعتين معاً او بالتعاقب عند توفر شروط كل منهما . وإذا تم تقديم المراجعة القضائية أولاً فلا يمتنع على السلطة الإدارية النظر في المراجعة التي رفع اليها بعد ذلك

---

(١) شردى فرنسي ١٩٥٣/٥/٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٥ - و ١٩٥٩/١٢/٤ مجموعة ليبون ص ٦٥٤ .

(٢) شردى فرنسي ١٨٩٧/٧/١ مجموعة ليبون ص ٥١٤ - اوي ودراغو ١ فقرة ٢٥ .

(٣) شردى فرنسي ١٩٣٨/١/٢٨ - ١٩٣٨ - ٣ - ٥٥ - و ١٩٥٠/١٢/٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٣٣ - اوي ودراغو ١ فقرة ٢٧ والمراجع التي يثيران إليها .

وتخاذ القرار المناسب بشأنها، حتى إذا أصدرت قراراً بإبطال القرار السابق المطعون فيه أصبحت المراجعة القضائية بدون موضوع . أما إذا صدر القرار القضائي أولاً فيجوز للسلطة الإدارية اصدار قرار لاحق في المراجعة المرفوعة اليها شرط ألا يتعارض مع القضية المحكمة الناشئة عن القرار القضائي المذكور .

ويلاحظ أيضاً أن المشتزع قد يشترط سبق المراجعة القضائية بمراجعة إدارية ، فيتمتع في هذه الحال بتقديم المراجعة الإدارية أولاً طبقاً لرغبة المشتزع حتى إذا لم تستجب اليها السلطة الإدارية كان للطالب رفع المراجعة القضائية لأجل ابطال القرار الإداري المشكوك منه . وهذا ما قرره المشتزع مثلاً بالنسبة للدعوى التي ترفع ضد البلديات إذ اوجب سبق هذه الدعوى بمذكرة - تسمى بالمذكرة التمهيدية - يرسلها المدعي الى المحافظ ويشرح فيها موضوع دعواه وأسبابها ، وذلك تحت طائلة رد الدعوى ( م ٧٧ من قانون البلديات تاريخ ٢٧ ايار ١٩٦٣ ) .

وفي حال سبق المراجعة القضائية بمراجعة إدارية ، فلا تعتبر هذه بمثابة ربط للنزاع ، انما يكون من شأنها في حال تقديمها ضمن مهلة المراجعة القضائية قطع هذه المهلة التي تعود الى السريان من جديد من تاريخ تبليغ القرار الصريح او من تاريخ القرار القضائي بالرفض ( م ٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩ / ١١٩ ) .

## الفصل الثاني

### تنظيم القضاء الإداري واختصاصه

٦ - لمه عامه : اقتبس المشرع اللبناني في تنظيم القضاء الإداري الكثير من القواعد الممتدة في التشريع الفرنسي . ولذا كان لا بد من إبداء لمحة عن تنظيم القضاء الإداري الفرنسي أولاً قبل التعرض الى تنظيم هذا القضاء في لبنان .

فالقضاء الإداري في فرنسا لم يكن منذ نشأته بالشكل الذي يعرف به الآن ، بل خضع تنظيمه مع الزمن لبعض التطور . فقد أحدث مجلس شورى الدولة الفرنسي في عام ١٧٩٩ وكان دوره استشارياً فقط انما يصيغ اقتراحاته بصيغة القرارات التي لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة رئيس الدولة عليها . وأنشئت يمانية في عام ١٨٠٠ مجالس المحافظات (conseils de préfecture) وكان يطمح في أحكامها استئنافاً لدى مجلس شورى الدولة الذي ينظر بها في حدود اختصاصه المذكور . ولم يصحح مجلس شورى الدولة الفرنسي محكمة إدارية بمنأى الكامل إلا بصدر قانون ٢٤ ايار ١٨٧٢ الذي أولاه صلاحية



الفصل على وجه نهائي في الدعاوى الإدارية وطلبات الإبطال بسبب تجاوز  
حد السلطة المقدمة طعنًا بأعمال مختلف السلطات الإدارية . وقد أنشئت  
بذات الوقت وفي القانون نفسه محكمة الخلافات (tribunal des conflits)  
للفصل في التنازع الحاصل على الاختصاص بين المحاكم المدنية والمحاكم الإدارية.  
وبمقتضى قانون صدر في عام ١٩٥٣ تحولت مجالس المحافظات الى محاكم ادارية  
بدائية ذات ولاية شاملة ، تستأنف احكامها لدى مجلس شورى الدولة <sup>(١)</sup> .  
وبجانب هذه المحاكم الإدارية يحتوي التنظيم القضائي الفرنسي على محاكم ادارية  
اخرى ذات ولاية محصورة تخضع احكامها للطعن بطريق الاستئناف أمام  
مجلس شورى الدولة ، اهمها : المحاكم الإدارية لبلاد ما وراء البحار ، ومحاكمة  
الفنائم البحرية ، والهيئات التحكيمية المتصوص عليها في قوانين خاصة . كما  
يحتوي على محاكم خاصة اخرى تخضع احكامها للنقض أمام مجلس شورى  
الدولة ، اهمها : ديوان المحاسبة ، ومحاكمة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة ،  
والمجلس الأعلى لمصادرة الكسب غير المشروع ، واللجان الخاصة بالنظر في  
أضرار الحرب ، والمجلس الأعلى للمساعدات الاجتماعية ، والمحاكم الخاصة بالنظر  
في المعاشات الحربية ، والمجلس الأعلى لشؤون التعليم ، والمجالس الجامعية ،  
ومجالس التأديب ، وغيرها <sup>(٢)</sup> .

وقد أنشئ أيضاً في لبنان مجلس شورى الدولة ، انما لم تحدث فيه محاكم

---

(١) انظر في ذلك : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » الفقرة ١ .

(٢) انظر في تعداد هذه المحاكم والهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية : اوردان في القضاء  
الإداري ١٩٧٠ - ١٩٧١ ص ٦٩٣ - ٦٩٨ .

إدارية بدائية ذات ولاية شاملة، بل انشئت فيه محكمة إدارية خاصة محدودة الاختصاص ويطن في أحكامها استثناءً لدى مجلس شورى الدولة. كما انشئت فيه، بجانب هذه المحكمة، بعض الهيئات الإدارية ذات للصفة القضائية التي نص القانون صراحة على استئناف أحكامها لدى مجلس شورى الدولة، كبعض اللجان المختصة بالفصل في الاعتراضات على الضرائب والرسوم الماثلة لها. وأنشئت فيه أيضاً محاكم وهيئات ذات صفة قضائية يطن في أحكامها تمييزاً لدى مجلس شورى الدولة، أهمها: ديوان المحاسبة، ولجان الاستملاك، وبعض لجان الاعتراضات على الضرائب، ومجالس التأديب، ولجان القيد في القوانين الانتخابية، ولجنة فصل الخلافات التي تنشأ بين الحكومة وإدارة المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بصدد مساهمة الحكومة في أعباء هذه المدارس. فيكون مجلس شورى الدولة بذلك قد ظل اذاً - على خلاف مجلس الشورى الفرنسي - المحكمة الإدارية ذات الولاية الشاملة، وهو ينظر بطريق الاستئناف أو التمييز في الطعن بأحكام المحاكم والهيئات الخاصة القضائية ذات الولاية المحصورة. وقد انشئت كذلك في لبنان محكمة حل الخلافات للفصل في المنازاع على اختصاص الذي يقع بين جهتي القضاء المدني والإداري<sup>(١)</sup>.

ويتبين الآن أن نبعت بشيء من التفصيل: المحكمة الإدارية الخاصة، ومجلس شورى الدولة، اللذين خصهما المشرع بأحكام تنظيمية مفصلة، مكتفين بصدد الهيئات الإدارية الأخرى ذات الصفة القضائية بالإحالة الى النصوص الخاصة بها في المنشورات ومجموعات القوانين.

---

(١) انظر في بحث موسع لهذه المحكمة: مؤلفنا « وقاية القضاء المدني على أعمال الإدارة »  
الطبعة ١٩٣٣ وما يليها.

## نبذة ١ - المحكمة الإدارية الخاصة

٧ - (اولاً) نكوبه المحكمة الادارية الخاصة : أنشئت المحكمة الإدارية الخاصة بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ . وجعل مركزها في بيروت .

وتتألف هذه المحكمة من رئيس قاض ومن عضوين مهندسين ومفتش مالي ؛ ويشترط أن يكون للقاضي من الفئة الثانية وان يكون المهندس من رؤساء الدوائر على الأقل والمفتش المالي من حملة الاجازات الجامعية ( م ٣ فقرة ١ و ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ ) . وقد راعى المشرع في تأليف المحكمة على هذا الوجه المدارك والخبرة التي يتطلبها حل القضايا الداخلة في اختصاصها ، فأوجب ان يكون رئيسها قاضياً لحل النقاط القانونية وأحد عضويها مهندساً لدرس المسائل الفنية ، والعضو الآخر مفتشاً مالياً لإلمامه بالأصول التي تجري الإدارة بمقتضاها الالتزامات والصفقات طبقاً لقانون المحاسبة العمومية .

ويجري تعيين رئيس وعضوي المحكمة بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير العدلية وموافقة الوزيرين المختصين . ويحلف العضوان اليمين امام مجلس شوري الدولة ( م ٣ فقرة ٣ و ٤ ) . ويقصد بالتعيين مجرد تكليف أعضاء المحكمة القيام بمهامها وذلك بالإضافة الى وظائفهم الأصلية ، اذ تنص المادة ٤ على أن يحتفظ الرئيس والعضوان بانتسابهم الى ملاكهم الأصلية ويتمتعون بجميع الحقوق ويخضعون لجميع الواجبات المنصوص عليها في تلك الملاكات ؛

ويتقاضى الرئيس والمضرون تعويضاً يحدد بمرسوم لقيامهم بالعمل خارج اوقات الدوام الرسمي .

ولا يمثل لدى المحكمة الإدارية الخاصة مفوض حكومة ( م ٥ ) كما هي الحال أمام مجلس شورى الدولة .

٨ - (ثانياً) اختصاص المحكمة الإدارية الخاصة : نصت المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ الآنف الذكر على ما يأتي : « تنظر المحكمة الإدارية الخاصة .

(١) في طلبات التعويض عن أضرار وقعت بسبب أشغال عامة .

(٢) في القضايا الإدارية المتعلقة بمقود او مشاريات او التزامات أجرتها الإدارات العامة لتأمين سير المصالح العامة .

(٣) في القضايا المتعلقة بأشغال الاملاك العامة .

وتبقى في كل حال قضايا التجاوز على حد السلطة من اختصاص مجلس الشورى دون سواه » .

يتبين من هذا النص أن المشرع قد جعل اختصاص المحكمة الإدارية الخاصة محصوراً بالقضايا الواردة فيه ، ولم يشأ بالتالي أن يجعل هذه المحكمة ذات ولاية عامة في المسائل الإدارية على غرار المعاكم الإدارية في فرنسا ، بل حفظ صفة المحكمة الإدارية العادية لمجلس شورى الدولة نفسه .

وتنظر المحكمة الإدارية الخاصة في القضايا المتقدم ذكرهما بالدرجة الأولى أي البدائية ، وينظر فيها مجلس شورى الدولة بالدرجة الاستثنائية .

وقد أتينا على بحث القضايا المذكورة بصورة تفصيلية في مؤلف آخر<sup>(١)</sup> نحيل اليه في صدها .

٩ - (ثالثاً) أصول المحاكمة لدى المحكمة الإدارية الخاصة : تطبق لدى المحكمة الإدارية الخاصة الأصول المتبعة امام مجلس شورى الدولة ( م ٦ ) والتي نعرض الى بحثها لاحقاً . انما يلاحظ انه لا يجوز لهذه المحكمة أن توقف تنفيذ القرارات الإدارية التي تتعلق بها المراجعة المرفوعة لديها ، فإن تضمنت هذه المراجعة طلباً بوقف التنفيذ احيلت الأوراق الى مجلس شورى الدولة للبت بهذا الطلب وفقاً للأصول الموجزة ( م ٦ ) .

وتجري المحكمة التحقيق في المراجعة طبقاً للأصول التي يتبعها مجلس الشورى ، وذلك بواسطة عضو مقرر يعينه رئيس المحكمة ، وتستأنف قراراته لدى هذه المحكمة بالذات ( م ٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ و م ٧٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ )<sup>(٢)</sup> . ويجوز لرئيس المحكمة ايضاً أن يعين خبراء عند الحاجة للقيام بتحقيق في ( م ٧ ) وذلك طبقاً لما تنص عليه المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتضمنة مايلي : « لرئيس المجلس او من يكتدبه من الأعضاء أن يعين في حالة العجلة ، وبناء على طلب صاحب العلاقة ، خبيراً يكلف بمعاينة الوقائع التي من شأنها ان تسبب مراجعة لدى المجلس ، ويبلغ القرار لمن يحتمل أن يدعى بوجهه ويدعى لحضور الكشف » .

---

(١) انظر مؤلفنا « وقاية القضاء المدني على اعمال الإدارة » فقرة ١٧ الى ٢٠ .

(٢) انظر لاحقاً الفقرة ١١٦ .

ويخضع استيفاء الرسوم والنفقات والفرامات لدى المحكمة لذات الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الشورى ( م ١٥ ) . أما المعونة القضائية فيعوز منحها لديها بقرار يصدر عن لجنة قوامها احد عضوي المحكمة المعين من الرئيس ومندوب عن وزارة المالية يعينه وزير المال ومحام يعينه نقيب المحامين في بيروت من مجلس النقابة ( م ١٤ ) .

وتصدر المحكمة الإدارية الخاصة احكامها باسم الشعب اللبناني، وذلك على غرار سائر الأحكام القضائية . ويجب أن تشمل على ذكر الأسباب الواقعية والقانونية التي تستند اليها ( م ٨ ) ، للتمكن من اجراء الرقابة عليها لدى استعمال طرق الطعن بشأنها .

ويجري تنفيذ الأحكام الصادرة من هذه المحكمة بالطرق التي يتم بها تنفيذ قرارات مجلس شورى الدولة ( م ٩ ) والوارد عليها النص في المواد ١١٤ الى ١١٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ .

١٠- (رابعاً) طرق الطعن في الاعلام الصادرة من المحكمة الادارية الخاصة :  
لا تقبل الاحكام الصادرة من المحكمة الإدارية الخاصة الطعن إلا بالطرق الآتية :  
الاعتراض، واعتراض الغير، والاستئناف لدى مجلس شورى الدولة ( م ١٠ ) .  
منبعت هذه الطرق فيما يلي بإيجاز ، على أن نعود الى بحثها بتفصيل أوفى عند معالجة طرق الطعن بالأحكام الإدارية بوجه عام<sup>(١)</sup> .

(١) الاعتراض : يقبل الاعتراض بشأن الأحكام الصادرة بالصورة

---

(١) انظر لاحقاً الفقرات ١٤٦ وما يليها و ١٧٠ وما يليها .

القضائية . ويكون خاضعاً من ثم للقواعد العامة المقررة للاعتراض على الأحكام القضائية<sup>(١)</sup> . غير ان القانون قد عين مهلة خاصة لهذا الاعتراض إذ حددها بشهرين من تاريخ ابلاغ الحكم النهائي ( م ١١ ) ، كما نص على قاعدة خاصة بشأن الأثر الناشئ عن تقديم الاعتراض إذ جعله غير موقف لتنفيذ الحكم المعارض عليه إلا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك ( م ١١ ) ، وهذا على عكس ما هو مقرر في القواعد العامة التي ترتب على الاعتراض - وهو طريق عادي للظعن - وقف تنفيذ الحكم النهائي المعارض عليه .

(ب) اعتراض الغير : يجوز الظعن في الحكم بطريق اعتراض الغير عادة لكل شخص لم يكن خصماً او ممثلاً في الدعوى الصادر فيها اذا ألحق هذا الحكم ضرراً به . وقد أخضع القانون الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية الخاصة لهذا الطريق للظعن على غرار الأحكام القضائية بوجه عام . ولكنه لم ينص على أصول وقواعد خاصة في صده ، فيكون بالتالي قد أراد إخضاعه مبدئياً للأصول والقواعد العامة المتصوص عليها في قانون اصول المعاملات المدنية<sup>(٢)</sup> . على انه قصر مهلة تقديمه الى خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم ( م ١٢ ) بينما المهلة المقررة له في القانون العام هي عشر سنوات ( م ٥٥١ أصول مدنية ) .

(ج) الاستئناف : تنظر المحكمة الإدارية الخاصة ، كما قدمنا ، بالدرجة

---

(١) انظر مؤلفنا « اصول المعاملات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ الفقرة ٣٣٣ وما يليها .

(٢) انظر مؤلفنا السابق ذكره للفقرة ٣٩٤ وما يليها .

الأولى في القضايا الداخلة في اختصاصها . ويجري استئناف الأحكام الصادرة منها لدى مجلس شورى الدولة . ويقدم الاستئناف في مهلة شهرين من تاريخ إبلاغ الحكم ( م ١٣ فقرة ١ ) .

ويقرب على رفع الاستئناف نقل الدعوى أمام مجلس شورى الدولة ونشرها لديه طبقاً للقواعد العامة<sup>(١)</sup> ، فيعيد المجلس درسها من ناحيتي الواقع والقانون ويفصل فيها مجدداً ( م ١٠٥ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

غير ان الاستئناف - على غرار الاعتراض - وخلافاً للقواعد العامة في أصول المحاكمات المدنية ، ليس من شأنه وقف تنفيذ الحكم المستأنف ما لم يقرر مجلس الشورى عكس ذلك ( م ١٠٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

أما القرارات الإعدادية وقرارات القرينة وجميع القرارات التي تصدرها المحكمة الإدارية الخاصة بمحل نقطة من نقاط النزاع أو جهة من جهات الدعوى فلا يجوز استئنافها إلا مع الحكم النهائي الفاصل في أساس الدعوى ( م ١٣ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ ) . وقد جاءت هذه القاعدة مطلقة دون أي استثناء عليها على غرار الاستثناء الذي أورده قانون التنظيم القضائي الصادر بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ تاريخ ١٦ ت ١ ١٩٦١ في المادة ٥٦ التي أجازت استئناف بعض القرارات الصادرة قبل الحكم النهائي بالاستقلال عنه ، ولا سيما القرارات المؤقتة والقرارات القاضية بمحل نقطة من نقاط النزاع أو جهة من جهات الدعوى إذا كانت مقترنة بالتنفيذ المعجل . وقد تكون العلة في عدم

---

(١) انظر مولفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٣٠٣ .



ذكر هذا الاستثناء كون المادة ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ نفسها قد حالت مبدئياً دون تقرير التنفيذ المعجل للقرارات الفاصلة لجهة من جهات الدعوى بنصها على انه « لا يجوز تنفيذ الحكم الفاصل لجهة من جهات الادعاء قبل انبرام الحكم للجهات الأخرى » .

## نبذة ٢ - مجلس شوري الدولة

### أولاً - تكوين مجلس شوري الدولة

١١ - فكرة عامة: أنشئ مجلس شوري الدولة في لبنان في عهد الانتداب وذلك بقرار صادر من حاكم لبنان الكبير بتاريخ ٦ أيلول ١٩٢٤ الذي أولاه اختصاصاً عاماً للنظر في المنازعات الإدارية . ولكن وجود هذا المجلس لم يكن مستقراً، إذ نواه تارة يلقى وتلتقل وظائفه الى إحدى غرف محكمة التمييز عند إنشاء او إعادة انشاء هذه المحكمة وطوراً يعود الى الظهور فور إلغائها . واستمر الحال كذلك حتى صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ في ٩ ك ١٩٥٣ الذي أعطاه وضماً مستقراً بجانب محكمة التمييز التي عادت الى الوجود في عام ١٩٥٠ ، وأولاه صلاحيات واسعة إذ جعلها تشمل ، مع الصلاحيات القضائية ، صلاحيات إدارية واستشارية . وقد جاء فيما بعد المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ بكمون استقرار المجلس وبعين صلاحياته وإجراءات التقاضي لديه بأحكام مستفيضة .

فنتناول اذاً بالبحث فيما يلي : ( أ ) تشكيل مجلس شوري الدولة .

( ب ) تنظيمه .

١٢ - (أ) تشكيل مجلس شورى الدولة ، يتألف مجلس شورى الدولة من :  
رئيس ، ومفوض حكومة ، ورؤساء غرف ، ومستشارين معاونين ( م ٤  
من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ )<sup>(١)</sup> .

ويجري تعيين رئيس المجلس ومفوض الحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس  
الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية من بين : رؤساء الغرف ، او المستشارين  
من الدرجات الثلاث العليا ( م ٥ )<sup>(٢)</sup> . ويتولى رئيس المجلس ، بالإضافة الى  
مهامه الأخرى ، أعمال الإدارة ، ويقوم بالتفتيش القضائي والإداري بنفسه  
أو بواسطة من ينتدبه من الأعضاء ( م ٣٨ ) . أما مفوض الحكومة فيؤازر  
الغرف القضائية ، ويكون لديه معاونان يمينان من بين المستشارين أو  
المستشارين معاونين بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدلية وبعد استشارة  
مكتب المجلس . ويتقدم مفوض الحكومة او المفوض المعاون الذي ينتدبه  
بملاحظات المحلة في جميع الدعاوى المرفوعة الى مجلس الشورى . كما يتقدم  
مفوض الحكومة شخصياً بملاحظاته أمام مجلس القضاة ، وعند تمذر ذلك  
ينوب عنه معاونه الأول ( م ٣٦ ) .

---

(١) وقد حدد الجدول ( ١ ) المرفق بالرسوم رقم ٢٨٦٤ تاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٥٩ ملأه  
أعضاء مجلس شورى الدولة كما يلي : ١ رئيس ، ١ مفوض حكومة ، ٣ رؤساء غرف ، ١٢  
مستشار ، و ٨ مستشارين معاونين .

(٢) وقد جرى تعديل هذا النص بمقتضى المادة ٣ من قانون ٢٤ / ٢ / ١٩٦٦ التي أجازت  
تعيين رئيس مجلس الشورى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية وبعد  
موافقة مجلس القضاء الأعلى من بين القضاة العدليين الذين هم من الدرجة الخامسة على الأقل دون  
تعديل في الراتب ، او من بين المحامين المقيدين في الجدول العام لتقابة المحامين منذ عشرين سنة  
على الأقل .

ويجري تعيين رئيس الغرفة بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية من بين المستشارين من الدرجات الثلاث للعليا ( م ٦ ) . ويعطى من له الأولوية من رؤساء الغرف لقب نائب رئيس ( م ١٣ فقرة ٢ ) .

أما المستشار فيجري تعيينه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل بعد موافقة مكتب مجلس الشورى بالاختيار من بين المستشارين معاونين الذين هم في الدرجة الأولى، ويمكن تعيين المستشار أيضاً من خارج فئة المستشارين معاونين بمرسوم يصدر في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية بعد استشارة مكتب المجلس من بين : (١) القضاة العدليين الذين هم في الخدمة منذ عشر سنوات على الأقل برتبة قاض . (٢) المستشارين في ديوان المحاسبة الذين هم في الخدمة منذ عشر سنوات على الأقل برتبة مستشار . (٣) موظفي الدولة من الفئة الأولى أو الفئة المعادلة لها في الملاكات الخاصة شرط أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ولهم في الخدمة عشر سنوات على الأقل . (٤) الأساتذة الأصيلين في معاهد الحقوق المعترف بها رسمياً والمثبتين منذ خمس سنوات كاملة على الأقل . (٥) المحامين المقيدين في الجدول العام منذ عشر سنوات كاملة على الأقل . ولا يجوز في أي حال أن يتجاوز عدد المستشارين المعينين من خارج فئة المستشارين معاونين ثلث مجموع عدد مستشاري المجلس ( م ٧ ) .

وأما المستشارون معاونون فيعينون من بين خريجي قسم الإدارة العامة والشؤون الخارجية من الدرجة العليا في المعهد الوطني للإدارة العامة الحائزين شهادة الحقوق اللبنانية . كما يجوز تعيينهم من بين موظفي القضايا والدراسات القانونية الحاليين التابعين لملاك الدولة الإداري والمجازين في الحقوق شرط أن يكونوا من الفئة الثالثة الدرجة الثانية على الأقل وقد عملوا في هذه الوظائف

مدة لا تقل عن خمس سنوات . ولا يجوز في أي حال أن يتجاوز عدد المستشارين المعاونين المعينين بموجب هذه الفقرة الأخيرة نسبة ٢٥ ٪ من مجموع عدد المستشارين المعاونين المحدد في ملاك مجلس الشورى . ويجري تعيين المستشار المعاون بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير المدلية ( م ٨ ) : ويبقى المستشار المعاون تحت الاختبار لمدة سنتين ، فإذا ظهر انه لا يملك المؤهلات التي تتطلبها اعماله جاز أن يقرر إخراجاه من الملاك . ويصدر قرار الإخراج بعد الاستماع اليه وخلال ستة أشهر على الأكثر بعد انقضاء مدة السنتين ( م ١٠ ) . ويعتبر بعد إخراجاه كأنه محال على الاستيداع ويبقى في هذا الوضع لحين إلحاقه بملاك آخر او صرفه من الخدمة وفقاً للقوانين والأنظمة الخاصة بالاستيداع ( م ١١ ) .

وقبل مباشرة وظيفتها في مجلس الشورى يقسم المستشار والمستشار المعاون أمام مجلس القضايا اليمين المعينة صيغتها في المادة ٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ .

وقد أجاز القانون لأعضاء المجلس الاشتراك في أعمال اللجان المشكلة لدى الوزارات والإدارات العامة . كما أجاز تكليفهم ، بالإضافة الى عملهم في المجلس ، بمهام في دوائر أحد الوزراء أو في الخارج . وتشترط في هذه الأحوال موافقة رئيس المجلس المسبقة ( م ١٤ ) . ورخص القانون من جهة أخرى بانتداب المستشارين والمستشارين المعاونين لوظائف قانونية لدى مختلف الوزارات والإدارات العامة أو المحاكم الإدارية . ويجري هذا الانتداب بمرسوم بناء على اقتراح وزير المدلية وبعد استشارة رئيس مجلس الشورى وموافقة عضو المجلس الحظية ، وذلك لمدة غير محدودة؛ غير انه لا يجوز في أي حال أن ينقص عدد المستشارين العاملين في المجلس عن ثمانية والمستشارين

المعاونين عن خمسة . ويحتفظ المصو المنتدب بصفته ومركزه لدى المجلس ولا يعين سواه في مكانه ، ويمكنه الاشتراك في الهيئة العامة ويتابع تقاضي رواتبه المستحقة بالنسبة لفئته ودرجته من موازنة مجلس الشورى ( م ١٥ ) .

وقد أخضع القانون أعضاء مجلس الشورى لنظام الموظفين العام مع مراعاة الأحكام الواردة في نظام هذا المجلس . ويقوم مكتب المجلس مقام مجلس القضاء الأعلى في الصلاحيات التي يمارسها تجاه القضاء ( م ٢٨ ) .

وأقر القانون لأعضاء المجلس أيضاً امتيازاً خاصاً - مماثلاً للامتياز المقرر للقضاة العدليين - وهو يقوم في قبولهم برسوم في منصب الشرف برتبهم عند تركهم الوظيفة إذا كانوا قد مارسوا وظيفتهم مدة عشرين سنة دون أن تتلهم عقوبة تأديبية . ويتمتعون عندئذ بالامتيازات المبينة في نظام مجلس الشورى . وتضم الخدمات التي يكونون قد أدوها في القضاء العدلي أو في ديوان المحاسبة الى خدماتهم في المجلس عند حساب تلك المدة ( م ٢٦ ) .

١٣ - الملاحظة التأديبية ضد أعضاء مجلس الشورى : يتعرض قضاء مجلس شورى الدولة للملاحقة التأديبية عند اخلاصهم بواجبات الوظيفة أو قيامهم بأي عمل يمس مركزهم الأدبي . وقد نصت المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ على أن « كل إخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف أو الكرامة أو الأدب يؤلف خطأ يعاقب عليه تأديبياً » .

ويحق لوزير العدل ان يطلب من رئيس المجلس اجراء التحقيق في أي أمر يرى فيه احتمال الملاحقة التأديبية . ويباشر رئيس المجلس التحقيق بنفسه او بواسطة عضو من اعضاء المجلس يكون متساوياً في الدرجة مع العضو

المشكو منه او يملوه وفقاً لقاعدة الاولوية . ويرفع رئيس المجلس نتيجة التحقيق الى وزير العدل الذي له ان يحيل العضو المشكو منه الى مجلس التأديب اذا وجد في التحقيق ما يبرر هذه الاحالة ( م ١٨ ) . ويعود لوزير العدل ايضاً ان يوقف عن العمل العضو المحال على مجلس التأديب ( م ٢٥ ) .

ويتألف مجلس التأديب من رئيس وعضوين . اما الرئيس فهو رئيس مجلس الشورى او من يليه في الاولوية عند تمذر حضوره ، والعضوان هما احد رؤساء الغرف واحد المستشارين ويجري اختيار كل منهما طبقاً لقاعدة الاولوية ( م ١٨ ) .

وبعين الرئيس مقررأ من بين اعضاء مجلس التأديب ، يقوم بالتحقيقات اللازمة ويستمع الى صاحب العلاقة والى الشاكي عند الاقتضاء ويتلقى افادات الشهود بعد اليمين ويرفع تقريره بلا ابطاء الى المجلس المذكور ( م ٩ ) . ويدعو الرئيس فوراً صاحب الشأن للاطلاع على الملف وعلى تقرير المقرر ، ويمين جلسة للمجلس التأديبي يدعو صاحب الشأن للحضور إليها ( م ٢٠ فقرة ١ ) .

وتجري المحاكمة بصورة سرية . فيتلى فيها تقرير المقرر ويطلب من صاحب الشأن تقديم دفاعه حول الأمور المنسوبة اليه . ويحق له أن يستعين بمحام واحد او بأحد زملائه لهذا الغرض . أما اذا تخلف عن الحضور هو او من استعان به لأجل الدفاع عنه ، فينظر المجلس التأديبي في القضية على ضوء المستندات التي لديه ( م ٢٠ فقرة ٢ و ٣ ) .

ويصدر المجلس التأديبي قراره في اليوم ذاته أو في اليوم الذي يليه على الأكثر . ويجب أن يكون هذا القرار معللاً أي مشتملاً على الأسباب الواقعية والقانونية المبررة له . وهو لا يقبل أي طريق من طرق الطعن بما في ذلك

طريق التمييز . ويكون هذا القرار نافذاً بمجرد إبلاغه الى صاحب الشأن بالصورة الإدارية ( م ٢٠ فقرة ٤ و ٥ ) .

أما العقوبات التي يجوز لمجلس التأديب الحكم بها فهي : اللوم ، والتوقيف عن العمل بدون راتب لمدة لا تتجاوز السنة ، وتأخير الترقية لمدة لا تتجاوز السنتين ، وإزالة الدرجة ، وإزالة الفئة ، والصرف من الخدمة ، والعزل مع الحرمان من تمويض الصرف أو معاش التقاعد . وفي حال إزال الدرجة أو للفئة يحتفظ العضو بمدة أقدميته للترقية . وفي حال العزل مع الحرمان من تمويض الصرف أو معاش التقاعد تعاد له المحسومات التقاعدية ( م ٢١ ) .

٩٤ - الموقعة الجزائية ضد أعضاء مجلس الشورى : يقتضى المادة ٢٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ إذا ارتكب أعضاء مجلس الشورى من فئة المستشارين وما فوقها إحدى الجرائم تطبق على ملاحقتهم الأصول المطبقة على ملاحقة أعضاء محكمة التمييز ، أما إذا كان العضو من فئة المستشارين معاونين فتطبق عليه الأصول المنبئة في ملاحقة أعضاء محكمة الاستئناف . وقد ورد النص على هذه الأصول في المواد ٣٨٩ الى ٣٩٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وقد فرق المشرع في هذا الصدد بين الجرائم المتعلقة بالوظيفة والجرائم الخارجة عنها. فنصت المادة ٢٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على ما يأتي: « لا يلاحق أعضاء مجلس الشورى بالجنايات والجناح المنبئة عن الوظيفة إلا بعد استشارة مكتب المجلس وبناء على طلب وزير العدلية ، وإذا قضت المصلحة العامة بتوقيفهم حالاً يمكن لوزير العدلية أن يرخص بذلك بعد استشارة رئيس مجلس الشورى . وفي حال ملاحقة أعضاء مجلس الشورى

بالجنايات والجنح غير المتبقة عن وظائفهم لا يجوز توقيفهم إلا بموافقة وزير العدلية بعد استشارة رئيس مجلس الشورى . وفي حال اقرار جنسية أو جنحة متعلقة بالوظيفة ، يجري توقيف العضو الملاحق بشأنها عن العمل بقرار من وزير العدل بعد استشارة رئيس مجلس الشورى ، وذلك حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى . أما إذا كانت الجناية أو الجنحة لا تتعلق بالوظيفة ، فيحق لوزير العدل أن يقرر توقيف العضو الملاحق عن العمل بعد استشارة رئيس المجلس ( م ٢٥ ) .

وكل قرار يصدر بالإدانة أو التبرئة في جناية أو جنحة يحق أحد أعضاء مجلس الشورى يبلغ بواسطة وزير العدل إلى مجلس التأديب ليفصل في النتائج التأديبية الناجمة عن الأفعال التي أدت إلى الملاحقة الجزائية ما لم يكن الفصل عن الوظيفة قد وقع حكماً ( م ٢٤ ) ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت الجناية أو الجنحة متعلقة بالوظيفة أم لا .

١٥ - (ب) تنظيم مجلس شورى الدولة - هيئته : يتألف مجلس شورى الدولة من عدة هيئات نص عليها المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ ، نعرضها فيما يلي :

( ١ ) الغرف : يشتمل مجلس الشورى على أربع غرف ، واحدة إدارية وثلاث قضائية . وتتألف كل غرفة من رئيس ومستشارين اثنين على الأقل ؛ ويلحق بها مستشار معاون أو أكثر لمساعدتها في أعمالها ومعاونة المقرر في التحقيق . ويجوز للمستشار المعاون أن يشترك في المذاكرة بصورة استشارية ، كما يجوز له إكمال هيئة الغرفة الملحق بها عند الضرورة ( م ٢٩ ) .

ويرأس الغرفة الإدارية رئيس مجلس الشورى أو من يكلفه بذلك من



رؤساء الغرف . ويرئس كل غرفة قضائية أحد رؤساء الغرف ( م ٣٠ ) .  
وفي حال غياب رئيس المجلس يقوم مقامه نائب الرئيس ، أما في حال غياب  
أحد رؤساء الغرف فيقوم بمهامه المستشار الأعلى ( م ٣١ ) .

ويجري تأليف الغرف وتوزيع الأعمال عليها بقرار من وزير العدل بمعد  
استشارة مكتب المجلس . ويمكن المستشار أن يكون عضواً في غرفتين على  
الأكثر . وفي حال عدم تمكن احدى الغرف من مباشرة اعمالها لنقص في  
اعضاؤها بسبب الشغور او الغياب او لأي سبب آخر ، يتدب رئيس المجلس  
مستشارين من غرف اخرى لإكمال الغرفة الناقصة ( م ٣٢ ) . ولا يجوز أن  
تضم الغرفة الواحدة أعضاء تربط بعضهم ببعض صلة قرابة أو مصاهرة حتى  
الدرجة الرابعة . كما لا يجوز لأحدهم أن يشارك في دعوى يكون طرفاً أو  
وكيلاً فيها أحد أقاربه أو أصهاره أو قضى بها أحد أقاربه أو أصهاره حتى  
الدرجة نفسها ( م ٣٣ )<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) مكتب المجلس : يتألف مكتب المجلس من رئيس المجلس ومفوض  
الحكومة ورؤساء الغرف ( م ٣٨ ) . وهو يباشر عدة مهام استنداء اليه نظام  
مجلس الشورى :

- فهو يقوم مقام مجلس القضاء الأعلى في الصلاحيات التي يارسا تجاه  
القضاء بمقتضى نظام الموظفين ( م ٢٨ ) . فيشارك بالتالي في اختيار اعضاء

---

(١) هذا وتطبق لدى مجلس شورى الدولة احكام قانون المحاكمات المدنية المتعلقة  
بنقل الدعوى للارتياح المشروع ورد القضاء وتنظيمه ، على أن طلب النقل للارتياح المشروع  
يجب أن يقدم الى مجلس القضاة ( م ٣٤ ) .

المجلس ويسهر على تأمين الضمانات المقررة لهم وعلى حسن سير العمل في المجلس .

- وهو ينظر في وضع المستشار المعاون عند انقضاء سلتين على تعيينه ، ويمكنه أن يقرر إخراجه من ملاك المجلس إذا تبين أنه لا يملك المؤهلات التي تتطلبها الأعمال التي يمارسها ( م ١٠ ) .

- ويبدى رأيه أيضاً في ملاحقة أعضاء المجلس بالجنائيات والجنح المتعلقة بالوظيفة ( م ٢٣ ) .

( ٣ ) مجلس القضاة : يتألف مجلس القضاة من : رئيس هو رئيس مجلس الشورى ، وأعضاء هم رؤساء الغرف وثلاثة مستشارين يختارهم رئيس مجلس الشورى عند بدء كل سنة قضائية . وتصدر قراراته عن الرئيس وأربعة أعضاء على الأقل ، وفي حال تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً ( م ٣٥ فقرة ٢ و ٣ )<sup>(١)</sup> .

وينظر مجلس القضاة في ما يحال إليه من دعاوى تكون عالقة أمام مجلس الشورى . وتجري الإحالة بطلب من رئيس المجلس أو مفوض الحكومة أو رئيس الغرفة التي تنظر في الدعوى ؛ وهي تكون إجبارية في المراجعات التي تقدم نفعاً للقانون ( م ٣٥ فقرة ١ ) .

---

(١) أما المراجعات التي يتقدم بها أعضاء مجلس الشورى فتنتظر بها هيئة من ثلاثة قضاة ومفوض حكومة تؤلف برسم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل من بين القضاة المدلين أو الإداريين المنتخبين وفقاً للمادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ ( م ٣٥ فقرة ٤ ) .

(٤) المجلس التأديبي: يتألف المجلس التأديبي المختص بمحاكمة أعضاء مجلس الشورى ، كما قدمنا <sup>(١)</sup> ، من رئيس هو رئيس مجلس الشورى ، وعضوين هما رئيس غرفة ومستشار يتم اختيار كل منهما وفقاً لقاعدة الأولوية . وفي حال تعذر حضور الرئيس ، يرأس مجلس التأديب العضو الذي يليه حسب الأولوية ( م ١٨ ) .

(٥) الهيئة العامة لمجلس الشورى : يقتضى المادة ٣٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ تتألف الهيئة العامة من جميع أعضاء المجلس . وهي تجتمع مرة كل سنة في شهر تشرين الاول بناء على دعوة الرئيس . ولا يكون اجتماعها قانونياً إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل . وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ؛ وعند تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .

وتنحصر مهمة الهيئة العامة في بحث التقرير الذي يعرضه عليها الرئيس متضمناً أعمال مجلس الشورى خلال السنة السابقة والإشارة الى الإصلاحات التشريعية والنظامية والإدارية التي يراها موافقة للمصلحة العامة .

وتعقد اجتماعات الهيئة العامة بصورة سرية . ويبلغ رئيس المجلس قراراتها لوزير العدلية .

#### ثانياً - اختصاصات مجلس شورى الدولة

١٦ - أنواعها : لمجلس الشورى نوعان من الاختصاصات: (أ) اختصاص

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ١٣ .

يتعلق بالأفتاء واعتماد التشريع . (ب) اختصاص قضائي بمقتضاء يفصل مجلس الشورى في المنازعات الرامية الى ابطال القرارات الإدارية او الى التعويض عن اضرار تسببت بها الإدارة، وغيرها من المسائل التي أولى القانون للمجلس صلاحية الفصل فيها .

١٧ . (١) الاختصاص المتعلق بالأفتاء واعتماد التشريع : ان وظيفة الاففتاء التي بموجبها يقوم مجلس شورى الدولة بإبداء الرأي للسلطات العامة حول أهم الأعمال التي تنوي إجرائها من وضع مشاريع القوانين والمراسم ذات القوة التشريعية والنصوص التنظيمية ومشاريع المعاهدات الدولية وغيرها ، تعتبر من الوظائف الرئيسية التي أسندت الى مجلس الشورى منذ نشأته في فرنسا بحيث ان اطلاق تسمية «مجلس شورى الدولة» عليه يشكل أبرز دلائل على اضطراره بتلك الوظيفة وعلى أهمية الدور الاستشاري الذي يقوم به في خدمة السلطة العامة . ويرجع إسناد هذا الدور اليه الى مركزه كهيئة عليا متخصصة في حل المنازعات القضائية العالقة مع الإدارة العامة والناتجة عادة عن اشكالات في تطبيق القوانين المختلفة بمناسبة قيام الإدارة بنشاطاتها المتنوعة ، فيتفحص النصوص القانونية والاحكام التنظيمية على اختلافاها ويختبر مدى انسجامها مع واقع الادارة والنشاطات التي تقوم بها وفعالية رعايتها وانتظامها للتعامل الذي تجر به مع الغير ، متعرفاً بذلك على النواقص والميوب التي تشوبها ويعمل بالتالي على تفاديها وتنسيق النصوص فيما بينها تنفيذاً لوظيفته الاستشارية هذه . ونظراً لما يفترض في قضائه من ثقافة قانونية عميقة ومن خبرة واسعة ، فإنسه يقوم بدور آخر هام وهو صياغة النصوص القانونية عندما يطلب منه ذلك .

ويتعين الآن أن نبحث الأمور التي تكون فيها استشارة المجلس اختيارية وتلك التي تعتبر فيها وجوبية .

(١) الأمور التي تطلب فيها استشارة المجلس اختياراً : ورد النص على هذه الأمور في المادتين ٤٦ و ٤٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ . فجاء في المادة ٤٦ ما يلي : « يسام مجلس الشورى في اعداد القوانين ، فيعطي رأيه في المشاريع التي يحيلها اليه الوزراء ويقترح التعديلات التي يراها ضرورية ويهيء ويصوغ النصوص التي يطلب منه وضعها . وله من أجل ذلك أن يقوم بالتحقيقات اللازمة وأن يستعين بأصحاب الرأي والخبرة » . كما جاء في المادة ٤٧ فقرة ٢ أنه « يمكن أن يستشار ( مجلس الشورى ) في مشاريع المعاهدات الدولية وفي المقررات التنظيمية ومشاريع التعاميم وامتيازات المصالح العامة ودقائر الشروط العامة » .

فيتضح من هذين النصين ان استشارة مجلس الشورى في الأمور الواردة فيها هي اختيارية لا اجبارية . فلا يتعين على الادارة بالتالي أن تطلب الرأي منه بشأنها ، بل لها أن تلجأ اليه او لا تلجأ . ويلاحظ أنه فيما يختص بمشاريع القوانين التي يجوز طلب رأيه فيها وتكليفه بصياغتها ، إنما يقصد بها تلك التي تتقدم بها الحكومة الى مجلس النواب دون اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب مباشرة الى هذا المجلس .

(٢) الأمور التي تطلب فيها استشارة المجلس وجوباً : يقتضى المادة ٤٧ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الممدلة بقانون ٩ ايلول ١٩٧١ « يجب أن يستشار مجلس الشورى في مشاريع المراسم ذات القوة التشريعية وفي مشاريع النصوص التنظيمية التي ترمي الى تأمين تطبيق القوانين وفي جميع

المسائل التي نصت القوانين والانظمة على وجوب استشارته فيها باستثناء مشاريع المراسيم المتعلقة بتعديل تعريفه الرسوم الجمركية .

فيتعين إذاً على الحكومة او الادارة العامة ، من جهة ، أن تأخذ رأي مجلس الشورى وجوباً بالنسبة لجميع مشاريع المراسيم ذات القوة التشريعية . ويقصد بهذه المراسيم اولاً تلك التي أولت المادة ٥٨ من الدستور الحكومة حق اصدارها بتنفيذ كل مشروع قانون قد احالته على مجلس النواب بصفة الاستعجال ولم يبت به هذا المجلس خلال أربعين يوماً من طرحه عليه (١) . وبطل أخذ رأي مجلس الشورى واجباً ، برأينا ، في صدد المراسيم المذكورة حتى إذا كان هذا الرأي قد أخذ مسبقاً بصورة اختيارية بصدد مشروع القانون نفسه الذي احالته الحكومة على مجلس النواب طبقاً للمادة ٤٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ المتقدم ذكرها . كما يقصد بالمراسيم ذات القوة التشريعية أيضاً التي تخضع مشاريعها لأخذ رأي مجلس الشورى وجوباً ، المراسيم الاشتراعية نفسها (٢) التي تصدر من الحكومة في مواد تشريعية داخلية أصلاً في صلاحية مجلس النواب وقد رخص هذا المجلس للحكومة باصدارها مضافاً عليها قوة القانون .

ويتعين ، من جهة ثانية ، أخذ رأي مجلس الشورى في صدد مشاريع النصوص التنظيمية التي ترمي الى تأمين تطبيق القوانين . وتصدر هذه .

---

(١) انظر في بحث هذه المراسيم ذات الصفة التشريعية : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الادارة » الفقرة ٤٠ ص ١٥٥ وما يليها .

(٢) انظر في بحث المراسيم الاشتراعية : مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٤٠ ص ١٥٨ وما يليها .

النصوص التنظيمية عادةً ببراسم في مجلس الوزراء لتقضي بتحديد دقائق او تفصيلات تطبيق قانون معين قد نص بذاته على اصدارها . ويكون لهذه المراسم التنظيمية مفعول عام على غرار مفعول القانون نفسه <sup>(١)</sup> .

ويؤخذ رأي مجلس الشورى أيضاً بصدد أية مسألة أخرى نص القانون او النظام على وجوب استشارته فيها . ولا تستثنى من ذلك سوى مشاريع المراسم المتعلقة بتعديل تعريف الرسوم الجمركية . وقد قصد بهذا الاستثناء دون ريب حفظ سرية الاجراء الذي تقدم عليه السلطة - أي المجلس الأعلى للجوارك وتم الحكومة - في احداث او تعديل رسم جمركي لأجل الخوول دون اطلاع الغير مسبقاً عليه والافادة منه بصورة غير مشروعة .

ويلاحظ ان الرأي الذي يبديه مجلس شورى الدولة ، سواء في الحالات الاختيارية ام الحالات الوجوبية ، لا يقيد الادارة من الناحية القانونية إذ تبقى حرة في اتباع هذا الرأي ام لا . ولكن ذلك لا يفيد جواز الاستغناء عن رأي المجلس حتى في الحالات التي فرض القانون أخذ هذا الرأي فيها مقدماً . ففي هذه الحالات يتعين على الادارة استشارة المجلس مسبقاً وإلا اعتبر حلها باطلاً لخالفته القانون <sup>(٢)</sup> . وبعد ابداء الرأي من المجلس ، يعود

---

(١) انظر في بحث المراسم التنظيمية : مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٤٠ ص ١٤٩ وما يليها.

(٢) شوري لبناني ١٩٦٤/٥/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٦٤ - ١٠ / ٧ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢١ - الاستاذ جوزف شدياق في مقاله عن «استشارة مجلس شوري الدولة في الشؤون التشريعية والادارية» في مجموعته الادارية ١٩٦٩ ص ١٣ وما يليها - مؤلفنا السابق ذكره ص ١٥٠ هامش ٢ والمراجع المشار اليها فيه .

للادارة اصدار المرسوم بالحالة التي عرض بها على هذا المجلس او بعد اعتمادها  
رأيه بشأنه ، إنما لا يجوز لها ان تدخل في المرسوم تعديلات لم تعرض على  
المجلس . وإذا أخذت ببعض ما جاء في رأي المجلس نسبة لبعض النقاط  
وبالمشروع الذي عرض على المجلس نسبة للنقاط الأخرى ، فيكون هذا  
التصرف جائزاً ما لم يرقم عدم تجزئة بين مختلف نصوص المرسوم او ترقم  
رابطة ضرورية بين ما جاء في رأي المجلس والنقاط التي احتفظ بها  
المشروع (١) .

وتطلب الجهات الادارية ( الوزراء ) رأي مجلس الشورى عن طريق  
وزير العدل الذي يخوله القانون ان يحيل الى هذا المجلس ، بناء على طلب  
الوزير المختص ، للقضايا التشريعية والادارية المنصوص عليها في المادتين ٤٦  
و ٤٧ المتقدم ذكرهما . وتتداول الهيئة بالاستناد الى تقرير أحد اعضائها  
( م ٤٨ ) . ويعود لوزير العدل أيضاً أن يطلب الى رئيس مجلس الشورى  
تعيين أحد أعضاء المجلس لمساعدة الادارات في اعداد أحد المشاريع المنصوص  
عليها في المادتين ٤٦ و ٤٧ ( م ٤٩ ) .

١٨ - (ب) الاختصاص القضائي : يعتبر مجلس شورى الدولة  
المحكمة العادية للقضايا الادارية والمرجع الاستئنافي او التمييزي في القضايا  
الادارية التي عين لها القانون محكمة خاصة ( م ٥٠ من المرسوم الاشتراعي  
١١٩ / ١٩٥٩ ) .

---

(١) النظر : اودان ص ٢٦٥ - ٢٦٦ والاحكام التي يشير اليها - مولفنا السابق ذكره  
ص ١٥٠ هامش ٢ .



فقد أبدينا أن تنظيم القضاء الإداري في لبنان لا يتضمن على غرار التنظيم الفرنسي محاكم إدارية بدائية ذات ولاية عامة في المنازعات الإدارية ، فظلت هذه الولاية العامة محفوظة بالتالي لمجلس شورى الدولة . وأنشئت بذات الوقت بعض المحاكم الإدارية والهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية التي خولها القانون اختصاصاً محصوراً تباشره في الدرجة البدائية أو القطعية بحيث أن الأحكام أو القرارات الصادرة منها تكون قابلة للطعن بطريق الاستئناف أو التمييز ( النقض ) أمام مجلس شورى الدولة . وقد استبعدت ، من جهة أخرى ، بعض فئات الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية عن رقابة أي قضاء سواء الإداري أم المدني .

وقد سبق ان بحثنا في مؤلف آخر <sup>(١)</sup> بصورة تفصيلية اختصاص مجلس شورى الدولة القضائي كمحكمة أول وآخر درجة ، واختصاصه كمرجع استئنافي أو تمييزي في القضايا التي تختص بها محاكم أو هيئات أخرى خاصة ، فنحيل الى المؤلف المذكور في ذلك . كما بحثنا في ذات المؤلف <sup>(٢)</sup> الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية والتي تنحصر بصدها أو تحول رقابة القضاء ، وهي : الأعمال الصادرة من الإدارة بحكم سلطتها الاستثنائية أو التقديرية ، والأعمال الصادرة من الإدارة في الظروف الاستثنائية ، والأعمال الحكومية أو أعمال السيادة .

ونقتصر الآن ، فيما يلي ، على ذكر القضايا الداخلة في اختصاص مجلس

---

(١) انظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » الفقرات ٨ الى ٢٨ .

(٢) انظر مؤلفنا السابق ذكره الفقرات ٢٩ الى ٤٩ .

شورى الدولة القضائي باقتضاب كلي ، يحيلين الى مؤلفنا المذكور في تفصيل أوفى .

(١) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة بوصفه محكمة عادية للقضاء الاداري والتي ينظر فيها بالدرجة الاولى والاخيرة :  
لقد ورد النص على أم هذه القضايا في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ ، وهي تشمل ما يلي :

- قضايا الابطال بسبب تجاوز حد السلطة .
- قضايا التمويض عن الاضرار التي تقع بسبب تنفيذ المصالح العامة .
- القضايا الادارية المتعلقة بمعقود امتيازات إدارية أجرتها الادارات العامة لتأمين سير المصالح العامة .
- قضايا الضرائب والرسوم التي لم يلتزم القانون لجائاً إدارية ذات صفة قضائية للنظر في الاعتراضات عليها .
- قضايا رواتب الموظفين ومعاشات تقاعدهم .
- القضايا المتعلقة بقانونية الانتخابات للمجالس الادارية .
- طلبات تفسير او تقدير صحة ( شرعية ) الاعمال الادارية .

(٢) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة بوصفه مرجعاً استثنائياً :

وقد نص للقانون على بعض القضايا الداخلة في الدرجة البدائية في اختصاص المحكمة الادارية الخاصة او هيئات إدارية ذات صفة قضائية ، وينظر بها مجلس شورى الدولة بالصفة الاستثنائية . وأم هذه القضايا :

- . - طلبات التعويض عن الأضرار التي تقع بسبب الاشغال العامة .
- القضايا الادارية المتعلقة بعبود او مشتريات او التزامات أجرتها  
الادارات العامة لتأمين سير المصالح العامة .
- القضايا المتعلقة بإشغال الاملاك العامة .
- وتدخل القضايا المتقدمة في اختصاص المحكمة الادارية الخاصة في الدرجة  
البدائية ( م ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ ) <sup>(١)</sup> .
- قضايا الضرائب والرسوم التي أحدث القانون لجانباً إدارية ذات صفة  
قضائية للفصل فيها بداءة ونص على جواز استئناف قراراتها الى مجلس  
شورى الدولة <sup>(٢)</sup> .
- قضايا التعويض عن نزاع الحقوق الفردية من ملحقات الاملاك العمومية  
لحاجة المنفعة العامة <sup>(٣)</sup> .
- (٣) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة بوصفه مرجعاً  
تمييزياً ،
- ينظر مجلس شورى الدولة بطريق التمييز او النقض في جميع القضايا التي

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٨ .

(٢) انظر في بحث تفصيلي للقوانين التي تنص على الاختصاص في هذه القضايا ؛ مؤلفنا ورقابة  
القضاء المدني على اعمال الادارة « الفقرة ٢١ .

(٣) انظر : الفقرة ١٤٨ لاحقاً - شورى لبناني ٥ / ٥ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥  
ص ٧٥ - و ٤ / ٤ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٨٩ .

تفصل فيها بالدرجة الأخيرة الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية ، سواء ورد نص في القانون على ذلك ام لم يرد ( م ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

وأهم القضايا التي يجري تمييز الأحكام الصادرة فيها أمام مجلس شورى الدولة هي :

- القضايا التي يفصل فيه ديوان المحاسبة بالصفة القضائية .
- قضايا الضرائب والرسوم التي أحدث القانون لجاناً خاصة للفصل فيها ولم ينص صراحة على استئناف قراراتها <sup>(١)</sup> .
- قضايا الاستملاك التي تنظر فيها لجان خاصة <sup>(٢)</sup> .
- المنازعات المتعلقة بتأديب الموظفين ( م ٥٤ و ١٠٣ و ١٠٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .
- المنازعات المتعلقة بالقيد في القوائم الانتخابية : والتي تفصل بها لجان خاصة في الدرجة البدائية والاستئنافية ( قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠ ) <sup>(٣)</sup> .
- الخلافات الناشئة بين الحكومة وإدارة المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بشأن مساهمة الحكومة في اعباء هذه المدارس ( م ٦٣ من قانون ١٥ / ٦ / ١٩٥٦ ) <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر في بحث تفصيلي لهذه القضايا : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » الفقرة ٢٤ .

(٢) انظر في بحث هذه القضايا : مؤلفنا السابق ذكره الفقرة ٢٥ .

(٣) انظر في بحث ذلك : مؤلفنا السابق ذكره الفقرة ٢٧ .

(٤) انظر في بحث ذلك : مؤلفنا السابق ذكره الفقرة ٢٨ .

١٩- خطة البحث : سينقسم بحثنا للقضاء الإداري الى جزئين على الوجه الآتي :

- الجزء الأول : وهو يحتوي على باب واحد :
- الباب الأول : أصول المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة .
- الجزء الثاني : وهو يحتوي على بابين :
- الباب الثاني : دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة .
- الباب الثالث : دعوى القضاء الشامل .



## الباب الاول

### أصول المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة

٢٠ - فكرة عامة - تقسيم البحث : تخضع المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة لقواعد خاصة ، بعضها نص عليه القانون والبعض الآخر من صنع القضاء . فقد نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم مجلس شورى الدولة على أهم القواعد الخاصة بالمحاكمة لدى هذا المجلس ، وذلك في المواد ٥٧ الى ١٢٥ ، وهي تتعلق : بتقديم المراجعة ، وبالتحقيق والحكم وطرق الطعن بهذا الحكم ، وبالأصول الموجزة ، وبقواعد خاصة ببعض المراجعات ( كطلب الابطال بسبب تجاوز حد السلطة ، والاعتراض على صحة انتخابات المجالس الإدارية ، والقضايا التأديبية ) ، وبأصول المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة بصفتها مرجعاً استئنافياً أو تمييزياً ، وبالمراجعة نفعاً للقانون ، وبتنفيذ قرارات مجلس شورى الدولة ، وبالرسوم والنفقات . وقد عمل مجلس الشورى بدوره على خلق قواعد أخرى اقتضتها ظروف المراجعة

وضرورة حل المشكلات المتعلقة بها ، وذلك بمقتضى السلطة العائدة له في استنباط الحلول المناسبة لمختلف المنازعات المطروحة أمامه ومنها مشاكل الأصول والاجراءات بمحمد ذاتها ، كذلك المتعلقة بشروط قبول المراجعة والتحقق فيها وطوارئ المحاكمة — كالطلبات الطارئة والمسائل المعترضة والتنازل عن الدعوى وغيرها — والحكم في المراجعة وما يترتب من احترام لاستقلال الإدارة عند إصداره ، وما ينشأ عنه من آثار وما يقتضيه من تنفيذ من جانب السلطة الإدارية .

وعلى ذلك نتناول بالبحث القواعد المتعلقة بالمحاكمة لدى مجلس شورى الدولة على الوجه الآتي : ( ١ ) المبادئ العامة في المحاكمة . ( ٢ ) شروط قبول المراجعة . ( ٣ ) اجراءات النظر في المراجعة . ( ٤ ) طوارئ المحاكمة . ( ٥ ) الحكم في المراجعة . ( ٦ ) طرق الطعن في الأحكام الإدارية .

## الفصل الاول

### مبادئ عامة

٢١ - (أولاً) استعمل أصول المحاكمات الادارية عن أصول المحاكمات

المصرية ؛ أن القواعد التي تنتظم أصول المحاكمات الإدارية هي مستقلة ومتميزة عن القواعد الخاصة بأصول المحاكمات المدنية . فلا شك أن كلا من هذه القواعد يهدف الى تحقيق العدالة وضمن مصالح الفرقاء وحمايتها وكشف السبيل أمام القاضي للوصول الى هذه الأهداف ، ولكن كلا من الدعويين المدنية والإدارية تظل مختلفة من حيث الخصوم والمصالح التي تتمثل فيها . ففي الدعوى المدنية يتخاصم طرفان من أشخاص القانون الخاص متساويان في المصالح ، أما في الدعوى الإدارية التي ترفع عادة بين شخص خاص يتمتع بحقوق فردية وشخص عام فإن طبيعة المصالح تختلف ، مما يؤدي الى اختلال في التوازن بينها ويستتبع بالتالي تطبيق قواعد أصول واجراءات تراعي هذا الاختلاف بين مصالح الأطراف ومراكزهم .

ونتيجة لذلك كان لا بد من النظر الى قواعد التقاضي أمام مجلس شورى



الدولة كقواعد أصيلة مستقلة بذاتها ومتميزة بالتالي عن قواعد أصول المحاكمات أمام القضاء المدني . وقد بينا سابقاً <sup>(١)</sup> أن المشرع قد نص على قواعد خاصة بأصول التقاضي أمام مجلس شورى الدولة وذلك بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ ، تاركاً لهذا المجلس فيما عدا ذلك حرية استنباط للقواعد الثلاثة لاستكمال ما نقص من قواعد في التشريع بما يتناسب مع واقع الحياة الإدارية وطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الإدارة وأشخاص القانون الخاص وما تستدعيه بالتالي من تطبيق قواعد اجرائية تتفق معها .

وقد يعتمد مجلس شورى الدولة في استنباطه القواعد التي لم ينص عليها القانون، الى استيعاء المبادئ العامة في أصول المحاكمات . وأنه إذ يفعل ذلك لا يكون مقيداً بالقواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية بالذات ، بل يقتصر على الاستئناس بهذه القواعد وعلى تطبيقها على الدعوى العالقة أمامه بالقدر الذي يتفق به هذا التطبيق مع المنطق ومع مبادئ العدالة وتنظيم القضاء الإداري ، ويوصفها بمبادئ عامة في الأصول لا يوصفها قواعد ملزمة نص عليها قانون أصول المحاكمات المدنية بذاته . وهذا الرأي الذي يتجه اليه القضاء الفرنسي <sup>(٢)</sup> وتعتمده غالبية الفقهاء <sup>(٣)</sup> ، قد أكدته المشرع

---

(١) انظر آتفأ الفقرة ٢٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : شوري فرنسي ١٩٥٥/٣/٤ مجموعة ليبون ص ١٣١ ومجلة القانون العام ١٩٥٥ ص ٧٧٣ .

(٣) اوبي ودراغو ٢ فقرة ٦٣٨ و ٦٣٩ - اردان ص ٧٠٠ - هوفيه لينوان LENOAN في أصول المحاكمات لدى مجلس شورى الدولة صفحة ١٦ وما يليها والمراجع التي يشير اليها - الدكتور سليمان الطباوي في القضاء الاداري جزء ١ ص ٩٨١ و ٩٨٢ - الدكتور عمن خليل في القانون الاداري اللبناني ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

اللبناني في المادة ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ التي تنص على ما يأتي :  
« يعين المقرر الشكل الذي تجري فيه أعمال التحقيق ، ويستوحي في ذلك  
المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية دون أن يكون ملازماً  
بالتقيد بها حرفياً... » كما أكدته أيضاً قضاء مجلس الشورى اللبناني تطبيقاً  
لهذا النص «١» .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/٥/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ من ٢٥٩ ( وقد جهاه فيه :  
تستوحى لدى مجلس شوري الدولة المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية ( م ٧٣ من  
المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، ولما كانت المادة ٣٢٦ من الأصول المدنية قد كرست مبدأ  
لا بطلان بدون ضررها يتعلق بالبطلان المركّز على المخالفات الشكلية وكان مبرر ابراز الايصال  
المشار اليه في المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ هو التبات ربط النزاع له ، فلا مجال للقول  
بوجوب رد المراجعة المرفوعة الى مجلس شوري الدولة شكلاً لعدم اقترباتها بالايصال المذكور اذا  
ما توفر الاثبات فيها على أن ربط النزاع هو حاصل فعلاً ) . وبذلك المعنى : شوري لبناني ١٩٦٤/٦/١  
مجموعة شدياق ١٩٦٤ من ١٤٤ ( حيث جاء أن المرسوم الاشتراعي ١١٩ كالتشريع السابق  
له ، إذ يكسر صراحة في المادة ٧٣ وبشأن التحقيق في المراجعة الادارية قاعدة الاستيعاء من  
المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، انما يشير بذلك الى أن هذه المبادئ تعتبر  
قواعد عامة تطبق في المراجعات الادارية بقدر ملائمتها معها وعدم تعارضها مع مبادئ خاصة  
بهذه المراجعات . والمادة ٣٤٠ من الأصول المدنية كرسّت قاعدة لبطلان الاستحضار مركّزة  
على امكان الاثارة الشك من جراء الخطأ او النقص في تعيين المدعي عليه كما إن المادة ٣٢٦ من  
ذات الأصول كرسّت قاعدة البطلان المبني على الضرر بحسب ظروف القضية . وعليه فان ذكر  
بلدية بيروت كستدعي بوجهها في المراجعة التي تقام بحقها ، كان لتحديد هذا الفريق وإن لم يبين  
فيها الشخص الطبيعي الذي يمثلها إذ أن الخطأ في تحديد هذا المثل ليس من شأنه أن يثير الشك  
في شخصية المستدعي بوجهها ولا يقضي الى رد المراجعة شكلاً ) . وانظر أيضاً : شوري  
لبناني ١٩٦٨/٣/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ من ٦٨ .

٢٢ - (ثانياً) الخصائص العامة لأصول المحاكمات الإدارية : ان أصول المحاكمات الإدارية ، بالإضافة الى استقلالها عن أصول المحاكمات المدنية ، تنطوي على خصائص ذاتية تتميز بها من عدة وجوه عن هذه الأصول الأخيرة . ومن أهم خصائصها أنها : ( أ ) موجهة من قبل القاضي الإداري ، (ب) غير علنية ، ( ج ) خطية ، ( د ) بسيطة وقليلة النفقة ، ( هـ ) لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

( أ ) أصول المحاكمة الإدارية بوجهها القاضي الإداري : يعد أن يقدم استدعاء المراجعة الى مجلس شورى الدولة ، يتعين على هذا المجلس السير بالاجراءات التي يفرضها القانون سواء من حيث تبليغ هذا الاستدعاء والأوراق الى الطرف الآخر أم من حيث التحقيق في الدعوى وإعدادها للحكم . ولذا فقد اطلق على دور القاضي الإداري وصف الدور التوجيهي او الاستقصائي (inquisitoire) . وهذا على عكس الدور الذي يقوم به القاضي المدني والذي يغلب عليه الطابع السلبي إذ يقتصر على مراقبة اجراءات الدعوى التي توجه من قبل الخصوم ، ولا يتدخل فيها بوجه عام إلا لحسم النزاع عندما تصبح الدعوى مهتأة لاصدار الحكم فيها ، مما يبرر بالتالي وصف المحاكمة المدنية بأنها من فعل وتوجيه الخصوم (accusatoire) .

وفي الواقع فور تقديم استدعاء المراجعة الى مجلس الشورى ، يعين رئيس الغرفة التي تنتظر فيه مقررأ يتولى تأمين ابلاغ الأوراق للخصوم ويعين لهم مهلة لتقديم دفاعهم او جوابهم ويحري للتحقيقات التي يراها ضرورية لجلاء القضية والحكم فيها ( م ٦٨ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وأكثر ما يظهر الدور الموجه للقاضي الإداري هو في مجال التحقيق الذي يباشره في المراجعة .

ليس من شك في أنه يتقيد ، في قيامه بهذا الدور ، بحدود الطلبات والوسائل المدلى بها من الخصوم كي لا يتعرض الى الفصل بغير ما طلب او بأكثر مما طلب - هذا ما لم تكن الأسباب والوسائل التي يعتمد عليها من تلقاء ذاته متعلقة بالنظام العام - غير أنه عندما يقوم بالتحقيق في الحدود المذكورة يكون متممًا بحرية كبيرة في استقصاء الأدلة اللازمة ، سواء بتميين الخبراء او سماع الشهود او اجراء الكشف الحسي او تدقيق القيود او استجواب الأفراد ، او بتكليف الإدارات العامة بتقديم الأوراق والسجلات واستدعاء الموظفين المختصين لاستيضاحهم عن النواحي الفنية والمادية . وتكون للمجلس سلطة واسعة في تقدير قيمة الأدلة المتوفرة لديه ، وهو لا يتقيد إلزامًا في هذا التقدير بقواعد الإثبات المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، بل يستطيع أن يبني حكمه على قناعته الذاتية المستمدة من تلك الأدلة <sup>(١)</sup> . وقد تشتمل هذه على قرائن صريحة وهامة ومتوافقة او على تحليل منطقي او على مجرد شعور مستخلص من ملف القضية <sup>(٢)</sup> . وقد يتساهل في طلب الإثبات من المدعي ، فيكتفي بما توافر او كان يمكن أن يتوافر لديه من أدلة في الحالة المطروحة عليه ؛ وقد يقتنع بمجرد القرائن او ببداية البينة إثباتًا لمطالب المدعي وطالما لم تثبت الإدارة المدعى عليها العكس ، وقد يأخذ أيضًا بتأكيدات المدعي إذا لم تعرض عليها الإدارة <sup>(٣)</sup> او إذا تمنت عن إبراز الملف الإداري للتثبت

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٥/٢/١١ دالوز ١٩٥٥ ص ٥٥٥ ومجلة القانون العام ١٩٥٥ ص ٩٩٥ - ١٩٦٩/٢/١٢ و ١٩٦٩/٢/١٢ مجموعة ليبون ص ٥٧٤ - أودان ص ٧٠٦ - ٧١٣ .

(٢) أودان السابق ذكره ص ٧١٣ . وانظر ايضاً شوري لبناني ١٩٦٧/٢/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢/٦/١٨ مجموعة ليبون ٣٢٢ - اوبي ودراغو ٢ فترة ٦٤٠ ص ١٤٩ - ١٥٠ والأحكام التي يشيران اليها .

من حقيقة الأمر <sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن القواعد المذكورة المطبقة لدى مجلس الشورى تطبق بوجه عام لدى المحكمة الإدارية الخاصة .

(ب) المحاكمة الإدارية غير علنية : تجري المحاكمة لدى مجلس الشورى بصورة غير علنية . غير انه يجب ابلاغ الخصوم الاوراق المقدمة في الدعوى وتمكينهم - مع محاميهم - من الاطلاع عليها في قلم المجلس ، وهذا مراعاة لحق الدفاع الذي لا يمكن ان تمس به سرية المحاكمة . إلا ان حق الاطلاع على اوراق الدعوى يكون قاصراً على الخصوم وكلائهم فقط . ويجب ان يبلغ الخصوم ايضاً ابداع تقرير المستشار المقرر ومطالبة مفوض الحكومة ، ويحق لهم تقديم ملاحظاتهم الخطية عليها . وبالرغم من ان المحاكمة لدى المجلس هي

---

(١) شوري لبثاني ١٩٦٧/٢/٢٨ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠٥ . وقد جاء فيه : اذا كانت المبادئ العامة فوجب بالأصل أن يكون عبء الاثبات على عاتق الدعي فانه في نطاق الحقوق الإدارية لا يمكن تطبيق هذا المبدأ بضيق وحصر ، ذلك لأن موقف الادارة ليس مساوياً في مجال الاثبات لموقف الفرد المتضرر من أعمالها ، فالاستندات والملفات الادارية غالباً ما تتضمن الدليل على حقوق الافراد وليس بإمكان هؤلاء عادة الاستعداد مسبقاً لتهيئة أدلتهم وإن كانوا غير مهملين في ذلك ولأن الادارة تعتبر خصماً شريفاً ليس له التنصل من الواقع الزامن والالتجاء الى التعنت وإثخاذ الموقف السلبي المجرد ولأن الملفات الادارية ليست الحقيقية في مجال الاثبات ملكاً لخصم بل انها مرجع لا يمكن منع صاحب الحق من الالتجاء اليه . ولأن للقاضي الاداري دور الحق المساعد على اظهار الحقيقة فعليه موازنة الفرد والادارة في هذا السبيل وليس للادارة التمتع بدون سبب مقبول عن ابداع ملف إداري طلبه للقاضي الاداري ار عن اجابته على مصر مستند اودع اليها . ويعود للقضاء الاداري البت فيما إذا كان التدبير المقرر متوافقاً مع أحكام القانون أم لا ، وقد يعتمد القضاء الاداري في هذا المجال الى الاستناد الى قرائن متوافقة فيثبتها دليلاً كافيًا .

غير علنية، فان اصدار الحكم في المراجعة يجري في جلسة علنية يبلغ موعدها الى الخصوم<sup>(١)</sup> .

(ج) اصول المحاكمة الادارية هي خطية : تتم إجراءات المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة بالصورة الخطية . فانها تبدأ باستدعاء يقدمه المدعي ، ويتبعه تبادل اللوائح بين الخصوم . ثم يقوم المستشار المقرر بوضع تقرير خطي يحتوي على ملخص القضية وعلى الوقائع والنقاط القانونية الواجب حلها وعلى رأي المقرر ، كما يضع مفوض الحكومة مطالته الخطية . وبعد إبلاغ ابداع التقرير والمطالبة الى الخصوم ، يحق لهؤلاء تقديم ملاحظاتهم الخطية بشأنها . فليس ثمة اذا محل لإبداء مرافعات شفهية في المحاكمة على غرار ما يحصل لدى المحاكم المدنية . ويصدر مجلس الشورى بالنتيجة حكمه في الدعوى على اساس الاوراق والطلبات المقدمة فيها .

(د) اصول المحاكمة الادارية هي بسيطة وقليلة النفقة : تتميز اجراءات المحاكمة الإدارية ، لدى مقارنتها بإجراءات المحاكمة المدنية ، بأنها بسيطة وقليلة النفقة . ويرجع ذلك بوجه خاص الى هيمنة القاضي الإداري على تسيير الدعوى منذ تقديمها حتى إصدار الحكم فيها مما لا يدع مجالاً للخصوم او لوكلائهم لاتخاذ مواقف او لاعتماد طرق من شأنها التباطؤ والتأخير في سير الدعوى والفصل فيها على غرار ما قد يحصل في الدعوى المدنية التي توجه كما قدمنا من قبل الخصوم انفسهم .

---

(١) وقضي بأن اصدار الحكم في جلسة المذاكرة يشكل حيباً من شأنه افساح المجال لإبطاله بطريق إعادة المحاكمة ( شوري فرنسي ١٩٣٨/١/٢٨ مجموعة ليبون ص ٩٦ ) ،

ومما يساعد على تبسيط إجراءات المحاكمة الإدارية أيضاً ان تبليغ الاوراق فيها يتم بالطرق الإدارية . كما تطبق بصدها اصول الموجزة التي تؤدي الى اختصار في الإجراءات والمهل وذلك في القضايا التي لا تريد قيمتها على الفي ليرة وفي المنازعات الانتخابية والتأديبية .

وتعتبر المحاكمة الادارية أيضاً قليلة النفقة بوجه عام لأن الرسوم القضائية التي تستوفى عنها تقل مبدئياً عن الرسوم المؤداة عن الدعاوى المدنية. وتجاوز فيها الممونة القضائية كما تجوز في هذه الدعاوى الاخيرة .

(٥) المحاكمة الادارية لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه : نصت المادة ٦٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ على ان المراجعة لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ويرتد ذلك الى ان القرار موضوع الطعن هو قرار نافذ بذاته ، ولا يجوز ان يتوقف تنفيذه بمجرد تقديم هذا الطعن ، لئلا يؤدي ذلك الى الاضرار بالمرفق العام الذي يعنيه هذا القرار . على انه يعود للإدارة ، عند تقديم المراجعة ، ان تتوقف عن تنفيذه ، تفادياً منها ، في حال الحكم بإبطاله ، للتمرض الى اداء التعويض عن الضرر الناتج عن هذا التنفيذ .

هذا ويعود لمجلس الشورى ان يقرر وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بناء على طلب صريح من المستدعي إذا تبين له ان التنفيذ قد يلحق بهذا الاخير ضرراً بليغاً وان المراجعة تركز على اسباب جديدة هامة . على ان وقف التنفيذ لا يجوز إذا كانت المراجعة ترمي الى إبطال مرسوم تنظيمي او الى إبطال قرار يتعلق بحفظ النظام او الامن او السلامة العامة ( م ٦٦ فقرة ٢ و ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩). ويفصل مجلس الشورى في طلب وقف

التنفيذ بقرار مستقل او في متن القرار النهائي ( م ٦٦ فقرة ٤ ) . وإذا قضى بوقف التنفيذ ، تعين على الادارة الاذعان لقراره ، وإلا اعتبر العمل الذي تقوم به تنفيذاً للقرار الواقف المفعول باطلاً<sup>(١)</sup> .

وان قرار وقف التنفيذ الصادر من مجلس الشورى ليس بقرار نهائي ، بل يجوز لهذا المجلس الرجوع عنه في حال توافر سبب جدي جديد يستدعي هذا الرجوع<sup>(٢)</sup> .

٢٣ - ( ثالثاً ) المصنف الوجاهية للمحاكمة الادارية : المحاكمة الادارية هي محاكمة قضائية ، فلا بد اذاً ان تتم بالصورة الوجاهية . وتفترض وجاهية المحاكمة في الاساس ألا يعتد القاضي في حكمه بأدلة او وقائع او معلومات ابداءها احد الخصمين إلا بعد اطلاع الخصم الآخر عليها وتمكينه من مناقشتها<sup>(٣)</sup> . كما انها تفترض حق كل من اصحاب الشأن بأن يكون على علم واطلاع بجميع الاوراق المبرزة في ملف الدعوى<sup>(٤)</sup> ؛ ويكون له بالتالي ان

---

(١) شورى لبناني / ١٤/٧/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٩ .

(٢) شورى لبناني / ١٨/٨/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٥ - و ١٤/٧/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩١ .

(٣) شورى فرنسي / ٩/٥/١٩١٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٠ - و ٤/٧/١٩٦٩ الاسبوع القانوني ١٩٦٩ - ٢ - ١٦١٢٦ - ادوان ص ٧٢٢ .

(٤) شورى فرنسي ١٠/٦/١٩٧٢ مجموعة ليبون ص ٥٧٠ - و ٢/٢/١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٨٣ .



يحصل على صورة من هذه الاوراق بكاملها . ويجب ان يعطى مهلة كافية للجواب على الاسباب والحجج الواردة فيها <sup>(١)</sup> .

وقد كرس المشرع اللبناني مبدأ وجاهية المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة بنصوص صريحة . ففقت المادة ٦٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ بوجوب ابلاغ الاوراق الى الخصوم وتمييز مهلة لتقديم دفاعهم او جوابهم . كما قضت المادة ٧١ منه بحق الخصوم ومحاميتهم في الاطلاع على اوراق الدعوى في قلم المجلس دون نقلها من محلها . ونص المرسوم الاشتراعي المذكور أيضاً على حق الخصوم في الاطلاع على التحقيق المجرى في القضية وفي مناقشة اجراءاته والادلة المقدمة في الدعوى، مؤكداً احترام حق الدفاع في كل ذلك ومخولاً كلا من الخصوم الاطلاع على المحضر المنظم بنهاية كل تحقيق ( م ٧٣ ) . كما حرص على ابلاغ الخصوم القرارات التي يتخذها المقرر في صدد التحقيق في الدعوى، وحوّلهم حق الطعن فيها بطريق الاستئناف لدى الغرفة الناضرة في الدعوى ( م ٧٥ ) . وبعد ايداع تقرير المقرر ومطالعة مفوض الحكومة أوجب ابلاغ الخصوم هذا الايداع ومكنهم من تقديم ملاحظاتهم الخطية بشأنها ( م ٧٧ ) .

ويعتبر الاخلال بمبدأ وجاهية المحاكمة ومناقشة الادلة اخلاقاً بأصول جوهرية يترتب عليه ابطال الحكم عن طريق إعادة المحاكمة . على ان هذا الابطال لا يقرر إلا اذا كان الاخلال على درجة من الأهمية بحيث ان المستند الذي لم يبلغ الى صاحب الشأن او لم يمكن هذا الاخير من الاطلاع عليه

---

(١) انظر اودان ص ٧٢٤ والاحكام التي يشير إليها .

ومناقشته كان له أثر في اصدار الحكم على نحو معين . أما اذا انتفى هذا الاثر للمستند المذكور ، فلا يكون ثمة محل للبطلان ؛ وهذا ما يتحقق مثلاً عندما لا يستند هذا الحكم الى الورقة غير المبلغة او التي لم يكن الخصوم من الاطلاع عليها (١) .

٢٤ - (رابعاً) التمثيل في الدعوى - معاونة المحامي : يفرض المشرع عادة معاونة المحامي بالنسبة لبعض فئات الدعاوى التي تنطوي على شيء من التعقيد من النواحي الواقعية او القانونية او على جانب من الأهمية من الناحية المالية ، وذلك بغية تسهيل حلها وإزالة تعقيدها وصعوباتها نظراً لما يتمتع به المحامي من علم في مسائل القانون وخبرة في تسيير إجراءات المحاكمة وحل المشكلات المتعلقة بها . وهذا ما أقره بالنسبة لفئات عديدة من المنازعات إذ فرض معاونة المحامي امام محاكم الدرجة الأولى في الدعاوى المدنية التي تزيد قيمتها على الألفي ليرة ، وأمام دوائر التنفيذ لأجل تنفيذ السندات وسائر العقود والصكوك التي تتجاوز قيمتها الألفي ليرة ، وأمام محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم ، وأمام محاكم الاستئناف ومحكمة التمييز والقضاء الإداري في جميع القضايا ( م ٦١ من قانون تنظيم مهنة المحاماة ) . وقد أكد أيضاً المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ في المادة ٦١ مبدأ معاونة المحامي في المراجعات التي ترفع الى مجلس شورى الدولة .

وتأسيساً على ذلك فقد اعتبر تقديم المراجعة الى مجلس شورى الدولة - او

---

(١) شورى فرنسي ٢٥ / ١ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٦٢ - و ١٧ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٢٣٣ - و ١٦ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٦٤٨ - اردان ص ٢٢٥ .

الى المحكمة الإدارية الخاصة التي تطبق لديها الأصول المطبقة لدى هذا المجلس - بواسطة محام وتوقيع استدعائها منه لإجراء جوهرياً يترتب على إغفاله رد المراجعة شكلاً<sup>(١)</sup> . كما اعتبر توقيع المحامي واجباً ايضاً على اللائحة الجوابية وعلى سائر الأوراق المقدمة الى القضاء الإداري<sup>(٢)</sup> .

غير أن المراجعات التي تطبق عليها الاصول الموجزة تعفى من تعيين محام (م ٩١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩) . كما تعفى من ذلك ايضاً المراجعات التي ترفع من السلطة الإدارية الى مجلس شورى الدولة (م ٦٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . ذلك أن قانون تنظيم وزارة العدل الصادر بالمرسوم رقم ١٥٧٠٤ تاريخ ٦ اذار ١٩٦٤ قد نص في المادة ٨ على أن تتمثل الدولة - سواء كانت مدعية أم مدعى عليها - برئيس هيئة القضايا أمام جميع المحاكم القضائية والإدارية على اختلاف أنواعها ودرجاتها وسائر الهيئات ذات الصلة القضائية. وأضاف المادة ٩ منه أن لرئيس هيئة القضايا أن يفوض معاونيه ببعض صلاحياته وله أن ينتدبهم أو ينتدب موظفي هيئة القضايا للثول أمام جميع محاكم الدرجة الأولى باستثناء المحامين منهم الذين يمثلون أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . فيكون المشترع قد اعتبر إذاً أن تمثيل الدولة بواسطة رئيس هيئة القضايا - الذي يكون عادة من قضاة الدرجات

---

(١) المحكمة الإدارية الخاصة ١٠ / ٤ / ١٩٥٧ مجموعة شديق ١٩٥٧ باب أحكام المحكمة الإدارية الخاصة ص ٣٣ .

(٢) المحكمة الإدارية الخاصة ٢٢ / ١ / ١٩٥٨ مجموعة شديق ١٩٥٨ باب أحكام المحكمة الإدارية الخاصة ص ٧ .

العليا - او بواسطة أحد معاونيه من القضاة او المحامين الذين يعملون تحت إشرافه ، يغني عن تمثيلها بأي محام آخر على غرار سائر الأشخاص. ويلاحظ أن حق التمثيل المعطى لمعاوني رئيس هيئة القضاة من المحامين بالمرسوم القاضي بتعيينهم يخولهم القيام بهذا التمثيل لدى جميع المحاكم وولوج جميع طرق المراجعة لديها دون حاجة لتكليف خاص ومسبق من الدولة بالنسبة لكل دعوى أو مراجعة<sup>(١)</sup> . وقضي ، من جهة أخرى ، بأن حق تمثيل الدولة المقرر لرئيس هيئة القضاة في الدعاوى والمراجعات القضائية هو قاصر على الشؤون الإدارية ، فلا يمتد الى أعمال التصرف كالإقرار والصلح والتنازل ، ولا يمكنه بالتالي أن يلزم الدولة بالأعمال والتصاريف التي يدلى فيها باسمها دون قيد أو شرط أو رقابة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٧/٣/١ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠٤ .

(٢) لجنة استملاك مطار بيروت ٢١ / ٤ / ١٩٦١ مجموعة شديق ١٩٦١ باب الإدارة أمام القضاء العدلي ص ١٣ .

## الفصل الثاني

### شروط قبول المراجعة

٢٥ - ملاحظتها : لا تقبل المراجعة لدى مجلس شورى الدولة من أي شخص وضد أي عمل صادر من الإدارة وفي أي وقت يشاء المدهي تقديمها فيه . ذلك أن الإدارة العامة يجب أن تتفرغ للقيام بالمهام التي يتطلبها تنفيذ المرافق العامة ، فلا يجوز صرفها عن تنفيذ هذه المهام الأساسية بمنازعات لا طائل لها ترفع في أي وقت بدون أي رادع أو شرط . ولذا كان لا بد من وضع قواعد واضحة بتقيدها رافع المراجعة ، وتأخذ بالاعتبار ضرورة الموازنة بين مقتضيات سير أعمال الإدارة من جهة وبين ضمان حقوق المواطنين المشروعة من جهة ثانية . وتشكل هذه القواعد بذاتها الشروط التي يخضع لها تقديم المراجعة لأجل قبوله وذلك قبل النظر في موضوع المراجعة بالذات .

وتتناول هذه الشروط ما يلي : ( ١ ) طبيعة القرار المطعون فيه .

( ٢ ) مقدم المراجعة . ( ٣ ) مهلة المراجعة . ( ٤ ) شكل المراجعة<sup>(١)</sup> .  
فندحتها على التعاقب ونعرض أخيراً الى الآثار القانونية التي تترتب على تقديم  
المراجعة .

### نبذة ١ - الشروط المتعلقة بالقرار المطعون فيه

٣٦ - الشروط الواجب توافرها في القرار الإداري لقبول المراجعة  
ضده : يجب القانون أولاً لقبول الدعوى لدى مجلس شورى الدولة أن  
ترفع بشكل مراجعة ضد قرار صادر من السلطة الإدارية ( م ٥٧ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ ) . ويشترط في القرار الإداري الذي توجه ضده المراجعة  
ان يكون من القرارات الجائز الطعن فيها لدى المجلس المذكور ، إذ أن ثمة  
قرارات تخرج عن دائرة قضاء هذا المجلس بسبب طبيعتها أو السلطة الصادرة  
منها ، وأهمها : القرارات والأعمال الصادرة من سلطة أجنبية أو دولية ،  
وقرارات وأعمال السلطة التشريعية والأعمال البرلمانية بوجه عام ، وقرارات  
وأعمال السلطة القضائية ، وأعمال السيادة أو الأعمال الحكومية وغيرها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ويلاحظ أن ثمة شرطاً خاصاً بمراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة نصت عليه المادة ٩٧  
من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ وهو يقوم في انتفاء وجود طريق الطعن الموازي أي  
انتفاء وجود مراجعة قضائية أخرى يستطيع المستدعي اللجوء اليها للحصول على نفس النتيجة التي  
يحصل عليها بسلوك طريق دعوى الإبطال . فنتجحت هذا الشرط عند معالجة دعوى الإبطال في  
الجزء الثاني من هذا المؤلف .

(٢) انظر في بحث تفصيلي لهذه الأعمال : مؤلفنا « وقاية القضاء العدلي على أعمال الادارة » .

كما يشترط لقبول المراجعة ضد القرار الإداري ان يكون : (١) قراراً مسبقاً . (٢) قراراً نافذاً وماساً بحقوق او مصالح المدعي .

### أولاً - القرار المسبق

٢٧ - ضرورة هذا القرار - فأمرته : القاعدة هي أن كل دعوى قضائية ترفع مباشرة الى مجلس شورى الدولة يجب أن توجه ضد قرار اداري سواء كان هذا القرار صريحاً أم ضمنياً<sup>(١)</sup> . فيتعين بالتالي على المدعي - سواء كان شخصاً من اشخاص القانون الخاص أم من اشخاص القانون العام - إما أن يطمس بقرار مسبق صدر من الإدارة ، وإما أن يحمل الإدارة على اصدار قرار صريح أو ضمنى بتقديم طلب اليها لهذا الغرض يطلق عليه عريضة ربط النزاع .

وتترتب على استصدار القرار المسبق مزايا عديدة . فإنه ، من جهة ، يتيح للإدارة ألا تقاضى أمام المحاكم إلا بعد أن تتخذ موقفاً حول المسألة المنازع فيها . وغالباً ما توافق على مطالب المدعي ، فتتحقق بذلك مصلحة هذا الأخير ، كما يخف عن عاتق المجلس عبء الدعاوى بحيث لا ترفع اليه سوى المراجعات التي هي على جانب من الأهمية وتثير نزاعاً جدياً . ومن جهة ثانية ، فإنه يسهل مهمة القاضي ، إذ أن التزام المدعي برفع الدعوى ضد قرار

---

(١) أما الطعن لدى مجلس شورى الدولة برسلة مرجعاً استثنائياً أو تمييزياً فيحصل ضد قرار صادر من محكمة إدارية أو هيئة إدارية ذات صفة قضائية .

إداري معين يجعل النزاع محصوراً بمضمون هذا القرار بالذات الذي تتمين به حدود المراجعة .

ويتفرع عن ذلك ان الطلبات التي لا توجه ضد قرار اداري تكون مرفوضة <sup>(١)</sup> . كما ترفض الطلبات التي تختلف عن تلك الواردة في عريضة ربط النزاع التي صدر القرار الاداري المطعون فيه على اساسها <sup>(٢)</sup> .

ويكون القرار المسبق قراراً صريحاً أو ضمنياً . فيتعين ان نبحث هذين النوعين للقرار ، ونعرض بعد ذلك الى القرارات التي تعتبر عديدة الوجود ، وإلى القرارات الملفاة او الساقطة . ونتناول أخيراً ، في ذيل خاص ، الحالات التي لا يكون فيها القرار المسبق واجباً .

**٢٨ - (١) القرار الصريح :** ويصدر القرار الاداري في الغالب بشكل صريح . وهو لا يخضع لصيغة معينة ، فقد يصدر بصيغة مرسوم أو قرار وزاري أو قرار بلدي أو حتى مجرد كتاب أو رسالة بريدية صادرة من الادارة المختصة <sup>(٣)</sup> . ويمحوز أن يكون القرار المسبق قراراً شفاهياً

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٩/٣/٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٧٢ - شوري فرنسي ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة ليبون ص ٢٦١ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٨/٦/٤ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٢٧ - شوري فرنسي ١٩٣٨/٢/٢٥ مجموعة ليبون ص ٢٠٧ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٨/١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٥٦ ( وقد جاء فيه : ان القانون لا يوجب شكلاً خاصاً او صورة معينة لقرارات الادارية ، بل يمكن ان تكون بصيغة كتاب له قوة التنفيذ ومن شأنه إلحاق الضرر بالافراد ) - شوري فرنسي ١٩٥٧/٢/٢٢ مجموعة ليبون ص ١٢٦ - كريستيان غابريد في أصول المحاكمات الادارية ققرة ١١٠ .



ايضاً<sup>(١)</sup>، إذ أن الصيغة الخطية ليست شرطاً له وذلك رغم صعوبة إثباته<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون القرار صادراً من السلطة الادارية في السابق ، وهو قرار نافذ بحيث لا يحتاج ، لأجل قبول الطعن ضده ، الى مراجعة إدارية - أي عريضة يربط النزاع - توجه الى الادارة بقصد استصدار قرار مسبق ؛ وهذا ما يحصل عادة في حالة الطعن بالإبطال لتجاوز حد السلطة . فيقبل الطعن في هذه الحال ضد القرار المذكور دون تقديم مراجعة مسبقة الى الإدارة<sup>(٣)</sup> . أما إذا لم يكن ثمة قرار صادر من الادارة - وهذا ما يحصل عادة في دعوى القضاء الشامل - فيتمين على صاحب الشأن ، المتضرر من فعل الادارة ، أن يتقدم بعريضة لربط النزاع معها . وقد تصدر الادارة قراراً صريحاً في موضوع الخلاف تلبي عليه المراجعة القضائية عند اللزوم ؛ ولا يشترط أن يكون هذا القرار مللاً<sup>(٤)</sup> . ويلاحظ أن ربط النزاع يظل واجباً في دعوى القضاء

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١١/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٢٧ - ١٩٦٩/١/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٦٨ - شوري فرنسي ١٩٣٨/٦/٢ مجموعة ليبون ص ٥٠٥ - و ١٩٤٩/٨/١ دالوز ١٩٤٩ ص ٥٣١ - أودان ص ٧٥٤ .

(٢) انظر : غابرد السابق ذكره فقرة ١١١ والأحكام التي يشير اليها - الجورسكلاسور الاداري لفظ Contentieux Administratif قسم ١٦٦ رقم ٣٠١ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٨/٤/١٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٢٤ - ١٩٦٢/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٨٠ - و ١٩٦٣/١٠/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٢ - و ١٩٦٥/١/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٥٧ .

(٤) ما لم يكن ثمة نص قانوني أو نظامي يوجب هذا التعليق ( شوري لبناني ١٩٥٩/٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٢٧ - شوري فرنسي ١٩٤٦/١/١١ مجموعة ليبون ص ١٠ - غابرد فقرة ١٤٩ ) .

الشامل الرامية الى الحكم بالتعويض حتى لو اسندت الى ضرر ناشئ عن صدور قرار اداري سابق ، إذ أن هذا القرار الأخير لا يفي عن صدور قرار جديد - صريح او ضمني - يعبر عن موقف الادارة إزاء طلب التعويض عن الضرر الناتج عن قرارها الأول<sup>(١)</sup> . ويصدر قرار الإدارة الصريح بنسأه على عريضة ربط النزاع في مدة شهرين من تقديمها . وإذا انقضت هذه المدة دون جواب من الادارة اعتبر سكوتها بمثابة قرار ضمني بالرفض . ولكن يعود للادارة إصدار قرار صريح في خلال شهرين بعد ذلك - أي خلال مدة المراجعة - ويكون من شأن هذا القرار فتح مهلة جديدة لمدة شهرين لتقديم هذه المراجعة . أما إذا صدر قرار الادارة بعد مرور الشهرين المذكورين فلا يكون له تأثير في انقضاء مهلة المراجعة . وكذلك إذا تقدم صاحب الشأن بعد انقضاء مهلة المراجعة القضائية بمراجعة إدارية وأجابت عليها الإدارة بقرار مؤيد لقرارها الأول - الصريح او الضمني - فلا يكون من شأن قرار الإدارة المذكور فتح مهلة جديدة للمراجعة القضائية ( م ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

وقد ترفع الدعوى الى مجلس شورى الدولة بدون ربط نزاع وصدور قرار اداري مسبق - كما قد يحصل في مراجعة القضاء الشامل - وتبدي الادارة جواباً في الأساس ينطوي على موقف واضح لها بالنسبة للموضوع

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٢/١/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٤٤ ( وقد جاء فيه : ان القرار البلدي الأمر بدم إنشاءات تمتيرها البلدية مخالفه للقانون هو قابل للطعن أمام مجلس شورى الدولة بوصفه قراراً نافذاً وقد لا يقبل في المراجعة التي ترمي الى اعلان بطلانه أي طلب بالتعويض لها للته القانون لم تسبقه مذكرة يربط بموجبها النزاع حسب الأصول ) .

المتنازع فيه ، فيعتبر القضاء مثل هذا الجواب بمثابة قرار بالرفض كاف لربط النزاع وجعل المراجعة مقبولة بأثر رجعي<sup>(١)</sup> . ذلك أن مسألة ربط النزاع ليست من النظام العام فلا يثيرها مجلس شورى الدولة عفواً، حتى إذا أجابت الإدارة على المراجعة في الأساس ودون أن تدلي بالعيب الشكلي الناتج عن عدم ربط النزاع اعتبر جوابها هذا كقرار رابط للنزاع بأثر رجعي<sup>(٢)</sup> . أما إذا أدلت بالعيب المذكور ولم تجب في الأساس إلا بصورة احتياطية أو استطردية ، فتكون المراجعة عندئذ غير مقبولة<sup>(٣)</sup> .

٣٩ - (ب) الفرار الضمني - عريضة ربط النزاع : إذا لم تصدر السلطة الادارية قراراً صريحاً بعد تقديم الطلب اليها من صاحب الشأن بل اعتمدت السكوت ، وكان المتضرر من عملها المادي يرغب في رفع دعوى التعويض في وجهها ، فهل يمكنه ذلك أم يحول سكوت الادارة دون ولوجه باب القضاء لهذا الغرض وفقاً للقاعدة التي توجب رفع الدعوى ضد قرار

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٧/٤/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٨ - و ١٩٥٨/١/٣١ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٦٧ - و ١٩٦٣/٥/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٩٦ - و ١٩٦٥/١/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣٣ - شورى فرنسي ١٩٣٣/٣/٢٩ مجموعة ليبون ص ٣٧٠ - و ١٩٤٥/٩/١٤ مجموعة ليبون ص ١٩٤ - اردان ص ٧٥٤ - غابريك فقرة ١٢١ والأحكام التي يشير اليها .

(٢) شورى لبناني ١٩٥٨/١/٣١ السابق ذكره - و ١٩٦٢/١٢/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٧٩ - و ١٩٦٣/١٢/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٨٢ - و ١٩٦٥/١/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٢٩/٣/١٥ مجموعة ليبون ص ٣٢٦ - و ١٩٥٧/٢/٨ مجموعة ليبون ص ٩٨ - اردان ص ٧٥٤ .

مسبق صادر منها ؟ لقد أراد المشتري دره المساوي التي تنجم عن موقف الإدارة هذا ، واعتبر ان سكوتها المستمر طيلة شهرين هو بمثابة قرار ضمني بالرفض بخول صاحب الشأن رفع الدعوى للطعن فيه . فنصت المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ على ما يأتي : « إذا لم تكن السلطة قد أصدرت قراراً فيتوجب على ذي العلاقة أن يستصدر مسبقاً قراراً من السلطة المختصة ، ومن أجل ذلك يقدم الى السلطة طلباً قانونياً فتمطيه بدون خففة ايضاً يذكر فيه موضوع الطلب وتاريخ استلامه ؛ وإذا لم تجبه السلطة الى طلبه خلال مدة شهرين اعتباراً من تاريخ استلامها الطلب المقدم منه اعتبر سكوتها بمثابة قرار رفض إلا في الحالتين التاليتين : (١) إذا كانت السلطة الادارية من الهيئات التقريرية التي لا تمنع إلا في أوقات معينة فتمدد مهلة الشهرين عند الاقتضاء حتى اختتام أول دورة تمنع بعد تقديم الطلب . (٢) إذا كان البت في موضوع الطلب خاضعاً لمهل قانونية تزيد في مجموعها عن الشهرين فلا يعد سكوت الادارة قراراً ضمنياً بالرفض إلا بعد انصرام هذه المهلة » .

فيتضح مما تقدم انه لا يمكن الادارة أن تفلت من المقاضاة ، سواء اتخذت قراراً صريحاً مسبقاً بحق أحد الأفراد ام لم تتخذ مثل هذا القرار بل اعتصمت بالصمت ازاء مطالبة أحد الأفراد لها بالتعويض عن فعل مادي صادر منها . ولكن القانون يشترط في الحالة الثانية أن يكون صاحب الشأن قد وجه إليها عريضة مسبقة يبين فيها مطالبته وانقضت عليها مدة شهرين دون جواب بحيث يعبر موقفها هذا عن قرار ضمني برفض تلك المطالب .

ويطلق على العريضة المذكورة عريضة ( او مذكرة ) ربط النزاع ، لأنه

بتوجيهها الى الادارة وجواب هذه عليها بالرفض بقرار صريح او بقرار خميني  
ناشئ عن سكوتها مدة شهرين ، يربط النزاع ويتحدد نطاقه . فيكون طرفا  
هذا النزاع - الذي ترفع المراجعة بشأنه فيما بعد - الشخص الذي تقدم  
بالعريضة والادارة التي وجهت اليها ، وتنحصر المطالبات في المراجعة بالمطالب  
الواردة في العريضة وتنبني من ثم على ذات الأسباب وتهدف الى ذات الموضوع  
الوارد في هذه العريضة .

وتجدر الإشارة الى أن عريضة ربط النزاع هذه تختلف عن المذكرة  
التمهيدية التي يشترط اللعانون تقديمها في الدعاوى المرفوعة على البلديات  
بمقتضى المادة ٧٧ من قانون ٢٩ ايار ١٩٦٣<sup>(١)</sup> ، والتي كان يشترط تقديمها  
أيضاً في الدعاوى المرفوعة على الدولة بمقتضى المادة ٤٢ من القرار رقم ١٣٠٤  
تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢ قبل الغائها بالمادة ١٤٩ من قانون التنظيم القضائي الصادر  
بالمرسوم رقم ٧٨٥٥ تاريخ ١٦ ت ١٩٦١ . ذلك ان توجيه المذكرة التمهيدية  
قاصر على الدعاوى المرفوعة الى المحاكم المدنية على خلاف عريضة ربط النزاع  
التي يشترط تقديمها بشأن الدعاوى التي ترفع على السلطة الادارية أمام القضاء  
الاداري<sup>(٢)</sup> . ولذا فإن الدعاوى التي ترفع على البلديات أمام القضاء الاداري  
لا يشترط سبقتها إلا بعريضة لربط النزاع لأجل استصدار قرار إداري يوجه

---

(١) وتنص هذه المادة على انه « خلا دعاوى وضع اليد لا يجوز إقامة أية دعوى على البلدية  
لدى القضاء إلا بعد أن يرسل المدعي الى المحافظ مذكرة يشرح فيها موضوع دعواه وأسبابها ،  
وإذا لم يقدم المدعي المذكرة المشار اليها ردت دعواه » .

(٢) شوري لبناني ١٣/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٢٢ - ١٠/١١/١٩٦٢  
مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٢٢ - ١٣/٥/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٩٦ .

اليه الطعن، دون حاجة للمذكرة التمهيدية التي تسبق الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم المدنية<sup>(١)</sup> .

ونتناول الآن بالبحث المسائل الآتية : ضرورة عريضة ربط النزاع ،  
الجهة التي توجهه او توجه اليها هذه العريضة ، صيغة العريضة ، وموضوعها ،  
والمهلة المحددة للجواب عليها وآثار انقضاء هذه المهلة .

٣٠ - ضرورة عريضة ربط النزاع : ان قاعدة عدم جواز رفع  
الدعوى أمام مجلس شورى الدولة إلا طعنًا بقرار صادر من السلطة الادارية  
تقرض ، كما قدمنا ، في حال عدم وجود قرار صريح سابق ، تقديم طلب الى  
الادارة أي عريضة بربط النزاع تهدف الى استصدار قرار من السلطة الادارية  
صريح او ضمني يوجه اليه الطعن في حال انطوائه على الرفض . وتشكل  
عريضة ربط النزاع على هذا الأساس مرحلة لازمة من مراحل الدعوى  
الادارية . غير ان القضاء لم يذهب الى حد اعتبارها من الاجراءات الجوهرية  
المتعلقة بالنظام العام بل وجد فيها إجراء مقررًا لمصلحة الادارة التي يبقى  
لها بالتالي حق التمسك بالدفع الخاص بها او التنازل عنه ، ودون أن يكون  
لمجلس شورى الدولة أن يثير هذا الدفع من تلقاء ذاته . ولذلك اذا لم يتمسك  
الادارة بالدفع المذكور في بدء المحاكمة ، في دعوى القضاء الشامل ، وتطلب  
بالتالي ردها في الشكل ، بل بحثت في الأساس قبل التذرع بالدفع الشكلي

---

(١) شورى لبناني ٣١/١٠/١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٤ - ١٢٠/٢/١٩٦٠  
مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٨٠ - ٣١٠/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٤٥ . وانظر  
أيضاً : شورى فرنسي ١٤/١١/١٧٥٧ مجموعة ليهون ص ٦٠٤ - غابولد فقرة ٩٧ .

هذا ، كان لمجلس الشورى صرف النظر عن وجود هذا الدفع والانصراف الى فصل الدعوى في الأساس <sup>(١)</sup> . هذا وقد ذهب القضاء أبعد من ذلك ، كما قدمنا ، معتبراً ان جواب الادارة على الدعوى في الأساس يمبر بذاته عن موقفها ويعد بالتالي بمثابة قرار بالرفض كاف لربط النزاع <sup>(٢)</sup> .

٣١- من يومه عريضة ربط النزاع : ووقع عريضة ربط النزاع من ذي المصلحة او من محام وكيل له يتمكن فيما بعد ، عند رفض المطالب الواردة فيها ، من تقديم المراجعة أمام مجلس شورى الدولة باسم موكله <sup>(٣)</sup> . وإذا

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٧/٤/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٧ من ٢٠٨ - ١٠٥ / ٧ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ من ١٧٩ - ٣١٠ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ من ١٠٢ - غابولد فقرة ١٢٠ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/١٢/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٣ من ٧٩ - ٢٨٥ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ من ١٩٦ . وانظر الفقرة ٢٨ آنفاً . وذهب القضاء أيضاً الى عدم ضرورة ربط النزاع عندما ينطوي تصرف الادارة على قرار ضمني برفض منح المدي كل او بعض حقوقه ( شورى لبناني ١٩٥٨/١١/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٩ من ٧٠ - حيث جاء : إذا تقدم المستدعي بمراجعة لدى مجلس شورى الدولة طعنًا برسوم استصدرته السلطة عقب قرار صدر لمصلحته من مجلس الشورى ، بسبب ان هذا الرسوم لم يكن مثلاً للقرار المجلس إلا بشأن قسم من الحقوق التي تعود للمستدعي ، فإن مراجعة المستدعي هذه المقدمة منه عن طريق القضاء الشامل والتي يطالب بها بما يعود له من تمويضات لم يمنحه اياها الرسوم المطعون فيه ، تكون مقبولة ، ذلك لأن الرسوم هذا معتبر بمثابة قرار ضمني رفضت بموجبه الادارة منح المستدعي حقوقه المقضى بها ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٧/٣/١٠ مجموعة ليون من ١٥٧ - اودان من ٧٥٧ - غابولد فقرة ١٣٤ - الجورسكلادور الاداري لفظ Cont. Adm. قسم ٦١٦ رقم ٣٢٥ والاحكام المشار اليها فيه .

وجهت المريضة من شخص لا صفة له - كالحامي الذي لا يجوز وكالة قانونية من صاحب الشأن - فلما الجواب الذي ترسله الادارة عليها لا يربط للنزاع مع هذا الأخير<sup>(١)</sup> الذي يبقى من حقه في هذه الحال أن يربط النزاع بمريضة جديدة مقدمة طبقاً للأصول<sup>(٢)</sup> . وإذا كان صاحب الشأن ناقص الأهلية فترفع عريضة ربط النزاع بمن يمثله قانوناً كالولي او الوصي او القيم . وإذا كان مفلساً فترفع من وكيل التفليسة<sup>(٣)</sup> .

٣٢ - المجرى الذي توجه اليها عريضة ربط النزاع : إذا كان لم يصدر من السلطة الادارية قرار في الموضوع الذي يسم صاحب الشأن ، فيتعين على هذا الأخير أن يوجه طلباً الى السلطة الادارية المختصة التي تصدر قراراً صريحاً او ضمنياً بتأسيس عليه النزاع<sup>(٤)</sup> . أما إذا وجه الطلب الى سلطة غير مختصة فلا يكون من شأنه ربط النزاع<sup>(٥)</sup> ؛ ويمتد القضاء الاداري في هذه الحال

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٠/١٠/٢٩ مجموعة ليبون ص ٨٧٢ - غابولد فقرة ١٣٥ .

(٢) غابولد السابق ذكره فقرة ١٣٥ .

(٣) المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٧/٢/١٣ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب احكام المحكمة الادارية الخاصة ص ١٩ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣٨ ، وقد جاء فيه : ان عريضة ربط النزاع هي كل عريضة يضمنها المدعي مطالبته ويقدمها الى المرجع الصالح او تنتهي بالنتيجة اليه .

(٥) شوري لبناني ١٩٥٨/٢/٦ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٨٥ - ١٩٦٣/٤/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٢٧ - ١٩٦٣/٦/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٦٥ - ١٩٦٦/٥/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٤٥ - ١٩٦٧/٦/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٠٠ - ١٩٧٢/١/٢١ للشرة للقضائية ١٩٧٢ ص ٢٧ .



انه لا يجوز للمستدعي الاعتراض على القرار الذي رفض طلبه لكونه صادراً من مرجع لا يملك صلاحية إصداره ، فلا تلزم به السلطة المختصة <sup>(١)</sup> ولا ينشأ عنه بالتالي ضرر للمستدعي <sup>(٢)</sup> . هذا بالإضافة الى أن القرار الضمني بالرفض يعتبر مبنياً في هذه الحال على عدم اختصاص المرجع المرفوع اليه الطلب ، وهو بالتالي قرار صحيح ؛ ولا يحسوز للقاضي الإداري للنظر في أساس النزاع إلا إذا قدمت السلطة المختصة ملاحظات حول موضوع المراجعة ينشأ عنها قرار آخر تعتبر المراجعة القضائية موجهة ضده <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا الأساس ، فإن سكوت السلطة غير المختصة لا يعد بمثابة قرار ضمني بالرفض يحيز رفع الطعن فيه أمام مجلس الشورى ، وذلك بالأخص عندما لا تكون تلك السلطة مازمة بإحالة الطلب الى السلطة المختصة <sup>(٤)</sup> . أما إذا تقدم

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٣/٤/٢٢ - مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٢٧ - شورى فرنسي ١٩٠٩/١/٢٢ - مجموعة ليبون ص ٧٩ - ١٩٥٧/٢/١٥ - مجموعة ليبون ص ١٠٠ - غابولد لفرة ١٣٨ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٣٤/٢/٢ - مجموعة ليبون ص ١٦٩ - غابولد لفرة ١٤٣ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٨/١/٢٨ - مجموعة ليبون ص ١٠٢ - اودان ص ٧٥٦ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٥/٢/٩ - مجموعة ليبون ص ٧٩ - ١٩٥٨/١٢/٣ - مجموعة ليبون ص ٦٠٢ - اودان ص ٧٥٦ . وقد اعتبر ان ثمة قراراً ضمنياً بالرفض صادراً من السلطة غير المختصة عندما تكون مازمة بإحالة الطلب المرجح اليها الى السلطة المختصة والتي تدخل معها في نطاق الإدارة العامة الواحدة ( شورى فرنسي ١٩٦٠/١/٢٠ - مجموعة ليبون ص ٣٤ - ١٩٦٠/١١/١٦ - مجموعة ليبون ص ٦٢٣ - اودان ص ٧٥٦ هامش ٣ ) . وقد اعتبر الوزير غير المختص الذي يرفع اليه الطلب ( أي عريضة ربط النزاع ) ملزماً بإحالاته الى الوزير المختص ، وتبدأ مهلة للشهرين للجواب منذ وصول الطلب الى هذا الأخير بعد اتمام المستدعي بحصول الاحالة ( شورى فرنسي ١٩٤٧/١/٣ - مجموعة ليبون ص ٦٦٧ - غابولد لفرة =

المستدعي بمريضة ربط النزاع الى سلطة اعتقد انها غير مختصة - في حين انها مختصة - طالباً اليها إحالة المريضة الى سلطة أخرى اعتقدها هي المختصة ، فتعتبر عريضة ربط النزاع في هذه الحال مرفوعة أصلاً الى سلطة صالحة وتبدأ مهلة الشهرين في السريان منذ تقديمها الى تلك السلطة التي يعتبر سكوتها طيلة هذه المدة بمثابة قرار ضمني بالرفض (١) . وإذا قدم المستدعي عريضة ربط النزاع الى سلطة غير مختصة وطعن أمام مجلس الشورى بالقرار الضمني الصادر منها ، فأحال المجلس استدعاء المراجعة الى السلطة المختصة للجواب عليه ، فيجوز اعتبار ما يرد في هذا الجواب من منازعة في مطالب المدعي بمثابة القرار المسبق الذي يربط النزاع (٢) كما قدمنا .

وقد اعتبر مجلس شورى الدولة اللبناني ان السلطة المختصة التي تمثل الادارة العامة المركزية - أي الدولة - والتي يجب بالتالي رفع عريضة ربط

---

١٤٢ - الجورسكلاسور الاداري لفظ Cont. Adm. قسم ٦١٦ رقم ٣٤٠). كما اعتبرت السلطة المحلية ( كالحافظ مثلاً ) المثة للادارة المركزية ملزمة بإحالة الطلب المقدم اليها ، الى هذه الأخيرة أي الى الوزير المختص ، وتبدأ مهلة الشهرين عندئذ منذ تسل السلطة المحلية الطلب بحيث يُلشأ للقرار الضمني عند انتهائها ( شورى فرنسي ١٩٥٤ / ٥ / ٧ مجموعة ليبون ص ٢٦٠ - ١٩٦٨ / ٦ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ٣٩٦ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٣٣٥ - ٣٣٦ ) .

(١) شورى فرنسي ١٩٦٤ / ١١ / ١٨ مجموعة ليبون ص ٥٥٤ - اودان ص ٢٥٧ - الجورسكلاسور الاداري لفظ Cont. Adm. قسم ٦١٦ رقم ٣٣٤ .

(٢) انظر : شورى فرنسي ١٩٣٨ / ١ / ٣١ مجموعة ليبون ص ١٠٣ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٣٣٥ .

النزاع إليها ، هي الوزير بالنسبة الى الشؤون الخاصة بوزارته <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فقد اعتبر ربط النزاع واجباً مع وزير المالية بشأن المراجعة المتعلقة بمماش التقاعد او بتعويض الصرف من الخدمة <sup>(٢)</sup> ، ومع كل من وزير الدفاع الوطني <sup>(٣)</sup> ووزير الداخلية <sup>(٤)</sup> ووزير البريد والبرق والهاتف <sup>(٥)</sup> ووزير الصحة <sup>(٦)</sup> ووزير الزراعة <sup>(٧)</sup> بالنسبة الى الشؤون الخاصة بوزاراتهم . أما ربط النزاع مع المدير

---

(١) شوري لبناني ٢٩ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٤١ - ١٠/٣٠/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٤ - ١٨٥/٥/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٤٥ .

(٢) شوري لبناني ١٧ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٥٥ - ١٠/١٩/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٤١ - ١٨٥/٥/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٤٥ .

(٣) شوري لبناني ٣١/١٠/١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٤ - ١٩/١/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٨٢ .

(٤) شوري لبناني ٢٢/٤/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٢٧ ( وهو يتعلق بقسوة وضع أحد الموظفين ) - ١٠/٣٠/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٤ ( وهو يتعلق بتعويض انتقال عائد لقوى الأمن الداخلي ) .

(٥) شوري لبناني ١١/٢/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩٨ - ٢٢/٢/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٦٢ .

(٦) شوري لبناني ٢٣ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٢٠٣ .

(٧) شوري لبناني ١٨/٢/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١١ ( وقد جاء فيه : لما كان لا يجوز لأحد من الأفراد أن يقدم دعوى أمام مجلس الشورى إلا بشكل مراجعة ضد قرار صادر من السلطة الادارية وذلك بمقتضى المادة ٥٧ من المرسوم الاشتراحي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ ، وكلت المعنى بالسلطة الادارية ، السلطة الادارية الصالحة التي يمكنها التصرف بمصالح الادارة فتستجيب طلب المستدعي او ترفضه ، وهذه السلطة هي بحسب الدستور الوزير فيما يتعلق بكل إدارة ، وجب القول ان القرار الذي يمكن الطعن فيه في المراجعة للعضائية المقدمة طعناً بقرارات

العام للوزارة فلا يكون له أي مفعول قانوني<sup>(١)</sup>. كما أنه لا يجوز ربط النزاع مع هيئة القضايا في وزارة العدل<sup>(٢)</sup>.

ولكن عريضة ربط النزاع المرفوعة الى سلطة غير مختصة لا تعتبر دون أثر قانوني إذا أحالتها هذه الى السلطة المختصة ، بل يتركب على سكوت هذه

#

== للمحافظ متخذ منه بناء لطلبات متكررة من وزير الزراعة، هو القرار الذي يجب أن يصدر من وزير الزراعة - بعد ربط النزاع لديه - وإن كان المحافظ يمثل وزارة الزراعة فإن هذا التمثيل لا يمتد الى نطاق الادارة الى نطاق التصرف بمصالح وزارة الزراعة وتقرير صرف الاموال التي يعود للوزير لتقرير صرفها ، وفي الأمر سلطة دستورية لا يمكن التوسع فيها ولا التوكيل بها إلا بمقتضى القانون المريع . فمن أجل ذلك لا يحدي ربط النزاع مع المحافظ ذاته إلا اذا تبين ان ربط النزاع هذا رفع فعلاً الى وزير الزراعة لكي يبت فيه ) . يلاحظ ان هذا القرار يشتر مسألة رفع عريضة ربط النزاع الى سلطة عملية تمثل الادارة العامة والتي ذهب القضاء الفرنسي ، كما بينا سابقاً ، الى اعتبارها جائزة إذ يضمن على السلطة المذكورة - أي المحافظ هنا - إحالة المذكرة الى الوزير المختص ، ويبدأ سريان مهلة الشهرين عندئذ من تاريخ تقديمها الى تلك السلطة ؛ على أن يكون النزاع متعلقاً طبعاً بشؤون داخلية في دائرة السلطة المحلية . كما يلاحظ ان القضاء اللبناني قد اتجه الى اعتماد هذا الحل الأخير بقرار آخر قال فيه يجوز ربط النزاع مع مهندس المنطقة الملزم بإحالتها الى ورائته لأن المادة ٤٦ من دفتار الأحكام والشروط العامة لم تعين السلطة التي يجب أن ترفع اليها عريضة ربط النزاع ( تمييز لبناني - الفرقة الادارية - ٤ / ١١ / ١٩٥٣ للشرة القضائية ١٩٥٤ ص ٨ ) .

(١) شوري لبناني ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٤ - و ٢٣ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٦٢ - و ٢٣ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٢٠٣ .

(٢) شوري لبناني ١٨ / ٣ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٠٢ - و ٣٠ / ٤ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٧ .

الأخيرة مدة شهرين من وصولها إليها صدور قرار ختامي بالرفض بشأن المطالب الواردة فيها<sup>(١)</sup>. كما ان جواب السلطة المختصة على أساس النزاع بقرار يصدر منها يصحح العيب الناشئ عن تقديم عريضة ربط النزاع الى سلطة غير مختصة ويحمل المراجعة الواردة ضمن المدة القانونية طعنًا بقرار الرفض مقبولة<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتبر مجلس شورى الدولة ان ربط النزاع بشأن القضايا الخاصة بالبلديات يتم مع رئيس البلدية إذ يتولى السلطة التنفيذية فيها ، وليس مع

---

(١) وقد نفي بأن المقصود من ربط النزاع هو استدراج الادارة المختصة لانتهاذ موقف بشأن الطلب قبل رفع الخلاف للقضاء ، سواء قدم الطلب مباشرة الى السلطة المختصة ام استلته بالواسطة فإن الغاية المتوخاة من ربط النزاع تكون خاصة ، وط ذلك ان عريضة ربط النزاع المرفوعة الى رئيس مجلس الوزراء الذي حولها الى وزير البرق والبريد - وهو الوزير المختص - تلحق آلاهما القانونية ( شورى لبناني ١١ / ٢ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩٨ ) . وانظر ايضاً : شورى لبناني ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٩ النشرة القضائية ١٩٥٠ ص ٢٦٠ - ٧ / ٦ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٠٠ - ١٨ / ٢ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١١ .

(٢) شورى لبناني ١٧ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣٨ ( وقد جاء فيه : ان طلب التمريض الرفوع الى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية عن حادث ايساء بالاشخاص سببه سائق سيارة الجيش تابعة لوزارة الدفاع الوطني لا يربط النزاع مع السلطة الادارية الصالحة ، ولكن رد طلب التمريض هذا بقرار صادر من وزارة الدفاع يحسم جرم الايذاء بالمفوض ونفي المسؤولية عن الادارة يحمل مراجعة للتمريض الواردة ضمن المدة القانونية طعنًا بقرار الرفض مقبولة ) .

المحافظ<sup>(١)</sup> . على ان رفع عريضة ربط النزاع الى المحافظ يكون قانونياً فيما إذا أحاله الى البلدية التي يحصل ربط النزاع معها منذ استلامها للعريضة<sup>(٢)</sup> . وكذلك الشأن في العريضة المرفوعة الى وزارة الداخلية بصدد نزاع مسح البلدية والتي تحيلها الى هذه الأخيرة<sup>(٣)</sup> .

وقد اعتبر مجلس شورى الدولة أيضاً ان ربط النزاع بالنسبة الى الدعاوى التي ترفع على مصالح المياه يتم مع مجلس إدارة المصلحة وليس مع المحافظ ، فإذا وجهت عريضة ربط النزاع إذاً الى هذا الأخير اعتبرت الدعوى غير مسندة الى قرار إداري وردت شكلاً<sup>(٤)</sup> .

**٣٣ - صيغة ربط النزاع :** لم يشترط القانون صيغة معينة او شكلاً خاصاً لربط النزاع<sup>(٥)</sup> ، بل اقتصر على ايجاب تقديم « طلب قانوني » الى

---

(١) شورى لبناني ١٦ / ١ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٩ . وقارن مقال الأستاذ جوزف شدياق حول ربط النزاع والمذكورة التمهيدية في مجموعته الاساسية ١٩٦٣ ص ١٦ حيث جاء ان « مذكرة ربط النزاع تقدم في موضوع الادعاء على البلدية الى المحافظ الذي يحيلها الى البلدية المختصة للمناقشة في موضوعها (٧٧ من قانون البلديات تاريخ ١٩٦٣/٥/٢٩) » .

(٢) انظر : شورى لبناني ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٤٨ - و ٢٩ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠ .

(٣) شورى لبناني ٢٨ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٣١ .

(٤) شورى لبناني ٦ / ٢ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٨٦ .

(٥) شورى لبناني ٣٠ / ٣ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٧ - و ٢٥ / ١١ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٨٤ .

السلطة الادارية المختصة في هذا الصدد ( م ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) . فلا يتوجب إذًا على المستدعي استعمال عبارات معينة كي يعدّ طلبه رابطًا للنزاع بل يكفي أن يشتمل ، في صدد التمويض مثلاً ، على مطالبة المتضرر به <sup>(١)</sup> ودون حاجة لاشتاله على إخطار الادارة بعزمه على مراجعة القضاء في حال رفضها الطلب <sup>(٢)</sup> .

واستناداً لذلك فقد عدّ رابطاً للنزاع الطلب المقدم من الملتزم الى الادارة بشأن المبالغ التي تكبدها أثناء سير الاحمال من جراء عراقيل الاستملاك <sup>(٣)</sup> ، ومذكرة شرح التحفظات المقدمة من الملتزم والمتضمنة مطالبه <sup>(٤)</sup> ، والمرقية الموجهة من صاحب الشأن الى الادارة لقاء ايفال والمشتمة على مطالب محددة <sup>(٥)</sup> . ويكون الطلب الموجه الى الادارة رابطاً للنزاع ، ولو لم يشر

---

(١) شوري لبناني ٣٠/٣/١٩٦٦ و ٢٥/١١/١٩٧٠ السابق ذكرهما .

(٢) شوري لبناني ١٢/٧/١٩٦٨ مجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ١٦٨ . وقارن : قرار المحكمة الادارية الخاصة ١٩/١٢/١٩٥٦ مجموعة شديقي ١٩٥٧ باب أحكام المحكمة الادارية الخاصة ص ١١ ( حيث جاء : ان مذكرة ربط النزاع يجب أن تتضمن شيئاً تتضمنه انه في حالة صدور قرار يرفض مطالب المستدعي بصورة صريحة او ضمنية سيقيم المستدعي بمراجعة القضاء لنيل حقوقه ) - ومجلس الشوري ٢١/١١/١٩٦٧ مجموعة شديقي ١٩٦٧ ص ٢٢٩ ( وقد جاء فيه : ان مذكرة ربط النزاع تتضمن كالملة المطالبات والمستدعي الجواب إما بالرفض وإما بالوافقة وهي تبين بالوقت ذاته ما سيبنى على رفض الادارة من نتائج ) .

(٣) شوري لبناني ٢٤/١٠/١٩٦٢ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٥١ .

(٤) شوري لبناني ٣/٤/١٩٥٧ مجموعة شديقي ١٩٥٧ ص ١٨٠ .

(٥) شوري لبناني ٢٥/٦/١٩٧٠ مجموعة شديقي ١٩٧٠ ص ١٢٦ .

فيه صراحة الى كونه عريضة ربط نزاع<sup>(١)</sup> إذا جاء بشكل هذه العريضة وحوى ما تتضمنه من مطالب، ولو وصف من مقدمه بالطلب الاسترجاعي<sup>(٢)</sup> او بالمذكرة التمهيدية المقدمة الى البلدية<sup>(٣)</sup>. ولكن إذا خلت العريضة الموجهة الى الادارة من طلب التعويض عن ضرر تسببت به فلا يترتب عليها ربط النزاع. وعلى ذلك لا يعتبر رابطاً للنزاع الاوراق الى الادارة لأجل العمل على رفع الضرر بما تملك من سلطة<sup>(٤)</sup>، او الاوراق اليها بقصد الشكوى والتظلم فحسب<sup>(٥)</sup>، او رفع عريضة اليها لاعلامها بواقع الحال<sup>(٦)</sup> او على سبيل اعلان الحقوق والاحتفاظ بها<sup>(٧)</sup>، او لفت نظرها الى المخالفات التي ترتكبها بصدد الاوضاع المتعلقة بوقع العريضة والغبن اللاحق به من جرائها<sup>(٨)</sup>. كما لم يعتبر رابطاً للنزاع الطلب المقدم لوزارة المال لدفع تعويض الصرف إذ لا يشكل سوى المقدمة الادارية التي يفرض القانون على الموظف سلوكها في مهلة معينة للوصول الى

---

(١) شوري لبناني ١٩٧٢/١/٥ للثورة القضائية ١٩٧٢ ص ١٤ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/١١/٢١ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٢٩ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٥/١٢/٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٩٢ - ١٩٥٨/٢/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٧ .

(٤) شوري لبناني ١٩٧١/٦/٢١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٨٦ .

(٥) شوري لبناني ١٩٦١/٣/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٣٩ .

(٦) شوري لبناني ١٩٦٧/١١/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٠ .

(٧) شوري لبناني ١٩٦٩/٦/٤ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٩٠ .

(٨) شوري لبناني ١٩٦١/٥/٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٠٤ .



تجديد تعويض صرفه او معاش تقاعده ودون أن ينطوي على نية ربط النزاع مع الادارة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ ان القانون قد اعتبر ان تقديم الدعوى بوجه الادارة لدى محكمة غير مختصة للنظر فيها بمثابة ربط للنزاع بحيث تسري مهلة الشهرين مجدداً لرفع المراجعة أمام مجلس شورى الدولة من تاريخ إبلاغ الحكم الصادر فيها ( م ٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ ) . وقد ذهب القضاء أيضاً الى اعتبار النزاع مربوطاً مع الادارة بمجرد تقديم استدعاء المراجعة إذا لم تسدل الجهة المستدعية بأنها ربطت النزاع تمهيداً لتقديم المراجعة ولم تبد الادارة أية ملاحظة او أي طلب في هذا الشأن<sup>(٢)</sup> . كما ذهب الى اعتبار النزاع مربوطاً كذلك أثناء المراجعة إذا أجابت الادارة بالأساس على دعوى التعويض المرفوعة بوجهها دون ربط النزاع مسبقاً ، بحيث يعبر جوابها هذا عن موقف واضح لها إزاء موضوع النزاع ويعتبر بالتالي كقرار بالرفض رابط للنزاع بأثر رجعي<sup>(٣)</sup> .

٣٤ - موضوع عريضة ربط النزاع : يجب أن نتناول هذه العريضة موضوعاً من شأنه أن يثير نزاعاً قضائياً . أما إذا كانت لا تستلزم

---

(١) شورى لبناني ٨ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٢ . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٧ / ٣ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٣٩ .

(٢) شورى لبناني ٣١ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٠٢ .

(٣) انظر آتفاً الفقرتين ٢٨ و ٣٠ والاحكام العديدة المشار اليها فيها .

إصدار قرار من الإدارة ، فإن سكوت هذه طيلة شهرين لا يعتبر بمثابة قرار خفي بالرفض<sup>(١)</sup> . فالأمر الذي تستهدفه عريضة ربط النزاع يجب أن يكون إذا إصدار قرار إداري يتعلق بمحقوق المستدعي أو بمصلحته بمعنى أن رفض إصدار هذا القرار يكون من شأنه الأضرار بهذا الأخير<sup>(٢)</sup> .

غير أن ربط النزاع يمكن أن يقتصر على إثارة مسألة توجب التعويض دون تعيين قيمته التي سيلجأ الى تحديدها في الدعوى التي ترفع فيما بعد<sup>(٣)</sup> . وقد قضي في هذا الصدد بأن القصد من تقديم عريضة ربط النزاع هو إبلاغ الإدارة وقوع الضرر ووجوب التعويض عنه أما مقدار التعويض فليس من الضروري تحديده في العريضة إذ يحتمل تمذّر تحديده في استدعاء المراجعة أيضاً عندما يستدعي الأمر أن يعهد الى أصحاب الخبرة في تحديد المبلغ ، ولا يكون بالتالي عدم ذكر مقدار التعويض في عريضة ربط النزاع المقدمة من المستدعي سبباً لرد المراجعة شكلاً<sup>(٤)</sup> . كما قضي بأنه إذا لم يحدد المستدعي

---

(١) الجورسكلاسور الإداري لفظ Cont. Adm. قسم ٦١٦ رقم ٣٤٥ - أودان ص ٧٥٧ .

(٢) الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٣٤٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٩/١٢/٩ مجموعة ليبون ص ٥٤٣ . غير أنه قضي بأن العريضة التي يطالب فيها المستدعي الوزير بإقرار مبدأ التعويض الذي يعود له من جراء حادث حصل له أثناء قيامه بالوظيفة حين تقدير قيمة التعويض على أساس الكشوفات الصحية النهائية ، لا تربط النزاع مع الدولة لمحة مهلة المداعة ، إذا كان مرض المستدعي قد تمادى بعد ذلك وسبب له تعطيلاً دائماً ؛ والعريضة اللاحقة التي يحدد فيها مقدار التعويض تكون هي رابطة للنزاع  
{ شوري لبناني ١١ / ١ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٢٣ } .

(٤) شوري لبناني ١ / ٨ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٦ .

في عريضته لربط النزاع المبلغ الذي سيُدعى به تاركاً أمر تعيينه لأهل الخبرة فيما بعد ، فإن مراجعته تظل مسسوعة في الشكل لأن عريضته يربط النزاع المقدمة على هذا الوجه هي من الصراحة ما يكفي لربط النزاع على وجه صحيح دونما حاجة لتحديد المبلغ المطالب به <sup>(١)</sup> . واعتبر كذلك انه إذا اقتصر عريضة ربط النزاع على المطالبة بالتمويض الناشئة عن تعطيل موقت وذلك بسبب عدم معرفة التعطيل الدائم حين تقديمها ، فإنه يبقى للمستدعي أن يطالب فيما بعد بكل ما يطرأ من تطور على الإصابة سواء لجهة تتابع التعطيل الموقت ام لجهة حدوث كل تعطيل دائم ينشأ عنها ، لأن المطالبة بما يكون قد ظهر من نتائج ليس من شأنها اسقاط الحق بالنتائج الأخرى التي تظهر فيما بعد ما لم تكن قد افترنت برغبة في التخلي عن هذا الحق <sup>(٢)</sup> . أما بالنسبة لفائدة التأخير ، فإذا أهمل المستدعي أصلاً المطالبة بها في عريضة ربط النزاع فإن ذلك لا يحول دون صريحتها من تاريخ تقديم الدعوى التي جرت المطالبة فيها بالفائدة <sup>(٣)</sup> .

ويشارط في عريضة ربط النزاع أن تشتمل على مطالب تطابق المطالب التي ترد في دعوى التعميض التي ترفع فيما بعد الى مجلس شورى الدولة ، أي

---

(١) شورى لبناني ١٦ / ٦ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٨١ . وانظر بذات المعنى : شورى لبناني ١٣ / ٤ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٩٣ - ١١ / ٢٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥ - ٨ / ٦ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٩٢ .

(٢) شورى لبناني ٦ / ٣ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٠٣ .

(٣) شورى لبناني ٣ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٧ .

أنها يجب أن تتناول ذات الموضوع<sup>(١)</sup> وأن تركز على ذات السبب القانوني<sup>(٢)</sup>.  
وقضي بأنه كي تسمع شكلاً مراجعة المستدعي بوجه الدولة بموضوع الممثل  
والضرر العائد له من جراء عدم تنفيذها لقرار صدر لصالحه من مجلس الشورى  
يجب أن تسبقها عريضة بربط النزاع ، وقد لا يشكل مثل هذه العريضة  
استدعاء المستدعي لرئيس مجلس الشورى المرفق بصورة صالحة للتنفيذ عن  
القرار المذكور ويطلب فيه بعد إحالة هذا الاستدعاء الى الإدارة المختصة  
بتنفيذ القرار بعين الراتب المقضى له به ، وذلك لاختلاف موضوع استدعائه  
عن موضوع مطالبة الإدارة بالممثل والضرر الناجم عن التأخير في التنفيذ<sup>(٣)</sup>.  
كما قضي أيضاً بأن ادعاء المستدعي بأضرار تخرج عن محتويات المطالبة  
الواردة في عريضة ربط النزاع مستوجب الرد<sup>(٤)</sup>.

ولكن اشترط تطابق الطلبات في موضوعها وسببها القانوني بين عريضة  
وربط النزاع والدعوى المرفوعة الى مجلس الشورى ، لا يحول دون استناد

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٧/٢/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١١٠ - و ١٩٦٨/١/٤  
مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٢٧ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٦/١١/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٤ . وانظر أيضاً :  
محال الأستاذ جوزف شدياق حول ربط النزاع والمذكرة التصديقية في مجموعته الادارية ١٩٦٣  
ص ١٧ والمراجع التي يشير اليها .

(٣) شورى لبناني ١٩٥٨/١٢/١٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٥٦ .

(٤) المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٦/١٢/١٩ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب أحكام المحكمة  
الادارية الخاصة ص ١١ .

المدعي في دعواه هذه الى دفع ووسائل دفاع جديدة ، إذا لا تعتبر هذه من قبيل الطلبات الجديدة <sup>(١)</sup> .

٣٥ - مهلة الجواب على عريضة ربط النزاع وأثار انقضائها :  
بمقتضى المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ تكون للإدارة مدة شهرين للجواب على عريضة ربط النزاع المرفوعة إليها ، حتى إذا انقضت دون جواب اعتبر سكوتها بمثابة قرار بالرفض . وتسري مدة الشهرين اعتباراً من تاريخ استلام الإدارة لتلك العريضة .

ويثبت تاريخ استلام الإدارة لعريضة ربط النزاع عادة بالإيصال المعطى منها لقاء استلامها هذه العريضة . وإذا لم يعط هذا الإيصال أو إذا فقد كان للمستدعي أن يثبت تقديمه عريضة ربط النزاع بجميع الطرق <sup>(٢)</sup> ، كإيصال الكتاب المضمون أو الإشعار البريدي باستلام العريضة من الإدارة <sup>(٣)</sup> . وإذا لم يتمكن المستدعي من إثبات إرساله تلك العريضة ، كانت دعواه غير مقبولة <sup>(٤)</sup> ، وذلك طبعاً بعد أن تنكر الإدارة حصول ربط النزاع وتتمسك

---

(١) شوري فرنسي ٢٢ / ٢ / ١٩٤٦ مجموعة ليبون ص ٥٨ - الأستاذ جوزف شدياق في مقاله السابق ذكره ص ١٧ .

(٢) غايولد السابق ذكره فقرة ١٥٢ - الجورسكلاسور الإداري لفظ Cont. Adm. قسم ٦١٦ رقم ٣٥٣ .

(٣) شوري فرنسي ٢٩ / ٧ / ١٩٢٥ مجموعة ليبون ص ٧٤٣ .

(٤) شوري فرنسي ٢٦ / ١ / ١٩٤٠ مجموعة ليبون ص ٣٧ - ٢٥٠ / ٢ / ١٩٥٧ =

بالدفع الخاص به قبل المناقشة في الأساس إذ لا يعتبر هذا الدفع من النظام العام كما قدمنا <sup>(١)</sup>.

ومدة الشهرين المتقدم ذكرها لا تنقطع إلا بصدر قرار صريح من الإدارة في خلافها . وهي لا تنقطع بالخاص أو تتوقف بتوجيه الإدارة كتاباً إلى المستدعي تدعوه فيه إلى الترتيب مع بعض الوقت لدراسة مطالبه واتخاذ قرار بشأنها ، أو تطلب منه بعض الإيضاحات أو بعض الوثائق ، إذ لا يعتبر مثل هذا الكتاب بمثابة قرار صادر منها <sup>(٢)</sup>.

غير أنه يعود لصاحب الشأن أن يرفع الدعوى قبل انقضاء مدة الشهرين ، على أن قبولها يتوقف في هذه الحال على انتهاء هذه المدة قبل صدور الحكم فيها <sup>(٣)</sup>. أما إذا صدر الحكم قبل انقضاء الشهرين - وهو أمر غير محتمل

---

= مجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ٥٥١ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٣٥٤ - غابولد فقرة ١٥٤ ( وهو يشير إلى أن القضاء بعدم قبول الدعوى في هذه الحال لا يحصل إلا إذا تذرعت الإدارة صراحة بعدم حصول ربط النزاع ولم يتمكن المدعي من تقديم الدلائل عليه بعدم تكليفه بذلك من القضاء ) .

(١) انظر آتياً الفقرة ٣٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٨ / ٢ / ٦٥ - مجموعة ليبون ص ٦٥ - و ٢٧ / ٧ / ١٩٥٣ مجلة القانون العام ١٩٥٤ ص ٢١١ - و ١٤ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٥٤٧ - أودان ص ٧٥٨ - غابولد فقرة ١٥٨ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٣٥٥ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٦ / ١٢ / ٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٥٢ - و ١١ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣٣ - و ١٥ / ٢ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٢ - شوري فرنسي ١٩٤٩ / ١٠ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ٤٣٣ - و ١٣ / ٧ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٤٩١ - أودان ص ٧٥٩ - غابولد فقرة ١٥٦ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٣٥٧ .

الوقوع - وجب القضاء فيه برد الدعوى لتقديما قبل الأوان (١) . وإذا أصدرت الإدارة قراراً صريحاً بالرفض بعد تقديم الدعوى وقبل انقضاء مدة الشهرين ، فتعتبر الدعوى موجهة ضد هذا القرار . أما إذا صدر القرار بإحباط مطالب المدعي فتصبح الدعوى بدون موضوع ويقضى بردها (٢) .

ويعتبر ، في الأصل ، سكوت الإدارة مدة شهرين على استلامها عريضة ربط النزاع ، بمثابة قرار ضمني بالرفض كما قدمنا . ولا تستثنى من ذلك سوى الحالات التي يفرض فيها القانون على الإدارة البت بالطلب الموجه إليها خلال مدة معينة وإلا اعتبر سكوتها قراراً ضمنياً بالقبول . ومن الأمثلة على ذلك : سكوت القانمقام المدة المينة له للتصديق على قرارات المجلس البلدي والذي يعتبر بمثابة قرار ضمني بالتصديق ( م ٧٢ من قانون البلديات ) ، وسكوت الإدارة المختصة المدة المحددة لأعطاء رخصة البناء والذي يعتبر بمثابة قرار بالترخيص طبقاً لشروط مينة في النص ( م ٤ من قانون البناء ) ، وسكوتها المدة المحددة لرفض استقالة الموظف والذي يعتبر بمثابة قرار بقبول الاستقالة ( م ٦٤ من قانون الموظفين ) .

٣٦ - (م) الفرار الصريح الوجود : إذا انتهى وجود القرار الإداري فلا يرتبط النزاع ولا يكون ثمة محل بالتالي للمراجعة القضائية . ويلتزم على ذلك منطقياً أن المراجعة الموجهة ضد قرار غير موجود لا تكون مقبولة (٣) .

---

(١) المجموع سكلاسوب الاداري السابق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) اردان السابق ذكره ص ٧٥٩ .

(٣) انظر اردان السابق ذكره ص ٧٤٧ . هذا مع التحفظ بشأن المراجعة المقدمة قبل =

ولا تثار أية صعوبة عندما يكون القرار المطعون فيه غير موجود من الناحية المادية ( matériellement inexistant ) غير أن المدعي قد تحيل وجوده ، وذلك حتى لو نتج هذا التحويل عن خطأ الإدارة بإبلاغها المدعي قراراً غير موجود مادياً ؛ فالمراجعة الموجبة ضد هذا القرار الذي لا وجود له تكون دون موضوع وبالتالي غير مقبولة : كالمراجعة الموجبة ضد قرار ضمني بالرفض بينما صدر من الإدارة قرار صريح بإجابة طلب المدعي <sup>(١)</sup> ، او المراجعة الموجبة ضد قرار من سلطة الوصاية بالتصديق بينما لم يصدر منها في الحقيقة مثل هذا القرار <sup>(٢)</sup> ، او المراجعة الموجبة ضد قرار لم يثبت صدوره من الإدارة <sup>(٣)</sup> ، او الموجبة ضد قرار صادر من المجلس البلدي بينما لم يكن ثمة في الحقيقة سوى اقتراح من بعض الاعضاء <sup>(٤)</sup> .

ولكن الخلاف قد يثور حول مفهوم القرار الاداري الذي لا وجود له من الناحية القانونية ( juridiquement inexistant ) وما يترتب عليه من

---

= الأوان أي قبل صدور القرار الضمني بالرفض بانقضاء مدة الشهرين طعنية ربط النزاع والتي ذهب القضاء الى قبولها ، كما قدمنا ، عندما تكون مدة الشهرين قد انقضت قبل صدور الحكم في المراجعة ( انظر آتفاً الفقرة ٣٥ ) ، إذ أن صدور القرار الضمني اللاحق من شأنه أن يصحح استدعاء المراجعة ( شوري فرنسي ٣٠ / ١ / ١٩٤٢ مجموعة ليبون ص ٣٠ - اودان ص ٧٤٧ هامش ٢ ) .

(١) شوري فرنسي ٢٥ / ١ / ١٩٥٢ أشار اليه اودان في الصفحة ٧٤٨ .

(٢) شوري فرنسي ٥ / ٢ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٨٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٦٦٢ .

(٤) شوري فرنسي ٢٨ / ٢ / ١٩٤٧ سيراى ١٩٤٨ - ٣ - ٤١ .



وجوب رد المراجعة الموجبة ضده شكلاً او قبولها في الشكل والنظر في أمر انعدام وجود القرار موضوعاً . وقد استقر قضاء مجلس شورى الدولة على الأخذ بفهوم القرار الاداري غير الموجود قانوناً ، معتبراً ان انعدام الوجود القانوني ينشأ عن كون القرار صادراً بنتيجة اغتصاب السلطة او بخروج السلطة الادارية عن اختصاصها وتمديداتها على اختصاصات سلطة دستورية أخرى او عن كونه مشوباً بمخالفات فادحة يستحيل معها اسناده الى أي حكم من أحكام القانون ، كالتميين المزيف ( nomination pour ordre ) والتميين في وظيفة غير موجودة او غير شاغرة والتدابير المتخذة خلافاً للقواعد المتعلقة بمحدود السن القانونية للموظفين <sup>(١)</sup> .

واعتبر القضاء الاداري بنفس الوقت ان المراجعة الموجبة ضد قرار عديم الوجود قانوناً جائزة القبول شكلاً <sup>(٢)</sup> اذا رفعت من شخص ذي مصلحة في طلب اعلان انعدام وجود القرار <sup>(٣)</sup> . ويقتصر مجلس الشورى في حكمه على

---

(١) شورى لبناني ٢٨ / ٢ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩١ - ١٢ / ١٢ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣ - ٢٥ / ٦ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٤٦ - شورى فرنسي ٣٠ / ٦ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٤٠٠ - ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٦٩٩ - ٣٠ / ٥ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٢٧٥ . وانظر اردان ص ٧٤٩ الى ٧٥٣ والأحكام التي يشير إليها .

(٢) شورى فرنسي ١٥ / ١٢ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٧١٠ - ١٣ / ٧ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٤٧٦ . ويماكس ذلك الرأي الذي كان عليه القضاء قديماً والمتضمن عدم قبول المراجعة الموجبة ضد قرار مشوب بمعيب فادح ( شورى فرنسي ٢١ / ٢ / ١٨٩٠ مجموعة ليبون ص ٢٠١ ) .

(٣) شورى فرنسي ١١ / ١٠ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٥٤ .

القضاء باعتبار القرار باطلاً ومنعماً الأمر القانوني ودون أن يقرر إبطاله<sup>(١)</sup>. وما دام أن القرار المذكور لا يكسب حقاً لأحد فيكون الطعن فيه جائزاً في أي وقت دون مراعاة مهلة الشهرين المحددة للمراجعة القضائية<sup>(٢)</sup> ، كما يجوز للإدارة أن تسعبه أو ترجع عنه متى شاءت ودون التقيد بمهلة ما<sup>(٣)</sup> .

**٣٧- (د) القرار الملغى أو الساقط :** ويقصد به القرار الذي يبطل قضائياً لتجاوز حد السلطة ، أو القرار الذي رجعت عنه السلطة التي أصدرته أو التي كان لها حق إصداره ، أو أيضاً القرار الذي سقط بصدى الاستعمال ( caducité ) .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٤٨/١١/٥ مجموعة ليون ص ٤٠٩ - ١٣٠/٧/١٩٦٦ مجموعة ليون ص ٤٧٦ - اودان ص ٧٥٣ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٧/١١/٢٧ مجموعة ليون ص ٩٨٧ - ٣١٠/٥/١٩٥٧ مجموعة ليون ص ٣٥٥ - ٧٠/٦/١٩٦١ مجموعة ليون ص ٣٧٩ - اودان ص ٧٥٠ و ٧٥٣ - اوبي ودواغر ٢ فقرة ٧٢١ . وانظر : شورى لبناني ٢٥/٦/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٤٦ (وقد جاء فيه : أن وقف المستدعي الحقير في إدارة الجمارك عن العمل بقرار من مجلس الجمارك الأعلى عرضاً عن مرسوم يصدر باعتباره مستقبلاً ، هو عمل إداري عديم الوجود ، والمراجعة بشأن هذا القرار غير مقيدة بأية مهلة ويمكن تقديمها في كل وقت كما يجب إارة موضوعها علماً من قبل القضاء لتتلقى الأمر بالنظام العام القائم على فصل السلطات وتوزيع الاختصاص فيما بينها ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٦/٢/٣ مجلة القانون العام ١٩٥٦ ص ٨٥٩ - اودان ص ٧٥٠ و ٧٥٣ . وانظر : شورى لبناني ٢٨/٢/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩١ - ٢٧/١١/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٤٤٢ .

ويترتب على رجوع السلطة الادارية عن قرارها او سحبه كما على ابطاله قضاء زواله بأثر رجعي كما سنرى <sup>(١)</sup> : فيعتبر كأنه لم يوجد قط . وإذا كان إلغاء القرار الاداري او زواله قد حصل قبل رفع المراجعة فيقضى برفض هذه المراجعة لانعدام الموضوع <sup>(٢)</sup> ، أما اذا حصل بعد رفعها فيقضى باعتبار المراجعة مردودة لكونها أصبحت دون موضوع <sup>(٣)</sup> .

وقد يسقط القرار الاداري أيضاً بسبب اعماله وعدم استعماله ولا يبقى عندئذ محل اللطم فيه ما دام أنه لم ينتج آثاراً قانونية او ان آثاره قد زالت . ومن أمثلة ذلك : قرار الترخيص بالبناء الذي يسقط مفعوله بمرور أربع سنوات دون تنفيذ الأشغال المتعلقة بها ( م ٤ من قانون البناء تاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٧١ ) ، او القرار الخاضع للتصديق والذي لم يتم تصديقه <sup>(٤)</sup> .

**٣٨- (نيل) الحالات التي لا يكون فيها القرار المسبب واجباً :**  
نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ على عدة حالات لا يتوقف فيها قبول المراجعة على صدور قرار مسبق من السلطة الادارية المختصة ، وأهمها الحالات التي تطبق فيها الاصول الموجزة . فحددت المادة ٩٠ منه هذه

---

(١) انظر لاحقاً الفقرة ٧٦ .

(٢) شوري فرنسي ٢٨ / ٦ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٤٢٤ .

(٣) شوري فرنسي ٦ / ٢ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٥ - ١٣ / ١١ / ١٩٦٤ مجموعة

ليبون ص ٥٣٩ - اردان ص ٧٥٣ .

(٤) شوري فرنسي ٢٨ / ٦ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٤٢٥ .

الحالات كما يلي : (١) المراجعات المنصوص عليها في المادة ٥١ عندما يمكن تقدير قيمة الدعوى مع توابعها بما لا يزيد عن ألفي ليرة لبنانية. وتتعلق هذه المراجعات بطلبات التعويض عن الأضرار التي تقع بسبب الأشغال العامة أو تنفيذ المصالح العامة ، وبالقضايا الإدارية المتعلقة بمقود أو صفقات أو التزامات أو امتيازات إدارية أجرتها الإدارات العامة لتأمين سير المصالح العامة ، وبقضايا الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وقضايا رواتب الموظفين ومعاشات تقاعدهم ، والقضايا المتعلقة بإشغال الأملاك العامة . وتقدر قيمة الدعوى من قبل المستدعي ، وإذا ظهر تقديره في غير محله تولى مجلس الشورى تعيينها بما لديه من وثائق أو بمعرفة خبير . (٢) المراجعات المنصوص عليها في المادتين ٥٣ و٥٤ ، وهي تتعلق بالنزاع في قانونية الانتخابات للمجالس الإدارية ( كالمجالس البلدية والهيئات الاختيارية وسواها ) ، وبالنزاع في تأديب الموظفين ( ما عدا القضاة والمساعدين القضائيين ) . ففي الحالات المتقدم ذكرها يجوز للأفراد تقديم دعواهم بدون قرار مسبق من السلطة الإدارية كما يعفى استدعاؤهم من تعيين محام ( م ٩١ ) .

ومضى كان القرار المسبق غير مشروط لتقديم الدعوى بوجه الإدارة ، فلا يكون واجباً ربط النزاع معها <sup>(١)</sup> . ولا يتقيد تقديم الدعوى في هذه الحال بمهلة معينة ، فيما خلا مهل مرور الزمن المسقط لحق الادعاء أو للمحقوق المطالب بها في الدعوى <sup>(٢)</sup> . ولكن إذا حصل أن تقدم المدعي بمرضاة الى الإدارة

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٤ / ٦ / ٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٨٣ - ١٩٦٧ / ٥ / ٨  
مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٥٥ - ١٩٦٩ / ٧ / ٨٥ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٩٩ .  
(٢) شوري لبناني ١٩٦٠ / ٥ / ٣١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢١٥ .

لربط النزاع معها في الحالات السالف ذكرها ، فهل ينشأ عن ذلك وجوب تقييده لرفع دعواه بمهلة الشهرين منذ صدور قرار الادارة الصريح او الضمني؟ برأينا أن المدعي لا يتقيد في هذه الحال بمهلة الشهرين ، من جهة لأن القانون عندما أعفاه من ربط النزاع واستصدار القرار المسبق قد شاء عدم إخضاعه نهائياً لتلك المهلة وإلا لكان أورد نصاً على وجوب تقييده بها في تلك الحالة التي يرتضي فيها بربط النزاع من نفسه ، ومن جهة ثانية إعمالاً للبدأ للعائل بأن المرء لا يضار من عمله ( nul nese forclot soi-même ) . ويلاحظ ان القضاء الفرنسي قد اعتمد هذا الحل بصدده دعاوى الاشغال العامة التي نص للقانون على اعفاء المدعي من ربط النزاع واستصدار القرار المسبق بشأنها<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ ، من جهة أخرى ، بالنسبة لمسألة تفسير او تقدير شرعية حل إداري قد أثبتت في سياق دعوى مرفوعة أمام القضاء المدني فتوقفت هذه عن النظر في الدعوى ريثما يفصل بالمسألة المذكورة من قبل مجلس شورى الدولة وكلفت الخصم الاكثر عجلة بمعرضها عليه (م ٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) ، فيمكن هذا الخصم تقديم طلب التفسير او تقدير الشرعية الى مجلس الشورى بناء على قرار المحكمة المدنية دون ضرورة ربط النزاع او استصدار قرار مسبق من الادارة في هذا الصدد ، سيما وقد رفع الطلب في هذه الحال من الادارة نفسها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١١/٦/١٩٤٣ مجموعة ليون من ٢٤٦ - غايوك فقرة ١٢٨ .

(٢) النظر في ذلك ، غايوك فقرة ١٢٩ - مؤلفنا «رقابة القضاء المدني على أعمال الادارة» فقرة ١٢٤ الى ١٣٢ .

### ثانياً - القرار النافذ الضار

٣٩ - اشتراط ضرور قرار اداري نافذ وضار بحقوق المدهي او مصالحه : قدمنا ان المراجعة لدى مجلس شورى للدولة يجب أن توجه ضد قرار مسبق صادر من السلطة الادارية . ولكنه يشترط لقبول هذه المراجعة أن يكون القرار المسبق ذا أثر على مركز المدهي ويلحق ضرراً بحقوقه ومصالحه ( *décision faisant grief on susceptible de faire grief* ) . وهذا ما أكدته المادة ٩٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ بشأن دعوى الابطال لتجاوز حد السلطة إذ نصت على أن هذه الدعوى لا تقبل « إلا ضد قرارات ادارية محضة لها قوة التنفيذ ومن شأنها إلحاق الضرر » . ذلك انه اذا انتفى الضرر انعدمت المصلحة في الادعاء ولا يبقى ثمة محل لتقديم المراجعة وما تشتمل عليه من مطالب . فإذا كانت القرارات او الاعمال الصادرة من الادارة لا تؤثر بطبيعتها في المركز المادي او القانوني للمدهي ، إما لكونها غير نافذة او لا تشكل قرارات إدارية بالمعنى الصحيح ، وإما لعدم تعلقها بصورة مباشرة او غير مباشرة بالمدهي ، فلا يصح أن تكون محل للمراجعة القضائية . وقد أبدينا انه بالنسبة للقرار الاداري العديم الوجود بالذات ، لا تقبل المراجعة الرامية الى ابطاله إلا لمن له مصلحة في ذلك أي من يمكن أن يلحق القرار ضرراً بحقوقه او مصالحه <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر: الفقرة ٣٩ ثانياً - شورى فرنسي ١١/١٠/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٥٤ .

وقد اعتبر القضاء قرارات إدارية نافذة وماسة بحقوق ومصالح المدعي وقابلة إذاً للطعن أو للمراجعة القضائية أمام مجلس شورى الدولة : قرار الإدارة يفرض غرامة تأخير قانونية وبتحديد مهلة التنفيذ لعقد التزام تسليم سيارات أجرت مع أحد الأفراد<sup>(١)</sup> ، والقرار الإداري يكف يد مختار دون وجود ملاحقة جزائية بحقه<sup>(٢)</sup> ، وقرار أمين عام البلدية بتكليف المستدعي بتصحيح الحرائط وفقاً للتنظيم المتعلق بالمنطقة الواقع فيها البناء<sup>(٣)</sup> ، ومذكرة وزير الأشغال العامة بوقف أعمال البناء تنفيذاً لأنظمة البولفارات<sup>(٤)</sup> ، وقرار مراقب عقد النفقات المركزي بموضوع مساعدة مالية بسبب المرض والمذيل بموافقة مدير المالية العام<sup>(٥)</sup> ، وقرار مجلس القضاء الأعلى المستند إليه مرسوم صرف احد القضاة<sup>(٦)</sup> ، وقرارات مجلس الوزراء الصادرة بشكل مراسيم موقعة من رئيس الجمهورية والوزراء المختصين<sup>(٧)</sup> ، والمراسيم الفردية المتعلقة بالتميين والترقية مثلاً<sup>(٨)</sup> . وعلى العكس من ذلك فقد اعتبرت غير قابلة

---

(١) شورى لبناني ٤ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٠٦ .

(٢) شورى لبناني ٢ / ٢ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٠٠ .

(٣) شورى لبناني ٨ / ٧ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٨٧ .

(٤) شورى لبناني ٢٩ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٩٧ .

(٥) شورى لبناني ١٠ / ٥ / ١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٠٨ .

(٦) شورى لبناني ٢٣ / ١ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٢٢ .

(٧) شورى لبناني ٣ / ٧ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٤١ .

(٨) والتي تؤدي لمقابلتها وتصيب نافذة تجاه اصحابها منذ توقيعتها بحيث لا يجوز للإدارة بعد ذلك أن تتنح عن تبليغها لأصحاب العلاقة أو تحول دون نشرها في الجريدة الرسمية (شورى لبناني ١٩٥٩/٧/٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٤٨) .

للمراجعة القضائية لكونها غير نافذة؛ القرارات المتضمنة رأي اللجنة الصحية الدائمة الواجب استطلاعها بموجب المادة ١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ تاريخ ٢٢ تموز ١٩٣٢ قبل إعطاء الترخيص للتؤسسات المصنفة<sup>(١)</sup> ، وقرار المجلس البلدي بطلب إلغاء المساحة الخاصة ببعض العقارات بداعي انها طريق عام لا ملك خاص<sup>(٢)</sup> ، وقرار مجلس الخدمة المدنية<sup>(٣)</sup> ، والإنذار السابق لأمر التعميل<sup>(٤)</sup> ، والأمر الإداري المتعلق بإخلاء عقار متعيب عندما لا يشكل تدبيراً نهائياً لعدم ضرورة الهدم في الحال<sup>(٥)</sup>.

وان العبرة في تحديد ما إذا كان القرار الإداري - كالقرار القضائي - يضر بالغير هي بما يقضي به هذا القرار ، أي بمنطوقه ( *dispositif* ) ، وليس بالتعليل الوارد فيه ، بحيث ان المراجعة يجب أن ترد إذا كانت مستندة الى

---

(١) شوري لبناني ١٠/١٢/١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٦ ( وقد أضاف ان القرار القابل للطعن بهذا الموضوع هو قرار المحافظ المتضمن اعطاء الترخيص او رفضه ) .

(٢) شوري لبناني ١٠/٣/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٠٥ ( وذلك لكون قرار المجلس البلدي قد جاء بصيغة الطلب الرامي الى ملاحقة أمر الإلغاء لدى المراجع المختصة دون أن ينطوي على تقرير ما يكسر هذا الإلغاء ) .

(٣) شوري لبناني ١٣/١٢/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣٥ ( وهو يضيف أن المراجعة تسمح عند الطعن بالقرار الصادر من السلطة الادارية المختصة التي تلتقي بقرار مجلس الخدمة المدنية ) .

(٤) شوري لبناني ٢٦/١١/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٢٨ .

(٥) شوري لبناني ١٠/٥/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٦٩ .



ضرر ناتج عن تعليل القرار فقط وليس عن منطوقه<sup>(١)</sup> . على ان الطعن في التعليل يكون جائزاً بمرض الطعن في القرار نفسه . ولا يجوز الطعن ايضاً بأحد او بعض البيانات الواردة في القرار بمناسبة الطعن في هذا القرار بالذات إذا كانت لا تشكل تعليلًا او سبباً له ، إذ تكون عندئذ دون أثر على مركز الطاعن لأنها تنطوي على مجرد رأي للإدارة او مجرد ادعاء منها<sup>(٢)</sup> .

ولا يعتمد في تحديد صفة القرار الضار بكونه ينشئ حقوقاً للغير أم لا ، لأن أمر انشاء هذه الحقوق يكون محل اعتبار في نظرية الرجوع عن القرارات الإدارية او سحبها وليس في تحديد وصف القرار الإداري الضار . وعلى ذلك فإن القرار الإداري الذي لم ينشئ حقوقاً ما قد يترتب عليه مع ذلك ضرر للغير يبرر الطعن فيه امام القضاء<sup>(٣)</sup> .

وبلاحظ أن القرار الإداري القاضي بإعطاء بعض الفوائد والمزايا على

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٠/٤/٢٦ مجموعة ليبون ص ٢٣٦ - و ١٩٦١/١٠/٤ مجموعة ليبون ص ٥٣٥ - و ١٩٦٣/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٧٤ - و ١٩٦٧/٤/٧ مجموعة ليبون ص ٩٠٥ - اودان ص ٧٦٢ و ٧٧٩ والقرارات التي يشير اليها - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٧/١٢/١ مجموعة ليبون ص ٩٨٥ - و ١٩٤٨/٤/٢١ مجموعة ليبون ص ١٧٠ - و ١٩٦٠/٣/١٨ مجموعة ليبون ص ٢٠٥ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٣ .

(٣) شوري فرنسي ١٩١٤/٧/٢٤ مجموعة ليبون ص ٩٣٢ - و ١٩٦٧/٣/٣ مجلة القانون العام ١٩٦٧ ص ٩٨٠ والأسبوع القانوني ١٩٦٧ - ٢ - ١٥٠٨٢ - و ١٩٥٨/١٠/٣ مجموعة ليبون ص ٤٦٩ ( وهو يتعلق برسوم مصدق لتنتائج احصاء ) - اودان السابق ذكره ص ٧٦٤ .

مسبيل المنحة ، ليس بقرار ضار ولو قلّ ما أعطاه عما كان ينتظره المستفيد منه <sup>(١)</sup> ، إذ يعتبر هذا القرار صابراً بملقضى السلطة التقديرية للإدارة المحولة لها بإعطاء منحة لم يقررها أو ينظمها القانون ، وهو لا يخضع بالتالي للرقابة القضائية <sup>(٢)</sup> . ولا يختلف الأمر إلا إذا اتخذ القرار بالاستناد الى نص قانوني يحدد شروط الفوائد أو المزايا الممنوحة كما هي الحال في الإعفاءات الضريبية مثلاً <sup>(٣)</sup> .

والقرار الناشئ عن القرار المتخذ بناء على طلب مقدم للإدارة قد لا يقتصر على مقدم الطلب بل يتعداه الى الغير ، ففي هذه الحال يعود للغير المتضرر أن يطعن لدى القضاء بالقرار الإداري المذكور <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان لم يُلشأ عن القرار الإداري ضرر يتيح الطعن فيه مباشرة لدى القضاء، فإن هذا لا يمنع صاحب الشأن من المنازعة لاحقاً في صحة أو شرعية

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦١/٣/١٠ مجموعة ليبون ص ١٧٧ - و ١٩٦٥/٦/١٨ مجموعة ليبون ص ٣٧٠ ( وهو يتعلق بمنح أحد الموظفين مركز الشرف الموازي لرئسته ) - و ١٩٤٩/٥/١٣ مجموعة ليبون ص ٢١٨ ( وهو يتعلق بقرار صادر بتخفيض العقوبة النهائية التي فرضت على أحد الموظفين سابقاً ) - اودان ص ٣٦٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٥/١/١٩ مجموعة ليبون ص ١٩ - و ١٩٦٦/٦/٨ مجموعة ليبون ص ٣٨٠ - اودان ص ٧٦٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٣٦/٦/١٢ مجموعة ليبون ص ٦٤٠ - و ١٩٤٩/١٢/٧ مجموعة ليبون ص ٥٣٠ - اودان ص ٧٦٤ - ٧٦٥ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٧/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٣٤١ - اودان ص ٧٦٥ .

هذا القرار بمناسبة الطعن الموجه ضد قرار آخر صادر تطبيقاً له أو مكرس لبعض آفاره<sup>(١)</sup>.

فيستخلص مما تقدم أن الطعن بالقرار الإداري لدى القضاء لا يصح إلا إذا نتج عن هذا القرار ضرر أو مساس بحقوق أو مصالح الطاعن ، حتى إذا انتفى مثل هذا الضرر أو المساس انتفى معه جواز الطعن. وسنمرس فيما يلي إلى أهم الأعمال أو التصرفات الصادرة من الإدارة والتي يدق عملها أمر استظهار الضرر الناشئ عنها وبالتالي أمر جواز الطعن فيها لدى القضاء .

٤٥ - (١) التصرفات غير المصرّة بعمدات آكار قانونية : إذا كانت التصرفات الصادرة من الإدارة لا يقصد منها إلتجاج آكار قانونية بل مجرد الاعلان عن وجهة نظر للإدارة حول مسائل معينة ، فلا ينشأ عنها ضرر أو مساس بحقوق ومصالح الغير ولا تعتبر بالتالي من القرارات القابلة للطعن أمام مجلس شوري الدولة .

ومن تلك التصرفات ما يأخذ صورة الآراء ( opinions ) التي تبديها الإدارة والتي لا يارتب عليها في الأصل أثر مازم إذ لا تحدث بذاتها نتائج قانونية . ومن الأمثلة عليها : الأجوبة التي تبديها الإدارة على الطلب الموجه إليها للحصول على معلومات ، ومنها الأجوبة الموجهة من الوزراء إلى أعضاء

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٠/١١ مجموعة لبيروت ص ٤٧٨ - ١٩٦٦/١/١٢ و مجموعة لبيون ص ٢٦ - اودان ص ٧٦٥ .

للمجلس التنياني رداً على طلب المعلومات المقدم إليهم من هؤلاء<sup>(١)</sup> ، سواء صدر  
الجواب شفها أثناء انعقاد جلسة مجلس النواب<sup>(٢)</sup> أم خطياً ، وحق لو نشر  
في الجريدة الرسمية<sup>(٣)</sup> ، والأجوبة المعلقة لأعضاء المجالس المحلية كمجالس  
المحافظات والمجالس البلدية<sup>(٤)</sup> ، أو المعلقة للأفراد الماديين<sup>(٥)</sup> ، وكذلك  
الجواب الموجه من وزير الى وزير آخر كان قد لفت نظره الى مسألة معينة<sup>(٦)</sup>  
أو الكتاب الموجه من وزير الى مدير أو محافظ يبين فيه رأيه حول قرار  
يضم هذا الأخير على اتخاذ<sup>(٧)</sup> . وقد اعتبرت أيضاً المطالبة المعلقة من محامي  
الوزارة كمجرد رأي قانوني غير ملازم ولا تشكل بالتالي قراراً إدارياً قابلاً

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٧/١٢/١٠ مجموعة ليبون ص ٦٣٧ - و ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٠  
مجموعة ليبون ص ٨٣٧ .

(٢) اودان السابق ذكره ص ٧٨٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٥/١١/٢ مجموعة ليبون ص ١٩٤ - اودان ص ٧٨٠ - اربي  
ودراغو ٢ فقرة ١٠١٤ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٣٨/١٠/١٩ مجموعة ليبون ص ٧٧٧ - و ٢٠ / ١ / ١٩٥٠  
مجموعة ليبون ص ٨٣٧ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٤٧/١٢/٥ مجموعة ليبون ص ٤٥٦ - و ٣٠ / ١ / ١٩٥٢  
مجموعة ليبون ص ٦٨ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٣٦/٤/١ مجموعة ليبون ص ٤٣٤ - و ٢٢ / ٥ / ١٩٦٣  
مجموعة ليبون ص ٣٢١ - اودان ص ٧٨٠ .

(٧) شوري فرنسي ١٩٥١/٤/٦ مجموعة ليبون ص ١٢٧ .

للطعن أمام مجلس شورى الدولة لمة تجاوز حد السلطة<sup>(١)</sup> . ويصدق هذا أيضاً على المطالبة الصادرة من رئيس هيئة الاستشارات في وزارة العدلية . وقد طبق ذات الحكم على رفض الإدارة إعطاء المعلومات المطلوبة او على سكوتها عن هذا الطلب ، إذ ليس ثمة محل للطعن بتصرف الإدارة هذا ما لم ينص القانون على إلزام الإدارة بإعطاء تلك المعلومات<sup>(٢)</sup> . كما طبق على الأعمال النموذجية ( actes-type ) كالمقود النموذجية والأنظمة النموذجية التي توضعها الإدارة كي يستهدى بها في مجال التعامل مع الأفراد دون أن يكون ثمة واجب لاتباعها<sup>(٣)</sup> . ولا يختلف الأمر إلا إذا كان من شأن العمل النموذجي أن ينتج بذاته آثاراً قانونية او إذا اعلنت الادارة مصادقتها مقدماً على الاعمال التي تصدر طبقاً للنموذج<sup>(٤)</sup> .

ومن تصرفات الإدارة أيضاً التي لا تعتبر قرارات فائضة وضارة بالفير ما يأخذ صورة الادعاءات ( prétentions ) . وأكثر ما ترد هذه الادعاءات بمناسبة نزاع قائم مع الادارة او على وشك الحدوث ، وحيث تعتمد الإدارة الى التمسك بما تعتقده من حقوق لها وإنكار ما يدعيه خصمها . فيتم تصرفها عندئذ عن مجرد موقف تعتمد بصدد النزاع دون أن يقيد القاضي او الخصم

---

(١) شوري لبناني ١٢/١٠/١٩٦٢ مجموعة شديق ١٩٦٢ ص ٢٤١ .

(٢) شوري فرنسي ٢١/٧/١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٤٥٥ - اربي ومراغر ٢  
فقرة ١٠١٤ .

(٣) شوري فرنسي ٩/٣/١٩٣٨ مجموعة ليبون ص ٢٥٣ .

(٤) شوري فرنسي ٦/٧/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٢٨٩ - اربي ومراغر ٢ فقرة ١٠١٤ .

ولا يصح بالتالي أن يكون محلاً للطعن بدعوى الإبطال<sup>(١)</sup> . ومن الأمثلة على ذلك : مطالبة الإدارة لشخص تعتبره مسؤولاً نحوها بدفع مبلغ على سبيل التعويض ، وحيث لا يجد القضاء في هذا التصرف قراراً يجوز الطعن فيه بدعوى الإبطال<sup>(٢)</sup> . على أنه يجب التفريق بين هذه الحالة وتلك التي تعتمد فيها الإدارة الى اصدار سند تحصيل بحق شخص تعتبره مديناً لها بمبلغ من النقود وحيث يعتبر هذا السند عندئذ بمثابة القرار الصادر منها والذي يجوز الطعن فيه أمام القضاء<sup>(٣)</sup> .

ومن التصرفات التي لا تعتبر قرارات نافذة وضارة ايضاً تلك التي تعبر عن نوايا ومقاصد ( intentions ) الإدارة . ومن الأمثلة عليها : الملاحظات التي تبديها الإدارة حول عدم تجديد المصادرة<sup>(٤)</sup> ، وإعلان وزير المدل عن نيته في إستصدار مرسوم بإزالة درجة أحد القضاة<sup>(٥)</sup> ، ومداولة المجلس

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٤/٦/٢٠ مجموعة ليون من ٧١٣ - و ١٩٤٧/٥/٧ مجموعة ليون من ١٨٢ - أدبي ومراخو ٢ بقرة ١٠١٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٦/٣/١١ مجموعة ليون من ٣١٦ - و ١٩٤١/١٢/٢٣ مجموعة ليون من ٢٤٣ - و ١٩٤٩/٢/٢٥ مجموعة ليون من ٩٦ .

(٣) ويعمل هذا الطعن بطريق الاعتراض على سند التحصيل أمام المحاكم المدنية محلاً للمادة ٤٥ من قانون المحاسبة العمومية تاريخ ٣٠ ١٥ ١٩٦٣ ( انظر في هذا الصدد مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » بقرة ١١٣ ) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٣/١٢/١٨ مجلة القانون الإداري ١٩٥٤ رقم ٤٥ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٣/٦/٢٦ مجموعة ليون من ٣٢٦ .

البلدي حول رغبة المطالبة بإعانة مالية لأحد الأشخاص<sup>(١)</sup> . ولكن دعوى الإبطال تكون مقبولة في حال اعلان الإدارة المختصة ، وهي في صدد اتخاذ قرار ، عن قصدتها في اتخاذه بمعنى معين<sup>(٢)</sup> .

وتدخل في عداد التصرفات المذكورة أيضاً تلك التي تعبر عن رغبات (souhaits) الإدارة : كالرغبات التي تبديها المجالس البلدية او مجالس المحافظات<sup>(٣)</sup> ، والمقترحات الموجبة من جهة إدارية لجهة إدارية أخرى ، او الموجبة الى وزير بقصد اتخاذ تدبير تأديبي من قبله<sup>(٤)</sup> او وضع موظف بتصرف أحد الوزراء<sup>(٥)</sup> .

كما تدخل في عدادها الارشادات او التوجيهات (indications) الصادرة من جهة إدارية لجهة إدارية أخرى او أيضاً لأحد الأفراد : كالتوجيه الملقى من المحافظ لأحد الموظفين بمراجعة القضاء بشأن قرار يتعلق براتبه<sup>(٦)</sup> ، او

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/١١/٢٦ مجموعة ليبون ص ٥٨٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/١٠/٢١ مجلة القانون الإداري ١٩٦٠ رقم ٣٣٧ (وهو يتعلق بكتاب من المحافظ لأحد الملاكين يشير فيه الى انه سيعاوض بكل الوسائل القانونية مشروع الافراد المقدم منه) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٥/٥/٦ مجموعة ليبون ص ٢٤١ والوزير ١٩٥٦ ص ٤٨ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٧/٧/١١ مجموعة ليبون ص ٥١٨ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٤٣/٥/٢٦ مجموعة ليبون ص ١٢٩ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٣٧/١٠/٢٧ مجموعة ليبون ص ٨٦٢ .

التوجيه الوارد في كتاب وزير بشأن بناء مصنع<sup>(١)</sup> .

وتدخل أخيراً في عداد التصرفات التي لا يطمع فيها بالابطال ، تلك المحتوية على مجرد معلومات ( informations ) صادرة من الإدارة : كالبلأغ الذي تنشره الإدارة في الصحف لأشعار المواطنين بتاريخ نفاذ نظام معين<sup>(٢)</sup> ، أو الكتاب الذي ترسله إلى أحد الأفراد لأشعاره بتحويل ملفه إلى المحافظ لأجراء التحقيق<sup>(٣)</sup> .

٤١ - ( ب ) التصرفات التي لا يمكن أن تدرأ قانونية :  
بحسبنا فيما تقدم القرار المدمج الوجود من الناحية القانونية وعرفناه بأنه القرار الصادر بنتيجة اختصاب السلطة أو بخروج السلطة الإدارية عن اختصاصها وتتمهدها على اختصاص سلطة دستورية أخرى أو بأنه القرار المشوب بمخالفات فادحة يستحيل معها اسناده إلى أي حكم من أحكام القانون . فمثل هذا القرار يكون مبدئياً دون أثر قانوني ولا يضر بالتالي بحقوق ومصالح الغير ، ولذا لا يقبل الطعن فيه بطريق الابطال أمام مجلس شوري الدولة . ولكن القضاء يذهب إلى قبول المراجعة بصدده في الشكل إذا كانت مقدمة من شخص ذي مصلحة لطلب إعلان انعدام وجود القرار ، ويقتصر المجلس عندئذ على القضاء باعتبار القرار باطلا وعدم الأثر القانوني ودون أن يقرر ابطاله<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥١/٣/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٨٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/١١ مجموعة ليبون ص ٣٠٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٧/١١/٥ مجموعة ليبون ص ٤٠٦ .

(٤) انظر آتفا الفقرة ٣٦ .



ويحذر التوضيح هنا أن القرار الإداري قد يكون عديم الأثر القانوني لصدوره عن ليست له سلطة إصدار القرارات الإدارية أو لصدوره من هيئة استشارية غير مخولة إصدار القرارات . . وقد اعتبر مجلس شورى الدولة أن مثل هذا القرار لا يقبل الطعن بطريق الإبطال بالرغم من أن الجهة الصادر منها قد أعربت عن قصدتها في اتخاذ قرار نافذ وليس في ابداء مجرد رأي أو توجيه معين<sup>(١)</sup> ، وعلل رفضه للطعن أحيانا بكون القرار غير ضار<sup>(٢)</sup> أو بكونه عديم الأثر القانوني وإن لذوي الشأن - بل عليهم - ألا يعتدوا به طالما أن السلطة المختصة لم تتخذ أي تصرف في مواجهتهم<sup>(٣)</sup> .

ولكن مجلس شورى الدولة قد قبل الطعن الرامي إلى إبطال قرار صادر من موظف بموجب سند غير قانوني يقضي بتحويله سلطة إصداره ، لأن وجود هذا السند يضيف على القرار مظهر الصحة الذي يتعين على القاضي تبديده بعد قبول الدعوى والتدقيق فيها . وهذا ما قرره مجلس الشورى بالأخص بقبوله دعوى الإبطال ضد قرار صادر من موظف بموجب تفويض غير قانوني<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٢٦/٣/١٠ مجموعة ليبون ص ٢٦٣ - و ١٩٣٨/١/١٧ مجموعة ليبون ص ٣٨ - أوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٥ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٢٦/٦/٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٣٩ - أوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٢٦/١/٤ مجموعة ليبون ص ٦ - أوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٥ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٤٥/٥/١٨ مجموعة ليبون ص ٩٩ . أما إذا انتفى وجود التفويض فرفض المجلس قبول الدعوى ( شورى فرنسي ١٩٤٧/٥/٢ مجموعة ليبون ص ٥١٨ ) .

أما إذا كان القرار صادراً من سلطة إدارية في موضوع يخرج عن دائرة اختصاصها ، فإن مجلس شورى الدولة يقبل للظمن الموجه ضد هذا القرار ويقتضي عادة بإبطاله لعدم الاختصاص . أما إذا كانت السلطة الإدارية غير المختصة قد قررت رفض الطلب الموجه إليها من صاحب الشأن ، فيعتبر المجلس أن هذا القرار غير ضار ويرفض الظمن المقدم ضده إذ ليس ما يمنع صاحب الشأن من مراجعة السلطة المختصة لاستصدار قرار إداري تأخذ من قبلها<sup>(١)</sup> .

هذا ويلاحظ أن القضاء الحديث أخذ يرجع عن بعض الحلول المتقدمة ذكرها ويقبل دعوى الإبطال ضد بعض القرارات العديدة الأثر إذا وجد أنها تمس بمركز الطاعن وتلحق الضرر به<sup>(٢)</sup> . ويقرر في الغالب ، كما قدمنا ، اعتبار القرار باطلاً وعدم الأثر القانوني ودون أن يقتضي بإبطاله<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٨٨٤/٥/٣٠ مجموعة ليبون ص ٤٧٢ - و ١٩٠٦/٣/٣٠ مجموعة ليبون ص ٢٦٦ - و ١٩٢٤/٧/٢ مجموعة ليبون ص ٦٣٥ - أربي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٩/٤/٢٩ مجموعة ليبون ص ١٩٣ ( وهو يتعلق بقرار صادر من المحافظ يرفض إعادة شخص إلى شركة خاصة ) . فمن الواضح أن هذا القرار صادر من سلطة غير مختصة ، ولكن مجلس الشورى قبل دعوى الإبطال بحجة أن القرار المذكور قد يشكل عتبة لدى القضاء المدني في سبيل إقرار حقوق صاحب الشأن ، وأن قبول الدعوى في هذه الحال يوفر حل هذا الأخير عناء التمسك لدى القضاء المدني بوجود مسألة معارضة تتعلق بشرعية القرار الإداري وتوجب إحالتها إلى مجلس الشورى أولاً للفصل فيها قبل النظر في الأساس . وانظر أيضاً : شوري فرنسي ٢١ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٥٢٨ - أربي ودراغو ٢ فقرة ١٠٩٥ والقرارات التي يشيران إليها .

(٣) شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٤٧٦ - أودانت ص ٧٥٣ . وانظر أيضاً الفقرة ٣٦ .

٤٢ - (م) التصرفات التي لم تصدر تنسج آثاراً قانونية: قد تكون التصرفات الصادرة من الإدارة مضرّة بالغير فيما اذا استمرت آثارها القانونية قائمة الى أن وضع حد لها بقرار صادر دون أثر رجعي . وعلى ذلك تقبل دعوى الابطال ضد هذه التصرفات ولو توقفت آثارها قبل رفع الدعوى<sup>(١)</sup> . ولا يختلف الأمر الا اذا كان التصرف الذي أوقف مفعوله بدون أثر رجعي لم يوضع قيد للتنفيذ ، اذ لا يكون ثمة محل لقبول دعوى الابطال في هذه الحال<sup>(٢)</sup> .

ولا تقبل دعوى الابطال ايضاً ضد قرار تم سحبه او الفأوه بأثر رجعي قبل رفع الدعوى اذ تعتبر هذه بدون موضوع<sup>(٣)</sup> . أما اذا كان السحب جزئياً فتكون الدعوى مقبولة<sup>(٤)</sup> . كما انها تقبل فيما اذا كان الفاء القرار او سحبه قد تم قبل رفع الدعوى انما لم يبلغ الى الطاعن الا بعد رفعها، اذ تقبل

---

(١) شورى فرنسي ٩٩٤٧/٧/٢٦ مجموعة ليبون ص ٣٦٨ - اوبني ودراغو ٢ فقرة ١٠١٦ والقرارات التي يشيران اليها .

(٢) شورى فرنسي ١٩٤٧/١٢/١٧ مجموعة ليبون ص ٦٧٢ ( وهو يتعلق بقرار مصادرة لم ينفذ وقد أصبح ساقطاً ) - و ١٩٥٣/١٢/١٢ مجموعة ليبون ص ٥٤٥ ( وهو يتعلق بمرسوم تنظيمي قد ألغي قبل وضعه موضع التنفيذ ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٧/٧/١١ مجموعة ليبون ص ٣١٠ - و ١٩٤٨/١/٧ مجموعة ليبون ص ٧ - اوبني ودراغو ٢ فقرة ١٠١٦ ، وانظر أيضاً الفقرة ٣٧ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٤٧/٧/٢٦ أشار اليه اوبني ودراغو في الجزء ٢ فقرة ١٠١٦ .

في هذه الحال شكلاً وتورد في الأساس لانتفاء الموضوع<sup>(١)</sup>. ذلك ان أمر قبول الدعوى شكلاً ينظر فيه بالتاريخ الذي رفعت به ، أما ما يستجد بعد ذلك فلا يكون له أثر الا بالنسبة للأساس<sup>(٢)</sup> .

٤٣ - (د) الاعمال التمهيدية : تشمل الأعمال التمهيدية ( actes préparatoires ) مختلف أعمال التحقيق والإجراءات التي تهيم لانتخاذ القرار النهائي من الإدارة . فهذه الأعمال التي تتيح للسلطة المختصة تجميع عناصر قرارها قد تلتحق مساساً بمركز الفرد ؛ ولكن القضاء يعتبر أن دورها ليس أساسياً في تحقيق هذا المساس او الضرر وهي لا تكون بذاتها بالتالي محلاً لدعوى الإبطال ، ذلك ما لم يمكن فصلها عن القرار النهائي واعتبارها بذاتها قرارات مضرّة بحقوق الفرد . على انه يعود لأصحاب الشأن ، في كل حال ، عند الطعن بالقرار النهائي ، ان يتذرعوا ، تأييداً لهذا الطعن ، بعدم صحة أو قانونية إحدى المراحل الإجرائية التي أدت الى اصدار ذلك القرار ، ولا سيما التمسك بعيب خاص بأحد الأعمال التمهيدية<sup>(٣)</sup> . ومن الأمثلة على هذه الأعمال نذكر :

— إجراءات المعاينة وإثبات الوقائع ( constatations de fait ) :

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٨/٦/٦ مجموعة ليبون ص ٦٥ - و ١٩٤٩/٧/٣٠ مجموعة ليبون ص ٤١٨ .

(٢) انظر ادني ومراقر ٢ فقرة ١٠١٦ والمراجع التي يشيران اليها .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢/١/٩ مجموعة ليبون ص ٢٢ - اردان ١٩٧٥ ص ٧٧٥ .

كالأمر بإجراء المعاينة الطبية<sup>(١)</sup> ، أو التحقق من عجز وعدم سلامة البعارة من قبل لجان خاصة<sup>(٢)</sup> ، أو تنظيم محضر يثبت وقائع غير مشروعة<sup>(٣)</sup> .

- الدعوات الموجهة من الإدارة لذوي الشأن للقيام بإجراءات تتعلق بهم: كالكتاب الموجه الى مدير إحدى المدارس كي يقدم طلب اعانة مالية لمدرسته<sup>(٤)</sup> ، أو الدعوة الموجهة الى أحد الموظفين للاطلاع على ملفه<sup>(٥)</sup> .

- الدعوة الموجهة لذوي الشأن للشغل أمام هيئة إدارية: كالدعوة للشغل أمام لجنة تحقيق<sup>(٦)</sup> أو أمام لجنة مصادرة الكمب غير المشروع<sup>(٧)</sup> .

- الدعوة الموجهة لبعض المواطنين لإبداء معلوماتهم الى الإدارة توطئة لاتخاذ قرارها في مسائل معينة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥١/٤/٢٠ مجموعة ليبون ص ٢٠٨ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٨/١١/١٤ مجموعة ليبون ص ٩٧٠ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٨/٢/١١ مجموعة ليبون ص ٥٤٩ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٤/١/٢٩ مجموعة ليبون ص ٦٤ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٤/٦/٣٠ مجموعة ليبون ص ٨٦٢ . وقفي أيضاً بأن رفض اطلاع أحد الموظفين على ملفه غير قابل للطعن ( شورى فرنسي ١٩٥٦/٢/٥ مجموعة ليبون ص ٧٧ ) .

(٦) شورى فرنسي ١٩٤٥/٣/٢٣ سيراى ١٩٤٦ - ٣ - ١٣ .

(٧) شورى فرنسي ١٩٤٨/١/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٦ .

(٨) شورى فرنسي ١٩٤٨/٢/١٣ مجموعة ليبون ص ٦٥٧ - ٦٥٨/٤/٢٥ مجموعة ليبون ص ٢١٢ .

- تبادل الإرشادات والمعلومات بين الجهات الادارية تمهيداً لاتخاذ قرارات على أساسها : كالكتاب الموجه من المدير الى أحد الموظفين والذي يحيل به اليه ملاحظات وزير المالية بقصد تصحيح مخالفة قانونية<sup>(١)</sup> ، او الكتاب الموجه من وزير الى جهة ادارية لاطلاعها على معلومات من شأنها أن تبرر فرض جزاء معين<sup>(٢)</sup> ، او ايضاً المغابرات الجارية بين الادارات بقصد الرد على عريضة ربط النزاع<sup>(٣)</sup> .

- العروض المقدمة من الادارة لذوي الشأن (offres et propositions) : كمرض أداء التعويض مثلاً لأحد الأفراد على سبيل الصلح<sup>(٤)</sup> . على أن عرض الصلح ، عندما يترتب عليه اقرار مبدأ مسؤولية صاحب الشأن وتعيين الجزاء الممكن تطبيقه ، يشكل قراراً ضاراً ويكون قابلاً للطعن بالإبطال<sup>(٥)</sup> .

- تقييم الموظفين تمهيداً لاتخاذ قرارات بشأن ترقيةاتهم : ويلاحظ ان مجلس شورى الدولة يميل الى عدم قبول الطعن بالإجراءات المتضمنة هذا

---

(١) شورى فرنسي ١٦ / ٧ / ١٩٥٥ مجموعة ليون ص ٧٧١ .

(٢) شورى فرنسي ٢٢ / ٧ / ١٩٣٦ مجموعة ليون ص ٨٣٣ .

(٣) شورى لبناني ١٥ / ١ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩٦ .

(٤) شورى فرنسي ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٣ مجموعة ليون ص ٣٠٦ .

(٥) شورى فرنسي ٨ / ١٢ / ١٩٤٤ مجموعة ليون ص ٣١٦ - و ١٩٤٥ / ٩ / ٢٨ مجموعة ليون ص ١٩٦ - أدبي ومراغو ٢ فقرة ١٠١٨ .

التقييم باعتبارها أعمالاً تمهيدية لا قرارات نهائية<sup>(١)</sup>. غير أن الفقه ينتقد هذا الحل معتبراً أن التقييم يس بذاته مركز الموظف<sup>(٢)</sup>. وفي كل حال إن القضاء مستقر على أن القرارات المتعلقة بالقيّد في قوائم الترفيع هي ضارة بمجد ذاتها وتقبل من ثم الطعن بالإبطال بالرغم من كونها أعمالاً تمهيدية<sup>(٣)</sup>؛ وهو يطبق هذا الحل على قوائم القبول الموضوعة من لجنة المباراة إذ تعتبر ضارة رغم كونها تمهيدية بالنسبة لتدابير التمييز<sup>(٤)</sup>.

- المقارحات (propositions) الصادرة من الإدارة : فالاقتراح الصادر من جهة إدارية لجهة إدارية أخرى تمهيداً لاتخاذ قرار منها لا يعد بذاته من قبيل القرار الضار ولا يقبل بالتسالي الطعن بالإبطال<sup>(٥)</sup>. ويختلف الأمر إذا كان الاقتراح ينطوي في الحقيقة على قرار نافذ بمجد ذاته<sup>(٦)</sup>. كما أن رفض

---

(١) شوري فرنسي ١٠/٢٠/١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٨٣٣ - و ١٢/١٢/١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٥٩٤ - و ٦/٥/١٩٦٠ مجلة القانون العام ١٩٦١ ص ٢١٣. ولكن مجلس الشوري قبل الطعن أحياناً بهذه الأعمال (شوري فرنسي ٣٠/٤/١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٢٢).

(٢) انظر اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٨-١٠ ص ٤٧٢.

(٣) شوري فرنسي ١٥/١٢/١٩٠٥ مجلة القانون العام ١٩٠٦ ص ٥٩ (وهو يتعلق برفض قيّد احد الموظفين في قائمة الترفيع) - و ٣٠/٤/١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ١٨٧ (وهو يتعلق بشطب احد الموظفين من قائمة الترفيع).

(٤) شوري فرنسي ١٨/٣/١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ١٣٤ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٩ ص ٤٧٢.

(٥) شوري فرنسي ٩/٧/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٤٢٤.

(٦) شوري فرنسي ١٥/٧/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٤٤٧.

الإدارة توجبه اقتراح لجنة إدارية أخرى لا تستطيع بدونه اتخاذ قرارها  
يعتبر بذاته قراراً ماساً بمركز المدعي وقابل بالتالي للطعن بالإبطال<sup>(١)</sup>.

- الاستشارات والآراء ( consultations ou avis ) التي تجديها هيئات  
إدارية لإدارات أخرى في مسائل مطروحة عليها : وهي لا تقبل الطعن  
بطريق الإبطال لكونها لا تشكل قراراً نافذاً بل مجرد عناصر لتقدير تستدير  
بها السلطة الإدارية عند إصدار قرارها ، وهي تعتمد الحل الوارد فيها أو  
تعرض عنه<sup>(٢)</sup> . ولكن الأمر يختلف فيما إذا كان القرار لا يصدر إلا بناء  
على رأي مطابق أي إذا كان الرأي مقيداً للإدارة التي تصدر القرار<sup>(٣)</sup> ، إذ

---

(١) شوري فرنسي ٣٠ / ٩ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٧٧٠ - ٥ / ٧ / ١٩٥٧  
مجموعة ليبون ص ٤٥٢ .

(٢) شوري لبناني ١٠ / ١٢ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٦ ( وهو يتعلق برأي  
صادر من اللجنة الصحية الدائمة والواجب استطلاعها بموجب المادة ١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم  
٢٩ قبل إعطاء الترخيص للمؤسسات المصنفة بقرار من المحافظ ) - ١٥٥ / ٧ / ١٩٦٥ مجموعة  
شدياق ١٩٦٥ ص ١٥٧ ( وهو يتعلق برأي صادر من المجلس الصحي الذي حل محل اللجنة  
الصحية الدائمة المتقدم ذكرها عملاً بالمادة ٣ من المرسوم رقم ٩٢٥٩ تاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٥٥ ) -  
١٧ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٤١ ( وهو يتعلق بمطالبة لعمامي الوزارة  
وقد اعتبرها مجرد رأي قانوني لا يقيّد الإدارة ) - ٢٣ / ٣ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧  
ص ٥٩ ( وهو يتعلق بقرار صادر من التفتيش المركزي يبدى فيه مشورة لإحدى السلطات  
الإدارية عملاً بالمادة ٢ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ ) .  
وانظر أيضاً : أدبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٨ ص ٤٧٠ - أودانت ص ٧٧٧ والقرارات التي  
يشير إليها .

(٣) شوري فرنسي ٢٣ / ٤ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٢١٩ - أودانت ص ٧٧٨ -  
أدبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٨ ص ٤٧٠ .



يكون قابلاً للظمن بالإبطال بحمد ذاته . لكونه يعدّ بمثابة القرار الضار . كما يقبل الظمن أيضاً العمل الإداري الذي وصف بالرأي الاستشاري بينما يشكل في الحقيقة قراراً نافذاً وماساً بمركز الطاعن<sup>(١)</sup> .

- التحقيقات (enquêtes) التي تسبق إصدار القرار وتهدف له : كالتحقيق الذي تلجأ إليه الإدارة تمهيداً لإصدار مرسوم بإعلان المنفعة العامة<sup>(٢)</sup> ، والكتاب الصادر منها والمنطوي على إجراءات تحقيقية بمدة إصدار قرار نافذ<sup>(٣)</sup> ، والتقرير الصادر من إحدى جهات الإدارة على أثر تحقيق قامت به بشأن مخالفات لقانون البناء<sup>(٤)</sup> ، والقرار الصادر من سلطة إدارية بتمتين لجنة لإجراء تحقيق معين<sup>(٥)</sup> ، والرأي الصادر من لجنة معينة من الإدارة في المخضر

---

(١) شوري فرنسي ٢٨ / ٢ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ١٣٧ - ٢٨٥ / ٣ / ١٩٥٢  
مجموعة ليبون ص ١٨٨ - ٢٥ / ١١ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٥١٠ - ادني ودراغ ٢  
فقرة ١٠١٨ ص ٤٧٠ .

(٢) شوري فرنسي ٢٧ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٣٩٣ - ٥٠ / ٥ / ١٩٥٩  
مجموعة ليبون ص ٣١١ .

(٣) شوري لبناني ٢٧ / ٥ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٠٥ .

(٤) شوري لبناني ٣ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٤٧ .

(٥) شوري لبناني ١ / ٧ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥٣ - شوري فرنسي  
٩ / ٧ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٣١٥ . وكذلك القرار الصادر بتكليف لجنة خاصة لدراس  
مسائل معينة ، والتقرير المقدم من التفتيش المالي (شوري لبناني ٣ / ٢١ / ١٩٦٢ مجموعة  
شدياق ١٩٦٣ ص ١٤٧ - ١١ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥٢) .

المحرر منها بنتيجة التحقيق الذي قامت به <sup>(١)</sup>. فهذه الاعمال او الاجراءات التحقيقية لا تعتبر قرارات نافذة وقابلة للظمن بطريق الابطال. ويقاس عليها أيضاً الرضا الصادر من السلطة الادارية بإبطال تحقيق ما <sup>(٢)</sup>.

- قرارات مجلس الوزراء : لا تتمتع هذه القرارات بالقوة التنفيذية ، وهي لا تصبح ملزمة إلا بعد أن تصاغ بشكل مراسيم يوقعها رئيس الجمهورية والوزراء المختصون <sup>(٣)</sup>.

٤٤ - (هـ) الاعمال المتعلقة بتنفيذ القرار الاداري : ويراد بهذه الاعمال تلك التي تلجأ اليها الادارة بقصد تنفيذ قرار سابق او تسهيل تطبيقه او تنفيذه دون أن تضيف اليه شيئاً جديداً. فمثل هذه الاعمال التي تعقب صدور القرار الاداري لا تمس بذاتها مبدئياً مركز الافراد الذي تحدده بمقتضى هذا القرار ، فإذا كان ثمة من ضرر فيكون قد نتج عن القرار السابق الذي يجوز الظمن فيه دون الاعمال المتعلقة بتنفيذه . ومن أمثلة هذه الاعمال تلك التي تهدف الى وضع القرار الاداري موضع التنفيذ ، كاجراء نشره او تبليغه الى ذوي الشأن <sup>(٤)</sup> ، هذا ما لم ينتج عن هذا العمل او الاجراء مساس بمركز

---

(١) شوري لبناني ١١/٢١/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٤٧ .

(٢) شوري فرنسي ٢٤/١٠/١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٩٤٩ .

(٣) شوري لبناني ١٤/٤/١٩٥٤ ٢٦/١/١٩٥٥ أشير اليها في مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٤٤ .

(٤) شوري فرنسي ٢٦/٧/١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٥١٩ - ١٩/٢/١٩٥٤ مجلة القانون الاداري ١٩٥٤ رقم ١٣٣ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠١٩ .

الأفراد إذ يصبح قابلاً للطعن بالإبطال بحذ ذاته ، كالقرار الصادر من رئيس المجلس البلدي بنشر قرار إداري كان المحافظ قد طلب منه إبلاغه شخصياً الى صاحب الشأن <sup>(١)</sup> . ومن الأمثلة عليها أيضاً الأعمال الرامية الى تنفيذ قرار فردي ، كالأمر الصادر الى أحد الموظفين بتنفيذ قرار نقله الذي صدر سابقاً وأعمل تنفيذه <sup>(٢)</sup> ؛ فالطعن بهذا الأمر لا يجوز على أساس عيب يشوب القرار الفردي بالذات كي لا ينجو من السقوط الناتج عن انقضاء مهلة الطعن بهذا القرار الأخير . وهذا على خلاف التدابير الفردية التي تتخذ تطبيقاً للقرارات التنظيمية والتي يجوز الطعن فيها بالاستناد الى عيب وارد في القرار التنظيمي نفسه ولو انقضت مدة الطعن بهذا القرار طالما ان الطعن بالتدبير الفردي مقدم ضمن المهلة الخاصة به <sup>(٣)</sup> . ويعتبر من الأعمال المتقدمة أيضاً التوضيح او الشرح ( *commentaire et indications* ) الذي تعطيه الجهات الادارية بشأن قرار إداري ، كالإشارة الى عدم قابليته للطعن <sup>(٤)</sup> او توضيح مبررات إصداره <sup>(٥)</sup> او تحديد تاريخ استلام شقة مصادرة <sup>(٦)</sup> ؛ وكذلك

---

(١) شوري فرنسي ٢٩ / ١٢ / ١٩٣٧ مجموعة ليون ص ١١٠٢ .

(٢) شوري فرنسي ٢٨ / ١ / ١٩٣٥ مجموعة ليون ص ٩١ .

(٣) انظر في ذلك : ادبي ودواخو ٢ فقرة ١٠١٩ و٧٣٩٩ والقرارات التي يشيران اليها - شوارتزنبرغ SCHWARTZENBERG في قوة الشيء المقرر L'Autorité de la Chose Décidée المقرر ٢٩٠ وما يليها .

(٤) شوري فرنسي ٢١ / ١١ / ١٩٤٢ مجموعة ليون ص ٤٣٧ .

(٥) شوري فرنسي ١٧ / ٦ / ١٩٤٩ مجموعة ليون ص ٧٧٩ .

(٦) شوري فرنسي ٢٠ / ٦ / ١٩٥٩ أشار اليه ادبي ودواخو في الجزء ٢ فقرة ١٠١٩ .

التفسير ( interpretation ) الذي تعطيه الادارة لقرار سابق ما دام يقتصر على إزالة الغموض الذي يكتنف هذا القرار ولم يصف إليه جديداً<sup>(١)</sup> .

٤٥ - (و) الاعمال المؤكدة للقرار الإداري: قد تصدر الادارة قراراً مؤكداً ( confirmatif ) لقرار سابق صادر منها ويكون بالتالي مطابقاً له في مضمونه وآثاره. وقد استقر قضاء مجلس شورى الدولة الفرنسي على عدم قبول المراجعة ضد القرار التأكيدي لكونه لا ينتج آثاراً بذاته إذ أن الآثار القانونية تلمسحب الى القرار الأول الذي يعتبر من ثم ملتبساً للضرر دون القرار الثاني<sup>(٢)</sup> . هذا فضلاً عن انه لو أتيح الطعن بالقرار الثاني التأكيدي لأدى ذلك الى السباح بالطمع ضد القرار الاصلي بعد انقضاء المهلة القانونية<sup>(٣)</sup> . ولكن اذا صدر القرار التأكيدي وكانت مدة الطعن بالقرار الاصلي غير منقضية ، جاز الطعن عندئذ بالقرارين معاً خلال هذه المدة ، وهذا ما يحصل مثلاً اذا كان للقرار الاصلي لم يشر<sup>(٤)</sup> ، ولم يبلغ بعد فلم

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٨/١٢/٢٣ مجموعة ليون ص ٩٧٤ - و ١٢/٩/١٩٥٥ مجموعة ليون ص ٧٧٠ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٢٩/١٢/١٨ مجموعة ليون ص ٧٤٧ - و ٢٤/٦/١٩٤٩ مجموعة ليون ص ٣١١ - و ٢/٢٨/١٩٥١ مجموعة ليون ص ١٢١ - اوبي ودراغو ٢ حقبة ١٠٢٠ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٥/١٠/١٤ مجموعة ليون ص ٤٨١ .

(٤) شورى فرنسي ١٨٩٧/١٢/٣٠ مجموعة ليون ص ٧٤٩ - و ١٩٠٣/١١/٢٧ مجموعة ليون ص ٧٢٨ .

تسر المهلة بشأنه . وكذلك الأمر اذا صدر القرار التأكيدى نتيجة لمراجعة إدارية قدمها صاحب الشأن ضمن المهلة في صده للقرار الاول ، إذ يكون الطعن بالإبطال جائزاً ضده ( م ٦٠ من المرسوم الاشتراعى رقم ١١٩/١٩٥٩ ) . أما اذا صدر للقرار التأكيدى بنتيجة مراجعة إدارية مقدمة بعد انقضاء مهلة الطعن بالقرار الاول ، فلا تقبل عندئذ دعوى الإبطال ضد القرار المذكور ولو أصدرته الإدارة بعد اقدامها على درس القضية مجدداً ( م ٥٩ من المرسوم الاشتراعى رقم ١١٩ ) .

وتطبق القواعد المتقدمة بشأن القرار الذي يكون مؤكداً أي مطابقاً في مضمونه وآثاره للقرار الاول . أما اذا جاء مختلفاً عنه ، سواء من حيث مضمونه أم من حيث آثاره ، فلا يعد قراراً مؤكداً بل يكون قراراً جديداً وقابل بالتالي للطعن بحد ذاته : كالقرار الصادر بتميين موظف في الملاك الدائم بعد ان كان مميناً في الملاك المؤقت <sup>(١)</sup> ، والقرار الصادر بتمديد مفعول قرار سابق <sup>(٢)</sup> او بتجديده <sup>(٣)</sup> . وإذا كانت التطابق جزئياً بين القرار الاول والقرار الثانى فيعتبر القرار الثانى مؤكداً للقرار الأول بالنسبة الى العناصر المطابقة فقط ، أما بالنسبة الى العناصر الأخرى الجديدة فيعتبر قراراً جديداً ،

---

(١) شوى فرنسى ١٩٤٨ / ٦ / ٢٥ مجموعة ليبون ص ٢٥٦ .

(٢) شوى فرنسى ١٩٣٩ / ٦٠ / ١٧ دالز ١٩٤٠ ص ٨ .

(٣) شوى فرنسى ١٩٤٩ / ٧ / ٨ مجموعة ليبون ص ٣٤٣ - ٢٣ / ٢ / ١٩٥٨ .

سيراى ١٩٥١ - ٣ - ٨٣ .

هذا ما لم يكن الجزء الجديد غير ممكن فصله او تجزئته عن الجزء المطابق<sup>(١)</sup>.  
وإن الصفة التأكيدية للقرار لا ينظر اليها بالنسبة الى موضوعه فقط بل  
أيضاً بالنسبة الى أسبابه . فإذا اتخذ القرار الثاني بالاستناد الى ظروف واقعية  
او قانونية تختلف عن الظروف التي ارتكز عليها القرار الأول ، فلا يعد  
قراراً مؤكداً لهذا الأخير بل قراراً جديداً نظراً لسببه المختلف<sup>(٢)</sup> . وإن  
الطعن الذي يرفع ضد القرار الثاني في هذه الحال لا يؤثر مبدئياً في القرار  
الأول<sup>(٣)</sup> .

٤٦ - (ز) الاعمال التهديدية - القرارات : يقصد بالاعمال التهديدية  
( actes comminatoires ) تلك التي تصدر عن الادارة متضمنة الأمر بالعمل

---

(١) شوري فرنسي ٢٦ / ١٠ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٩٦٥ - ١٩ / ٥ / ١٩٥٠  
مجموعة ليبون ص ٢٩٦ - اوبي ودراغو ص ٤٧٥ هامش ٨ ، ويلاحظ ان مجلس الشورى  
الفرنسي قد اعتبر قراراً تأكيدياً القرار الوزاري بتخفيض قيمة الجزاء المحددة بقرار سابق  
( شوري فرنسي ٥ / ١٢ / ١٩٥٢ سيراى ١٩٥٣ - ٣ - ٨١ ) .

(٢) شوري فرنسي ٢٩ / ٧ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٤٧٧ - ١٥ / ٣ / ١٩٥٢  
مجموعة ليبون ص ٩٨٩ - ٢٨٥ / ٣ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٢٥٥ - اوبي ودراغو ص  
فقرة ١٠٢٠ .

(٣) اوبي ودراغو ص ٢ فقرة ١٠٢٠ - ٤٧٦ . إننا نلاحظ ان القرارات التنظيمية  
( reglements ) في حال تبدل الظروف الواقعية او القانونية التي التمت على اساسها ، يمكن ان  
تس بالظمن المقدم ضد القرار الصادر برفض الغائها ( انظر في ذلك : اوبي ودراغو ص ٢ فقرة ٧٤٠  
٧٤١٠ - شواتزنبرغ السابق ذكره ص ٣٧١ الى ٣٧٩ - ولاحقاً الفقرة ٧٥<sup>(٤)</sup> ) .

على نحو معين او بالامتناع عن العمل مع التهديد أحيانا بتوقيع جزاءات معينة على من يخالف الأمر الصادر اليه . وهذه الاعمال التي يطلق عليها عادة اسم الانذار ( mise en demeure ) يعتبرها القضاء بوجه عام غير ضارة ولا يقبل الطعن الموجه ضدها ، إذ أنها تستهدف إما التذكير بالتقيد بقرار سابق يكون قد انتج آثاره ولا تشكل بالنسبة اليه سوى إجراءات تنفيذية ، وإما الاعلان عن قرار لاحق لا تكون بالنظر اليه سوى إجراءات تمهيدية . غير ان الاعمال التهديدية في الحالة الثانية تكشف عن قصد الادارة الصريح في اتخاذ قرار ما ، وانها على هذا الاساس قد اعتبرت في بعض الاحيان من الاعمال الضارة والتي يحوز الطعن فيها بدعوى الإبطال .

ويلاحظ ان موقف القضاء كان متردداً وغير مستقر حيال هذا الموضوع بحيث يصعب ان تستخلص من أحكامه مبادئ عامة يصح الاهتداء بها . إنما يحوز القول بأثر ثمة اتجاهات لدى مجلس شورى الدولة الفرنسي الى اعتبار الانذار الصادر من الادارة والمقترن بالتهديد بتوقيع جزاءات إدارية معينة - كالجزاءات التأديبية او الاحالة الى المجلس التأديبي مثلاً - عملاً يسير مركز الفرد الموجه اليه وبالتالي قابلاً للطعن بالإبطال<sup>(١)</sup> . أما الانذار المقترن بالتهديد بالمراجعة القضائية ولا سيما بالملاحقة الجزائية فقد حصل تطور في قضاء مجلس الشورى بشأنه ، فبعد ان اعتبره في السابق كعمل ضار بذاته

---

(١) شورى فرنسي ١٣ / ١٢ / ١٩٥٧ دالوز ١٩٥٨ ص ٦٢ وسبواي ١٩٥٨ ص ٢١٧ ومجموعة ليبيرن ص ٦٧٨ (وهو يتعلق بإنذار مقترن بتهديد موظف بإحالة الى المجلس التأديبي) .

وقابل للطنن بالابطال <sup>(١)</sup> ، عاد واستقر على رفض الطعن الموجه اليه تفادياً للنظر بموضوع يعود الفصل فيه للمحاكم الجزائية عند الاقتضاء <sup>(٢)</sup> .

كما يلاحظ ان مجلس شورى الدولة الفرنسي قد ذهب في قضائه الحديث الى اعتماد بعض التوسع في مفهوم الانذار الذي تترتب عليه آثار ضارة ، فاعتبر ان الانذار الذي ينتج آثاراً قانونية يكون ضاراً ويحوز من ثم الطعن فيه من كل ذي مصلحة بإبطاله حتى من غير الاشخاص الصادر اليهم <sup>(٣)</sup> . فقد قبل الطعن بصحة او شرعية الانذار مثلاً : من مديري معهد لطب الاسنان قد أمروا بتحصين طرق التعلم تحت طائلة نزع الحق المعطى لهم بتقديم العلامات او القيود التي تمطى الشهادات الطبية على أساسها <sup>(٤)</sup> ، ومن ادارة المدرسة المختصة بشؤون الاشغال العامة والتي طلب اليها التوقف عن تسليم شهادات الاختصاصيين <sup>(٥)</sup> ، ومن اشخاص وجه اليهم تأكيد لقرارات سابقة معقرون بالانذار <sup>(٦)</sup> ، ومن مؤسسة أنذرتها لجنة مراقبة المصارف بالانقطاع عن

- 
- (١) شورى فرنسي ١٩٢٩/١٨ مجموعة ليبون ص ٦٥ ودالرز ١٩٢٩ - ٣ - ٥٥ -  
١٩٢٤/١/٢٤٦ مجموعة ليبون ص ١٠٨ - ٢٩/٦/١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ١٤٣ .  
(٢) شورى فرنسي ١٩٥٣/١١/١٨ مجموعة ليبون ص ٧٤٨ - ١٥/٥/١٩٥٧  
مجموعة ليبون ص ٩٨٣ - اودان ص ٧٨٢ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٢١ .  
(٣) شورى فرنسي ١٩٦٧/١٢/١٥ مجموعة ليبون ص ٤٩٦ .  
(٤) شورى فرنسي ١٩٦٠/٦/٢٩ مجموعة ليبون ص ٤٢٦ .  
(٥) شورى فرنسي ١٩٦١/١٢/١٥ مجموعة ليبون ص ٧١٥ .  
(٦) شورى فرنسي ١٩٦٤/٤/١٠ مجموعة ليبون ص ٢١٠ .



عمليات التسليف<sup>(١)</sup> ، ومن واضح لمشروع افراز قور المحافظ معارضة تحقيق مشروعه بجميع الطرق القانونية<sup>(٢)</sup> .

ولكن الانذار لم يعتبر ، في حالات أخرى ، بمثابة القرار الضار ورفض مجلس الشورى بالتسالي دعوى الإبطال المقامة ضده . ومن الأمثلة عليه : الانذار الموجه من المحافظ بإعادة انشاءات مهدومة تحت طائلة قيام الإدارة بالأشغال على نفقة المالك<sup>(٣)</sup> ، والانذار الذي يخطر المالك بنقل تصويته ونزع كومة من الحجارة من طريق قروي تحت طائلة قيام الإدارة بهذه الاعمال على نفقته<sup>(٤)</sup> ، والانذار الذي يخطر شخصاً بارتكابه مخالفة لأحكام القانون او النظام ويدعوه الى وجوب التقيد بها<sup>(٥)</sup> .

ولم يعتبر مجلس شورى الدولة أيضاً الانذار الموجه من الإدارة الى أحد مدينيها لدفع مبلغ من المال مستحق لها في ذمته ، بمثابة القرار للنافذ الضار ، بل عدّه كاجراء مهاد لإصدار أمر التحصيل ورفض بالتالي قبول الطعن

---

(١) شورى فرنسي ١٣ / ٣ / ١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ١٨٩ .

(٢) شورى فرنسي ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٥٨٠ مكررة .

(٣) شورى فرنسي ٣ / ١١ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٥٢٧ .

(٤) شورى فرنسي ٨ / ٤ / ١٩٦١ دالوز ١٩٦١ ص ٥٨٧ وسيراى ١٩٦١ ص ٢٤٩ ومجموعة ليبون ص ٢١٦ .

(٥) شورى فرنسي ٢١ / ١١ / ١٩٤١ مجموعة ليبون ص ١٩٩ - ٢٠٠ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٥٧ - ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ أشار اليه اوبي ودراغر في الجزء ٢ فقرة ١٠٢١ .

المرفوع بإبطاله<sup>(١)</sup>. أما أمر التحصيل فيكون قابلاً ، بمقتضى التشريع اللبناني الحالي ، للطعن فيه بالاعتراض أمام المحاكم العدلية ( م ٤٥ من قانون المحاسبة العمومية تاريخ ٣٠ ك ١٩٦٣ )<sup>(٢)</sup>.

#### ٤٧ - (م) التعليمات والتعاميم المرفقة : توجه السلطات الإدارية

عادة تعليمات او تعاميم ( circulaires ou instructions de service ) الى رؤوسها تسارع فيها انتباههم الى بعض النصوص التشريعية او التنظيمية او تضمنها شرحاً او تفسيراً لبعض النصوص الغامضة او الملتبسة او تساعد فيها على إيجاد الحلول الملائمة لبعض المسائل القانونية المختلف عليها . وتلصق الادارة من وراء ذلك توحيد الآراء والحلول بصدد المسائل التي تطرح على دوائرها ومن ثم تحديد واستقرار للفقه الاداري وتأمين تطبيق صحيح وموحد في كامل الاقليم الوطني لذات القواعد القانونية. فعلى هذا الأساس ، وأية كانت درجة إلزاميتها إزاء الموظفين الموجهة اليهم ، فلا تكون لهذه التعليمات او التعاميم المرفقة من الناحية القانونية سوى قيمة التوصية او التوجيه (recommandation)<sup>(٣)</sup> بحيث ان مخالفتها لا تعتبر من قبيل المخالفة

---

(١) شوري لبناني ٩ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة شديقي ١٩٦٤ ص ٢٢٥ - ١٩٦٩/١١/٢٦ مجموعة شديقي ١٩٧٠ ص ٢٨ .

(٢) انظر مولفنا « وقاية القضاء العدلي على اعمال الادارة » الفقرة ١١٣ .

(٣) شوري فرنسي ٢٦ / ٦ / ١٩٤٦ مجموعة ليبون ص ١٧٣ .

القانونية <sup>(١)</sup> . وما دامت لا تشكل بالنسبة الى الأفراد قرارات تنفيذية فلا يمكن أن تمس بمركزهم القانوني ولا يجوز لهم بالتالي الطعن فيها مباشرة بدعوى الإبطال ، بل يحق لهم المنازعة في شأن تطبيق الإدارة عليهم للقانون او النظام بالمعنى الذي اعطته له في تعميمها او تعليقاتها المرفقية <sup>(٢)</sup> . ذلك أن التعميم الذي يستهدف عادة تفسير القانون او النظام المتعلق بالمرفق على نحو معين لا يضيف جديداً الى الشرعية إنما يقتصر على إلزام الموظفين الصادر اليهم باحترام التعليقات الواردة فيه بقصد انتظام سير المرفق وإدارته على الوجه الأفضل .

ولكن إذا صادف ان أضافت التعليقات او التعميمات المرفقية شيئاً جديداً الى القانون او النظام فتكتسب عندئذ الصفة التنظيمية وتصبح عرضة للطعن بالإبطال في حال مساسها بمركز الأفراد والإضرار بحقوقهم ومصالحهم .

ولذا كان لا بدّ لتعديد ما إذا كانت تعاميم او تعليقات الإدارة قابلة للطعن بالإبطال أم لا من النظر اليها بحسب طبيعتها . فإذا كانت عند تحليلها تكشف عن جديد تضيفه الى القواعد القانونية المطبقة على الأفراد ، فإنها تعتبر بمثابة القرارات التنظيمية النافذة وتكون قابلة للطعن على هذا الأساس . أما إذا كانت لا تتطوي على شيء جديد تضيفه الى التنظيم القانوني وكانت تشكل بالتالي مجرد إجراءات إدارية داخلية موجهة الى الموظفين او بعضهم

---

(١) شودي فرنسي ٢٧ / ١١ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٦٣٨ - اودان ص ٧٦٦ .

(٢) شودي فرنسي ٤ / ٢ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٥٩ - اودان ص ٧٦٦ .

حول تفسير بعض الأحكام القانونية او التنظيمية المتعلقة بسير المرافق العامة ،  
فلا تقبل دعوى الإبطال في صدها .

وعلى أساس هذا التمييز في طبيعة التعاميم والتعليقات الخاصة بالمرفق ، أي  
في مضمونها ومداهما دون الاقتصار على شكلها او عنوانها ، قد أسس القضاء  
أحكامه في هذا المضمار برفض دعوى الإبطال او بقبولها . ونقتصر ، فيما يلي ،  
على سرد بعض الحالات التي قرر فيها القضاء الإداري رفض دعوى الإبطال ،  
وعلى ذكر حالات أخرى قرر فيها قبول هذه الدعوى .

فقد اعتبر مجلس شورى الدولة مثلاً ان التعاميم المرفقية لا تكتسب الصفة  
التنظيمية النافذة ولا تؤثر بالتالي في مركز الأفراد ولا تكون دعوى الإبطال  
جائزة في صدها في الحالات الآتية : إذا كانت التعميم موجهاً من وزير الى  
مؤوسيه يشرح فيه قراراً سابقاً صادراً منه <sup>(١)</sup> ، او كان موجهاً من المحافظ  
الى رؤساء البلديات لاطلاعهم على تعليقات صادرة من الوزير <sup>(٢)</sup> ، او إذا كان  
يشتمل على الإرشادات اللازمة بشأن تصفية ودفع تعويضات مستحقة لفئة من  
الموظفين <sup>(٣)</sup> ، او يقتصر على بيان حالة الاجتهاد في صدد مسألة معينة <sup>(٤)</sup> ،  
او يدعو الإدارات المحلية لتقديم مقترحات او يعطيها الإرشادات اللازمة

---

(١) شورى فرنسي ١١ / ٤ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ١٨٤ .

(٢) شورى فرنسي ٢ / ٢ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٧٩ .

(٣) شورى فرنسي ٩ / ٣ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ١٤٢ .

(٤) شورى فرنسي ٢ / ١١ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٦٠٢ .

بصدد تطبيق نصوص نافذة<sup>(١)</sup>، أو كان يتضمن شرحاً لنصوص القانون<sup>(٢)</sup>، أو كان يشتمل بوجه عام على شرح وتفسير النصوص التشريعية والتنظيمية وعلى إبداء التعليقات حول الشروط التي يجب أن تطبق فيها<sup>(٣)</sup>. وقد قضى بأن التعميم الصادر من وزارة الداخلية المبني على رأي مجلس الخدمة المدنية والمبلغ بواسطة المحافظ إلى أحد القائمين والذي يوجبه يطلب من هذا الأخير إعادة التعميمات التي قبضها مقابل قيامه بأعمال بعض البلديات ليس له بشكله الموصوف أية قوة إلزامية ولا يشكل بالتالي قراراً إدارياً نافذاً<sup>(٤)</sup>. ويطبق ما تقدم ليس فقط على التعميم الصادر من سلطة إدارية إلى مسؤوليها، بل أيضاً على التعميم الموجه من السلطة الإدارية المركزية إلى إدارة محلية تمارس عليها حق الرقابة أو الوصاية<sup>(٥)</sup>. ويميل مجلس شورى الدولة إلى عدم قبول دعوى الإبطال ضد التعميم بالأخص لكونه يتناول موضوعاً لا يدخل عادة في نطاق اختصاصه فيتفادى، بعدم فصله في

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٦/١٢/٢ مجموعة ليبون ص ٦٣٨ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٢/٢/١٣ مجموعة ليبون ص ١٠٦ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٤/٤/٩ مجموعة ليبون ص ٢٢٣ - ١٩٥٩/١٢/٢٣ - سرياي ١٩٦٠ ص ٢٢٧ - ١٩٦١/٥/٥ مجموعة ليبون ص ٢٩٧ - اردان ص ٧٦٧ . ولكن إذا جاء مضمون التعميم مخالفاً لأحكام القانون فيكون جائزاً الطعن فيه بطريق الإبطال لتجاوز حيد السلطة ( شورى لبناني ١٩٦٥/١/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٨٥ - ١٩٦٨/٢/٢١ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٧٥ ) .

(٤) شورى لبناني ١٩٦٤/٤/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٨٩ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/١٠/٢٦ مجلة للقانون العام ١٩٥٧ ص ٥٤٠ - اردان

ص ٧٦٨ .

مشروعية نصوص واردة في التعميم والتي يعود النظر في صحة تطبيقها لجهات قضائية أخرى ، تتجاوز على اختصاص هذه الجهات <sup>(١)</sup> .

ولكن مجلس شورى الدولة قد اعتبر في حالات أخرى ان التعميم الصفة التنظيمية إذ يضيف جديداً الى التنظيم القانوني المعمول به وهو على هذا الأساس يكون قابلاً للطمع بالإبطال في حال مساسه بمركز الأفراد سواء أكانوا من الموظفين العموميين أم من الغير . ومن الأمثلة على ذلك : التعميم الذي ينظم شروط منح التعويضات العائلية <sup>(٢)</sup> ، او الذي يحدد طريقة حساب ومعدل بعض العناصر التي يتكون منها الأجر (salaire) <sup>(٣)</sup> ، والتعميم الذي يحدد المعادلات في الدرجات او الرتب <sup>(٤)</sup> ، والتعميم الذي يضيف شرطاً جديداً الى الشروط المحددة في مرسوم تنظيمي لأجل الارتفاع بالاختيار <sup>(٥)</sup> ، والتعميم الذي يشترط لإعادة فئة من الموظفين الى الخدمة تقديم طلب منهم في مهلة معينة بينما أجاز القانون إعادتهم حكماً <sup>(٦)</sup> ، والتعميم الذي يحدد شروط الإحالة الى التقاعد حكماً بالنسبة الى فئة من الموظفين <sup>(٧)</sup> .

---

(١) اردان السابق ذكره ص ٧٦٨ .

(٢) شورى فرنسي ١١/٢٦ / ١٩١٦ مجموعة ليبون ص ٤٧٩ .

(٣) شورى فرنسي ٢/٧ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٣٩٧ .

(٤) شورى فرنسي ٢٩/٦ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٤٢٩ .

(٥) شورى فرنسي ٢٦/١١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٥٣٤ .

(٦) شورى فرنسي ٦/٥ / ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٦ موجز ٦١ .

(٧) شورى فرنسي ٣/٥ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٢٧٥ .

والتعميم التي يعدل بها وزير التربية النظام التعليمي<sup>(١)</sup> ، والتعميم الذي يقرر فيه الوزير عدم تطبيق قانون ما في حالات معينة<sup>(٢)</sup> ، والتعميم الذي يحظر فيه المحافظ على مأموري الإجراء تنفيذ أحكام الإخلاء بدون ترخيص منه<sup>(٣)</sup> ، وتعميم وزير المال المشتل على تعديلات للنظام القانوني لصناعة المحور<sup>(٤)</sup> ، والتعميم الذي يلقي وظائف المرشدين الروحيين في بعض مؤسسات التعليم الثانوي<sup>(٥)</sup> . وقد قضي بأنه إذا كانت أنظمة البولفارات صادرة من الدولة ومازمة للبلديات وقد جاءت مذكرة وزير الأشغال العامة بوقف أعمال البناء تنفيذاً لها ، فإنها بهذه الصفة تشكل قراراً نافذاً وقابلًا من ثم للطعن بالإبطال<sup>(٦)</sup> . ويلاحظ أن التعميم الواحد قد يشمل على بنود تنظيمية ضارة بحقوق الأفراد وعلى بنود أخرى غير تنظيمية ، فيكون الطعن فيه جائزاً بالنسبة للبنود الأولى فقط<sup>(٧)</sup> .

ويقبل الطعن في التعميم ذي الصفة التنظيمية كما يقبل بشأن رفض سحب

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٤ / ١ / ٥ مجموعة ليون ص ٣٠ - ١٩٦١ / ١ / ٢٤ مجموعة ليون ص ٦٥٧ - اودان ص ٧٧٠ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٤٩ / ٢ / ٤ مجموعة ليون ص ٥٩ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٤ / ١٢ / ٢٩ سرياي ١٩٤٧ - ٣ - ٥ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٤٨ / ٦ / ٢٣ مجموعة ليون ص ٦٥٧ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٤٩ / ٤ / ١ مجموعة ليون ص ١٦١ .

(٦) شورى لبناني ١٩٦٧ / ٣ / ٢٩ مجموعة شباقي ١٩٦٧ ص ٩٧ .

(٧) شورى فرنسي ١٩٦٤ / ١١ / ٦ مجموعة ليون ص ٥٢١ - ١٩٦٦ / ١٢ / ٢٠

مجموعة ليون ص ٦٣٨ - ١٩٦٧ / ٦ / ١٦ الاسبرج القانوني ١٩٦٧ - ٢ - ١٥٢٦٨ .

او الرجوع عنه <sup>(١)</sup> . ولأجل استظهار قصد السلطة في إصدار التعميم على سبيل تقرير شيء جديد بالنسبة للوضع القانوني القائم او لمجرد إعطاء التوجيه والإرشاد فقط ، فقد يلجأ القضاء الى تقدير ما إذا كان للسلطة الصادر منها التعميم اختصاص في اتخاذ القرار أم لا ، حتى إذا انتفى اختصاصها في ذلك اعتبر التعميم الصادر منها صادراً على سبيل النصح والإرشاد <sup>(٢)</sup> . هذا وقد يعتبر لجوء الإدارة الى نشر التعميم أحياناً وبالأخص في الجريدة الرسمية ، دليلاً على الصفة التنظيمية المائدة له <sup>(٣)</sup> . بيد ان هذا الأمر ليس إلا عنصراً من عناصر تقدير تلك الصفة فحسب <sup>(٤)</sup> .

٤٨ - (ط) الإجراءات الداخلية : يقصد بالإجراءات الداخلية ( mesures d'ordre intérieur ) الإجراءات التي تتخذها السلطة الإدارية بصدد النظام وسير العمل في المرافق العامة . وهي تصدر بشكل القرارات الإدارية ، وتتعلق في الغالب بأوضاع فردية خاصة بموظفي المرافق العامة او بالمتنفعين منها ، غير ان مجلس شورى الدولة ، لاعتبارات تتعلق بالملاءمة أكثر

---

(١) شورى فرنسي ٩٩٣٦/٣/٦ مجموعة ليبون ص ٢٩٢ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٢٤ .

(٢) اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٢٤ - شورى فرنسي ١٩٤٨/٤/٧ مجموعة ليبون ص ٦٩٧ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٩/٦/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٩٥ - و ١٨٠/٣/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ١٨٥ .

(٤) اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٢٤ ويشيران الى قرار بهذا المعنى صادر من مجلس الشورى الفرنسي في ٢٣/٣/١٩٦٠ .



منها بالمتعلق ، يرفض دعوى الإبطال المقامة ضدها ، ممتنعاً أنها ضئيلة الأهمية ولا تنشأ عنها بالتالي آثار قانونية على أوضاع الأفراد المشار اليهم عملاً بالقاعدة القديمة ولا يجري القضاء في التافهات (de minimis non curat praetor) . كما يستند في رفض هذه الدعوى أيضاً ، بالنسبة لبعض الإجراءات الداخلية ، الى طبيعة بعض المرافق التي تستلزم انضباطاً شديداً ومحافظة دقيقة على النظام وحيث تكون للقائمين على إدارتها سلطة تقدير واسعة يمارسونها إزاء موظفي المرفق والمنتفعين منه دون رقابة قضائية .

وعلى ذلك فقد اعتبرت الاجراءات الداخلية متميزة بمحائص ثلاث :  
فإنها ، من جهة ، ذات صفة داخلية محضة بالنسبة الى الإدارة الصادرة منها ، ومن جهة ثانية فإنها لا تؤثر في المركز القانوني للأفراد الخاضعين لها ، وأخيراً فإنها تقديرية الى أبعد حد ممكن <sup>(١)</sup> . وعلى هذا الأساس فإنها تتعلق اما بموظفي بعض المرافق العامة وإما بالمنتفعين منها .

فبالنسبة الى الموظفين ، لقد اعتبر القضاء من الاجراءات الداخلية التي لا تقبل دعوى الإبطال في صدها ، جميع الاجراءات المتعلقة بتنظيم المرفق طالما أنها لا تمس الحقوق التي يستمدها الموظفون من نظامهم ولا الامتيازات المائدة لهم <sup>(٢)</sup> ولا تترتب عليها نتائج مالية بالنسبة اليهم <sup>(٣)</sup> . كما اعتبرت

---

(١) انظر اوردان السابق ذكره ص ٧٧٢ .

(٢) شودي فرنسي ١٩٥٦/١٠/٢٦ مجموعة ليبون ص ٣٩١ مجلة القانون العام ١٩٥٦ ص ١٣٠٩ .

(٣) شودي فرنسي ١٩٥٨/٧/٤ مجموعة ليبون ص ٤١١ .

من الاجراءات الداخلية الملاحظات ، ولو قاسية ، الموجهة من وزير الى أحد موظفي وزارته ، إذ لا تتخذ طابع العقوبة <sup>(١)</sup> حتى إذا رافقها تقييد حق الموظف في الدخول الى مكاتب الوزارة لتنفيذ مهام وظيفته <sup>(٢)</sup> . أما إذا كان القرار او الاجراء المتخذ من شأنه المساس بمركز الموظف والاضرار بحقوقه ، فيكون كأى قرار إداري قابلاً للطعن بدعوى الإبطال . ومن الأمثلة عليه : تقرير العلامات للموظفين التي تؤخذ في الاعتبار لترقيتهم أو توقيفهم <sup>(٣)</sup> ، ورفض تصحيح وضع أحد الموظفين <sup>(٤)</sup> ، والقرار الصادر بنزع كل أو بعض صلاحيات أحد الموظفين <sup>(٥)</sup> أو بتعديلها مؤقتاً <sup>(٦)</sup> .

أما بالنسبة الى رجال الجيش الذين يخضعون لنظام صارم ، فيعتبر مجلس

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٣/٥/٦ مجموعة ليون ص ٢٠٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٧/٢/١٠ مجموعة ليون ص ٨٨٠ - ٨٨١ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٢/١١/٢٣ مجموعة ليون ص ٦٢٧ - و ١٩٦٣/١١/٢٢ مجموعة ليون ص ٥٧٧ . ويلاحظ أن مجلس شورى الدولة الفرنسي كان قد اعتبر في السابق أن تقرير العلامات للموظفين هو بمثابة اجراء داخلي ( شورى فرنسي ١٩٢٠/١١/٥ مجموعة ليون ص ٩٣٠ - و ١٩٣٧/١٠/٢٠ مجموعة ليون ص ٨٣٣ ) ثم عدل قضاءه معتبراً أن منح العلامات هو بمثابة تدبير تهديدي لا يقبل الطعن على الأفراد بل يجوز الإدلاء بمدى صحته عند الطعن بالقرار النهائي المستند اليه ( شورى فرنسي ١٩٥١/١١/٢٨ مجموعة ليون ص ٥٥٩ - و ١٩٦١/٥/٥ مجموعة ليون ص ٣٠٢ ) . وانظر أيضاً الفقرة ٤٣ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦٤/١/٤ مجموعة ليون ص ٤ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٦٢/٢/٧ مجموعة ليون ص ٩١ - و ١٩٦٣/١٠/٢٥ مجموعة ليون ص ٥١١ - و ١٩٦٤/١/٤ مجموعة ليون ص ٤ و ١٩٦٤ ص ٣٦٤ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٦٧/٥/٢٦ مجموعة ليون ص ٢٢٥ .

شورى الدولة من الاجراءات الداخلية التي لا تخضع لرقابته جميع التدابير التي تتخذ في نطاق السلطة التسلسلية والانضباط العسكري . ولذا فإنه يفرق بين العقوبات العسكرية الصرفة التي ، وإن دوت في ملف صاحب الشأن ، لا تؤثر من الناحية القانونية في مجرى وظيفته ، وبين العقوبات التأديبية التي تمس مركز صاحب الشأن او نظام وظيفته ؛ ويقبل دعوى الابطال بصدد هذه الأخيرة دون الأولى <sup>(١)</sup> . وتأسيساً على ذلك فقد رفض دعوى الابطال بالنسبة الى التدابير او القرارات الآتية : القرار الذي يفرض على أحد العسكريين عقوبة الحبس <sup>(٢)</sup> او التوقيف الصارم <sup>(٣)</sup> او التأنيب ولو كان قاسياً <sup>(٤)</sup> ، والقرار المتضمن اعطاء او رفض اعطاء اجازة قصيرة (permission) <sup>(٥)</sup> ، والقرار المتخذ بادخال أحد العسكريين الى المستشفى

---

(١) اودانت السابق ذكره ص ٧٧٣ .

(٢) شورى فرنسي ١١ / ٧ / ١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٣٠٧ .

(٣) شورى فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٤٤٦ . غير انه قضي بأن رفض الوزير حذف بيان العقوبات من ملف أحد الضباط بينما ادلي بصدره هو عام عن هذه العقوبات يجوز أن يكون محلاً للطعن بدعوى الابطال ( شورى فرنسي ٢ / ١٢ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٦٤١ ) .

(٤) شورى فرنسي ٢٨ / ٤ / ١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٤٣٩ - و ١٧ / ٥ / ١٩٤٦ مجموعة ليبون ص ١٣٢ .

(٥) شورى فرنسي ١٨ / ١٠ / ١٩١٨ مجموعة ليبون ص ٩٠٨ . أما القرار المتعلق بمنح المأذونيات ( congés ) فيكون قابلاً للطعن ( شورى فرنسي ١٧ / ٥ / ١٩٤٦ مجموعة ليبون ص ١٣٢ - و ١ / ١١ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٤٥٦ ) .

لأسباب صحية<sup>(١)</sup> ، وقرار الوزير برفض مقابلة أحد الضباط<sup>(٢)</sup> . وينظر المجلس في هذا الصدد إلى الطبيعة الحقيقية للقرار لا إلى ظاهره . ولذا فقد قبل الطعن بقرار فصل تلميذ ضابط من مدرسة ضباط الطيران ولو وصف هذا التدبير بالعقاب (punition) في النظام الداخلي للمدرسة<sup>(٣)</sup> . كما قبل الطعن ضد قرار يحل بقواعد التسلسل العسكري : كالقرار الذي يضع أحد الضباط تحت إمرة ضابط آخر أدنى منه رتبة<sup>(٤)</sup> .

وأما بالنسبة إلى المنتفمين من المرافق الصامة ، فإن الإجراءات الداخلية التي تمس بهم دون أن يجوز لهم الطعن فيها أمام القضاء ، فتقتصر على المرافق التي تكون فيها مقتضيات النظام والانضباط على درجة من الصرامة . وعلى ذلك فقد اعتبرت إجراءات داخلية لا يقبل الطعن فيها بدعوى الإبطال : العقوبات التي تنزلها إدارة السجن بالسجناء<sup>(٥)</sup> ، والقرار الصادر من مدير مدرسة ثانوية بمنع التلامذة من لبس شارات معينة داخل المدرسة ولو كانت

---

(١) شوري فرنسي ١٩١٤/٤/٣ مجموعة ليبون ص ٤٤ - ر ١٩٥٥/١٠/٥ مجموعة ليبون ص ٧٧١ . حق لو كان مستثنى للأمراض العقلية ( شوري فرنسي ١٩٦٦/٥/١١ مجموعة ليبون ص ٣١٥ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٥/١٠/١٢ مجموعة ليبون ص ٧٧١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧/١٢/٦ مجموعة ليبون ص ٦٥٧ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٩/١٠/١٦ مجموعة ليبون ص ٥١١ - ر ١٩٦٤/١١/٦ مجموعة ليبون ص ٥٢٣ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٣٥/٣/٦ مجموعة ليبون ص ٢٩٥ - ر ١٩٣٨/٣/٢ مجموعة ليبون ص ٢٢٤ .

شارات وطنية<sup>(١)</sup> او ارتداء ملابس معينة غير لائقة<sup>(٢)</sup> . إنما اعتبر قراراً إدارياً قابلاً للطعن بدعوى الابطال قرار اللجنة الفاحصة باقصاء أحد المرشحين من الامتحان<sup>(٣)</sup> .

## نبذة ٢ - الشروط المتعلقة بمقدم المراجعة

٤٩ - ملاحظتها : كي تقبل المراجعة يجب أن تتوفر لدى مقدمها عدة شروط . فيجب أولاً أن يكون ذا أهلية للتقاضي ، ثم يجب أن تكون له الصفة اللازمة لرفع المراجعة ، كما يجب أيضاً أن تتحقق له مصلحة من رفعها . ويشترط ، من جهة أخرى ، ألا يكون قد رضع للقرار الإداري الذي هو محل المراجعة . فنبحث ، فيما يلي ، هذه الشروط تباعاً .

٥٠ - (أولاً) الأهلية : يجب أن تكون لتقديم المراجعة الأهلية (capacité) المطلوبة للمخاصمة لدى القضاء . ولا تختلف الأهلية هنا عما هي عليه في القانون العام . ومن شروطها البدئية أن يكون رافع المراجعة شخصاً طبيعياً حياً لا ميتاً او شخصاً معنوياً يستجمع شروط الوجود القانوني<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٨/١٠/٢١ مجموعة ليون ص ٧٨٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٤/١٠/٢٠ مجموعة ليون ص ٥٤١ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٦/١٠/٢٥ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٩/١٠/٣١ مجموعة ليون ص ٤٦٢ .

ويفترض في الشخص الطبيعي أن يكون راشداً - أي أتم الثامنة عشرة من عمره - وغير ناقص أو عديم الإدراك ( م ٢١٥ موجبات وعقود ) . أما إذا كان قاصراً أو محجوراً عليه لنقص أو انعدام إداركه ، كالمجنون أو المعتوه أو السفیه ، فلا يملك رفع المراجعة بل يرفعها باسمه من يمثله قانوناً ، كالولي أو الوصي أو القيم . وقد قضي مع ذلك بأن للشخص الذي قررت السلطة الإدارية حجبه أو ادخاله مستشفى الأمراض العقلية ، أن يطعن بهذا القرار بقصد إبطاله <sup>(١)</sup> .

أما الشخص المعنوي فتقبل المراجعة المقدمة منه إذا كانت له الشخصية القانونية . فإذا كان من أشخاص القانون الخاص - كالشركات والجمعيات - فيشترط لاكتسابه هذه الشخصية أن يكون تأسيسه قد تم وفقاً لأحكام القانون . وينذهب الرأي السائد إلى أن للشركة المساهمة في مرحلة التأسيس شخصية قانونية محدودة وذلك بالقدر اللازم لإتمام إجراءات التأسيس <sup>(٢)</sup> ، كما أن للشركات الفعلية أو الشركات المنحلة والتي هي قيد التصفية الشخصية القانونية اللازمة لحاجة هذه التصفية <sup>(٣)</sup> . هذا وقد قضي بأن للجمعية التي تقرر حلها إدارياً الأهلية القانونية للطعن بقرار الحل هذا <sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوری فرنسي ١٩٥٩/٦/١٠ مجموعة ليبون ص ٣٥٥ .

(٢) انظر مؤلفنا « الشركات التجارية » الجزء الثاني الفقرة ٢٠٢ .

(٣) انظر مؤلفنا « الشركات التجارية » الجزء الأول الفقرة ٩٠ .

(٤) شوری فرنسي ١٩١٩/٣/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٩٧ - و ٢٢ / ٤ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٢٠٢ - أودان السابق ذكره ص ٧٨٨ .

وإذا كان الشخص المعنوي من أشخاص القانون العام فيكون أهلاً للمخاصمة ما دام أنه يتمتع بالشخصية القانونية، كالدولة والبلديات والمؤسسات أو المصالح العامة المستقلة ، وذلك سواء رفعت المراجعة منه أو عليه <sup>(١)</sup> .

---

(١) وقد قضى بأن مجلس إدارة الإنعاش الاجتماعي يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة . وإن التمتع بالشخصية المستقلة يستتبع حكماً التمتع بالأهلية القانونية ويوجب رد الدعوى إذا لم تكن مقامة مباشرة على صاحب الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ( شوري لبناني ١٩٦٥/٤/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦/٤/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٦ ) . وانظر أيضاً: شوري لبناني ١٩٦٥/٢/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٧٤ ( وقد قضى برد الدعوى عن بلدية بيروت لعدم صحة غرضتها في المراجعة المرفوعة ضد قرار صادر من محافظ بيروت بوصفه ممثلاً للدولة ومتعلق بإعطاء الترخيص باستثمار محلات مصنعة إذا كان يجب توجيه المراجعة ضد الدولة ) - شوري لبناني ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٢١٤ ( وقد قضى برد الدعوى الموجهة ضد الدولة بدلاً من الجمعية العامة لتعمير موظفي قوى الأمن الداخلي المنشأة بموجب المرسوم ١٨٦٠٦ تاريخ ١٩٥٨/٢/٦ والتي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عملاً بأحكام المادة ١٦ من قانونها الداخلي وحيث يطالب المدعي فيها هذه الجمعية بما يعود له من مبالغ في قمتها ) - شوري لبناني ١٩٦٦/٤/٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٥ ( حيث جاء أن حق الدولة بالإشراف على المصالح المستقلة لا يحلها صلاحة لتولي الدفاع عنها والمثول في الدعاوى العامة بحلها . ولذا ترد الدعوى المقامة بوجه الدولة بدلاً من مكتب التحرير - الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري - وموضوعها مطالبة هذا المكتب بالتعويض عن أعمال صادرة منه ) - شوري لبناني ١٩٦٥/٣/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٤٨ ( وقضى بموجب غرضها مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية بالذات لتمتعه بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ) - شوري لبناني ١٩٦٧/١٠/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٨٤ ( رجاء فيه أن الإدارة التي تعطي ترخيص بيع التبغ والتبليغ هي الإدارة اللبنانية ذات النفع المشتركة لحصر التبغ والتبليغ . وأنت إشراف وزارة المالية على حساب الإدارة المذكورة لا يحرم هذه الإدارة حق التمتع بالشخصية المعنوية المستقلة . وعليه ترد المراجعة التي تقدم بوجه الدولة - وزارة المالية - لسبب أنها موجهة ضد شخص غير مؤهل للمخاصمة ، =

أما الوزارات والإدارات العامة التي لا تكتسب شخصية قانونية مستقلة بذاتها ، بل تكون تابعة للدولة ، فترفع المراجعة بصدد الأعمال والقرارات الصادرة منها في مواجهة الدولة نفسها التي تمثل وحدها الأهلية اللازمة للمخاصمة في هذه الحال <sup>(١)</sup> .

---

= عندما يطمح فيها بتخصيص للبيع تعطية الادارة اللبنانية ذات النفعة المشتركة لحصر التبغ والتبالة ولا تقدم بوجه الادارة المذكورة) - شوري لبناني ١٩٧٠/١/٧ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٥ ( وقد قضى برد المراجعة المرجحة ضد الدولة بدلاً من مصلحة مياه الباروك التي تعتبر مصلحة عامة مستقلة وذلك لعدم صحة الخصومة ) . وبذات المعنى : شوري لبناني ١٩٦٥/١/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٦٠ ( وقد قضى بأن ادارة التعمير تؤلف شخصاً معنوياً مستقلاً منفصلاً عن الدولة اذ انها تتل أمام القضاء وتتنول مهامها لجنة خاصة تضع متهاجاً عاماً للأشغال وتحدد موازنتها كما أن لها صندوقاً مستقلاً يغلنى بالتبرعات والاعانات ، فتوجيه المراجعة يجب أن يحصل ضدها اذاً ، واذا تم ضد الدولة اللبنانية - ادارة التعمير - فيكون غير جائز ) . ولكنه قضى ايضاً ، بالنسبة لادارة التعمير ، بأنه اذا لم يكن لادارة من الادارات العامة ، وان كانت تتمتع باستقلال اداري ومالي ، سلطة التقرير والتصرف بإرادتها المستقلة وبحرية منفردة ، فانه لا يمكن مداعبتها مباشرة بل يجب مداعاة الادارة بشخص الوزارة الملحق بها ، اي مداعاة ادارة التعمير بشخص وزارة الاشغال للعامة ( شوري لبناني ١٩٦٦ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٦ ) . ويلاحظ ان هذا القرار الاخير ينفي عن ادارة التعمير الشخصية القانونية التي تؤهلها للمخاصمة أمام القضاء ، في حين انها من المصالح العامة المستقلة التي تتمتع بشخصية قانونية متميزة تؤهلها لتلك المخاصمة ( انظر مؤلفنا « رقابة القضاء العدلي على اعمال الادارة » فقرة ٥٣ و ٥٥ ) .

(١) شوري لبناني ١٩٦٩/٣/٣١ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٠٨ ( وقد جاء فيه انه ليس لكل وزارة من وزارات الدولة شخصية معنوية تمكنها من التل أمام المحاكم ، ولذا يجب تقديم المراجعة القضائية بوجه الدولة التي هي تمثل تلك الشخصية وذلك تحت طائلة ردها شكلاً لعدم صحة الخصومة ان هي قدمت بوجه وزارتها المختصة ) - شوري لبناني ١٩٦٦/١/٢٣ =



وان مسألة الأهلية ولو تعلقت بالأحوال الشخصية التي يدخل تقديرها في اختصاص المحاكم المدنية <sup>(١)</sup> ، إلا أن مجلس شورى الدولة قد احتفظ لنفسه بالنظر فيها إذا كان أحد الأشخاص أو من يمثله ذا أهلية للتقاضي أمامه <sup>(٢)</sup> . ويبيدي مجلس شورى الدولة بعض التساهل في تقديره للأهلية ، لاسيما في حالة الشك ، ويأمر عند الاقتضاء بإجراء التصحيح اللازم بشأنها تمكيناً له من نظر للدعوى في الأساس <sup>(٣)</sup> .

---

= مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٨ ( وقد قضى بأن المراجعة القائمة بوجه مجلس الخدمة المدنية مستوجبة الرد لتقديرها ضد غير ذي صفة إذ أن مجلس الخدمة المدنية لا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ) - شورى لبناني ١٩٦٩/١/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٢٧ ( وقد جاء فيه أنه رد لعدم توجيها ضد ذي صفة المراجعة الموجبة ضد مديرية الجمارك العامة مباشرة بدلاً من توجيهها ضد الدولة ( وزارة المالية - الجمارك ) ذلك لأن المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٢٣ قد ألغت المرسوم الاشتراعي رقم ٢ تاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣ الذي كان يمنح إدارة الجمارك الاستقلال الإداري والمالي ، فقدت مديرية الجمارك العامة بالتالي الشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة ، ولا يبرز مفاضاتها مباشرة . هذا وإن توجيه الخصومة من الأمور المتعلقة بالنظام المسام والتي تثار علواً ) .

(١) انظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » الفقرة ٩٢ .

(٢) انظر اودان ص ٧٩٣ . وهو يضيف أن مجلس الشورى يقدر أيضاً ما إذا كان التوقيع هو توقيع المستدعي لديه ( شورى فرنسي ١٩٣٥/٣/٤ مجموعة ليون ص ٢٧٤ ) .

(٣) انظر اودان ص ٧٩٢ و ٧٩٣ - شورى فرنسي ١٩٥٨/٣/٥ مجموعة ليون ص ١٤٣ - ١٤٤ و ١٩٦٠/٦/٢٤ مجموعة ليون ص ٤٢٢ ( وهو يتعلق بتصحيح الوزير لظمن مقدم من موظف غير صالح لرقعه ) . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٤ ( وجاء فيه أن الاغفال الوارد في استدعاء المراجعة لجهة الخطأ في توجيه الخصومة - كأن تقدم المراجعة بوجه الدولة فعسب في حين يجب تقديمها بوجهها وبوجه =

٥١- (أانياً) الصفه : (qualité) هي السلطة (pouvoir) التي تمكن الشخص من رفع الدعوى . وهي تكون عادة لصاحب الحق المدعى به ، كما تكون لمن يمثل صاحب الحق بناء على نص قانوني أو اتفاق .

ويميز في هذا الصدد بين دعوى القضاء الشامل ودعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة . ففي دعوى القضاء الشامل يستند المدعي الى حق شخصي يريد حمايته ، وقد ينوب عنه في رفع الدعوى شخص آخر نيابة قانونية أو اتفاقية ، ويلزم بالتالي التثبت من وجود الصفه اللازمة لدى النائب في رفع الدعوى أي من كون نيابته منطبقه على أحكام القانون أو مبلية على اتفاق صحيح . أما في دعوى الإبطال التي لا تستهدف مبدئياً الدفاع عن حق شخصي بل حماية مبدأ الشرعية وحيث يكون الطعن موجهاً ضد قرار إداري لا ضد شخص طبيعي أو معنوي بالذات - كالسلطة الإدارية الصادر منها القرار<sup>(١)</sup> - فلا محل لاستثبات صفه رافع الدعوى بالاستناد الى حق شخصي له أو الى نيابته عن صاحب هذا الحق كما في دعوى القضاء الشامل ، بل تثبت الصفه له بمجرد توافر المصلحة الشخصية والمباشرة في رفع الدعوى .

---

== إحدى مؤسساتها العامة المستقلة وهي إدارة لا تسأل عنها - ليس بالاغفال الجمهوري المؤدي الى رد المراجعة انما هو من قبيل الخطأ الفارقي القابل لتصحيح وفقاً لنص المادة ٦٤ من نظام مجلس الشورى ) - شوري لبناني ١٩٦٨/٦/٢٨ بمجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ١٦٧ (رجاء ليه : في مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة المقدمة بوجه الدولة بدلاً من تقديمها بوجه شخصية معنوية مستقلة عنها كمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وذلك بمد ربط النزاع مع هذه المصلحة ، يلغى صحيح الخصومة واعتبار المراجعة موجبة أصولاً ضد ذي صفه ) .

(١) شوري لبناني ١٩٦٨/٦/٢٨ بمجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ١٦٧ - أودان ص ٧٩٤ .

ولذا فقد ذهب عدد من الفقهاء الى دمج الصفة بالمصلحة واعتبارها وصفاً من أوصاف هذه المصلحة <sup>(١)</sup> .

وتثار مسألة الصفة عادة بالنسبة للشخص الطبيعي عند وجود نائب قانوني له او اتفاقي . فينوب عن القاصر مثلاً في المحاصمة الولي او الوصي ، والمحجور عليه بسبب الجنون او العته او السفه ينوب عنه القيم . أما المفلس فتجري خاصته بشخص وكيل التفليسة <sup>(٢)</sup> .

وينوب عن الشخص المعنوي من أشخاص القانون الخاص - كالشركة او الجمعية - من يعينه القانون او النظام الخاص به : كالرئيس المدير العام في شركة المساهمة ، والمدير المفوض في شركة الأشخاص ، ورئيس الجمعية <sup>(٣)</sup> .

---

(١) بهذا المعنى : أردان ص ٧٨٤ - دي لوبدير فقرة ٨٥٧ - الليبر Alibert في الرقابة القضائية على الادارة ص ٩٥ - كرون بروس في فكرة الخصوم ودعوى تجاوز حد السلطة ص ١٢٣ . وانظر ايضاً : محمد كامل ليه في الرقابة على اعمال الادارة ص ٩٧٨ وما يليها والمراجع التي يشير اليها .

(٢) انظر في ذلك : مولفنا « احكام الافلاس وتوقف المصايف عن الدفع » الجزء الأول فقرة ٨٨ .

(٣) وقد قضى بأن المادة ٨ من القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٣٦/٢/١٣ تنص على أن رئيس الطائفة او المؤسسة الدينية هو الذي يمثل تلك الطائفة او المؤسسة في جميع الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم منها او عليها . فاذا أقام رئيس أحد الأديرة الدعوى أمام القضاء دون أن يكون محرراً بذلك توكيلاً رسمياً من قبل رئيس الرهبانية فمن حق المحكمة أن تثير دفع فقدان الصفة طعناً لتطهق بالنظام العام ( المحكمة الادارية الخاصة ٣٦ / ٥ / ١٩٥٩ مجموعة شديق ١٩٥٩ ص ١٢ ) . غير انه يشترط لقبول دعوى الجمعية ان تكون متنبية على الدفاع عن هدف من أهدافها المعلن عنها والموافق عليها ، وإلا ردت الدعوى . فقضي مثلاً بأنه ليس لرئيس جمعية =

ويعتمد في هذا الصدد بنظام الشخص المعنوي الساري عليه وإن لم يكن نافذاً تجاه الغير لعدم نشره مثلاً أو إيداعه حسب الأصول<sup>(١)</sup> .

أما أشخاص القانون العام فينوب عنهم في الخاصة أمام القضاء من عيّنهم القانون لهذا الغرض . فالدولة تتمثل في الأصل بشخص الوزير المختص ، غير أن القانون قد أوجب تمثيلها لدى القضاء الإداري والمديني برئيس هيئة القضاة في وزارة العدل يعاونه في ذلك قضاة ومحامون ( م ٨ و ٩ من قانون ٦ آذار ١٩٦٤ الخاص بتنظيم وزارة العدل )<sup>(٢)</sup> . وتتمثل البلدية بواسطة رئيسها الذي يتعين عليه عند رفع الدعوى الحصول على ترخيص من القائمقام بذلك ( ٧٦ من قانون البلديات تاريخ ٢٧ أيار ١٩٦٣ ) . وقضي بأن القرية تتمثل لدى القضاء بواسطة المختار في الدعاوى المتعلقة بالشؤون التي يعود نفقها على الأهلين بوجه عام وفي مقدمتها الشؤون الصحية العامة والأمر التي تؤثر في تنظيم البلدة وتخطيطها وتجميلها للأمكنة التي لا بلدية فيها وذلك استناداً للمادة ٢٤ من قانون المختارين<sup>(٣)</sup> .

---

== تعاون المناظرين في وزارة الأشغال العامة حق تقديم المراجعة الحاضرة لأن العلم والخبر المعطى للجمعية والمستند اليه في الادعاء لا يسمح للجمعية بالدفاع عن حقوق الأعضاء بل تنحصر غايتها في المساعدة الاقتصادية بالطرق التعاونية ومد يد المونة أو المساعدة للمعوزين من الأعضاء عند القزوم ( شوري لبناني ١٩٥٩/٤/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٠٦ ) .

(١) شوري فرنسي ١٩٦٥/٦/٢ مجموعة ليبون ص ٣٣٢ .

(٢) وانظر : قرار لجنة استملاك مطار بيروت ١٩٦١/٤/٢١ مجموعة شدياق ١٩٦١ باب الادارة أمام القضاء العدلي ص ١٣ - شوري لبناني ١٩٦٧/٣/١ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٤ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٩/٣/١ للثورة القضائية ١٩٥٩ ص ١٣٣ - قاضي منفرد ==

أما بالنسبة لنيابة الدائن عن مدينه في رفع الدعوى الخاصة بهذا الأخير بالطريقة غير المباشرة - ( م ٢٧٦ موجبات وعقود ) فقد عرف قضاء مجلس شورى الدولة الفرنسي بعض التطور . فإنه ، بعد أن قبل الدعوى المرفوعة من الدائن نيابة عن مدينه <sup>(١)</sup> ، عاد وقرر رفضها <sup>(٢)</sup> . ولكن رجع في مرحلة أخيرة واستقر على قبول هذه الدعوى <sup>(٣)</sup> . وجاراه الفقه في ذلك <sup>(٤)</sup> . وقد ذهب مجلس شورى الدولة الفرنسي أيضاً الى اعتبار المدينين المتضامنين ممثلين لبعضهم بعضاً في المحاكمة بمقتضى وكالة ضمنية <sup>(٥)</sup> .

---

== جزين ١٩٦٠/٨/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ باب الادارة أمام القضاء المدني ص ١٠ . وانظر ايضاً : شورى لبناني ١٩٦٨/٣/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٦٣ ( وقد جاء فيه : يمثل المختار القرية او الحي في مراجعة السلطات بما يعود بالنفعة على الأمن ويمثل الادارة في الشؤون المحددة فيها . والسلطة القضائية هي من السلطات الدستورية التي تشملها الصلة التمثيلية الممنوحة للمختار بمراجعتها لمصلحة القرية وهي صفة عامة شاملة ) .

(١) شورى فرنسي ١٩١٦/٦/٢٣ مجموعة ليبون ص ٢٤٩ - و ١٩٢٧/٣/١٨ مجموعة ليبون ص ٣٦٠ - و ١٩٢٨/٢/٢٥ مجموعة ليبون ص ٢٨٠ .  
(٢) شورى فرنسي ١٩٤٤/٢/١٨ مجموعة ليبون ص ٦١ - و ١٩٤٤/٣/١٧ مجموعة ليبون ص ٩٢ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٧/٦/٢١ مجموعة ليبون ص ٤١١ - ٤١٢ . وانظر : اودان ص ٧٨٦ - اوبي ودراو ٢ فقرة ٦٤٩ .

(٤) دي لويادير في العقود الادارية جزء ٢ فقرة ٥٠٩ و ٧١٨ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/٣/١٩ مجموعة ليبون ص ١٣٠ . أما الشريك في الملك فلا يمثل سوى نفسه وفي حدود حصته ما لم يعط وكالة من الشركاء السابقين ( شورى فرنسي ١٩٦٥/٧/١٣ دالوز ١٩٦٦ ص ٨٨ - اودان ص ٧٨٧ هامش رقم ١ ) .

ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن رفع الدعوى لدى مجلس شورى الدولة ، سواء حصل من صاحب الحق او المصلحة بالذات او ممن ينوب عنه ، لا يكون جائزاً إلا بواسطة محام (م ٦١ من قانون تنظيم مهنة المحاماة و م ٦١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الخاص بتنظيم مجلس الشورى ) (١) .

ومجدد الإشارة أخيراً الى أن مجلس شورى الدولة يميل الى التساهل في تقدير الصفة ، كما يأمر بتصحيح الخصومة عند الاقتضاء تمكيناً له من فصل الدعوى في الأساس . وعلى ذلك فقد قضى بأن السهو الواقع في استدعاء المراجعة حول تعيين اسم المدعي ، بأن يذكر فيه اسم الولد عوضاً عن اسم الوالد الولي الجبري عليه ، ليس من شأنه أن يقيم الشك والالتباس في ذهن المدعي عليه في النزاع القائم فيها ، ومثل هذا الخطأ يمكن تصحيحه ولا مجال للقول ، بقيامه ، بوجود رد الدعوى لعدم صحة الخصومة (٢) . كما قضى بأنه وإن كانت المراجعة قد أقيمت بوجه القاطن من أجل حمل يتعلق بممارسة سلطة الوصاية إلا أن هيئة القضايا في وزارة العدل وهي الهيئة الصالحة لتمثيل الدولة لدى القضاء قد تبلفت صورة المراجعة وأجابت عليها بما يجعل الخصومة مع الدولة قائمة على وجه صحيح (٣) . وقضى أيضاً بأنه بمقتضى المبادئ العامة لدى القضاء الإداري المتوافقة مع أحكام المادة ٣٤٠ من الأصول المدنية إن

---

(١) أما اذا كان المستدعي محامياً فلا يكون ملزماً بتقديم استدعائه بواسطة محام آخر (شورى لبناني ١٩٦٧/١١/٢٧ مجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ٣٩) .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٧/١١/٢٨ مجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ٣٧ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٨ مجموعه شديقي ١٩٦٦ ص ١٨٠ .

كل خطأ أو نقص في محتويات استدعاء المراجعة يفضي إلى البطلان إذا كان من شأنه أن يثير الشك في ذهن المستدعي ضده ؛ وليس من شأن تعيين الجهة المستدعي ضدها بأنها « وزارة المال » وجواب الدولة المثلة برئيس هيئة القضاة على المراجعة ، أن يثير أي شك أو التباس في ذهن الدولة المستدعي ضدها ، ولا يصح بالتالي التوقف عند طلبها رد المراجعة لعدم صحة تشكيل الخصومة <sup>(١)</sup> .

٥٢ - ( ثالثاً ) المصلحة : المصلحة ( intérêt ) شرط اساسي لقبول الدعوى . فحيث لا مصلحة لدعوى ( pas d'intérêt pas d'action ) . وعلى ذلك لا تقبل الدعوى لدى مجلس شورى الدولة إلا إذا كانت للدعوى مصلحة شخصية في رافعها . وشرط المصلحة مفروض سواء بالنسبة لدعوى القضاء الشامل أم لدعوى الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة . غير أن مفهوم المصلحة يختلف بين هاتين الدعويتين نظراً لاختلاف الفرض منها : فبينما تستهدف دعوى

---

(١) شورى لبناني ١٩٧١/٥/١٧ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٥٩ . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٩٦٩/٣/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٠٩ ( وقد جاء فيه انه اذا وجه المستدعي مراجعته التي يستأنف فيها قرار لجنة الاعتراضات على الضرائب المباشرة ضد وزارة المال فانه يكون قد قصد بدون شك بيان الجهاز الخاص من الدولة الذي يتعلق به القرار المطعون فيه وموضوع المراجعة ؛ وعليه لا يصح التوقف عند الدفع المدلى به من أن المراجعة مردودة شكلاً بسبب عدم صحة الخصومة لأنها موجهة ضد وزارة المال وليس ضد الدولة ) - شورى لبناني ١٩٦٨/٧/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٧٤ ( وقد جاء فيه ان توجيه المراجعة ضد الوزارة بصدده القرار موضوع الطعن يجعل الدولة خصماً فيها وان لم تذكر ، باعتبار أن قرار الوزير يلزمها بنتائجها ؛ والدفع من هذا القبيل بعدم صحة الخصومة مستوجب الرد ) .

القضاء الشامل الاعتراف بحق شخصي وحمايته ، فان دعوى الابطال ترمي الى زوال قرار اداري صادر خلافاً لمبدأ الشرعية وقد منّ بنفس الوقت المركز الشخصي للدعي بحيث يؤدي ابطال القرار الى تحسين هذا المركز .

فبالنسبة لدعوى القضاء الشامل تستند المصلحة المشتركة لقبولها الى حق شخصي للدعي قد اضر به تصرف الادارة. وتشبه المصلحة في هذه الدعوى لحشد كبير المصلحة المشتركة لقبول الدعوى المدنية المرفوعة لدى القضاء العدلي<sup>(١)</sup>. فيجب بالتالي ان تكون مصلحة قانونية ومشروعة ، وشخصية ومباشرة ، وقائمة وحالة . فإذا لم تكن مصلحة المدعي مصلحة شخصية ومباشرة اقتضى رفض الدعوى<sup>(٢)</sup> . كما ترفض الدعوى المستندة الى مجرد مصلحة احتمالية غير متحققة ؛ ذلك ان مستند دعوى التعويض هو الضرر الحاصل للدعي ، فإذا كان هذا الضرر لم يتحقق بعد فتكون الدعوى غير مقبولة لانتفاء المصلحة من رفعها . ويصدق ذلك على دعاوى التعويض عن الاضرار الناتجة عن اشغال عامة او عن تنفيذ مصالح عامة او عن تنفيذ العقود المبرمة مع الادارة وعن سائرالتصرفات الصادرة منها. غير انه يلاحظ بالنسبة للدعاوى المتعلقة بانتخابات المجالس الادارية والتي تعتبر من دعاوى

---

(١) انظر في بحث هذه المصلحة مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول الفقرة ١٢ وما يليها .

(٢) شوري لبناني ١٩٧٠/١/١٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٨٨ (وقد جاء فيه أنه يجب أن تتحقق في مراجعات القضاء الشامل في شخص المستدعي صفة الادعاء أي المصلحة الشخصية المباشرة التي يحميها القانون ، فإن كان ليس بإمكان المستدعي قانوناً أن يطالب مباشرة بتنفيذ حكم صدر اصلحه غيره فلا تكون له الصفة لأن يطالب بأي تعويض عن عدم تنفيذ ذلك الحكم).



القضاء الشامل ، ان المصلحة المشتركة لقبولها تماثل تلك المطلوبة في دعاوى الابطال .

أما بالنسبة لدعاوى الابطال فان مفهوم المصلحة يختلف ، كما قدمنا ، عن مفهوم المصلحة في دعاوى القضاء الشامل. وقد ابدى مجلس شورى الدولة تساهلاً ملحوظاً في تقدير هذه المصلحة ، رغبة منه في الوصول الى ابطال قرار يكون مغايراً للقانون لأجل الحفاظ على مبدأ الشرعية وصيانة المصلحة العامة . فنبحث ، فيما يلي ، مفهوم هذه المصلحة والصفات التي حددها القضاء الاداري لأجل تحقيقها .

ونبادر الى الملاحظة ان مجلس شورى الدولة ، رغم تساهله في مفهوم المصلحة المشتركة لقبول دعاوى الابطال ، لم يشأ ان يجعل منها مصلحة مجردة وعامة تهدف الى مجرد الدفاع عن الشرعية ، بل عمل على تحديد إطار لها ولو موسع بوضع قيود واوصاف معينة لتحقيقها ، نافية بذلك عن دعاوى الابطال صفة الدعوى الشعبية التي يجوز رفعها من أي مواطن وحاصراً حق رفعها بمن تحققت له مصلحة اكدية منها مستندة الى كون القرار المطعون فيه من شأنه ان يؤثر في المركز القانوني للطاعن<sup>(١)</sup> والى كون للطاعن ينتمي الى فئة من المواطنين أضربهم القرار المطعون فيه ، كالموظفين او الملاكين او المستأجرين او المكلفين او الناخبين او غيرهم .

وقد اكد المشرع هذه الاوصاف للمصلحة التي تبرر قبول دعاوى الابطال

---

(١) شورى لبناني ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢١ - و ٦ / ٣ / ١٩٦٣

مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٨ - اوهان ص ١٢٨٠ .

بنصه في المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ على ما يأتي: « لا يقبل طلب الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة إلا من يثبت ان له مصلحة شخصية مباشرة مشروعة في ابطال القرار المطعون فيه » .

فيلبني اذاً ، من جهة ، أن تكون للطاعن مصلحة شخصية (personnel) في إبطال القرار المطعون فيه . وتقوم هذه المصلحة في تواجد المدعي في مركز قانوني يؤثر فيه القرار المذكور تأثيراً مباشراً<sup>(١)</sup> . ولا يصح بالتالي أن تحتلط مصلحة للطاعن بالمصلحة العامة بل يجب أن تكون متميزة عنها ومستقلة بذاتها . وعلى ذلك لا تقبل دعوى الإبطال لانتفاء المصلحة الشخصية عندما يرفعها المدعي بوصفه مواطناً عادياً<sup>(٢)</sup> ، ذلك لأن دعوى الإبطال ليست ، كما

---

(١) شوري لبناني ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٣٥ ( وقد جاء فيه انه يكفي لصحة الادعاء في قضايا الإبطال لتجاوز حد السلطة ان يكون المدعي صاحب مصلحة شخصية مباشرة ولا يشترط أن يكون صاحب حق ) - شوري لبناني ٢٥ / ٣ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٦٦ ( وقد جاء فيه أن مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة يمكن أن تسند الى مصلحة من دون الحق ، وأن المصلحة التي تبرر قبول المدعاة هي التي تنشأ عن أي وضع يتم صاحب العلاقة المحافظة عليه ، فتكون للمستدعية بصفتها مديرة سابقة لدرسة البنات وتطالب بإبطال قرار نقلها مصلحة أكيدة في المحافظة على الأوضاع التي تؤدي الى بقاء تلك المدرسة ) . وانظر ايضاً : شوري لبناني ٢٧ / ٥ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٤ - اردات ص ١٢٨٤ - سليمان الطباوي في القضاء الإداري جزء ١ ص ٥٥٦ .

(٢) شوري لبناني ١٤ / ٧ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٢٣ ( وقد جاء فيه أن طلب الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة لا يقبل إلا من كان في حالة قانونية خاصة أو فيها القرار المطلوب الغاؤه تأثيراً مباشراً . وصفة المواطن لا تكفي وحدها لقيام المصلحة بل يجب أن يضيف اليها صفة أخرى خاصة به تميزه عن غيره وتجمعه في وضع خاص ازاء القرار ) .

قدمنا ، بدعوى شعبية يحوز رفعها عن يشاء<sup>(١)</sup> . على أن رفع هذه الدعوى يكون جائزاً من احد او بعض المواطنين عندما تتعلق بشؤونهم المحلية او البلدية نظراً لأن هذه الشؤون تمس مباشرة بمصالحهم ولا تختص بمجموع المواطنين او بحقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة<sup>(٢)</sup> .

ويجب ، من جهة ثانية ، ان تكون مصلحة الطاعن مصلحة مباشرة ( direct ) وعققة أي قائمة وحالة ( né et actuel ) . وعلى ذلك ينبغي أن يكون تأثير القرار في مركز المدعي تأثيراً أكيداً واضحاً وليس فقط محتملاً ( éventuel ) ، فتنهض للدعي عندئذ مصلحة مباشرة في إبطاله<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢١ (وقد جاء فيه : لا صلة للمدعي لتقديم المراجعة لأن المشرع لم يشأ أن يجعل من مراجعة قضاء الإبطال مراجعة شعبية بل انه حصرها بمن له مصلحة أكيدة وحالية . وقد تكون هذه الشروط غير متوفرة في المستدعي الذي يطالب في مراجعته بإبطال اجازة العمل المعلقة لأحد الأجانب عندما لا يكون لديه ما يثبت أن رب العمل حيث يعمل هذا الأجنبي سيلجأ الى خدماته - بعد أن مرجه سابقاً - فيما لو ابطلت اجازة العمل المعلقة لهذا الأخير ) - شوري لبناني ١٩٦٣/٣/٦ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٨ (وقد جاء فيه أن الشارع لم يشأ أن يجعل من مراجعة الإبطال مراجعة شعبية يقيمها من يشاء بل انه اشترط لذلك أن تكون للمدعي مصلحة حالية ومباشرة وشخصية ومشروعة . وكون المدعي مواطناً لبنانياً وله مصلحة بأن تدار المصالح العمامة وفقاً للأصول لا يصعد أمام البحث لأنه لا تتوفر فيه الشروط التي يوجبها القانون لكي تكون له صفة للدعاء) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٣/٧/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥٦ ( وهو يتعلق بإبطال قرار وزير الداخلية المتضمن انشاء بلدية جديدة ) .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٧/٥/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٢ ( وقد جاء فيه أن المصلحة في الادعاء يجب أن تكون شخصية ومشروعة ومباشرة ، والمصلحة المحتملة الموازية =

غير أن مجلس شورى الدولة عاد وأبدى بعض التساهل في هذا الصدد وقبل دعوى الإبطال المستندة إلى مصلحة محتملة عندما يكون هذا الاحتمال محددًا وواضحاً<sup>(١)</sup>. كما أبدى تساهلاً بصدد طبيعة المصلحة، فقبل الدعوى ليس فقط بالاستناد إلى مصلحة مادية بل أيضاً بالاستناد إلى مصلحة معنوية أو أدبية<sup>(٢)</sup>. إنما استمر على اشتراط وجود مصلحة حقيقية للطاعن؛ ولذا فقد رفض الطعن الموجه ضد قرار استجواب طلب المستدعي بأمره، أو منحه

---

= للضرر المحتمل الذي لا يكفي لتحريك الدعوى، لا تبرر حق الادعاء لانتفاء العنصر المباشر (الرجب قزاق في المصلحة المشروعة). وانظر أيضاً: شوري لبناني ١٠/٥/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٦٩ (وقد جاء فيه: أن المراجعة مستوجبة الرد لأن الاخلاء الذي يشير إليه القرار المطعون فيه لا يعتبر تدبيراً نهائياً قابلاً للتنفيذ بل انه ورد على سبيل الاحتمال فيها لو اقتضت اجراءات المدم عند القيام بها التحاذه).

(١) شوري لبناني ١٩٧١/١/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٣ (وقد جاء فيه ان اشتراط المصلحة المشروعة للتداعي في قضاء الإبطال وان كان يرمي إلى ابعاد طلبات الإبطال بسبب تجاوز حد السلطة عن كونها طلبات مقترحة بوجه من يريد من المواطنين فإنه لا يذهب إلى الحد المشروط في المصلحة في القانون المدني. وعليه تكون شركة الهواء السائل وشركة الاتحاد للكباري ذات مصلحة لتقديم المراجعة ضد الدولة اللبنانية (وزارة الاقتصاد) بطلب ابطال القرار الصادر من المدهى عليها والقاضي بالترخيص للشخص الثالث انطوان جاك احو باستيراد آلات وتأسيس معمل لانتاج الأركسجين في لبنان، وأنه من الأكيد ان تنفيذ القرار المطعون فيه من المستدعية يلحق ضرراً محتملاً بها يبرر صفتها للادعاء). وانظر أيضاً: شوري فرنسي ١٤/٢/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٩٨ (وقد اعتبر ان للسائح الذي يخيم عادة في محلة معينة مصلحة كافية للطعن بقرار يحدد نظام الخيمات في تلك المحلة) - ر ١٩٦٤/٣/٦ مجموعة ليبون ص ٩٦٢ - ١٩٦٨/١٢/١٣ مجموعة ليبون ص ٦٤٥ والأسبرج الغالي ١٩٦٩ - ٢ - ١٥٧٩٣ - اردان ص ١٢٨٤.

(٢) وقد قضي بأن لإحدى البلديات أن تطعن بالرسوم الذي اعطى جزءاً من اسمها =

مزية ما او وضعه في مركز أفضل<sup>(١)</sup> ، او الموجه ضد قرار يؤدي إبطاله الى حرمان المستدعي مزية ما<sup>(٢)</sup> . هذا ولا يقبل الطعن الموجه من سلطة إدارية ضد القرار الصادر منها<sup>(٣)</sup> .

ولم يقتصر مجلس شورى الدولة على قبول دعوى الإبطال المرفوعة من الفرد صاحب المصلحة ، بل قبل ايضاً الدعوى المرفوعة من الجماعات والهيئات المكتسبة الشخصية المعنوية ، كالجمعيات والنقابات المهنية ، عندما تستهدف الدفاع عن مصالحها وعن الأهداف الجماعية التي قامت من اجلها<sup>(٤)</sup> وعن مصالح

---

= لبلدية اخرى ( شورى فرنسي ١٩٥٥/٤/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٠٣ ) ، وان للوظف مصلحة ولو ادبية للطعن بقرار اعتبره موقوفاً عن الخدمة لمدة معينة ( شورى فرنسي ١٩٤٧/٥/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٢٥ ) . وانظر اودان ص ١٢٩٠ و ١٢٩١ والقرارات التي يشير اليها .

(١) شورى فرنسي ١٩٥٤/٢/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٢٤ . هذا ما لم تعتبر الزية المنوطة له غير كافية ( انظر اودان ص ١٢٨٩ ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٤٩/١/٧ مجموعة ليبون ص ١ - ١٨ و ١٩٦٥/٦ مجموعة ليبون ص ٣٧٠ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٢/٣/١١ مجموعة ليبون ص ٣٠٤ - اودان ص ١٢٨٩ .

(٤) شورى لبناني ١٩٧٠/٦/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٢٢ (وقد جاء فيه أن لمثلتي النقابات او الاتحادات الزراعية الصلحة المباشرة والمشروعة للطعن بقرارات تتعلق مباشرة بمصالح الزراعة المادية او المعنوية الفردية او الجماعية ، كالقرار الذي رفع ائتمرفة الجمركية عن الاسمدة ) ، وانظر اودان السابق ذكره ص ١٢٨٤ وما يليها .

مجموع أعضائها<sup>(١)</sup> او حق بعضهم<sup>(٢)</sup> شرط ألا يكون هذا البعض من الأعضاء منتظمين في هيئة خاصة إذ يعود لها وحدها عندئذ الدفاع عن مصالحهم المشتركة<sup>(٣)</sup>. أما إذا اقتصر القرار الإداري على المساس ببعض المصالح الفردية البعثة الخاصة بأحد او بعض أعضاء الجمعية او النقابة ، فلا يكون لهذه حق رفع الدعوى للدفاع عن هذه المصالح الفردية ، بل يعود ذلك للأعضاء المتضررين ، وللجمعية او للنقابة حق التدخل عند الاقتضاء في الدعوى المرفوعة من هؤلاء لتأييد طلبات المدعين او دفع خصومهم عندما تكون لها مصلحة في الحل الذي سيقرر لها ولو من الناحية الفنية او لتعزيز مركزها<sup>(٤)</sup>.

وشرط المصلحة لا يقتصر على الدعاوى المقامة من اشخاص القانون الخاص بل يطلب ايضاً في الدعاوى المرفوعة من اشخاص القانون العام : كالدولة

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢١٨ - و ١٩٦٨/١١/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٢٢ ( وقد جاء فيه أن المادة ٨٠ من قانون مهنة الصيدلة توجب أن يكون صاحب المستودع صيدلياً فيكون لنقابة الصيدلة الحق بالراجعة بشأن كل عمل اداري يقضي بإنشاء او باستئجار مستودع ادوية محافظة على الحقوق المائدة بموجبها للصيدلة ) . وانظر : شوري فرنسي ٢٤ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٢٤١ - اردان ص ١٢٨٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/٧/١ مجموعة ليبون ص ٤٤٥ - و ١٩٦٥/١٢/١٧ مجموعة ليبون ص ٦٩٧ - و ١٩٦٦/١/١٢ مجموعة ليبون ص ٢٨ - اردان السابق ذكره . ص ١٢٨٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٨/١١/١٣ مجموعة ليبون ص ٥٧٧ - اردان ص ١٢٨٥ .

(٤) بهذا المعنى : شوري فرنسي ١٩٦٤/٤/١٥ مجموعة ليبون ص ٢٢٨ - و ١٩٦٤/٥/٢٧ مجموعة ليبون ص ٣٠٢ - اردان ص ١٢٨٨ .

والبلديات والمؤسسات والمصالح العامة المستقلة . ويعترض في بعض الأحوال على قبول الدعوى المرفوعة من قبل الدولة أو الإدارات العامة الأخرى لانتفاء المصلحة لكونها تلك سلطة إصدار قرارات تنفيذية تقنيها عن استصدار احكام قضائية من مجلس شورى الدولة . وقد أخذ مجلس الشورى الفرنسي بهذا الاعتراض وقضى برد الدعوى المرفوعة اليه من الادارة لانعدام المصلحة عندما تكون لها سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات التنفيذية في الموضوع<sup>(١)</sup> ، كأن تستطيع إلغاء القرار الصادر من إدارة أخرى بمقتضى سلطتها التحصيلية<sup>(٢)</sup> أو سلطة الرقابة التي تملكها تجاه هذه الإدارة<sup>(٣)</sup> . أما إذا كانت الإدارة لا تملك سلطة اتخاذ القرار التنفيذي المشار إليه لأجل إلغاء القرار المشكو منه فيحق لها رفع الدعوى بذلك أمام مجلس شورى الدولة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩١٣ / ٥ / ٣٠ مجموعة ليبون ص ٥٨٣ - و ١٩٥٧/٣/١٣ مجموعة ليبون ص ١٦٦ - و ١٩٦٤/٧/١٥ مجموعة ليبون ص ٤١٠ ومجلة القانون العام ١٩٦٤ ص ١٠١٠ - و ١٩٦٤/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٥٦ - اردان ص ٧٩٧ . هذا ويجدر الإشارة الى أن القرارات التنفيذية المقصودة منا هي غير أوامر التحصيل التي يحق للإدارة إصدارها ضد الأفراد المدينين لها عملاً ببلادة ٤٥ من قانون المحاسبة العمومية عوضاً عن معاضاتهم بالدين أمام المحاكم المدنية المختصة .

(٢) شورى فرنسي ١٩٣٢ / ١٠ / ٢١ مجموعة ليبون ص ٨٦٣ - و ١٩٥٥ / ٢ / ٤ مجموعة ليبون ص ٧٠ - اردان ص ٧٩٧ .

(٣) اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٣٠ ص ٤٩٣ و ٤٩٤ والقرارات التي يشيران إليها .

(٤) شورى فرنسي ١٩١٦/١١/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٠٨٩ - و ١٩٥١/٢/٢٠ مجموعة ليبون ص ٦٠ - و ١٩٦٨/١٢/٦ مجموعة ليبون ص ٦٤٦ ومجلة القانون العام ١٩٦٩ ص ٧٠٠ - اردان ص ٧٩٧ . وانظر أيضاً شورى لبناني ١٩٧٠/١/٢١ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٦ =

ويشترط ، كما قدمنا ، أن تكون المصلحة مشروعة. ويقصد بها المصلحة المبنية على مركز قانوني للطاعن قد منسب به القرار المطعون فيه : كتركز الموظف أو الناخب أو المكلف أو المالك أو المستأجر أو التاجر والمقرر له بحكم القانون أو بتدبير من السلطة صادر وفقاً للقانون ، أو مركز الهيئات ذات الشخصية المنوية أو مركز الإدارات الخاضعة للسلطة التسلسلية لإدارات عليا أو لسلطة الوصاية أو الرقابة لإدارات مركزية وحيث يكون لها حق الطعن بقرارات هذه الإدارات المتعلقة بشؤونها .

فمتضح مما تقدم أن الطعن بالإبطال لتجاوز حد السلطة لا يكون مقبولا إلا إذا توافرت لدى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة ومشروعة في إبطال القرار المطعون فيه . وقد تكون هذه المصلحة مادية أو أدبية ، أو تكون محقة أو محتملة احتمالاً واضحاً ومحدداً ، كما قد تكون مصلحة فردية أو جماعية أو مصلحة خاصة أو عامة . واشترط القضاء بذات الوقت أن تكون للطاعن صفة معينة تتركز على نشاط يمارسه وتحقق بها مصلحته للطعن . وهذه الصفات لا يمكن حصرها بدقة ، ونقتصر ، فيما يلي ، على استعراض أهمها وفقاً لما تنضج من أحكام مجلس شوري الدولة .

— صفة المكلف : تكون للأفراد بوصفهم مكلفاً مصلحة في الطعن بالقرارات

---

== (وجاء فيه أن مصلحة الدولة في تقديم المراجعة لإبطال قرار مجلس بلدي قضى بإعادة انتخاب رئيس له بعد إقالته من قبل المحافظ هي مستمدة من الصلاحية المعطاة للمحافظ بالمادة ٨٨ من قانون البلديات بإقالة رئيس البلدية بناء على توصية هيئة التفتيش المركزي . ومصلحتها لتتفي المحافظة على استمرار مفاصل الإقالة بطرق المراجعة القانونية لعدم وجود نص يلزمها العمل المباشر في هذا الموضوع ، أي إلغاء قرار المجلس البلدي المذكور ) .



الإدارية ذات الصلة المالية والتي تؤثر في ذمته . ولكن مجلس شورى الدولة الفرنسي لم يقبل هذه الدعوى من أي من المكلفين بل حصر ذلك بالمكلف في نطاق البلدية ( commune )<sup>(١١)</sup> أو المحافظة ( département )<sup>(١٢)</sup> دون المكلف تجاه الدولة<sup>(١٣)</sup> ، تفادياً - دون ريب - لجمعها دعوى شبيهة يقيمها من يشاء ويفرق بها مجلس شورى الدولة بصورة قد تكون كيدية . على أنه يبقى للمكلف من قبيل الدولة حق الاعتراض على الضريبة المفروضة عليه شخصياً طبقاً للأصول النافذة . ويشترط مجلس الشورى الفرنسي لقبول دعوى المكلف في النطاق البلدي ليس فقط أن يكون القرار المطعون فيه مخالفاً للقانون بل أن يكون ذا تأثير على أموال البلدية<sup>(١٤)</sup> ومن شأنه زيادة النفقات بحيث يؤدي قبول الطعن الى تخفيض هذه النفقات ؛ أما اذا كان لا يؤدي الى زيادة في النفقات فيقرر رفضه لانتفاء المصلحة<sup>(١٥)</sup> . ويبدو أن

---

(١) شورى فرنسي ٢٩ / ٣ / ١٩٠١ ( دعوى كارانولفا ) مجموعة ليبون ص ٣٣٣ .

(٢) شورى فرنسي ٢٧ / ١ / ١٩١١ مجموعة ليبون ص ١٠٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٣ / ٢ / ١٩٣٠ مجموعة ليبون ص ١٧٦ - و ١٩٥٥ / ٢ / ٩٠ مجموعة ليبون ص ٧٧ . وذلك حتى اذا استهدف في طعنه اعفاءات غير قانونية لتقرر منحها للمكلفين آخرين ( شورى فرنسي ١٢ / ٤ / ١٩٣٦ مجموعة ليبون ص ١٠٦٥ ) .

(٤) شورى فرنسي ١٠ / ١٢ / ١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ١٠١٩ - و ١٩٤٨ / ٢ / ٩٠ مجموعة ليبون ص ٣١٤ .

(٥) شورى فرنسي ٢٣ / ٢ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٢٦١ . فالقرار الذي يترتب عليه اقتصاد في النفقات لا يقبل اذاً الطعن فيه بالابطال من قبل مكلف محلي ( شورى فرنسي ٢٥ / ٣ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ١٧٩ ) .

مجلس الشورى اللبناني يعيل الى اعتداد ذات الحلول المقررة في القضاء الفرنسي في هذا الصدد<sup>(١)</sup> .

- سفة المالك او الساكن او المستاجر : يمسود هؤلاء حق الطعن بالقرارات الإدارية التي تمس مصالحهم المشروعة المتعلقة بمزاولة نشاطهم بصفاتهم هذه . فمالك المقار مصلحة في الطعن بقرار الترخيص بالبناء المعطى للمالك مجاور خلافاً لأحكام القانون المتعلق بالتنظيم المدني والتجميل في المنطقة<sup>(٢)</sup> ، كما له مصلحة في الطعن بمرسوم استملاك فضلة طريق بخولة القانون حق شراؤها<sup>(٣)</sup> . وللساكن في منطقة يحظر فيها القانون او النظام فتح الحانات مصلحة في الطعن بقرار المحافظ الذي يرخص بفتح حانة فيها<sup>(٤)</sup> . كما إن للساكنين في منزل واقع على جانب الطريق مصلحة في الطعن بقرار يرخص

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/٧/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥٦ (وقد جاء فيه : ان الدعوى مقبولة اذ للمواطنين مصلحة في المداخلة بكل ما يتعلق بشؤونهم المحلية والبلدية باعتبار أن هذه الشؤون تمس مباشرة بمصالحهم ولا تختص بمجموع المواطنين او بمحقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/٥/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٥٠ - ١٩٦٤/٣/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٤١ (وقد جاء فيه : ان مالك عقار مصلحة في الادعاء بأن راعى في البناء بالمقار المجاور لمقاروه احكام الاتفاقات المقررة ، لما تخالفتها من تأثير على المقار في التواهي الموسوعة لأجلها ) . وانظر أيضاً : شوري فرنسي ١٩٥٥/١١/١٢ مجموعة ليبون ٥٤٠ - اودان ص ١٢٩٣ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٤/٢/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١٩ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٣٤/٢/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٥١ .

موقوف للمرات في مكان من الطريق مجاور المنزل<sup>(١)</sup> . وكذلك للسكان في منطقة ما مصلحة في الطعن بالترخيص ببناء منازل من شأنها الاضرار بمنظر غني نص القانون على حمايته<sup>(٢)</sup> . ولستثمر فندق على شاطئ إحدى الجزر مصلحة في الطعن بقرار المحافظ المتعلق بتنظيم سير المراكب البحرية قرب الشاطئ<sup>(٣)</sup> . وتكون للمستأجر أيضاً مصلحة في الادعاء بإبطال القرار الإداري المتخذ توطأً بين الإدارة المستملكة والمالك بقصد إخلائه للمأجور الذي يشغله في البناء المستملك<sup>(٤)</sup> ، أو بإبطال قرار رئيس البلدية المتضمن اعتبار المأجور الذي يشغله متداعياً ومهدداً للسلامة العامة ما دام أن المالك لم يرفع بنفسه دعوى الإبطال هذه<sup>(٥)</sup> . ولكن ليس للمستأجر حق الطعن بالقرارات المتعلقة بضم قطع الأرض المؤجرة له بحيث تصبح لمالك واحد بدلاً من عدة مالكيين<sup>(٦)</sup> ؛ بيد أن حق الطعن هذا يعود للمالك حتى بعد التفريغ

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٤/٥/١٤ مجموعة ليبون ص ٢٧٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٠/٦/٢٧ - ١٩٣٠ سيراى ١٩٣٠ - ٣ - ١٤ . وانظر : سليمان الطباوي ١ ص ٥٨٦ والقرارات التي يشير إليها .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٨/١١/٢٠ مجموعة ليبون ص ٥٨٠ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٤/١٠/٣١ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ٤ . وانظر أيضاً : شوري فرنسي ١٩٦٦/١١/٣٠ مجموعة ليبون ص ٦٣٠ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٥/٤/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٤٣ والأسبوع القانوني ١٩٦٦ - ٣ - ١٤٥٢٥ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٦٢/٦/١ مجموعة ليبون ص ٣٦٦ .

عن ملكه<sup>(١)</sup> .

— صفة التاجر والصانع : تنشئ هذه الصفة لها مصلحة تخولها الطعن في القرارات الادارية المتعلقة بتنظيم المهنة التي يزاولها ، سيما إذا تضمنت هذه القرارات مساساً مبدءاً حرة التجارة والصناعة . فقضي مثلاً بقبول الطعن المقدم من إحدى الشركات ضد قرار إداري يحدد أماكن وقوف السيارات العمومية مما ألحق ضرراً بنشاط هذه الشركة<sup>(٢)</sup> . كما قبل الطعن المقدم من ملتزم للاعلانات اجازت له الادارة وضع لوحات إعلاناته في الطرق العامة ، ضد قرار اداري تضمن زيادة الرسم على هذه اللوحات<sup>(٣)</sup> .

— صفة الناخب : تنشئ هذه الصفة مصلحة للفرد في الطعن بالقرارات الادارية المتعلقة بعمليات انتخاب الهيئات اللا مركزية — كبلديات مثلاً — في دائرته الانتخابية . وعلى ذلك فقد قبل الطعن الموجه من أحد الناخبين ضد قرار إداري قضى بتقسيم دائرة انتخابية في المدينة معدلاً وضعها السابق<sup>(٤)</sup> . كما قبل مجلس الشورى الفرنسي الطعن الموجه من ناخب سياسي

---

(١) شوري فرنسي ١٠/١٠/١٩٦٥ مجموعة ليون ص ٤٧٥ .

(٢) شوري فرنسي ٥/٥/١٨٩٩ مجموعة ليون ص ٢٣٨ .

(٣) شوري فرنسي ٢٧ / ١ / ١٩٢٦ مجموعة ليون ص ٨٤ . وانظر سليمان الطياري ١ والقرارات التي يشير اليها .

(٤) شوري فرنسي ٧/٨/١٩٠٣ مجموعة ليون ص ٦١٩ وسيراوي ١٩٠٤ - ٣ - ١ مع تعليق هوروي .

ضد قرار اداري ينظم عملية استفتاء ( referendum ) يحينه الدستور<sup>(١)</sup> .

- صفة المستفيد من مرفق عام : تولي هذه الصفة صاحبها حق الطعن بالقرارات الادارية المتعلقة بشروط تسيير المرفق العام . فقضى مجلس شورى الدولة الفرنسي بقبول الدعوى المرفوعة من جمعية المالكين والمكلفين في أحد أحياء مدينة بوردو طعنًا بقرار المحافظ الذي رفض ارغام شركة ترام بوردو - وهي صاحبة امتياز - على استئناف تسيير الخط الذي أوقفته<sup>(٢)</sup> . كما قبل الطعن المقدم من المستفيدين من عمليات النقل بالترام ضد القرار الصادر برفع تعريفة هذا النقل<sup>(٣)</sup> ، أو الطعن المقدم من أحد المستفيدين ضد القرار الاداري الضمفي برفض إجبار ملازم المرفق العام على احترام شروط عقد الامتياز<sup>(٤)</sup> . وقبل أيضاً الطعن المقدم من مرشح لامتحان ضد قرار تأجيل هذا الامتحان<sup>(٥)</sup> أو ضد قرار إلغاء الامتحان بعد إجرائه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٦/١٠/١٩ مجموعة ليون ص ٥٥٣ وسياري ١٩٦٢ ص ٣٠٧ ومجلة القانون العام ١٩٦٢ ص ١١٨٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٠٦/١٢/٢١ مجموعة ليون ص ٩٦٢ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٦/١٢/٤ مجموعة ليون ص ١٠٦١ ودالوز ١٩٣٧ - ٣ - ٤ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٥/١١/٢٧ مجموعة ليون ص ١١٠٥ - ٧ / ١١ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٥٣٠ . وانظر أيضاً : شورى فرنسي ١٩٣٧ / ١١ / ٥ مجموعة ليون ص ٨٩٦ ( وقد قبل دعوى المستفيد من خدمات المرفق طعنًا برفض المرفق التعاقد معه رغم استيفائه شروط الاستفادة من الخدمة ) .

(٥) شورى فرنسي ١٩٦٤/١٢/١١ مجموعة ليون ص ٦٣٥ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٦٥/٢/٢٦ مجموعة ليون ص ١٣٥ .

- **صفة الموظف :** تخول هذه الصفة صاحبها مصلحة في الطعن بالقرارات الإدارية التي تمس وضعه الوظيفي إن بطريق مباشر أم بطريق تعديل نظام الوظيفة بصورة غير قانونية . فيكون للموظف من ثم حق الطعن بأي قرار يعنيه مباشرة وليس مركزه في الوظيفة سواء من الناحية المادية أو الادبية وبصورة حالّة أو محتمّة ، كالقرارات التأديبية أو أي قرار آخر يتعلق بمركز الموظف منذ تعيينه في الوظيفة وحتى انتهاء عمله فيها . فقبل الطعن مثلاً ضد قرار وزاري منع شخصاً من الاشتراك في الامتحان تمهيداً لدخول الوظيفة <sup>(١)</sup> ، كما قبل الطعن الموجه من مشترك في الامتحان ضد إجراءات هذا الامتحان والتعيين الحاصل بالاستناد اليه <sup>(٢)</sup> . كما يعود للموظف حق الطعن بقرار قضى بتعيين شخص آخر في وظيفة أقصي هو منها <sup>(٣)</sup> . وتكون له ، بوجه عام ، مصلحة في الطعن بالتعيين لأي منصب أو وظيفة شاغرة يكون مؤهلاً للتعيين فيها <sup>(٤)</sup> ، أو في الطعن بتعيين قد يوجد له خطر منافسة احتمالية للمستقبل . وقد استقر قضاء مجلس الشورى في هذا الصدد على أنه يجب لتحقيق المصلحة الموظف لأجل الطعن بالتعيين في وظيفة معينة أو الترقية لها أن يكون من موظفي الإدارة التابعة لها هذه الوظيفة ومن ذات

---

(١) شورى فرنسي ١٩١٧/٥/١٠ مجموعة ليبون ص ٥٥٣ وسيراي ١٩١٢ - ٣ - ١٤٥ .

(٢) شورى فرنسي ١٩١٧/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٥٦٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٤/٤/٢٩ مجموعة ليبون ص ٢٦٣ - ١٨٥/١٠/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٤٩٤ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦٣/٦/٢٨ مجموعة ليبون ص ٤١٣ - ١٨٥/١١/١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٥٥٤ . وانظر اودان ص ١٢٩٦ والقرارات التي يشير إليها .

الملك الموجودة فيه ومن ذات درجة الموظف المعين أو المرقى أو من درجة أدنى منه ، حيث يكون من شأن هذا التعيين أو الترقية أن يؤثر في مركز الموظف بشأن يؤخر ترقية بدون حق أو أن يوجد له على الأقل منافساً في الترقية لمنصب أعلى لا تتوافر فيه الشروط القانونية <sup>(١)</sup> . وقد توسع المجلس في اجتهاده بعض الشيء إذ أقر قبول الطعن بقرارات التعيين أو الترقية إلى درجة أدنى من درجة الطاعن إذا كان من شأن هذا التعيين أو الترقية أن يخلق له منافساً بالنسبة لترقية لاحقة <sup>(٢)</sup> . وهذا ويلاحظ أن الإجراءات المتعلقة بتنظيم المرفق والأوامر والتعليقات الموجهة إلى الموظفين من رؤسائهم والمتعلقة بكيفية أداء واجبات الوظيفة لا يجوز أن تكون محلاً للطعن ما لم تضر بوضع الموظفين أو بامتيازاتهم في الوظيفة ، كأن يكون من شأن إجراءات

---

(١) شوري فرنسي ١٩١٨ / ٣ / ٢٢ مجموعة ليبون ص ٣١٨ - ١٩٣٦ / ٤ / ١٥  
مجموعة ليبون ص ٤٢١ - ١٩٥٥ / ٧ / ١٥ مجموعة ليبون ص ٣٢٩ - اودان ص ١٢٩٨ .  
وانظر : شوري لبناني ١٩٥٦ / ٢ / ٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٥٤ ( وقد جاء فيه ان  
لكل موظف مصلحة في طلب إبطال ترقية غيره إذا كانت تحول دون ترقية مباشرة أو تؤدي  
إلى التأخير في حصولها ) - ١٩٦٢ / ٧ / ٧٠ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٦٨ ( وجاء فيه أن  
للمستدعي مصلحة أكيدة في المراجعة المقدمة منه الرامية إلى إبطال مرسوم قضى بتعيين اشخاص  
في درجة أعلى من درجته وأدى إلى ملء مراكز شاغرة كان بالإمكان اختياره لها ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٢ / ١١ / ٢٥ مجموعة ليبون ص ١٠٠٤ - ١٩٣٦ / ٢ / ١٩  
مجموعة ليبون ص ٢١٧ - ١٩٥٥ / ٧ / ١٢٥ مجموعة ليبون ص ٤٢٥ - اودان ص ١٢٩٨ .

تنظيم المرفق أن تؤثر في قيمة الرواتب التي يتقاضونها<sup>(١)</sup> أو تزيد في مدة الخدمة الأسبوعية<sup>(٢)</sup> وما نحو ذلك<sup>(٣)</sup>. غير أنه يجوز للموظفين ، في أي حال ، التذرع بعدم مشروعية إجراءات تنظيم المرفق لاسناد طعنهم الموجه ضد قرار صادر بناء على هذه الإجراءات وليس بمركزهم مباشرة<sup>(٤)</sup>.

- صفة العضو في هيئة تفريرية : تحول هذه الصفة صاحبها حق الطعن في القرارات التي تصدر من السلطة الادارية متجاهلة حقوق وامتيازات الهيئة المذكورة التي ينتمي اليها . ويعتبر من هذه الهيئات : المجلس البلدي ، ومجلس المحافظة ، والمجلس الأعلى للتعليم ، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي ، وما شاكلها . وقد قضى بأن لمضو المجلس الأعلى للتعليم حق الطعن في قرار إداري صادر بشؤون التعليم بدون استشارة هذا المجلس<sup>(٥)</sup> ، وان لمضو لجنة شبكة الخطوط الحديدية للدولة حق الطعن في تعيين مدير عام لسكك حديد الدولة<sup>(٦)</sup> ، ولمضو مجلس إدارة المصلحة الوطنية للمحاربين القدامى حق

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٢/١١/٩ مجموعة ليبون ص ٦٠٤ - ١٩٩٥/٣/١٩٠  
مجموعة ليبون ص ١٨٦ - ١٩٦٥/١١/١٢٠ مجموعة ليبون ص ٦١٠ - اودان ص ١٢٩٩  
وهامش رقم ١ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٥/١٢/٤ مجموعة ليبون ص ١١٣٥ .

(٣) انظر أمثلة عديدة على حالات يقبل فيها الطعن أو يرفض، نذكر أشار إليها اودان في الصفحات ١٣٠٠ - ١٣٠٢ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٣/٣/٨ مجموعة ليبون ص ١٤٧ - اودان ص ١٣٠١ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٦/١٠/٢٦ مجموعة ليبون ص ٣٨٧ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٣٨/١٢/٩ مجموعة ليبون ص ٩٢٣ .



الطعن بقرار وزاري يتضمن تعديلا لقرار هذا المجلس<sup>(١)</sup> .

- صفة الهيئات ذات الشخصية المعنوية : تحول هذه الصفة الهيئة ، سواء كانت عامة أم خاصة ، مصلحة في الطعن بالقرارات الإدارية التي تمس نشاط الهيئة أو كيانها . وعلى ذلك فقد قضى بأن للبلدية حق الطعن بمرسوم اعلان المنفعة العامة الذي من شأنه أن يزيل البلدة من الوجود باغراقها تحت بحيرة اصطناعية<sup>(٢)</sup> ، أو للطعن بمرسوم يلغي المحكمة البدائية الموجودة في اقليمها<sup>(٣)</sup> ، أو يعطي بلدة أخرى اسماً تعتقد انه يعود لها وحدها<sup>(٤)</sup> ، أو الطعن بقرار وزير المال المتضمن وقف استيفاء رسم محلي<sup>(٥)</sup> . كما قضى بأن للهيئات الخاصة من جمعيات أو نقابات حق الطعن بالقرارات التي تلحق ضرراً بالأهداف التي أنشئت للدفاع عنها سواء كانت أهدافاً اقتصادية أم معنوية<sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٧٠ / ٦ / ٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٣٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ١ / ٢٠ مجموعة ليبون ص ٤٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢ / ٥ / ٢٣ مجموعة ليبون ص ٢٧٨ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٥ / ٤ / ٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٠٣ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٥ / ٤ / ١ مجموعة ليبون ص ١٩٤ .

(٦) شوري لبناني ١٩٦٣ / ٦ / ١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢١٨ و ١٩٦٤ / ٧ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٣٦ ( وقد قبل دعوى نقابتي صيادلة لبنان وأصحاب مستودعات الأدوية الرامية للدفاع عن مصالح اعضائها ) - شوري فرنسي ١٩٣٤ / ٤ / ٢٧ مجموعة ليبون ص ٩٣ ( وقد قبل دعوى الجمعية الوطنية لهارية المشروبات الكحولية المقدمة طعنًا بقرار إداري يخفف الرقابة على صناعة المشروبات الروحية ومن شأنه تشجيع هذه الصناعة بطريقة سرية ) - و ١٩٤١ / ٣ / ٢٢ مجموعة ليبون ص ٩٩ ( وقد قبل دعوى اتحاد آباء الطلبة ضد =

هذا بالإضافة الى الدعاوى التي يجوز لها رفعها للدفاع عن حقوقها الخاصة بوصفها شخصاً معنوياً . فيكون للجمعية والتقايات من ثم أن تقيم الدعوى الجماعية الهادفة الى الدفاع عن المصالح المشتركة لجميع أعضائها دون الدعوى الفردية الخاصة بمصالح عضو معين او أعضاء معينين فيها . وعلى ذلك فإنها ترفع عادة الدعوى الجماعية طعناً بقرارات تنظيمية لا بقرارات فردية تختص بفرد او بأفراد معينين منها ؛ غير أنه أجاز لها تقديم الطعن ضد إجراءات فردية عندما يكون من شأنها أن تؤثر على جميع أفراد الهيئة إذ تعتبر في هذه الحال بمثابة الإجراءات العامة او التنظيمية <sup>(١)</sup> . كما أجاز لها التدخل في الدعوى للفردية المقامة من أحد أعضائها لأجل دعم موقفه ، نظراً لتوفر المصلحة المباشرة لها في إبطال القرار المطعون فيه ، إذ يترتب على هذا الإبطال عدم نشوء سابقة من شأنها أن تؤثر فيما بعد على وضع سائر أعضاء الهيئة ، شرط أن يقتصر تدخل هذه الهيئة على تأييد طلبات المدعي او

---

= القرارات الادارية الماسة بحرية التملك ) - ١٩٤٨/٥/٧٠ مجموعة ليون ص ٢٠٢ (وقد قبل دعوى جمعية الملاكين ضد القرارات الماسة بحق الملكية ) - ١٩١٣/٢/١٠٠ مجموعة ليون ص ١٩٣ ( وقد قبل دعوى إحدى نقابات الموظفين ضد قرارات إدارية تمس مصالح الموظفين ) .

(١) بهذا المعنى: شوري فرنسي ١٩٣٨/٣/٢٥ مجموعة ليون ص ٣١٠ - ١٩٤٨/٥/٧٠ والرد ١٩٤٨ ص ٤٨٨ . وأقر لها أيضاً حق رفع الدعوى الجماعية ضد قرار يس بذات الوقت المصالح الجماعية ومصالح أحد أفرادها بصفته الشخصية ( شوري فرنسي ١٩٠٦/٣/٢١ مجموعة ليون ص ١٣٢ ) .

المدعين فيها دون أن تضيف شيئاً إليها <sup>(١)</sup> . وقد أجاز للجمعية أو النقابة أيضاً أن تظعن بقرارات إدارية تمس بمصالح عدد كبير من أعضائها لا بمصالح عدد قليل ومحصور منهم <sup>(٢)</sup> . وطبقت ذات الحلول على الاتحاد النقابات أو الجمعيات بحيث اعتبر ان للاتحاد رفع الدعوى الجماعية التي تم جميع الأعضاء، أي النقابات أو الجمعيات المنتسبة إليه <sup>(٣)</sup> وليس إحداها أو بعضها فقط ، إذ يعود لهذه الأخيرة أن ترفع الدعوى الخاصة بها ؛ غير ان للاتحاد التدخل في الدعوى المرفوعة من أحد أعضائه لتأييد المطالب المقدمة فيها على غرار تدخل

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣١/٣/٢٠ مجموعة ليون ص ٣٤٠ - ١٩٤٢/١/٩  
مجموعة ليون ص ١٥ - ١٩٥٣/٥/٢١ - ١٩٥٤/١٠/٣١٩ مجموعة ليون ص ٢٤١ - ١٩٥٤/١٠/٣١٩  
مجموعة ليون ص ٣٣٠ - اربي ودراغو ٢ فقرة ١٠٣٥ والقرارات التي يشيران إليها .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/٧/١ مجموعة ليون ص ٤٤٥ ( وهو يتعلق بنقابة تضم موظفي ملاك إداري معين ، فأقر لها وجود مصلحة للظعن بقرار إداري يس فقط فئة من أعضائها الحائزين على رتبة معينة ) . وانظر أيضاً ؛ شوري فرنسي ١٩٤٨/٧/١٣ مجموعة ليون ص ٣٣٠ - اربي ودراغو ٢ فقرة ١٠٣٥ ص ٥٠٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٢٩/٥/١ مجموعة ليون ص ٤٤٧ ( وهو يتعلق باتحاد المستخدمين الحليين في الاكزاس والفورين ) - ١٩٤٠/٢/١٦ مجموعة ليون ص ٦٧ ( وهو يتعلق بالاتحاد الوطني لنقابات الصيدليات الكبرى ) - ١٩٤٨/٦/٢٣ مجموعة ليون ص ٦٥٨ ( وهو يتعلق بالاتحاد الباريسي لتجارة الحديد المصنع ) - ١٩٥٣/٦/٥ مجموعة ليون ص ٢٧٠ ( وهو يتعلق باتحاد نقابات التجار المستوردين والمصدرين ) . وانظر أيضاً ؛ اربي ودراغو ٢ فقرة ١٠٣٥ - سليمان الطهاري ص ٦٠٦ و ٦٠٧ - محمد ليه ص ١٠١٦ - ١٠٢٠ .

النقابة او الجمعية في الدعوى المرفوعة من أحد او بعض أعضائها<sup>(١)</sup> كما قدمنا. كما يحق له رفع الدعوى طعناً بقرارات إدارية تمس مصالح أحد او بعض أعضائه وتؤثر بذات الوقت على المصالح الجماعية للاتحاد والمشاركة بين جميع الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

— صفة الهيئات اللامركزية : ينشئ المشرع عادة هيئات محلية كالبلديات — او مؤسسات او مصالح عامة مستقلة بوليها إدارة مرافق عامة او مصالح عامة في نطاق محدود ويمنحها الشخصية المعنوية اللازمة للقيام بأعمال هذه الإدارة، على أن تبقى خاضعة في ذلك لوصاية السلطات المركزية في الدولة . وقد أقر مجلس الشورى الفرنسي للهيئات المذكورة حق الطعن بالقرارات الادارية الصادرة من السلطات المركزية في استعمال حقها بالوصاية عندما تتجاوز هذه السلطات حدودها وتعتمد على اختصاص الهيئات اللامركزية<sup>(٣)</sup>. كما خول بذات الوقت السلطة المركزية الممارسة لحق الوصاية حق طلب ابطال القرارات الادارية غير المشروعة الصادرة من الهيئات المحلية

---

(١) دورل وديبير ص ٣٦٣ - محمد ليليه ص ١٠٢١ - ١٠٣٥ .

(٢) شوري فرنسي ٢٠ / ٤ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٢٥٧ - اوبي ودراغو ٢  
فقرة ١٠٣٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٢ / ٦ / ١٨٩٨ مجموعة ليبون ص ٧٧٦ - ٤ / ٥ / ١٩٠٦  
مجموعة ليبون ص ٤٧٠ - ١١ / ٢٦ / ١٩١١ مجموعة ليبون ص ١٠٨٣ . وانظر أيضاً :  
شوري فرنسي ١٨ / ٤ / ١٩٠٢ مجموعة ليبون ص ٢٧٥ وسيراى ١٩٠٢ - ٣ - ٨١ -  
٢٢ / ٥ / ١٩٠٨ مجموعة ليبون ص ٥٤٢ - ١٠ / ٥ / ١٩١١ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ -  
١٩ / ٥ / ١٩١١ مجموعة ليبون ص ٩٦ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ١٠٣٧ .

والمؤسسات العامة عندما لا تملك حق العاقل إدارياً<sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن مجلس شورى الدولة قد اعترف أيضاً لمضو المجالس اللامركزية بحق الطعن بقرارات هذه المجالس إذا كانت تمس بامتيازات العضوية<sup>(٢)</sup> .

وعندما تتوفر لذى الشأن مصلحة في طلب إبطال قرار إداري ، يجوز له رفع الدعوى بذلك ، كما يجوز له التدخل في الدعوى المرفوعة من سواه<sup>(٣)</sup>

---

(١) شوى فرنسي ١١/٢٤ / ١٩١١ سري ١٩١٢ - ٣ - ١ ( وقد قبل طعن المحافظ بقرارات رئيس البلدية المتضمنة تعيين أو عزل مستخدمين في البلدية ) - ١٩١١/٨/٧٠ مجموعة ليبون ص ٩٩٩ ، ١١/٤ / ١٩١٣ مجموعة ليبون ص ٣٩٢ ( وقد قبل طعن المحافظ بقرار رئيس البلدية المتضمن إحالة مستخدمين في البلدية على التقاعد ) - ١٩١٧/١٢/٧٠ مجموعة ليبون ص ٧٩١ ، ٢٢/٢ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ٦٠ ( وقد قبل طعن المحافظ الموجه ضد قرارات تفويض الترقيع ) .

(٢) شوى فرنسي ٧/٢٩ / ١٩٢٥ مجموعة ليبون ص ٧٦٣ - ١٥/٧ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٤٢٢ - أوبي ودرافو ٢ فقرة ١٠٣٨ .

(٣) شوى لبناني ١٢/٥ / ١٩٥٩ مجموعة شديق ١٩٥٩ ص ١٢٥ ( وقد جاء فيه : يقبل طلب التدخل في الدعوى من كل شخص تكون له مصلحة مباشرة فيها والمصلحة تقوم في كل حالة قانونية يمكن أن تؤثر على الوضع الذي يكون فيه ) - ١٥/٣ / ١٩٦٨ مجموعة شديق ١٩٦٨ ص ٦٣ ( وجاء فيه : أن للواطنين حق المداخلة في الشؤون المحلية لها من تأثير مباشر على مصالحهم ، وطلب التدخل المقدم من أحد أهالي القرية في المراجعة المتعلقة بقرار تحديد بلدية يكون ملبواً لما لهذا التحديد من تأثير على مصالحه الشخصية ) - ١٩٧٠/٥/٢٥ مجموعة شديق ١٩٧٠ ص ٨٨ ( وجاء فيه : لكل مواطن مصلحة في التدخل بالقضايا الناشئة عن القرارات التي تم الشؤون البلدية ومنها بالتالي دعوى إبطال قرار تضمن حل مجلس البلدية ) . وانظر : اردان ص ٢٩٨ وما يليها - والفقرة ١٢٢ لاحقاً .

فينضم عندئذ الى المدعى لدعم الطلب المقدم منه بالإبطال . أما اذا اقتضت مصلحته الحفاظ على القرار المطعون فيه ، فيمكنه التدخل لتأييد موقف المدعى عليه في الدفاع عن صحة وشرعية هذا القرار <sup>(١)</sup> .

ويقدر وجود المصلحة المشترطة لقبول الدعوى بتاريخ رفع استدعائها لمجلس شورى الدولة <sup>(٢)</sup> ، حتى لو تم رفعه بعد تقديم مراجعة ادارية استرحامية او تسلسلية <sup>(٣)</sup> . واذا توفرت المصلحة عند رفع الدعوى فيقرر قبول هذه حتى لو زالت تلك المصلحة فيما بعد قبل صدور الحكم فيها <sup>(٤)</sup> . واستناداً لذلك تقبل الدعوى الموجهة ضد قرار جرى النفاذ او سحبه قبل الفصل فيها ؛ ويعود للقاضي ، في هذه الحال ، بعد التثبت من زوال موضوعها

---

(١) شورى لبناني ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٣٥ ( وقد جاء فيه أن المدعى يكون ذا مصلحة عندما يكون في حالة قانونية يؤثر فيها القرار المطعون فيه ، وموتمر يف ينطبق على المتدخلين في الدعوى الحاضرة الرامية الى إبطال قرار وزير الصحة المتضمن إلقاء الإجازة بإنشاء مدفن خاص ، باعتبار ان وضع المتدخلين القانوني كلاكين يتأثر من وجود المدفن بالقرب من املاكهم ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٥/٧/١ مجموعة ليون ص ٣٧٩ - ٢١٩ / ٣ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ١٨٩ - اودان ص ٢٩٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥ مجموعة ليون ص ٤٩٣ .

(٤) شورى فرنسي ٢١ / ٣ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ١٠٩٩ - ١٩٦٣/١١/٢٢٠ مجموعة ليون ص ٦٦٥ و مجلة القانون المام ١٩٦٤ ص ٦٩٢ ودالوز ١٩٦٤ ص ١٦١ - ١٨٠ / ١١ / ١٩٦٤ مجموعة ليون ص ٥٥٤ - ١٩٦٧/٦/٣٠٠ مجموعة ليون ص ٢٨٦ - اودان ص ١٢٨٢ .

أن يصدر قراراً بردها لهذه الملة<sup>(١)</sup> . أما إذا لم تتوفر المصلحة عند رفع الدعوى ثم توفرت بعد ذلك أثناء السير فيها ، فيقرر مجلس الشورى قبولها في هذه الحال<sup>(٢)</sup> .

وان العبرة في تقدير المصلحة بالطلبات الواردة في استدعاء الدعوى وليس بالأسباب والوسائل المدلى بها<sup>(٣)</sup> . على أن الأسباب التي تستهدف اثبات عدم اختصاص السلطة الادارية في اتخاذ القرار المطعون فيه يجوز بحثها لتأكيد عدم المصلحة في التذرع بها عندما تكون السلطة التي أصدرت القرار ذات اختصاص مقيد ، أي مرعجة قانوناً على اتخاذ قرارها على النحو الذي اتخذته به<sup>(٤)</sup> . كما تبحث في هذه الحال الأسباب المبيلة على المخراف السلطة او حق على عيوب الاجراءات الادارية ويقرر رفضها لعدم جدواها وانتفاء المصلحة بالتالي من التمسك بها<sup>(٥)</sup> . اما ما عدا ذلك من الأسباب فلا يكون له أي

---

(١) شورى فرنسي ١٥ / ١١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٤٣٧ .

(٢) شورى فرنسي ١ / ٤ / ١٩٣٨ مجموعة ليبون ص ٣٣٧ .

(٣) شورى فرنسي ١٥ / ٣ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ١٧٤ - ١٥٥ / ٥ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ١١٣٩ .

(٤) شورى فرنسي ٢٦ / ٥ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٣٢٢ - ٢١١ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٤٤٣ - ١٣ / ٧ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٨٢ - اودان ص ٩٤٢ و ١٢٨٣ . ذلك لأنه لو أبطل لقوار المطعون فيه لعدم الاختصاص ، تلتزم السلطة الإدارية الصادر منها بأن تصدر ، بحكم اختصاصها المقيّد ، قراراً آخر عاكساً له ( اودان ص ٩٤٢ ) .

(٥) شورى فرنسي ١٨ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٣٧٠ - ١١ / ٣ / ١٩٦٦ =

تأثير في تقدير المصلحة التي يجري بحث توافرها بالاستناد فقط الى الطلبات الواردة في الدعوى .

وتكون للمبرة أيضاً في تقدير المصلحة بمنطوق (dispositif) القرار المطعون فيه لا بأسبابه (motifs) . فلا يكفي إذا لقبول الطعن أن تكون أسباب القرار ماسة بالطاعن ، بل يشترط أيضاً أن يكون منطوقه ضاراً به<sup>(١)</sup> . وفي حال الشك في تقدير المصلحة لا يكفي النظر فيما إذا كان الإبطال المطلوب هو مفيد حقيقة لواقع الدعوى ؛ ولكن إذا اتضح ان قبول طلبات المدعي من شأنه الإضرار به فيتعين عندئذ رفض الدعوى لانتهاء المصلحة ، كما هي الحال مثلاً بالنسبة الى الطعن المقدم من موظف ضد قرار صادر في صالحه<sup>(٢)</sup> .

٥٣ - (رابعاً) هرم الرضوخ : الرضوخ (acquiescement) هو قبول الشخص بقرار إداري او قضائي كان يوسعه الطعن فيه وعدوله بالتالي مسبقاً

---

= مجموعة ليبون ص ٢٠٦ . وانظر أيضاً : شوري فرنسي ١٩٤٧/١/٣ مجموعة ليبون ص ٧ -  
و ١٧ / ٧ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٣٨٢ - ٣٠٥ / ١ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٥٤ -  
اودان ص ٩٤٣ و ١٢٨٣ .

(١) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ٦ / ٧ مجموعة ليبون ص ٣٤٧ - اودان ص ١٢٨٣  
والقرارات التي يشير اليها .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٩ / ١ / ٧ مجموعة ليبون ص ١ - ١٨٥ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة  
ليبون ص ٣٧٠ - اودان ص ١٢٨٣ - ١٢٨٤ .



عن تقديم أية مراجعة قضائية بشأنه. وهو يتميز عن التنازل (désistement) في انه يحصل عادة من جانب واحد وقبل رفع الدعوى بينما يتم التنازل بعد رفعها ويستلزم مبدئياً موافقة الخصم الآخر .

ويختلف أثر الرضوخ في دعوى القضاء الشامل عنه في دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة .

ففي دعوى القضاء الشامل يكون الرضوخ جائزاً ويترب عليه سقوط الحق بهذه الدعوى . ولكن نظراً لأن القرارات الإدارية هي نافذة بحد ذاتها ولأن المراجعة أمام القضاء الإداري لا توقف هذا التنفيذ، فإن الرضوخ لتلك القرارات لا يمكن أن يلتج إلا عن اعلان صريح لإرادة ذي الشأن به <sup>(١)</sup> . وبالأخص ان اقدام ذي الشأن على تنفيذ القرار الإداري لا يعتبر مبدئياً رضوخاً له يحول دون سلوك طرق المراجعة بشأنه <sup>(٢)</sup> . كما ان مجرد السكوت

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٨٦ - ٢٨٥ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٣٢ - شوري فرنسي ١٩٤٥ / ٤ / ١٣ مجموعة ليبون ص ٧٥ - ٩٠ / ٥ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٢٣٨ - اودان ص ٨٠٥ . عل ان مجلس الشورى اللبناني قد ذهب الى قبول مبدأ الرضوخ الضمني ولكنه قيد بشروط صارمة مستلزماً أن تكون الاقوال او الاعمال او المواقف التي يستنتج منها اكدية لا تقبل التأويل ولا يحتمل غير الرضوخ كتفسير لها ( شوري لبناني ١٩٥٧ / ١٠ / ١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٣٠ - ١٩٦٤ / ١٢ / ٤٠ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٦ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢ / ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٢٣٦ - ٢١٠ / ٣ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٦٣ - ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٧٩ - شوري فرنسي ١٩٣٨ / ١٢ / ١٦ مجموعة ليبون ص ٩٤٨ - ٢١٠ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٥١ - اودان ص ٨٠٥ .

وقبض الرواتب - وهي تدفع آلياً - وقبول الترقيات المتتالية ، لا يفسر بالرضوخ<sup>(١)</sup> . والرضوخ قد يحصل من المدعي بوجه الادارة ، كما قد يحصل من الادارة الممثلة بالوزير المختص بالنسبة لطرق الطعن بالأحكام الصادرة ضدها . وعلى ذلك فقد قضي بأنه : تعود للوزير المختص صلاحية طلب استئصال طرق المراجعة القانونية ضد الأحكام الصادرة على وزارته كما تعود له صلاحية التقرير والتنفيذ ، وبهذه الصفة يمكن أن ينشأ عن موافقته على حكم غيابي صادر بحق وزارته الرضوخ القانوني الذي يؤدي الى إنهاء للنزاع ووقف استئصال طرق المراجعة ، وليس في المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ الخاص بتمثيل الدولة بشخص رئيس دائرة ( هيئة ) للقضايا ما ينزع عن الوزير هذه الاختصاصات التي يتمتع بها بموجب الدستور<sup>(٢)</sup> .

وقد يقع الرضوخ جزئياً وذلك بمدول الخصم عن بعض مطالبه او بمحصر هذه المطالب في حدود معينة سواء عند رفع الدعوى أم أثناء السير بها . وإذا حصل اتفاق بين الخصمين بصدد بعض المطالب او كلها تمين على القاضي

---

(١) شوري لبناني ٤ / ١٢ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٧٦ . وقضي أيضاً - بصدد دعوى الإبطال - بأن المطالبة بتمريض الصرف من الخدمة لا تفيد مطلقاً الرضوخ لقرار الصرف من الخدمة ولتنازل الضمني عن الطعن به لأن قرار الصرف يجد ذاته بخلق لصاحب العلاقة حقين مستقلين عن بعضها ، حق الطعن بالقرار ذاته وحق المطالبة بتمريض الصرف دون أن يكون في ممارسة أحد هذين الحقين أي تأثير على الآخر ( شوري لبناني ٢٠ / ١ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٦٤ ) .

(٢) شوري لبناني ١ / ٦ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٤٠ .

تدوين هذا الاتفاق القضائي<sup>(١)</sup> الذي يصبح نهائياً ويلتزم به الخصمان دون أن يمكنهما الرجوع عنه<sup>(٢)</sup>. وقد يرضخ المدعى عليه أيضاً للوقائع المدلى بها من المدعي وذلك بعدم الجواب على الاستدعاء أو اللاتعة الواردة فيها<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة لدعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة فقد تردد الفقهاء والقضاء بعض الوقت في اتخاذ موقف صريح ونهائي بشأن إقرار مبدأ الرضوخ أو عدمه في صدها. فاعتبر بعض الفقهاء أن الرضوخ جائز بالنسبة لهذه الدعوى<sup>(٤)</sup>، بينما ذهب غيرهم إلى عدم جوازه بحجة أن المدول عن التمسك بعدم شرعية عمل إداري يعد مخالفاً للنظام العام<sup>(٥)</sup>. أما قضاء مجلس

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٩/١١/٩ مجموعة ليبون ص ٤٧٠ - ١٩٦٣/٦/٢٢ و مجموعة ليبون ص ٣٩٤ - اودان ص ٨٠٥.

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/٥ مجموعة ليبون ص ٦٦٧ - ١٩٥٩/٤/١٥ و مجموعة ليبون ص ١٠٧٦ و ١٠٧٧ - اودان ص ٨٠٦.

(٣) اودان ص ٨٠٧. غير أنه قضى بأن المدعى عليه الذي يفترض راضعاً للوقائع حتى المنازعة في صحتها استثنائاً (شوري فرنسي ١٩٦٨/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٨٢).

(٤) لافريير جزء ٢ ص ٤٧٢ - ايلتون ص ٥٨٦ - اوبير في مهلة المراجعة لتجاوز حد السلطة ١٩٣٧ ص ١٤٤ - هوستينغ Hosteing في مهلة المراجعة لتجاوز حد السلطة ١٩٣٩ ص ٤١.

(٥) ديفوري في القانون الإداري جزء ١ ص ٣٨٩ - لاندرون Landron في تعليقه على قرار مجلس الشوري الفرنسي في ١٩/١١/١٩٥٥ في مجلة القانون الإداري ١٩٥٦ ص ٢٥ - اودان ص ٨٠٦.

الشورى الفرنسي فلم ينف في البدء مبدأ قبول الرضوخ في دعوى الإبطال ، إنما تشدد في هذا القبول مشروطاً أن يكون الرضوخ صريحاً أو إذا كان ضمناً أن يستلج من أعمال أو ظروف أو مواقف تؤكد حصوله على وجه لا يقبل الشك <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فقد اعتبر انه لا يشكل رضوخاً سكوت المدعي <sup>(٢)</sup> أو تنفيذه للقرار الإداري <sup>(٣)</sup> أو كونه قد طالب بإصداره <sup>(٤)</sup> أو أبدى موافقته على المشروع الموضوع به <sup>(٥)</sup> . كما لا يشكل رضوخاً لقرار الصرف من الخدمة قبض الموظف المصروف بصورة مباغتة لتعويض الصرف <sup>(٦)</sup> . وقضى أيضاً بأن اشتراك المستدعي في الامتحان لا يحول دون قبول طعنه بقرار إنشاء وتنظيم هذا الامتحان <sup>(٧)</sup> . ولكن قضاء مجلس الشورى الفرنسي يبدو انه استقر الآن على رفض الرضوخ بالنسبة لدعوى الإبطال <sup>(٨)</sup> . ذلك انه اذا

---

(١) انظر في ذلك : اوبي ودواغو ٢ فقرة ١٠٢٨ . وبلات المني : شورى لبناني ١٨ / ١٠ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٣٠ - ١٢ / ٤٥ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٧٦ .

(٢) شورى فرنسي ٢٨ / ٤ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٢٣٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٥ / ١٢ / ١٩٢٢ مجموعة ليبون ص ٩٥٤ .

(٤) شورى فرنسي ٢٠ / ٢ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ١١٧ .

(٥) شورى فرنسي ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٥٥١ .

(٦) شورى فرنسي ٢٩ / ٣ / ١٩٣٥ سيراى ١٩٣٦ - ٣ - ٩٧ . وانظر أيضاً : شورى لبناني ٤ / ١٢ / ١٩٦٤ السابق ذكره .

(٧) شورى فرنسي ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٣ مجموعة ليبون ص ٣٠٤ .

(٨) شورى فرنسي ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٥٥١ - ١٤ / ٢ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ١١٧ . وانظر اردان ص ٨٠٦ .

كان أحد لا يرغب على الطعن بقرار غير مشروع ، فإنه ، من وجه آخر ، لا يجوز لأحد أن يمنع نفسه مقدماً من المنازعة بعدم مشروعية قرار . ولذا فإن القبول بمخالفة القاعدة من قواعد النظام العام أو حق المطالبة باقترافها لا تحول فيما بعد دون الاحتجاج بها والمطالبة بإبطال القرار الذي تميمه (١) . فالوظف مثلاً الذي طلب عدم قيده في قائمة الترفيع يظل مالكاً حق الطعن بعدم شرعية هذه القائمة بسبب اغفال قيده فيها (٢) . كذلك ، وبالنظر للقوة المطلقة للقرارات القضائية المتضمنة الحكم بالإبطال لتجاوز حد السلطة ، فإن العدول عن الإفادة من مثل هذه القرارات يكون أمراً غير قابل للتحقيق (٣) .

وبلاحظ مع ذلك انه قضي بأن التنازل عن الدعوى يحول في المستقبل دون قبول دعوى ثانية تستهدف ذات الموضوع وتتركز على نفس الأسباب (٤) .

### نبذة ٣ - الشروط المتعلقة بمهلة المراجعة

٥٤ - مبدأ تحرير مهلة المراجعة - صبرائه وطبيعته : حرص المشرع على تحديد مهلة للطعن بالقرارات الادارية . فنصت المادة ٥٩ من المرسوم

---

(١) شوري فرنسي ١٣ / ١٠ / ١٩٦١ مجموعة ليون ص ٥٦٤ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة ليون ص ٥١٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٧ مجلة القانون العام ١٩٦٧ ص ١٢٠٥ مع تعليق فالين ، ومجلة القانون العام ١٩٦٨ ص ١٨٧ مع تعليق برنار ، ودالوز ١٩٦٨ ص ٤٣١ مع تعليق فوايسيه Volset - اودان ص ٨٠٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٥ / ٢ / ١٩٦٣ مجموعة ليون ص ٩٨ .

الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ المعدلة بقانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ على ما يأتي :

« مهلة المراجعة شهران . وتبتدىء المهلة من تاريخ نشر القرار المطعون فيه إلا إذا كان من الواجب إبلاغه فتبتدىء من تاريخ التبليغ او التنفيذ . وإذا كان القرار الاداري قراراً ظمئياً بالرفض فانجأ عن سكوت الادارة مهلة الشهرين المنصوص عليها في الفقرة السابقة تبتدىء اعتباراً من انتهاء المهلة المعينة في المادة ٥٨ . وإذا صدر قرار صريح قبل انتهاء مهلة الشهرين المذكورة تسري من جديد منذ هذا القرار مهلة المراجعة ، وإذا صدر هذا القرار بعد انقضاء مهلة الشهرين فلا يكون من شأنه بدء مهلة جديدة . وإذا انقضت مهلة المراجعة القضائية وتقدم بعد ذلك صاحب العلاقة بمراجعة إدارية الى السلطة نفسها او الى السلطة التي تعملوا فاقدام الادارة على درس القضية مجدداً لا يفتح باب المراجعة اذا كان القرار الصادر بنتيجة هذا الدرس مؤيداً للقرار الأول ... ولا تقبل الدعوى المقدمة بعد انقضاء المهلة » .

ويرتد حرص المشرع على تحديد مهلة المراجعة بشهرين أمام مجلس شورى الدولة على الوجه المتقدم الى رغبته ، من جهة ، في مراعاة مصلحة الأفراد التي تتطلب مأسماً من الوقت ليتسنى لهم درس القرار الاداري الذي علموا رسمياً بصدوره والحصول على المعلومات اللازمة بشأنه وتكوين رأي جدي حول قيمته القانونية وحول نسبة الأمل في الحصول على تعديله او إبطاله ، ومن جهة ثانية ، في مراعاة المصلحة العامة التي تتطلب الاستقرار في أوضاع الإدارة فلا تظل أعمالها مهددة بالظعن والإبطال لفترة طويلة من الزمن . فوجد المشرع من ثم ان مهلة الشهرين هي معقولة إذ توفى بين هاتين المصلعتين المتضاربتين .

وتعتبر مهلة الشهرين هذه المهلة العادية للطنن بالقرارات الادارية امام مجلس شورى الدولة ، بمعنى انها تعتمد في كل حالة لم ينص فيها للقانون على مهلة أخرى مختلفة لتقديم الطعن (١) .

وهذه المهلة هي من النظام العام (٢) ، فيجوز من ثم اقرار الدفع المتعلق بها في جميع مراحل المحاكمة ؛ وللمجلس شورى الدولة أن يشتره من تلقاء ذاته اذا لم تفره جهة الادارة وأن يقرر بالتالي رد المراجعة لتقديعها بعد انقضاء المهلة القانونية المحددة لها . ولا يجوز ، على هذا الأساس ، الاتفاق بين الادارة والافراد على تمديد تلك المهلة (٣) .

ونتناول بالبحث فيما يلي : (١) مدة مهلة المراجعة وحسابها . (٢) بسده صريان مهلة المراجعة . (٣) طرق إطالة مهلة المراجعة . (٤) انقضاء مهلة المراجعة . ونعرض في ذيل لهذا البحث الى المراجعات غير الخاضعة لمهلة ما .

---

(١) بهذا المعنى : شورى فرنسي ١٩٥٦/١٠/١٢ مجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ١١٥ ودالوز ١٩٥٦ ص ٧٥٦ - ١٩٦٧/١١/٢٩ و مجموعة ليبون ص ٤٥٢ - اودان ص ٨٠٨ و ٨٠٩ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٠/٦/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٦١ - ١٩٦٦/١/٢٨ و مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٥ - ١٩٦٨/١٠/٢٨ و مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٥ - المحكمة الإدارية الخاصة ١٩٥٦/١٢/١٢ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب احكام المحكمة الادارية الخاصة ص ١٨ - شورى فرنسي ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٤٤٦ - اوبي ودراغو ٢ فقره ٧٢٠ - اودان ص ٨٠٩ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٢/٢/٢٤ مجموعة ليبون ص ٢٢٤ .

## أولاً - مدة مهلة المراجعة وحسابها

٥٥ - (١) مدة المهلة : حدد المشرع مهلة المراجعة لدى مجلس شورى الدولة ضد القرارات الادارية بمدة شهرين وذلك في المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المذكور نصها سابقاً. وتعتبر هذه المدة هي المدة العادية للطعن لدى مجلس شورى الدولة كما قدمنا، أي انها تكون واجبة التطبيق على جميع المراجعات التي لم يرد بشأنها نص على مهلة خاصة مختلفة .

ويلاحظ ان القانون قد تضمن النص على مهل خاصة بصدد بعض المراجعات لدى مجلس شورى الدولة ، نذكر فيما يلي أهمها :

- مهلة ١٥ يوماً للطعن بصحة الانتخاب للمجالس البلدية (م ٣٤ من قانون البلديات تاريخ ٢٧ ايار ١٩٦٣) (١).

- مهلة ٨ ايام للطعن بصحة انتخاب الهيئات الاختيارية (م ١٠٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩) (٢) .

- مهلة ٣٠ يوماً للطعن بالقرارات التأديبية (م ١٠٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩) (٣) .

---

(١) وانظر : شورى لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٥ .

(٢) وانظر : شورى لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٦ .

(٣) وانظر : شورى لبناني ٢٦ / ٣ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٨٣ (رقد جامد)



- مهلة ١٠ أيام للطعن بقرار القائمقام المتضمن اعتبار عضو المجلس البلدي مستقيلاً لتخلفه عن تلبية الدعوة الى اجتماع المجلس ثلاث مرات متوالية بدون عذر مشروع ( م ٥٦ من قانون البلديات ) .

- مهلة ستة أشهر للاعتراض على تصفية حقوق الموظفين في معاش التقاعد او تعويض الصرف ( م ٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٣ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الخاص بنظام التقاعد والصرف من الخدمة ) .

- مهلة سنة للمطالبة بالتعويض عن الحقوق المكتسبة على المياه الداخلة في الاملاك العامة وغير المعترف بها لأصعابها ( م ٢٤ من القرار رقم ٣٢٠ تاريخ ٢٦ ايار ١٩٢٦ ) .

كما يلاحظ ان القانون قد حدد مهلاً خاصة للطعن لدى مجلس شوري الدولة بطريق الاستئناف او التمييز (التنقض) ضد القرارات الصادرة من مختلف الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية ، كلبان الاعتراضات على الضرائب والرسوم ولجان الاستملاك وغيرها ، وللقرارات القضائية الصادرة من ديوان المحاسبة .

هذا وان المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ قد نصت على حالتين

---

= في ان مهلة الطعن بالقرارات التأديبية هي ثلاثون يوماً بعد التبليغ على نص المادة ١٠٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ٥٩ ، ونظراً لأن هذه المهلة قد حددتها المشرع في باب «القواعد الخاصة ببعض المراجعات» فهي لا تنقطع بالمراجعة الادارية الاسترجاعية او التمهيلية التي يرفعها المستدعي الى الوزير المختص .

تعدد فيها مهلة الشهرين وهما : (١) الحالة التي تكون فيها السلطة الادارية من الهيئات التقريرية التي لا تتمتع إلا في دورات معينة وحيث تعدد مهلة الشهرين عند الاقتضاء حتى اختتام أول دورة تنعقد بعد تقديم الطلب ، (٢) الحالة التي يكون فيها البت في موضوع الطلب خاضعاً لمهل قانونية تزيد في مجموعها على للشهرين وحيث لا يعد سكوت الادارة قراراً ضمنياً بالرفض إلا بعد انصرام هذه المهل .

وتجدر الإشارة الى أن مهلة المراجعة المتقدم ذكرها والمحددة بشهرين تسري على دعوى الإبطال كما تسري على دعوى القضاء الشامل . ولكن انقضاء المهلة على دعوى الإبطال لم يكن يؤثر على دعوى القضاء الشامل التي كانت ممكنة رفعها طوال مدة مرور الزمن<sup>(١)</sup> لمطالبة الادارة بالتعويض عن الضرر الذي يكون قد أصاب المدعي بسبب صدور القرار غير المشروع<sup>(٢)</sup> . ذلك لأن السبب في كل من الدعويين هو مختلف إذ أنه يقوم في دعوى الإبطال على

---

(١) سواء كان مرور الزمن التشريعي او المنصوص عليه في قانون المحاسبة العمومية ( شوري لبناني ١٩٦٣/١١/١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٦٣ ) والذي لم يكن ينقطع بمراجعة الإبطال ( شوري لبناني ١٩٦٥/٣/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٢٥ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٩٧ - و ١٩٦١/٣/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١٨ - و ١٩٦٣/٦/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٦٢ - و ١٩٦٤/١٢/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٩ - و ١٩٦٤/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٣ - و ١٩٦٥/٧/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٥٣ - و ١٩٦٧/١٠/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٤٣ . حل أن مجلس الشورى لا يقرر في دعوى القضاء الشامل ابطال القرار بل يكتفي بإلغائه وابطاله واتخاذ هذا الإبطال سبباً للتعويض في حال نشوء ضرر عنه ( شوري لبناني ١٩٦١/٣/١١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١٨ ) .

عدم الشرعية بينما يقوم في دعوى القضاء الشامل على الضرر الناجم عن خطأ الإدارة المرتكز بدوره على عدم الشرعية<sup>(١)</sup>. ولكن المشرع قد عدل حديثاً هذا الوضع بإدخاله تعديلاً على نص المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ وذلك بالقانون الصادر في ٢٧ تموز ١٩٦٧ والمتضمن ما يلي: « ان انتضاء مهلة الشهرين على مراجعة إبطال القرار الفردي الصريح او الضمني يسقط حق مراجعة القضاء الشامل بشأن مفعول القرار من سائر نواحيه ». فبمقتضى هذا التعديل أصبحت دعوى القضاء الشامل تسقط مع دعوى الإبطال بانقضاء مهلة الشهرين على صدور القرار الإداري الفردي الصريح او الضمني بحيث يصبح هذا القرار عندئذ منتجاً لجميع آثاره بصورة قاطعة وغير قابل لأية منازعة . على انه نظراً لصرامة هذا النص ومساسه بأوضاع فردية سابقة فقد أضاف قانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ فقرة عليه تقضي بما يلي : « وفيما يتعلق بالقرارات الفردية للسابقة لتاريخ العمل بهذا القانون التي لم تحصل مراجعة بشأنها وكانت ابلغت او نفذت بمعد مهلة مراجعة القضاء الشامل بسنة واحدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » . وقد استمر مجلس شوري الدولة بعد ذلك في احكامه على رفض دعوى القضاء الشامل بالنسبة الى الأضرار الناجمة عن صدور قرارات ادارية فردية بمسء الانقضاء مهلة دعوى الإبطال على هذه القرارات، باستثناء الدعاوى المبنية على اوضاع سابقة والتي تقبل خلال سنة فقط من تاريخ العمل بالنص الجديد<sup>(٢)</sup>. على أن دعوى

---

(١) شوري لبناني ١١/١٢/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٩ .

(٢) انظر بهذا المعنى : شوري لبناني ٧ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٠٨ - و ١٨ / ١ / ١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٩٦ (وقد جاء فيه ان انقضاء مدة السنة احدثت

القضاء الشامل بالنسبة الى الاضرار الناجمة للأفراد عن صدور قرارات تنظيمية تظل مقبولة بعد انقضاء مهلة دعوى الابطال وذلك طوال مدة مرور الزمن عليها كما كان عليه الحال قبل التعديل الجديد ، إذ أن هذا التعديل قد اقتصر على الدعاوى المتعلقة بالقرارات الفردية فقط دون القرارات التنظيمية<sup>(١)</sup> .

ونشير أخيراً الى أن مجلس شورى الدولة قد قرر إفادة المدعي من مهلة المسافة المنصوص عليها في القانون العام ( م ٣١٨ الى ٣٢٠ اصول مدنية ) والتي تضاف بالتالي الى مهلة المراجعة المتقدم ذكرها<sup>(٢)</sup> .

---

== لتتقدم مراجعة القضاء الشامل بشأن القرارات السابقة للقانون المنشور بالمرسوم ٧٨٨١ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٧ والحاص يتمتع مهل المراجعة إذا كان ليمنع على اصحاب العلاقة تقديم المراجعة إلا انه لا يحول دون الادارة واعترافها بالحق وأدائه). ويلاحظ ان هذا القرار الأخير قد قبل الدعوى في الأساس معترفاً بذات الوقت بوجود سبب مانع لقبولها في الشكل وهو انقضاء مهلة السنة المحددة في قانون ١٩٦٧/٧/٢٧ . فيكون إذا ما حمل المجلس على اعتداد هذا الحل هو بالأرجح دافع المدالة وذلك بعد أن اتضح حق المدعي في الأساس واعترفت به الادارة .

(١) بهذا المعنى : الأستاذ جوزف شدياق في مقاله حول التشريع الجديد لمهل المراجعة في مجموعته الادارية ١٩٦٧ ص ٢٧ وما يليها .

§

(٢) شوري لبناني ١/٣/ ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٠ - و ١١/١١/ ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٢٧ - و ٤/٦/ ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٩٣ . ولكن مجلس الشورى ذهب في قرار صادر في ١٠/٢٩/ ١٩٦٩ ( مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٧ ) الى عكس ذلك معتبراً أن تنفيذ المهلة بداعي المسافة ليس قاعدة عامة في اصول المحاكمات الادارية يمكن تطبيقها بدون نص صريح ، ذلك لأن مهل المراجعة في الأصل هي مهل اسقاط محدة . وبرأينا أن افادة الذهبي من مهلة المسافة هي أكثر انطباقاً على روح المدالة وعلى القواعد المتمدة ==

## ٥٦ - (ب) حساب المهلة : تطبق على حساب مهل المراجعة لدى

مجلس شورى الدولة القواعد المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية لعدم ورود نص بشأنه في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ . وعلى ذلك فإن المهلة المحددة بالايام يحسب فيها اليوم من منتصف الليل الى منتصف الليل التالي، والمهلة المحددة بالأشهر تحسب من تاريخ ابتدائها الى التاريخ الذي يقابله في الأشهر التالية ( م ٣١٤ أصول مدنية ) ؛ على أن اليوم الذي يكون مبدأ للمهلة لا يدخل في حسابها، أما اليوم الذي تنتهي فيه فيدخل في هذا الحساب ( م ٣١٥ و ٣١٦ أصول مدنية ) <sup>(١)</sup> . وإذا انتهت المهلة في يوم عطلة رسمية

---

في القانون الاداري والتي تجهز استلام قواعد اصول المحاكمات المدنية فيما ينص عليه هذا القانون الأخير . وان كون النص السابق للمادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ كلف يتضمن إضافة مهلة المسافة الى مهلة الشهرين وقد حلف هذا الحكم منه في التعديل الحاصل بالرسوم رقم ٧٨٨١ تاريخ ١٩٦٧/٧/٢٧ لا يفيد رغبة المشرع الأكيدة بإستبعاد تطبيق مهلة المسافة بل رغبته في الرجوع الى تطبيق القواعد العامة في المهل المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية ، نظراً لوجود مهل خاصة للمراجعة يجب أن تضاف اليها مهلة المسافة ، بجانب مهلة الشهرين العادية التي كان يحصر نص المادة ٥٩ إضافة مهلة المسافة اليها قبل تعديله . أما في فرنسا فقد أقر المشرع اعتماد مهلة المسافة بنص صريح وذلك في المرسوم التشريعي الصادر في ١٩٥٩ / ٤ / ١٠ . وثم في المرسوم التشريعي الصادر في ١٩٦٥ / ١١ / ٢٦ .

(١) شورى لبناني ١٧ / ١ / ١٩٥٨ مجموعة شديقي ١٩٥٨ ص ٧٦ - ٦ / ١٠ / ١٩٦٣ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٢١٢ - ٢٣ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة شديقي ١٩٦٥ ص ٦٢ - ٢٥ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ١٥٠ - ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ١٦٩ - ١٤ / ٧ / ١٩٧٠ مجموعة شديقي ١٩٧٠ ص ١٥٨ . وبذات المعنى : اربي ودراغر ٢ فقرة ٧٢٩ - اودان ص ٨٣٥ وما يليها - غاولد في اصول المحاكمات الادارية فقرة ١٩٥ وما يليها - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٢٣٥ .

فتمتدد حتماً الى أول يوم يليه من أيام العمل ( م ٣١٧ أصول مدنية ) (١١) .  
مثل ذلك : إذا أبلغ القرار الإداري في ٢ شباط وكانت مهلة الطعن شهرين ،  
ابتدأت هذه المهلة في ٣ شباط وانتهت في ٣ نيسان وذلك بصرف النظر عن  
عدد أيام الأشهر . وإذا صادف يوم ٣ نيسان يوم عطلة رسمية فتمتدد المهلة الى  
٤ نيسان . على أن أيام العطل التي تتخلل المهلة تظل داخلة في حسابها . مثل  
آخر : إذا أبلغ القرار الإداري في ٣٠ ١٤ ابتدأ حساب المهلة في ٣١ منه  
وانتهت في ٢٨ او ٢٩ شباط حسبما تكون السنة بسيطة او كبيسة ، وتمتد  
مهلة الشهرين ثمانية حق لو لم يكن اليوم الأخير منها مقابلاً ليوم بدنها لعدم  
وجود يوم مقابل له .

وفي حالة صدور قرار حمفي بالرفض فلأن مهلة المراجعة المحددة بشهرين  
تبتدئ فور انتهاء مهلة الشهرين التي التزمت فيها الإدارة الصمت بعد استلامها  
طلب المستدعي أي عريضة ربط النزاع ، وذلك دون أن يزداد يوم إضافي بين  
المهلتين ( م ٥٩ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) (١٢) . مثل ذلك : إذا  
استلفت الإدارة الطلب ( أي عريضة ربط النزاع ) في ٤ شباط ابتدأت مهلة  
الشهرين لسكوت الإدارة التي ينتج عنها القرار الضمني بالرفض في ٥ شباط

---

(١) قرار المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٧ / ١ / ٩ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب أحكام  
المحكمة الادارية الخاصة ص ١٤ .

(٢) وانظر : شوري فرنسي ١٩٥٤ / ١ / ٨ مجموعة ليبون ص ١٩ - اوبي ودراغو ٢  
فقرة ٧٢٩ - اودانت ص ٨٣٧ - غسبولد فقرة ١٩٦ . وانظر أيضاً : شوري لبناني  
١٩٥٨ / ١ / ١٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٧٦ .

وانتهت في ٥ نيسان، وبدأ على الفور مهلة الشهرين للمراجعة أي في ٦ نيسان  
وقلتهم في ٦ حزيران. فإذا قدمت المراجعة في ٧ حزيران فتكون مردودة.  
ولكن إذا صدر قرار صريح من الإدارة قبل انتهاء مهلة المراجعة ،  
فلسري من جديد منذ هذا القرار مهلة شهرين للمراجعة ( م ٥٩ فقرة ٣ من  
المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وعلى ذلك إذا صدر قرار الإدارة الصريح في ٥  
ايار - في المثل السابق - فتبدأ مهلة الشهرين من جديد في ٦ منه وقلتهم  
في ٦ تموز .

وبلاحظ انه إذا كانت المهلة محددة بالسنتين - كمهلة السنة للمطالبة  
بالتعويض عن الحقوق المكتسبة على المياه الداخلة في الأملاك العامة وغير  
المعترف بها لأصحابها - فيجري حسابها كالمهلة المعنية بالأشهر على نحو  
ما تقدم (١) .

#### ثانياً - بدء مهلة المراجعة

٥٧ - (١) بالنسبة الى القرار الإداري الصريح : يقتضى المادة  
٥٩ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ «تتبدى مهلة المراجعة من تاريخ

---

(١) بهذا المعنى : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٢٣٥

نشر القرار المطعون فيه إلا إذا كانت من الواجب إبلاغه فتبتديء من تاريخ التبليغ أو التنفيذ » .

فيتضح من ذلك ان مهلة المراجعة لا يمكن أن تسري بالنسبة لصاحب الشأن إلا اذا علم بصدور القرار الاداري الصريح وذلك عن طريق نشره او إبلاغه اليه او أيضاً بنتيجة تنفيذه في مواجهته إذ يفترض في هذه الحال عالماً به علماً يقينياً من تاريخ مباشرة هذا التنفيذ الذي يقوم مقام التبليغ .

ولكن يجري التساؤل عما إذا كان يحق لصاحب الشأن أن يطعن بقرار إداري لم يتم بعد نشره او إبلاغه اليه . فمن الواضح ان استعمال حق الطعن بالقرار الإداري يعود لأي شخص أضر به هذا القرار او أثر في مركزه القانوني كما قبلنا . فالقرار التنظيمي الذي لا يصبح نافذاً بوجه عام إلا بعد نشره ، لا يلحق ضرراً بالأفراد قبل إجراء هذا النشر ولا يصبح بالتالي الطعن فيه قبل ذلك ، سيما وقد تقدم الإدارة على سحبه او الرجوع عنه قبل نشره إذا تحققت من وجود عيب فيه . أما القرار الفردي الذي يكون ، في الأصل ، نافذاً منذ إصداره فيعتبر ضاراً بحقوق او مصالح من يعنيه ، بحيث يحق لهذا الأخير الطعن فيه حتى قبل إبلاغه اليه <sup>(١)</sup> لوجود مصلحة له محتملة بوجه محدد وواضح إن لم يكن أكيداً في هذا الطعن .

فنبعث الآن ، فيما يلي ، الطرق التي يجري بها عادة اعلام أصحاب الشأن

---

(١) قارنت اشورى فرنسي ٢٦ / ٦ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٣٩٤ - اوردان



بالقرارات الإدارية والتي تجعل مهلة الطعن سارية منذ حصولها ، وهي :  
النشر ، والتبليغ ، ونلتحق بهما العلم اليقيني او الاكيد بصدور القرار .

٥٨ - النشر : تتبع طريقة النشر (publication) كبدأ عام لأجل  
سرمان مهلة الطعن بصدد القرارات التنظيمية إذ أن لها أرواً عاماً تجاه الكافة  
او على الأقل تجاه طائفة كبرى من الناس بحيث يتعذر عملياً إجراء تبليغها  
اليهم ، فيكون النشر هو الوسيلة الطبيعية والمقبولة لاعلام أصحاب الشأن بها  
واطلاعهم على مضمونها (١) .

---

(١) شوري لبناني ١/٣ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٢٧ (وقد جاء فيه ان مدة  
الطعن للرأسم والقرارات التنظيمية ذات الصلة العامة تسري من تاريخ نشرها في الجريدة  
الرسمية) - ١٩٥٩ / ٦ / ٨٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٦٤ (جاء فيه ان مهلة الطعن  
بقرارات المجلس الأعلى للمبارك - المتعلقة بالرسوم الجركية - تبدأ من تاريخ نشرها في الجريدة  
الرسمية باعتبارها أنظمة عامة تتعلق بمجموع الأهاليين وتخضع للنشر بهذه الطريقة) -  
١٩٥٩ / ٤ / ١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٠٢ ، ١٠٢ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق  
١٩٦٣ ص ٢٩ (وقد جاء فيها ان الرسوم الملحق اسقاط املاك الدولة العامة لحساب املاكها  
الخاصة من القرارات الادارية التي تبلغ بواسطة النشر في الجريدة الرسمية) - ١٩٦٢ / ١٢ / ٢٤  
مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٢١ (وقد جاء فيه: تبدأ مهلة الطعن برسوم تنظيمي عام انشاء مصلحة  
مستقلة لإدارة واستثمار المياه وفقاً لنص المادة ٢٢ من قانون ٢٠ تموز ١٩٥٦ من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية) - ١٩٦٩ / ١ / ١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٥٠ (جاء فيه ان الرسوم  
الملحق لأعمال تحديد وتحرير المعابر من القرارات الادارية التي يكفي أن يتم النشر لها لبدء  
سريان مهلة الارجاء بشأنها) - ١٩٧٠ / ١ / ٧ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٧٩ (جاء  
فيه ان قرار وزير المال المتضمن تحديد نسبة الاستهلاك وشروطها تطبيقاً لأحكام قانون ضريبة  
الدخل هو قرار تنظيمي وتسري مهلة الطعن فيه من تاريخ نشره) - شوري فرنسي  
١٩٥٩ / ١ / ٢٥ دالوز ١٩٥٢ - ٣ - ٣٥ - ١٩٥٧ / ١٠ / ٢٣ مجموعة ليون ص ٥٤٧ -  
أوبي ومراغو ٢ فقرة ٧٢٤ - أودان ص ١١٢ - خابولد فقرة ٣٠٤ .

وتتبع طريقة النشر أيضاً بالنسبة للقرارات الفردية لأجل مريان مهلة الطعن إزاء الغير الذين لا تمنحهم القرارات مباشرة إنما تكون لهم مصلحة في الطعن بها نظراً لتأثيرها في مركزهم ؛ أما من تمنحهم هذه القرارات مباشرة فيجري إبلاغها اليهم لأجل مريان المهلة بالنسبة اليهم . ويحصل النشر بالأخص في الحالة التي يؤلف فيها الغير طائفة كبيرة من الناس بحيث يصعب أو يتعذر إبلاغهم شخصياً القرار ، كطائفة المهندسين الذين تتوفر لهم مصلحة في الاعتراض على قبول أفراد كمهندسين عندما لا يستجمعون الشروط للقانونية لمنحهم هذه الصفة <sup>(١١)</sup> ، أو طائفة الموظفين بالنسبة الى تعيين أو ترقية أحدهم أو بعضهم <sup>(١٢)</sup> ، أو طائفة المواطنين الذين لهم مصلحة في الطعن بمرسوم منح الجنسية لبعض الأفراد <sup>(١٣)</sup> . أمّا إذا كان الغير محصوري العدد ومن تسهل معرفة هويتهم ، فيجري إبلاغ القرار شخصياً اليهم كي تسري مهلة الطعن في حقهم <sup>(١٤)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ٢٨ / ١ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٤٣ .

(٢) شوري فرنسي ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٩٥٢ - ٢٨٥ / ١١ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٥٤٤ - اوبي ودراغر ٢ فترة ٧٢٤ - اردان ص ٨١٢ - ٨١٣ . وانظر أيضاً : شوري لبناني ٤ / ١١ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٥ ( وهو يتعلق بطعن مقدم من بعض الناجعين في مباراة ضد مرسوم تعيين أحدهم الذي كان قد نشر في الجريدة الرسمية وانتقلت مهلة الشهور الى نشره ) .

(٣) شوري فرنسي ٢٨ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٦٧ والاسبوع القانوني ١٩٦٦ - ٢ - ١٤٧٨٩ .

(٤) شوري فرنسي ٢٣ / ٧ / ١٩٣٦ مجموعة ليبون ص ٨٤٧ ( وهو يتعلق برخصة بناء ) . وانظر اوبي ودراغر ٢ فترة ٧٢٤ ص ١٩٢ .

وتتبع طريقة النشر كذلك بصدد القرارات الجماعية (décisions collectives) التي تتعلق بعدد كبير من الأشخاص. وتكون لهذه القرارات طبيعة القرارات الفردية غير أنه يصعب إبلاغها إلى جميع من تعنيهم فيكتفى عندئذ بنشرها لأجل سريان مهلة الطعن بصدها<sup>(١)</sup>.

أما نشر القرارات الإدارية فيتم عادة في الجريدة الرسمية. ويحوز أن يعين القانون أو النظام طريقة أخرى له كتعليق أو لصق القرار في أماكن معينة أو نشره في نشرة خاصة بالوزارة أو البلدية أو الاعلان عنه في الصحف المحلية أو غير ذلك من طرق الاعلان<sup>(٢)</sup>. ومتى نص القانون على طريقة معينة للنشر وجب اتباع هذه الطريقة. أما إذا لم يحدد طريقة معينة فوجب النشر في جريدة أو نشرة رسمية معدة للاعلان ومن جهة مختصة بذلك وتكون هذه الجريدة عادة الجريدة الرسمية.

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٣/١١/٦ مجموعة ليبون ص ٤٧٦ (وهو يتعلق بإقامة توقيع) - و١٩٥١/٦/٢٩ مجموعة ليبون ص ٣٨٩ (وهو يتعلق بإعلان منقمة عامة) - اوبي ودواغو ٢ بقرة ٧٢٤ - اودات ص ٨١٤ و٨١٥. وانظر أيضاً: شوري لبناني ١٩٦٦/٤/١٨ مجموعة شياق ١٩٦٦ ص ١٠١ (وهو يتعلق بطعن أحد التجار بمرسوم حصر استيراد وتوزيع بضاعة معينة بأربع شركات وطنية، وقد قضى المجلس الشوري ببدء سريان مهل المراجعة بشأن المرسوم الجماعي من تاريخ إبلاغه من الأشخاص الواردة اسماؤهم فيه، ومن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بالنسبة للأشخاص الذين هم مصلحة في إبطاله). ويلاحظ أن المرسوم المذكور يدخل في فئة القرارات الفردية التي لها أثر تجاه الغير كما بينا سابقاً، أكثر مما يدخل في طائفة القرارات الجماعية التي تم مباشرة عنداً كبيراً من الأشخاص.

(٢) النظر اوبي ودواغو ٢ بقرة ٧٢٥ - اودان ص ٨٢١ وما يليها.

ولما كان الغرض من النشر هو اطلاع ذوي الشأن على القرار الإداري ، كان من الواجب أن يتناول النشر مضمون هذا القرار بكامله لا جزءاً منه فقط . فينشر من ثم نص القرار بكلية وكذلك ملحقات هذا القرار إذا وجدت وكانت متممة له <sup>(١)</sup> . وإذا اقتضت الإدارة على نشر ملخص عن القرار فيجب أن يشتمل على العناصر الضرورية منه التي تسمح لأصحاب الشأن باكتشاف العيوب الواردة فيه لأجل استعمال حق الطعن <sup>(٢)</sup> . فإذا أغفل ذكر البيانات الضرورية في الملخص المنشور فلا تسري مهلة الطعن بشأن المطالبات المبنية على أسباب مستمدة من العيوب التي ظلت مستورة نتيجة للنشر غير الكامل <sup>(٣)</sup> . وما دام ان النشر يجب أن يتناول القرار الإداري بالذات كي تسري مهلة الطعن بشأنه ، فإذا كشف نشر القرار بذات الوقت عن وجود قرار سابق لم ينشر بعد ، فلا يعتبر مثل هذا الأمر نشرًا للقرار

---

(١) وقد قضي بأن مهلة الطعن بقرارات المجلس الاعلى للجوارك المتعلقة بتخفيض التعرفة الجركية تبدأ من تاريخ نشر تلك القرارات في الجريدة الرسمية بشرط أن يكون النشر شاملاً الجداول كافة الملحق بها ، وان نشر نص القرار وحده لا يفي عن نشر الجداول الملحق به كي تسري مهلة الطعن بشأنها ، وان الإشارة في الجريدة الرسمية الى ايداع هذه الجداول والملاحق في مكاتب مصلحة جوارك بيروت لا يعد بمثابة نشر تبدأ به مهلة الطعن ( شوري لبتاني ١٩٦٠/١/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٦٤ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٤ / ١٢ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٧٠٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٥ - اودان ص ٨١٩ .

(٣) شوري فرنسي ١ / ٧ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٣٧٩ - ١٦ / ١٢ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٧٠٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ - اودان ص ٨١٩ و ٨٢٠ .

السابق يجعل مهلة الطعن تسري بشأنه ، لأن النشر يجب أن يكون مباشراً فلا يصح حصوله بطريق الإحالة أو الطريق غير المباشر <sup>(١)</sup> ، هذا ما لم يكن وجود ومضمون القرار السابق مفترضين حتماً بالقرار الحالي موضوع النشر <sup>(٢)</sup> .

وإذا حصل نزاع حول وقوع النشر ، كما لو ادعي حصوله في غير الجريدة الرسمية أو ادعي حصوله بطريق اللصق والاعلان ، فيترتب على جهة الإدارة أن تقيم الدليل عليه وعلى التاريخ الذي تم فيه <sup>(٣)</sup> ، وإلا اعتبرت المهلة غير سارية بعد .

وقد يجري التساؤل عن أثر النشر المنصب على قرار تنظيمي مشتمل في متنته على بعض أحكام قرار تنظيمي سابق كان قد نشر في حينه وانقضت مهلة الطعن بشأنه ، فإن مجلس الشورى الفرنسي مستقر في هذا الصدد على أن النشر الجديد لأحكام القرار السابق لا يفتح مهلة جديدة للطعن بها <sup>(٤)</sup> ، ولا عبرة في ذلك لاختلاف الصياغة طالما أن هذا الاختلاف لا يؤثر في معنى

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٠ / ١١ / ٤ - مجموعة ليبون ص ٥٨٧ - اودان ص ٨٢٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٤ / ٦ / ٢٥ - مجموعة ليبون ص ٣٨٣ - و ١٩٦٧ / ٦ / ٢٣ - مجموعة ليبون ص ٢٧٢ - و ١٩٦٨ / ٣ / ٢٢ - مجموعة ليبون ص ٢٠٤ - اودان ص ٨٢٠ و ٨٢١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٥ / ١١ / ١٢ - مجموعة ليبون ص ٥٣٨ - اربي ودرافو ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٥ - اودان ص ٨٢٣ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٢٦ / ٥ / ١٩ - مجموعة ليبون ص ٥٢٢ - و ١٩٥٧ / ١٠ / ٢٥ - مجموعة ليبون ص ٥٥٦ و سبزي ١٩٥٧ ص ٤٤٣ - اودان ص ٨٢٢ و ٨٢٤ . ولكنه قضى بأن الطعن بقرار تنظيمي لا يصح بدون موضوع فإذا أُلغِيَ هذا القرار بقرار آخر مستعيداً أحكامه الطعون فيها ( شوري فرنسي ١٩٠٩ / ٧ / ٣٠ - مجموعة ليبون ص ٧٧٨ ) .

ومدى أحكام القرار السابق<sup>(١)</sup>. أما إذا جاءت أحكام القرار الجديد تطبيقاً للقرار السابق ، فيمكن الطعن بها في مهلة تسري من تاريخ نشرها<sup>(٢)</sup> . كذلك إذا استناد القرار التنظيمي الجديد قراراً سابقاً قد أبطل لتجاوز حد السلطة ، فيجوز الطعن فيه من جديد بقصد إبطاله<sup>(٣)</sup> .

**٥٩ - التبليغ :** التبليغ (notification) هو الطريقة التي تتبعها للإدارة لنقل القرار الى علم فرد او أفراد معينين يتعلق بهم هذا القرار مباشرة. وهو يعتبر إجراءً ضرورياً لسريان مهلة المراجعة بالنسبة الى هؤلاء. أما بالنسبة الى الغير الذين لا يعينهم القرار مباشرة إنما يؤثر في مركزهم فيجري نقل القرار الى علمهم بطريق النشر ، سيما إذا كانوا طائفة كبيرة من الأفراد . كما تتبع طريقة النشر أيضاً بالنسبة للقرارات الجماعية وفقاً لما يبيناه سابقاً .

فيكون التبليغ اذاً الوسيلة اللازمة لبدء سريان مهلة المراجعة بشأن القرارات الفردية أي التي ينسحب أثرها الى فرد معين او أفراد معينين، حتى اذا لم يتم اعتبارت المهلة غير سارية والمراجعة مقبولة<sup>(٤)</sup> . والتبليغ الذي

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٩ / ٢ / ٧ مجموعة ليبون ص ٨٣ - اودان ص ٨٢٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٤ / ٧ / ١٥ مجموعة ليبون ص ٤٨٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٧٠ / ٤ / ١٧ مجموعة ليبون ص ٢٥٨ - اودان ص ٨٢٥ .

(٤) شوري لبناني ١٩٥٧/٤/١٢ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٨٣ و ٢٢٢ / ١٢ / ١٩٦١ ذات المجموعة ١٩٦٢ ص ٨ و ١٦٠ / ٣ / ١٩٦٢ ذات المجموعة ١٩٦٢ ص ٦١ (وتتعلق =

يشترط هنا لسريان مهلة المراجعة لا يمكن أن يستعاض عنه بالنشر لهذا الغرض، إذ أن لكل من هذين الإجرايين نظامه القانوني الخاص بحيث لا يصح استبدال أحدهما بالآخر<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك فإن نشر القرار الإداري الفردي لا يجعل مهلة المراجعة تسري بالنسبة للفرد الذي يعنيه هذا القرار مباشرة<sup>(٢)</sup>، وإن كان من شأنه سريان هذه المهلة بالنسبة للغير الذي يؤثر هذا القرار في مركزهم كما بينا سابقاً .

وفي الأصل يجري التبليغ الى الشخص ذي المصلحة بالذات وذلك في مقامه

---

= هذه القرارات بالطن برسوم تخطيط اعتبره المجلس مختصاً بأفراد معينين لا بجمهور الرعية) - ٢٧٥ / ٢ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١١٤ ( وهو يتعلق بالطن بقرار محافظ ألي وخصه استئثار) - ١٤٥ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٥١ ، ١٥٠ / ٣ / ١٩٥٨ ذات المجموعة ١٩٥٨ ص ١٠١ (ويتعلقان بالطن بقرار رفض اعطاء لوائح عمومية لأسعاب سيارات) - ١٧٥ / ٥ / ١٩٧١ و ١٩٧١ / ٦ / ١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٥١ (ويتعلقان بالطن برسوم اعتبر الجهة المستديعة مستديعة من الوظيفة) - ١٥٥ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩٣ (وهو يتعلق بالطن بقرار مصادقة على عقد تازيم) - ٢١٩ / ٣ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٦٣ (وهو يتعلق بالطن برسوم صرف من الخدمة) - ٨٥ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٦٨ (وهو يتعلق بالطن برسوم رفيع موظف) - ١٢٥ / ٥ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٤٣ (وهو يتعلق بالطن بقرار عدم الترخيص بمزاولة مهنة الهندسة) .

(١) اردان ص ٨١٤ و ٨١٦ - غايوك فقرة ٢٠٤ .

(٢) شوري فرنسي ٢٨ / ١ / ١٩٣٨ مجموعة ليبون ص ١٠١ - ١١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٥٢٧ - اردان ص ٨١٤ - غايوك فقرة ٢٠٤ . وذلك حتى لو كانت التبليغ الشخصي مستحيلاً في حينه (شوري فرنسي ٣٠ / ٣ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ١٨٩) .

الحقيقي او المختار<sup>(١)</sup> او في محل عمله او أي مكان آخر . وإذا كان الشخص المطلوب إبلاغه غير موجود في مقامه جاز إبلاغه بواسطة أحد افراد عائلته المقيمين معه بسكن واحد وهم والداه وزوجه وأولاده وأحفاده إذا اتضح من ظاهري سنهم انهم بلغوا الثامنة عشرة سنة وكانت مصلحتهم لا تتعارض مع مصلحته وذلك طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ٣٥٣ من قانون اصول المحاكمات المدنية<sup>(٢)</sup> . وقد أبدى مجلس الشورى بعض التماسات في صدد هذا التبليغ إذ أجاز حصوله في حال غياب الشخص المطلوب إبلاغه عن مقامه ، بواسطة بواب بنياته ( concierge )<sup>(٣)</sup> او من حل محل هذا البواب مؤقتاً<sup>(٤)</sup> ، او بواسطة مستخدم لديه<sup>(٥)</sup> او ولد قاصر له يقرب من سن الرشد<sup>(٦)</sup> ، او بواسطة صهره المكلف منه باستلام مراسلاته<sup>(٧)</sup> . على ان تبليغ السجين

---

(١) شوري فرنسي ١٢ / ٧ / ١٩١١ مجموعة ليبون ص ٨٣١ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٦ . غير انه إذا كان المطلوب إبلاغه موجوداً في مستشفى للأمراض العقلية وغير محجور عليه ، فإن تبليغه لا يصح بواسطة زوجته بل يجري اليه في المستشفى ( شوري فرنسي ١٩٥١/٥/١٨ مجموعة ليبون ص ٢٧٦ - و ١٩٦٦/١١/٩ مجموعة ليبون ص ٦٠٥ ) .

(٣) شوري فرنسي ٢ / ٦ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٥٨ .

(٤) شوري فرنسي ١٥ / ٧ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٠٨٧ .

(٥) شوري فرنسي ١٨ / ٥ / ١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ١٠٦ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٦١/١١/٨ والرز ١٩٦٦ ص ٧٧٤ - و ١٩٦٣/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٩٥٢ .

(٧) شوري فرنسي ١٨ / ١١ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٥٦٠ .



لا يصح بواسطة مدير السجن<sup>(١)</sup> ، كما لا يصح تبليغ الخصم في منزله السابق بعد أن اشعر الإدارة او الخصم الآخر بتغيير عنوانه<sup>(٢)</sup> . ويجوز إبلاغ الشخص بواسطة وكيل له إذا كانت وكالته تجيز له مثل هذا التبليغ كما لو كان قد قدم باسم موكله المراجعة الاسترغامية الى الإدارة<sup>(٣)</sup> . كما يجوز إبلاغ قرار الرفض لموقعي طلب جماعي مقدم الى الإدارة من ائدم او من شخص آخر ، بواسطة هذا الأخير الذي يعتبر كوكيل عنهم<sup>(٤)</sup> . ويجري إبلاغ القاصر او المحجور عليه بواسطة وليه او وصيه او القيم عليه ، والشخص المنوي بواسطة من ينوب عنه طبقاً لأحكام القانون او نظامه الخاص . وإذا تعلق القرار بعدة أشخاص فيبلغ مبدئياً الى كل منهم ، ما لم يطلب عنهم ائدم او وكيل آخر إذ يبلغون بواسطة . ويبلغ القرار ، على هذا الأساس ، الى كل من الشركاء في الملك<sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٣/١١/٢٩ مجموعة ليبون ص ٥٩٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٨/١٢/١٠ مجموعة ليبون ص ٦٨٨ - و ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة ليبون ص ١٢٦ - و ١٩٧٠/٧/٢١ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٢٦ هامش ١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢/١٢/٥ سيراى ١٩٥٣ - ٣ - ٨١ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٧٠/١/١٦ مجموعة ليبون ص ٢٨ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٣/٥/١٧ مجموعة ليبون ص ٣٠١ - اودان ص ٨٢٦ ، وانظر أيضاً : شوري فرنسي ١٩٥٢/٦/٣ مجموعة ليبون ص ٢٥٦ . ولكن مجلس الشوري الفرنسي قد ذهب في قرارات اخرى عكس ذلك ، قاضياً بأن تبليغ أحد الشركاء في الملك يحمل المبدأ تسري تجاه الآخرين (شوري فرنسي ١٩٥٣/٧/٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٢٧ - ١٩٥٧/١٠/١٦ مجموعة ليبون ص ٩٨٨ ) . وانظر ارنى ودواغو ٢ مقرة ٧٢٥ ص ١٩٧ .

أما الوسائل أو الطرق التي يتم بها التبليغ فيستقل القضاء الإداري في تقديرها ، إذ أن الإدارة لا تلزم باتباع وسيلة معينة منها باستثناء الحالات التي يوجب فيها القانون اتباع مثل هذه الوسيلة <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فقد اعتبر القضاء من الوسائل التي يجوز للتبليغ بمقتضاها : الكتاب العادي غير المضمون <sup>(٢)</sup> ، والكتاب المضمون <sup>(٣)</sup> ، وللبرقية <sup>(٤)</sup> ، والكتاب المرسل إلى صاحب الشأن جواباً على طلب معلومات والذي يحتوي على ذكر النص الكامل

---

(١) انظر على سبيل المثال : شوري لبناني ١٩٦٨/٥/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٢٥ ( وقد جاء فيه : أن المرسوم ١٤٢١٨ تاريخ ٢٥ ت ١٩٦٣ ينص على أن الطلبات المقدمة للحصول على لوحات حمومية للسيارات والتي رفضها الإدارة يعلن عنها بموجب لوائح (قوائم) لعاق على باب الإدارة وتكون بمثابة التبليغ الشخصي. ولذا فإن مهلة المراجعة تبدأ من تاريخ هذا الاعلان وبعد التثبت من أن محضراً قد نظم بموقع حصوله ) . هذا وقد ذهب مجلس الشورى أحياناً إلى اعتماد اصول التبليغ المنصوص عليها في القانون العام على وجه ملازم ودون الاعتماد بتبليغ مدعى حصوله بواسطة البريد المضمون ( شوري لبناني ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٧ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٤/٧/١٠ مجلة القانون الإداري ١٩٥٤ ص ٣٨٠ - ١٩٥٠/٥/٢٦ مجموعة ليبون ٨٣٩ - المحكمة الإدارية الخاصة ١٣ / ٣ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب أحكام المحكمة الإدارية الخاصة ص ٢٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧/٥/٢٤ مجموعة ليبون ص ٣٤٢ - شوري لبناني ١٩٥٧/٤/٣ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٨٦ . وتبدأ المهلة منذ استلام الكتاب المضمون أو منذ إشار صاحب العلاقة بأن كتاباً مضموناً هو في مكتب البريد باسمه ( شوري فرنسي ١٩٣٧/٦/٥ مجموعة ليبون ص ٣٧٨ ) .

(٤) انظر : لافريير جزء ٢ ص ٤٠٦ - أربي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٥ .

للقرار مع ذكر تاريخه<sup>(١)</sup>، وتسليم صورة عن القرار الى صاحب الشأن بواسطة أحد موظفي الإدارة المختصين مع أخذ توقيعه على هذا الاستلام<sup>(٢)</sup>، او ايضاً تسليمه القرار مع السماح له بأخذ صورة عنه<sup>(٣)</sup>، وأخذ توقيع الموظف على محضر استلامه العمل في وظيفته والذي يفترض حتماً وجود قرار سابق بإسناد هذه الوظيفة اليه ويصح تبليغاً لهذا القرار<sup>(٤)</sup>. وقد يرد التبليغ من أحد الأفراد ذوي المصلحة - لا من الادارة - ويعتبر صحيحاً، كالتبليغ الموجه من مالك البناء الذي صدر قرار باعتباره متداعياً ومهدداً للسلامة العامة، الى المستأجرين، والذي يعمل مهلة الطعن سارية بالنسبة اليهم<sup>(٥)</sup>. ويحصل التبليغ في الأصل كتابة إذ لا أثر للتبليغ الشفاهي<sup>(٦)</sup>، ولكن مجلس

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٧/٥/٣ مجموعة ليبون ص ١٩٠ - اوبي ودراغو ٢ ص ١٩٦ مامش ٢.

(٢) شوري لبناني ١٩٥٨/١/١٢ مجموعة شياق ١٩٥٨ ص ٥١ - غابولد فقرة ٢٠٦.

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٦/٢/٢٠ مجموعة ليبون ص ٥٢ - و ١٠/١/١٩٥٣ أشار اليه اوبي ودراغو في الجزء ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٦.

(٤) شوري فرنسي ١٩٧٠/٧/٢١ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٢٧.

(٥) شوري فرنسي ١٩٧٠/١٠/٢٣ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٢٧ - ٨٢٨.

(٦) وهذا ما ذهب اليه مجلس الشوري الفرنسي في أحكام عديدة سابقة (شوري فرنسي ١٩١٣/٦/٦ مجموعة ليبون ص ٦٤٦ - و ١٩٢٧/١١/٣٠ مجموعة ليبون ص ١١٣٣ - و ١٧/٢/١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٣٣٥ - و ١٩٥٠/٢/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢١٠). وانظر: شوري لبناني ١٩٦٥/١٢/١٦ مجموعة شياق ١٩٦٦ ص ٤٣ (حيث جاء ان التبليغ بواسطة التقرير أي علناً وبدون توقيع ليس بالتبليغ الذي يمكن الاعتداء به لجهة بدء سريان مهلة الطعن بالقرارات الادارية الفردية لأن الغاية من التبليغ الشخصي هي ترويض صاحب العلاقة بنسخة خطية تمكنه من درس محتويات القرار حتى يتمكن من الطعن به ان هو جاء مخالفاً للقانون).

الشورى الفرنسي قد ذهب في احكام حديثة الى الأخذ بالتبليغ الشفاهي إذا تم بطريقة رسمية وكاملة<sup>(١)</sup> . وقد حذا مجلس الشورى اللبناني حذوه<sup>(٢)</sup> .

ولا يمكن الشخص المطلوب ابلاغه أن يطيل مهلة المراجعة برفض تبليغ القرار الاداري ، كرفض استلام صورة القرار المراد ابلاغه<sup>(٣)</sup> ، او الكتاب المضمون المحتوي على القرار<sup>(٤)</sup> ، او رفض التوقيع على محضر التبليغ<sup>(٥)</sup> ، او

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة ليبون ص ١٢٦ . وانظر ايضا : شوري فرنسي ١٩٥١/٣/١٦ مجموعة ليبون ص ١٦٧ (وهو يتعلق بتبليغ شفاهي قد حصل بصورة تامة أثناء مقابلة رزادية ) - و ١٩٤٥/٥/٢ مجموعة ليبون ص ٨٨ ( وحيث طلب من صاحب الشأن نقل أسباب القرار على الأقل ) . وانظر ايضا : اوبي ودراغو ص ١٩٦ هامش ١٠ - اردان ص ٨٢٧ - الطاردي ص ٦٢٩ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/١١/٢٤ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٩٥ ( وقد جاء فيه أن التبليغ يمكن أن يكون خطياً او شفاهياً ، وإذا كان شفاهياً فإنه يتمين على الادارة اثباته ، إلا انه في المراجعة الحاضرة ثبت من عريضة المدعي نفسه انه ابلىغ قرار صرفه بموجب أمر هاتفى ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٢/٣/٧ مجموعة ليبون ص ١٣٤ - و ١٩٦٠/١٠/١٢ أشار اليه اوبي ودراغو في الجزء ٢ ص ١٩٦ - شورى لبناني ١٩٦١/٢/٦ مجموعة شديق ١٩٦١ ص ٨٠ ( وقد جاء فيه : إذا رفض صاحب الملاءة ان يتبلغ قراراً ادارياً صادراً من البلدية رقام في أثر ذلك مأمور البلدية بإلصاق القرار المطلوب ابلاغه على باب سكته بحضوره وحضور شاهدين من المحلة فإن التبليغ المجرى على هذا النحو يعتبر صحيحاً وتسري مدة الطعن في القرار المطلوب ابلاغه من تاريخ اجرائه ) .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٧/١/٨ مجموعة ليبون ص ١١٠٦ - و ١٩٥٦/٢/٢٧ مجموعة ليبون ص ٧٢٤ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٢/٣/٧ مجموعة ليبون ص ١٥٤ - و ١٩٦٣/٢/٦ مجموعة ليبون ص ٧٢ .

رفض سحب كتاب مضمون مودع باسمه في مكتب البريد رغم اشعاره من الموزع بذلك<sup>(١)</sup> .

ويشترط لصحة التبليغ - كالنشر - أن يتناول القرار بكامله أو في احكامه الأساسية على الأقل لتمكين صاحب الشأن من الاطلاع على صيغته وفهمه ومدى تأثيره على مركزه القانوني وعلى الميوب التي قد يشتمل عليها<sup>(٢)</sup> . فإذا أشار التبليغ الى مجرد وجود القرار دون بيان محتواه فيكون ناقصاً ولا يترتب عليه سريان مهلة المراجعة<sup>(٣)</sup> . وقد قضى بأن التبليغ يجب أن يبين أيضاً الصفة التنفيذية للقرار<sup>(٤)</sup> وأسباب هذا القرار فيما إذا كانت تعليله واجباً<sup>(٥)</sup> .

وإذا وقع خلاف حول حصول التبليغ أو تاريخه فيتمين على جهة الإدارة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٧/١/٢٥ مجموعة ليبون ص ٣٩ والأمبود القانوني ١٩٦٧ - ٢ - ١٥١٥٠ - ١٩٦٩/١١/٢٦ و ١٩٦٩/١١/٢٦ - ٥٤٠ - ١٩٧٠/٧/٢١ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٢٧ .

(٢) أنظر ما ذكرناه بشأن محتويات النشر والذي ينطبق على التبليغ : الفقرة ٥٨ آنفاً . وأنظر أيضاً : اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ - اودان ص ٨١٩ - غايوك فقرة ٢٠٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٠/٥/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٠٠ - ١٩٦١/٤/٨ أشار اليه اوبي ودراغو في الجزء ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٣٢/١٠/٢١ مجموعة ليبون ص ٨٦٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٠٧/١١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٨٦٢ - ١٩١٤/٧/١٠ مجموعة ليبون ص ٨٦٦ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٦ .

تقديم الدليل عليه<sup>(١)</sup>. وقد ينتج هذا الدليل عن محضر محور بالتبليغ تكون له القوة الثبوتية حتى ادعاء تزييره<sup>(٢)</sup> او عن اشعار بالاستلام من ادارة البريد<sup>(٣)</sup>. وإذا أجرت الادارة التبليغ بكتاب عادي فلا يسمع منها التذرع بوصول هذا الكتاب الى المرسل اليه بتاريخ معين استناداً الى المدة العادية التي يقتضيها سير البريد اذا كان المرسل اليه ينكر استلامه الكتاب على الأقل<sup>(٤)</sup>. ولا يمكن الاستناد إلا لاقرار من صاحب الشأن لإثبات التبليغ الشفاهي<sup>(٥)</sup> او للتبليغ الخطي الذي لم يقم أي دليل آخر عليه<sup>(٦)</sup>.

وفي حالة التبليغ بالكتاب المضمون قد يدعي المرسل اليه انه استلم الغلاف فارغاً وان التبليغ من ثم لم يتم ، ولكن مجلس الشورى الفرنسي قد اعتبر ان على المرسل اليه في هذه الحال أن يقوم بجميع المساعي اللازمة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٢٨/١٢/١ مجموعة ليبون ص ١٢٣٧ - و ١٩٥٢/١١/١٢ - سيراى ١٩٥٣ - ٣ - ٢٠ - و ١٩٦٣/١١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٥٧٧ - اردان ص ٨٢٨ - غابولد فقرة ٢٠٧ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٥ ص ١٩٧ .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٨/١/١٢ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٥١ - شوري فرنسي ١٨٦٥/٣/١٠ مجموعة ليبون ص ٢٧٥ - اوبي ودراغو ٢ ص ١٩٨ هامش ١٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥١/١١/٣٠ مجموعة ليبون ص ٥٦٥ ( وقد قضى بأن للاشعار المذكور قوة ثبوتية حتى قيام الدليل على العكس ) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٥/٣/٤ مجموعة ليبون ص ١٢٨ - و ١٩٦٤/٢/٧ مجموعة ليبون ص ٨٦ - اردان ص ٨٢٨ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥١/٣/١٦ مجموعة ليبون ص ١٦٧ . وانظر : شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٩٥ ألف الذكر .

(٦) شوري فرنسي ١٩٦٩/٢/١٩ مجموعة ليبون ص ١١٢ - اردان ٨٢٨ .

لمعرفة الغرض من المراسلة وأن يثبت ، فسيما بعد ، قيامه بذلك وإلا اعتبر التبليغ حاصلًا إليه <sup>(١)</sup> .

وبلاحظ أن تبليغ القرارات الصادرة من القضاء الإداري يستم عادة بالطرق الإدارية المتقدمة ذكرها . وقد قضي ، بالنسبة لقرارات المجلس التأديبي مثلاً ، بأن تفهيمها للمستدعي لا يقوم مقام التبليغ ، كما أن الاجتهاد لا يعتبر تبليغاً تصريح المحكوم عليه بأنه تبلغ الحكم بل يوجب كي يكون التبليغ صحيحاً أن يسلم المحكوم عليه نسخة من الحكم ليتمكن من التمتع بها ومن ممارسة طرق المراجعة عند الاقتضاء <sup>(٢)</sup> .

٦٥ - **العلم اليقيني** : قدمنا ان سريان مهلة المراجعة ضد قرار إداري لا يبدأ إلا منذ أن يُنقل هذا القرار الى علم ذوي الشأن بطريقي النشر أو التبليغ ، إذ أن هذين الطريقتين يضمنان إطلاع من يعنيه القرار مباشرة على مضمونه فيتمكنون من معرفة عيوبه وتقدير مدى تأثيره على مركزهم القانوني فيقررون على ضوء ذلك تقديم المراجعة بشأنه أو المدول عنها . ولكن الخلاف قد ثار في الفقه والقضاء حول إمكان سريان مهلة المراجعة منذ أن يتأكد نقل القرار الى علم ذوي الشأن بطرق أخرى غير النشر أو التبليغ ،

---

(١) شوري فرنسي ١٩/١٢/١٩٥٢ مجموعة ليبون من ١٩٦٦ - إرهانت من ١٩٢٨ -  
غابرييل لفرة ٢١٠ .

(٢) شوري لبناني ٣٠/٤/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ من ١٧٣ . وبلات المني :  
شوري لبناني ١٣/١١/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ من ٧٧ - و ٢٢/١/١٩٦٥ مجموعة  
شدياق ١٩٦٥ من ١٢٩ .

أي حول معرفة ما اذا كان العلم الاكيد او اليقيني (connaissance acquise) يصدر القرار من شأنه أن يجعل مهلة المراجعة تسري بشأنه .

فإن الفقه الفرنسي يميل في غالبية الى رفض الأخذ بالعلم اليقيني كوسيلة لبده سريان مهلة المراجعة لكونه لا يضمن دائماً اطلاع ذوي الشأن على مضمون القرار كوسيلتي النشر والتبليغ<sup>(١)</sup> . أما مجلس الشورى الفرنسي فقد عرف اجتهاده بعض التطور في هذا الصدد ، فنراه يقبل حيناً الأخذ بالعلم اليقيني<sup>(٢)</sup> ، ويرفضه أحياناً أخرى<sup>(٣)</sup> ، الى أن استقر بالنتيجة على اعتماده من حيث المبدأ ولكنه يتشدد من حيث قبول العناصر والظروف التي يتعلق بها . فقبل مجلس الشورى الفرنسي مثلاً فكرة للعلم اليقيني لبده سريان

---

(١) فالين طبعة ٧ ص ٤٦٣ - دي لوبادر طبعة ٣ ص ٤٤٥ . وانظر البيير Alibert في الرقابة القضائية على الادارة ص ١٤٧ - غايولد فقرة ٢٠١ - اوبي في تعليقه في سيراى ١٩٥٢ - ٣ - ٩٧ - فالين في تعليقه في مجلة القانون العام ١٩٥٢ ص ٤٨٧ .

(٢) شورى فرنسي ١١ / ١١ / ١٨٩٢ مجموعة ليبون ص ٧٤٨ ( وهو يتعلق بمقالة ارسال الطاعن كتاباً يخترى على نص القرار المطعون فيه بكاملة ) - و ١٩٠٩ / ٢٩ / ١ سيراى ١٩١٠ - ٣ - ٣٣ ( وهو يتعلق بمقالة اعتراف الطاعن بملء السابق بالقرار المطعون فيه ) - و ١٩٠١ / ١١ / ١٥ مجموعة ليبون ص ٨٠٤ ( وهو يتعلق بمقالة تنفيذ الادارة قرارها جبراً بوجه أحد الأفراد ) - و ١٩٠٣ / ١١ / ٢٧ مجموعة ليبون ص ٧٢٣ و ٨ / ٠ / ١٩٠٥ مجموعة ليبون ص ٧٥١ و ٢٥ / ٦ / ١٩١٩ مجموعة ليبون ص ٥٤٥ ( وهي تتعلق بمقالة طلب الطاعن تفسير القرار من الجهة الادارية التي أصدرته ) - و ١٩٢١ / ١٢ / ٩ مجموعة ليبون ص ١٠٤٤ ( وهو يتعلق بمقالة كون الطاعن موظفاً مكلفاً بتنفيذ القرار الذي طعن فيه ) .

(٣) شورى فرنسي ٢٢ / ٤ / ١٩٢١ مجموعة ليبون ص ٣٩٣ - و ١٩٣٧ / ١ / ٢٩ مجموعة ليبون ص ٦٧ .



مهلة المراجعة : بالنسبة الى أعضاء المجالس التقريرية الذين يطعنون بالقرارات الصادرة من هذه المجالس وحيث تبدأ مهلة المراجعة من تاريخ انعقاد الجلسة التي اتخذ فيها القرار <sup>(١)</sup> ، وبالنسبة الى المستدعي الذي وقع القرار الذي يمينه في حضوره <sup>(٢)</sup> ، او الذي أقر باستلام صورة القرار <sup>(٣)</sup> ، او تقدم بمراجعة ادارية استرحامية او تسلسلية ضد القرار الذي لم يثبت ابلاغه اليه سابقاً <sup>(٤)</sup> ، او الذي قام بتنفيذ القرار <sup>(٥)</sup> . كما اعتبر ان نشر او تبليغ قرار اداري عندما يفترض صدوره حتماً وجود قرار سابق غير منشور او مبلغ

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٦/١٢/١٦ مجموعة ليبون ص ١١١٢ - ١٩٣٩/٥/٢٣ مجموعة ليبون ص ٣٦٦ - ١٩٤٩/١٢/٢٣ مجموعة ليبون ص ٥٧١ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/٤/١٣ مجموعة ليبون ص ٧٢٤ ( وهو يتعلق بتوقيع عقد تطوع في الجيش من قبل الموظف المحتص بحضور صاحب العلاقة ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٤/٢/٢٤ أشار اليه ادبي ودراغو في الجزء ٢ فقرة ٧٢٦ ص ١٩٩ . غير انه قضي ايضاً بأن استتصال المستدعي من صورة من القرار لا يترتب عليه سريان المهلة بمجته (شورى فرنسي ١٩٥١/١٢/٧ مجموعة ليبون ص ٧٩٧ ) ، في حين أن هذا العمل يفترض حتماً علم المستدعي بالقرار علماً كلفياً .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٢/٤/٤ مجموعة ليبون ص ٢١١ وسراي ١٩٥٣ - ٣ - ٩٢ - ١٩٥٤/٧/٧ و ١٩٥٦/٥/٧ أشار اليهما ادبي ودراغو في الجزء ٢ فقرة ٧٢٦ ص ٢٠٠ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/٣/٩ مجموعة ليبون ص ٦٨٢ ( وهو يتعلق بمحالة اشتراك الدعي بامتحان يظن بالقرار الذي قضى بقبوله فيه ) . ولكن مجلس الشورى الفرنسي قد قضى ايضاً ، خلاف ذلك ، بأن تنفيذ المستدعي للقرار لا يجعل المهلة تسري بمجته ( شورى فرنسي ١٩٥٦/١١/٣ أشار اليه ادبي ودراغو في الجزء ٢ ص ١٩٩ ) .

ينطوي على العلم اليقيني بهذا القرار الأخير<sup>(١)</sup>، وإن نشر قرار بفصل موظف من الوظيفة التي عين فيها بقرار سابق يتضمن العلم بهذا القرار الأخير ، ويكون بمثابة نشر له<sup>(٢)</sup> . واعتبر أيضاً أن تبليغ حكم المحكمة الإدارية يحمل مهلة الطعن فيه سارية بوجه المبلغ اليه كما بوجه طالب التبليغ<sup>(٣)</sup> . وأما بالنسبة الى الإدارة فإن المهلة تسري ضدها منذ وصول القرار الى حيازتها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٤/٦/٢٥ مجموعة ليبون ص ٣٨٣ - و ١٩٦٠/١١/٤ مجموعة ليبون ص ٥٨٧ - و ١٩٦٧/٦/١٣ مجموعة ليبون ص ٢٧٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٤/٦/٢٥ السابق ذكره - و ١٩٦٨/٣/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٠٤ - اودان ص ٨١٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٦ ص ٢٠٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/٣/٢ مجموعة ليبون ص ١٠٣ ودالوز ١٩٥٦ ص ٢٦٨ - اودان ص ٨١٧ . ويلاحظ أن هذه القاعدة المعتمدة في القضاء الاداري الفرنسي تختلف عن القاعدة المتبعة لدى القضاء المدني والتي بموجبها لا يكون التبليغ صحيحاً الا اذا تم طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية ، مما يجعل استحصال الحكم على صورة من الحكم وابلغها الى خصمه لا يفيد بطلان هذا الحكم ، وهو ما يتفق أيضاً مع القاعدة العامة « nul ne se force lui-même » ( انظر في ذلك : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٢٣٧ ص ١١٧ و ١١٨ ) . ولكن القضاء الاداري الفرنسي يستند في اجتهاده هذا الى نص قانون صريح هو نص المادة ٥٨ من القانون الفرنسي الصادر في ١٨٨٩/٧/٢٢ والمعدل بالرسوم التشريعي تاريخ ١٩٥٩/٤/١٠ ، والذي لا مقابل له في التشريع اللبناني ( انظر لاحقا الفقرة ١٥٠ ) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٠/١٩/٥ مجموعة ليبون ص ٤٠٢ - و ١٩١١/٥/٥ مجموعة ليبون ص ٩٥٠ - و ١٩١٨/١/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٢ . وبذلك المتي أيضاً : قرار مجلس الدولة المصري في ١٩٥٣/٣/٤ المجموعة سنة ٧ ص ٩٧ ( وقد جاء فيه ان قرارات مجلس الوزراء تلغ فائدة وعدلة لاأراها بمجرد صدورها دون توقف على ابلاغها للوزارات =

أما إذا كان الإجراء الحاصل لا يفترض العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه لدى الطاعن فإن المهلة لا تسري بشأنه . ولذا فقد قضى مجلس الشورى الفرنسي بعدم سريان المهلة في حال اطلاع المستدعي على وجود القرار دون استلامه نسخة عنه <sup>(١)</sup> ، أو في حال تسليم القرار الى شخص غير وكيل عن صاحب الشأن <sup>(٢)</sup> . كما قضى بعدم سريان المهلة ضد موظف يطمعن بمرسوم إحالته الى التقاعد فيما إذا لم يبلغ هذا المرسوم ولو كان قد سلم دفتر المعاش <sup>(٣)</sup> .

أما في لبنان فإن فكرة العلم اليقيني قد تطورت بتطور النصوص القانونية في هذا الصدد. فإن النظام القديم لمجلس شورى الدولة الصادر بالقرار رقم ٨٩/ل.ر. تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤٦ كان ينص في المادة ٤٠ على ما يأتي :

« يجب تقديم المراجعة من الأفراد تحت طائلة الرد خلال مهلة شهرين اعتباراً من تاريخ اليوم الذي يفترض فيه ان المستدعي علم قانوناً بالقرار المطعون فيه

---

= والمصالح لإمكان سريان أحكامها إذ ليس في التشريع المصري ما يجب نشر هذه القرارات أو ما يعلق بإفادها على إجراء معين أو رسم رسمية خاصة لإعلانها حتى يبدأ سريانها ، ولم يجر العرف بشيء من ذلك بل المفروض أن كل وزير عالم بها في وزارته بمجرد موافقة مجلس الوزراء عليها بحكم اشتراكه في مدارلته وأنه ملازم بتنفيذها منذئذ باعتباره الرئيس الإداري الأعلى في وزارته ) .

(١) شورى فرنسي ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٧٨٠ - ج ٢٨ / ٣ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٢٠٠ .

(٢) شورى فرنسي ٥ / ١٠ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٧٧٣ .

(٣) شورى فرنسي ٨ / ٣ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٩٨٧ و ٩٨٨ - أودان ص ٨١٦ .

إما بطريق النشر او بطريق التبليغ او بأية طريقة أخرى . فكان المشرع اللبناني بهذا النص قد اعتمد اذاً فكرة العلم الاكيد كبداً لسريان مهلة المراجعة ضد القرارات الإدارية ، وكان لا بدّ للقضاء الإداري اللبناني من ثم ان يستلهم في هذا الصدد الحلول المعتمدة في القضاء الإداري الفرنسي على النحو الذي تقدم ذكره . وقد اعتبر ، على هذا الأساس ، ان مهلة المراجعة تسري منذ علم المستدعي علماً أكيداً بصدور القرار المطعون فيه ، وذلك مثلاً بتنفيذ الإدارة للقرار في مواجهته او بتنفيذه تلقائياً لهذا القرار <sup>(١)</sup> او أيضاً بتقديده عريضة الى الإدارة يعترض فيها على صدور القرار <sup>(٢)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٦/١١/٢١ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٥٦ ( وقد جاء فيه ان علم المستدعين بقرار تثبيتهم في رتبهم ورواتبهم الحالية قد تم في ظل المادة ٤٠ من القرار ٨٩ التي تنص في فقرتها الاولى على انه يجب على الأفراد أن يقدموا مراجعاتهم تحت طائلة رفضها في مدة شهرين ابتداء من تاريخ اليوم الذي يفترض فيه ان المستدعي قد عرف قانوناً بالقرار المطعون فيه اما بطريقة التبليغ او بأية طريقة أخرى . وان توقيهم على جدول وراتبهم بعد التثبيت لا يدع مجالاً للشك بأنهم عرفوا بصدور قرار التثبيت علماً أكيداً وكان عليهم أن يطمعنوا فيه ضمن المهلة القانونية ولكنهم لم يفعلوا . فلم يعد بموجبهم قانوناً لتقديم طلب ابطال القرار المذكور بعد مضي شهرين على علمهم به ) . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٧٠/٢/٢١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٣٦ ( وقد جاء فيه أن العلم القانوني الذي كانت تبدأ به مهلة الطعن بموجب القرار التشريعي رقم ٨٩ تاريخ ١٩٤١/٤/٢٣ هو كل ما يؤدي الى اطلاق صاحب العلاقة بالطرق القانونية على مضمون القرار الإداري . وعليه أن تنفيذ قرار اداري وقبض نائب للوظيفة بمعد بموجب لاحق على ما يخالفه منطوق مرسوم سابق هو من الأدلة القانونية التي تثبت العلم الذي تبدأ به مهلة الطعن ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٠/٦/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٦١ .

ولكن المشرع اللبناني عاهد بالنظام الذي قرره لمجلس شورى الدولة بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ٩ ك ٢ ١٩٥٣ فحصر في المادة ١٦ منه العلم القانوني بصور القرار الذي يحمل مهلة المراجعة تسري بشأنه، بطريقة النشر والتبليغ دون غيرها من «الطرق الأخرى» التي كان ينص عليها النظام السابق . ثم جاء المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتضمن نظام مجلس الشورى يكرس القاعدة الواردة في نظام ١٩٥٣ وذلك في المادة ٥٩ منه التي نصت في فقرتها الاولى على ما يأتي : « مهلة المراجعة شهران تضاف اليها مهلة المسافة . وتبتدىء المهلة من تاريخ نشر القرار المطعون فيه إلا اذا كان من الواجب ابلاغه فتبتدىء من تاريخ التبليغ » . وقد ذهب مجلس الشورى اللبناني في ظل أحكام النصين المتقدمين الى اعتماد الطريقين المقررين فيها لسريان مهلة المراجعة ، دون الأخذ بفكرة العلم اليقيني التي اعتبرها مستبعدة بعد ان جرى حذفها في النصين المذكورين <sup>(١)</sup> ، والتي كان يمكن أن تنتج مثلاً عن تنفيذ القرار المطعون

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٦/١١/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٩٥ ، و ١٩٦٤/١٢/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٧ ( وقد قضيا بأن مهلة المراجعة لا تسري إلا من تاريخ تبليغ القرار المطعون فيه لأن العلم اللازم الذي كان يكفي ، في ظل العمل بأحكام القرار ٨٩ تاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٤١ لجعل مهلة المراجعة تسري من تاريخه لم يعد يمتد به في ظل أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٤/٧/١٩٥٣ والمرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ ) . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٩ ( وقد جاء فيه ان علم المستدعي بالقرار الاداري الذي يطعن فيه لا يكون منطلقاً لسريان مهلة الطعن . وعليه ليس من شأن ابلاغ البلدية بقرار اقالة أحد أعضائها بدء مهلة الطعن بالنسبة لهذا الأخير طالما انه لم يتبلغ هذا القرار هو بالذات ) - شورى لبناني ١٩٦٨/٣/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٨٧ .

فيه <sup>(١)</sup> او عن توزيع نسخته على دوائر الادارة <sup>(٢)</sup> او عن افهام نصه علناً

(١) انظر : شوري لبناني ١٩٦٢/٣/٢١ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٦٣ ( وقد جاء فيه : ان المادة ٤٠ من القرار التشريعي رقم ٨٩ تاريخ ١٩٤١/٤/٢٣ كانت تنص لأجل بدء مهلة المراجعة ، بالإضافة الى النشر والتبليغ ، على افتراض علم المستدي بالقرار المطعون فيه بأية طريقة اخرى . وهذا النص كان يعني أن القاضي باستطاعته أن يستنتج العلم من القرائن التي يدل بها لديه او من التحقيقات التي يباشرها بنفسه ، وهذه المادة ألغيت بالرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٣/١/٩ واستبدلت بنص جديد حصر سريان المهلة بالنشر والتبليغ وألغى الطريقة الثالثة المبينة على افتراض علم المستدي بالقرار المطعون فيه . وعليه اذا كان الرسوم المطعون فيه من المستدي الصادر في ظل الرسوم الاشتراعي رقم ٥٣/١٤ والقاضي بصرفه من الخدمة بناء لاستثائه لم يبلغ منه وفقاً للأصول التي نصت عليها المادة ١٦ من الرسوم الاشتراعي المذكور ، فإن باب المراجعة طعناً برسوم صرفه من الخدمة يبقى مفتوحاً أمامه ولا يعد طلب تصفية معاش التقاعدي وضوحاً منه للرسوم المطعون فيه لأن الرضوخ يجب أن يتضمن صراحة ما يفيد المدول عن الطعن ولا يمكن أن يستنتج من مجرد التنفيذ طلالاً أن القرارات الادارية هي نافذة مجد ذاتها ) . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٥٨/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٢٣١ ( وقد جاء فيه أنه اذا كان توقيع جداول الراتب شهرياً يدل على العلم بالشيء فإنه لا يفيد التبليغ القانوني الذي تسري معه مدة الطعن وفقاً للمادة ١٦ من قانون مجلس الشوري ) - و ١٩٦٥/٣/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٦٨ ( وجاء فيه أن علم المستدي الموظف برسوم رقبته وقبض الراتب على نحو ما يتضمنه لا يشكلان تبليغاً بالمعنى القانوني تسري معه مهلة الطعن فيه ) . غير انه قضي ، مع ذلك ، بأنه اذا تبين من محضر لجنة التضمين في البلدية وقرارها النهائي ان المستدي تقدم بمطالبه على أساس تنفيذ قرار المجلس البلدي فالرابعة المقدمة منه طعناً بالقرار المذكور بعد انقضاء شهرين على ثبوت علمه بالقرار تكون مستوجبة الرد ( شوري لبناني ١٩٥٧/١١/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٩ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٨/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٢٣٨ ( وقد جاء فيه ان توزيع نسخ الرسوم المطعون فيه على الدوائر لا يفيد ايلاخه من المستدي ولا يقع الدليل على حصول التبليغ الفعلي ) .

بطريقة التقرير <sup>(١)</sup> . على انه اعتبر ، مع ذلك ، ان ربط المستدعي للنزاع مع الادارة لأجل الطعن بقرار صريح صادر منها - في حين ان الطعن يمثل هذا القرار لا يستوجب ربط النزاع مقدماً - يعدّ بالنسبة اليه بمثابة تبليغ ما دامت عريضة ربط النزاع تحتوي على مضمون القرار المطعون فيه <sup>(٢)</sup> .

غير أن المشرع عاد وأدخل تعديلاً على نص المادة ٥٩ من نظام مجلس الشورى الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ وذلك بقانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ بحيث أصبح هذا النص يتضمن في فقرته الأولى ما يلي : « مهلة المراجعة شهران ، فتبتدىء من تاريخ نشر القرار المطعون فيه إلا إذا كان من الواجب إبلاغه فتبتدىء من تاريخ التبليغ أو التنفيذ » . فبهذا التعديل يكون المشرع قد وسع طرق العلم القانوني الذي يجعل مهلة المراجعة سارية ، فعملها تشمل ، بجانب النشر والتبليغ ، تنفيذ القرار المطعون فيه ، سواء حصل هذا التنفيذ من جانب الادارة تجاه المستدعي ام من جانب هذا الاخير تلقائياً إذ انه في الحالين يعتبر علماً بالقرار علماً أكيداً يقينياً ففسري المهلة بحقه من تاريخ هذا

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١٢/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٤٣ ( وقد جاء فيه ان التبليغ بواسطة التقرير أي علناً وبدون توقيع ليس بالتبليغ الذي يمكن الاعتماد به لجهة سريان مهلة الطعن بالفقرات الادارية الفردية . لأن العناية من التبليغ الشخصي هي توريد صاحب العلاقة بلسنة خطية تكنه من درس محتويات القرار حتى يتمكن من الطعن فيه ان هو جاء مخالفاً للقانون . ولا مجال للأخذ بنظرية العلم الأكيد يصدر القرارات الادارية وسريان مهلة الطعن بها بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٣/١/٩ وهو النظام السابق لمجلس الشورى والرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ وهو النظام الحالي له .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٨ .

التنفيذ . إنما يلاحظ ان النص الجديد قد حصر العلم اليقيني بالتنفيذ فقط ولم يحمله يتناول « اية طريقة أخرى » كما كان عليه نص المادة ٤٠ من القرار ٨٩ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤١ . لذلك وجب التقييد بمضمون هذا النص واعتبار ان العلم الناتج عن تنفيذ القرار هو وحده الذي يحمل مهلة الطعن سارية بجانب النشر والتبليغ . على ان مفهوم التنفيذ ليس مفهوماً محددًا بوضوح ودقة ، مما يترك لمجلس شورى الدولة مجالاً واسعاً لتقدير الظروف والحالات التي تدخل في نطاقه . وقد اعتبر المجلس من قبيل تنفيذ المرسوم المطعون فيه قبض الراتب المحدد فيه خلافاً لمنطوق مرسوم سابق <sup>(١)</sup> . كما يمكن ان يعتبر من قبيل التنفيذ مثلاً : وقف دفع الراتب للموظف او دفع راتب خفض له نتيجة لصدور قرار تأديبي بحقه لم يبلغ إليه ، او قطع الراتب عن موظف نتيجة لصدور مرسوم ظل دون تبليغ يعتبره مستقبلاً من الوظيفة او مسرحاً من الخدمة او محالاً على التقاعد ، او تسلم موظف آخر مهام الوظيفة التي يقوم بها المستدعي نتيجة لصدور قرار بفسخ التعاقد معه او لنقله الى وظيفة أدنى ، وغير ذلك من الظروف والعناصر التي تدخل في مفهوم تنفيذ القرار الاداري والتي يعود لمجلس شورى الدولة النظر فيها لتقرير سريان المهلة بمقتضى ما يملك من سلطة تقديرية في هذا الصدد <sup>(٢)</sup> .

## ٦١ - (ب) بالنسبة الى القرار الاداري الضمني : تنص المادة ٥٩

(١) شورى لبناني ١٩٧٠/٢/٢١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٣٦ .

(٢) انظر مقال الأستاذ جوزف شدياق حول التشريع الجديد لمهل المراجعة ، في مجموعته الادارية ١٩٦٧ ص ٢٧ .



فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ على ما يأتي : « إذا كان القرار الإداري قراراً خمينياً بالرفض ناتجاً عن سكوت الإدارة فهذه الشهرين المنصوص عليها في الفقرة السابقة تبتدىء اعتباراً من انتهاء المدة المعينة في المادة ٥٨ » ، أي اعتباراً من انتهاء مدة الشهرين على استلام الإدارة الطلب المقدم إليها من المستدعي والتي يعتبر سكوتها في خلالها بمثابة قرار ضمني بالرفض .

فمن الواضح ان القرار الضمني بالرفض لا يمكن ان يكون محلاً للنشر او التبليغ ، ولذا تبدأ مهلة المراجعة بشأنه منذ حصوله ، أي منذ انتهاء مدة الشهرين على سكوت الإدارة على الطلب المقدم إليها . ولا تقبل المراجعة مبدئياً قبل حصول القرار الضمني إذ تعتبر عند ذلك بدون موضوع لعدم صدور أي قرار قابل للطعن ، غير ان مجلس شورى الدولة قد عثى في أحكامه على قبول مثل هذه المراجعة شرط ان يكون القرار الضمني قد حصل بمرور الشهرين على سكوت الإدارة قبل صدور الحكم فيها <sup>(١)</sup> .

وإذا صدر قرار صريح بالرفض من الإدارة قبل انتهاء مهلة المراجعة ، أي قبل انقضاء شهرين على حصول القرار الضمني ، فتعتبر المدة المنقضية من

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٦/١٢/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٥٢ - و ٢١/٢/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١٥ - و ٢٢/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٢٨ - و ١٢/٧/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٦١ - و ٢٤/٢/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٦٣ - و ٥/١١/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣٣ - و ١٥/٢/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٢ . وانظر ايضاً : شورى فرنسي ١٩١١/١٢/٢٧ مجموعة ليبون ص ١٢٤٠ - و ٢٦/١٠/١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٤٣٣ - ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٢٧ .

المهلة كأنها لم تكن وتسري من جديد اعتباراً من هذا القرار الصريح مهلة الشهرين للمراجعة ( م ٥٩ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) . ويكون مبدأ سريان المهلة في هذه الحال لا تاريخ صدور القرار الصريح بل تاريخ تبليغه الى المستدعي <sup>(١)</sup> ، إذ لا يمكن ان يعلم به علماً قانونياً يحمل المهلة سارية بشأنه إلا اعتباراً من تبليغه إليه . ولا يشترط ان يكون تبليغ القرار الصريح بالرفض الى المستدعي قد حصل خلال مهلة الشهرين المحددة للمراجعة ، بل يكفي ان يكون القرار قد صدر خلال هذه المهلة ولو تم ابلاغه بعد انقضاءها ، وتسري المهلة من جديد في هذه الحال منذ هذا التبليغ <sup>(٢)</sup> . أما إذا صدر القرار الصريح بالرفض بعد انقضاء مهلة المراجعة فيعتبر مؤكداً للقرار الضمني ولا يكون من شأنه بدء مهلة جديدة ( م ٥٩ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/١١/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٣٠ - و ١٣/٧/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٩ .

(٢) بهذا المعنى : شوري فرنسي ١٩٦٠/١٢/١٤ مجموعة ليبون ص ٧٠٥ - و ١٥/٧/١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٤٣٤ - و ١١/٣/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٦ - اودان ص ٨٣٠ .

(٣) وانظر أيضاً هذا المعنى : شوري فرنسي ١٩٦٧/١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٤٢ ووجه القانون للعام ١٩٦٧ ص ١٢٠١ - شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩٨ - و ٢٤/١٠/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٠ - و ٢٥/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٥٨ - و ٣/٣/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٠١ - و ٢٥/٤/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠٠ - و ١٢/٧/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٨ .

هذا ويلاحظ انه إذا كان الاصل ان تسري مهلة المراجعة منذ انتهاء مدة الشهرين على سكوت الادارة على الطلب ( او عريضة ربط النزاع ) المقدم إليها ، فان المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ قد استثنت من هذا الاصل حالتين : ( الاولى ) إذا كانت السلطة الادارية من الهيئات التقريرية التي لا تنعقد إلا في دورات معينة ، إذ تعد مهلة الشهرين - التي يعتبر سكوت الادارة خلالها كقرار هتمي بالرفض - عند الاقتضاء حتى اختتام اول دورة تنعقد بعد تقديم الطلب . و ( الثانية ) إذا كان البت في موضوع للطلب خاصاً لمهل قانونية تريد في مجموعها عن الشهرين ، إذ لا يعد سكوت الادارة قراراً هتمياً بالرفض إلا بعد انصرام هذه المهل <sup>(١)</sup> .

وتطبق القواعد المتقدم ذكرها بشأن بدء سريان مهلة المراجعة ضد القرار الضمني بالرفض سواء بالنسبة لدعوى الإبطال ام لدعوى القضاء الشامل . ولكن ثمة حكم جديد أتى به المشرع في القانون الصادر بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦٧ المعدل للمادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ وهو ينص على : ان انقضاء مهلة الشهرين على مراجعة ابطال القرار الفردي الصريح او الضمني يسقط حق مراجعة القضاء الشامل بشأن مفعول القرار من سائر نواحيه . فبمقتضى التشريع السابق كان بإمكان الشخص المتضرر من صدور قرار اداري غير مشروع وقد انقضت مهلة الطعن فيه بالابطال ، ان يقيم

---

(١) هذا وقد قضي بأن الاجتهاد مستقر على ان الطلبات التي تخضع للقوانين اجابتهما الى درس وتحقيق مسبقين لا تسقط بمرور المهل المادية ولا يشكل فيها سكوت الادارة قرينة رفض هتمي إلا بعد انصرام المهل اللازمة للتحقيق والدرس ( شوري لبناني ١٩٦٠/٧/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١١١ ) .

دعوى القضاء الشامل للمطالبة بالتعويض عن الضرر اللاحق به من جراء صدور هذا القرار الباطل ، وكانت مهلة دعوى القضاء الشامل تسري منذ انتهاء مدة الشهرين على سكوت الادارة بعد استلامها عريضة ربط النزاع ، وشرط ألا يكون حق المدعي بالتعويض قد مر عليه الزمن <sup>(١)</sup> . أما بعد صدور قانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ فقد أصبحت مهلة دعوى القضاء الشامل مرتبطة بمهلة دعوى الإبطال ، لا بل متعددة معها ، بحيث ان انقضاء المهلة بالنسبة لدعوى الإبطال يترتب عليه سقوط الحق بدعوى القضاء الشامل . فإذا صدر قرار اداري فردي وأبلغ من الشخص الذي يعنيه فتنتهي مهلة دعوى الإبطال يشأه بمرور شهرين من تاريخ هذا التبليغ ، ويقتضي منطوق حكم القانون الصادر في ٢٧ تموز ١٩٦٧ بسقوط الحق بدعوى القضاء الشامل ايضاً بمرور ذات المهلة . ولكن يلاحظ انه إذا كانت دعوى الإبطال التي ترفع ضد قرار فردي صريح لا تحتاج الى ربط النزاع مقدماً بطلب او عريضة توجه الى الادارة <sup>(٢)</sup> ، فان الامر يختلف بالنسبة لدعوى القضاء الشامل التي يستلزم رفعها توجيه عريضة الى الادارة لربط النزاع معها وانتظار جواب الادارة عليها مدة شهرين ، حتى إذا سكنت هذه المدة كان ذلك بمثابة قرار ضمني بالرفض ، ورفعت الدعوى خلال شهرين للطعن به والمطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن صدور القرار الصريح المعيب ، مما يجعل رفع دعوى

---

(١) انظر الفقرة ٥٥ ألفاً والأحكام التي أدرتها فيها .

(٢) بهذا المعنى : شوري لبناني ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٨ -

١٦ / ١٢ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ .

القضاء الشامل حاصلاً بعد انقضاء مهلة دعوى الإبطال<sup>(١)</sup> ؛ هذا ما لم تقطع عريضة ربط النزاع مهلة دعوى الإبطال كما سنرى<sup>(٢)</sup> ، أو ما لم يعتبر مجلس الشورى ان رفع دعوى القضاء الشامل ، في حال صدور قرار اداري نافذ وضار ، هو جائز دون سبقه بعريضة لربط النزاع مع الإدارة<sup>(٣)</sup> .  
ويلاحظ انه نظراً لصرامة النص الممدد الجديد بالنسبة الى الاوضاع الفردية السابقة ، فقد أضاف المشرع فقرة إليه تتضمن ما يلي: «فما يتعلق بالقرارات الفردية السابقة لتاريخ العمل بهذا القانون التي لم يحصل مراجعة بشأنها وكانت ابلقت او نفذت تحدد مهلة مراجعة القضاء الشامل بسنة واحدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون» . وتجدر الاشارة أيضاً الى ان التعديل المتقدم لا يطبق إلا على القرارات الفردية ، أما القرارات التنظيمية فيظل سارياً بشأنها النظام القانوني السابق الذي يحفظ لدعوى القضاء الشامل مهلتها الخاصة المستقلة عن مهلة دعوى الإبطال .

### ثالثاً - طرق ازالة مهلة المراجعة

٦٢ - يانه هذه الطرق : تحدت المهلة العادية للمراجعة ضد القرارات الادارية بشهرين كما قدمنا . وتعتبر هذه المهلة بمنزلة مهل المحاكمة التي يخترق

---

(١) انظر بهذا المعنى : مقال الأستاذ جوزف شدياق حول التشريع الجديد لمهل المراجعة ، في مجموعته الادارية ١٩٦٢ ص ٢٧ وما يليها .

(٢) انظر لاحقاً الفقرة ٦٥ .

(٣) انظر ، ط سبيل الاستثناس ، ما ابديناه في الفقرة ٣٠ سابقاً .

على انقضائها سقوط الحق بتقديم المراجعة . وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ في فقرتها الاخيرة حيث جاء : « لا تقبل الدعوى المقدمة بعد انقضاء المهلة » . فتكون هذه المهلة إذا من النظام العام <sup>(١)</sup> ، ولا يجوز بالتالي تعديلها حتى بموافقة الإدارة <sup>(٢)</sup> إلا في الحالات المقررة في القانون . وقد ورد النص على هذه الحالات في المادة ٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ، وهي تتناول حالات انقطاع المهلة وبدء سريان مهلة جديدة نتيجة لمراجعة ادارية استرحامية او تسلسلية ، وتقديم طلب المعونة القضائية ، وتقديم الدعوى الى محكمة غير مختصة . ويلحق القضاء بهذه الحالات القوة القاهرة التي لا يجوز سريان مهلة المراجعة اثناء قيامها بحيث يكون لها بالتالي ازاء هذه المهلة أثر موقف لا قاطع كالأسباب القانونية المتقدمة .

وتعتبر الحالات او الطرق المذكورة التي من شأنها اطالة مهلة المراجعة ذات صفة حصرية ، فلا يجوز الاعتداد بغيرها في هذا الصدد . فلا يمكن المستدعي الاحتجاج مثلا ، بقصد اطالة المهلة ، بالأسباب التي من شأنها وقف او قطع مدة مرور الزمن لاختلاف طبيعة هذه المدة عن مهلة المراجعة . كما

---

(١) شورى لبناني ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ مجموعة شديق ١٩٦٠ ص ١٦١ .

(٢) شورى فرنسي ٢ / ٦ / ١٩٦١ مجموعة ليون ص ١١٤٢ . وإذا اقدمت الادارة على اعطاء المستدعي معلومات غير صحيحة في هذا الصدد فقد يؤدي ذلك الى ترتيب مسؤوليتها عن الضرر الذي يصيبه من هذا القبيل (شورى فرنسي ٢٣ / ٥ / ١٩٦٢ مجموعة ليون ص ٣٤٦ - اودان ص ٨٣٧) .

لا يمكنه الاحتجاج بأسباب أخرى ، كالغلط حول بدء سريان المهلة حتى لو تسببت به الإدارة <sup>(١)</sup> ، أو عدم توفر جميع العناصر اللازمة لديه لتقدير مدى أحقية المراجعة وحظه في كسبها لعدم استطاعته معرفة أسباب الرفض الضمني إلا بعد انقضاء المهلة <sup>(٢)</sup> ، أو عدم معرفته في الوقت المناسب بالعيب الذي يشوب القرار <sup>(٣)</sup> ، أو التزامه بالحضور أمام محكمة جزائية <sup>(٤)</sup> ، أو الاحتجاج أيضاً بشهر اقسلاسه <sup>(٥)</sup> ، أو بطمنه بقرار تنفيذي للقرار موضوع المراجعة <sup>(٦)</sup> ، أو بحجوب الإدارة بالتريث <sup>(٧)</sup> ، أو بوجود مخاطر داخلية بين الوزارات والدوائر لدرس ربط النزاع ومحاولة استجابه <sup>(٨)</sup> . ولكن قضي بأن رد المراجعة بمجالتها الحاضرة بسبب عدم إبراز المدعي ما ثبتت

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٥ / ٧ / ٤ مجموعة ليبون ص ٣٨٥ . ط ان يكون المستدعي حق مطالبة الإدارة بالتعويض عند ثبوت خطأ من جانبها كما بينا في الهامش السابق .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٣ / ٦ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ٧٥٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٩ / ١١ / ٢٥ مجموعة ليبون ص ٥١٣ - و ١٩٥٨ / ٢ / ١٢ مجموعة ليبون ص ٩٣ . ما لم يكن هذا الأمر ناتجاً عن نقص في التبليغ أو النشر مثلاً كما بينا سابقاً ( انظر آتلاً الفترتين ٥٨ و ٥٩ ) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ٦ / ٩ مجموعة ليبون ص ٨٤١ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٣٨ / ١١ / ٢٣ مجموعة ليبون ص ٨٧١ و دالوز ١٩٣٨ - ٣ - ٢٠ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٤ / ١٢ / ١٠ مجلة القانون الإداري ١٩٥٥ رقم ٦٥ .

(٧) شوري فرنسي ١٩٥٨ / ٦ / ١٣ سيراى ١٩٥٨ - ٣ - ٣٥٢ .

(٨) شوري لبناني ١٩٦٦ / ٣ / ٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٧ .

دعواه من شأنه قطع المهلة، بحيث يجوز للدعي أن يتقدم بدعواه مجدداً ضمن مهلة الشهرين التي تسلي تاريخ ابلاغه الحكم برد الدعوى على الوجه المذكور ويدون أن يربط النزاع من جديد<sup>(١)</sup>.

فنتناول بالبحث اذاً، فيما يلي، الطرق الاربعة المتتقدم ذكرها والتي من شأنها اطالة مهلة المراجعة وهي : (أ) القوة القاهرة . (ب) طلب المونة القضائية . (ج) المراجعة الادارية الاسترحامية او التسلسلية . (د) رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

٦٣ - (أ) القوة القاهرة : تعتبر القوة القاهرة سبباً موقفاً لمهلة المراجعة، أي انها توقف سريان هذه المهلة منذ تاريخ حدوثها حتى تاريخ زوالها بحيث ان المدة المنقضية قبل حدوثها تظل قائمة وتدخل في حساب المهلة التي تعود الى السريان من جديد بعد زوال تلك القوة تكتلة للعدة السابقة . ويعتبر قوة القاهرة كل طارئ مفاجيء خارج عن ارادة المستدعي ولم يكن بإمكانه توقعه او دفعه، كالحرب او الثورة او الفيضان المدمر او أية كارثة طبيعية او أي طارئ آخر يجعل صاحب الشأن في وضع يتعذر معه رفع الدعوى في المهلة المحددة لها . وقد أخذ مجلس الشورى الفرنسي بالقوة القاهرة كسبب موقف لمهلة المراجعة<sup>(٢)</sup>، كما اخذت بها المحاكم الادارية

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٦/٣/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٩١٠/١/١٤ مجموعة ليبون ص ٢٣ - و ١٩١١/٧/٧ مجموعة ليبون ص ٨٠٧ - و ١٩١٥/١١/١٢ مجموعة ليبون ص ٣٠٥ .



الاجنبية الأخرى كالحاكم الادارية المصرية<sup>(١)</sup> وغيرها. ويجدر الأخذ بها أيضاً من قبل القضاء الاداري في لبنان طبقاً للقواعد العامة ومبادئ المنطق والعدالة.

٦٤ - (ب) طلب المعونة القضائية : تنص المادة ٦٠ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ على ما يأتي : « تنقطع مهلة المراجعة اذا طلب صاحب العلاقة ضمن مهلة المراجعة المعونة القضائية ، وفي هذه الحال تبتدىء مهلة المراجعة مجدداً اعتباراً من تاريخ ابلاغ صاحب العلاقة بالقرار الصادر بشأن المعونة القضائية » .

فطلب المعونة القضائية يؤدي إذا الى قطع مهلة المراجعة شرط أن يقدم خلال هذه المهلة. ويرتب عليه قطع المهلة حتى إذا قدم الى محكمة غير مختصة - كمحكمة عدلية مثلاً - بقصد رفع الدعوى فسيأيد أمام هذه المحكمة نفسها<sup>(٢)</sup> ، إذ تظل المهلة في هذه الحال متقطعة حتى صدور الحكم من هذه المحكمة وإبلاغه الى صاحب الشأن كما سنرى طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٠ السالف ذكرها بحيث تبتدىء في السريان من جديد اعتباراً من هذا التبليغ .

وذهب القضاء الفرنسي ، بالنسبة لتحديد بدء سريان المهلة من جديد ، الى التفريق بين الحالة التي يصدر فيها القرار برفض طلب المعونة وحيث يبدأ سريان المهلة من تاريخ ابلاغ صاحب الشأن بهذا القرار ، والحالة التي يصدر

---

(١) محكمة القضاء الاداري المصري ١٥/٥/١٩٥١ المجموعة سنة ٥ ص ٩٤٧ - ١٣٥/١/١٩٥٩ المجموعة سنة ١٢ و١٣ ص ١٦٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/١/٢٣ مجموعة ليبون ص ٧٢٥ - غايوك فقرة ٢٣٣ - اوفي ودراجر ٢ فقرة ٧٣٥ .

فيها القرار بمنح المعونة وحيث يكون لصاحب الشأن أن يرفع دعواه في أي وقت . وهذا الحل مستغرب إذ تظل المهلة مفتوحة في الحالة الثانية بدون تحديد وقت لانتهائها ؛ وهو يفسر بكون القضاء الفرنسي ينظر الى طلب المعونة القضائية في حالة قبوله كأنه بمثابة رفع الدعوى أمام المحكمة <sup>(١)</sup> . وعلى هذا الأساس فإنـه يأخذ في الاعتبار تاريخ تقديم طلب المعونة وليس تاريخ رفع الدعوى لتحديد اختصاص للقاضي في حال تعديل قواعد الاختصاص <sup>(٢)</sup> .

أما في القانون اللبناني فقد جاء نص المادة ٦٠ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ المتقدم ذكره قاطعاً في هذا الصدد ، إذ تضمن ان مهلة المراجعة تبتدىء مجدداً اعتباراً من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن القرار الصادر بشأن المعونة القضائية ، وذلك دون تفريق بين أن يكون القرار صادراً بالفرض او بقبول الطلب ومنح المعونة . وقد سار قضاء مجلس شورى الدولة على هذا التفسير للنص معتبراً ان مهلة المراجعة تبتدىء في السريان من جديد منذ إبلاغ صاحب الشأن القرار الصادر بشأن المعونة القضائية ، سواء كان قاضياً برفض هذه المعونة أم بمنحها ، وهي تنصرم بانقضاء الشهرين بمد التبليغ <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر في ذلك : ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٣١ .

(٢) شولزى فرنسي ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٣ مجموعة ليبون ص ٣٠٥ .

(٣) شورى لبناني ١١٢ / ١٩٦٠ و ١٢ / ٢٠ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٦ - و ١٦ / ٣ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٨٤ - و ٣٠ / ٤ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٤ .

٦٥ - (ب) المراجعة الإدارية الاسترحامية او الفلسطينية: بمقتضى المادة ٦٠ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ المعدلة بقانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ « تنقطع مهلة المراجعة إذا تقدم صاحب العلاقة ضمن هذه المهلة بمراجعة إدارية الى السلطة نفسها او الى السلطة التي تعالوها وكذلك إذا تقدم بطلبية في موضوع القضاء الشامل عند الاقتضاء ، وفي جميع هذه الاحوال تبدئ مهلة من تاريخ تبليغ القرار الصريح او من تاريخ القرار الضمني ولا تنقطع المهلة إلا بسبب مراجعة واحدة او بسبب مطالبة واحدة » .

يتضح من هذا النص انه إذا تقدم صاحب الشأن ، بعد رفعه عريضة الى الادارة بربط النزاع معها وصدور قرار صريح او ضمني منها يترتب عليه سريان مهلة المراجعة ، بمراجعة إدارية خلال هذه المهلة الى السلطة نفسها ( أي استرحامية ) او الى السلطة التي تعالوها ( أي تسلسلية ) ( recours administratif gracieux ou hiérarchique ) ، فإن مهلة المراجعة تنقطع حسب صدور قرار صريح من الادارة يتخلفه صاحب الشأن او صدور قرار ضمني - ناتج عن سكوت الادارة مسدة شهرين من تاريخ تقديم المراجعة الادارية - ثم تبدئ بالسريان من جديد لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ تبليغ القرار الصريح او تاريخ القرار الضمني. اما ما تضمنه النص من جهة أخرى ، من قطع مهلة المراجعة بتقديم مطالبة في موضوع القضاء الشامل عند الاقتضاء ، فلا يتضح معناه لأول وهلة ولا الفائدة منه بعد أن قضى النص بقطع المهلة بالمراجعة الادارية. ذلك ان المراجعة الادارية - الاسترحامية او التسلسلية - تقدم جوازاً في مراجعة القضاء الشامل وهي تسبق هذه المراجعة لحل الادارة على درس مطالب صاحب الشأن مجدداً لتفادي المنازعة القضائية معها ، وهي المطالب التي يكون قد أوردها هذا الأخير في عريضة ربط النزاع السابقة .

وان المطالبة في موضوع القضاء الشامل التي تضمنها النص المعدل لا يمكن أن تعني سوى مطالبة الإدارة أيضاً بدرس المطالب المرفوعة إليها سابقاً في عريضة ربط النزاع ، وهي بالتسالي تتحد في مفهومها مع المطالبة الإدارية الاستراحامية ولا تريد شيئاً عليها . ولا يمكن القول ان المطالبة المذكورة في موضوع القضاء الشامل هي بمثابة ربط النزاع مع الإدارة لأن هذه المطالبة بمقتضى نص المادة ٦٠ قد اعتبرت قاطعة لمهلة المراجعة التي ابتدأ سريانها بعد ربط النزاع سابقاً مع الإدارة ، فلا محل بالتالي لربط النزاع من جديد مع هذه الأخيرة . فلا يكون إذاً من معنى للمطالبة المذكورة في موضوع القضاء الشامل إلا إذا كانت من شأنها - مع المطالبة الإدارية الاستراحامية او للتسلسلية - ان تقطع مهلة مراجعة الإبطال . ويلاحظ ان قضاء مجلس الشورى قد استمر في قرارات حديثة له على ان المطالبة الإدارية الاستراحامية من شأنها قطع مهلة مراجعة الإبطال عملاً بالمادة ٦٠ فقرة ١ من المرسوم الاشتراحي ١١٩ معتبراً ان عريضة ربط النزاع ، رغم عدم ضرورتها في مراجعة الإبطال ضد قرار صريح ، فإذا ما قدمت الى الإدارة لدعوتها الى إلغاء قرارها او الرجوع عنه تكون بمثابة المراجعة الإدارية القاطعة لمهلة دعوى الإبطال <sup>(١)</sup> . ويبدو هذا القضاء متفقاً مع أحكام القانون الصريحة التي

---

(١) شوري لبناني ١٦/١٢/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ ( وقد جاء فيه : يلجأ الى القرار الضمني بالرفض كي تؤسس عليه المراجعة امام مجلس الشورى عندما لا يكون هناك قرار اداري يمكن الطعن فيه ، لما دام ان المستدعي يطعن في قرار اداري فإنه لا يبتنى من موجب لاستصدار قرار اداري يطعن فيه . وان المراجعة الاداوية التي يرفعها ( وهي في القضية مذكرة ربط نزاع تدعو الادارة لإلغاء القرار ) لا تكون بالواقع إلا المراجعة الاستراحامية النصص عليها في المادة ٦٠ فقرتها الأولى من المرسوم الاشتراحي رقم ١١٩/٥٩ والتي من شأنها =

تتكلم عن المراجعة قاصدة بها مراجعة الإبطال ومراجعة القضاء الشامل على السواء ، وإن المادة ٦٠ عندما تنص على قطع مهلة المراجعة بطلبات أشارت إليها تقصد دون شك مراجعة الإبطال كمراجعة القضاء الشامل وفقاً لما هو مبين في النصوص السابقة لها . وهذا ما تنص عليه أيضاً الفقه والقضاء في فرنسا من تفسير للقواعد دون تمييز بين المراجعتين المذكورتين .

فيستخلص إذاً مما تقدم أنه ، كما أن المطالبة الإدارية أو عريضة ربط النزاع الرامية إلى مطالبة الإدارة بإلغاء قرارها أو الرجوع عنه قبل رفع دعوى إبطال هذا القرار تكون قاطعة لمهلة هذه الدعوى إذ أنها بمثابة المراجعة الإدارية التي تقطع مهلة المراجعة القضائية عملاً بالمادة ٦٠ فقرتها الأولى ، فإن عريضة ربط النزاع أو المطالبة في موضوع للقضاء الشامل المشار إليها في المادة ٦٠ المذكورة والتي تستهدف حمل الإدارة على تقرير تعويض

---

= أن تقطع مهلة المراجعة القضائية . وما دام أن مهلة المراجعة في القضايا التأديبية لا تون يوماً بحسب المادة ١٠٣ من المرسوم الاشتراقي ١١٩ فإن المراجعة الاستراحية قد قطعها بشأن القرار المطعون فيه بحيث أن المراجعة الحاضرة تكون مقدمة ضمن المهلة القانونية . وبذلك المعنى ، شوري لبناني ١٩٦٨/١٠/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٥ - ١٩٦٨/١٠/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٥ و ١٦٦ . وكان مجلس الشوري قد اعتبر في قرار سابق أن الطعن في القرارات الصريحة الصادرة من الإدارة لا يستوجب ربط النزاع وتسري حتماً المهلة القانونية لمراجعة الإبطال من تاريخ النشر أو التبليغ ، وربط المستدعي للنزاع مع الإدارة في موضوع الطعن بقرار صريح صادر عنها يعتبر بالنسبة إليه بمثابة تبليغ ، فإن وودت مراجعته بطلب الطعن بعد فوات مدة الشهرين من تاريخ ربطه للنزاع ردت شكلاً ( شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٨ ) . وبهذا المعنى أيضاً : الأستاذ جوزف شدياق في مقاله حول «التشريع الجديد لمهل المراجعة» في مجموعته الإدارية ١٩٦٧ ص ٢٧ وما يليها .

للمستدعي عن صدور قرار نافذ وضرر به مثلاً ، يكون من شأنها كذلك ان تقطع مهلة دعوى الابطال ، إذ لا معنى لها في غير ذلك طالما انها ازاء دعوى القضاء الشامل لا يمكن أن تضيف شيئاً على المطالبة الادارية الواردة في النص كما قدمنا .

ولكن قد يمتنع على ذلك بأن المطالبة التي تقطع مهلة المراجعة يجب أن تشتمل على المطالب نفسها التي قد تتضمنها هذه المراجعة : فإذا كانت تتعلق بمراجعة القضاء الشامل يجب أن تحتوي على مطالب رامية الى اقرار التعويض مثلاً ، وإذا كانت تتعلق بمراجعة الابطال يجب أن تستهدف طلب إلغاء القرار او الرجوع عنه ، وانه لا يصح من ثم أن يترتب على المطالبة الادارية الهادفة الى التعويض - او الصادرة بموضوع القضاء الشامل كما جاء في نص المادة ٦٠ - قطع مهلة دعوى الابطال . فهذا الاعتراض يبدو راجعاً إن لم يكن قاطعاً لأول وهلة ، غير أنه لدى التدقيق في الواقع العملي يتضح أن المطالبة الادارية التي تستهدف التعويض عن قرار اداري ضرر لا بد أن تشير الى العيوب التي تشوب هذا القرار ورتب بطلانه ، بحيث أن التعويض المطالب به يكون مسنداً الى اصدار هذا القرار المشوب بعيوب مبطله والتي من شأنها اثبات خطأ الادارة في اصداره ومسؤوليتها بالتسالي عن تعويض الضرر الناجم عن ذلك . كما أن مجلس الشورى عندما يقرر التعويض يسند قراره الى العيوب الواقعة في القرار والتي تؤدي الى بطلانه وهو ثبت من ثم هذا البطلان لأجل تقرير التعويض دون أن يقضي في منطوقه بالابطال<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر بهذا المعنى : الفقرة ٧٦ وما يليها لاسفاً - اوني ودراغو ٢ فقرة ٧٣٨ :

وما دام أن المستدعي يطلب في « مطالبته الإدارية بموضوع القضاء الشامل » او في عريضته بربط النزاع اعتبار القرار مشوباً بعيوب مبطله وإثبات هذا البطلان تأسيساً لطلب التعويض الذي يهدف إليه ، فإن مثل هذه المطالبة لا تختلف في أساسها عن المطالبة التي ترمي الى ابطال القرار او إلغائه من جانب الادارة . هذا فضلاً عن أن المطالبة المذكورة المهدة لدعوى القضاء الشامل قد تحمل الادارة فعلياً على إلغاء القرار الضار تجنباً لدفع التعويض المطالب به إذ يكون هذا الإلغاء بمثابة التعويض العيني بالنسبة الى المستدعي . وهذا التعليل يحدو بنا الى الاستنتاج أن « المطالبة بموضوع القضاء الشامل » الواردة في نص المادة ٦٠ قد أراد بها المشرع المطالبة التي تقطع مهلة مراجعة الإبطال على غرار المطالبة الادارية الاستراحمية او التسلسلية التي يجوز اللجوء إليها أيضاً لقطع مهلة مراجعة القضاء الشامل . وبذلك تتحقق بنفس الوقت النتيجة التي أقرها المشرع في المادة ٥٩ بتوحيد مهلة دعوى القضاء الشامل مع مهلة دعوى الإبطال عندما نص على سقوط الحق بدعوى القضاء الشامل نتيجة لانقضاء مهلة دعوى الإبطال . ذلك أنه في حال تقديم عريضة ربط النزاع للقضاء الشامل أثناء مهلة الشهرين المقررة لدعوى الإبطال تنقطع هذه المهلة وفقاً لما تقدم شرحه ، وهي تعود فتسري من جديد منذ تبليغ القرار الصريح او تاريخ القرار الضمني بالرفض<sup>(١)</sup> .

لن الواضح اذاً أن المطالبات الادارية الواردة في المادة ٦٠ فقرتها الأولى من شأنها قطع المهلة بالنسبة لمراجعة الإبطال كما بالنسبة لمراجعة القضاء الشامل.

---

(١) انظر ما أوردناه في هذا الصدد في الفقرة ٦١ آنفاً .

على أن المهلة التي تنقطع بها هي، كما يتضح من ظاهر النص، المهلة العادية للمراجعة المحددة بشهرين والوارد ذكرها في المادة ٥٩ . غير أن مجلس الشورى قد ذهب الى أن أثر انقطاع المهلة الناقض عن المراجعة الادارية يشمل أيضاً المهل الأخرى الخاصة ببعض المراجعات ، كمراجعة الابطال ضد القرارات التأديبية مثلاً والمحددة مهلتها بثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذه القرارات ( م ١٠٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(١)</sup> .

وبعد انقطاع مهلة المراجعة بالمطالبة الادارية تمود هذه المهلة وتسري من جديد لمدة شهرين من تاريخ تبليغ القرار الصريح الصادر من الجهة الادارية التي قدمت اليها المطالبة او من تاريخ القرار الضمني بالرفض الناتج عن سكوت هذه الادارة مدة شهرين من تاريخ استلامها المطالبة . وفي حال النزاع حول تاريخ تقديم المطالبة الادارية يتعين على المستدعي إثباته . ويثبت هذا التاريخ عادة - كما هو الحكم في عريضة ربط النزاع - بالإيصال الذي تعطيه الادارة لدى استلام الطلب والذي تبين فيه موضوع هذا الطلب وتاريخ استلامه ؛ كما يجوز إثباته بالإشعار البريدي باستلام الكتاب المضمون<sup>(٢)</sup> او باستلام البرقية المرسلة بموجبها العريضة الاسترحامية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٠٢/١٠/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٥ - ١٦٦/١٢/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ . غير أن مجلس الشورى عاد بقرار حديث وقضى ، خلاف ذلك ، بأن مهلة الطعن بالقرارات التأديبية قد أتمى المشارع على تحديثها في باب « القواعد الخاصة ببعض المراجعات » فهي لا تنقطع إذاً بالمراجعة الادارية ولا التسلسلية التي يرفعها المستدعي الى الوزير المختص ( شوري لبناني ١٩٧١/٣/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٨٣ ) .

(٢) انظر في ذلك ؛ غابولد فقرة ٢٣٩ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٣٣ ص ٢١٢ والقرارات التي يشيران اليها .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٣/٥/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢١ .



٦٦ - شروط المراجعة الإدارية القاطعة للمصلحة او المصدرة لها : يتبين من نص المادة ٦٠ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ومن قرارات مجلس شورى الدولة أن ثمة شروطاً يجب أن تتوافر في المراجعة الادارية - الاستراحمية او التسلسلية - كي يترتب عليها قطع مهلة المراجعة . وهذه الشروط هي التالية :

( ١ ) يجب أن يكون القرار موضوع المراجعة الادارية قراراً إدارياً لا قضائياً<sup>(١)</sup> ، ذلك أنه بالنسبة الى القرارات القضائية لا يصح وقف او قطع المهلة المحددة للظعن فيها بمراجعة إدارية ترفع الى الهيئة التي أصدرتها .

( ٢ ) يجب أن تكون المراجعة الادارية مقدمة من صاحب الشأن وقاطعة في معناها أي توضح الفرض المتقصد منها : كطالبة الادارة بالفاء قرارها او تعديله او الرجوع عنه او بالتعويض عن الضرر اللاحق بالمستدعي . ولا يشترط احتواؤها على أسباب قانونية<sup>(٢)</sup> ، إنما يجب أن تتضمن مطالب معينة<sup>(٣)</sup> يمكن أن تكون محلاً للقضاء بها فيما إذا تمتعت الادارة عن إجابتها . ولذا لا يبعد مراجعة إدارية بالمعنى القاطع للمهلة الطلب الرامي الى معرفة

---

(١) شوري فرنسي ١٥ / ١ / ١٩٦٥ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٤١ . وانظر في صدد التمييز بين القرار الاداري والقرار القضائي وتحديد اوصاف كل منهما : شوري لبناني ١٦ / ١٢ / ١٩٦٨ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ٣٣ .

(٢) شوري فرنسي ٢٠ / ١ / ١٩٦٣ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٤١ :

(٣) شوري فرنسي ٣ / ١٢ / ١٩٥٢ الأسبوع القانوني ١٩٥٣ - ٢ - ٧٣٥٣ - و ٢١ / ١٠ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٥٨٠ مكررة .

أسباب اتخاذ القرار<sup>(١)</sup> أو الرامي الى مجرد الحصول على وقف تنفيذه<sup>(٢)</sup> .  
ولم يشترط القانون صيغة أو شكلاً معيناً للمراجعة الادارية ، فيجوز أن ترد  
من ثم بعريضة أو بكتاب عادي أو ببرقية<sup>(٣)</sup> أو بإذازر أو بأية صيغة  
أخرى<sup>(٤)</sup> . أما الكتاب الذي جاء عاماً ولا يشتمل على مطالب ولا على أي  
نقد للقرار فلا يعتبر بمثابة المراجعة الادارية<sup>(٥)</sup> . ويوقع المراجعة صاحب  
الشأن أو من ينوب عنه إثابة قانونية<sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٢/١٢/٣ مجموعة ليبون ص ٥٥٥ - و ١٩٥٩/١٠/٢٨ مجموعة  
ليبون ص ١٠٦٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٣/٦/٣ مجموعة ليبون ص ٧٥٠ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٣/٥/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢١ .

(٤) وقد قضي بأن تقديم الخرائط والتصاميم الى قيادة الجيش من اجل الترخيص لبناء حول  
أحد المطارات العسكرية والحاصل بناء على طلبها يعتبر طلباً استرحامياً من شأنه فتح الباب لمهنة  
جديدة للمراجعة عملاً بنص المادة ٦٠ من المرسوم الاشترافي ١١٩ (شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٩  
مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣١) . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٦٣/١٠/١٥ مجموعة  
شدياق ١٩٦٤ ص ١٢ (وقد اعتبر ان مذكرة ربط النزاع المقدمة في حال صدور قرار اداري  
ناقل لا حاجة لها وهي بمثابة المذكرة الاسترحامية للقاطعة لمهنة المراجعة ) .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٣/٦/١٧ أشار اليه اربي وداغو في الجزء ٢ فقرة ٧٣٣  
ص ٢٠٩ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٣/١٢/٩ مجموعة ليبون ص ٥٣٥ - و ١٩٦٥/٣/١٠ مجموعة  
ليبون ص ١٥٧ . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٦١/٣/٨ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩٩  
( وقد جاء فيه : لا تقطع المراجعة الاسترحامية مهنة الادعاء اذا كانت موقعة من احد وكلاء  
التفليسة منفرداً ذلك لأن المادة ٥١٦ تجارة اوجبت على وكلاء التفليسة العمل متعدين الا بإذن  
خاص من القاضي المنتدب ) .

( ٣ ) يجب أن تقدم المراجعة الى السلطة الادارية المختصة باجابة الطلب : أي الى السلطة التي أصدرت القرار او السلطة التي تملوها - أي السلطة الرئاسية - وإلا اعتبرت غير قاطعة للمهلة . ذلك إن المشرع قد حدد مهلة المراجعة بشهرين ورتب على انقضائها سقوط الحق بتقديمها ، فلا يجوز من ثم قبول هذه المراجعة بعد انقضاء المهلة المذكورة ما لم يكن ثمة سبب قاطع لها يقوم في تقديم مراجعة إدارية ضمن المهلة الى السلطة المختصة ببحثها والجواب عليها أي الى السلطة نفسها التي أصدرت هذا القرار او الى السلطة التي تملوها طبقاً للمادة ٦٠ فقرتها الأولى ، كأن تقدم مثلاً الى المحافظ بشأن القرار للصادر منه او إلى وزير الداخلية بصدده هذا القرار نفسه .

ولكن نظراً للتشابك بين الادارات العامة وعدم استقرار أنظمتها وتبعيتها لوزارة او أخرى وما قد يستتبع ذلك من صعوبة في معرفة الجهة الادارية التي يجب تقديم المراجعة اليها ولاسيما السلطة الرئاسية ، فإن القضاء قد أبدى بعض التساهل في تطبيق القاعدة المتقدمة . فذهب مجلس الشورى الفرنسي الى قبول المراجعة الادارية كسبب قاطع للمهلة عندما تكون الجهة غير المختصة التي قدمت اليها تلتزم مع الجهة المختصة الى ادارة عامة واحدة (collectivité publique) معتبراً في هذه الحال أن على الجهة غير المختصة إحالة عريضة المراجعة الى الجهة المختصة ، وتنتقطع المهلة بتقديم العريضة ولو لم تحصل احوالها<sup>(١)</sup>؛ وطبق ذات المبدأ في حال تقديم المراجعة الادارية الى جهة

---

(١) شوري فرنسي ٢٩ / ٦ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٧٥٣ ( وهو يتعلق بمجاله حصل فيها نقل دوائر ادارية ) - و ١٩٤٠ / ٧ / ٢٠ أشار اليه اربي ومراوغ في الجزء ٢ ص ٢١١ ( وهو =

غير مختصة تسهم في النشاط الذي تقوم به الجهة المختصة<sup>(١)</sup>. كما اعتبر المراجعة الادارية قاطعة للمهلة ولو قدمت الى جهة غير مختصة وغير ملازمة بإحالتها الى الجهة المختصة عندما تكون قد أجرت إحالتها الى هذه الجهة<sup>(٢)</sup>. وتكون الجهة غير المختصة غير ملزمة بإحالة المريض الى الجهة المختصة عندما لا تلتزمي معها الى ادارة عامة واحدة ، وفي هذه الحال يعتبر تقديم المريض الى الجهة غير المختصة غير قاطع للمهلة<sup>(٣)</sup>، ويمكن هذه الجهة رفض المراجعة صراحة بحجة عدم اختصاصها<sup>(٤)</sup>. وقضى مجلس الشورى الفرنسي أيضاً بأنه في حال صعوبة تحديد الجهة المختصة ينمى على الجهة غير المختصة المقدمة اليها المراجعة أن تحيلها الى الجهة المختصة ولو كانت الجهتان تنتميان

---

== يتعلق بحالة صدرت فيها فصوص معدلة للصلاحية) - ١٩٣١/١/٢٣ مجموعة ليبون ص ٩١ ، و ١٩٤٩/٥/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٤٧ ، و ١٩٦٠/١/٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٤ ( وهي تتعلق بحالات قدمت فيها المريض الاسرخاصية الى وزير بدلاً من آخر ) . وتكون المراجعة الادارية قاطعة للمهلة بالأخص في حال تقديمها الى جهة تابعة للجهة المختصة ، كتقديمها للمعافظ جدل الوزير ( شوري فرنسي ١٩٣٦/٦/٢٤ و ١٩٣٧/١/٢٩ سرياي ١٩٣٧ - ٣ - ٩٤ - و ١٩٤٤/١١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٣٠١ ) او تقديمها الى سلطة قريبة من السلطة المختصة ، كتقديمها لرئيس البلدية محل المجلس البلدي ( شوري فرنسي ١٩٢٦/٧/٣٠ دالوز ١٩٢٦ ص ٤٨٧ ) .

(١) شوري فرنسي ١٩٦١/٥/٢ مجموعة ليبون ص ٢٨٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٥/٦/٢ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٤٣ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨/١٢/٣ مجموعة ليبون ص ٦٠٢ - و ١٩٦٠/١١/١٦ مجموعة ليبون ص ٦٢٣ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٠/١١ مجموعة ليبون ص ٤٧٩ .

الى ادارات عامة مختلفة <sup>(١)</sup> . فيلاحظ بالنتيجة أن مجلس الشورى الفرنسي قد أبدى تساهلاً كبيراً في شأن قبول المراجعة الادارية القاطمة للمهلة مراعاة لوضع الأفراد تجاه ادارة عامة تزداد مصالحها ودوائرها تشعباً وتعقيداً مع الزمن ويتكاثر تعديل أنظمتها واختصاصاتها بحيث لا يبقى من السهل معرفة الجهة المختصة منها لتقبل المراجعة الادارية .

ويبدو ان مجلس الشورى اللبناني يسير على خطى مجلس الشورى الفرنسي في هذا المجال . فهو يقرر مبدأ رفض المراجعة الإدارية المقدمة الى سلطة غير مختصة كسبب قاطع للمهلة ، ولكنه يعتبر ان احالة المراجعة من سلطة غير مختصة الى السلطة المختصة من شأنها قطع المهلة اعتباراً من تاريخ علم المستدعي بهذه الاحالة <sup>(٢)</sup> . فيكون المجلس اللبناني باعتماد هذا الحل قد تجاوز حد التساهل الذي وصل إليه المجلس الفرنسي، إذ انه لم يقتصر على اعتبار المراجعة الادارية المقدمة الى جهة غير مختصة قاطمة للمهلة من تاريخ تقديمها، بل اعتبرها

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٠/٥/٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٥٠ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/٣/٢١ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٦٣ ( وقد جاء فيه أن المريضة الرفوعة للمخامة رئيس الجمهورية يطالب المستدعي لا تعتبر مراجعة اسراحمية يتنذى معها سريان مهلة الطعن بسبب عدم تقديمها الى المرجع المختص، ذلك لأن الوزراء هم الذين يتولون ادارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة الى ادارته . وبما خص به عمل بأحكام المادة ٦٦ من الدستور ، ولأن المريضة الاسراحمية هي تلك العريضة التي تقدم الى المرجع المختص الذي يملك حق النظر بها . والمراجعة التي ترفع الى مقام رئاسة الجمهورية اذا ما احيلت الى المرجع الصالح يجب أن يحاط مقدمها علماً بها ليكون حل بصيرة من أمره قسري عندئذ عليه المهلة ابتداء من تاريخ أخذه العلم بها ) .

قاطعة لها من تاريخ علم المستدعي بحصول احوالها الى الجهة المختصة ، وهو تاريخ لاحق وقد لا يرد قبل فترة طويلة مما يترك مهلة تقديم المراجعة القضائية ممتدة لزمان غير قصير . ولكن يلاحظ أن مجلس الشورى اللبناني قد ذهب في قرار آخر الى التصلب في هذا الصدد ، معتبراً ان العريضة الاسترحامية المقدمة الى المدير العام الذي لا يملك صلاحية إصدار القرار النافذ في الموضوع ليس من شأنها قطع مهلة المراجعة وان كان النزاع قد ربط في الأصل مع الوزير المختص<sup>(١١)</sup> ، في حين ان مجلس الشورى الفرنسي قد قرر في مثل هذه الحالة ، كما قدمنا ، قبول المراجعة الإدارية كسبب قاطع للمهلة لكون المرجع غير المختص ينتمي مع المرجع المختص الى ادارة عامة واحدة او لكونه مرجعاً تابعاً للمرجع المختص وحيث يترتب عليه بالتالي احالة المراجعة الى هذا الاخير .

(٤) يجب ان تقدم المراجعة الى السلطة الادارية خلال مهلة المراجعة القضائية : أي خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر او تبليغ او تنفيذ القرار الصريح او من تاريخ القرار الضمني الناتج عن سكوت الادارة لمدة شهرين. منذ تقديم عريضة ربط النزاع إليها كما هو واضح من نص المادة ٦٠ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩<sup>(١٢)</sup> . فإذا قدمت المراجعة الادارية.

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/٥/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٥ .

(٢) وانظر ايضاً بهذا المعنى : شوري لبناني ١٩٥٧/١٢/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٥٠ - و ١٩٦٢/١/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٥٣ - و ١٩٦٣/٥/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٧١ - و ١٩٦٤/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٣ - و ١٩٦٦/٥/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٢٥ - و ١٩٦٨/١٠/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٥ - و ١٩٦٨/١٢/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ .

بعد انقضاء مهلة المراجعة القضائية فلا يكون من شأنها احياء هذه المهلة حتى لو اقدمت الادارة على درس القضية مجدداً إذ انها قد تصدر بنتيجة هذا الدرس إما قراراً برفض المراجعة الادارية وهو قرار مؤيد للقرار السابق الذي انهمر بانقضاء المهلة عليه ولا تقبل المراجعة القضائية بشأنه بعد ذلك ( م ٥٩ فقرة ٤ )<sup>(١)</sup> ، وإما قراراً بقبول المراجعة الادارية وهو يعتبر قراراً جديداً مختلفاً وقابل للظعن بذاته ضمن مهلة شهرين من تاريخ تبليغه ودون ان يفسح المجال بنفس الوقت للظعن بالقرار السابق المنهزم<sup>(٢)</sup> .

كذلك إذا قدمت المراجعة الادارية قبل بدء سريان مهلة المراجعة القضائية فلا يكون لها أي أثر عليها ، بل لا يكون لها معنى المراجعة الادارية المنصوص عليها في المادة ٦٠ . ذلك انه إما ان تكون مهلة المراجعة القضائية غير مبتدئة بعد لعدم صدور قرار صريح من الادارة وابلغته الى صاحب الشأن إذ يستحيل في هذه الحال تقديم مثل هذه المراجعة الادارية بصدد القرار المذكور ما دام انه لم يصدر بعد ، كما انه لا يكون لتقدمها أثر على مهلة المراجعة القضائية غير السارية إذا كان القرار قد صدر ولم يبلغ بعد بحيث انه إذا ابلغ بعد ذلك فان مهلة الظعن فيه تسري من تاريخ هذا التبليغ دون ان تعتبر منقطعة بسبب تقديم طلب الى الادارة سابق لها . وإما أن

---

(١) وانظر : شوري لبناني ١٩٦٢/٦/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٣٣ -  
و ١٩٦٢/١٠/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٥٨ .

(٢) انظر : شوري لبناني ١٩٦١/٥/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٠٧ - شوري  
فرنسي ١٩٥٨/٢/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٠٥ - اردان ص ٨٤٧ .

تكون المهلة غير مبتدئة لعدم ربط النزاع مع الإدارة في حال عدم وجود قرار صريح او لعدم مضي شهرين على سكوت الإدارة منذ ربط النزاع هذا وبالتالي عدم وجود قرار ضمني بالرفض ، إذ لا يكون ثمة في الحالين محل للمراجعة الادارية التي يستحيل تصورهما في حال عدم ربط النزاع ، ولا يترتب عليها أي أثر على المهلة التي لم تسر بعد في حال وجود ربط النزاع وعدم مضي مهلة الشهرين على سكوت الإدارة بشأنه (١) .

(٥) لا تنقطع مهلة المراجعة القضائية إلا بمراجعة ادارية واحدة كما تنص على ذلك صراحة المادة ٦٠ . فإذا قدمت مراجعة ادارية ثانية - سواء أكانت استرحامية او تسلسلية - لا يكون من شأنها قطع المهلة التي تسري نتيجة للمراجعة الادارية الاولى ، بل تستمر هذه في السريان حتى اكتمالها . فإذا انقضت لا تقبل المراجعة القضائية بمس ذلك ويصبح القرار الصادر بنتيجة المراجعة الادارية الاولى مع القرار السابق لها منبرمين . وقد شاء المشتري حصر المراجعة الادارية بمرة واحدة منعا من اطالة مهلة المراجعة القضائية الى امد غير محدود واستمرار القرارات الادارية معلقة وعرضة للطلعن في أي وقت مما يشل أعمال الإدارة ويلحق ضرراً بالغاً بالمصلحة العامة . ولكن المراجعة الادارية الثانية ، وإن لم تؤد الى استمرار انقطاع المهلة ،

---

(١) بهذا المعنى : شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٠ ( وقد جاء فيه أن العريضة الاسترحامية هي العريضة التي تقدم بعد ربط النزاع وصدر قرار بالرفض الى السلطة ذاتها مصدرة هذا القرار لحملها على اعادة النظر بقرارها ، فلا يمكن إذا تقديم تلك العريضة قبل ربط النزاع وصدر قرار بالرفض ) .



فإنها قد تتيح المجال ، في حال صدور قرار باستجابة المطالب الواردة فيها ،  
للطعن بهذا القرار ضمن المهلة الخاصة به ولكن دون التعرض للقرارات السابقة  
التي أصبحت مبرمة .

(٦) يجب ان تنصب المراجعة الادارية على قرار جائزة بشأنه ، في  
الأصل ، تعتبر هذه المراجعة جائزة بشأن أي قرار إداري ، غير ان المشتري  
قد يستبعد قبولها صراحة او ضمناً في بعض الحالات الخاصة .

ويلاحظ كذلك ان المشتري قد يوجب في بعض الاحيان اللجوء الى  
المراجعة الإدارية قبل رفع المراجعة القضائية ، فيلتزم المدعي بتقديمها في هذه  
الحال تحت طائلة رفض المراجعة القضائية المرفوعة منه .

ومضى وفرت الشروط المتقدمة يكون من شأن المراجعة الإدارية  
- الاسترحامية او التسلسلية - قطع مهلة المراجعة القضائية . وتعود هذه  
المهلة الى بدء السريان من جديد لمدة شهرين من تاريخ تبليغ القرار الصريح  
الصادر بنتيجة المراجعة الإدارية او من تاريخ القرار الضمني الناتج عن سكوت  
الإدارة مدة شهرين منذ تقديم هذه المراجعة إليها ( م ٦٠ فقرة ١) . وفي حال  
صدور قرار صريح او ضمني بالرفض مؤيد للقرار السابق تقدم المراجعة  
القضائية خلال مهلة الشهرين طعنًا بهذا القرار وبالقرار السابق الصريح او  
الضمني معاً .

ويلاحظ ان تقديم المراجعة القضائية ، بعد المراجعة الإدارية ، الى محكمة  
غير مختصة من شأنه أن يحمي المهلة لصالح المستدعي . ويعود فيبدأ سريان  
هذه المهلة من جديد لمدة شهرين من تاريخ ابلاغ حكم عدم الاختصاص الى هذا

الآخر<sup>(١)</sup> أو إبلاغه حكم تدوين التنازل عن الدعوى المرفوعة أمام المحكمة غير المختصة<sup>(٢)</sup>.

٦٧ - (و) رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة: تنص المادة ٦٠ فقرة ٣ من المرسوم الإشتراعي رقم ١١٩ على ما يأتي: «تقطع مهلة المراجعة إذا تقدم صاحب العلاقة لدى محكمة غير صالحة ، وفي هذه الحال تبندى المهلة مجدداً من تاريخ إبلاغه بالحكم ».

فينبضح من ذلك ان رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يكون من شأنه قطع مهلة المراجعة لدى مجلس شورى الدولة . ويجوز أن تكون المحكمة غير المختصة محكمة عدلية<sup>(٣)</sup> او محكمة ادارية<sup>(٤)</sup> ، كما يجوز ان يكون عدم

---

(١) شورى فرنسي ٢٤ / ١ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٤٣ دالز ١٩٥٨ ص ٣٢٦ -  
و ١٨ / ٥ / ١٩٦٠ مجموعة ليون ص ٣٣٢ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٣٥ - اودان  
ص ٨٤٤ - ٨٤٥ .

(٢) شورى فرنسي ٢٢ / ٥ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٢٨٥ - و ١٣ / ٥ / ١٩٦٠ مجموعة ليون ص ٣٢٤ - و ٢١ / ٤ / ١٩٦١ مجموعة ليون ص ٧٥٤ - اودان ص ٨٤٥ .

(٣) شورى فرنسي ٢٣ / ٦ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٩٧٥ - شوري لبناني ١٤ / ١٢ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٧٧ .

(٤) شورى فرنسي ٢٣ / ٥ / ١٩٤٥ مجموعة ليون ص ٥٦ . وقد اعتبر مجلس الشورى الفرنسي ان رفع الدعوى الى محكمة اجنبية يؤدي الى قطع المهلة ايضاً ( شورى فرنسي ٣١ / ١ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٥٨ ) .

الاختصاص نوعياً أو مطلقاً أو ان يكون محلياً أو نسبياً<sup>(١)</sup> . ويجب لإعمال الافر المتقدم ان ترفع الدعوى خلال مهلة المراجعة لدى مجلس شورى الدولة المحددة بشهرين كما بينا سابقاً . ويلاحظ ان مهلة المراجعة يمكن ان تمدد أيضاً كما قدمنا، بطلب المعونة القضائية الذي يقدم الى المحكمة غير المختصة قبل رفع الدعوى إليها<sup>(٢)</sup> .

وبعد انقطاع مهلة المراجعة على الوجه المذكور ، فان سرانها يبتدىء من جديد لمدة شهرين من تاريخ ابلاغ المستدعي بالحكم الصادر بعدم الاختصاص<sup>(٣)</sup> حتى لو كان هذا الحكم وجاهياً وقد علم المستدعي بصدوره<sup>(٤)</sup> .

هذا وان انقطاع المهلة برفع الدعوى الى المحكمة غير مختصة يجوز ان يعقب انقطاعها الناتج عن تقديم مراجعة إدارية استرحامية أو تسلسلية كما أوضحنا سابقاً<sup>(٥)</sup> ، ولا يعود فيبدأ سران المهلة من جديد إلا منذ تبليغ الحكم

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٣/١/٩ غارت القصر ٢٧ و ٢٩/١/ ١٩٥٤ - اوبي ودراغو  
فقرة ٧٣٤ ص ٢١٣ .

(٢) انظر آتلاً الفقرة ٦٤ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦١/١/٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٤٢ - و ١٩٦٥/١/٢٩  
مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠ - و ١٩٧٠/١٢/١٤ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٣٢ .

(٤) شورى لبناني ١٩٥٨/٣/٣١ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٩٥ .

(٥) انظر : شورى فرنسي ١٩٥٨/١/٢٤ دالوز ١٩٥٨ ص ٣٢٦ - و ١٩٦٠/٥/١٨  
مجموعة ليبون ص ٣٣٢ . وانظر آتلاً الفقرة ٦٦ في نهايتها .

بعدم الاختصاص. ولكن مجلس الشورى الفرنسي قد قضى، من جهة أخرى، بأن انقطاع المهلة لا يستمر برفع الدعوى على التعاقب امام محكمتين غير مختصتين<sup>(١)</sup>.

### رابعاً - انقضاء مهلة المراجعة

٦٨ - آثار انقضاء مهلة المراجعة : تترتب على انقضاء مهلة المراجعة المحسوبة طبقاً للقواعد المتقدم بحثها ، آثار عديدة سواء بالنسبة للحق في رفع هذه المراجعة ، أم بالنسبة للطلبات او الاسباب الجديدة التي تقدم فيها ، أم أيضاً بالنسبة لمدى تحصن القرار الإداري من الطعن فيه لعدم مشروعيته ، أم أخيراً بالنسبة لسلطة الادارة في إلغاء او سحب القرار الصادر منها. فنبعث هذه الآثار فيما يلي ، تباعاً.

٦٩ - (١) أثر انقضاء المهلة على الحق في رفع المراجعة القضائية : يترتب على انقضاء المهلة عدم قبول المراجعة القضائية المقدمة الى مجلس شورى الدولة (م ٥٩ فقرتها الأخيرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩) <sup>(٢)</sup> . وتصبح

---

(١) شورى فرنسي ١١/٤/١٩٣٠ دالوز ١٩٣٠ - ٣ - ٢٥ - و ١١/٨ و ١٩٣٢ / ١١ / ١٩٣٢  
مجموعة ليبون ص ٩٢٩ - و ١١/٢٧ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ١١٦ . وانظر أيضاً : غابولد  
فقرة ٢٤٥ ، وأربي ودراغو ٢ فقرة ٧٣٥ ( ويشير هؤلاء الى احتال رجوع مجلس الشورى  
الفرنسي عن قضائه هذا في المستقبل ) .

(٢) وتستثنى من ذلك المراجعة المقدمة وفقاً للقانون طبقاً للمادة ١١٣ من المرسوم الاشتراعي  
رقم ١١٩/١٩٥٩ ( انظر لاحقاً للفقرة ٧٧ ) .

القرارات الادارية او القضائية بعد ذلك محصنة مبدئياً ضد أي طعن فيها لدى القضاء أية كانت العيوب او المخالفات التي تشوبها<sup>(١)</sup> حتى لو كان عيب انعدام الاختصاص<sup>(٢)</sup>. ويمتد سقوط الحق بالمراجعة بعد انقضاء المهلة من النظام العام ، فلا يجوز استبعاده باتفاق الخصوم كما لا يجوز للقاضي صرف النظر عنه بل عليه القضاء به من تلقاء ذاته<sup>(٣)</sup>.

ولا يمكن إحياء المهلة بعد انقضائها وقبول المراجعة القضائية بالتالي حتى اذا تقدم المستدعي بمراجعة إدارية وأقدمت الادارة على درسها مجدداً اذا كان القرار الصادر بنتيجة هذا الدرس مؤيداً للقرار السابق ( م ٥٩ فقرة ٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٤)</sup>. وقد قضي بأنه لا تسمع مراجعة الموظف الذي

---

(١) ولكن يلاحظ انه يمدد مجلس شورى الدولة أن يقدر شرعية القرارات الادارية عندما يمرض عليه امرها بنتيجة استئجار المحاكم المدنية الدعوى المرفوعة اليها والتي اثيرت فيها مسألة شرعية هذه القرارات ، وذلك دون النظر فيها اذا كانت هذه القرارات قد أصبحت مبرمة بانقضاء المهلة أم لا ( شورى فرنسي ١٩٦٦/٢/٢ مجموعة ليبون ص ٧٧ - و ١٩٦٨/٥/٢٤ مجموعة ليبون ص ٣٢٩ - اودان ص ٨٤٨ هامش ٢ ) . كما يجوز أيضاً تقديم المراجعة ضد القرارات الادارية المدعية الوجود في أي وقت ولو بعد المهلة لتقرير انعدام وجودها وانتفاء أفرها كاقدمنا (انظر آتفاً الفقرة ٣٦ والأحكام التي أشرنا اليها في الصفحة ١٠٠ هامش ٢) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٨/١/٨ مجموعة ليبون ص ١٩ .

(٣) انظر : الفقرة ٦٢ آتفاً - شورى لبناني ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٦١ - و ١٠ / ٢٤ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٣٠ - و ١١ / ٤ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٢ .

(٤) وانظر : شورى لبناني ٧ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٧ .

يطعن بقرار صرفه من الخدمة المبني على أسباب تأديبية بعد انقضاء المدة القانونية للطعن بقرار الصرف هذا وان حكم القضاء الجزائي بالبراءة ليس من شأنه احياء مهلة المراجعة المنصرمة <sup>(١)</sup> .

ولكن يلاحظ ان مجلس الشورى قد أبدى بعض التساهل في صدق تطبيق القاعدة المتقدمة إذ اعتبر ان استدعاء الدعوى الذي ورد ضمن المهلة القانونية وتسجيل في قلم مجلس الشورى وقد أعيد الى المستدعي لتصحيح نواقص فيه ثم أعاده المستدعي الى القلم بعد المهلة يظل مقبولا لتقديمه في الاصل ضمن المهلة <sup>(٢)</sup> . على انه يجب ألا يساء استعمال الحق هذا بحيث يؤدي الى إطالة المهلة الى أمد غير محدود <sup>(٣)</sup> .

#### ٧٠ - (ب) أثر انقضاء المهلة على الطلبات والاسباب الجبرية التي

تثار في المراجعة : تنص المادة ٦٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على ما يأتي : « بعد أن يحدد في الاستدعاء موضوع الطلب والاسباب القانونية التي تبرزه ، تعتبر لغو الطلبات الإضافية والاسباب القانونية الجديدة التي يدلي بها المستدعي أثناء الدعوى إلا إذا كانت مهلة المراجعة لم تنتقض بعد . على انه يجب على المجلس أن يبت في الاسباب القانونية التي لها صفة الانتظام العام وإن لم يدل بها احد » .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٠/٤/٢٦ مجموعة ليبون ص ١٤٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٥/١٠/٦ مجموعة ليبون ص ٤٩٥ - اودان ص ٨٥٠ .

يتبين من هذا النص انه ، بعد تقديم المراجعة وانقضاء المهلة المقررة لها ، لا يبقى جائزاً تقديم طلبات أخرى إضافية او جديدة (demandes nouvelles) ولا تقديم أسباب قانونية جديدة ( causes juridiques nouvelles ) ، سواء تعلق الطعن بقرارات تنظيمية <sup>(١)</sup> ام بقرارات فردية <sup>(٢)</sup> . فتتجمد المراجعة بالتالي في حدود الطلبات الواردة فيها والأسباب القانونية التي بليت عليها .

ويقصد بالطلب الإضافي او الجديد ما يطلب المدعي من القاضي الحكم به إضافة على الطلبات التي تقدم بها في استدعاء الدعوى او تبديله لهذه الطلبات . ويقصد بالسبب للقانوني الجديد الأساس القانوني الذي يستند اليه المدعي لطلباته في الدعوى او الحقوق التي يدعي بها والذي يكون مختلفاً عن الأساس القانوني الذي أورده في استدعاء الدعوى .

فالطلبات الجديدة لا تقبل إذاً في الدعوى بعد انقضاء المهلة . وعلى ذلك فقد قضي بأنه بعد ان طلب المدعي إبطال مرسوم صرفه من الخدمة وانقضت المهلة ، لا يقبل منه الطلب الجديد الرامي الى إبطال قرار سابق صادر بحقه من المجلس التأديبي <sup>(٣)</sup> . كما انه لا يجوز للمدعي الذي طلب في استدعاء دعواه تعديل أسس التكاليف الصادر اليه ، أن يعود وينازع في لائحة لاحقة مقدمة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٨/١٢/٢٠ مجموعة ليبوت ص ٦٨٠ - شوري لبناني ١٩٦٤/١/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٥٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٨/١٢/٢٠ مجموعة ليبوت ص ٦٦٧ - شوري لبناني ١٩٦٩/٢/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٨٥ .

(٣) شوري لبناني ١٩٧٠/١١/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٠١ .

بعد انقضاء مهلة المراجعة في صحة مبدأ التكليف وبطلب إبطاله <sup>(١)</sup> .

غير ان مجلس شورى الدولة قد أبدى بعض التساؤل في صدد تطبيق القاعدة المتقدمة في مراجعة القضاء الشامل ، إذ أنه اعتبر ان للمدعي ، حق تاريخ جلسة الحكم ، أن يعدل مدى طلباته ما دام أن السبب القانوني الذي يسندها اليه يبقى هو نفسه دون تعديل ، وقضى بالتالي بقبول طلب إضافي او جديذ يرمي الى زيادة مبلغ التعويض المطلوب تبعاً لتفاقم الضرر المستند اليه <sup>(٢)</sup> . فيكون مجلس الشورى بذلك قد اتجه ، في دعاوى التعويض ، الى اعتماد قواعد مماثلة او متفارية من القواعد المتبعة في الدعاوى المدنية المرفوعة لدى القضاء العدلي والتي تقبل بموجبها الطلبات الإضافية المتلازمة مع الطلب الاصلي في الدعوى ، او التي تسمح بتقدير التعويض عن الضرر في حال تفاقمه بتاريخ صدور الحكم وفقاً لما اتجه اليه القضاء الحديث .

أما الأسباب القانونية الجديدة التي يدلي بها المدعي بعد انقضاء المهلة لإسناد طلباته الأصلية الواردة في الدعوى فتكون غير جائزة أيضاً كما قدمنا. وعلى ذلك لم يقبل مجلس شورى الدولة السبب الجديد المدلى به من المستدعي بعد المهلة والرامي الى إبطال القرار الذي منحه نصف معاش التقاعد بدلاً من معاش تقاعد كامل... لأن مورثه الموظف قد توفي أثناء الوظيفة وليس بسببها. والمتضمن ان قرار اللجنة الصحية معيب بمخالفة المادة ٢٣ من المرسوم

---

(١) شورى قرسي ١٥/٢/١٩٢٩ مجموعة ليبون ص ١٩٠ .

(٢) شورى قرسي ٧/٣/١٩٠٢ مجموعة ليبون ص ١٧٧ - و ١٠/٥/١٩١٢ مجموعة ليبون ص ٥٥٠ - ١٤/٥/١٩٠٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٧ - خايرلد لقرة ٣١٠ .



الاشتراعي رقم ١١٣ / ١٩٥٩ التي توجب دعوة صاحب الشأن الى الاطلاع على الملف قبل انتقاء اللجنة وتمكينه من ممارسة حقه في استدعاء طبيب يختاره لحضور أعمال اللجنة<sup>(١)</sup>. كما انه لم يقبل ، في الدعوى الرامية الى إلغاء عقد مع الادارة استناداً الى تقاعسها عن تنفيذه ، سبباً جديداً قائماً في وجود عيب مبطل للعقد منذ انشائه<sup>(٢)</sup>. وقد اعتبر المجلس أيضاً ، في الدعوى الرامية الى إبطال الأمر الرجمي المعطى للقرار ، ان السبب المدلى به بعد المهلة والرامي الى إبطال القرار برمته هو بمثابة السبب الجديد غير الجائز قبوله<sup>(٣)</sup>. واعتبر كذلك في دعوى التعويض المسندة أصلاً الى الخطأ ، ان السبب المدلى به بعد المهلة لإسناد المسؤولية الى المخاطر هو من قبيل السبب الجديد غير المقبول<sup>(٤)</sup>. كما انه اعتبر سبباً جديداً غير جائز بعد المهلة السبب المبني على خطأ مرفقي بينما انبنى السبب الاصيل على النكول عن التزامات

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٩/٢/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٨٥ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٤/٣/١٦ مجموعة ليبون ص ٤٣٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٢/٢/١ مجموعة ليبون ص ٧٤ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦١/٢/١٠ الأسبوع القانوني ١٩٦١ - ٢ - ١٢١٨٥ -  
و ١٩٦٧/١٠/٢٥ مجموعة ليبون ص ٩٠٦ - و ١٩٦٩/١١/٧ مجموعة ليبون ص ٤٨٢ .  
ولكنه قضي، على خلاف ذلك، بأن السبب الجديد الذي يستند دعوى التعويض الى الخطأ يكون مقبولاً ولو كان السبب الاصيل للدعوى هو المخاطر ، لأن المسألة تتعلق بالنظام العام ( شورى فرنسي ١٩٦٠/٥/٢١ مجموعة ليبون ص ٥٣٢ - و ١٩٦١/٦/٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٨١ - اودان ص ٨٥٨ هامش ١ .

تعاقدية<sup>(١)</sup> ، او أيضاً السبب الجديد المبني على ضرر ناتج عن اشتغال عامة بينا ارتكز السبب الاصيل على مخالفة العقد<sup>(٢)</sup> ، وكذلك السبب الجديد القائم في الضرر الناتج عن تقلبات الاسعار غير المرتقبة بينا استند السبب الاصيل الى مخالفة شروط العقد<sup>(٣)</sup>. ولكنه لم يعتبر سبباً جديداً غير مسموع السبب المدلى به لإسناد دعوى التمويض والقائم على مبدأ مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية في حين ان السبب الاصيل للدعوى يقوم في الاخلال بمبدأ المساواة لدى تطبيق القانون ، لأن إقرار مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية يستند في جميع الاحوال الى مبدأ المساواة أمام المرافق العامة والاعباء العامة<sup>(٤)</sup>. كما انه لم يعتبر سبباً جديداً السبب المدلى به في دعوى التمويض عن تأميم مؤسسة مصرفية والمبني على إجراء هذا التأميم بالذات في حين ان السبب الاصيل يرتكز على فقدان الحق في استغلال المؤسسة المصرفية<sup>(٥)</sup>.

والاسباب القانونية الجديدة المدلى بها بعد المهلة تكون غير مسموعة سواء بالنسبة لدعوى القضاء الشامل أم بالنسبة لدعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة . وفي دعوى القضاء الشامل تتنوع الاسباب بتنوع الأسس القانونية

---

(١) شوري فرنسي ١٩٧٠/١١/٤ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٥٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٦/١١/١٣ مجموعة ليبون ص ٩٨٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/٥/١٨ مجموعة ليبون ص ٧٢٥ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٨/٦/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٨٣ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٤/٥/١٣ مجموعة ليبون ص ٩٤٢ .

التي يمكن إسناد الدعوى اليها ، كما هي الحال في الدعاوى المدنية المهادفة الى التعويض ؛ فقد يكون سبب الدعوى فسخ العقد او إبطاله او إلغاءه لعدم التنفيذ ، او المسؤولية المبلية على الخطأ او على المخاطر ، او الاستملاك او المصادرة او التأميم ، او غير ذلك . أما في دعوى الإبطال ، فقد أبدى مجلس الشورى الفرنسي تساهلاً يستهدف الحسد من رفض الاسباب الجديدة وذلك بتقسيم هذه الاسباب الى فئتين تعتبر كل منها سبباً بمعناه الواسع بحيث ان الاسباب الفرعية المتعددة للداخلة ضمنها تشكل مجرد أوجه او صور للسبب الواحد ويحوز الادلاء بها في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو بعد انقضاء المهلة لتأييد الطلبات التي أسندت أصلاً الى سبب او اسباب أخرى من ذات الفئة . فأقر بالتالي فئة الاسباب المتعلقة بالشرعية الخارجية (légalité externe) للقرار ، وفئة الاسباب المتعلقة بالشرعية الداخلية (légalité interne) <sup>(١)</sup> . وطبق هذا الحل على جميع الطعون الموجهة ضد القرارات الادارية او القضائية بما فيها القرارات الواقع عليها للنقض <sup>(٢)</sup> والاستئناف <sup>(٣)</sup> . فأقر من ثم ان إسناد الدعوى الى سبب من أسباب الشرعية الداخلية ، كمخالفة للقاعدة القانونية او عيب السبب ، لا يمنع من التذرع ولو بعد المهلة بسبب آخر من

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٣/٢/٢٠ سرياي ١٩٥٣ - ٣ - ٢٧ - ٢٤٥ / ٦ / ١٩٦٤  
مجموعة ليبون ص ٣٥٨ - ٣٥٨ / ٤ / ٢٣ ١٩٦٥ مجلة القانون العام ١٩٦٥ ص ١١٨٨ . وانظر  
ايضاً : اردان ص ٨٥٩ والقرارات التي يشير اليها - اربي ودرافو ٢ فقرة ٧١٠ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٣/٢/٢٠ مجموعة ليبون ص ٨٨ - ٣١٠ / ٥ / ١٩٦٣  
مجموعة ليبون ص ٣٣٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٠/٧/١٥ مجموعة ليبون ص ٤٨٢ .

أسباب هذه المشروعية القائمة في المحراف السلطة، غير أنه يحول دون الادلاء بسبب يتعلق بالمشروعية الخارجية كعيب في الشكل مثلاً<sup>(١)</sup> . وكذلك ان إسناد الدعوى الى سبب يتعلق بالمشروعية الخارجية لا يمنع إسنادها ولو بعد المهلة الى سبب آخر يتعلق بهذه المشروعية ، إذا يحول دون التذرع بعد المهلة بأسباب تتعلق بالمشروعية الداخلية للقرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> . ويترتب على ذلك أنه اذا أدلي ضمن المهلة بسبب يتعلق بالمشروعية الداخلية وبسبب آخر يتعلق بالمشروعية الخارجية للقرار ، فيقبل هذان السببان معاً لورودهما ضمن المهلة، كما تقبل في هذه الحال جميع الأسباب الأخرى المتعلقة سواء بالمشروعية الداخلية أم بالمشروعية الخارجية ولو أدلي بها بعد المهلة .

وإن فاعلة تجميد الطلبات المقدمة الى مجلس شورى الدولة بالحالة التي تكون فيها قبل انقضاء المهلة تمنع بالطبع تعديل هذه الطلبات زيادة<sup>(٣)</sup> ولكنها لا تحول دون تعديلها نقصاناً أو أيضاً دون الرجوع عنها ؛ وينظر

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٨/٢/١٢ مجموعة ليون ص ٩٣ - ر ١٣/٧/١٩٦٥ مجموعة فيون ص ٤٣٦ - اردان ص ٨٦٠ - اربي وداغو ٢ فقرة ٧٣٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/٣/٢٣ مجموعة ليون ص ١٤١ - ر ٢٥٠/٣/١٩٦٠ مجموعة ليون ص ٢٢٧ .

(٣) مع التخلط بسدد بعض الطلبات الاضافية الرامية بالأخص الى زيادة مبلغ التعويض المطلوب اصلاً ، نتيجة لتفاقم الضرر اتساء النظر في الدعوى كما قدمنا ( شورى فرنسي ١٩١٢/٥/١٠ مجموعة ليون ص ٥٥٠ ) ، ولكن دون المطالبة بتعويض جديد او زيادة التعويض المطلوب استناداً الى سبب قانوني مختلف ( شورى فرنسي ١٩٣٦/١١/١٣ مجموعة ليون ص ٩٨٧ ) .

مجلس الشورى في طلبات المدعي بحالتها الأخيرة حتى اذا وجد ان فيها تنازلاً كلياً او جزئياً عن الطلبات الواردة في استدعاء الدعوى قضى بتدوين هذا التنازل . كما ان انقضاء المهلة لا يحول كذلك دون توضيح الخصوم للأسباب التي أدلوا بها سابقاً وتقديم أدلة ( moyens ) جديدة لإثبات ادعاءاتهم او دفعهم ، على أن تستند هذه الادلة الى ذات الأسباب القانونية المدلى بها في الدعوى وليس الى أسباب جديدة (١) .

وان مسألة عدم قبول الطلبات والاسباب القانونية الجديدة يجب أن تثار عرفاً من قبل مجلس شورى الدولة في حال عدم تمسك أحد الخصوم بها (٢) .

وتجدر الإشارة أخيراً الى أن للقاعدة المذكورة قيداً قرره المادة ٦٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ إذ نصت على أنه « يجب على المجلس أن يبت في الأسباب القانونية التي لها صفة الانتظام العام وإن لم يدل بها أحد » وذلك بصرف النظر عن انقضاء المهلة المحددة للمراجعة . ومن هذه الأسباب مثلاً السبب المبني على عدم اختصاص السلطة الصادر منها القرار المطعون فيه (٣) .

---

(١) انظر : اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٣٦ - اودانت ص ٨٥٦ - شوري فرنسي ١٩٥٩/١٠/٢٣ مجموعة ليبون ص ٥٤٣ .

(٢) ينظر المعنى : اودان ص ٨٤٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/٢/١٠ مجموعة ليبون ص ٧٢٥ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧١٦ و ٧٣٦ . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٦٤/١/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٥٢ ( وقد جاء فيه ان العيب المتمثل بالانتظام العام هو من بين العيوب التي يمكن الطعن لأجلها بالقرارات الادارية لسبب الناقض عن عدم الاختصاص حتى خارج المهلة المحددة قانوناً لتقديم المراجعة ؛ أما الأسباب الأخرى الناشئة عن مخالفة المعاملات الجرمية ومخالفة القانون فهي أسباب قانونية

## ٧١ - (م) أثر انقضاء المهلة على فحص القرار الإداري من الطعن

فيه لعدم مشروعيته : قدمنا ان انقضاء مهلة المراجعة يسقط الحق في رفعها أمام مجلس شورى الدولة ، وإذا رفعت اليه تعين عليه القضاء بعدم قبولها ، مما يجعل القرار الإداري المطعون فيه مبرماً ومحصناً بالتالي ضد أي طعن أية كانت العيوب والمخالفات التي تشوبه . ولا يمكن مبدئياً إحياء المهلة وإعادة فتحها من جديد إلا بمقتضى نص قانوني ، مهما كانت الأسباب التي يتذرع بها صاحب الشأن ، كالكتشاف العيب الذي يشوب القرار بعد انقضاء المهلة<sup>(١)</sup> أو عدم اطلاعه على المدى الحقيقي لمفعول القرار إلا بعد انقضاء المهلة<sup>(٢)</sup> . هذا وقد نص القانون استثناءً على بعض الحالات التي تجوز فيها المراجعة ضد القرار الإداري بعد انقضاء المهلة ، كحالة المراجعة المقدمة نفعاً للقانون ( م ١١٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، وحالة تقدير مشروعية القرار الإداري عندما تعرض على مجلس شورى الدولة كسألة معترضة في الدعوى المرفوعة لدى المحاكم العدلية التي تستأخر فصل هذه الدعوى حتى البت

---

= يجب الإدلاء بها في استدهاء المراجعة ولا يؤخذ بها إذا ما أثبتت في الوثائق الإضافية وخارج مهلة الطعن القانونية . وبهذا المعنى كذلك : شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٤ . وانظر أمثلة على أسباب تتعلق بالنظام العام ، في الفقرة ١١٢ لاحقاً .

(١) شورى فرنسي ١٩٥٤/١١/٢٥ مجموعة ليون ص ٥١٣ - و ١٠/٩٠ / ١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٦٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٣/٦/٢٦ مجموعة ليون ص ٣٢٠ .

بمشروعية القرار المذكور من قبل المجلس (م ٥٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩). كما انه يعود للمحاكم العدلية نفسها في الحالات التي يكون لها اختصاص النظر في المسائل الإدارية - كحالة التعدي مثلاً - أن تنظر في مشروعية القرار الإداري ولو بعد انقضاء المهلة المقررة للطعن فيه أمام القضاء الإداري<sup>(١)</sup>. كذلك أن نظرية انعدام وجود القرار الإداري تليح ، كما قدمنا ، للطعن في هذا القرار ولو بعد المهلة لأجل إثبات انعدام وجوده وعلان آثاره ولكن دون الحكم بإبطاله<sup>(٢)</sup>. وقد ذهب مجلس شورى الدولة أيضاً الى أنه، رغم تحسّن القرار الإداري بانقضاء المهلة ، يبقى ممكناً التمرّض لعدم مشروعيته: إما في حالة الطعن بالقرارات الفردية المتخذة تطبيقاً له إذا كانت قراراً تنظيمياً ، وإما في حالة تغير الظروف الواقعية او القانونية التي اتخذ القرار التنظيمي على أساسها ، وإما أيضاً في حالة التمسك بعدم مشروعية القرار على سبيل الدفع في سياق دعوى أصلية ، وإما أخيراً في حالة رفع دعوى القضاء الشامل للطالبة بالتمويض عن الضرر الناتج عن صدور القرار غير المشروع وذلك بالنسبة للقرار التنظيمي فقط طبقاً للتشريع الحالي. فنتناولها إذاً ، فيما يلي ، بالأخص هذه الحالات التي يحوز فيها التمرّض للقرار الإداري رغم انقضاء مهلة الطعن فيه ، وذلك ببحث عدم مشروعيته واستخلاص النتائج المترتبة على ذلك ، عارضين الى هذا الأمر أولاً بالنسبة للقرارات التنظيمية وثم بالنسبة للقرارات غير التنظيمية او الفردية .

---

(١) انظر في ذلك : مؤلفنا « وقاية القضاء المدني على أعمال الإدارة » .

(٢) انظر آنفاً الفقرة ٣٦ .

٧٢- بالنسبة الى القرارات الادارية التنظيمية ، بالرغم من الحصانة التي تكتسبها القرارات التنظيمية بانقضاء مهلة المراجعة ضدها <sup>(١)</sup> ، فإن ثمة سبلا يمكن سلوكها لاثارة مسألة عدم شرعية هذه القرارات والقضاء بها . فمن جهة ، ان القرارات التنظيمية التي تتضمن قواعد عامة تسري على جميع الأشخاص الذين هم في ذات المركز ، يمكن أن تكون محلاً لتطبيقات عديدة . وقد ذهب مجلس شورى الدولة الى الاحتفاظ لنفسه بحق الرقابة على شرعية هذه القرارات بمناسبة تطبيقاتها هذه . ففرض بأن القرارات الفردية او التنظيمية التي تتخذ تطبيقاً لقرار تنظيمي سابق يجوز الطعن فيها على أساس عدم شرعية هذا القرار الذي يعتبر مصدراً لها ، أي أنه يمدد للمستدعي أن ينازع في شرعية القرار التنظيمي بمناسبة تطبيقه عليه لأجل ابطال القرار الصادر بهذا التطبيق عندما تشوب القرار المذكور المستند اليه عيوب مبطللة <sup>(٢)</sup> . ويبرر هذا الحل بضرورة الحد من التجدي في تطبيق أحكام

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥١/١١/٢٣ مجموعة ليبون ص ٥٤٨ - اودان ٨٥٢ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/٦/٢٥ مجموعة شديق ١٩٦٢ ص ١٢٦ - ( وقد جاء فيه انه اذا كان لا يحق للمدعي ان يطعن مباشرة بقرار المجلس البلدي الذي أخضع بعض المالحات للرسم وبقرار المحافظ المصدق له لالغاء المهلة القانونية الا انه يجوز له التلذذ بعدم قانونيته من ضمن مواجهة تهدف الى الطعن بقرار اداري اتخذ تطبيقياً لقرار المجلس البلدي ) - و ١٩٦٢/١٠/٢٥ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٨ ( وقد جاء فيه ان لمستدعي نقض قرار صادر عن لجنة للاستملاك خاصة بالمشاريع الانشائية للطرق والمباني ملء الحق بأن يطعن بقانونية الرسوم القاضي بإنشاء هذه اللجنة حتى بعد انقضاء مدة الشهرين على نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية لأنه اساس لقرار لجنة الترخيم التي استمدت سلطتها منه ) . وانظر ايضاً : شورى فرنسي ١٩٠٧/٣/٢٩ =



تنظيمية غير مشروعة والحوول بالتالي دون الاخلال بالنظام العام القانوني<sup>(١)</sup>. ولكن المنازعة في شرعية القرار التنظيمي يجب أن تقتصر على نصوص هذا القرار التي استند اليها القرار التطبيقي المطعون فيه<sup>(٢)</sup> دون النصوص الأخرى التي لا علاقة لها بموضوع هذا الطعن<sup>(٣)</sup> أو لم تكن محل تطبيق في القرار المطعون فيه<sup>(٤)</sup>. كما يشترط لقبول المنازعة في شرعية القرار التنظيمي أن يكون الطعن في القرار المتخذ تطبيقاً له مقدماً ضمن المهلة المحددة له . ويقتصر مجلس الشورى على اثبات عدم شرعية القرار التنظيمي والحكم بإبطال القرار المطبق له دون أن يجوز له إبطال القرار التنظيمي بعد انقضاء مهلة الطعن فيه .

ومن جهة أخرى، إذا حدث أن تغيرت الظروف الواقعية أو القانونية التي

---

= دالوز ١٩٠٨ - ٣ - ١٠ - و ٢٩ / ٥ / ١٩٠٨ سيراى ١٩٠٨ - ٣ - ١٢٥ -  
و ١٩٢٦ / ٧ / ٩ - دالوز ١٩٢٩ - ٣ - ٥٢ - و ١٩٣٩ / ٢ / ٢ - سيراى ١٩٣٩ - ٣ - ٤٥ -  
و ١٩٥١ / ١١ / ٢٣ - مجموعة ليبون ص ٥٤٨ - و ١٩٥٤ / ١٢ / ٣ - مجموعة ليبون ص ٦٢٩ -  
أربى ودراغو ٢ فقرة ٧٣٩ - أودان ص ٨٥٣ .

(١) بهذا المعنى : أودان ص ٨٥٣ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٢ / ٦ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ٣٢٠ - و ١٩٦١ / ٦ / ٣٠ دالوز ١٩٦١ ص ٦٦٣ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٩ / ٢ / ١٨ مجموعة ليبون ص ٨٠ - و ١٩٥٨ / ٢ / ١٤ مجموعة ليبون ص ١٠٠ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦٧ / ٢ / ١٠ مجموعة ليبون ص ٦٣ .

اقتضت اصدار القرار التنظيمي ، فإن مجلس شورى الدولة يتيح لأصحاب الشأن إجبار الإدارة على إعادة النظر في هذا القرار لأجل الغائه أو إستبداله بقرار آخر ينطبق على الظروف الجديدة . ويميز مجلس الشورى في هذا الصدد بين أن يكون التغيير حاصلًا في الظروف الواقعية أم في الظروف القانونية . فإذا كان حاصلًا في الظروف الواقعية فيكون لصاحب الشأن أن يطلب إلى الإدارة تعديل القرار أو الغائه ، ويجوز له تقديم هذا الطلب في أي وقت ودون التقيد بمهلة معينة ، حتى إذا رفضت الإدارة اجابة طلبه صراحة أو ضمناً حق له الطعن بقرار الرفض هذا ضمن مهلة شهرين أمام مجلس الشورى (١) .

ويقصر الطعن على قرار الرفض دون أن يتناول القرار التنظيمي الذي رفضت الإدارة الغائه أو تعديله ، ويقضي مجلس الشورى ، بمسند درس الأسباب المدلى بها من الطاعن واقتناعه بها ، بإبطال قرار الرفض بحيث تلزم الإدارة بمقتضاه بأن تعدل القرار التنظيمي أو تلغيه على أساس الظروف الجديدة . فبالنسبة ، مثلاً ، للقرار التنظيمي الذي حظر في فرنسا اجراء الاحتفالات الدينية خارج المعابد ، يتحيز مجلس الشورى ما اذا كانت لم

---

(١) شورى فرنسي ١٩٢٦/١/٢٦ دالوز ١٩٣٠ - ٣ - ١٦ - و ١٩٣٠/١/١٠ - مجموعة ليبون ص ٣٠ - و ١٩٣٣/٢/١٠ - مجموعة ليبون ص ١٨٠ - و ١٩٣٦/٤/١٠ - مجموعة ليبون ص ٤٣٥ . هذا ويلاحظ أن مجلس الشورى الفرنسي قد اعتبر في قرار له صادر في مراجعة تتعلق بتقدير مشروعية قرار تنظيمي مقدمة بناء على احالة محكمة عدلية ، إن التغيير في الظروف الواقعية كاف بذاته ، ودون تقديم طلب من صاحب الشأن إلى الإدارة بإلغاء القرار أو تعديله ، لجعل هذا القرار متعمداً الأساس القانوني ( شورى فرنسي ١٩٦١/٤/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ ) .

حول ثمة أسباب تتعلق بالنظام العام لتبرير هذا المنع<sup>(١)</sup> . وأكثر ما تحصل المراجعة الآن في صدد موقف الإدارة من القرارات الصادرة في المجال الاقتصادي والتي يستلزم تغيير ظروف السياسة الاقتصادية تعديلها أو إلغاءها . ولكن مجلس الشورى الفرنسي يشترط لقبول الطعن في قرار الرفض الصادر من الإدارة ، أن يكون التغيير الطارئ في الظروف الواقعية مستقلاً عن إرادة أصحاب الشأن وأن يتناول كامل الأسس التي قام عليها القرار المطعون فيه وأن يخرج بالتالي عن نطاق ما كان في استطاعة مصدر القرار أن يترقبه<sup>(٢)</sup> .

وإذا حدث التغيير في النظام القانوني نتيجة لصدور قانون جديد أو تدبير تنظيمي يملو في الرتبة التسلسلية القرار التنظيمي المقصود بحيث أنه لو وجد القانون أو التدبير التنظيمي المذكور عند صدور القرار التنظيمي المشار إليه لكان اعتبر هذا القرار غير شرعي ، فإنه يعود لأصحاب الشأن أن يطلبوا من السلطة الإدارية المختصة إلغاء أو تعديل القرار التنظيمي الذي يتعارض استمرار وجوده مع الوضع القانوني الجديد ، شرط أن يقدموا طلبهم هذا في مهلة شهرين من نشر القانون أو التدبير التنظيمي الجديد . وفي حال رفض السلطة المختصة إجابة طلبهم صراحة أو ضمناً ، يحق لهم الطعن بقرار الرفض

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٤/١/٢٥ - مجموعة ليبون ص ١٠٠ - ١٩٣٤/١/٢٤ و ١٩٣٤/١/٢٥ - مجموعة ليبون ص ١٠٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٤/١/١٠ مجلة القانون المسام ١٩٦٤ ص ١٨٢ و ٤٥٥ ودالوز ١٩٦٤ ص ٤١٤ - أودان ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

هذا - وليس بالقرار التنظيمي - خلال مهلة شهرين أمام مجلس الشورى<sup>(١)</sup> الذي يصدر بنتيجة هذا الطعن ، وبعد تقديره لجدية الأسباب المدلى بها ، قراراً يقضي بإلغاء قرار الرفض المطعون فيه بحيث تلتزم السلطة الادارية المختصة بإعادة النظر في موقفها من القرار التنظيمي وبالأقدام على الفائه او تعديله .

وتجدر الاشارة أيضاً الى أنه يجوز التذرع بعدم شرعية القرار التنظيمي على سبيل الدفع (exception) وذلك في أي وقت ولو بعد انقضاء مهلة المراجعة . ويجري التمسك بهذا الدفع في سياق دعوى يستند فيها الى القرار التنظيمي، بحيث يهدف الخصم الى احباط أثر هذا القرار بإثبات عدم شرعيته توصلاً الى رد طلبات خصمه المستندة اليه . ويجوز التمسك بدفع عدم الشرعية هذا أمام القضاء الإداري كما أنه يجوز أمام القضاء المدني الذي يترقب عليه في الحالات التي لا يكون له اختصاص النظر بهذا الدفع أن يحيل الأمر ، كمسألة معترضة ، الى مجلس شورى الدولة للبت في شرعية القرار المثارة لديه<sup>(٢)</sup> . ويقتصر دور المحكمة على استبعاد تطبيق القرار الذي يثبت عدم شرعيته دون التصدي الى ابطاله .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٠/١٠ مجموعة ليبون ص ٣٠ ودالوز ١٩٣٠ - ٣ - ١٦ - و ١٩٦٤/١٠ مجلة القانون العام ١٩٦٤ ص ٤٥٩ وسيراى ١٩٦٤ ص ٢٣٦ - اودات ص ٢٥٩ - ٢٦٠ - اوبى ودراغر ٢ فقرة ٧٤١ .

(٢) انظر : دي لوبادير السابق ذكره الفقرات ٣٩٤ و ٧٥٧ وما يليها - شوارتفديرخ في قوة الشيء المقرر ص ٣١٩ وما يليها .

ونشير أخيراً الى أن الاحتجاج بعدم شرعية القرار التنظيمي يكون جائزاً ولو بعد المهلة في سياق دعوى القضاء الشامل المرفوعة ضد الإدارة لمطالبتها بالتعويض عن الضرر الناتج عن خطئها في إصدار القرار المذكور المنشوب بعبوب مبطلّة . ذلك لأن قانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ الذي جعل الحق يرفع دعوى القضاء الشامل يسقط بانقضاء مهلة دعوى الإبطال قد قصر هذا الحكم على القرارات الفردية دون القرارات التنظيمية <sup>(١)</sup> .

٣٣ - بالنسبة الى القرارات الإدارية الفردية : يترتب ، في الأصل ، على انقضاء مهلة المراجعة ضد القرارات الفردية تحصينها من أي طعن . فلا يجوز من ثم تقديم الطعن بشرعيتها لا بطريق دعوى مباشرة ولاحق بطريق الدفع لا سيما بمناسبة الطعن بقرار آخر اتخذ فيما بعد تطبيقاً لها <sup>(٢)</sup> . حتى أن التعرض لشرعية القرار الفردي يكون جائزاً ضمن المهلة ولو كانت الفرص منه ، لا طلب إبطاله ، بل دعم الطعن الموجه ضد قرار آخر <sup>(٣)</sup> : كالدفع بعدم شرعية قرار تعيين موظف والذي يدلى به تأييداً لدعوى إبطال قرار

---

(١) انظر ما أوردناه سابقاً في هذا الصدد في الفقرة ٥٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٥ / ١١ / ١٩٣٥ مجموعة ليبون ص ١٠٦٣ - و ١ / ٥ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٢٣٨ - و ٨ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٢٨٤ - و ١ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٥١٠ - أودان ص ٨٦١ .

(٣) شوري فرنسي ٤ / ٦ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٣٤٨ - و ٢٣ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٢٧٧ - و ٢٧ / ١ / ١٩٦٩ دالوز ١٩٦٩ ص ٤٤٠ - أودان ص ٨٦١ - ادبي ودواغور ٢ فقرة ٧٤٢ ،

ترقية هذا الموظف<sup>(١)</sup> . أما إذا انقضت مهلة المراجعة ، فلا يبقى للموظف مثلاً حق الطعن بالقرارات التي تتعلق بوضعه الوظيفي بمناسبة تصفية معاشه التقاعدي<sup>(٢)</sup> ، كما لا يجوز للإدارة صرف النظر عن تطبيق هذه القرارات عند تصفية المعاش<sup>(٣)</sup> .

وإذا انبرم القرار الفردي بانقضاء مهلة المراجعة ضده لا يكون جائزاً بعد ذلك اعتماد أي سبب لتبرير فتح هذه المهلة من جديد . ولا يكون بالأخص لتغيير الظروف الواقعية أو القانونية التي اتخذت على أساسها القرار أي أثر على المهلة المذكورة<sup>(٤)</sup> ، وهذا على خلاف ما هو عليه الحكم بالنسبة للقرار التنظيمي كما قدمنا . وكذلك إذا صدرت أحكام قضائية ولو بأثر رجعي فلا يمكن أن تتيح المنازعة من جديد بالقرارات الفردية المنبرمة بانقضاء المهلة ولو كانت هذه القرارات قد اتخذت تبعاً للقرارات التي أبطلتها تلك الأحكام . ولذا فإن إبطال العقوبة الجزائية التي اتخذت أساساً لقرار العزل لا يكون من شأنه فتح مهلة المراجعة من جديد ضد هذا القرار الأخير<sup>(٥)</sup> ؛ وإن صدور

---

(١) أوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٤٢ .

(٢) شوري فرنسي ١١/٧/١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٣١٢ - و ٤/٣/١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ١٥٩ .

(٣) شوري فرنسي ١١/٥/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٣١٨ . هذا ما لم يكن القرار ذا طابع مالي صرف ( شوري فرنسي ٢٠/٧/١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ١٢٥ ) .

(٤) شوري فرنسي ٢/١١/١٩٣٩ مجموعة ليبون ص ٥٥٠ - و ١٠/١١/١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ٤٢١ .

(٥) شوري فرنسي ١٦/٧/١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٦٩٦ .

حكم جزائي يثبت عسدم صحة الوقائع التي اتخذت أساساً لمعقوبة تأديبية لا يحمي مهلة المراجعة ضد القرار الإداري الذي فرض هذه المعقوبة <sup>(١)</sup> . كذلك ان ابطال قرار تنظيمي لا يفتح مهلة المراجعة مجدداً ضد القرارات الفردية المتخذة تطبيقاً له <sup>(٢)</sup> ، كما ان ابطال قرار فردي لا يحمي مهلة الطعن بقرارات فردية اتخذت على أساسه ؛ على أنه يترتب على الإدارة إعادة النظر بالوضع القائم فيما إذا ألزمتها به القواعد المتعلقة بتنفيذ القرارات القضائية بالقاضية بالابطال <sup>(٣)</sup> .

غير ان للقاعدة المتقدمة التي تحصن القرار الفردي ضد أي طعن او منازعة في شرعيته بعد انقضاء المهلة ، بعض الاستثناءات :

(١) إذا وجدت عملية إدارية مركبة ( opération complexe ) أي مشتملة على قرارات متعاقبة اتخذتها السلطة الإدارية وهي تنضاف فيما بينها

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/٢/٧ مجموعة ليبون ص ٨٤ - و ١٩٦٣/٥/٣ مجموعة ليبون ص ٢٦١ . ط انه يحق لصاحب الشأن أن يطلب من الإدارة اعادته الى الوظيفة التي صرف منها ويتمين ط الإدارة عندئذ درس هذا الطلب ( شوري فرنسي ١٩٦٣/٥/٢٣ مجموعة ليبون ص ٢٦١ - و ١٩٦٦/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٤٦٩ - اودان ص ٨٦٢ هامش ٢ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/٤/١ مجموعة ليبون ص ٢٤٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨/٦/١١ مجموعة ليبون ص ٣٤٠ - و ١٩٦٠/٥/٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٥٠ . فقد قضي مثلاً بأن للموظف المحال ط التقاعد ان يطلب إعادة النظر بمأش التصادي تبماً للأحكام القضائية الصادرة فيما بعد ( شوري فرنسي ١٩٦٣/٣/١٩ مجموعة ليبون ص ١٩٣ ) . ولكن مجلس الشوري الفرنسي قد رجع عن هذا الاجتهاد بعد ذلك ( شوري فرنسي ١٩٦٧/٢/١٧ مجموعة ليبون ص ٨٢ ) .

لتؤدي الى قرار أخير نهائي ، يعود لصاحب الشأن ان يطمئن بكل من القرارات الأولية او التمهيدية في المهلة الخاصة به ، او ان ينتظر صدور القرار النهائي فيطمئن فيه ضمن مهلته متذرعاً بعدم شرعية احد القرارات السابقة التي أدت إليه حتى بعد انقضاء المهلة الخاصة بهذا القرار . وعلى ذلك يعود لأحد المرشحين للمباراة مثلاً ان يطمئن في القرار الصادر بإعلان نتائج هذه المباراة وأن يتذرع بعدم شرعية أي من القرارات السابقة ، كالقرار الذي حدد قائمة المرشحين المقبولين للمباراة او الذي حدد موعد اجراء المباراة ، او غير ذلك <sup>(١)</sup> . ويطبق مثل هذا الاستثناء أيضاً على التمييز الحاصل بعد القيد في قائمة الترفيع <sup>(٢)</sup> . كما يطبق على الطعون الموجهة ضد قرارات الوصاية الإدارية إذ يجوز التمسك لتأييد هذه الطعون بعدم شرعية القرار الخاضع لتصديق سلطة الوصاية <sup>(٣)</sup> . وقد طبقه مجلس الشورى الفرنسي كذلك على قرارات إعلان المنفعة العامة التي لا صفة تنظيمية لها <sup>(٤)</sup> والتي تشكل مرحلة من مراحل عملية شاملة ، فاجاز التمسك بعدم شرعية هذه القرارات بعد انقضاء المهلة عليها لدعم المطالب المقدمة في المهلة

---

(١) شورى فرنسي ٢٢/٤/١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ١٨٢ - ١٩٥٨/١١/١٩٥٨  
مجموعة ليبون ص ٥٦٥ - اردان ص ٨٦٣ - اوبي ودرافو ٢ فقرة ٢٤٤٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٦/١/١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٤٧٦ .

(٣) شورى فرنسي ٨/٧/١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٣٩٦ .

(٤) شورى فرنسي ١٠/٥/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٢٩٧ ومجلة القانون العام ١٩٦٨  
ص ١٠٧٩ .



الخاصة بها والتي تستهدف الطعن بقرارات نقل الملكية<sup>(١)</sup>. غير ان الاستثناء المتقدم لا يطبق في حال وجود قرارات متعاقبة لا تسام في انشاء عملية مركبة: كالقرار الصادر بتعيين اعضاء لجنة ملشاة لتحقيق عمليات غير معينة بالذات والذي يعتبر مستقلاً عن قرار تنظيم هذه اللجنة وينبغي بالتالي الطعن فيه ضمن المهلة الخاصة به<sup>(٢)</sup>. أما إذا أنشئت اللجنة لتنفيذ عملية معينة - أي عملية مركبة - فيجوز في سياق الطعن بهذه العملية التذرع بعدم شرعية القرارات المتعلقة بتأليف اللجنة او بتعيين أعضائها مثلاً<sup>(٣)</sup>.

(٢) ان انقضاء مهلة المراجعة لإبطال القرارات الفردية لم يكن يحول دون بحث عدم شرعية هذه القرارات اسناداً لدعوى القضاء الشامل وتقدير التعويض للمتضرر عن خطأ الإدارة التي أصدرت القرار غير الشرعي ، وكان يقتصر القاضي في هذه الحال على التثبت من عدم شرعية القرار الفردي لاستخلاص خطأ الإدارة في اصداره ودون التصدي الى ابطاله<sup>(٤)</sup>. غير أن

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥١/٦/٢٩ مجموعة ليون ص ٢٨٠ - و ١٩٥٥/٦/٢٧ مجموعة ليون ص ٣٣٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٧/١٠/١١ مجموعة ليون ص ٥٢٦ - اودانت ص ٨٦٣ هامش ١ - اوبلي ودراغو ٢ فقرة ٧٤٢ ص ٢٣٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٠/١١/٤ مجموعة ليون ص ٥٨٧ - و ١٩٦٣/٥/٢٢ مجموعة ليون ص ٢٣٠ .

(٤) شوري لبناني ١/٢/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١٨ - و ١٩٦٢/٤/١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٢ - و ١٩٦٣/١٠/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٦٩ -

هذه القاعدة التي قررهما القضاء قد تعدلت في التشريع اللبناني بمقتضى أحكام القانون الصادر في ٢٧ تموز ١٩٦٧ معدلاً المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ ، والذي تضمن ما يلي : « ان انقضاء مهلة الشهرين على مراجعة ابطال القرار الفردي الصريح او الضمني يسقط حق مراجعة القضاء الشامل بشأن مفعول القرار من سائر نواحيه . وفيما يتعلق بالقرارات الفردية السابقة لتاريخ العمل بهذا القانون التي لم يحصل مراجعة بشأنها وكانت ابلغت او نفذت تحدد مهلة مراجعة القضاء الشامل بسنة واحدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » . فمقتضى هذه الأحكام تكون القاعدة المقررة سابقاً من القضاء قد ضاق نطاق تطبيقها إذ اصبح الحق برفع دعوى القضاء الشامل يسقط بمضي مهلة دعوى الابطال ، ولا مجال بعد ذلك لإثارة عدم شرعية القرار الإداري إلا في سياق دعوى التعويض المقامة في خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون المذكور الصادر في عام ١٩٦٧ وذلك فقط بالنسبة الى القرارات الفردية السابقة لنفاذه<sup>(١)</sup> ، على أن إثارة عدم الشرعية هذا تظل جائزة بالنسبة الى القرارات التنظيمية في دعاوى القضاء الشامل المرفوعة بعد انقضاء

---

= ١١٩/١٢/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٩ . وانظر أيضاً بذات المعنى: شوري فرنسي ١٩١١/٣/٢١ سيزاي ١٩١٢ - ٣ - ١٢٩ - ١٩٥٢/١٢/٣٠ الاسبرج القانوني ١٩٥٣ - ٣ - ٢٣٥٢ - اودان ص ٨٦٥ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٢٣٨ ص ٢٢١ .

(١) شوري لبناني ١٩٦٨/٣/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٠٨ . غير أن مجلس الشورى اللبناني قد ذهب الى قبول دعوى التعويض ولو بعد انقضاء مهلة دعوى الابطال وذلك في حالة خاصة اعترفت فيها الادارة بحق المدعي وواجب ادائه ( شوري لبناني ١٨/١/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩٦ ) .

مهلة الطعن بهذه القرارات لعدم شمولها بأحكام قانون ١٩٦٧ كما قدمنا<sup>(١)</sup> .

(٣) ان انقضاء مهلة الطعن بالقرارات الفردية لا يحول دون إثارة عدم شرعيتها في بعض الحالات الخاصة . فيجوز لمجلس شوري الدولة مثلاً ، لدى عرض مسألة تقدير شرعية القرار المحالة عليه من القضاء المعدلي كمسألة معترضة ، ان يفصل في هذه المسألة في أي وقت ولو بعد انقضاء مهلة مراجعة الإبطال ( م ٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) . كما تجوز أيضاً إثارة انعدام وجود القرار الإداري والفصل فيه في أي وقت ودون التقييد بمهلة معينة<sup>(٢)</sup> . وقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي كذلك الى تحويل المستدعي الذي انبرم للقرار الإداري بوجهه لعدم الطعن فيه ضمن المهلة ، حق المنازعة في شرعيته بمناسبة الطعن بقرار آخر ، إذا كان القرار الاول محل طعن من الغير ولم يفصل في هذا الطعن بعد<sup>(٣)</sup> . كما اعتبر انه عندما تفرض السلطة التأديبية عقاباً ما مستندة في تحديد درجته الى مخالفات وقعت سابقاً وقد قضت بالمعاقبة عليها قرارات انبرمت بمضي المهلة ، فيعقل للمستدعي بمناسبة الطعن المقدم منه ضد القرار التأديبي الاخير ان ينازع في صحة ووصف الوقائع المادية التي استندت إليها القرارات التأديبية السابقة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر آتفاً الفقرتين ٥٥ و ٧٢ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ٣٦ .

(٣) انظر : اودان ص ٨٦٤ و ٨٦٦ - شوري فرنسي ١٩٦٤/١/٤ مجموعة ليبون ص ٢ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٣/٢/١٥ مجموعة ليبون ص ١٩٧ .

## ٧٤ - (و) أثر انقضاء المهلة على سلطة الادارة في إلغاء أو سحب القرار

«صادر منها : للسلطة الإدارية ححق إلغاء ( abrogation ) أو سحب ( retrait ) القرارات الصادرة منها سواء لعدم شرعيتها أم لعدم ملاءمتها . ويكون من شأن الإلغاء إزالة أثر القرار بالنسبة الى المستقبل فقط ، أما السحب فيزيل أثر القرار اطلاقاً أي منذ نشأته بفعول رجعي<sup>(١)</sup> . ولكن سلطة الإدارة في إلغاء القرارات أو سحبها ليست مطلقة ومجردة من أي قيد، بل انها تخضع لبعض الشروط أو القيود في حالات عديدة وبالأخص ازاء القرارات غير التنظيمية التي تترتب عليها حقوق مكتسبة للأفراد وحيث يرتبط استعمال تلك السلطة عادة باستعمال دعوى الإبطال بالنسبة للحالات التي يجوز فيها رفع هذه الدعوى وبالمهلة الواجب رفعها فيها . وانه من هذا الوجه يكون لإنقضاء مهلة المراجعة أثر مباشر على استعمال السلطة الإدارية لحقها في إلغاء القرارات أو سحبها .

فنتناول بالبحث ، فيما يلي ، تبعاً : سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها ، وسلطتها في سحب هذه القرارات .

## ٧٥ - سلطة الادارة في إلغاء قراراتها ، يترتب على إلغاء القرار الاداري ،

---

(١) ويتجه الرأي الى أن لفظ «السحب» يقتصر على الحالات التي يحصل فيها الرجوع عن القرار من السلطة نفسها التي اتخذته . أما «الإلغاء» فيرد من السلطة الرئاسية أو التسلسلية أو من سلطة الوصاية ( شوري فرنسي ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٣٢ - بودان السابق ذكره ص ٨٨٢ هامش ١ ) .

كما قدمنا، إزالة أثره بالنسبة الى المستقبل ، أما الآثار التي تكون قد نشأت عنه منذ صدوره وحق تاريخ الإلغاء فتستمر قائمة . ويميز من حيث مدي السلطة التي تتمتع بها الإدارة في صدد الإلغاء بين أن يرد هذا الإلغاء على قرارات تنظيمية او على قرارات فردية .

(١) بالنسبة الى القرارات التنظيمية : القرارات التنظيمية هي التي تضع قواعد عامة تطبق دون تمييز على جميع الاشخاص الذين هم في ذات المركز . ومن الطبيعي أن تنشأ عن هذه للقرارات حقوق للأفراد ، غير أن اكتساب هذه الحقوق لا يفرض ديمومة تلك القرارات واستمرار وجودها ، لأن العمل التنظيمي يجب أن يظل متفقاً مع حاجات المجتمع المتطورة ومنطبقاً بالتالي على الظروف الواقعية والقانونية التي قد تتبدل مع الزمن؛ مما يوجب الاعتراف للسلطة الإدارية بحق تعديل او إلغاء قراراتها التنظيمية وفقاً لما يقتضيه تطور تلك الحاجات والظروف ، مع الابقاء بذات الوقت على الآثار التي نشأت في السابق عن هذه القرارات واستفاد منها الأفراد <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك يكون للسلطة الادارية حق تعديل او إلغاء قراراتها التنظيمية في أي وقت ودون التقيد بأية مهلة <sup>(٢)</sup> ، وان أي قيد تضعه على سلطتها هذه او أي تنازل او

---

(١) وإذا صدر قرار تنظيمي جديد بأثر رجعي ، ماساً بالتالي بالحقوق التي اكتسبها الأفراد من جراء تطبيق قرار تنظيمي سابق ، فيعتبر القرار الجديد غير مشروع ( شوري فرنسي ١٩٣٤/١/١٢ مجموعة ليون ص ٧٩ ) . وانظر اودان ص ٨٥٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/٣/٢٣ مجموعة ليون ص ١٣٥ - و ١٩٥٨/٢/١٤ مجموعة القانون العام ١٩٥٨ ص ٩٩١ - ١٩٦٥/٣/١٩ دالوز ١٩٦٦ ص ١٦٢ - و ١٩٦٦/٧/١٣ مجموعة ليون ص ٣٠٨ - اودان ص ٨٥١ . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٦٣/١٢/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٧٠ .

عدول عن استعمال هذه السلطة يكون غير نافذ وكأنه لم يكن . فإذا تضمن القرار التنظيمي مثلاً أن تنفيذه سيستمر إلزاماً لمهة معينة فلا تكون لهذا الحكم فيه أية قيمة إذ يحق للسلطة الإدارية المختصة تعديل هذا القرار أو إلغاؤه قبل انتهاء هذه المهة <sup>(١)</sup> . كما أن التنظيم الذي تقررره السلطة المختصة لأحد المرافق العامة يكون لها حق تعديله في أي وقت تبعاً لحاجة هذا المرفق وسير أعماله ، لأن مجيد هذا التنظيم قد يصبح متعارضاً مع الوقت مع المصلحة العامة . وكذلك أت النظام الذي يقرر لموظفي القطاع العام لا يُلشأ عنه حق مكتسب لولاء في استمرار نفاذه بل يبقى للسلطة حق تعديله كلما اقتضت الحاجة ذلك <sup>(٢)</sup> . وإن كل اتفاق من شأنه الحد من سلطة الإدارة التنظيمية يعتبر لاغياً ودون أي أثر <sup>(٣)</sup> .

ويحري التساؤل عما إذا كان إلغاء القرارات التنظيمية هو مجرد حق للإدارة أم أنه واجب عليها في الحالات التي تتحقق فيها ضرورة هذا الإلغاء . ويمن عادة في هذا الصدد بين القرارات الصحيحة والقرارات المشوبة بعيب

---

(١) شوري فرنسي ٢٥ / ٦ / ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٥ ص ٤٩ - ج ١٩٦١ / ١ / ٢٧٧ مجموعة ليبونت ص ٦٠ - اردهان ص ٨٥١ - ٨٥٢ - شوارتزيبرغ في قوة الشيء المقرور ص ٣٥٤ وما يليها ،

(٢) شوري فرنسي ١٩٢٣ / ١ / ٢٦ مجلة القانون العام ١٩٢٣ ص ٢٣٧ - ج ١٩٥٥ / ١ / ٩١٩ مجموعة ليبونت ص ٦٤٠ - شوري لبناني ١٩٦٠ / ٧ / ٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٠٠ . وانظر أيضاً : شوارتزيبرغ السابق ذكره ص ٣٥٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٣٧ / ١ / ٢٧ مجموعة ليبونت ص ١٢٠ - ج ١٩٥١ / ٣ / ٩١ مجموعة ليبونت ص ١٤٤ .

مبطل. فبالنسبة الى القرارات الصحيحة لا يكون ثمة أي واجب على الإدارة لإلغائها او تعديلها بل تبقى لها سلطة تقديرية تامة في ذلك. أما بالنسبة الى القرارات التنظيمية غير المشروعة فينتجها الرأي الى أن إلغائها واجب على السلطة الإدارية وليس فقط مجرد حق لها، سواء شأها العيب منذ إصدارها<sup>(١)</sup> أم شأها بعد ذلك نتيجة لتغير الظروف القانونية او الواقعية التي تأسست عليها وحيث يعمد وقتئذ لكل ذي شأن أن يطلب الى السلطة الإدارية تعديل او إلغاء قرارها التنظيمي حق إذا رفضت ذلك صراحة او ضمناً جاز له الطعن بقرار الرفض هذا في مهلة شهرين ؛ وقد يصدر مجلس شورى الدولة بنتيجة درسه للأسباب المدلى بها وتقديره للظروف الجديدة التي يتذرع بها المستدعي قراراً بإبطال قرار الرفض فتلتزم الإدارة بتنفيذه وتعديل القرار التنظيمي طبقاً لضمونه متقيدة بالأسباب والظروف الجديدة التي استند اليها في قضائه بالإبطال<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ ان إلغاء السلطة الإدارية للقرار التنظيمي قد يكون إلغاء صريحاً او ضمناً. ويلتج الإلغاء الضمني بالأخص عن صدور قرار او مرسوم تنظيمي لاحق تكون له ذات القوة القانونية او قوة تفوق قوة القرار

---

(١) انظر بهذا المعنى: اوبي في تعليقه في دالوز ص ٩ - شوارتزنبيرغ السابق ذكره ص ٣٦٩ والقرارات والآراء التي يشير اليها.

(٢) انظر الفقرة ٧٧ آنفاً - شوارتزنبيرغ السابق ذكره ص ٣٧٠ وما يليها - شورى فرنسي ١٩٣٠/١/١٠ دالوز ١٩٣٠ - ٣ - ١٦ - و.و.و. ١/١٠/١٩٦٤ سيراى ١٩٦٤ ص ٢٣٤.

التنظيمي السابق وتكون نصوصه متعارضة مع نصوص هذا الأخير <sup>(١)</sup>.

(٢) بالنسبة الى القرارات الفردية : قد يكون القرار الفردي صحيحاً ومشروعاً أو يكون غير مشروع. فإذا كان قراراً مشروعاً، لا يجوز للادارة إلغاؤه اذا نشأت عنه حقوق لأحد الأفراد . ولكن هذا لا يعني أن القرار المذكور يكسب الفرد مركزاً نهائياً بحيث تفقد الإدارة على وجه مطلق سلطة إلغاؤه أو تعديله ، بل يراد به ان الادارة لا يمكنها استعمال سلطتها التقديرية لإلغاء أو تعديل ما نشأ عن القرار الفردي المشروع من مركز قانوني - كما هي الحال بالنسبة للقرار التنظيمي - إنما تكون سلطتها مقيدة في هذا الصدد بحيث أنها لا تستطيع إلغاء القرار أو تعديله إلا طبقاً للتشريع المتعلق بالموضوع الذي صدر القرار في نطاقه <sup>(٢)</sup> . فإذا اتخذت الإدارة مثلاً قراراً صحيحاً بتعيين موظف ، فلا يمكنها بعد ذلك إلغاء هذا القرار بناء على سلطتها التقديرية ، إنما يجوز لها أن تصدر قراراً جديداً بصرف الموظف أو بإحالة على التقاعد مثلاً وذلك طبقاً للشروط المحددة في القانون لإصدار مثل هذا القرار . وانها في إصدارها هذا القرار عملاً باختصاصها المقيد تكون خاضعة لرقابة مجلس شورى الدولة .

أما اذا اتخذت الادارة قراراً فردياً غير مشروع ، فيميز بين أن يكون

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٤/٦/٢٥ دالوز ١٩٥٥ ص ٤٩ - ١٩٦٤/٦/١٩ مجلة القانون للعام ١٩٦٤ ص ١٠١٩ ودالوز ١٩٦٤ ص ٢٦٣ - أردان ص ٨٥٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٤/٤/١٧ مجموعة ليبون ص ٨٢٧ - شوارتزنيغ السابق ذكره ص ٣٦٠ وما يليها .



قد اكتسب أم لم يكتسب حقوقاً لأحد الأفراد . فإذا كان القرار غير المشروع لم يكتسب الفرد أي حق ، فيكون للإدارة بسط يجب عليها أن تضع حداً لوجوده عن طريق إلغائه في أي وقت دون التقيد بمهلة معينة <sup>(١)</sup> . أما إذا اكتسب حقوقاً لأحد الأفراد فيعوز للإدارة أيضاً أن تبادر الى تصحيح الخطأ الناتج عن إصدارها قراراً غير مشروع وذلك عن طريق إلغائه قبل أن يفرض عليها هذا الإلغاء من جهة القضاء ؛ إنما يتعين عليها في هذه الحال أن تمارس حق الإلغاء خلال المدة المحددة لرفع دعوى الإبطال أو ، إذا كانت هذه الدعوى قد رفعت ، فقبل أن يصدر الحكم فيها <sup>(٢)</sup> .

٧٦ - سلطة الإدارة في سحب قراراتها : يقترب على سحب (retrait) القرار الإداري إلغاؤه بأثر رجعي أي زوال جميع الآثار القانونية التي نشأت عنه منذ صدوره <sup>(٣)</sup> . ويختلف السحب من ثم عن الإلغاء في أن أثره يلسحب الى الماضي والمستقبل معاً في حين أن الإلغاء يقتصر أثره على المستقبل فقط . ويميز التمييز هنا أيضاً بالنسبة لمسدى السلطة التي تعود للإدارة في سحب

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٧/٢/٤ مجموعة ليون ص ٧٧ - و ١٩٦٠/١٢/١٦ مجموعة ليون ص ٨٧٨ - و ١٩٦٣/٤/١٧ مجموعة ليون ص ٢٢٣ - أدبي في تعليقه على قرار مجلس الشورى الفرنسي ١٩٦٠/١٢/٢ دالوز ١٩٦٢ ص ٩ - شوارتنبيرغ السابق ذكره ص ٣٦٩ وما يليها .

(٢) محكمة القضاء الإداري المصري ١٩٥٠/١/٥ المجموعة سنة ٤ ص ١٥٧ - محمد ليليه ص ١٣٩ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٣/١٢/١٨ مجموعة ليون ص ٥٦٤ - أدبي ومراغو ص ٣٣٠ .

قراراتها بين أن يرد هذا السحب على قرارات تنظيمية او على قرارات فردية.

(١) بالنسبة الى القرارات التنظيمية : قدمنا ان القرارات التنظيمية لا تكسب الافراد حقاً في استمرارها إذ تارتب عليها مراكز قانونية عامة ، إنما يفيد الافراد من الآثار التي تنشأ عنها خلال قيامها. فإذا صدرت قرارات تنظيمية صحيحة ومشروعة واتخذت قرارات فردية بالإستناد اليها وتنفيذاً لها ، فيكون من شأن سحبها إزالة جميع آثارها منذ نشأتها وبالتالي القضاء على القرارات الفردية المتخذة تطبيقاً لها ؛ ولكن هذا الأمر غير جائز لأن السحب إذا كان يصح بالنسبة الى القرارات التنظيمية فشرط ألا يمس بنفس الوقت القرارات الفردية المشروعة التي صدرت تنفيذاً لها واكتسب الافراد حقوقاً على أساسها . ولذا يكون الأخرى بالإدارة في هذه الحال أن تقدم على إلغاء قراراتها التنظيمية لا على سحبه ، لأن الإلغاء على عكس السحب كما قدمنا ، يقتصر أثره على المستقبل فقط فلا يمس الآثار الناشئة في السابق عن هذا القرار وبالأخص الحقوق التي اكتسبها الافراد من وجوده ومن صدور قرارات فردية بالإستناد اليه . أما إذا صدر قرار تنظيمي صحيح ولم تارتب عليه حقوق بعد على الوجه المذكور ، أي انه لم يكن محل تنفيذ او تطبيق ، فيكون للسلطة الادارية الحق في اتخاذ القرار بسحبه إذ لا يمس في هذه الحال حقوقاً فردية قد اكتسبت بالإستناد اليه . أما السحب فقد يرد على وجه صريح او ضمني ؛ ويلتج السحب الضمني عن صدور قرار تنظيمي آخر يحل محل القرار السابق قبل وضع هذا الأخير موضع التنفيذ <sup>(١)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٣/١٢/١٢ مجموعة ليبون ص ٥٤٥ - ١٩٥٦/١٠/١٢ مجموعة ليبون ص ٣٦٨ - ١٩٦٤/٤/٢٩ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ - اودان ص ٨٥٥ .

أما إذا صدرت القرارات التنظيمية مشوية بصوب مبطله ، فيكون للسلطة الإدارية المختصة حق سحبها ، شرط أن تمارس هذا الحق خلال مهلة مراجعة الإبطال ، أو إذا قدمت هذه المراجعة فقبل صدور الحكم فيها<sup>(١)</sup> . ذلك ان السحب يختلف ، كما قدمنا ، عن الإلغاء ، فلا يكون جائزاً في أي وقت ودون التقيد بمهلة معينة ، لأن من شأنه المساس بقرارات فردية تكون قد اتخذت في السابق تنفيذاً للقرار التنظيمي غير المشروع ، فلا يصح بالتالي ابطال آثار القرار - مع ما نشأ عنه من حقوق للأفراد - بطريق السحب إلا خلال مهلة الإبطال أو طالما ان دعوى الإبطال ، في حال رفعها ، لم يفصل فيها بعد .

(٢) بالنسبة الى القرارات الفردية: يختلف مدى سلطة الادارة في سحب هذه القرارات حسبما يكون من شأنها انشاء حقوق ومزايا للأفراد أم لا . فإذا لم تنشأ عنها حقوق للأفراد فلا يقوم ثمة حائل دون سحبها من جهة الادارة في أي وقت . وتعتبر من القرارات غير المنشئة لحقوق فردية :

- القرارات السلبية ( décisions négatives ) : أي التي ترفض طلباً مقدماً الى الادارة او منح فائدة او مزية معينة<sup>(٢)</sup> . ولكن ثمة استثناءين يقررهما القضاء الفرنسي لمبدأ عدم انشاء القرارات السلبية حقوقاً مكتسبة ، يتعلق أحدهما بالقرارات الخاصة بالمركز الفردي للموظفين والتي رغم كونها

---

(١) بهذا المعنى : اودان ص ٨٥٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ٦ / ٣٠ مجموعة ليبوت ص ٤١٣ - ١٩٦٢ / ١ / ١٢ - مجموعة ليبون ص ٢٣ - اودان ص ٨٦٧ - ٨٦٨ - شواوتزبيرغ السابق ذكره ص ٢٩٢ .

سلبية تنشأ عنها حقوق لصالح زملاء الموظف المعني بها<sup>(١)</sup> ، ويتعلق الآخر برفض التصديق على قرارات المجلس البلدي<sup>(٢)</sup> . وفيما عدا هاتين الحالتين يكون للسلطة الإدارية المختصة حق الرجوع عن قرارها الفردي في أي وقت ولو لمجرد عدم الملاءمة فقط<sup>(٣)</sup> .

- القرارات الاعترافية غير المنشئة لحقوق ( décisions récognitives et non attributives ) : كالقرارات المالية التي تقضي بصرف أو بدفع الراتب أو التعويض مثلاً ، إذ أنها تقتصر على مجرد الاعتراف لأصحاب الشأن بحقوق مقررّة لهم بمقتضى أحكام القوانين والانظمة النافذة<sup>(٤)</sup> . أما إذا لم تقتصر هذه القرارات على الاعتراف بحقوق ناشئة عن تطبيق نصوص خارجة عنها ، فتكون عندئذ من القرارات المنشئة للحقوق إذ أنها مصدر هذه الحقوق ، كالقرار الذي يعطي الموظف معاش الاعتلال مثلاً<sup>(٥)</sup> . وقد اعتبرت من القرارات الاعترافية تلك الرامية مثلاً الى تسليم تذكرة هوية لأحد الافراد

---

(١) شوري فرنسي ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٣٦٠ - و ١٧ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١٨٩ .

(٢) شوري فرنسي ٢٨ / ٦ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٤٢٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٢ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٢٣ .

(٤) شوري فرنسي ١٨ / ٦ / ١٩٣٧ سيراى ١٩٣٧ - ٣ - ٦٦ - و ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٥٦٧ - و ١٢ / ٦ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٦٨٢ - اردان ص ٨٦٩ - شوافنزبيرغ السابق ذكره ص ٣٩٢ .

(٥) انظر اردان ص ٨٦٩ والحكم الذي يشير اليه .

والتي لا تكسبه الحق بالجنسية<sup>(١)</sup> او الى تسليم مسجل المعهد لأحد الطلاب شهادة وقتية بنيله درجة جامعية والتي لا تنشئ له حقاً بهذه الدرجة<sup>(٢)</sup> . ويكون للإدارة حق الرجوع عن القرارات الاعترافية في أي وقت طالما لا يترتب عليها اكتساب حقوق للأفراد<sup>(٣)</sup> .

- القرارات الشرطية (décisions conditionnelles) : أي المقترنة بشرط موقف لم يتحقق<sup>(٤)</sup> او بشرط لاغر قد تحقق<sup>(٥)</sup> . ومن الامثلة على هذه القرارات تلك القاضية بتميين او توفيع موظفين والتي يتوقف نفاذها على قبول أصحاب الشأن بها حتى إذا رفضوا اعتبار التعمين او الترفيع لاحقاً بأمر رجعي<sup>(٦)</sup> . وقد اعتبر رفض الالتحاق بمركز الوظيفة رفضاً لقبول التعمين فيه ومبرراً للرجوع عن هذا التعمين<sup>(٧)</sup> .

- القرارات المقترنة بتحفظ (décisions assorties de réserves) عندما

---

(١) شوري فرنسي ١٣/٥/١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٢٦١ .

(٢) شوري فرنسي ٢/٣/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٦١ .

(٣) شوري لبناني ١٨/٤/١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٢ .

(٤) شوري فرنسي ٦/٣/١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ١١٦ - ١/١/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٦٨ .

(٥) شوري فرنسي ٧/٣/١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ١٤١ .

(٦) شوري فرنسي ٢٨/٣/١٩٣٠ مجموعة ليبون ص ٣٦١ .

(٧) شوري فرنسي ٥/٧/١٩٥٧ مألوف ١٩٥٧ ص ٥٤٥ - اومان عن ٨٧٤ .

يكون هذا التحفظ مشروعاً : كالترخيص بالاستيراد المتضمن جواز سقوطه في حال مخالفة النظام النافذ حالياً أو مستقبلاً، إذ لا يترتب عليه نشوء الحق باستمراره حتى نهاية مدته<sup>(١)</sup>.

- القرارات المجردة من القيمة القانونية : كالقرارات العدمية الوجودية ( décisions inexistantes ) من الناحية القانونية والتي لا أثر قانوني لها ويجوز بالتالي للسلطة الادارية سحبها في أي وقت ودون التقيد بمهلة معينة<sup>(٢)</sup>، كقرارات التعمين المزيف والتعمين في وظيفة غير موجودة او غير شاغرة<sup>(٣)</sup>،

---

(١) شوري فرنسي ١٩/٦/١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٣٤٤ .

(٢) انظر الفقرة ٣٦ ألفاً - اودان ص ٨٧٢ - شوارتزبيرغ السابق ذكره ص ٢٩٣ .

(٣) شوري لبناني ٢٨/٢/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩١ ( وقد جاء فيه ان قاعدة انعدام الوجود تنشأ عن كون العمل الاداري غير موجود أصلاً او عن كونه صادراً بنتيجة اغتصاب السلطة او بخروج السلطة الادارية عن اختصاصاتها وتعديسها عن اختصاصات سلطة دستورية أخرى ، فيكون عندئذ مشروباً بمخالفات فادحة يستحيل معها إسنادها الى أي حكم من أحكام القانون - كالتميين المزيف ( nomination pour ordre ) والتدابير المتخذة خلافاً للقواعد المتعلقة بمحدود السن القانونية للموظفين وتعيين موظف في وظيفة غير موجودة او غير شاغرة، ومثل هذا العمل الاداري يعتبر غير موجود إذ لا يؤدي أي مفعول قانوني لعدم ارتباطه أصلاً بالقانون ولا يخلق حقاً يمكن اكتسابه ولذا يمكن الادارة الرجوع عنه في أي وقت . أما القاعدة القائلة على تجاوز حد السلطة فتختلف عن تلك في ان العمل الاداري يستند في وجوده الى حكم القانون إنما تشوبه واقص تتعلق في الشروط والاصول المقررة قانوناً لاتخاذها ان في المربع الاداري الصالح لإصداره او في مجافاته للقضية المحككة او في عدم مراعاة المعاملات الجمهورية المرسومة في القانون ، ومثل هذا العمل موجود فعلياً وخلق حقاً لصاحب العلاقة وإنما يكون قابلاً للإبطال بسبب كراه بعض المخالفات المذكورة التي تشوبه والتي يجب الادلاء بها

والقرارات المتعلقة بمركز الموظف الذي يتجاوز حدود السن القانونية<sup>(١)</sup> .  
وتعتبر دون قيمة قانونية كذلك القرارات الفردية المتخذة استناداً لنص قد  
قضى نص تشريعي بإبطاله مع جميع آثاره<sup>(٢)</sup> .

— القرارات المشوبة بالفسح : والتي تعتبر باطلة وغير منسقة للمعقود عملاً  
بعبارة «الفش يبطل جميع التصرفات *fraus omnia corrumpit*» ، ويجوز

---

عن طريق الطعن بسبب تجاوز حد السلطة ضمن مدة شهرين يصبح بعدما العمل نهائياً؛ ولا يمكن  
الإدارة الرجوع عن العمل المذكور إلا ضمن مدة الشهرين هذه . ول ذلك أن التمييز في وظيفة  
غير شاعرة في الملاك وليس لها اعتماد خاص في الميزانية يعتبر غير موجود ولا يلقى حقاً ويمكن  
الإدارة الرجوع عنه في كل وقت ) . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٦٤ / ٥ / ٢٠ مجموعة  
شدياق ١٩٦٤ ص ٢٠٢ ( وقد جاء فيه أن من حق السلطة أن ترجع عن مرسوم تعيينها أحد  
الموظفين في أي وقت إذا جاء مخالفاً للقانون وذلك عملاً بمحك المادة ١٣ فقرة ٦ من الرسوم  
الاشتراك ١١٢ تاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٥٩ التي تنص على أن التمييز الخالف للأصول القانونية  
يعتبر غير نافذ ولا يترتب لمصاحب العلاقة فيه أي حق مكتسب من جرائه حتى يستعبد من  
الرجوع القضائي المختص قراراً مبرماً بقانونيته ) . وبذات المعنى : شوري لبناني ١٩٦٧ / ١٢ / ٢٧  
مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٤٢ - ٤٥ / ٦ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٤٦ ( وقد  
جاء فيه أن وقف المستدعي الحفير في إدارة الجمارك عن العمل بقرار من مجلس الجمارك الأعلى  
حوضاً عن مرسوم يصدر باعتباره مستقبلاً ، هو عمل إداري عديم الوجود والراجحة بشأن هذا  
القرار غير مفيدة بسأية مهة ويمكن تقديمها في كل وقت كما يجب الألة موضوعها . علماً أن قبل  
الاضضاء لتعلق الأمر بالنظام العام القائم على فصل السلطات وفرض الاعتصام فيما بينها ) .

(١) شوري فرنسي ١٩٥٦/٢/٣ مجموعة لبيون ص ٤٥ ومجلة القانون العام ١٩٥٦ ص ٨٥٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/٦/٢٩ مجموعة لبيون ص ٢٧٣ .

للسلطة الادارية بالتالي سحبها في أي وقت <sup>(١)</sup> وعدم ترتيب الآثار العادية عليها <sup>(٢)</sup> .

- القرارات غير التنظيمية وغير الفردية بذات الوقت والتي لا يترتب عليها نشوء حقوق للأفراد : كمراسم اعلان المنفعة العامة والتي لا تنشأ عنها حقوق للأشخاص الذين قد يشمل الاستملاك عقاراتهم <sup>(٣)</sup> ، ومراسم اسقاط قسم من أملاك الدولة العامة الى أملاكها الخاصة <sup>(٤)</sup> .

فالقرارات المتقدم ذكرها لا تنشئ مراكز قانونية او حقوقاً للأفراد ويكون للسلطة الادارية بالتالي حق سحبها في أي وقت دون التقيد بالمهلة المقررة لدعوى الابطال .

أما القرارات الفردية الاخرى التي يترتب عليها نشوء حقوق للأفراد ،

---

(١) شوري لبناني ٢٦ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٣٤ - شوري فرنسي ١٠ / ٢ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١٠٢ - ر ١٨ / ٢ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٦٤٢ - ر ٢٠ / ١ / ١٩٦٧ ص ٩٥٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٨ / ١١ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٦٠٩ .

(٣) شوري فرنسي ١٠ / ٥ / ١٩٦٨ مجلة القانون العام ١٩٦٨ ص ١٠٧٩ - اودانت ص ٨٤٣ .

(٤) شوري لبناني ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٠٧ ( وقد جاء فيه ان مبدأ عدم استرداد ( سحب ) العمل الاداري يعد انصرام مهلة المراجعة لا يطبق إلا إذا كان العمل الاداري قد أنشأ حقاً للغير ، وان مجرد اسقاط قسم من الأملاك العامة لا يولي بمجد ذاته المدهى عليه أي حق إذ أن للدائرة أن تبقي القسم الذي اسقطته ملكاً خاصاً لها دون أن تبيعه من أحد .



فيميز بين أن تكون صحيحة من الناحية القانونية أو أن تكون غير مشروعة وقابلة من ثم للطعن بالإبطال. فإذا كان القرار صحيحاً ومشروعاً، فيجمع الفقه والقضاء على أن الإدارة لا تستطيع سحبه<sup>(١)</sup>، وإذا قررت هذا السحب فيكون قرارها مشوياً يتجاوز حد السلطة<sup>(٢)</sup>. ومن أمثلة هذه القرارات تلك المتعلقة بتعيين الموظفين أو بترقيتهم، أو أيضاً بمزولهم إذ تنشأ عن هذا المزل حقوق<sup>(٣)</sup> لم يكن لصالح زملاء أصحاب الشأن الذين تتاح لهم الفرصة للحصول مكانهم، فعلى الأقل لصالح من جرى تعيينهم أو ترفيعهم أو نقلهم بنتيجة هذا المزل<sup>(٤)</sup>، وكذلك القرارات ذات الطابع الاسترجاعي ( *décisions gracieuses* ) كالقرارات التي تمنح الإعفاء من رصيد دين مستحق للإدارة<sup>(٥)</sup> أو تقضي بالمدول عن ملاحقة جريمة ذات طابع اقتصادي<sup>(٦)</sup> مثلاً. وقد ثار الجدل حول تحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الحقوق الناشئة عن قرار إداري حقوقاً مكتسبة للأفراد، واستقر مجلس الشورى الفرنسي في هذا

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٧/٣/٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٨٧.

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٠/١٧/١ سيراى ١٩٥١ - ٣ - ٦٢ مع تعليق بولي *Boulouis* - ١٩٥٤/٥/١٤ دالوز ١٩٥٤ ص ٥٧٤ مع تعليق ماريون *Marion* - ١٩٦٠/١٠/٧ مجموعة ليبون ص ٥٢١ - اردان ص ٨٧٦ - ٨٧٧. وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٩٥٧/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٢ - ١٥٢٩ و ١٩٥٧/١٠/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٤.

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٨/٢/٦ غازت القصر ١٩٤٨ - ١ - ١٨١.

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٦/٣/٢٣ مجموعة ليبون ص ١٤٠.

(٥) شورى فرنسي ١٩٦٢/١/٢٤ مجموعة ليبون ص ٦٣.

الصدد على أن القرار الإداري الفردي يعتبر منشأ للحقوق منذ توقيعه (١) . وعلى ذلك منذ أن تضع السلطة الإدارية المختصة توقيعها على القرار الفردي القابل لإنشاء الحقوق ، تعتبر هذه الحقوق ناشئة ومكتسبة وذلك قبل أن يحصل تبليغ هذا القرار . أو نشره أو حتى علم أصحاب الشأن بصدوره . ومن ثم يمكن القول من الناحية النظرية ان التوقيع الذي يوضع على القرار لا يصبح الرجوع عنه ولو في الحال ، وانه لا يجوز لموقع القرار أن يقدم بعد التمعن فيه على تنزيهه نادماً على وضع توقيعه عليه ولو كان وحده في خلوة مكتبه الذي يعلم بأمر هذا التوقيع (٢) . فيكون التوقيع على القرار إذاً شرطاً لازماً لنشوء الحقوق عنه ، ولا يكفي لهذا الغرض وجود القصد بالتخاذ القرار (٣) : كان يصدر الوزير أمراً الى دوائره بتعضير مشروع هذا

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٢/١٢/١٩ مجموعة ليبون ص ٥٩٤ - و ١٩٥٤/٥/١٤ دالوز ١٩٥٤ ص ٥٧٤ - و ١٩٥٠/١١/١٩ مجموعة ليبون ص ٦١٣ - و ١٩٦٧/٢/٢٤ الأسبوع القانوني ١٩٦٧ - ٢ - ١٥٠٦٨ - و ١٩٦٨/٢/٧ مجموعة ليبون ص ٩٤ - اردان ص ٨٧٥ . ولا تستثنى من هذه القاعدة سوى الحالة التي يعين فيها نص صريح لارتباط آخر للنشأة الحقوق المكتسبة (شوري فرنسي ١٩٥٨/١/١٠ مجموعة ليبون ص ٢٧ - و ١٩٥٩/٣/١٣ مجموعة ليبون ص ١٨١) .

(٢) اردان السابق ذكره ص ٨٧٥ وقد أبدى ما يلي : *« Théoriquement une signature donnée ne peut plus être reprise, même sur-le-champ, le signataire d'une décision ne peut pas déchirer après réflexion une décision qu'il regrette d'avoir signée, même si, dans la solitude de son cabinet, il est seul à savoir que la signature a été donnée »* .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٣٩ .

القرار إذ لا يعد ذلك من قبيل إصدار القرار الذي تنشأ عنه حقوق للأفراد <sup>(١)</sup> . ويترتب على هذا القضاء بالأخص أنه يجوز أن تنشأ عن القرار حقوق قبل أن ينتج كل آثاره ، وهذا في حال التأخر في وضعه قيد التنفيذ لسبب من الأسباب <sup>(٢)</sup> .

وإذا انشأ القرار الفردي حقوقاً على الوجه المتقدم وكان قراراً صحيحاً من الناحية القانونية ، فلا يجوز للسلطة الإدارية التي اتخذته أن تراجع عنه كما قدمنا ، كما لا يجوز سحب هذا القرار من قبل السلطة الرئاسية أي التسلسلية ( hiérarchique ) إذا كان قراراً نهائياً <sup>(٣)</sup> . أما إذا وجد نص صريح يميز المراجعة التسلسلية أمام السلطة الأعلى ، فيفسر بأنه يعلق استمرار الحقوق المكتسبة التي يمكن أن تنشأ عن صدور القرار من السلطة الدنيا المختصة على شرط عدم تقديم المراجعة التسلسلية ، أو في حال تقديم هذه المراجعة ، فعلى شرط عدم إبطال القرار من قبل السلطة العليا بنتيجتها <sup>(٤)</sup> . كذلك إذا كان القرار صادراً من سلطة محلية أو لامر كزية وخاضعاً للتصديق من سلطة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٣/٣/٢٢ مجموعة ليبون ص ١٩٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/١١/٩ مجموعة ليبون ص ٦١٣ - و ١٩٦٨/٢/٧ مجموعة ليبون ص ٩٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٩/١٢/٤ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٣٢ - اودات ص ٨٧٧ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٨ / ٣ / ٢٩ مجلة القانون العام ١٩٦٩ ص ٣٢٧ - اودات ص ٨٧٧ .

«الوصاية» فلا تلتصق عنه حقوق إلا منذ إقراره بهذا التصديق صراحة أو ضمناً. ويحصل التصديق الضمني بوجه خاص في حال وجود نص يفترض حصول التصديق إذا سكنت السلطة المختصة حيال القرار مدة معينة منذ ابداعه لديها. ومتى حصل التصديق الضمني بإنقضاء هذه المدة، لا يمكن الإدارة جعد ذلك الرجوع عن القرار الضمني هذا الناتج عن سكوتها<sup>(١)</sup>.

غير ان القاعدة المتقدمة التي تحول دون سحب القرارات الفردية المشروعة التي جشأت حقوق عنها، بمض الاستثناءات. فمن جهة، أن الحقوق المكتسبة الناتجة عن صدور قرارات فردية نهائية لا يمكن الاحتجاج بها لدى تنفيذ حكم قضائي بقرار الإبطال، لأنه في حال التنازع بين الحقوق المكتسبة إدارياً وقوة القضية المحكوم بها قضائياً ينبغي تفضيل هذه على تلك<sup>(٢)</sup>. ومن جهة ثانية، يجوز سحب القرارات الفردية المشروعة والمثبتة للحقوق عندما يصدر هذا السحب من السلطة المختصة ببناء على طلب الشخص الذي اكتسب تلك الحقوق<sup>(٣)</sup>. وأخيراً يكون سحب القرارات الفردية المثبتة للحقوق ممكناً بمقتضى نص في القانون؛ ولكن ينذر صدور مثل هذا النص الذي يمس حقوق الأفراد

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٥/٢/١٩ مجموعة ليون ص ١٢٤ - و ١٤ / ١١ / ١٩٦٩  
مجموعة ليون ص ٤٩٨ - اودان ص ٨٧٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٠/٢/١٧ مجموعة ليون ص ١١٤ - و ٢١ / ١ / ١٩٦٦  
مجموعة ليون ص ٤٨ - و ١٩٦٨/٢/٢ مجموعة ليون ص ٨٥ - اودان ص ٨٧٧-٨٧٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٣/١/٩ مجموعة ليون ص ٥ . وقد اعتبر ان سحب القرارات التأديبية هو جائز اذا لم تلتصق عنها حقوق لصالح الغير ( شوري فرنسي ١٩٤٨ / ٢ / ٦ خالوت القصر  
١٩٤٨ - ١ - ١٨١ - اودان ص ٨٧٨ ) .

بأثر رجعي ، إذ الغالب أن يصدر النص تحولاً تعديل القرارات الإدارية الفردية أو إلغاء أثرها بالنسبة الى المستقبل فقط ، فتقدم الإدارة عندئذ على إلغاء القرار بدلاً من سحبه . ويلاحظ أحياناً وقوع اختلاط في وصف عمل الإدارة بالسحب أو الإلغاء ، ويرجع للقضاء عندئذ أمر توضيحه بإظهار الوصف الحقيقي لهذا العمل . وأكثر ما يرد هذا الاختلاط في صدد الترخيص المعطى من الإدارة للأفراد لممارسة بعض النشاطات الخاصة طبقاً للشروط المقررة في القوانين والانظمة ، والذي يمكنها الرجوع عنه فيما بعد عندما تتحقق ان الشروط المطلوبة لم تعد متوفرة ، كالترخيص بفتح واستثمار المحرانيات أو عرض الافلام السينمائية أو صنع بعض أنواع الأسلحة أو الاتجار بها وما نحو ذلك، وحيث يعتبر رجوع الإدارة عن الترخيص لا بمثابة سحب له بأثر رجعي بل بمثابة إلغائه بالنسبة الى المستقبل فقط بمعنى ان الآثار التي ترتبت عليه في الماضي لا تكون باطلة .

وتنطبق القواعد المتقدمة على سحب القرارات الفردية المشروعة . أما القرارات غير المشروعة فيخضع سحبها من جانب الإدارة لقواعد مختلفة . ويلشأ عدم مشروعية القرار مبدئياً عن قيام ذات الأسباب التي تركز عليها دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة ، ولذا فقد ذهب الفقه والقضاء الى الربط بين فكرة السحب ودعوى الإبطال سواء بالنسبة لحالات عدم المشروعية التي تناسس عليها هذه الدعوى أو لمدة التي ترفع في خلالها <sup>(١)</sup> . وقد اعتبرت من أسباب عدم المشروعية التي تبرر سحب القرار الفردي مثلاً مخالفة هذا

---

(١) شوري فرنسي ١٩٢٢/١١/٢٤ مجموعة ليبون ص ٧٧٨ - اربي ودواغر ٣ ص ٣٣ .

القرار للقانون<sup>(١)</sup>، أو انطوائه على غلط في الواقع<sup>(٢)</sup> أو على غلط مادي<sup>(٣)</sup>، أو على غلط ظاهر ( erreur manifeste )<sup>(٤)</sup>؛ أما مجرد الخطأ في التقدير<sup>(٥)</sup> أو الاسباب المتعلقة بعدم الملائمة<sup>(٦)</sup> فلا يكون لها أثر على شرعية القرار ولا تبرر بالتالي سحبه . ويظل سحب القرار ممكناً طالما ان الطعن فيه بالابطال لدى القضاء الاداري هو ممكن ، أي طالما أن مهلة هذا الطعن لم تزل مفتوحة أو ان الطعن المرفوع الى القضاء لم يفصل فيه بعد<sup>(٧)</sup> . ويصدر

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٧/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٢ - و ١٩٥٨/١٢/١٠  
مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٦٠ - و ١٩٦١/٢/٧ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٨٣ - شوري  
فرنسي ١٩٦١/٢/١٠ مجموعة ليبون ص ١٠٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥١/١/١٢ دالوز ١٩٥١ ص ٣٣٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٣/٧/٢٢ مجموعة ليبون ص ٣٨٨ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٨/٣/٢٩ مجموعة ليبون ص ٢١١ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٢/٧/٢٢ مجموعة ليبون ص ٣٨٨ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٠/١٢/١ مجموعة ليبون ص ٥٩٥ - اردان ص ٨٨١ .

(٧) شوري فرنسي ١٩٢٧/١١/٣ مجلة القانون العام ١٩٢٢ ص ٥٥٢ - و ١٩٦٨/٣/٢٩  
مجموعة ليبون ص ٢١١ - شوري لبناني ١٩٥٧/٣/٦ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٨٧ -  
و ١٩٥٧/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٢ - و ١٩٥٩/١٢/٢١ مجموعة شدياق ١٩٥٩  
ص ١٢١ - و ١٩٦١/٢/٧ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٨٣ - و ١٩٦٢/١١/٢٦ مجموعة  
شدياق ١٩٦٣ ص ٣٤ - و ١٩٦٦/١١/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٣٥ - و ١٩٦٩/٧/١١  
مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٨٦ ( وقد جاء فيه أن في وسع الإدارة ان تعود عن قراراتها  
الادارية خلال السير بالراجعة وقبل صدور الحكم النهائي فيها ، وإذا ما ألفت قراؤها المطعون  
فيه بعد التقرير والمطالبة تصحيح الراجعة بدون موضوع ) .

السحب من السلطة الادارية التي اصدرت القرار غير المشروع حتى لو كانت هذه السلطة غير مختصة اصلاً باتخاذ هذا القرار <sup>(١)</sup> . كما يجوز ان يصدر من السلطة الرئاسية او التسلسلية إذا كان موضوع القرار يدخل في نطاق استعمال هذه السلطة <sup>(٢)</sup> ، أو ايضاً عن سلطة الوصاية إذا كان القرار خاضعاً لرقابتها ولها بالتالي حق لإبطاله . ويمكن ان يصدر السحب كذلك عن السلطة المختصة أصلاً في اتخاذ القرار بعد أن يكون قد اتخذ من سلطة أخرى غير مختصة <sup>(٣)</sup> . وإذا صدر سحب القرار من سلطة اخرى غير التي تقدم ذكرها فيعتبر غير مشروع بسبب عيب عدم اختصاص السلطة الصادر منها وقابل بالتالي للإبطال <sup>(٤)</sup> . وقد يتم السحب دون اللجوء الى اجراءات خاصة ولا سيما دون مراعاة حقوق الدفاع <sup>(٥)</sup> ما لم يكن مبنياً على وقائع شخصية تتعلق بالمستفيد من القرار المسحوب <sup>(٦)</sup> .

وإذا سحبت السلطة الإدارية القرار غير المشروع بعد انقضاء مهلة مراجعة الإبطال أو بعد صدور الحكم النهائي في هذه المراجعة ، فيكون قرار السحب

---

(١) شورى فرنسي ١٦/١٢/١٩٥٩ مجموعة ليون ص ٦٩٠ .

(٢) شورى فرنسي ٢٧/٦/١٩٤٧ مجموعة ليون ص ٢٨٩ - و ١٩٥٩/١٢/٤ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٣٢ .

(٣) شورى فرنسي ٢٤/١/١٩٦٤ مجموعة ليون ص ٣٨ .

(٤) شورى فرنسي ٣٠/٥/١٩٤٧ مجموعة ليون ص ٢٢٦ - اودانت ص ٨٨٣ .

(٥) شورى فرنسي ١٤/١٢/١٩٥٦ مجموعة ليون ص ٤٧٧ - اودان ص ٣٨٨ .

(٦) شورى فرنسي ١٩/١/١٩٦٢ مجموعة ليون ص ٤٥ .

مشوباً بتجاوز حد السلطة لعدم مشروعيتها وقابلاً من ثم للإبطال<sup>(١)</sup> ، كما يجوز لصاحب الشأن مطالبة الإدارة بالتعويض عن الضرر اللاحق به من جراء هذا السحب غير المشروع<sup>(٢)</sup> . ويعتد في هذا للصدد مهلة المراجعة المحددة في القانون والتي يجوز قطعها أو إبطالها بأسباب معينة قد تقدم بموجبها<sup>(٣)</sup> كالمراجعة الإدارية مثلاً التي تقدم إلى السلطة نفسها أو إلى السلطة التي تعملها والتي من شأنها قطع المهلة بحيث أنها لا تعود إلى السريان من جديد لمدة شهرين إلا من تاريخ تبليغ القرار الصريح الصادر بنتيجة المراجعة أو من تاريخ القرار الضمني الناتج عن سكوت الإدارة عن الجواب عليها طيلة شهرين من تقديمها إليها ( م ٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ ) . ويلاحظ أن مهلة مراجعة الإبطال بالنسبة إلى الغير تظل ممتدة طالما لم يجر نشر القرار الإداري وهي لا تسري إزاءه بمجرد إبلاغ القرار إلى الشخص الذي يعنيه مباشرة ، وعلى ذلك فإن سحب القرار في هذه الحال يظل ممكناً ما دام أنه لم ينشر بعد وهذا رغم إبلاغه من الشخص المقصود مباشرة به<sup>(٤)</sup> ، إذ أن علة السحب هي عدم مشروعية القرار وإمكان إبطاله بمراجعة قضائية ، وهذه المراجعة تظل مقبولة من الغير ما دام أن نشر القرار لم يتم .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٣/٣/٦ مجموعة ليبون ص ١١٦ - و ١٠/٢ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١٠٢ - أودان ص ٨٨٤ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/١٢/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧ .

(٣) انظر آتلاً للقرارات ٦٢ إلى ٦٧ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٦/٥/٦ مجلة القانون العام ١٩٦٧ ص ٣٣٩ - أودان ص ٨٨٣ هامش ١ - شوارتفبيرغ السابق ذكره ص ٤٠٣ وما يليها والمراجع التي يشير إليها .



ويتناول السحب عادة القرار بكامله ، ولكن ليس ما يمنع حصره ببعض  
نصوص القرار شرط ألا تشكل هذه النصوص المسحوبة مع النصوص الباقية  
وحدة لا تتجزأ<sup>(١)</sup> .

وإن السحب - كالإلغاء - ليس فقط حقاً للإدارة تمارسه حين تشاء ، بل  
هو واجب عليها<sup>(٢)</sup> تلزم بالاجوء اليه منذ أن تتحقق من عدم مشروعية  
القرار الذي اصدرت وكانت مهة الطعن بطريق الابطال لم تزل ممتدة او كان  
هذا الطعن قائماً ولم يفصل فيه بعد . وإذا تقدم صاحب الشأن بطلب الى  
الإدارة لسحب قرارها غير المشروع تعين عليها اجابة هذا الطلب وإلا اعتبر  
رفضها من قبيل التجاوز لحد السلطة<sup>(٣)</sup> وأمكن الطعن فيه بطريق الابطال  
والزام الإدارة بالتالي بسحب هذا القرار . وإن واجب السحب لا يقتصر على  
السلطة نفسها التي اصدرت القرار بل يمتدداها الى السلطة التي عملوها أي  
السلطة الرئاسية او التسلسلية والتي عليها اتخاذ قرار السحب بذات شروط  
الشكل والموضوع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٩/١٠/٢٣ مجموعة ليبون ص ٥٤٣ - و ١٩٦٤/٦/١٩ مجموعة  
ليبون ص ٣٤٨ - اومان ص ٨٨٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥١/٢/٢٨ مجموعة ليبون ص ١٢١ - و ١٩٦٠/٥/١١  
مجموعة ليبون ص ٣١٨ - شوارتزبيرغ السابق ذكره ص ٤١٥ وما يليها - اربي ودراغو ٣  
ص ٣٣ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٨/٢/١٣ مجموعة ليبون ص ٧٤ - فالين ص ٥١٩ - دي لراير  
ص ٢٨٨ - شوارتزبيرغ ص ٤١٥ - ٤١٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٠/٦/٣٠ مجموعة ليبون ص ٤١٣ - و ١٩٥٩/١٧/١٢  
القانون العام ١٩٦٠ ص ١٣٢ - اربي ودراغو ٣ ص ٣٣ .

### ذيل - المراجعات غير الخاصة لشروط المهلة

٧٧- (١) المراجعة شعباً للقانونه : تنص المادة ١١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ على ما يأتي : « يمكن للوزراء أن يتقدموا بواسطة وزير المدلية بمراجعات نفعا للقانون ضد كل قرار اداري او قضائي عندما يكون هذا القرار قد أصبح مبرماً . وإذا قضى مجلس الشورى بالإبطال فلا يمكن لهذا القرار أن يفيد المتخاصمين او يسيء اليهم » .

يتبين من هذا النص أن لكل من الوزراء بالنسبة الى القرارات الادارية او القضائية المبرمة التي يدخل موضوعها في نطاق صلاحياته أن يطمعن بهذه القرارات بقصد تعديل الحل القانوني الذي أكدته لكونه خاطئاً ومخالفاً للقانون والحؤول دون ترسيخ هذا الحل كاجتهاد تتمشى عليه الادارة او القضاء فيما بعد . ويلبغني من ثم لقبول هذه المراجعة توافر الشروط الآتية (١) :

( ١ ) يجب أن تقدم المراجعة من أحد الوزراء ، على أن يكون هذا الوزير من تدخل المسألة التي تناولها القرار في نطاق اختصاصه ولو بصورة جزئية (٢) . وعلى ذلك يجوز للوزير تقديم هذه المراجعة طعناً بقرار قضائي يبطل قراراً صادراً من وزير آخر متى كان هذا القرار يدخل ولو جزئياً في إطار اختصاصه (٣) .

---

(١) انظر في ذلك : اودان ص ٨٨٥ وما يليها .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٢/١٦ مجموعة ليبون ص ٦٣٢ - اودان ص ٨٨٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٥/١٢/٣ مجموعة ليبون ص ٦٥٦ .

( ٢ ) يجب أن تقدم المراجعة بعد أن يصبح القرار الإداري أو القضائي مبرماً ، أي بعد انقضاء المهلة التي كان يجوز للوزير تقديم الطعن فيها بهذا القرار . فإذا قدم المراجعة ، مثلاً ، قبل انقضاء المهلة المقررة لاستئناف قرار قضائي هو طرف فيه ، فإنها لا تعتبر بمثابة المراجعة المقدمة نفعاً للقانون<sup>(١)</sup> . وإذا رفع الطعن من الغير فلا يجوز للوزير تقديم المراجعة نفعاً للقانون إلا بعد صدور حكم مبرم بشأن هذا الطعن<sup>(٢)</sup> . ويلاحظ أنه ولو كان الأصل ألا يقدم للوزير المراجعة نفعاً للقانون إلا في حال عدم الطعن في أساس القرار ضمن المهلة ، إلا أن المراجعة المذكورة تكون جائزة ضد حكم قد جرى للطعن فيه - بطريق الاستئناف مثلاً - إنما قضي برد هذا الطعن شكلاً لتقديره بعد المهلة أو لأي سبب آخر<sup>(٣)</sup> .

( ٣ ) يجب أن بدلى في المراجعة بأسباب قانونية فقط دون الأسباب الواقعية التي لا تقبل فيها . ذلك أن المراجعة المذكورة يجب أن تستند إلى المخالفات أو الأخطاء القانونية التي تشوب القرار الذي ترد عليه لأجل تصحيحه أو استبعادها منه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٦/١/٣ مجموعة ليبون ص ٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٠٨/١٢/١٨ مجموعة ليبون ص ٦٠٥٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٨٨٠/٥/٢٨ مجموعة ليبون ص ٥٠٢ - و ١٩٦٩/٣/٧ مجموعة ليبون ص ١٤٣ - أودان ص ٨٨٦ .

(٤) ١٩٦٠/١١/١٨ مجموعة ليبون ص ٦٣٥ - و ١٩٦١/٢/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٤٧ - أربي ودواخر ٣ فقرة ١٤٤٧ .

(٤٠) يجب أن توجه الطلبات ضد منطوق القرار، أو ضد أسبابه أو تعليله عند الانقضاء؛ ويجوز أن تقتصر على التعليل فقط<sup>(١)</sup>. الأمر الذي يستنتج منه بالأخص أن للقاضي المقدمة إليه المراجعة نفعا للقانون أن يقوم بإحلال أسباب قانونية جديدة محل الأسباب الخاطئة الواردة في القرار<sup>(٢)</sup>.

(٥) يجب أن تقتصر الطلبات على إبطال القرار نفعا للقانون. فإذا تقرر الإبطال فلا تكون له من ثم نتائج عملية مباشرة، فلا يفيد أو يضار منه الغير، أي الخصوم الأصليين في الدعوى (م ١١٣ من المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٩). وتقتصر الإفادة من الحكم الصادر في المراجعة على الرأي القانوني الذي اعتمده هذا الحكم والذي يحذر أن تمتشى الإدارة عليه بدلا من الرأي الخاطئ الذي ورد في القرار المطعون فيه.

#### ٧٨- (ب) المراجعة المراجعة إلى التعويض عن صدور قرارات تنظيمية غير

مشروعة: قدمنا أن المشرع اللبناني بالقانون الصادر في ٢٧ تموز ١٩٦٧ قد عدل الوضع السابق الذي كان يسمح، بعد انقضاء المهلة على دعوى إبطال القرارات الإدارية، برفع دعوى القضاء الشامل طيلة مدة مرور الزمن لمطالبة الإدارة بالتعويض عن الضرر الناتج عن خطئها في إصدار قرارات غير مشروعة، فجعل هذه الدعوى الأخيرة، أي دعوى التعويض، تسقط بانقضاء المهلة على

---

(١) شوري فرنسي ١٢/٦/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٣٦٥ - أدبي ودراغو ٣ فقرة ١٤٤٧ ص ٣٥٠.

(٢) شوري فرنسي ١٨/١١/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٦٣٥.

دعوى الإبطال ؛ ولكنه قصر هذا الحق على الدعاوى المتعلقة بالقرارات الإدارية الفردية فقط <sup>(١)</sup> دون القرارات التنظيمية التي لم يشملها بأحكامه بحيث تكون دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن خطأ الإدارة في إصدار هذه القرارات الأخيرة بصورة غير مشروعة لا تزال خاضعة للنظام القانوني السابق الذي يتيح رفع هذه الدعوى بعد انقضاء المهلة على دعوى الإبطال وبالتالي آثار عدم مشروعية القرار التنظيمي رغم انبرامه توصلًا لاثبات مسؤولية الإدارة التي أصدرته والحكم عليها بالتعويض <sup>(٢)</sup> .

٧٩ - (م) المراجعة التبعية : أجاز القضاء الإداري المراجعة التبعية (recours incident) قياساً على ما نص عليه قانون أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي بالنسبة إلى الاستئناف التبعي والتمييز التبعي <sup>(٣)</sup> . فقد اعتبرها من ثم جائزة في الاستئناف والتمييز أو النقض المقدم إلى مجلس شوري الدولة طعنًا بالقرارات القضائية الصادرة من محاكم إدارية أو هيئات إدارية ذات صفة قضائية . أما في مراجعة الإبطال المرفوعة مباشرة أمام مجلس شوري الدولة فقد ظلت مستبعدة لتعذر حصولها <sup>(٤)</sup> .

---

(١) وقد استثنى من هذه القرارات نفسها تلك الصادرة قبل تاريخ العمل به والتي أجاز رفع دعوى التعويض بشأنها خلال سنة من تاريخ نفاذه ( انظر آتفاً الفقرة ٧٣ - ٢ ) .

(٢) انظر آتفاً الفقرتين ٥٥ و ٧٢ .

(٣) بهذا المعنى : اردان ص ٨٨٨ وما يليها .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٤/١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٤٦ .

وينبغي لقبول المراجعة التبعية أن تتوافر عدة شروط : (١) يجب أن ترفع من أحد الخصوم في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، والذي جرى توجيه هذا الطعن اليه . (٢) يجب توجيه المراجعة التبعية - أي الاستئناف أو التمييز ( النقض ) التبعي - ضد رافع المراجعة الأصلية ؛ وأن توجيهها ضد خصم آخر ولاسيما ضد مستأنف عليه أو بميزه عليه آخر لا يقبل مبدئياً<sup>(١)</sup> . (٣) يجب توجيه المراجعة التبعية ضد القرار الواردة عليه المراجعة الأصلية<sup>(٢)</sup> فتنصب بالتالي على ذات النزاع الذي هو موضوع هذه المراجعة<sup>(٣)</sup> . (٤) يجب أن تكون المراجعة الأصلية مقبولة إذ ترتبط المراجعة التبعية بها ، فإذا أبطلت المراجعة الأصلية أوجرى التنازل عنها سقطت المراجعة التبعية نتيجة لذلك ، هذا ما لم تكن مقدمة ضمن مهلة المراجعة الأصلية نفسها إذ تكون عندئذ مستقلة في مصيرها عن هذه المراجعة وتستمر قائمة رغم بطلانها أو سقوطها ؛ شرط ألا يكون رافع المراجعة التبعية قد تنازل عن حق الطعن في الحكم أو رخص له<sup>(٤)</sup> . (٥) تخضع المراجعة التبعية للشروط الأخرى المتعلقة بقبول المراجعة الأصلية ، على أن تقديمها

---

(١) ١٩٥١/١٢/٢٦ مجموعة ليون ص ٦١٩ - و ١٩٦٨/١١/٨ مجموعة ليون ص ٥٦١ .  
على أن هناك حالات تقبل فيها المراجعة التبعية استثناء ضد خصم غير الطاعن الأصلي سنعرض إليها لاحقاً لدى بحث الاستئناف التبعي ( انظر لاحقاً الفقرة ١٥٧ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥١/١/١٩ مجموعة ليون ص ٣٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨/١٠/٣ مجموعة ليون ص ٤٦٨ .

(٤) انظر بهذا المعنى : المادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون اصول المحاكمات المدنية - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٣٥٥ - اودان ص ٨٨٩ .

يكون جائزاً في أي وقت ولو بعد مهلة المراجعة الأصلية وحق صدور الحكم في القضية .

٨٠- ( ر ) الطلبات المقابلة : الطلبات المقابلة ( demandes recon-ventionnelles ) هي الطلبات التي يقدمها المدعى عليه في مواجهة المدعي في الدعوى الابتدائية أي المقامة في الدرجة الأولى . ويتوقف قبولها على قبول الطلبات الأصلية، بمعنى أن الحكم يرفض قبول هذه الطلبات الأخيرة يستتبع رفض قبول الطلبات المقابلة <sup>(١)</sup> . ويجب تقديم هذه الطلبات من خصم يحق له تقديم المراجعة الأصلية . وعلى ذلك لا تقبل من السلطة الإدارية طلبات مقابلة تستهدف الحكم بإبطال أحد قراراتها <sup>(٢)</sup>، كما لا يقبل من الوزير الطلب المقابل بإبطال قرار يمكنه سحبه إنما لا يحق له الطعن فيه <sup>(٣)</sup> . ويلاحظ أن للطلب المقابل الرامي الى الحكم ببطل العطل والضرر عن سوء النية في الادعاء بعض الخصائص : فمن جهة يذهب القضاء الى رفض مثل هذا الطلب في مراجعة الابطال لتجاوز حد السلطة <sup>(٤)</sup> ، ومن جهة ثانية لا يؤدي تنازل المدعي عن دعواه الى سقوط هذا الطلب <sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٧ / ٧ / ٩٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٤١٦ - ٨ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٥٦١ .

(٢) شوري فرنسي ١١ / ٢ / ١٩٣٢ مجموعة ليبون ص ٣٠٤ .

(٣) شوري فرنسي ٤ / ٢ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٧٠ .

(٤) شوري فرنسي ٢٤ / ١١ / ١٩٦٧ فالو ١٩٦٨ ص ١٤٢ - اودان ص ٨٩٠ .

(٥) شوري فرنسي ٢٢ / ١٢ / ٩٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٦٤٠ .

## ٨١ - (هـ) المراجعة المتعلقة بتفسير أو تقدير شرعية القرارات الإدارية:

في الاصل يعود النظر في طلبات تفسير أو تقدير شرعية القرارات الادارية الى مجلس شورى الدولة. فإذا اثبت في الدعاوى المرفوعة الى المحاكم العدلية مسألة تتعلق بتفسير أو بتقدير شرعية القرارات المذكورة ، وكان البت بها يخرج عن اختصاص هذه المحاكم وهو ضروري للحكم في الدعوى المدنية ، فيتمتع على المحكمة العدلية وقف النظر بهذه الدعوى وتكليف الفريق الأكثر عجلة عرض المسألة المذكورة الى مجلس شورى الدولة الذي يصدر بشأنها رأياً تلزم به المحكمة العدلية في القضية المعروضة عليها ( م ٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ )<sup>(١)</sup> . ولا يكون عرض تلك المسألة على مجلس شورى الدولة مقيداً بجهة معينة بل يظل جائزاً في أي وقت<sup>(٢)</sup> . كما إن مراجعة التفسير التي تقدم مباشرة الى مجلس شورى الدولة على أثر نزاع بين فريقين تكون جائزة في كل حين ، إذ ليس ثمة نص يوجب رفعها خلال مهلة معينة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر في بحث تفصيلي لطلبات تفسير وتقدير شرعية القرارات الادارية : مؤلفنا ورقابة القضاء العدلي على اعمال الادارة « الفقرات ١٦ و ١٢٤ وما يليها .

(٢) شورى فرنسي ١٩٣٥/١٢/٤ مجموعة ليبون ص ١١٣٧ - و ١٩٦٢/٦/١ مجلة القانون العام ١٩٦٢ ص ١١٦٧ - اودان ص ٨١١ - غامبولد فقرة ٢٥٧ وما يليها .

(٣) شورى لبناني ١٩٥٩/٣/٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٦٩ ( وقد جاء فيه : ان تقديم مراجعة التفسير امام مجلس الشورى ، إثر نزاع بين الفريقين على ماهية القرار الاداري او بناء على قرار صادر من احدى المحاكم العدلية ، ليس مقيداً بجهة قانونية ، ولا يوجد في القانون ما يوجب عرض هذا الامر على مجلس الشورى في مهلة محددة ) . وهذا المعنى : شورى فرنسي ١٩٥١/٥/٤ مجموعة ليبون ص ٢٤٥ - غامبولد فقرة ٢٥٩ .



٨٢ - (و) مراجعات أخرى : وهناك مراجعات أخرى يجوز تقديمها الى مجلس شورى الدولة أيضاً في أي وقت ولو بعد انقضاء المهلة. وقد عرضنا الى بعضها سابقاً ، وأخصها تلك المنصبة على القرارات الادارية العديدة الوجود ( décisions inexistantes ) والتي يقتصر مجلس شورى الدولة بشأنها على إثبات انعدام وجود القرار واعتباره مجرداً من أي أو قانوني ولكن دون الحكم بإبطاله <sup>(١)</sup> .

وقد اعتبر مجلس شورى الدولة أيضاً المراجعة المقدمة من الغير طعناً بقرارات الترخيص باستئجار المحلات المصنفة - أي المحلات الخطرة او المضرة بالصحة أو المزعجة - مقبولة في أي وقت ودون التقيد بمهلة معينة طبعاً للمادة ٣١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ تاريخ ٢٢ تموز ١٩٣٢ <sup>(٢)</sup> . كما انه ذهب ، بالاستناد الى مبدأ المساواة في وضع موظفي القطاع العام ، الى قبول المراجعة الرامية الى وجوب التقيد بهذا المبدأ وتحقيق المساواة ولو قدمت بعد انقضاء مهلة الطعن بالقرار الاداري الذي اخل بالمبدأ المذكور <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر آتفا الفقرة ٣٦ والمراجع والأحكام الجديدة التي أشرنا اليها . وانظر ايضاً : شورى لبناني ١٩٦٠/٧/٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٠٠ .

(٢) شورى لبناني ١٩٥٨/٧/١٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٣٥ - ١٩٦٥/٧/١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٥٥ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٥/٦/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٦ - ١٩٦٦/٤/٢١ : مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٧ (وقد جاء فيه : ان مبدأ المساواة الذي يجب أن يسود موظفي: الملاك الواحد واجب التطبيق حتى بالنسبة لمن انقضت مهلة المراجعة بحكم فيليدون من الوضع

## نبذة ٤ - الشروط المتعلقة بشكل المراجعة

٨٣ - يانه هذه الشروط : يخضع تقديم المراجعة الى مجلس شورى الدولة لبعض الشكليات والاجراءات التي لا تقبل بدونها . غير أن المشرع قد حرص على تبسيط هذه الشكليات والاجراءات مستبعداً التعقيد فيها كي يسهل على جميع ذوي الشأن استخدامها وتكون من ثم وسيلة فعالة لحماية الشرعية . وعمل القضاء بدوره على تسهيل تطبيقها وتصحيح ما أمكن من النواقص والعيوب التي تقع فيها تفادياً لإبطال المراجعة وحرصاً على النظر في موضوعها .

وتقدم المراجعة ، في الاصل ، من قبل مستدع واحد وطعناً بقرار واحد ، ولكن القضاء قد قبل في بعض الحالات المراجعة المشتركة المقدمة من عدة مستدعين طعناً بقرار واحد . فنبحث فيما يلي هذه الحالات ، ثم نعرض الى البيانات التي يجب ان يشتمل عليها استدعاء المراجعة والمستندات الواجب ارفاقها به ، والى الكيفية التي يتم بها ايداع المراجعة ، وأخيراً الى نفقات هذه المراجعة .

---

= التعاوني الذي نشأ لزملائهم تحقيقاً لغاية من قيام هذا المبدأ في عدم الاخلال بالتوازن الذي يجب أن يبقى سائداً اوضاعهم الواحدة . وعليه فإن حاولت الادارة عام ١٩٦٣ بحث وضع قاضيين وأعطتها في هذا التاريخ عملاً بقانون موازنة ١٩٥٢ حقاً لها غيباً به ، فإن ذلك يفسح المجال للمستدعي للمطالبة بالحق ذاته عملاً بمبدأ المساواة ) .

## ٨٤ - (١) تقديم المراجعة من مدع واحد وطعاً بقرار واحد - المراجعة

المشتركة: القاعدة هي أن ترفع المراجعة الى مجلس شورى للدولة من قبل مستدع واحد وأن ينصب الطعن بموجبها على قرار واحد. وتستند هذه القاعدة، من جهة، الى مبدأ مالي يوجب استيفاء الرسوم عن كل مراجعة يرفعها أحد المدعين أو ترفع ضد قرار معين، فإذا اتيح تقديم مراجعة مشتركة من عدة مدعين، أو من مدع واحد ضد قرارات عديدة، خسرت الحزاة المصانة قدراً لا يستهان به من هذه الرسوم. كما تستند، من جهة ثانية، الى احتمال وجود منازعات متميزة في موضوعها وأسبابها تحت ستار المراجعة المقدمة من عدة مدعين طعناً بقرار واحد، إذ انه قد يكون لكل منهم مركز قانوني يريد حمايته يختلف عن مركز الآخرين مما يحمل مجلس الشورى على إقرار حلول مختلفة بالنسبة لكل من هؤلاء ضمن المراجعة الواحدة، فيعتقد من ثم درس القضية والتحقيق فيها ويصعب إيجاد حلول واضحة ودقيقة لكل مركز قانوني مستقل<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك يتعين مبدئياً حصر المراجعة بمدع واحد وطعناً بقرار واحد فيسهل على القضاء درسها بالنسبة الى مركز المدعي القانوني الخاص والمستقل به. ويعتبر العيب الناشئ عن تقديم المراجعة المشتركة في هذه الحال من النظام العام، ويجوز بالتالي لمجلس الشورى إثارته من تلقاء ذاته، وهو يؤدي الى رفض قبول المراجعة جزئياً<sup>(٢)</sup> كما سنبين فيما يلي :

---

(١) ادبي ودراغر ٢ - فقرة ١٠٤٤ - أودان ص ٨٩١ وما يليها - هيرل لينوان H. LENOAN في مؤلفه « اصول المحاكمات لدى مجلس شورى الدولة » ص ٥٣ وما يليها - غايولد فقرة ٢٦٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/١٢/٣ مجموعة ليبون ص ٢١٨ - غايولد فقرة ٢٦٩ .

(١) المراجعة المشتركة الشخصية أي المقدمة من عدة مدعين طعنوا بقرار واحد ، المراجعة المشتركة (recours collectif) المقدمة من عدة مدعين لا تقبل فيما إذا كانت تستلزم بحث المركز القانوني لكل منهم بالاستقلال عن مركز الآخرين ولو تحققت لهم مصلحة في الطعن بالقرار الواحد . ذلك انه في هذه الحال ، بالرغم من وجود مبرر لكل من المدعين للطعن بالقرار ، فان كلا من هؤلاء يستند طعنه لأسباب تختلف عن الاسباب التي يدلي بها الآخرون ، مما يستلزم بحث وتقدير الشروط القانونية والواقعية الخاصة بكل من المدعين ويجعل التحقيق امراً صعباً ودقيقاً ويعقد صياغة الحكم الذي قد تقتنع المحكمة فيه بوجوب إقرار طلبات بعض المدعين ورفض طلبات البعض الآخر ، هذا بالإضافة الى ضياع الرسوم التي يسببها قبول المراجعة المشتركة في هذه الحال للخزانة العامة . ولذلك فقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي الى عدم قبول المراجعة المشتركة في الحالة المذكورة إلا بالنسبة الى المستدعي الاول أي المستدعي الذي ورد اسمه أولاً في استدعاء المراجعة (١) دون النظر الى ترتيب التواقيع على هذا الاستدعاء . ولكنه قبل المراجعة المشتركة بالنسبة لجميع المستدعين في حالة اتحاد مركزهم القانوني وبالتالي وجود مصلحة مشتركة لهم في صدور الحكم بالمراجعة دون اضطرار مجلس الشورى الى اجراء تحقيق خاص يصدر مطالب كل منهم ؟ وهذا ما يتحقق مثلاً في حالة عدم تجزئة القرار

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٠/٦/٣٠ مجموعة ليون ص ٤٠٤ - ١٩٥٦/١٠/٢٦ مجموعة ليون ص ٣٨٧ - ١٩٦٠/٧/١٥ مجموعة ليون ص ١٠٩٠ - لينوان السابق ذكره ص ٦٢ - ٦٣ - اردان ص ٨٩١ - ٨٩٢ - غايولد فقرة ٢٧١ . وذلك حتى لو كان استدعاء المراجعة بالنسبة للمستدعي الاول غير مقبول لأسباب أخرى ( شورى فرنسي ١٩٥٩/١١/٢ مجموعة ليون ص ٥١٤ - اردان ص ٨٩٢ ) .

المطعون فيه<sup>(١)</sup> ، او في حالة الاتحاد المصلحة بين المستدعين<sup>(٢)</sup> ، او في حالة وجودهم في ذات الشروط القانونية والواقعية للحصول على التحويض<sup>(٣)</sup> ، او ايضاً في حالة الطعن بالقرار التنظيمي من قبل الاشخاص المعنيين به<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتمد مجلس الشورى اللبناني ذات القواعد ايضاً في قبول المراجعة المشتركة ، معتبراً ان وحدة الاوضاع القانونية والمصالح بين المدعين تؤدي الى قبول هذه المراجعة ، أما اختلافاً فيما بينهم فيترتب عليه قبول المراجعة بالنسبة الى الاول منهم فقط نظراً لما يثيره هذا الاختلاف من مصاعب وعقبات في التحقيق بالمطالب العائدة لكل منهم وتقديرها والفصل فيها<sup>(٥)</sup> .  
كما قبل المراجعة المشتركة الرامية الى الابطال في حال اتحاد الموضوع أي

---

(١) شورى فرنسي ١٩١٣/٥/٣٠ مجموعة ليبون ص ٢٠٦ ( وهو يتعلق بمراجعة مشتركة مقدمة من عدة ملازمين ضد قرار وزاري قضى بتصديق محضر لزج اشغال عامة ) - ١٩٥٣/٦/٣٠ مجموعة ليبون ص ٣٨٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٣٣/٣/٩ مجموعة ليبون ص ٢٩٤ ( وهو يتعلق بمراجعة مقدمة من مالكي عقارات ضد القرار المتضمن استملاك هذه العقارات ) - ١٩٦٨/١١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٦٠١ . وانظر : اردان ص ٨٩٢ والاحكام العديدة التي يشير اليها .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٦/٦/٢٩ دالوز ١٩٥٦ ص ١٨٣ - ١٩٦٢/٢/١٢ مجموعة ليبون ص ١٠٨ - اردان ص ٨٩٣ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٨/٧/١١ مجموعة ليبون ص ٤٣٥ - اوبي ودراغر ٢ فقرة ٦٠٤٤ - اردان ص ٨٩٢ - ٨٩٣ .

(٥) شورى لبناني ١٩٥٩/٤/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٠٦ .

المطالب واتحاد الاسباب المبنية عليها وعندما يكون الفصل فيها يؤدي الى نفس النتائج القانونية بالنسبة الى جميع المستدين<sup>(١)</sup> . أما المراجعة المشتركة الرامية الى التمييز فلم يقبلها إلا بالنسبة الى المدعي الاول ولو كانت منصبة على قرار اداري واحد وقد ادلى فيها المدعون بنفس الاسباب متى كان كل من هؤلاء يطالب بحق خاص به<sup>(٢)</sup> ؛ ولكنه قبل دعوى التمييز في حال اتحاد المركز القانوني بين المدعين واتحاد طلباتهم والاسباب القانونية المبنية عليها ومتى كانت النقاط الواجب حلها هي مشتركة<sup>(٣)</sup> وكان في استطاعة مجلس الشورى ان يصدر قراراً واحداً بفصل جميع المطالب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/٦/٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥٧ (وهو يتعلق بطلب ابطال قرار مجلس بلدي قضى بإخلاء المدعين من منازلهم) .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٧/٣/١٣ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٢٣ ( وهو يتعلق بمطالبة المدعين للدولة بالتعويض عن خطئها في التسبب بتعطيل الدهي الأول وبقتل مورث المدعين الآخرين ومسؤوليتها عن موجب تأمين المواصلات وإصلاح الطرق ) - و ١٩٥٧/٣/٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٢٥ ( وهو يتعلق بمطالبة المدعين للإدارة بالتعويض عن عدم تقييد الشركة صاحبة الامتياز بدفع الشروط والأضرار اللاحقة بهم من جراء ذلك ) - و ١٩٦٢/١٢/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٩٦ (وهو يتعلق بمطالبة الدولة بتسليف معاشات المدعين وفقاً لأقدمية تثبيتهم وقد اعتبر مجلس الشورى ان مسألة الأقدمية في التثبيت لا بد أن تختلف باختلاف كل من المدعين ) .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٨/١٠/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٢٣٤ .

(٤) شوري لبناني ١٩٥٧/١٢/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٢ . وانظر أيضاً: شوري لبناني ١٩٦٠/١٢/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٤٠ (وهو يتعلق بمطالبة المدعين بتمويض عن أضرار نتجت عن ذات الظروف وذات الحوادث) - و ١٩٦٢/١٢/٢١ مجموعة شدياق =

(٢) المراجعة المشتركة الصينية أي المقدمة من مدع واحد طاعناً فيها بقرارات متعددة أو طالباً فيها مطالب مختلفة ؛ الأصل أن يكون كل قرار محلاً لمراجعة مستقلة ، وذلك لليلة التي تقدم ذكرها وهي الخوّل دون أن تثار ضمن المراجعة الواحدة نزاعات مختلفة يصح أن يكون كل منها موضوعاً لمراجعة منفردة . فإذا قدمت إذاً مراجعة واحدة طاعناً بقرارات متعددة فلا تقبل إلا بالنسبة إلى القرار الذي تنصب عليه الطلبات الأصلية ، وفي حالة الشك فبالنسبة إلى القرار المذكور أولاً في المراجعة<sup>(١)</sup> . ولكن المراجعة الواحدة تكون جائزة ضد قرارات متعددة في حالة قيام ذات المصلحة للمستدعي لأجل الطعن بهذه القرارات<sup>(٢)</sup> ، أو في حالة وجود تلازم أي

---

١٩٦٣ ص ٧٩ ( وهو يتعلق بمطالب المدعين بتصنيفهم وهو موظفون متصرفون في ذات الوضع ) - ١٩٦٥/١١/٥٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣٣ ( وهو يتعلق بطوفي إحدى الإدارات العامة الذين يطالبون بتمريض عن ساعات العمل ليلاً ) - ١٩٦٢/١٠/١٤ ر ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩٣ ( وهو يتعلق بمطالبة الورثة بالتمريض عن وفاة مورثهم اللسبية عن إصابته برصاص رجال قوى الأمن ) .

(١) شوري لبناني ١٩٥٩/٧/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٥٣ ( لقد جاء فيه أنه في المراجعة الواحدة المقدمة طاعناً بقرارات إدارية عدة ينظر في القرار الذي هو من بينها مداد الطعن الأساسي ، فإذا كان الطعن موجهاً ضد مرسوم صرف ومرسوم نقل موظف فيمتد بالطعن ضد مرسوم الصرف لأنه الطعن الأصلي وإن الطعن بمرسوم النقل جاء تبعاً له ، علماً بأن في حالة الشك يمتد بالطعن ضد القرار المذكور أولاً ) . والنظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٥٦/١١/١٥ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٨ - ١٩٥٧/٣/٢٠ و ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١١٢ - شوري فرنسي ١٩٧٠/٢/٢٧ مجموعة ليبون ص ١٤١ - اودان ص ٨٩٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٩/١٢/٢٣ مجموعة ليبون ص ٧١٢ - ١٩٦١/٤/٢١ و ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٢٥٤ - اودان ص ٨٩٣ .

ارتباط وثيق بينها<sup>(١)</sup> ، او أيضاً إذا كانت المسألة المطروحة على القاضي هي نفسها<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أيضاً أن مجلس شورى الدولة ، مستوحياً القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، قد قبل المراجعة المتضمنة طلبات عديدة مختلفة في أسبابها<sup>(٣)</sup> ، كما قبل الجمع في المراجعة الواحدة بين طلب الإبطال وطلب التمويض<sup>(٤)</sup> او بين طلب الإبطال وطلب النقض<sup>(٥)</sup> . ولكنه لم يقبل الجمع بين طلب التمويض والطلب المتعلق بالضرائب لاختلاف اجراءات النظر في كل منها<sup>(٦)</sup> . كما أنه رفض الطلب المقابل ببدل المطل والضرر عن

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٣/٣/٢٥ مجموعة ليون ص ٣٠٦ - ١٩٥٧/٧/٥ دالوز ١٩٥٧ ص ٥٤٥ - ١٩٦٣/٢/٦٠ مجموعة ليون ص ٦٩ . ويلدات للمغنى : شورى لبناني ١٩٦٣/١٢/٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٢٢ ( وهو يتعلق بالظمن بمرسومين الاول صادر بتحديد الاملاك العامة المكونة من المياه والثاني بحصر الحقوق المكتسبة عليها ) . أما في حال انتهاء التلازم بين الطلبين الرايين الى إبطال قرارات مختلفة ضمن المراجعة الواحدة فقد ذهب مجلس الشورى الى حصر النظر بالطلب الاول الوارد في الاستدعاء ورفض الطلب الثاني شكلاً إذ يختلف في موضوعه وأسبابه عن الطلب الاول وتختلف بينها كذلك طرق التعقيب والنتائج الناشئة عنها ( شورى لبناني ١٩٦٥/٦/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٧ ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٠/١/٨ مجموعة ليون ص ١٧ - اودان ص ٨٩٣ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٣/١٢/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٨٣ ( وهو يتعلق بمراجعة طالب فيها الدعي الموظف بتمريض الصندوق ويتمريض النقل والانتقال والاعمال الإضافية ) .

(٤) اودان ص ٨٩٤ - شورى لبناني ١٩٦٨/١/٦ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٩٣ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/٣/٢٣ مجموعة ليون ص ١٣٦ - اودان ص ٨٩٤ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٦٢/٤/٦ مجموعة ليون ص ٢٥٥ .



سواء النية في الادعاء او الدفاع في مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(١)</sup> .

(٣) المراجعة المشتركة المختلطة : أي التي يتعدد فيها المدعون والقرارات المطعون فيها او تتعدد فيها الطلبات المختلفة . وتطبق على هذه المراجعة القواعد المتقدمة ، فلا تقبل من ثم إلا إذا جمعت بين المدعين وحدة في المركز القانوني او المصالح وجمع بين القرارات تلازم او اتحاد في المسألة المطروحة . وعلى ذلك فقد قضي بقبول المراجعة المرفوعة من مستدعين طمناً بقراريين اداريين متلازمين وتجمع بينها الصنف الواحد<sup>(٢)</sup> ، او بقبول المراجعة المشتركة بالتعويض القائمة من متضررين من حادث واحد او فعل واحد<sup>(٣)</sup> .

٨٥- البيانات التي يشتمل عليها استدعاء المراجعة والمستندات التي ترفق به : نصت على هذه البيانات والمستندات المادتان ٦١ و ٦٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

أما البيانات التي يجب أن يشتمل عليها استدعاء المراجعة المقدم الى مجلس

---

(١) شوري فرنسي ١١/٢٤ / ١٩٦٧ هـ الور ١٩٦٨ ص ١٤٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٥/١ / ١٩٤٥ مجموعة ليون ص ٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٢ / ٢ / ١٩٦٠ مجموعة ليون ص ١٠٨ - الاستاذ جوزف شدياق في مقاله حول الرافعات المشتركة في مجموعته الإدارية ١٩٦١ ص ٤٢ .

شورى الدولة فقد حددتها المادة ٦١ على الوجه الآتي <sup>(١)</sup> :

(١) ذكر اسم المستدعي وشهرته ومهنته ومحل اقامته وعند الاقتضاء اسم المستدعى ضده وشهرته ومهنته ومحل اقامته : ذلك أن تعيين الخصوم أمر جوهري للتمكن من إبلاغهم أوراق الدعوى وإجراء التحقيق معهم . وإن ذكر اسم المستدعي وهويته بالأخص لا بد منه لتمكين مجلس الشورى من تقدير مركزه القانوني بالذات وتمكين الجهة المدعى عليها من التعرف اليه ليسهل عليها تقدير وضعه والاتصال به لتسوية النزاع معه عند الاقتضاء . أما ذكر المهنة فلا يعتبر أمراً جوهرياً إلا إذا أدى إغفاله الى الالتباس حول معرفة هوية الخصم . وكذلك الشأن بالنسبة الى ذكر محل الإقامة الذي تقوم فائدته في تسهيل إجراء التبليغ . ولذا فإن إغفال هذين البيانيين ليس من شأنه في الأصل إبطال المراجعة <sup>(٢)</sup> متى أمكن التعرف بدونها الى هوية الخصم الحقيقية وإبلاغه أوراق الدعوى ومواعيد اجراءات التحقيق فيها . ويلاحظ أن ذكر المقام المختار للخصم يعني عن ذكر مقامه الحقيقي ، وأن توقيع المحامي الوكيل على استدعاء المراجعة او اللائحة الجوابية يعتبر بمثابة اختيار موكله مقاماً له في مكتبه ( م ٦١ فقرة ٤ ) .

---

(١) يلاحظ ان القانون لم يشترط ذكر المهنة القضائية المرفوع اليها الاستدعاء ، أي مجلس شورى الدولة . ولذا فإن إغفال ذكر هذه المهنة في استدعاء المراجعة لا يؤدي الى بطلانه متى كان بالإمكان تعيين الجهة المقدم اليها من سجل مضمونه بالذات ( شورى فرنسي ١٩٠٧/١١/٢٥ مجموعة ليبون ص ٨٦٨ - غايوك فقرة ٢٦٦ ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٧/٥/٣١ مجموعة ليبون ص ٩٩٠ - غايوك فقرة ٢٩٠ .

وقد أبدى مجلس الشورى الفرنسى تساهلاً في صدد بعض النواقص او العيوب في بيانات استدعاء المراجعة ، فأجاز تصحيحها ولو بعد انقضاء مهلة هذه المراجعة . فأفاح مثلاً تصحيح العيب الناتج عن عدم توقيع الاستدعاء طيلة مدة المحاكمة وحتى تاريخ جلسة الحكم <sup>(١)</sup> شرط أن يكون المستدعي قد تبنى صراحة الطلبات الواردة في هذا الاستدعاء <sup>(٢)</sup> ؛ كما أجاز تصحيح العيب الوارد في الاستدعاء المقدم باسم شخص طبيعى او معنوي من قبل شخص آخر لا صفة له لتمثيله <sup>(٣)</sup> ، وتصحيح العيب الناتج عن توقيع شخص قاصر على

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٤/٤/٢٩ مجموعة ليبون ص ٢٦٧ - اودات ص ٩١٠ .  
والنظر : شورى لبناني ١٩٦٣/٢/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٨٠ ( وقد جاء فيه ان توقيع استحضار الدعوى من أحد وكيلى التظلية دون الثاني ليس من الأسباب المحددة للإبطال ببلادة ٣٤٠ من الاصول المدنية سيما إذا كان الاستحضار صادراً عن الوكيلين ولم يوجد عدم توقيعه من احدهما أي شك لدى الجهة المدعى اليها ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/١/٦ مجلة للقانون العام ١٩٥٦ ص ٣٤٣ - ١٩٦٠/٧/١١  
داروز ١٩٦١ ص ٥٦٠ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٣/٣/٨ مجموعة ليبون ص ١٥٣ . وقارنت مع ذلك : قرار المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٩/٥/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٢ ( وقد جاء فيه ان رئيس الطائفة او المؤسسة الدينية هو الذي يمثل هذه الطائفة او المؤسسة في الدعاوى المرفوعة منها او عليها أمام المحاكم وذلك عملاً ببلادة ٨ من القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣/٣/١٩٣٦ .  
فلذا أقام رئيس أحد الاديرة الدعوى أمام القضاء دون أن يكون موكلاً بذلك فوكيلاً رسمياً من قبل رئيس الرهبانية ، فمن حق المحكمة أن تثير دفع فقدان الصلة عفواً لتملقه بالنظام العام) .

الاستدعاء بأخذ توقيع والده أي وليه عليه <sup>(١)</sup> ، أو العيب الناتج عن تقديم المراجعة من جهة إدارية دون الحصول على الترخيص اللازم لها من الهيئة التقريرية شرط أن يرد هذا الترخيص قبل الفصل في المراجعة <sup>(٢)</sup> ، أو أيضاً العيب الناتج عن عدم توقيع محام على استدعاء يشترط القانون بشأنه هذا للتوقيع وذلك بتوقيع المحامي مذكرة لاحقة مقدمة بعد المهلة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٢٩ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٩٦٨ - اودان ص ٩١١ ( وهو يشير في الهامش ١ الى أن محكمة التمييز لا تبدي في هذا الصدد مثل هذا التساهل ؛ تبيين فرنسي ١٠ / ١٠ / ١٩٦٦ ) . وانظر : شوري لبناني ٢٨ / ١١ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣٧ ( حيث جاء ان السهو الواقع في استدعاء المراجعة حول تعيين اسم المدهي بأن يذكر فيه اسم الولد عوضاً عن اسم الوالد الولي الجبري عليه ، ليس من شأنه أن يقع الشك والالتباس في ذهن المدهي عليه في النزاع القائم فيها ؛ ومثل هذا الخطأ يمكن تصحيحه ولا مجال للقول ، بقيامه ، بموجب رد الدعوى لعدم صحة الخصومة ) .

(٢) شوري فرنسي ٢٣ / ١ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٦٧ - ١٩٧٠ / ١ / ٩١١ مجموعة ليبون ص ١٢ - اودان ص ٩١١ .

(٣) شوري فرنسي ٢٩ / ٦ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٢٧٩ - ١١ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١٧٨ - اودان ٩١١ . ويلاحظ في هذا الصدد أن المادة ٦١ تنص في فقرتها الرابعة على وجوب تعيين محام وعلى اعتبار توقيع المحامي على اللائحة الجوابية بمثابة اختيار موكله محل إقامة له في مكتبه ؛ مما يستفاد منه ان توقيع المحامي الوكيل اذا ما أغفل على استدعاء المراجعة يمكن أن يتوب عنه توقيمه على اللائحة الجوابية ، وأنه يعتبر بالتالي كتصحيح لنفسه الراد في الاستدعاء . غير أن قانون تنظيم مهنة المحاماة الصادر في ١١ اذار ١٩٧٠ قد فرض في المادة ٦١ المعلقة بقانون ١٣ ك ١٩٧١ محاولة المحامي في جميع القضايا المرفوعة أمام القضاء الإداري، فيكون بذلك قد اوجب توقيع المحامي الوكيل على استدعاء المراجعة أمام مجلس الشورى على غرار ما قوره بالنسبة الى توقيع المحامي على استدعاء التمييز او الاستئناف

كذلك يعتبر تعيين المدعى عليه ، أي السلطة الادارية المرفوعة المراجعة ضدها ، أمراً هاماً لمعرفة ما إذا كانت هي الجهة الصالحة للتعاضد - وهي الجهة التي ربط النزاع معها - وتمكين مجلس شورى الدولة من إبلاغها بأوراق الدعوى وإجراء التحقيق معها عند الاقتضاء . وإذا لم تتضمن المراجعة تعيين الجهة المدعى عليها فتتضمن على مجلس شورى الدولة دعوتها الى المحاكمة <sup>(١)</sup> وإصدار حكم في وجهها ، وهو يقضي في هذه الحال برد المراجعة شكلاً . وهذا ما ينطبق بالأخص على مراجعة القضاء الشامل الرامية الى الحكم بالتمويض على جهة الادارة التي يجب تعيينها في المراجعة بدقة ، وقد تكون ادارة مركزية أي الدولة ، او غير مركزية كاللجان والمصالح العامة المستقلة ، او محلية كبلديات . أما في مراجعة الابطال لتجاوز حد السلطة فقد أبدى مجلس الشورى تساهلاً في صدد تعيين الجهة المستدعى الابطال في وجهها ، معتبراً أن الطعن يوجه في الأصل ضد قرار اداري وليس ضد السلطة الادارية الصادر منها والتي تدعى الى المحاكمة للدفاع عن صحة قرارها ، حتى إذا حصل خطأ في تعيين هذه السلطة كمدعى عليها جاز تصحيحه أثناء المحاكمة بدعوة السلطة المختصة ولو بعد انقضاء مهلة المراجعة <sup>(٢)</sup> ، او إذا لم

---

تتلقى القضاء المدني مثلاً . ولكن نص المادة ٦١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ يجوز النظر اليه كنص خاص واعتاده في التطبيق رغم وجود نص المادة ٦١ من قانون تنظيم مهنة المحاماة ، وبالتالي تصحيح النقص في الاستدعاء الناتج عن عدم توقيع المحامي بالاستناد اليه وإلى نص المادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ الذي يميز هذا التصحيح أيضاً .

(١) شوري فرنسي ١٨٨٩/١١/١٥ مجموعة ليبون ص ١٠٤٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٧/٧/٢٣ مجموعة ليبون ص ٧٧٨ - محكمة القضاء الاداري

يحرر تعين تلك السلطة فتعتبر الإشارة في الاستدعاء الى القرار المطعون فيه بصورة جلية انها تكشف أمام مجلس شورى الدولة عن تعين شخص المدعى عليه وصفت<sup>(١)</sup> ، فينصرف المجلس الى النظر في المراجعة بوجه هذا الأخير بعد إبلاغه الاستدعاء .

هذا ونظراً لتشعب الادارات والمصالح العامة وصعوبة التمييز بين أن تكون تابعة للسلطة المركزية او مستقلة عنها ، وصعوبة تحديد الجهة التي تمثل هذه الادارات أحياناً ، فإن مجلس شورى الدولة يميل الى التساهل في تقديره

---

=المصرية ١٩٥٧/٥/١٦ المجموعة سنة ١١ ص ٤٧٠ - لبنان السابق ذكره ص ٦٩ - غامبولد فقرة ٢٩١ . وهذا المعنى : شوري لبناني ٩٦٨/٦/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٧ ( وقد جاء فيه ان المراجعة القضائية بسبب تجاوز حد السلطة توجه ضد القرار الصادر عن السلطة الادارية المختصة وليس ضد السلطة الادارية بالذات التي تدعى لحضور المحاكمة والدفاع عن صحة قرارها ، وبالتالي فإن دعوتها الى المحاكمة لا تمتثل شرطاً أساسياً يتوقف حل صحة توجيهها قبول المراجعة شكلاً بدليل ما ورد في نص المادة ٦١ من نظام مجلس الشورى الذي تضمن ان اسم المستدعى ضده يجب ذكره « عند الاقتضاء » . وعليه اذا كان ربط النزاع حاصل مع الادارة المختصة والمراجعة بسبب تجاوز حد السلطة مقدمة من الجهة القانونية بوجه ادارة اخرى فليس ثمة ما يحول قانوناً دون تصحيح الخصومة ، لا بل ان تصحيح الخصومة بدعوة الادارة المختصة يحقق الغاية التي من اجلها تدعى السلطة الادارية الى المحاكمة . فلي مراجعة الابطال لتجاوز حد السلطة المقدمة مثلاً بوجه الدولة بدلاً من تقديمها بوجه شخصية متروكة مستقلة عنها اخرى ، كصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وذلك بمد ربط النزاع مع المصلحة هذه ، ينبغي تصحيح الخصومة واعتبار المراجعة موجهة اصولاً ضد ذي صفة ) .

(١) لبنان ص ٦٧ - غامبولد فقرة ٢٩١ - شوري لبناني ١٥/٦/١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٨٢ .

للتناقض والعيوب التي تشوب استدعاءات المراجعة من هذا القبيل ويقرر عند الانقضاء إجراء التصحيح المناسب ولو بعد انقضاء المهلة ، تفادياً لرد المراجعة . وعلى ذلك فقد قضى بأن تمثيل الدولة في المراجعة التي اقيمت أصلاً بوجه القانقاع بشأن عمل يتعلق بممارسة سلطة الوصاية يعتبر قد تصحح بإبلاغ صورة المراجعة الى هيئة القضايا في وزارة العدل - وهي الهيئة الصالحة لتمثيل الدولة لدى القضاء - وجوابها عليها <sup>(١)</sup> . كما قضى بأن إقامة المراجعة بوجه بلدية بيروت هو كاف لتعيين الجهة المستدعى ضدها ولو ذكر ان البلدية هذه هي ممثلة بواسطة رئيسها بدلاً من المحافظ لأنه ليس في ذلك ما يثير الشك في شخصية الجهة المذكورة <sup>(٢)</sup> . وقضى أيضاً بأن نجاسة الدولة تعتبر قائمة ولو وجهت المراجعة ضد إحدى وزاراتها التي أصدرت القرار المطعون فيه ، إذ أن هذا القرار يلزمها بنتائجه <sup>(٣)</sup> . سيما إذا كان رئيس هيئة القضايا الممثل للدولة قد أجاب على المراجعة <sup>(٤)</sup> . واعتبر من جهة أخرى ان المراجعة الموجهة ضد الدولة والتي أغفل توجيهها بذات الوقت ضد إحدى مؤسساتها العامة المستقلة ، تشتمل على نقص قابل للتصحيح وفقاً للمادة ٦٤ من نظام

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٦/٦/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٠ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٤/٦/١ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٤٥ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٨/٧/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٧٤ - ١٧٥/٣/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٠٩ .

(٤) شوري لبناني ١٩٧١/٥/١٧ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٥٩ .

مجلس شورى الدولة (١) . كما اعتبر ان التصحيح جائز بعد انقضاء المهلة في مراجعة تقدمت اولاً بوجه الدولة بدلاً من البلدية بصدد رخصة بناء وقد ردت شكلاً لعدم صحة الخصومة ثم عاد المستدعي وقدمها من جديد بوجه البلدية ضمن مدة شهرين من إبلاغه الحكم السابق بالرد (٢) . ولكن مجلس شورى الدولة قد ذهب في أحكام أخرى الى رد المراجعة لعدم صحة الخصومة عندما تكون موجبة ضد الدولة بدلاً من توجيهها ضد إحدى المؤسسات او المصالح العامة المستقلة المقصودة بها (٣) ، او عندما تكون موجبة ضد الدولة بدلاً من

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٤ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٦/٦/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٤ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٦/٤/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٦ ( وهو يتعلق بمراجعة رفعت ضد الدولة بدلاً من مجلس ادارة الإنعاش الاجتماعي ) - و ١٩٦٥/٣/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٤٨ ( وهو يتعلق بمراجعة رفعت ضد الدولة بدلاً من مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ) - و ١٩٦٦/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٢١٤ ( وهو يتعلق بمراجعة رفعت ضد الدولة بدلاً من الجمعية العامة لتعاون موظفي قوى الأمن الداخلي ) - و ١٩٦٦/٤/٥٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٥ ( وهو يتعلق بمراجعة رفعت ضد الدولة بدلاً من مكتب الحزب ) - و ١٩٦٧/١٠/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٨٤ ( وهو يتعلق بمراجعة رفعت ضد الدولة - وزارة المالية - بدلاً من الادارة اللبنانية ذات المنفعة المشتركة لحضر التبغ والتبناك ) - و ١٩٦٦/١٠/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨ ، و ١٩٦٥/١/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٦٠ ( ويتعلقان بمراجعة رفعت ضد الدولة بدلاً من ادارة التعمير ) . وانظر بعكس هذين القرارين الآخرين: شوري لبناني ١٩٦٦/١/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٦ ( وقد جاء فيه: إن لم يكن لإدارة من الادارات العامة ، وإن كانت تتمتع باستقلال اداري ومالي ، سلطة التقرير والتصرف بإرادتها المستقلة وبمقررة منفردة ، فإنه لا يمكن مداعاتها مباشرة بل يجب مداعاة الدولة بشخص الوزارة الملحق بها ، وعليه يجب مداعاة ادارة التعمير بشخص الدولة ووزارة الأشغال العامة ) .



البلدية المعنية <sup>(١)</sup> ، او ضد البلدية بدلاً من الدولة <sup>(٢)</sup> ، او عندما توجه ضد إحدى الادارات العامة بدلاً من توجيهها ضد الدولة <sup>(٣)</sup> .

(٢) بيان موضوع الاستدعاء والوقائع وذكر النقاط القانونية المبني عليها الاستدعاء : موضوع الاستدعاء هو المطالب التي يدرجها المدعي فيه ويطلب من مجلس شورى الدولة الحكم بها . وترد هذه المطالب عادة في خاتمة الاستدعاء . وان ذكر المطالب أمر جوهرى إذ أنها تعين ماهية المراجعة وحدود النزاع القائم بين الخصوم ومدى سلطة مجلس الشورى في إصدار الحكم فيه . وإذا خلا الاستدعاء من ذكر المطالب يكون مرفوضاً . وان الالتزام بذكر المطالب لا يقتصر على المستدعي فقط بل يمتد أيضاً الى المتدخل بحيث يرفض طلب التدخل إذا خلا من بيان المطالب مقتصرأ على مجرد ترك الأمر الى حكمة القاضي <sup>(٤)</sup> . ويشترط أن تكون المطالب صريحة وواضحة كي يتمكن مجلس شورى الدولة من بحثها والفصل فيها ، فإذا جاءت غامضة وملتبسة فيقضى برفض المراجعة <sup>(٥)</sup> . ويبحث مجلس شورى الدولة مبدئياً

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٢/١٢/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٠٤ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/٢/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٧٤ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٩/١١/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٢٧ ( وهو يتعلق بمراجعة موجهة ضد المديرية العامة للجبارك بدلاً من الدولة ووزارة المالية ) .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦٨/٦/١٤ مجموعة ليبون ص ٣٦٢ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٢/٥/٢ مجموعة ليبون ص ٢١٩ .

المطالب بالصيغة التي وردت بها ؛ ولكن ليس ما يمنع عليه استجلاء حقيقة ما قصده المستدعي بها وأن يتوقف من ثم عند المطالب التي تبان له منطبقة منطقياً على مقاصد المستدعي الحقيقية <sup>(١)</sup> . وقد تتنوع المطالب : ففي مراجعة الإبطال فإنها تهدف الى إبطال القرار المطعون فيه كلياً أو جزئياً ؛ وفي مراجعة القضاء الشامل فإنها تهدف غالباً الى الحكم على الإدارة بالتعويض ، ويجب عندئذ أن ورد المطالب فيها مطابقة للمطالب التي تضمنتها مذكرة ربط النزاع أي أن تتناول ذات الموضوع وأن تركز على ذات السبب القانوني <sup>(٢)</sup> ، كما يجب أن تستهدف الحكم بمبالغ معينة كي تكون الجهة المدعى عليها على بصيرة بما هي معرضة الى الحكم عليها به <sup>(٣)</sup> . ومتى تحددت الطلبات في استدعاء المراجعة فلا يجوز تعديلها مبدئياً بعد انقضاء مهلة هذه المراجعة بإضافة طلبات جديدة عليها ( م ٦٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) <sup>(٤)</sup> ، إنما يجوز انقاصها كما يجوز التنازل عنها .

---

(١) غامبولد فقرة ٣٠٧ - اردان ص ٩٠٦ ( وهو يشير الى قرار صادر من مجلس شورى الدولة الفرنسي في ٦ / ٥ / ١٩٧٠ قضى باعتبار أن الطلب الوارد في المراجعة يهدف الى تقدير شرعية قرار تنظيمي بناء على إحالة من المحاكم العدلية وقد ضم اليه المستدعي صورة الحكم العدلي القاضي باستشعار النظر في الدهوى ، في حين أن صيغة المراجعة الصريحة تقيد انها موجهة ضد القرار المذكور لأجل إبطاله ) .

(٢) انظر ما اتينا عليه من تفصيل في هذا الصدد في الفقرة ٣٤ آنفاً .

(٣) شورى فرنسي ٨ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٥٦١ .

(٤) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ٧٠ آنفاً .

ويجب أن يتضمن استدعاء المراجعة كذلك بيان الوقائع وذكر النقاط القانونية التي ينبغي عليها . فإذا خلا من ذكر الوقائع تقرر رفضه <sup>(١)</sup> ، كما يرفض أيضاً في حال خلوه من ذكر الأسباب أو النقاط القانونية التي تستند إليها الطلبات الواردة فيه <sup>(٢)</sup> ، أو في حال ورود هذه الأسباب والنقاط فيه بصورة غير مجددة لعدم تعلقها بالزاع <sup>(٣)</sup> ، أو بصيغة عامة وغامضة ، وخالية من الوضوح والصرحة التي تساعد على تقدير قيمتها وتبرر قبولها <sup>(٤)</sup> ، ك مجرد الادلاء مثلاً بمخالفة القانون أو بالمخاوف السلطة <sup>(٥)</sup> ، حتى لو ذكر النص القانوني الواقعة عليه المخالفة <sup>(٦)</sup> ولكن دون شرح الكيفية التي تبرر قيام هذه المخالفة أي دون ذكر النقاط التي وردت عليها والأسباب التي توضح وجودها <sup>(٧)</sup> . وقضي يجوز الاكتفاء ، كتعميل للاستدعاء ، بالإحالة إلى

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٥/١١/٤ مجلة القانون العام ١٩٥٦ ص ٣١٧ - ١٩٥٩/٢/٦  
مجلة القانون العام ١٩٥٩ ص ٧٨٣ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٦٧٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٥/١٠/٢١ مجلة القانون العام ١٩٥٦ ص ١٨٣ -  
١٩٧٠/١١/٢٧ أشار إليه أودان في الصفحة ٩٠٧ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٦٧٣ . و بهذا  
المعنى أيضاً : شوري لبثاني ١٩٦٣/١/٢٨ مجموعة شتيق ١٩٦٤ ص ١٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٠/١١ مجموعة ليبون ص ٤٢٩ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٢٤ مجلة القانون العام ١٩٥٨ ص ٥٣٧ - ١٩٦١/٥/٥  
مجموعة ليبون ص ٢٩٩ - أودان ص ٩٠٧ - غابرييل فقرة ٣٠٠ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٥/١٠/١٤ مجموعة ليبون ص ٧٧١ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٥/١٢/٩ مجموعة ليبون ص ٥٨٦ .

(٧) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٢٤ مجلة القانون العام ١٩٥٨ ص ٥٣٧ - ١٩٥٩/٢/٢٠  
مجلة القانون العام ١٩٥٩ ص ٧٨٩ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٦٧٣ .

الأسباب الواردة في مراجعة استرحامية قد ضمت اليه نسخة عنها<sup>(١)</sup> ، او بالإحالة الى الأسباب الواردة في استدعاء آخر يتعلق بذات النزاع<sup>(٢)</sup> او الى الأسباب الواردة في استدعاء الدعوى البدائية إذا ضمت نسخة عنه الى استدعاء الاستئناف<sup>(٣)</sup>. أما الإحالة الى الأسباب الواردة في استدعاء متعلق بنزاع آخر فلا تكفي قسلياً لاستدعاء المراجعة الحالية<sup>(٤)</sup>. كما لا تكفي تمليلاً له الإحالة الى مذكرة ربط النزاع المحتوية على المطالبات دون الأسباب<sup>(٥)</sup>. وبعد ان تمين في استدعاء المراجعة الأسباب القانونية التي تستند اليها المطالبات الواردة فيه ، لا يبقى جائزاً الادلاء بأسباب قانونية جديدة بعد انقضاء مهلة المراجعة ما لم تكن متعلقة بالنظام العام ( م ٦٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٦)</sup>.

(٣) ذكر الأوراق المرفقة بالاستدعاء : هذه الأوراق هي التي اوجب القاذون ضمها الى استدعاء المراجعة ( م ٦٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ )

---

(١) شوري فرنسي ١٠/١٢/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٦٢٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٤/١/١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ١١ - ١٠/٤/١٩٦٦ أشار اليه لوهان في الصفحة ٩٠٦ .

(٣) شوري فرنسي ٢٣/١/١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٤٤ .

(٤) شوري فرنسي ١/١٢/١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٥٩٣ - ١٤/١/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٢ .

(٥) شوري لبناني ٢٤/١٢/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣ .

(٦) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ٧٠ آنفاً .

والتي نعود الى تبيانها فيما يأتي . أما ذكرها في استدعاء المراجعة فقد فرضه القانون لاثبات ارفاقها بهذا الاستدعاء وتسهيل تدقيق ذلك من قلم مجلس الشورى أولاً وثم من هذا المجلس نفسه .

(٤) تمهين محام : اوجب المشترع معاونه المحامي في القضايا التي ترفع الى مجلس شورى الدولة ( م ٦١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) وكذلك الى المحكمة الادارية الخاصة التي تطبق لديها الاصول المتبعة لدى مجلس شورى الدولة ( م ٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ ) . وقد اكد ذلك مرة اخرى في المادة ٦١ من قانون تنظيم مهنة المحاماة تاريخ ١١ آذار ١٩٧٠ المعدلة بقانون ١٣ ك ١٩٧١ . والتي اشترط فيها معاونه المحامي في جميع القضايا التي تقام امام القضاء الاداري . وفسرت هذه النصوص بأنها توجب تقديم المراجعة الى مجلس شورى الدولة والى المحكمة الادارية الخاصة بواسطة محام وبأن توقيع المحامي على استدعاء هذه المراجعة هو اجراء جوهري يترتب على اغفاله رد المراجعة شكلاً<sup>(١)</sup> كما ان توقيعه واجب على اللائحة الجوابية وعلى سائر الاوراق المقدمة الى القضاء الاداري<sup>(٢)</sup> . ويمتبر

---

(١) حكم المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٧/٤/١٠ مجموعة شتيق ١٩٥٧ باب احكام المحكمة الادارية الخاصة ص ٣٣ . وانظر مع ذلك ما أيدناه بصدد إمكان تصحيح النقص في استدعاء المراجعة لجهة توقيع المحامي بالاستناد الى نص المادة ٦١ فقرة ٤ والمادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ : الفقرة ٨٥ آنفاً والصفحة ٣١٠ هامش ٣ .

(٢) المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٨ / ١ / ٢٢ مجموعة شتيق ١٩٥٨ باب احكام المحكمة الادارية الخاصة ص ٧ .

توقيع المعامي على الاستدعاء او اللائحة الجوابية بمثابة اختيار موكله مقاماً له في مكتبه ( م ٦١ فقرة ٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

ويلاحظ ان معاونة المعامي غير واجبة في المراجعات التي تطبق عليها الاصول الموجزة ( م ٩١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) . كما تعفى منها المراجعات المرفوعة من السلطة الادارية الى مجلس شورى الدولة ( م ٦٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) <sup>(١)</sup> . وقضى كذلك بأن استدعاء المراجعة المقدم من محام لا يحتاج الى توقيع محام آخر <sup>(٢)</sup> .

فالبيانات المتقدم ذكرها قد فرض المشرع ادراجها في استدعاء المراجعة لأجل صحته وقبوله امام مجلس شورى الدولة . كما فرض ايضاً وضع الطابع القانوني على هذا الاستدعاء (م ٦١ فقرة أخيرة من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . ومن جهة أخرى ، يجب ان توفق باستدعاء المراجعة ، لأجل قبوله ، عدة مستندات حددتها المادة ٦٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على الوجه الآتي :

(١) نسخ عن الاستدعاء يصدق عليها المستدعي بأنها طبق الاصل ويكون عددها موازياً لعدد الخصوم في الدعوى . وان الفرض من تقديم هذه النسخ هو القيام بإبلاغها الى الخصوم المستدعى ضدهم .

(٢) نسخة عن القرار المطعون فيه او عن الايصال المعطى من الادارة

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ٤٤ آنفاً .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/١١/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣٩ .

بالطلب المقدم إليها لاستصدار قرار مسبوق ، ويصدق على هذه النسخة بأنها طبق الأصل . ذلك ان المراجعة المرفوعة الى مجلس شورى الدولة لا تقبل ، كما قدمنا ، إلا ضد قرار إداري مسبق . فإما أن يكون هذا القرار قد صدر من السلطة الإدارية ويتعين على المستدعي في هذه الحال أن يرفق باستدعاء المراجعة نسخة طبق الأصل عنه ، وإما أن لا يكون ثمة قرار صادر من الإدارة فيقوم صاحب الشأن بحملها على إصداره وذلك بتوجيه طلب ( او عريضة بربط النزاع ) إليها تجيب عليه سواء بقرار صريح يكون محلاً للمراجعة وينبغي إبراز نسخة عنه مع استدعاء هذه المراجعة ، ام بقرار ضمني ناتج عن سكوتها على الطلب مدة شهرين وينبغي في هذه الحال إبراز الايصال المعطى من الادارة لقاء استلامها الطلب اثباتاً لانقضاء الشهرين على سكوتها وصدر قرار الرفض الضمني منها بنتيجة هذا السكوت (١) .

(٣) افادة من القاضي او رئيس المحكمة الناظر بالدعوى الاساسية إذا كانت المراجعة مقدمة بشأن طلب تفسير او تقدير صحة عمل اداري . فقد رأينا أن المعاكم المدلية ، عندما تثار في الدعوى المرفوعة إليها مسألة تتعلق بتفسير او تقدير شرعية قرار إداري يخرج النظر فيها عن اختصاصها وأن البت في هذه المسألة ضرورياً لفصل الدعوى ، تقرر وقف النظر في هذه الدعوى وتكلف الفريق الاكثر عجلة بحرض المسألة على مجلس شورى الدولة لاستصدار قرار منه يتضمن رأيه فيها ، ويكون هذا الرأي لازماً لها

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ٢٩ وما يليها أدناه .

في الدعوى المرفوعة إليها ( م ٥٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ )<sup>(١)</sup> .  
فيتعين من ثم على المستدعي أن يرفق استدعاء مراجعة التفسير أو تقدير  
الشرعية بإفادة من القاضي المنفرد أو رئيس المحكمة الناظرة في الدعوى  
الأساسية لاطلاع مجلس شورى الدولة على الفرض من المراجعة وتمكينه من  
الفصل فيها إذ لا يستطيع النظر بأي طلب مقدم إليه مباشرة وفي أي وقت  
لأجل تفسير قرارات إدارية ما لم يكن ثمة نزاع قائم يصدد هذا التفسير بين  
أصحاب الشأن<sup>(٢)</sup> ، كما لا يستطيع النظر بطلب إبطال قرار إداري لعدم  
شرعيته بعد انقضاء مهلة المراجعة إنما يجوز له الفصل في مسألة عدم الشرعية  
هذا في حالات محدودة ومنها الحالة المعروضة عليه بناء على إحالة من المحاكم  
العسكرية<sup>(٣)</sup> .

(٤) نسخة عن القرار القاضي بجمع المستدعي المعونة القضائية وذلك  
في حال صدور مثل هذا القرار ، إذ يترتب على ذلك إعفاء المستدعي من  
الرسوم والنفقات وتسخير محام لمأونته . أما انقطاع مهلة المراجعة الناتج عن  
تقديم طلب المعونة القضائية فيثبت من أوراق ملف هذا الطلب وبالأخص  
من التاريخ المدون من قبل قلم المجلس على هذا الطلب عند استلامه ومن الوثيقة  
المثبتة لتبليغ القرار الصادر بشأنه الى المستدعي ( م ٦٠ فقرة ٢ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٨١ .

(٢) انظر شوري لبناني ١٩٥٩/٣/٩ مجموعة شتيق ١٩٥٩ ص ٦٩ - والفقرة ٨١ آتفاً .

(٣) انظر آتفاً الفقرات ٧١ الى ٧٣ .

(٤) وانظر آتفاً الفقرة ٦٤ .



(٥) الايصال المثبت لدفع الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ والتي تفرض في المراجعات الخاصة بالاستئناف والتمييز وإعادة المحاكمة واعتراض الغير لدى مجلس شورى الدولة .

(٦) الوكالة المعطاة من المدعي الى محاميه بالشكل القانوني .

ويلاحظ أن المراجعات المرفوعة من السلطة الإدارية الى مجلس شورى الدولة تكون معفاة من رسوم الطابع والغرامة ومن تعيين المحامي (م ٦٣) .

ويجري التساؤل عما إذا كانت النواقص أو الميوب التي تشوب استدعاء المراجعة بسبب اغفال أحد أو بعض بياناته أو عدم ارفاق المستندات المتقدم ذكرها به يكون من شأنها ابطاله وبالتالي رد المراجعة شكلاً ، وعما إذا كان تصحيح هذه النواقص والميوب هو جائق حتى بعد انقضاء مهلة المراجعة . فان مسألة الميوب الناشئة عن نقص في بيانات الاستدعاء قد جرت معالجتها فيما تقدم وأبدينا بشأنها الحلول المناسبة في ضوء أحكام القضاء الفرنسي والبناني التي تميل الى بعض التساهل في تصحيح هذه النواقص والميوب ولو بعد انقضاء مهلة المراجعة ، هذا فضلاً عن أن المادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تحول المستشار المعاون في مجلس شورى الدولة الشرف على الدوائر الإدارية فيسهل ابلاغ المستدعي خلال اسبوع النقص الموجود في الاستدعاء ويترتب على هذا الأخير إصلاح النقص خلال خمسة عشر يوماً من تبليغه حتى إذا انقضت هذه المدة دون اصلاحه أمكن المجلس إعطاء القرار ببطلان الاستدعاء . فيتأكد من ذلك إذا أن اصلاح النواقص في الاستدعاء يكون جائزاً حتى بعد انقضاء مهلة المراجعة <sup>(١)</sup> لأن المهل الواردة في النص المتقدم

---

(١) شورى لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٦ ص ٢٣ .

والمقررة لإصلاح النواقص في الاستدعاء تسري عادة بعد انتهاء مهلة المراجعة إذ يكون هذا الاستدعاء قد قدم في الغالب قبل انتهائها ببعض الوقت فقط . كما يلاحظ أن النص المشار إليه لا يوجب الحكم ببطلان الاستدعاء عند انتهاء المهل المعنية فيه دون إصلاح النواقص بل يترك للمجلس الشورى الخيار في ذلك كما يستفاد من عبارة « يمكن المجلس إعطاء القرار ببطلان الاستدعاء » الواردة فيه ، مما يخول المجلس إذا أعطاه مهلة أو مهل أخرى للمستدعي لأجل اصلاح النواقص وفقاً لما يرتبته على ضوء ظروف القضية .

وإذا كان اصلاح النواقص هو جائز في محتويات الاستدعاء على الوجه المتقدم ، فيكون جائزاً من باب أولى بالنسبة الى المستندات المرفقة بالاستدعاء<sup>(١)</sup> . فقد رأينا أن القانون يشترط ضم عدة مستندات الى استدعاء المراجعة كي يكون مقبولاً بمعنى ان إغفال ضمها أو ضم بعضها إليه خلال مهلة المراجعة ، يؤدي مبدئياً الى عدم قبول هذه المراجعة شكلاً . ولكن رفض المراجعة لهذه العلة لا يحصل في الواقع قبل إفصاح المجال أمام المستدعي لإتمام النواقص . ولذا ينبه هذا الأخير عادة من قبل قلم مجلس الشورى ، لدى تقديم استدعاء المراجعة إليه ، الى وجود نقص في المستندات ويعطيه فرصة لإصلاحه بتقديم المستندات للتاقص ، بعد أن يقيد الاستدعاء في السجل الخصوص لحفظ المهلة . وإذا استمرت هذه النواقص أو بعضها فيعود للمستشار معاون المشرف على الدوائر الإدارية في المجلس أن يبلغ المستدعي وجود تلك النواقص ووجوب إصلاحها في مهل عينتها المادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ المتقدم

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١٢/٢٣ السابق ذكره .

ذكرهما. حتى إذا انقضت هذه المهلة وكانت مهلة المراجعة بالتالي قد انصرفت فإنه يبقى مع ذلك في استطاعة مجلس شورى الدولة ، عند النظر في القضية ، أن يعطي المهلة المناسبة لإصلاح النقص كما يستفاد من نص المادة ٦٤ الذي لا يجعل القضاء ببطلان الاستدعاء في هذه الحال إلزامياً بل جوازياً للمجلس.

ويلاحظ أن مجلس شورى الدولة ، على مدى هذه النصوص ، قد أبدى تساهلاً في صدد النواقص التي تشوب استدعاء المراجعة وأفسح المجال لإصلاحها حتى أمكن ذلك ، ولم يقض ببطلان الاستدعاء إلا في حال ثبوت تقاعس غير معذور من جانب المستدعي في هذا الصدد . وعلى ذلك فقد قضى بأن عدم إبراز نسخة طبق الأصل عن القرار المطعون فيه مع استدعاء المراجعة ليس سبباً مبطلاً لها بل نقصاً يمكن استكمال طبعاً للمادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩<sup>(١)</sup>، حتى إذا أهمل المستدعي إكمال النقص رغم تكليفه بذلك قضى برد المراجعة شكلاً<sup>(٢)</sup> . كما أن عدم إبراز الإيصال المعطى من الإدارة بالطلب المقدم إليها لاستصدار قرار مسبق وإثبات حصول ربط النزاع بالتالي وصدور قرار هتمي بالرفض لا يترتب عليه رد المراجعة شكلاً فيما إذا توفر الإثبات من أوراق المراجعة على أن ربط النزاع قد حصل فعلاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شورى لبناني ٢٩/١٠/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٩٤ .

(٢) شورى لبناني ٣٠/١/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٦ ( وكان المستدعي قد أهمل إبراز صورة القرار المطعون فيه ودفع غرامة التقصير المكلف بها ) . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٦/٣/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٧٩ .

(٣) شورى لبناني ٢٨/٥/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٢٩ .

ويبدي مجلس شورى الدولة الفرنسي كذلك تساهلاً بيتاً في صدد النواقص والمعيوب التي تشوب استدعاء المراجعة ، إذ يتيح كما قدمنا اصلاح بعض هذه المعيوب الواردة في الاستدعاء حتى بعد انقضاء المهلة . وأما يصدد النقص في المستندات الواجب ارفاقها باستدعاء المراجعة فهو يقرر عدم جواز القضاء برفض المراجعة شكلاً إلا بعد إشعار المستدعي بوجوب إصلاح النقص وتقاعسه عن ذلك . وهذا ما قضى به على الأخص يصدد النقص الناتج عن عدم إبراز النسخ اللازمة عن استدعاء المراجعة <sup>(١)</sup> ونسخة القرار المطعون فيه <sup>(٢)</sup> . وهو لا يقرر قط رفض المراجعة شكلاً لعدم إبراز صورة القرار موضوع الطعن إذا ثبت أن الإدارة رفضت تسليم هذه الصورة الى المستدعي وكان القرار لم ينشر ولم يبلغ الى هذا الأخير <sup>(٣)</sup> . ويثبت المستدعي رفض الإدارة هذا بإبراز إيصال او اشعار بريدي باستلامها الطلب الموجه اليها لهذا الغرض <sup>(٤)</sup> ، ويمحوز مجلس شورى الدولة في هذه الحال أن يشعر الإدارة بوجوب إيداعه المستندات اللازمة <sup>(٥)</sup> . هذا وقد قبل مجلس الشورى المراجعة ، رغم عدم إبراز صورة عن القرار المطعون فيه ، إذا تضمن استدعاءها نص

---

(١) شورى فرنسي ١٢/٢٣/١٩٥٤ مجموعة ليبيون ص ٦٩٨ - ١٩٥٨/٦/١ مجلة القانون العام ١٩٥٨ ص ١٤٠ .

(٢) شورى فرنسي ١١/٢/١٩٦٦ مجموعة ليبيون ص ١٠٤ .

(٣) شورى فرنسي ١٤/١/١٩٥٧ مجموعة ليبيون ص ١٠ .

(٤) شورى فرنسي ١١/١/١٩٦٨ مجموعة ليبيون ص ٥٤١ - اودان ص ٩٠٨ .

(٥) شورى فرنسي ١٨/١١/١٩٦٤ مجموعة ليبيون ص ٥٦١ - ١٩٦٥/١٠/٢٠ مجموعة ليبيون ص ٥٣٨ - اودان ص ٩٠٨ .

هذا القرار او الأجزاء الأساسية منه<sup>(١)</sup> . كما قبلها أيضاً ولو قدمت اليه صورة القرار المطعون فيه أثناء المحاكمة سواء من المستدعي<sup>(٢)</sup> أم من الإدارة<sup>(٣)</sup> .

٨٦- (م) ادعاء استدعاء المراجعة وتجييله في قلم مجلس الشورى :  
تسجل الاستدعاءات التي تقدم بموجبها المراجعة في قلم مجلس شورى الدولة لدى استلامها في سجل يسكه الكاتب ويكون مرفقاً بالسلسلة ومؤشراً عليه حسب الأصول ، وتختتم الاستدعاءات بخاتم يشير الى تاريخ تقديمها ويعطى بها ايصال ( م ٦٤ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

ولقيد الاستدعاء في السجل الخاص المسوك في قلم مجلس الشورى أهمية بالغة إذ يثبت التاريخ الذي قدم الاستدعاء فيه الى القلم ويساعد بالتالي على تبيان ما إذا كان هذا الاستدعاء مقدماً ضمن مهلة المراجعة أم لا . ويمكن إثبات تاريخ تقديم الاستدعاء أيضاً بالتأشير الحاصل به بواسطة الخاتم الذي يضمه القلم على الاستدعاء ، كما يمكن إثباته بالإيصال المعطى الى المستدعي بتقديمه الاستدعاء وقيدته في القلم بتاريخ معين<sup>(٤)</sup> . وفي حال الاختلاف بين تاريخ

---

(١) شورى فرنسي ١٩ / ٢ / ١٩٣٧ مجموعة ليون ص ٢٢٥ - ادبي ودراخو ٢ فقرة ٦٨١ - غابولد فقرة ٣١٥ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٤٦/٦/٢٨ مجموعة ليون ص ١٨٤ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٦/٧/٢٦ مجموعة ليون ص ٢١٦ .

(٤) شورى لبناني ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شدياتي ١٩٦٩ ص ١٦٩ - شورى فرنسي ١٩٥٧/٥/٣ مجموعة ليون ص ٢٧٥ ( وهو يشير الى أن الإيصال المعطى بتقديم الاستدعاءات

القيد في السجل الخاص والتاريخ المؤثر به بإختام الموضوع على الاستدعاء ،  
ينذهب مجلس الشورى الفرنسي الى تقليب هذا التاريخ الأخير والأخذ به<sup>(١)</sup> .  
وقد قضى هذا المجلس أيضاً بأن اغفال اعطاء الإيصال الى المستدعي ليس  
سبباً مبطلا للمراجعة<sup>(٢)</sup> .

هذا ويتبين من نص المادة ٦٤ المتقدم ذكره أن العبارة هي بتاريخ تقديم  
الاستدعاء الى قلم مجلس شورى الدولة ، فهو التاريخ الذي يمتد به في حساب  
المهلة وتقرير ما إذا كان الاستدعاء مقدماً في خلالها . فإذا جرى تقديم  
الاستدعاء الى مجلس الشورى بطريق آخر كطريق إحدى المحاكم مثلاً ،  
فلا ينظر الى تاريخ تقديمه الى هذه المحكمة بل الى تاريخ وصوله الى قلم مجلس  
الشورى وقيدته فيه<sup>(٣)</sup> بعد دفع الرسم عنه<sup>(٤)</sup> .

#### ٨٧ - (د) قفلات المراجعة : تشمل نفقات المراجعة في الأصل ، من جهة ،

---

= يثبت تاريخ تقديمه ) - غايولد فقرة ٢٢٣ . وانظر أيضاً : شورى لبناني ١٧/١/١٩٥٨  
مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٧٦ - و ١٩٦٨/١٢/٩٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٢ (وقد جاء فيه  
أن قيد المراجعة في القلم المتمد هو القيد الذي يرافقه على الأقل دفع رسم التسجيل المنصوص  
عليه في قانون الرسوم ) .

(١) شورى فرنسي ١٩٤٩/١٢/٢٣ مجموعة ليبون ص ٥٦٩ - غايولد فقرة ٢٢٣ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٠١/٣/١١ مجموعة ليبون ص ٢٩٠ - غايولد فقرة ٢٦٥ .

(٣) حكم المحكمة الادارية الخاصة ١٩٥٥/١٠/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب احكام المحكمة  
الادارية الخاصة ص ٤١ .

(٤) شورى لبناني ١٩٦٨/١٢/٩٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٢ .

الرسوم القضائية التي يوجب القانون استيفاؤها ، بمعدل نسي او مقطوع ، عن رفع المراجعة والحكم فيها وعن تبليغ هذا الحكم وتنفيذه ، وفقاً للقواعد المقررة في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ - ولا سيما المواد ١١٨ الى ١٢٥ منه - والمطوفة على بعض أحكام قانون الرسوم القضائية ، ومن جهة ثانية ، النفقات التي يستلزمها سير المراجعة والتحقيق فيها كأجرة الخبراء ونفقات الشهود وغيرها . ويضاف الى هذه النفقات أيضاً بدل أنماط المحاماة الذي يقضيه لصالح صندوق نقاعد المحامين عملاً بالقانون الصادر في ١٢ ك ١٩٥٩ بالنسبة لنقابة محامي بيروت ، وبالقانون الصادر في ١٥ شباط ١٩٦٠ بالنسبة لنقابة محامي طرابلس .

أما الرسوم للقضائية فتشمل رسوماً مختلفة ، كرسوم الطوابع ورسم تسجيل الاوراق ورسم الدعوة ورسم التبليغ ورسم صورة المستندات ، وهي تشمل عدا ذلك رسماً خاصاً بالمراجعة يكون نسبياً إذا كان موضوع المراجعة معين القيمة او ممكناً تعيين قيمته ويستوفى نصفه عند تقديم المراجعة والباقي حين استخراج النسخة الصالحة للتنفيذ ( م ١٢٠ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، ويكون مقطوعاً في المراجعات التي لا تقبل قيمتها التقدير وهو يبلغ ٢٠ ليرة ويستوفى بكامله حين تقديم المراجعة ، وتخضع له بالاختصاص طلبات التفسير وإبداء الرأي بصحة عمل اداري ( م ١٢١ ) .

ويلاحظ أن المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ قد نص أيضاً في المادة ١٢٢ على وجوب ايداع تأمينات معينة لدى تقديم الطعن بطريق الاستئناف او التمييز او إعادة المحاكمة او اعتراض الغير ، وقد حددها بمبلغ ٢٥ ليرة اذا كانت قيمة المراجعة لا تتجاوز ألفي ليرة ، وبمبلغ ٥٠ ليرة اذا تجاوزت قيمة المراجعة ألفي ليرة او كانت غير قابلة للتقدير ؛ على أن يكفي بتأمين واحد

إذا تعدد المستدعون الاصليون في استدعاء واحد . ويقضى بمصادرة التأمين ايراداً للخزينة في حال رد المراجعة في الشكل او الاساس .

وقد نص القانون بذات الوقت على بعض الاعفاءات من الرسوم القضائية والتأمين . فأعفى منها المراجعة المتعلقة بتصحيح الخطأ المادي ( م ١٢٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) ، والمراجعات المرفوعة من الادارات العامة ( م ٨١ من قانون الرسوم القضائية وم ٦٣ و ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، كالدولة والمؤسسات العامة والمصالح العامة المستقلة وادارة حصر التبغ والتنباك<sup>(١)</sup> ، والمراجعات المرفوعة من موظفي الدولة ( م ٨٦ من قانون الرسوم القضائية )<sup>(٢)</sup> . وقد أعفى المراجعات المرفوعة من البلديات من دفع التأمين ( م ٨١ من قانون الرسوم القضائية )<sup>(٣)</sup> .

ويفرض القانون الرسوم القضائية ليس فقط على الطلبات الاصلية بل أيضاً على الطلبات الطارئة ، كالطلبات الاضافية والطلبات المتعاقبة ( م ٨ من قانون الرسوم القضائية معطوفة على م ١١٩ من نظام مجلس الشورى ) . على أن طلب المظل والضرر الناشئ عن تقديم المراجعة وطلب التدخل لا يستوفى الرسم عنها إلا بعد صدور الحكم ( م ١٠ فقرة ٢ من قانون الرسوم القضائية ) .

---

(١) وهذا المعنى : شورى لبناني ١٢/٣/١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٦١ .

(٢) وانظر بهذا المعنى : شورى لبناني ١٩٥٩/٤/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٩٣ .

(٣) وانظر : شورى لبناني ١٩٦٠/١/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٥١ .



وأن استيفاء الرسوم هو الزامي ليس فقط تجاه الخصوم بل أيضاً بالنسبة إلى المحكمة اذ يتعلق بالنظام العام . وأن واجب القيام به يترتب في الاصل على قلم المحكمة ( م ٨٨ من قانون الرسوم القضائية ) الذي يجري حساب الرسوم ويكلف أصحاب الشأن بدفعها ، فإذا تخطى هؤلاء عن الدفع قضت المحكمة برد الدعوى شكلاً<sup>(١)</sup> . ويحصل دفع الرسم مبدئياً عند تقديم المراجعة او في خلال مهلتها<sup>(٢)</sup> . أما اذا أغفل القلم استيفاء الرسوم - وبالاخص الرسوم اللسبية - عن المراجعة فيجوز تصحيح المحاكمة فيما بعد بمنح المدعي مهلة لدفع هذه الرسوم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر هذا المعنى : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة

٢٤٠ ص ١٢٦ .

(٢) وقضي بأن قيد المراجعة في القلم المتعمد هو القيد الذي يرافقه على الأقل دفع رسم التسجيل المنصوص عليه في قانون الرسوم ، فإذا وردت المراجعة إلى علم المجلس بواسطة إحدى محاكم المحلفات ولم يدفع الرسم عنها ضمن المهلة القانونية وجب اعتبارها مردودة شكلاً (شورى لبناني ١٢/٩/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٢) .

(٣) شورى لبناني ١٣ / ٤ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٩٣ ( وقد جاء فيه ان على القاضي ان يراعي في اسوال بطلان استدعاء المراجعة ظروف القضية ومصصلحة المتداعين عندما يحكم في المخالفات المختصة بالصيغة او بأصول المحاكمات إذ لا بطلان بدون ضرر . وعليه يمكن لمستدعي المراجعة ان يدفع الرسوم التوجيهية وفقاً للقانون عن المبلغ الذي يكون بإمكانه تحديده عند تقديم مراجعته ، فإن دفع بناء لتكليف المستشار المقرر وبعد تقرير من الخبراء الرسوم الباقية اللازمة عن كامل المبلغ الذي يطالب به فلا مجال عندئذ للقول ببطلان مراجعته للسبب الشكلى المتعلق بالرسوم الواجب دفعها عند تقديم المراجعة ) . وبذلك المعنى : شورى لبناني ٢٣ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥ . وقد قضي أيضاً بأن اغفال لصق الطابع

وتجري تصفية النفقات في الحكم النهائي ( م ١٢٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . ويقرر تحميلها مبدئياً للفريق الخامس (١) .

٨٨ - المعونة القضائية : المعونة القضائية تدبير أقره المشرع لمصلحة الأشخاص الذين لا تمكنهم حالتهم المالية من دفع نفقات المراجعة ، فيستطيعون بموجبه في تقديم هذه المراجعة والسير بها وإتمام جميع اجراءات التحقيق فيها حق صدور الحكم وتبليغه وإجراء تنفيذه ، دون الزامهم بدفع الرسوم والنفقات المقررة في القانون او من قبل القاضي ، وذلك بصورة مؤقتة او نهائية حسب الاحوال .

وبقدم طلب المعونة القضائية الى قلم مجلس الشورى بموجب استدعاء معفى من رسوم الطوابع وتبلغ نسخة عنه الى الجهة المستدعى ضدها . ويفصل في هذا الطلب أحد قضاة الغرفة التي تنظر في موضوع المراجعة والذي يعينه الرئيس ، ويكون قراره قابلاً للاستئناف لدى هذه الغرفة في مهلة خمسة

---

= القانوني على استدعاء المراجعة او على التوائج المقدمة فيها يشكل مخالفة للنصوص المالية إنما لا يؤدي الى رفض قبول الاستدعاء او التوائج هذه ( شوري فرنسي ٥ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ١١ ) .

(١) شوري فرنسي ٧ / ٧ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٤٦٨ - اردان ص ٨٩٧ و ٨٩٨ . وانظر ، على سبيل الاستئناس ، ما أبدته تاء تفصيلياً في هذا الصدد في مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٤١ .

عشر يوماً ( م ١٢٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) من تاريخ إبلاغه<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ لا يتضمن أحكاماً تفصيلية بصدد شروط قبول طلب المعونة وإجراءات النظر فيه والنتائج المترتبة على الحكم به ، فينبغي من ثم إقتباس للقواعد المقررة في صدره في قانون أصول المحاكمات المدنية ( المواد ٤٣٩ الى ٤٤٢ )<sup>(٢)</sup> فيما لا يتعارض مع قواعد أصول المحاكمة المتبعة لدى مجلس الشورى ولا سيما المادة ١٢٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ المتقدم ذكرها والتي تولي النظر في طلب المعونة بداءة الى أحد قضاة الغرفة بالانفراد . وعلى ذلك فإنه يشترط لقبول طلب المعونة أن يكون المستدعي قد أثبت فقره بشهادة من إدارة المالية<sup>(٣)</sup> تفيد عن الضرائب المباشرة التي يؤديها ويرفق بها شهادة أخرى من أي مرجع صالح

---

(١) ويلاحظ ان الجهة التي تنظر في طلب المعونة القضائية لدى المحكمة الادارية الخاصة هي لجنة المعونة القضائية المؤلفة من رئيس هو احد عضوي المحكمة الذي يمينه الرئيس، وعضوين هما مندوب عن وزارة المالية يمينه وزير المال ومحام يمينه تليق المحامين في بيروت من مجلس النقابة ( م ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ٦ ١٩٥٤ ) .

(٢) انظر في بحث تفصيلي لهذه القواعد، مؤلفنا حاصل المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية الجزء ٢ فقرة ٢٤٣ وما يليها .

(٣) وتقضي بأنه يجب أن تعطى هذه الشهادة من المديرية العامة للمالية لا من إحدى دوائرها في المناطق ( تمديد لبناني ١٩٥٥/٤/٣٠ القشرة القضائية ١٩٥٥ ص ٤٤١ ) ، وانه لا يكفي بالتالي ان يبرز المستدعي إفادة بأنه غير مكلف في القضاء الذي يقع فيه ومن محاسبه ( شوري لبناني ١٩٦٦/٤/١٥ مجموعة شديق ١٩٦٦ ص ١٠٣ ) .

تشهد بقرره ؛ والغالب أن تعطى هذه الشهادة الأخيرة من مختار المحلة (١) . كما يشترط أن تكون مطالب المستدعي في الأساس صحيحة أو على الأقل جدية ، ويبرز المستدعي من ثم صورة عن استدعاء المراجعة الذي ينوي تقديمه لتمكين القاضي الناظر في طلب المعونة من الوقوف على مدى جدية مراجعته (٢) .

وإذا تقرر منح المعونة القضائية يبلغ القلم هذا القرار الى نقيب المحامين الذي يعين في الحال أحد زملائه للدفاع عن مصالح الممان بصورة مجانية . كما يعفى الممان من دفع الرسوم القضائية ؛ وأمساً نفقات التدابير الضرورية المختصة بالتحقيق فتكون على عاتق الدولة .

وإذا ربح الممان الدعوى يظل متمتعاً بالمعونة القضائية لأجل تنفيذ الحكم أو المدافعة في حال ساءل خصمه طرق المراجعة ضد الحكم . أما إذا خسر الدعوى وأراد الطعن في الحكم فيجب عليه أن يتقدم بطلب المعونة من جديد - حتى لو كان الطعن هو إعادة المحاكمة أمام ذات المحكمة - إذ أن التقدير الذي قامت به هذه المحكمة في السابق لشروط قبول المعونة قد يختلف بعد خسارة المدعي لدعواه ، لا سيما بالنسبة للشروط المتعلقة بجدية المراجعة أو الطعن .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٢/١/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣ - ١٩٦٢/٦/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٤٨ - ١٩٦٢/٦/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩٢ - ١٩٦٥/١/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٤ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٦/٤/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٢٠٣ . بقضي بأنه يجوز منح المستدعي المعونة القضائية بالنسبة لجزء من طلباته فقط ( شوري فرنسي ١٩٣١/٦/٣ مجموعة ليبون ص ٥٨٥ ) .

ويلاحظ أنه يعود لمجلس شورى الدولة أن يرجع عن قرار منح المعونة في أي حال من أحوال الدعوى إذا ثبت له أن شروط منحها لم تكن متوفرة أو أنها أصبحت كذلك ، لا سيما إذا اتضح أن الممان لم يعد في حالة عجز مالي بل أصبح في حالة ميسورة تمكنه من دفع الرسوم والتنفقات . على أنه يجب في هذه الحال دعوة الممان والاستماع الى أقواله قبل إصدار القرار بالرجوع عن المعونة ، كما يجب أن يكون هذا القرار ، في حال إصداره ، معللاً تعليلاً كافياً . ويجوز إخضاع النظر في مسألة الرجوع عن قرار المعونة للاصول التي يخضع لها النظر في طلب المعونة بالذات مع التقيد بأحكام المادة ١٢٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ . في هذا الصدد .

وتجدر الإشارة أخيراً الى أن طلب المعونة القضائية يؤدي الى قطع مهلة المراجعة - وليس فقط الى وقفها كما يحصل أمام المحاكم المدنية - بحيث أنها تعود الى السريان لمدة جديدة كاملة من تاريخ إبلاغ المستدعي القرار الصادر بشأنها ( م ٦٠ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(١)</sup> .

#### نبذة ٥ - الآثار القانونية المترتبة على تقديم المراجعة

٨٩ - أثناء الخصومة وتعبير مداهم بين الطرفين ، أن تقديم المراجعة الى مجلس شورى الدولة - كتقديم الدعوى الى أية محكمة - ينشئ الخصومة بين

---

(١) وانظر أيضاً الفقرة ٦٤ .

الطرفين ، ويجعل المجلس واضعاً يده على النزاع وملزماً بفصله . ويحدد استدعاء المراجعة مدى الخصومة سواء بالنسبة الى الطرفين أم بالنسبة الى موضوع النزاع أي الطلبات التي يشتمل عليها ، ولا يكون جائزاً بعد ذلك تبديل هذه الطلبات التي يتقيد الخصوم بمحدودها كما يتقيد بها المجلس : فلا يجوز له أن يقضي بغير ما طلب أو بأكثر مما طلب . وقد تأكدت هذه القاعدة بالمادة ٦٥ فقرتها الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ حيث جاء : « بعد أن يحدد في الاستدعاء موضوع الطلب والأسباب القانونية التي تبرره ، تعتبر لغواً الطلبات الاضافية والأسباب القانونية الجديدة التي يدلي بها المستدعي أثناء الدعوى إلا إذا كانت مهلة المراجعة لم تنتقض بعد » .

فتقديم استدعاء المراجعة ، الذي تتعدد فيه الطلبات والأسباب القانونية المبنية عليها ، من شأنه إذاً أن يحدد هذه الطلبات وأسبابها في الحالة المعروضة بها في هذا الاستدعاء ، فلا تقبل بعد ذلك أية طلبات إضافية أو أية أسباب قانونية جديدة لدعم الطلبات المقدمة في الاستدعاء ، هذا ما لم تكن مهلة المراجعة لم تزل ممتدة . ذلك انه ما دامت هذه المهلة لم تنتقض بعد يبقى المجال متاحاً لصاحب الشأن كي يتقدم بطلبات اضافية سيما إذا كانت متلازمة مع الطلبات الأصلية الواردة في المراجعة <sup>(١)</sup> أو بأسباب قانونية جديدة لدعم الطلبات الأصلية هذه . أما إذا انقضت مهلة المراجعة فتصبح الطلبات والأسباب التي تستند إليها محذرة بالحالة التي تكون عليها قبل انقضاء هذه

---

(١) وتكون الطلبات الإضافية المتلازمة مع الطلبات الأصلية مقبولة حتى بعد انقضاء مهلة المراجعة ( انظر لاحقاً الفقرة ١١٩ ) .

المهلة ولا يقبل بعد ذلك أي جديد منها <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أنه ، بالنسبة لمراجعة القضاء الشامل ، ينبغي أن تكون الطلبات والأسباب القانونية المبنية عليها نفس الطلبات والأسباب الواردة في مذكرة ربط النزاع المقدمة الى الإدارة والرامية الى استصدار القرار المسبق <sup>(٢)</sup> . فتتجعد الطلبات وأسبابها إذا ، حق قبل تقديم المراجعة ، بالحالة التي وردت فيها بمذكرة ربط النزاع ، هذا ما لم يكن الطلب الاضافي هادفاً الى زيادة مبلغ التمويل نتيجة لاستمرار الضرر أو تفاقمه <sup>(٣)</sup> . وتكون الأسباب في مراجعة القضاء الشامل متنوعة بتنوع الأسس القانونية السق يمكن اسناد المراجعة إليها ؛ فقد يكون السبب فسخ العقد أو إبطاله أو الفناء لعدم التنفيذ ، أو مسؤولية الإدارة المبنية على الخطأ أو على المخاطر ، أو يكون الاستملاك أو المصادرة أو غيرها . أما بالنسبة الى مراجعة الإبطال ، فقد رأينا أن مجلس شوري الدولة يبدي تساهلاً في تقديره لمفهوم السبب بقصد الحد من رفض الأسباب الجديدة المقدمة بمد المهلة وذلك بتقسيم هذه الأسباب الى فئتين تعتبر كل منها سبباً بمعناه الواسع بحيث أن الأسباب الفرعية الداخلة ضمنها تشكل صوراً أو أوجهاً للسبب الواحد الرئيسي ويجوز الادلاء بها في أي وقت أو أية مرحلة من مراحل الدعوى لتأييد الطلبات التي استندت

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٧٠ .

(٢) انظر آتفاً الفقرتين ٣٤ و ٨٥ (٢) .

(٣) شوري فرنسي ٢٥ / ٤ / ١٩٥٨ أشار اليه اوني ودواغر في الجزء ٢ فقرة ٧٠٩ .  
وانظر آتفاً الفقرة ٧٠ .

أصلاً إلى سبب أو أسباب أخرى من ذات الفئة . وعلى ذلك فقد أقر وجود فئة أسباب المشروعية الخارجية ( أي عيب الاختصاص وعيب الشكل والإجراءات ) وفئة أسباب المشروعية الداخلية ( أي عيب مخالفة القاعدة القانونية وعيب السبب وعيب المحراف السلطة ) ، بمعنى أنه إذا استندت الدعوى أصلاً إلى سبب من أسباب المشروعية الخارجية كعيب الاختصاص مثلاً يجوز التمسك لاحقاً ولو بعد المهلة بسبب آخر من أسباب هذه المشروعية كعيب الاختصاص ، إنمّا لا يصح التمسك بعد المهلة بسبب من أسباب المشروعية الداخلية كمخالفة القاعدة القانونية أو غيرها <sup>(١)</sup> .

غير أن قاعدة تحديد الطلبات والأسباب القانونية المبنية عليها بالحالة التي تكون عليها قبل انقضاء مهلة المراجعة ، وإن حالت دون زيادة هذه الطلبات فإنها لا تمنع انقضاء رضى التنازل عنها ، كما أنها لا تمنع الإدلاء بوسائل أو أدلة ( moyens ) جديدة لإثبات أو دعم تلك الطلبات على أن تستند هذه الأدلة إلى ذات الأسباب القانونية الواردة قبل المهلة وليس إلى أسباب جديدة <sup>(٢)</sup> . كما أن القاعدة المتقدمة لا تحول دون الإدلاء بأسباب جديدة تتعلق بالنظام العام ولو بعد انقضاء المهلة ، كسبب عدم اختصاص السلطة مصدرة القرار مثلاً ، ويتوجب على مجلس شورى الدولة أن يثير مثل هذه الأسباب من تلقاء ذاته إذا لم يدلّ بها أحد الخصوم ( م ٦٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٧٠ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ٧٠ .

(٣) وانظر : أربي ودواغر ٢ فقرة ٧١٦ و ٧٣٦ - والفقرة ٧٠ آتفاً .



٩٠ - المراجعة لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه : نصت المادة ٦٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ على أن « المراجعة لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه » . ويطبق هذا النص سواء كان القرار المطعون فيه قراراً إدارياً أم قراراً قضائياً ، وهذا على خلاف ما هو عليه الحكم بالنسبة إلى الطعن الموجه ضد القرارات الصادرة من المحاكم العدلية وحيث أن القاعدة هي وقف تنفيذ هذه القرارات بنتيجة الطعن فيها بالطرق العادية أي الاعتراض والاستئناف ( م ٥٠٠ و ٥١٥ أصول مدنية ) . وقد نصت المادة ١٠٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على أن الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم المستأنف ما لم يقرر مجلس شورى الدولة العكس ، كما نصت المادة ٨٤ منه على أن الاعتراض لا يوقف للتنفيذ إلا إذا قرر المجلس ذلك . ونصت المادة ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ أيضاً على أن الاعتراض على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية الخاصة لا يوقف تنفيذها إلا إذا قررت المحكمة خلاف ذلك .

وقبر قاعدة عدم وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لدى القضاء الإداري - سيما إذا كان هذا القرار صادراً من السلطة الإدارية - بالضرورة التي أملت إصدار هذا القرار وتنفيذه بالسرعة الممكنة تحقيقاً للمصلحة العامة التي يجب أن تتقدم على مصلحة الأفراد <sup>(١)</sup> . فيكون القرار الإداري إذاً نافذاً بمجرد ذاته ولا حاجة لتدخل القضاء لأجل اعطائه القوة التنفيذية ، ولا يصح أن

---

(١) مريس تورديا Tourdias في وقف تنفيذ القرارات الادارية ص ١٤ - اربي جوداغو ٢ فقرة ٨٢٢ ص ٣١٦ .

يتوقف تنفيذه هذا الذي تقتضيه مصلحة المرفق العام بمجرد تقديم مراجعة ضده تستند الى عيوب فيه تؤدي الى إبطاله .

ولكن تنفيذ الادارة لقرارها ، رغم الطمن فيه بطريق الإبطال ، يتم على مسؤوليتها ، حتى إذا قضي بإبطال هذا القرار اعتبرت الادارة مسؤولة عن الضرر الناتج عن تنفيذه وحكم عليها بالتعويض عن هذا الضرر (١) . ولذا يحمل بالإدارة ، في حال تقديم طمن جدي ضد قرارها ، أن تتوقف عن تنفيذه ريثما يصدر حكم القضاء فتنقضي بذلك المسؤولية التي تنشأ عن تنفيذها قراراً قد يقضى بإبطاله .

غير أنه نظراً لضعف احتمال توقف الادارة عن تنفيذ قرارها وعدم توازي التعويض الذي قد يحكم به مع الاضرار الناتجة عن التنفيذ ، فإن مجلس شورى الدولة قد يلجأ في بعض الحالات ولدى توفر شروط معينة - وبالأخص فداحة الاضرار التي قد تنشأ عن التنفيذ وارتكاز المراجعة على أسباب جديّة - الى استعمال السلطة المقررة له في القانون بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه (م ٦٦ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . وستتناول بالبحث ، في الفصل الآتي ، وقف التنفيذ هذا بصورة تفصيلية .

---

(١) شوري فرنسي ٢٧ / ٢ / ١٩٠٣ سري ١٩٠٦ - ٣ - ١٧ - توديا السابق ذكره ص ١٦ .

## الفصل الثالث

### إجراءات النظر في المراجعة

٩١ - فكرة عامة - تقييم البحث : بعد تقديم المراجعة الى مجلس شورى الدولة على الوجه المتقدم شرحه ، تقوم إحدى غرف المجلس - التي يعود اليها النظر في موضوع المراجعة وفقاً لقرار توزيع الاعمال بين هذه الغرف - بالتحضير لدرسها ، فيعين رئيسها مقررأ للقيام بالتحقيق اللازم ووضع تقريره في المراجعة ، ثم يحال التقرير مع الملف الى مفوض الحكومة الذي يضع مطالبته في القضية ، ويعمد بعد ذلك الى درس الاوراق مع التقرير والمطالعة من قبل الفرقة تمهيداً لإصدار الحكم فيها . وينص القانون في بعض المراجعات الخاصة او ذات القيمة البسيطة على تطبيق الاصول الموجزة التي تختصر عدداً هاماً من الإجراءات المتقدمة استمجالاً للفصل في المراجعة . هذا وقد يتقدم المستدعي أحياناً بطلب خاص يهدف الى القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فتقوم الفرقة مبدئياً بالنظر فيه بصورة مستعجلة قبل درس المراجعة في الأساس .

فتتناول إذا بالبحث فيما يلي : (١) طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . (٢) دور المقرر في درس المراجعة والتحقيق فيها . (٣) دور مفوض الحكومة . ونعرض في ذيل خاص الى بحث الاصول الموجزة . على أن نعود الى درس إجراءات نظر الفرسة في المراجعة وإصدار حكمها فيها في فصل لاحق .

### نبذة ١ - طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه

٩٢ - (أولاً) إجراءات النظر في طلب وقف التنفيذ والحكم فيه :  
قدمنا أن القرار الإداري نافذ بذاته وليس من شأن المراجعة لدى مجلس شورى الدولة أن توقف تنفيذه (م ٩٦ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) .  
ويصدق ذلك أيضاً على القرارات القضائية الصادرة من محاكم إدارية أو هيئات إدارية ذات صفة قضائية ، إذ أن سلوك طرق المراجعة ضدها ، كالاقتراض والاستئناف والتمييز ( النقض ) وإعادة المحاكمة واقتراض الغير ، ليس من شأنه وقف تنفيذ هذه القرارات <sup>(١)</sup> . ولكن إذا كان تنفيذ القرارات المذكورة قد تعرب عليه نتائج لا يمكن تداركها أو يصعب تداركها بمعنى أن الحكم الذي قد يصدر بالإبطال لا يبقى له فائدة للمدعي إذا كانت الإدارة قد اتمت تنفيذ قرارها ولا يبقى ثمة مجال لرد الشيء الى حالته الأصلية ، ففي هذه الحال يجب أن يخول مجلس شورى الدولة سلطة وقف تنفيذ القرار مؤقتاً

---

(١) انظر أيضاً الفقرة ٩٠ .

الى أن يصدر حكمه في المراجعة بإبطال القرار المطعون فيه او برد طلب إبطاله . وهذا ما عمل المشرع على إقراره في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الذي ، بعد أن نص في المادة ٦٦ على ان المراجعة لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، عاد وأضاف ان « لمجلس شورى الدولة أن يقرر توقيف تنفيذ هذا القرار بناء على طلب صريح من المستدعي إذا تبين له أن التنفيذ قد يلحق بالمستدعي ضرراً بليغاً وان المراجعة مركزة على أسباب جديّة هامة ... وببت المجلس بطلب وقف التنفيذ إما بقرار على حدة وإما في متن القرار النهائي » .

فيتضح من هذا النص إذا ان وقف التنفيذ هو جائز بناء على طلب صريح من المستدعي . ويرد هذا الطلب عادة في استدعاء المراجعة نفسه ، ولكن ليس ما يحول دون تقديمه في استدعاء مستقل على أن يشتمل عندئذ على بيان الاسباب التي تبرر وقف التنفيذ وأن يوقع من محام كاستدعاء المراجعة بالذات . ويموز في المسألة الأخيرة لتقديم الطلب في أي وقت ولو بعد انقضاء مهلة المراجعة <sup>(١)</sup> شرط أن تكون هذه المراجعة قد رفعت خلال المهلة <sup>(٢)</sup> ، لأن طلب وقف التنفيذ لا يقبل كطلب مستقل بل يكون تابعاً لطلب الإبطال ولا يكفي لقبوله إسداء المستدعي استعداده للطعن في القرار المطلوب وقف تنفيذه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٢٨ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ١٠١٧ - اوبي ودراخو ٢ فقرة ٨٧٧ - اودان ص ٩١٤ .

(٢) شوري فرنسي ١ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ١٥٦ - اودان ص ٩١٧ - اوبي ودراخو ٢ فقرة ٨٧٧ .

(٣) بهذا المعنى : غايارد فقرة ٣٦٤ .

ويجري النظر في طلب وقف التنفيذ بأقصى السرعة بعد تقصير المهل لهذا الغرض . وتبلغ الجهة المدعى عليها هذا الطلب سواء قدم في استدعاء مستقل أم في استدعاء المراجعة نفسه وتعطى مهلة للجواب عليه <sup>(١)</sup> . ويجوز لمجلس الشورى ان يقرر تطبيق الاصول الموجزة على إجراءات النظر في هذا الطلب عملاً بالمادة ٩٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ . وإذا رأى المجلس ان لا مبرر لوقف التنفيذ، فيمكنه إما صرف النظر عن الطلب المقدم بشأنه ويعتبر سكوته عندئذ عن رفض ضمني لهذا الطلب، وإما إصدار قرار برفض هذا الطلب صراحة ويشتمل هذا القرار عادة على تعليل مقتضب جداً لهذا الرفض <sup>(٢)</sup> . أما إذا رأى المجلس ان ثمة أسباباً تبرر وقف التنفيذ فيقضي بمنحه بقرار يصدر بشكله العادي ويكون مشتملاً على التعليل الملائم ولو بصورة مقتضبة <sup>(٣)</sup> . ويجوز أن يكون وقف التنفيذ جزئياً أي متناولاً بعض

---

(١) يلاحظ أن مجلس الشورى الفرنسي كان قد حدد قديماً إلى تقرير وقف التنفيذ دور إبلاغ الطلب إلى الجهة المدعى عليها وذلك في حالات المعجلة القصوى الناتجة عن وجود ضرر وشيك كهدم منزل أو أية منشآت أخرى (شورى فرنسي ١٣ / ٣ / ١٨٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٧١ - ٣٠٥ / ١٢ / ١٨٢٩ مجموعة ليبون ص ٥٠٧ - ١٤ / ١١ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ٧٣٥ - ٤ / ٧ / ١٨٤٧ مجموعة ليبون ص ٢٩١) . ولكنه رجع فيما بعد عن قضائه هذا واستقر الآن على ضرورة إبلاغ الجهة المدعى عليها طلب وقف التنفيذ لا سيما في حال قيام احتمال إجابة هذا الطلب (تورديا السابق ذكره ص ٢٥) .

(٢) شورى فرنسي ١١ / ١٢ / ١٨٨٠ دالوز ١٨٨٢ - ٣ - ٧٧ - ٣ / ٤ / ١٩٣٥ مجموعة ليبون ص ٤٣٥ - أولي ودواغو ٢ فقرة ٧٦٢ - أودان ص ٩١٦ - تورديا السابق ذكره ص ٢٨ وما يليها .

(٣) شورى فرنسي ١٥ / ٢ / ١٨٧٢ مجموعة ليبون ص ٩٩ - ١٣ / ٧ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٣٤٧ - أودان ص ٩١٦ .

ما تضمنه القرار الإداري المطعون فيه <sup>(١)</sup> ؛ كما يجوز أن يقرر لمدة محدودة يودع خلالها الملف الإداري مجلس الشورى <sup>(٢)</sup> أو يتمكن المجلس في خلالها من التحقيق في الأسباب المدلى بها <sup>(٣)</sup> . ويمكن الفصل في طلب وقف التنفيذ بقرار مستقل أو في مان القرار النهائي . ويجري إبلاغ القرار الصادر بوقف التنفيذ الى الخصوم ، ويتوقف تنفيذ القرار الإداري عندئذ منذ إبلاغ هذا القرار الى جهة الادارة الصادر منها .

ويستمر أثر القرار القاضي بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مبدئياً حتى صدور الحكم النهائي في المراجعة وإجراء تنفيذه . فإذا قضى الحكم النهائي برفض المراجعة في الأساس فيزول أثر القرار بوقف التنفيذ ، أما اذا قضى بقبول المراجعة وإبطال القرار المطعون فيه فيصبح القرار بوقف التنفيذ دون موضوع <sup>(٤)</sup> . ويعتبر القرار الصادر بوقف التنفيذ ، رغم كونه قراراً مؤقتاً ولا يقيد مجلس شورى الدولة عند النظر في أساس المراجعة ، ذا أثر نهائي

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٦/٧/١٧ مجلة القانون العام ١٩٣٧ ص ٣٣٣ - ١٩٤٥/٥/١٨ و  
دالوز ١٩٤٦ ص ٤٠ - اودان ص ٩١٦ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٨/١٢/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣ - ١٩٦٩/٩/١١ و  
مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٤٧ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٧/٤/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٦ .

(٤) كما يصبح قرار وقف التنفيذ دون موضوع في حال سحب الادارة لقرارها المطعون فيه  
أثناء الدعوى ، او في حال تنازل الطاعن عن طعنه بهذا القرار ( حكم المحكمة الادارية العليا  
في مصر في ١٩٦١/٣/١١ المجموعة سنة ٦ ص ٧٩٢ ) .

ويحوز قوة للقضية المحكوم بها بالنسبة الى الشيء الذي قضى به وطالما لم تتغير الظروف والأسباب التي صدر على أساسها ، وهذا على غرار القرارات التي تصدر من القضاء المستعجل . ولذا لا يجوز لمجلس شورى الدولة الرجوع عن قراره بوقف التنفيذ إلا اذا توفرت أسباب جديدة جديّة تبرر هذا الرجوع<sup>(١)</sup>. وبلاحظ ان أقر القرار الصادر بوقف التنفيذ لا يكون قاصراً على المستدعي بل يستفيد منه جميع من هم في حالة واحدة او مركز قانوني واحد مع المستدعي بالنسبة للأثر الشامل الذي يترتب على قرار الإبطال الذي يصدر في موضوع المراجعة<sup>(٢)</sup>. ويكون القرار بوقف التنفيذ، كسائر القرارات او الأحكام التي تصدر من مجلس الشورى، قابلاً للتفسير من قبل هذا المجلس بطلب يرفع إليه لهذا الغرض<sup>(٣)</sup>.

وإذا صدر القرار بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه التزمت الادارة بمضمونه وامتنعت عليها بالتالي متابعة تنفيذ هذا القرار . وإذا استمرت، رغم ذلك، في التنفيذ قسراً ، اعتبر تصرفها هذا بمثابة التمدي (voie de fait) وكانت

---

(١) شورى لبناني ١٨ / ٨ / ١٩٦٦ مجموعة شديقي ١٩٦٦ ص ١٧٥ - ١٤ / ٧ / ١٩٦٧ مجموعة شديقي ١٩٦٧ ص ١٩١ - ١٨ / ٤ / ١٩٧١ مجموعة شديقي ١٩٧١ ص ٢٩ . وبهذا المعنى ايضاً : حكم المحكمة الادارية العليا في مصر في ١٢ / ٤ / ١٩٥٨ المجموعة سنة ٣ ص ١١٠٣ - سليمان الطاهري ص ١٠٣٩ وما يليها .

(٢) شورى لبناني ١٩٧١/٥/٣ مجموعة شديقي ١٩٧١ ص ١٢٨ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٩/٧/٢٥ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ٨٠ .



مسؤولة بالتعويض عن الضرر الناتج عنه <sup>(١)</sup> .

وبلاحظ أخيراً أن القانون لم يخول المحكمة الإدارية الخاصة سلطة القضاء بوقف تنفيذ القرارات الإدارية التي تشملها المراجعة المرفوعة لديها ، فإذا تضمن استدعاء المراجعة طلباً بوقف التنفيذ أحيلت الأوراق الى مجلس شورى الدولة للبت بهذا الطلب طبقاً للأصول الموجزة ( م ٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ٢ ١٩٥٤ ) <sup>(٢)</sup> .

٩٣ - (ثانياً) شروط منع وقف التنفيذ : يسدو وقف التنفيذ كإجراء خطير يتخذه مجلس شورى الدولة في مواجهة السلطة الإدارية ، إذ ينطوي على إصدار أمر لها - خلافاً لمبدأ فصل السلطات وبالأخص فصل السلطة الإدارية عن السلطة القضائية - بالامتناع عن تنفيذ القرار الصادر منها والذي تعتبره ضرورياً للصالح العام وذلك لفترة من الزمن ولو محدودة. ولكن هذا الإجراء لا يقدم عليه مجلس شورى الدولة لمصلحة الفرد المستدعي فقط إنما أيضاً لمصلحة الإدارة نفسها كي يجنبها ، في حال صدور حكم نهائي بإبطال قرارها ، مسؤولية تنفيذ هذا القرار وما يمكن أن تتمرض اليه من مطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن ذلك . ولذا كان لا بدّ لمجلس الشورى ، عند النظر في طلب وقف التنفيذ ، أن يوازن بين المحاذير التي قد

---

(١) شورى فرنسي ١٠/١٢/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٩٠ - اربي ودراغو ٢ فترة ٨٧٧ - اودان ص ٩٢٣ . وانظر مؤلفنا « رقابة القضاء العدلي على أعمال الإدارة » فترة ١٠٦ ص ٤٢٣ .

(٢) وانظر ايضاً : شورى لبناني ١١/١١/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٢٦ .

تنتج عن قرار وقف التنفيذ وبين فوائده، وبالتالي أن يوفق بين وضع الإدارة الذي يتطلب اتخاذ قرارات نافذة بوجه مباشر لتلبية حاجات المرافق العامة وبين مركز الفرد المتضرر من جراء الاستمرار في التنفيذ وإتمامه ، وأن لا يقبل إذاً من الأسباب التي تبرر وقف التنفيذ سوى الأسباب الهامة والخطيرة التي تنبئ على أخطار جسيمة تهدد الأفراد وقد يتمرد أو يصعب تداركها . وقد أكد المشرع هذه القاعدة في المادة ٦٦ من المرسوم التشريعي رقم ١٩٥٩/١١٩ التي تشترط للحكم بوقف التنفيذ أن يكون من شأن هذا التنفيذ أن يلحق بالمستدعي « ضرراً بليغاً » وأن تكون المراجعة مرتكزة على « أسباب جديّة هامة » .

فهذان الشرطان قد فرضهما القانون كشرطين لازمين وبذات الوقت كافيّين للحكم بوقف التنفيذ <sup>(١)</sup> . فنعرض اليها فيما يلي بالتفصيل ، على أن

---

(١) أما الشرط الذي ذهب إليه البعض والذي يستند وقف التنفيذ الى حدوث ضرر للمصلحة العامة فلم يعتمد القضاة باعتبار أن وقف التنفيذ يستند الى ضرورة حماية مصالح المستدعي وهي مصالح فردية ( شري فرسي ١٠/١/١٩٥٤ مجموعة ليون ص ٤٩٢ - ١٩٥٦/٢/٣ مجموعة ليون ص ٤٤ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٣٢٥ - اردان ص ٩١٩ هامش ٢ - تورديا السابق ذكره ص ١٤٧ وما يليها ) . غير أن مجلس الشورى عند الفصل في طلب وقف التنفيذ قد يتأثر ببعض الظروف والموامل كالتقاء عنصر المصلحة لدى الإدارة في تنفيذ قرارها المظنون فيه أو عدم معارضة الإدارة لطلب وقف التنفيذ ، إنما ليس لهذه الظروف والموامل تأثير هام على إصدار الحكم في طلب وقف التنفيذ الذي يبقى مستنداً الى سببين رئيسيين نص عليهما القانون في لبنان وتبناهما القضاء في فرنسا وهما احتمال حدوث ضرر جسيم للمستدعي وارتكاز المراجعة على أسباب جديّة هامة . وانظر في ذلك : تورديا السابق ذكره ص ١٥٣ وما يليها - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٨١ .

نجد لذلك ببعد لطبيعة القرار المطلوب وقف تنفيذه وللأوصاف التي يشترط أن يحوزها لجواز قبول هذا الطلب مع بيان الحالات التي يصبح فيها طلب وقف التنفيذ بدون موضوع <sup>(١)</sup> .

٩٤ - (١) وجود قرار نافذ : من البديهي أن القرار المطعون فيه لا يصح علل لوقف التنفيذ إلا اذا كان بذاته قراراً نافذاً <sup>(٢)</sup> . ولذا فإن القرارات السلبية وقرارات الرفض لا يحوز بشأنها مبدئياً وقف للتنفيذ . فإذا أصدر مجلس شوري الدولة قراراً يلزم الإدارة بوقف تنفيذ قرار الرفض الصادر منها فيعد ذلك بمثابة أمر موجه اليها بإتمام عمل معين - قد رفضته - وهو ما يتجاوز الاختصاص المحدد له <sup>(٣)</sup> ، هذا ما لم يكن قرار الرفض من شأنه تغيير الوضع القانوني او الواقعي السائد قبلاً إذ يحوز عندئذ إصدار الحكم بوقف تنفيذه . وقد استقر مجلس شوري الدولة الفرنسي على اعتقاد هذا

---

(١) ويلاحظ ان مجلس الشوري الفرنسي قد ذهب الى الحكم بوقف التنفيذ ايضاً في المنازعات المتعلقة بمغفود جارية بين الادارة والأفراد ، مشروطاً ما يلي : (١) ان يكون القرار المطعون فيه مما يحوز للقضاء الاداري الحكم بإبطاله . (٢) ان يقترب على تنفيذ هذا القرار احتمال صدور اضرار لأصحاب الشأن يصعب تداركها . (٣) ألا يؤدي وقف التنفيذ الى صعوبة تحصيل الادارة العامة لدين لها . (٤) أن يتوفر بين الأسباب المدلى بها سبب جدي ( شوري فرنسي ١٩٦٨/٣/١ مجموعة ليبون ص ١٥٦ ) . وانظر اودان ص ٩٢٠ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٠/١/٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٤ . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٥٨/١٠/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٢٢٦ - اودان ص ٩١٥ .

(٣) انظر اودان السابق ذكره ص ٩١٥ .

الحل في قرارات عديدة صدرت منه حديثاً<sup>(١)</sup> .

وتم بعد أن يصدر القرار النافذ قد تحدث ظروف وأسباب تؤدي الى  
إزالة آثاره او انتهائها ، فلا يبقى ثمة عمل للحكم بوقف تنفيذه . وهذا ما  
يحدث بالأخص في حال سحب الادارة للقرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> او في حال  
سقوط أثر هذا القرار بتاريخ إصدار الحكم بوقف التنفيذ<sup>(٣)</sup> ، او أيضاً في  
حال اكتمال تنفيذ الادارة لقرارها المذكور عند اتخاذ حكم وقف التنفيذ<sup>(٤)</sup> .

ويلاحظ أن القرار المطعون فيه والمطالب وقف تنفيذه يجوز أن يكون  
قراراً إدارياً او قراراً قضائياً كما قدمنا . ذلك أن الطعن في القرارات  
الصادرة من المحاكم الادارية او من الهيئات الادارية ذات الصفة القضائية لا  
يوقف تنفيذها ، سواء أكان هذا الطعن حاصلاً بطريق الاعتراض على قرار

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٩/٥/١٣ مجموعة ليبون ص ٢٢١ - و ٢٠ / ١١ / ١٩٥٩  
سيراى ١٩٦١ ص ٣٣ ودالوز ١٩٦١ ص ٢٥٦ - و ٥ / ١٠ / ١٩٦٩ غازت القصر ١٩٧٠ -  
١ - ٦٧ - و ٢٣ / ١ / ١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٥١ - اودان ص ٩١٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٨/٢/٨ مجموعة ليبون ص ٩١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨/٢/٢١ مجموعة ليبون ص ١٩٥ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٧/١/٣٠ مجموعة ليبون ص ٧٥ ( وهو يتعلق بقرار قد نفلت  
الادارة الأشغال المنية به ) - حكم المحكمة الادارية العليا في مصر ١١ / ٥ / ١٩٥٥ ابو شادي  
ص ١١٥٢ ( وهو يتعلق بقرار صادر بالاستيلاء على قطعة ارض ليقام عليها مستشفى وقد نفذته  
الادارة وأقامت المستشفى قبل الحكم بوقف التنفيذ ) . وانظر : اودان ص ٩٢٢ -  
الطهاوي ص ١٠٥٦ .

صادر من مجلس الشورى ( م ٨٤ من المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٩ ) او من المحكمة الادارية الخاصة ( م ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ٢١٩٥٤ ) ، أم بطريق الاستئناف أمام مجلس الشورى ( م ١٠٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) ، أم بأي طريق آخر كالتمييز (التقص) او اعتراض الغير او إعادة المحاكمة . فإذا ما رغب الطاعن بالقرارات القضائية إذا وقف تنفيذها ريثما يصدر الحكم في طعنه بهذا ، جاز له أن يتقدم بطلب في هذا الصدد الى المرجع القضائي الناظر في الطعن . وقد قبل مجلس الشورى على هذا الاساس النظر في طلب يرسي الى وقف تنفيذ الحكم المستأنف لديه والصادر من المحكمة الادارية الخاصة <sup>(١)</sup> ، او المطلوب تقضه لديه والصادر من ديوان المحاسبة <sup>(٢)</sup> ، او الحكم المعترض عليه اعتراض الغير <sup>(٣)</sup> او المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة <sup>(٤)</sup> .

٩٥ - (ب) أعمال مبروك ضرر جسم : يشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أن يكون ثمة احتمال بحدوث ضرر جسم ( préjudice grave ) للسدعي من جراء تنفيذ القرار المطعون فيه . وان مفهوم الضرر الجسم ليس مفهوماً عاماً وبمجرداً بل مفهوماً واقعياً يختلف بالنسبة لكل قضية ،

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٧/٤/٤ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٥ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/٤/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٤ .

(٣) شوري لبناني ١٩٧٠/٤/٧ و ١٩٧٠/٦/١٧ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٧ .

(٤) شوري لبناني ١٨/٢/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٢ .

ويعود لمجلس شورى الدولة أن يقدره في كل حالة بذاتها وفقاً للظروف الخاصة بها . وبلا حفظ أن التشريع الفرنسي يخلو من النص في هذا الصدد ، ولذا كان لا بد لمجلس الشورى الفرنسي من اعتماد المفهوم الملائم للضرر المشروط لوقف التنفيذ . وانه قد اتجه الى التشدد ، بوجه عام ، في هذا الشأن آخذاً بمفهوم الضرر الذي لا يعوض او الذي يتعذر تداركه (préjudice irréparable) او يصعب تداركه (difficilement réparable) . وقد أوقف بالتالي التنفيذ في حالات نادرة تحقق فيها الشرط المذكور<sup>(١)</sup> كالحالة المتعلقة بقرار الترخيص بالبناء في مكان أوي<sup>(٢)</sup> ، او بالقرار الصادر بحل جمعية خيرية كان من شأن تنفيذه شل الاعمال الاجتماعية التي تقوم بها<sup>(٣)</sup> ، او بمرسوم يقضي بتوسيع نطاق اتفاق جماعي من شأنه أن ينشئ حالة واقعية لا يمكن تداركها فيها بعد<sup>(٤)</sup> ، او بقرار صادر بتسليم شخص اجنبي الى حكومة دولته<sup>(٥)</sup> ، او بمرسوم يقضي باعلان المنفعة العامة لاستملاك قطعة أرض معدة لتوسيع نطاق أحد المدافن<sup>(٦)</sup> . وقد اعتبرت من الاضرار التي يتعذر او يصعب تداركها أيضاً والتي تبرر بالتالي وقف التنفيذ تلك الناجمة عن تنفيذ قرار قضائي

---

(١) انظر اودان السابق ذكره ص ٩١٩ و ٩٢٠ .

(٢) انظر شورى فرنسي ١٩٣٠/٦/٢٧ مجموعة ليبيون ص ٦٦٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٦/٢/١٢ مجلة القانون العام ١٩٣٧ ص ٣٣٣ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٨/١١/١٢ سيزاي ١٩٣٩ - ٣ - ٦٣ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/٢/٣ مجموعة ليبيون ص ٤٤ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٦٤/١/٢٩ مجموعة ليبيون ص ٦٢ .

مطعون فيه <sup>(١)</sup> ، لأن مسؤولية الدولة لا تترتب عن أعمال السلطة القضائية إلا إذا ورد بها نص صريح . وقد عدت من هذه الأضرار كذلك تلك التي تلشأ عن دفع مبلغ التعويض المقرضى به بحكم قضائي مطعون فيه لحصم معسر يتعذر استرداده منه في حال ابطال هذا الحكم <sup>(٢)</sup> . ويقرر وقف التنفيذ في هذه الحالة الأخيرة لصالح الإدارة التي تظمن بالحكم حتى لو بدت أسباب الظمن التي تدلي بها غير جدية لأول نظرة <sup>(٣)</sup> . غير انه لا تبقى ثمة فائدة من وقف التنفيذ وبحكم برفضه حتى لو كانت المستفيد من الحكم المطعون فيه معسراً فيما إذا قدم كفالة وافية لضمان رد المبالغ التي يكون قد استوفاهما بدون حتى <sup>(٤)</sup> .

وأما مجلس الشورى اللبناني، تطبيقاً لنص المادة ٦٦ المتقدم ذكره الذي يشترط احتمال حدوث ضرر بليغ أو ضرر جسيم للمستدعي، فقد أقر وقف تنفيذ القرار المطعون فيه في حالات متنوعة أخصها : الحالة المتعلقة بمرسوم

---

(١) شوري فرنسي ١٥/٤/١٩٦٦ مجموعة ليون ص ٢٦١ ودالوز ١٩٦٧ ص ١٢٩ - و ١٣/٧/١٩٦٨ مجموعة ليون ص ٤٦٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٨/٥/١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ ص ٤٠ - ١٩/١١/١٩٤٨ مجموعة ليون ص ٤٣٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٢/٦/١٩٥٩ مجموعة ليون ص ٣٦٥ - و ١٢/١٢/١٩٦١ مجموعة ليون ص ٦٧٧ - و ١٥/٣/١٩٦٣ دالوز ١٩٦٣ ص ٥٩٧ مع تعليق ليندون ، ومجلة القانون العام ١٩٦٣ ص ١٠٢٦ مع تعليق فالين - اودان ص ٩٢١ .

(٤) شوري فرنسي ٣/٤/١٩٣٣ مجموعة ليون ص ٤٣٥ - اودان ص ٩٢١ - فردية السابق ذكره ص ٩٦ .

ترفض السلطة الادارية بموجبه الموافقة على تنازل أحد الافراد عن حقه بإجازة فتح مدرسة خاصة الى الغير إذ أن من شأن تنفيذ هذا المرسوم تشريد التلامذة <sup>(١)</sup> ، والحالة المتعلقة بصدر قرار من وزير الاشغال العامة باعطاء رخصة ترميم مسبح وقرار من البلدية باعطاء رخصة بناء بشأنه والذين تلشأ عن تنفيذها اضرار بليفة للجهة المستدعية <sup>(٢)</sup> ، او المتعلقة بقرار صادر من وزير العمل والشؤون الاجتماعية والقاضي بتحديد مواعيد الفتح والاقفال لبعض المحال التجارية والذي يحتمل أن يحدث تنفيذه ضرراً بليفة بالمستدعي <sup>(٣)</sup> ، او بقرار صادر من البلدية بشراء عقار لها للتشيد مدرسة رسمية عليه والذي يترتب على تنفيذه احداث ضرر بليغ لا يمكن تلافيه <sup>(٤)</sup> . وذهب مجلس شورى الدولة أيضاً الى الحكم بوقف تنفيذ قرار إداري يخرج النظر في موضوعه عن نطاق اختصاصه بعد أن طرح عليه النزاع المتعلق به وتحقق من وجود الضرر البليغ الذي يفتح عن تنفيذه <sup>(٥)</sup> . ويلاحظ ان مفهوم

---

(١) شورى لبناني ١٣ / ٤ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٤ .

(٢) شورى لبناني ٧ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٤٥ .

(٣) شورى لبناني ٢٠ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣٠ .

(٤) شورى لبناني ٥ / ١١ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٣٦ .

(٥) شورى لبناني ٢٢ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٤٩ ( وقد جاء فيه : وإن خرج النظر في قرار تقييد قيد طلاق في سجلات الاحوال الشخصية عن اختصاص مجلس الشورى ، فيمكن هذا المجلس اعطاء القرار بوقف تنفيذ مثل هذا القرار المطعون فيه لديه لما يكون لتنفيذه من أثر على الوضع العائلي الثاني، عن دواج تم استناداً الى قيد الطلاق المذكور في سجلات النفوس ) .



الضرر الذي اعتمدته التشريع والقضاء في لبنان لأجل تقرير وقف التنفيذ يشبه لحد كبير المفهوم الذي اعتمدته مجلس الشورى الفرنسي لهذا الغرض .

٩٦ - (م) ارتكاز المراجعة على أسباب جديرة هامة : نظراً لما يندشأ عن وقف التنفيذ من عرقلة لأعمال الادارة بمنعها مؤقتاً من تنفيذ قرارات تفتقر ضرورية لسير المرافق العامة ، فقد عمد المشرع الى اخضاعه لشرط آخر لا يقل صرامة عن الشرط السابق ، وهو يقوم في استناد المراجعة الى أسباب جدية تنطوي على احتمال كبير بنجاحها أي بإبطال القرار المطعون فيه والمطلوب وقف تنفيذه .

وقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي ، في غياب النص ، الى إيجاب هذا الشرط بفرض توافر أسباب جدية هامة لأجل قبول طلب وقف التنفيذ<sup>(١)</sup> .  
ف رغم ان القرار الذي يصدره بوقف التنفيذ لا يلزمه قانوناً باعتماد حل معين عند الحكم في موضوع المراجعة<sup>(٢)</sup> ، فهو لا يقرر وقف التنفيذ هذا إلا اذا

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣١/١١/١٢ دالوز ١٩٣٩ - ٣ - ١٢ - ١٩٤٨/١١/١٩  
مجموعة ليبون ص ٤٣٦ - اودات ص ٩١٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٨٠ - لينوان ص ٩٣ - قورديا ص ١١٠ وما يليها . عل أنه يعود لمجلس شورى الدولة أن يثير من تلقاء ذاته السبب الجدي الهام الذي يستند اليه وقف التنفيذ ، إذا كان متعلقاً بالنظام العام (شورى فرنسي ١٩٦٦/٣/٣٠ مجموعة ليبون ص ٢٦٠) .

(٢) وقد حصل في بعض الحالات ان قضى مجلس الشورى بوقف التنفيذ ثم اصدر حكماً في الاساس يرد المراجعة . ونذكر على سبيل المثال : الحكم بوقف التنفيذ الصادر في ١٩٣٦/٧/١٧ مجموعة ليبون ص ٧٨٩ والحكم برفض المراجعة الصادر في ١٩٣٧/١١/٢٧ سيراى ١٩٣٧ - ٣ - ١٤ ؛ وكذلك الحكم بوقف التنفيذ الصادر في ١٩٦٤/١/٢٩ والحكم يرد المراجعة في الاساس الصادر في ١٩٦٦/٢/٤ الاسبوع القانوني ١٩٦٦ - ٢ - ١٤٦١٠ .

كان مقتنعاً بأن الأسباب التي تستند إليها المراجعة هي أسباب راجعة ويحتمل جداً أن تؤدي الى ابطال القرار المطعون فيه .

وقد طبق مجلس الشورى اللبناني بدوره الشرط المذكور القائم في توافر الاسباب الجديدة الهامة ، في مراجعات عديدة كالمراجعة الرامية الى ابطال قرار اداري يقضي بإقفال إحدى الصيدليات <sup>(١)</sup> او بالترخيص بالبناء او الترميم <sup>(٢)</sup> او بتحديد مواعيد الفتح والإقفال لبعض المحال التجارية <sup>(٣)</sup> او بشراء عقار للإدارة وإقامة مدرسة رسمية عليه <sup>(٤)</sup> او يهدم بناء مخالف <sup>(٥)</sup> او بإزالة مخالفات في البناء <sup>(٦)</sup> او باستيراد آلات صناعية لإنشاء ومجهيز مصنع ما <sup>(٧)</sup> . وقد قضى بوقف التنفيذ على الأخص في حال وجود عيوب ظاهرة في القرار المطعون فيه من شأنها أن تشكل أسباباً جديدة وهامة لإبطاله <sup>(٨)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ٢٧ / ٤ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩٦ .

(٢) شوري لبناني ٧ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٤٥ .

(٣) شوري لبناني ٢٠ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣٠ .

(٤) شوري لبناني ٥ / ١١ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٣٦ .

(٥) شوري لبناني ٣ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٧ .

(٦) شوري لبناني ٣ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٦ .

(٧) شوري لبناني ٢٢ / ٥ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٣ .

(٨) شوري لبناني ١٨ / ٢ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٢ .

٩٧ - (ثالثاً) الحالات التي لا يجوز فيها وقف التنفيذ : وإن كان الأصل ان جميع القرارات المطعون فيها يجوز الحكم بوقف تنفيذها بناء على طلب الطاعن متى توفر الشرطان المتقدمان أي احتمال حدوث ضرر جسيم من جراء تنفيذ القرار وارتكاز المراجعة على أسباب جدية هامة يحتمل جداً أن تؤدي الى ابطال هذا القرار، فإن المشتري قد ارتأى الخروج عن هذا الأصل في بعض الحالات الاستثنائية التي تتمرض فيها المصلحة العامة الى مساس قد يكون خطيراً من جراء وقف التنفيذ . فنص المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ في المادة ٦٦ فقرة ٣ على ما يأتي: « إلا أنه لا يجوز وقف التنفيذ اذا كانت المراجعة ترمي الى ابطال مرسوم تنظيمي او الى ابطال قرار يتعلق بحفظ النظام او الأمن او السلامة العامة » . ففي هذه الحالات اعتبر المشتري ان تنفيذ القرار يجب أن يتم بكل سرعة ودون أن يكون ثمة أي مجال لوقفه .

وتعتبر القاعدة المقررة في النص المذكور من النظام العام ، ويتمين من ثم على مجلس شوري الدولة أن يطبقها من تلقاء ذاته حفاظاً على المصلحة العامة التي ترمي الى تحقيقها .

ويلاحظ أن التشريع الفرنسي قد تضمن قاعدة مماثلة وذلك في المادة ٩ فقرة ١ من المرسوم الصادر في ٣٠ ايلول ١٩٥٣ ، ولكنه حصرها بالقرارات المتعلقة بحفظ النظام والأمن والسلامة العامة <sup>(١)</sup> والمطعون فيها بداية أمام

---

(١) décisions intéressant le maintien de l'ordre , la sécurité et la tranquillité publique .

المحاكم الادارية ودون أن يتعرض بشيء الى المراسيم التنظيمية . غير ان عدم جواز وقف تنفيذ هذه المراسيم لا يمكن أن يكون موضع شك نظراً لأهمية هذه المراسيم بالنسبة الى تنظيم المرافق العامة وتنفيذ القوانين التي تحدد تفاصيل تطبيقها .

وقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي ، متفقاً في ذلك مع المحاكم الادارية ، الى الأخذ بالمفهوم التقليدي الواسع لما هو مقصود بحفظ النظام (ordre) والسكينة او السلامة العامة (tranquillité publique) . فقفى مثلاً برء طلب وقف تنفيذ قرار بطرد شخص أجنبي من البلاد<sup>(١)</sup> او بإرغام شخص على الإقامة في نطاق الاقليم المحدد له<sup>(٢)</sup> . غير انه لا يطبق في ذلك نص المادة ٩ المتقدم ذكره والذي تلزم به المحاكم الادارية وحدها ، إنما يقرر هذا الحل بإجتهاده الخاص واستناداً الى ظروف كل قضية<sup>(٣)</sup> . أما بالنسبة الى مفهوم الأمن العام (sécurité publique) والذي يشمل الصحة العامة (hygiène publique) فقد اختلف قضاء مجلس الشورى الفرنسي في صده عن قضاء المحاكم الادارية التي ظلت متقيدة ، كما قدمنا ، بنص المادة ٩ من المرسوم الصادر في ٣٠ ايلول ١٩٥٣ ، إذ أنه أخذ بالمفهوم الضيق للأمن

---

(١) شوري فرنسي ٢٦ / ١١ / ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٥ ص ٨٩ .

(٢) شوري فرنسي ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٦٩٧ .

(٣) ولذلك نرى مجلس الشورى الفرنسي يقرر في حالات أخرى وقف تنفيذ قرار صادر بطرد شخص أجنبي ( شوري فرنسي ١٩٠٣ / ١ / ٢٤ مجموعة ليبون ص ٨٥ - و ١٩٥٦ / ٢ / ٣٠ الاسبوع القانوني ١٩٥٦ - ٢ - ٩١٨٤ ) .

والصحة العامة بينما استمرت هي على اعتقاد مفهومها الواسع . فاعتبرت المحاكم الادارية مثلاً ان وقف التنفيذ غير جائز بالنسبة لقرار صادر في مسائل للترخيص بالبناء<sup>(١)</sup> ، بينما ذهب مجلس الشورى الى الحكم بوقف التنفيذ هذا<sup>(٢)</sup> . ووقع الاختلاف أيضاً في صدد المحلات الخطرة إذ قرر مجلس الشورى وقف التنفيذ منعاً من تعرض السكان المجاورين للحل لخطر جسيمة<sup>(٣)</sup> بينما قررت المحاكم الادارية عدم جواز وقف التنفيذ تطبيقاً للمادة ٩ المتقدم ذكرها<sup>(٤)</sup> . ولا نجد أي مبرر جدي لقيام هذا التباين في الاجتهاد بين المحاكم الادارية ومجلس الشورى الفرنسي ، إذ أنه رغم انطباق نص المادة ٩ المذكورة على المحاكم الادارية فقط فإنه يحسن بالمجلس أن يقتبس من هذا النص قاعدة يتمشى عليها في قضائه وأن توحد المحاكم الادارية اجتهادها معه باعتبار ذات المفهوم بالنسبة لما يراد بالنظام والأمن والسلامة العامة .

أما في لبنان حيث جاء النص صريحاً ومانماً لمجلس شورى الدولة ، فيبدو ان هذا المجلس قد ذهب في تطبيقه معتمداً مفهوماً واسماً لما يقصد بالنظام والأمن والسلامة العامة . ففرض مثلاً برد طلب وقف تنفيذ قرار صادر من المحافظ يرفض فيه منح ترخيص باستثمار محل خطر ومزعج ومضر

---

(١) محكمة قروسي الادارية ١٩٥٤/٥/١٨ دالوز ١٩٥٤ ص ٣٧٩ .

(٢) متبراً ان المسألة تتعلق لا بالأمن او الصحة العامة بل بالتجميل او التنظيم المدني (شورى فرنسي ١٩٥٠/١/١٩ مجموعة ليبون ص ٣٥ - ٢٣٣/١٠/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٥٤٣) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٦/٦/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ .

(٤) ادبي ودواخو ٢ فقرة ٨٧٦ .

بالصحة لتعلق موضوعه بالصحة العامة ، إذ أن المادة ٦٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ لا تجيز وقف التنفيذ في المسائل المتعلقة بالصحة العامة والسلامة العامة <sup>(١)</sup> . أما إذا خرجت القضية عن نطاق النظام أو الأمن أو السلامة العامة ، فيعتبر المجلس أن القرار الصادر فيها هو قابل لوقف التنفيذ في حال تقديم الطعن فيه <sup>(٢)</sup> .

## نبذة ٢ - دور المقرر في درس المراجعة والتحقيق فيها

٩٨ - تعيين المقرر - الاجراءات التي يقوم بها : خلال الايام الثلاثة التي تلي قيد الاستدعاء في قلم مجلس الشورى أو تصحيح النواقص فيه طبقاً لما نصت عليه المادة ٦٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ وما أبعدينه سابقاً في هذا الصدد <sup>(٣)</sup> ، يعين رئيس للفرقة التي تتولى النظر في

---

(١) شورى لبناني ١٢/٥ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٨ . ولكن يلاحظ ان مجلس الشورى قد قرر في قضية أخرى تتعلق بالصحة والسلامة العامة والفرقة حل انشاء طلبة لتوضيح المراد السائلة المتهبة ، وقف تنفيذ قرار المحافظ المتضمن الترخيص بذلك ( شورى لبناني ١٠ / ١ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٦١ ) .

(٢) شورى لبناني ٢٧ / ٤ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩٦ ( وقد جاء فيه : ان القرارات المتعلقة بالسلامة العامة التي لا تخضع لوقت التنفيذ بموجب الفقرة ٣ من المادة ٦٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ هي القرارات ذات الصلة العامة التي ترمي كما ورد النص الى حفظ النظام أو الأمن أو السلامة العامة . ولا يداخل بين هذه القرارات قرار الإقفال الموقت لصيدلية ما لحين إصدار القضاء حكمه النهائي في القضية ) .

(٣) وانظر آتفاً الفقرة ٨٥ .

المراجعة مقررًا بحيل اليه ملف المراجعة . ويجوز لرئيس الغرفة أن يقوم بنفسه بوظيفة المقرر ( م ٦٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

ويتولى العضو المقرر الذي يحال اليه ملف المراجعة تحضير هذه المراجعة .  
فيشرف على إبلاغ الاوراق الى الخصوم وتبادل اللوائح بينهم بعد أن يعين لهم المهلة لذلك<sup>(١)</sup> . كما يجري التحقيقات التي يرى من شأنها جلاء القضية ( م ٦٨ ) .  
وبعد انتهاء التحقيق يضع تقريراً بوقائع القضية ونقاطها القانونية ويضمنه رأيه في حلها ( م ٧٧ ) .

فنتناول بالبحث إذاً فيما يلي : (١) تبليغ الاوراق . (٢) تبادل اللوائح .  
(٣) وسائل التحقيق وإجراءاته . (٤) الطعن في قرارات المقرر . (٥) وضع التقرير .

٩٩ - (أول) تبليغ الاوراق : قدمنا ان المراجعة الادارية منذ تقديمها الى مجلس شورى الدولة تخضع في تسيير إجراءاتها الى اشراف وتوجيه هذا المجلس بواسطة أحد أعضائه - المقرر - الذي يتولى تأمين إبلاغ الاوراق الى الخصوم ، وهذا على عكس الدعوى المدنية التي يتعين فيها على المدعي نفسه استحضار المدعى عليه أمام المحكمة والعمل على إبلاغه بالطرق المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية .

---

(١) هذا وقد حددت المادة ٦٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ مهلة الجواب على المراجعة بثلاثة أشهر ومهلة الجواب على اللوائح بشهر واحد . فيقتصر دور المقرر بالتالي على تذكير الخصوم بهذه المهل .

ويجري التبليغ من ثم بالطرق الادارية ( م ٦٩ ) ، دون حاجة للجوء الى المباشرين الذين يجري التبليغ بواسطتهم في الدعاوى المدنية . فيكلف قلم مجلس الشورى عادة أحد موظفيه للقيام بهذا التبليغ ، ولكن ليس ما يمنع لإجراؤه بطريق رسمي آخر كالبريد المضمون . ويجب أن يتم التبليغ في جميع الاحوال لقاء ابصال ( م ٦٩ ) او اشعار بالاستلام موقع من الشخص المبلغ اليه إثباتاً لحصول التبليغ وتاريخه (١) .

ولا يمكن السير بإجراءات النظر في المراجعة قبل أن يتم تبليغ استدعائها وانقضاء المهل المحددة في القانون للجواب عليه او على اللوائح اللاحقة المقدمة من الخصوم ، وهذا تقيداً يبدأ الحفاظ على حق الدفاع الذي يمنع بحث أي استدعاء او لائحة او مذكرة او أي مستند او أي طلب جديد او وسيلة جديدة أدلى بها أحد الخصمين واعتمادها في الحكم قبل أن يجري إبلاغها الى الخصم الآخر وتمكينه من الجواب عليها ، وذلك تحت طائلة إبطال المحاكمة والحكم الصادر فيها (٢) .

---

(١) ويلاحظ ان مجلس الشورى أحياناً استلهم بعض قواعد التبليغ المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، كقاعدة التبليغ الى أحد أفراد عائلة المطالب إبلاغه المقيمين معه في سكن واحد سنداً للقاعدة ٣٥٣ من هذا القانون ( شورى لبناني ١١ / ٩ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٦ - ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٩٢ ) وانظر أيضاً : شورى لبناني ٧٨ / ١٢ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٧ .

(٢) شورى فرنسي ١٩ / ٧ / ١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٧٢١ - ٢ / ٦ / ١٩٤٤ مجموعة ليبون ص ١٦١ - ٥ / ١٢ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٥٣ - أدبي ودراغو ٢ فقرة ٧٥٠ . هذا ما لم تكن الأوراق والمستندات الجديدة غير متعلقة بالمراجعة وقد اهل المجلس =



١٠٠ - (ثانياً) تبادل الراء : ويكون الخصم المستدعي ضده - وهو عادة الادارة العامة - حق الجواب على المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه استدعاءها . والمستدعي أن يقدم لائحة جوابية في مهلة شهر من إبلاغه جواب المستدعي ضده ، ولهذا الأخير بعد ذلك حق الجواب على هذه اللائحة خلال شهر من تبليغه ( م ٦٩ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . ولا يبدأ مريان المهل المذكورة بالنسبة للدولة - سواء أكانت مستدعية أم مستدعي ضدها - إلا بعد أسبوع من تاريخ تسليم الأوراق الى رئيس هيئة القضايا - الذي يمثل الدولة أمام المحاكم <sup>(١)</sup> - او من ينوب عنه من الموظفين ؛ ويتعين على الموظف الذي يستلم الأوراق أن يوقع في الحال على سند التبليغ اشعاعاً بالاستلام . أما بالنسبة الى الخصوم الآخرين فتبدأ المهل المتقدمة من تاريخ التبليغ ( م ٦٩ فقرة ٢ ) .

وفي الاصل لا يجوز للمستدعي أن يقدم أكثر من لائحة جوابية واحدة ، ما لم يعطه المقرر ترخيصاً خاصاً بذلك ( م ٧٠ ) . ويكون للمستدعي ضده حق الجواب على لائحة المستدعي إذ ان له دوماً حق الجواب الاخير . وإذا أهمل المستدعي ضده الجواب ضمن المهلة المقررة له ، فيتساهل مجلس الشورى عادة في الترخيص له بتقديم جوابه ولو بعد المهلة ؛ وهو يبدي مثل هذا

---

= بالتالي بحثها واعتمادها في الحكم الصادر فيها ( شوري فرنسي ١٠/٥/١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٢٥٠ ) او إذا كانت لا تختري على طلبات او وسائل جديدة بل ترمي الى ذات الهدف الذي ترمي اليه الأوراق المبرزة سابقاً في المراجعة (شوري فرنسي ٢٠/١٢/١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٤٨٧ - ادبي ودراشر ٢ فقرة ٢٥٠ ) .

(١) انظر آتفا الفقرة ٧٤ .

للتساهل أيضاً بالنسبة لأي جواب يقدمه أحد الخصوم . ويذهب مجلس الشورى الفرنسي في تساهله الى حد إنذار الخصوم المتقاعسين بتقديم جوابهم ولو بعد انقضاء مهلته ، كما أنه يقبل الاوائح المتضمنة ملاحظات الخصوم حتى موعد انتهاء التحقيق<sup>(١)</sup>. ويعمد المجلس كذلك الى فتح التحقيق عند الانقضاء طالما لم يحصل النطق بالحكم الصادر في المراجعة<sup>(٢)</sup> .

ويبدي المستدعى ضده عادة في لوائحه الجوابية الدفوع الرامية الى رد المراجعة في الشكل او في الاساس . كما يوضح المستدعي في أجوبته أسباب المراجعة ؛ إما لا يجوز له الادلاء فيها بطلبات اضافية او بأسباب قانونية جديدة إذا كانت مهلة المراجعة قد انقضت ( م ٦٥ فقرة ١ )<sup>(٣)</sup> .

وفي حال تقاعس المستدعى ضده عن الجواب وانقضاء المهل على ذلك يذهب القانون الفرنسي الصادر في ٣١ تموز ١٩٤٥ الى افتراض الرقائع المدلى بها في استدعاء المراجعة صحيحة ، على أن يعود لمجلس شورى الدولة بمبحث المسائل القانونية والفصل فيها كما لو كان التحقيق قد تم بالصورة الواجهية<sup>(٤)</sup> . غير أن عدم جواب الخصم على إحدى الوسائل او الادلة المثارة من الخصم الآخر

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٧/١/١٣ مجموعة ليون ص ١٦ - اودان ص ٩٣٠ والقرارات التي يشير اليها .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٧/١/٢٣ مجموعة ليون ص ٢٦ .

(٣) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ٢٠ آنفاً .

(٤) انظر : شورى فرنسي ١٩٦٠/١٠/١٤ مجموعة ليون ص ٥٤٢ - اودان ص ٩٣١ .

لا يعد رضوخاً للوقائع المدلى بها على أساس تلك الوسيلة أو الدليل<sup>(١)</sup> . أما مجلس الشورى اللبناني فقد ذهب في هذا الصدد الى أن رفض الإدارة تبليغ استدعاء المراجعة وعدم الجواب عليه يوجب الأخذ بأقوال المستدعي الواردة فيه سيما إذا كانت مسندة الى وثائق وأدلة تدعم ما تضمنته من إدعاء<sup>(٢)</sup> .

وأما بالنسبة الى المستندات التي يبرزها أحد الخصمين أثناء التحقيق فيجب أن تبلغ الى الخصم الآخر لتمكينه من مناقشتها أو أن يشعر على الأقل بوجودها في الملف وبحقه في الاطلاع عليها لدى قلم المجلس ، كما يحصل مثلاً بالنسبة الى الملفات الادارية المتعلقة بالمراجعة والتي تبرز فيها . كما يحق لأي من الخصوم أو عاميهم الاطلاع على أوراق الدعوى برمتها في قلم المجلس إنما دون نقلها من عليها ( م ٧١ ) .

١٠١ - (ثالثاً) وسائل التقاضي وإجراءاته : لم يفرض المشرع طرقاً معينة للآليات لدى القضاء الإداري بل ترك أمر اختيار الدليل وتقدير قيمته للقاضي وهذا على خلاف ما فعل بالنسبة للقضاء المدني حيث عين طرق الإثبات الجائز استعمالها وقيمة الدليل الناتج عن كل منها ، فبا عدا بعض الحالات التي ترك فيها للقاضي حرية التقدير كحالة البيئة المستمدة من الشهادة مثلاً . ولذا تعتبر إجراءات التحقيق واستقصاء الأدلة حرة لدى مجلس شورى الدولة الذي يحق له ، بعد استجباع الأدلة الممكنة وتقدير قيمتها ، أن يحكم بقناعته

---

(١) شورى فرنسي ١٩٧٠/٣/١١ مجموعة ليبرون ص ١٨١ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/١٢/٣ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٢٤ .

الذاتية أي على أساس الشهور بالحقيقة الذي استخلصه من ملف المراجعة<sup>(١)</sup> .  
ولا يكون المجلس في صدد استجواب الادلة - بواسطة العضو المقرر - مازماً  
بإجابة طلب الخصوم بالتحقيق على نحو معين<sup>(٢)</sup> ، بل تكون له حرية اختيار  
الوسيلة او الشكل الذي يجري به هذا التحقيق<sup>(٣)</sup> . وكذلك اذا كان المبدأ  
العام المعتمد في الاثبات لدى جميع المحاكم يضع على المدعي عبء هذا الاثبات ،  
فإن لمجلس الشورى ، في الحالات التي يتعذر فيها على هذا الاخير تقديم الدليل  
على صحة دعواه ، أن ينقل هذا العبء على عاتق الادارة المدعي عليها التي  
تمحور عادة في المستندات الكائنة لديها عناصر الاثبات اللازمة ، والتي يتعين  
عليها بالتالي في حالات الطعن بقرارها المتخذ بحكم امتياز التنفيذ المباشر العائد  
لها اثبات صحة الاسباب التي اعتمدتها كمبرر لإصدار هذا القرار ولو كانت في  
مركز المدعى عليه في الدعوى<sup>(٤)</sup> .

وقد أخذ المشرع اللبناني بهذه المبادئ وكرسها بنصوص صريحة وذلك  
في المادتين ٧٣ و ٧٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ . فنص في  
المادة ٧٣ على ما يأتي: « يعين المقرر الشكل الذي تجري فيه أعمال التحقيق ،

---

(١) انظر ما أوردناه في هذا الصدد : آتفاً للفقرة ٢٢ (٣١) .

(٢) شوري فريسي ١٧/٥/١٩٣٤ مجموعة ليبون ص ١٥٤٨ .

(٣) غابرييل السابق ذكره ص ٥١٦ .

(٤) بهذا المعنى : لينوان السابق ذكره ص ١٣٠ - ١٣١ - شول دباش Debbsch  
في اصول المحاكمات الإدارية والمدنية ص ٤٠٢ - ٤١٢ - شوري لبناني ٢٨/٢/١٩٦٧ مجموعة  
شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٥ .

ويستوحي في ذلك المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية دون أن يكون ملزماً بالتقيد بها حرفياً، ويحرص على أن تكون جميع أعمال التحقيق كاملة ومجردة ، ويكون حق الدفاع محترماً . ولكل فريق أن يطلع على المحضر المنظم بنهاية كل تحقيق « . كما نص في المادة ٧٤ على أن « للمقرر أن يتخذ إما عفواً وإما بناء على طلب الخصوم التدابير التي يراها لازمة للتحقيق كتميين الخبراء وسماع الشهود بعد اليمين واجراء الكشف الحسي وتدقيق القيود واستجواب الافراد ، وله أن يطلب من الادارات العامة تقديم التقارير والمطالعات والسجلات وأن يستدعي الموظفين المختصين لاستيضاحهم عن النواحي الفنية والمادية » .

فيكون المشرع اللبناني بهذه النصوص قد كرس مبدأ حرية الاثبات لدى مجلس شورى الدولة ، فأولى هذا المجلس حرية اعتياد وسائل التحقيق التي يراها ملائمة <sup>(١)</sup> واستخلاص القيمة العائدة لكل دليل وتوجيه الواحد منها على الآخر حسب قناعاته وحكمته . وانه اذ أشار الى استيعاء المجلس المبادئ الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، قد عني بذلك مجرد الاستئناس بهذه المبادئ دون الالتزام بها حرفياً .

فتمرض ، فيما يلي ، الى أهم الوسائل التي يمكن لمجلس الشورى اللجوء اليها في التحقيق ، وهي : ( أ ) الخبرة . ( ب ) استماع الشهود . ( ج ) القرائن . ( د ) الاستجواب . ( هـ ) معاينة محل النزاع . ( و ) طلب تقديم الملف

---

(١) شوري لبناني ١٦/١٠/١٩٦١ مجموعة شديق ١٩٦١ ص ٢٢٥ .

الاداري وغيره من المستندات . ( ز ) تدقيق المستندات والقيود .  
( ح ) ادعاء التزوير . ( ط ) أثر القضية المحكوم بها جزائياً على المراجعة  
المرفوعة لدى القضاء الاداري .

١٠٢ - ( ا ) **المهرة** : أجاز القانون لمجلس شوري الدولة اللجوء الى  
تعيين الخبراء ، سواء في حالة المعجلة وعلى سبيل الاحتياط لنزاع مستقبل  
وحيث يجري التمييز عندئذ من رئيس مجلس الشورى او من ينوب عنه ، أم في  
الحالات العادية وذلك أثناء الدعاوى التي رفع الى المجلس وتكون الوقائع  
المادية المثارة فيها بحاجة الى الاثبات وحيث يجري تعيين الخبير عندئذ من  
قبل المقرر مذي يقوم بالتحقيق .

( ١ ) في حالة المعجلة : تنص المادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩  
على « أن لرئيس المجلس او من ينتدبه من الاعضاء أن يعين في حالة المعجلة ،  
وفناء على طلب صاحب العلاقة ، خبيراً يكلف بمعاينة الوقائع التي من شأنها  
أن تسبب مراجعة لدى المجلس ، ويبلغ القرار لمن يحتمل أن يدهى بوجهه  
ويدعى لحضور الكشف » . ويعود الحق في تعيين الخبير في حالة المعجلة  
بالنسبة للدعاوى الداخلة في اختصاص المحكمة الإدارية الخاصة ، لرئيس هذه  
المحكمة ( م ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ ) ( ١ ) .

---

( ١ ) وانظر : شوري لبناني ١٩٦٢/٧/١٣ مجموعة شديق ١٩٦٢ ص ١٧٩ (وقد جاء فيه  
أن طلب تعيين خبير لمعاينة طريق عام والتأكد من الضرر اللاحق بالمستدعي من جراء أشغال  
عامة تقوم بها الادارة على هذا الطريق يعود أمر البت فيه الى رئيس المحكمة الادارية الخاصة  
وليس الى رئيس مجلس الشورى ، ذلك لأن المحكمة الادارية الخاصة هي المحكمة الصالحة للنظر في  
أساس دعوى الاضرار الناشئة عن الأشغال العامة ) .

فيتمتع من ذلك أنه ينبغي لجواز تعيين الخبير من قبل رئيس مجلس شورى الدولة او من ينوب عنه - او من قبل رئيس المحكمة الإدارية الخاصة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص هذه المحكمة - لاجل معاينة بعض الوقائع ، أن تكون ثمة عجلة في الامر ، وأن يكون من شأن هذه الوقائع أن تسبب مراجعة لدى المجلس - او المحكمة الإدارية الخاصة - في المستقبل . ويمثل هذا الحكم ما نصت عليه المادة ٨٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية من أنه « يجوز قبل اقامة كل دعوى ، أن تقدم عريضة لقاضي الامور المستعجلة ، لاجل الحصول على تعيين خبير يعهد اليه في معاينة فنية » .

وتأسيساً على ذلك فقد قضى رئيس مجلس الشورى ، بناء على طلب المستدعي ، بتعيين خبير لمعاينة مسكن قررت الإدارة اخلاءه بداعي التصدع<sup>(١)</sup> ، ومعاينة الأضرار الناجمة عن إشغال ادارة عامة لمقار يخص المستدعي وتحوير الغاية المعد له تنفيذاً لمصلحة عامة<sup>(٢)</sup> ، او معاينة الأضرار المادية والصحية التي تحدثها المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمزعجة<sup>(٣)</sup> . أما اذا انتفى عنصر العجلة وكان الاثبات متوفراً في أي وقت لموضوع المراجعة كما هي الحال في شأن طلب معاينة شق طريق وقتحتها للسير ، فيرفض الطلب المقدم بالمعاينة الفنية عن طريق تعيين خبير وفقاً للأصول

---

(١) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني في ١٨/٢/١٩٦٦ بمجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٥ .

(٢) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني في ٢/٨/١٩٦٦ بمجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٩ .

(٣) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني في ٢٣/٨/١٩٦٦ بمجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٠ .

الستعجلة<sup>(١)</sup> . وينحصر اختصاص النظر في طلب تعيين الحبير في حالة العجلة برئيس مجلس الشورى أو من ينوب عنه ، ولا تعود قط لقاضي الأمور المستعجلة أية صلاحية في هذا الصدد<sup>(٢)</sup> .

وتقتصر مهمة الحبير على معاينة الوقائع التي قد تكون أساساً للمراجعة فيما بعد ، ولا يجوز من ثم أن تتناول مسائل قانونية<sup>(٣)</sup> ، لأن بحث هذه المسائل والبت فيها هو من اختصاص القاضي لا الحبير . وقد قضي أيضاً بأن مهمة الحبير تنحصر بمعاينة الوقائع دون المستندات الرسمية<sup>(٤)</sup> ، إذ يمكن لمجلس الشورى ، لدى تقديم المراجعة إليه فيما بعد ، أن يقرر جلب الملف الإداري المتضمن هذه الوثائق والمستندات<sup>(٥)</sup> .

---

(١) رئيس شورى لبناني ١٩٦٢/٧/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٨٠ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٢/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٩ .

(٣) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني في ١٩٦٧/١٢/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٨ { وكان الطلب يرمي الى تكليف خبير للتأشير على قرارات لجنة الاستملاك وبيان ما اذا كانت عناصر هذه القرارات القانونية مكتمة ام لا } .

(٤) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني في ١٩٦٠/١١/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٤٤ - ١٩٦٠/١٢/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٣ ( وهو يتعلق بطلب تعيين خبير لتصوير محاضر اقتراح ) .

(٥) قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني ١٩٦٥/١٢/١١ السابق ذكره . ومع ذلك فقد قضى بحوزة تعيين خبير تقوم مهمته في التدقيق بمطالعتين مسجلتين في احدى دوائر الادارة واستنساخها تمهيداً للتقدم بالمراجعة اللازمة ( قرار رئيس مجلس الشورى اللبناني ١٩٦٨/١٢/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٦ ) .



ويلاحظ أن قرار رئيس مجلس الشورى بتعيين الخبير على الوجه المتقدم لا يقبل الاستئناف أمام هذا المجلس لعدم ورود نص على ذلك <sup>(١)</sup> .

(٢) في الحالات العادية : يجوز للعضو المقرر ، كما قدمنا ، أن يلجأ ، في سياق التحقيق الذي يجريه في الدعوى ، إلى تعيين خبير أو أكثر للقيام بمعاينة فنية أو استلبات صعبة وقائع مختلف عليها <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أن تتناول مهمة الخبير سوى أمور واقعية ، فلا يصح أن تشمل مسائل قانونية كإعطاء الوصف القانوني مثلاً للوقائع المادية أو استخراج النتائج القانونية المترتبة عليها <sup>(٣)</sup> ، إذ أن بحث هذه المسائل والبت بها يدخل في اختصاص القاضي دون الخبير . ومن البديهي أن معاينة الوقائع التي يكلف بها الخبير يجب أن تكون مجدية للفصل في الدعوى ، فإذا انتفت الجدوى منها وجب المدول عن تقرير الخبرة ، كما لو كان ملف الدعوى يحتوي مثلاً على أدلة كافية للحكم فيها <sup>(٤)</sup> ، أو كانت الخبرة مطلوبة على نقطة لا تفيد حل الدعوى <sup>(٥)</sup> ، أو كان

---

(١) شورى لبناني ١٩٧٠/٣/٤ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٧٧ .

(٢) وكما إن للقرار تعيين الخبراء فإن له استبدالهم عند الانتهاء (شورى لبناني ١٩٦٩/٦/٦ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥٥) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٥/٢/١٨ مجموعة ليبون ص ٩٨ - ١٧/١٢/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٤٨٤ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٠/١/١٨ مجموعة ليبون ص ٣٨ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٦٩/٢/١٢ مجموعة ليبون ص ٩٣ .

الفصل مقدماً في نقطة قانونية يحل اللجوء الى الخبرة دون أية فائدة<sup>(١)</sup> . كما يرفض طلب تعيين الخبير إذا لم يبين المستدعي بوضوح الوقائع التي ستتناولها مهمته ، كما لو أهمل ذكر الايضاحات الكافية حول الضرر الذي أصابه من جراء الاشغال العامة<sup>(٢)</sup> .

وتجري المعاينة من قبل الخبير بالصورة الوجيهة ، أي في حضور الخصوم أو بعد دعوتهم حسب الأصول مع تعيين المكان والزمان اللذين تحصل فيهما . ويدون الخبير ملاحظات الخصوم في المحضر الذي ينظمه بالمعاينة . وإذا أجرى الخبير المعاينة بدون حضور الخصوم ودون دعوتهم حسب الأصول اعتبرت اجراءاتها باطلة<sup>(٣)</sup> ؛ ولكن هذا البطلان ليس من النظام العام ، فلا يجوز لمجلس الشوري أن يثيره من تلقاء ذاته ، كما يحق للخصوم المدول عن التمسك به أو ازالته ضمنياً بحضور الاجراءات اللاحقة أو بتقديم الملاحظات والمطالبات في الأساس بالاستناد الى التقرير المحرر بنتيجة المعاينة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٧ / ٣ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ١٤٥ . هذا ويلاحظ أن مجلس الشوري يوصفه مرجعاً استثنائياً ان يراقب اجراءات التحقيق او الخبرة المقررة بداية من حيث جدواها وتعلقها بالدعوى ( شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٤٨٣ ) ، ولكنه كرجع قضي لا يمكنه سوى مراقبة القلق للقانوني الذي يصدر عن قضاة الأساس في تقرير اجراءات التحقيق والخبرة دون مراقبة جدي هذه الإجراءات (شوري فرنسي ١٧ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٢٣٢ ) . وانظر اردان ص ٩٣٣ .

(٢) شوري فرنسي ٨ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٩٨٢ .

(٣) شوري فرنسي ٢٧ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة ليبون ص ٩٩٤ .

(٤) انظر ، على سبيل الاستئناس ، ما ابديناه في صدد الخبرة المقررة من المحاكم المدنية في مؤلفتنا « قواعد الإثبات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ الفقرة ٣٦٦ .

وبعد أن ينهي الخبير الماينة الفنية يضع تقريراً بها موقفاً منه ومشملاً من جهة ، على ذكر الوقائع والاجراءات التي قام بها ، ومن جهة ثانية ، على رأيه المعلن . ويرفع هذا التقرير الى القاضي المقرر . ويشعر قلم المجلس الخصوم بإيداع التقرير ويدعوم للحضور لأجل الاطلاع عليه وتقديم ملاحظاتهم بشأنه عند الاقتضاء . ويمكنهم الحصول على صورة عنه لهذا الغرض . أما إذا وجد القاضي المقرر أن التقرير لا يحتوي على الايضاح الكافي أو أن فيه بعض للنواقص فيجوز له أن يدعو الخبير الى جلسة يمينها له وأن يطلب ايضاحات شفاهية منه ، كما يمكنه أن يأمر بإجراء تحقيق اضافي بواسطة خبير أو عدة خبراء آخرين .

ولا يلتزم مجلس شورى الدولة بالحكم في الدعوى طبقاً لرأي الخبير ، وإذا خالف رأيه فلا يتوجب عليه بيان الأسباب التي تبرر ذلك طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ٣٠١ من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي لا تسري على مجلس شورى الدولة الذي يمكنه الاستئناس بالمبادئ المقررة في القانون المذكور دون الالتزام بها حرفياً كما قدمنا .

فاستناداً لذلك واعتداداً بما يعود لمجلس الشورى من حرية في استنباط الأدلة وتقدير قيمتها ، فقد قضي بأن للمجلس أن يعتمد الدليل الناسج عن تقرير خبير مقدم في دعوى أخرى إذا كان هذا التقرير قد نظم حسب الأصول وهو يتعلق بأساس النزاع موضوع الدعوى الحاضرة <sup>(١)</sup> . كما قضي

---

(١) المحكمة الادارية الخاصة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ باب المحكمة الادارية

بأن المجلس أن يأخذ بالدليل المستند من تقرير خبير قد أجرى المعاينة الفنية بصورة غير قانونية أي دون حضور الخصوم أو دعوتهم حسب الأصول ودون تمكينهم بمسد ذلك من مناقشة التقرير<sup>(١)</sup> ، أو بالدليل المستند من تقرير خبير معين من محكمة عدلية غير مختصة بمسد أن أودع ملف الدعوى وأصبح أحد مستنداتها<sup>(٢)</sup> ، أو من تقرير خبير معين من قاضي الأمور المستعجلة وتقرير اضافي للخبير المعين من المحكمة الإدارية بمسد أن ناقشت الدولة بأرقام التقريرين وقبلت بمسداً للبحث<sup>(٣)</sup> . وقد ذهب مجلس الشورى أيضاً ، في معرض تساهله في استخراج الأدلة ، الى اعتماد الكشف المجري من رجال قوى الأمن فور وقوع الأضرار كأداة لاثباتها<sup>(٤)</sup> .

وفور تنفيذ المهمة وايداع التقرير تستحق للخبير أجرته . ويحدد هذه الاجرة المضمون المقرر الذي قرر تعيين الخبير ، وهو يعتد في ذلك بوجه خاص بأهمية المهمة وصعوبتها وبالوقت الذي استغرقته وبأهمية الدعوى وبفائدة التقرير في فصلها . ويترتب على المستدعي مبدئياً تسليف أجره للخبير الذي طلب تعيينه أو قرر المجلس تعيينه من تلقاء ذاته<sup>(٥)</sup> . غير أن هذه الاجرة

---

(١) شوري فرنسي ١٣ / ٤ / ١٩٤٥ مجموعة ليون ص ٧٥ - اودان ص ٩٣٤ -  
الجنوسكلاسور الاداري لفظ Contentieux Administratif قسم ٦١٧ رقم ١٥٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٥١ مجموعة ليون ص ٥٨٠ - ر ١٣ / ٧ / ١٩٦١ مجموعة  
ليون ص ١١٣٨ - اودان ص ٩٣٤ - الجنوسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٥١ .

(٣) شوري لبناني ١٩ / ١ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٧ .

(٤) شوري لبناني ٢١ / ١٢ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٩٩ .

(٥) شوري فرنسي ١١ / ١٢ / ١٩٦٤ مجموعة ليون ص ٦٤٠ .

تستقر بالنتيجة على الفريق الخامس الذي يحكم عليه بنفقات الدعوى<sup>(١)</sup> . وإذا حصل أن ردت الدعوى لميب في الشكل أو في الاختصاص بعد تعيين الخبير وتقديم تقريره ، فيمكن أن تحمل أجرة الخبير للمدعى عليه في حال تقديم الدعوى بعد ذلك حسب الأصول واعتماد القاضي التقرير المبرز في الدعوى والحكم على أساسه لصالح المدعي<sup>(٢)</sup> . وقد يقرر تحميل نفقات الخبرة الى الخصمين إذا كان الخصم الرابع قد تسبب بزيادة هذه النفقات بنتيجة المبالغة في مطالبته<sup>(٣)</sup> . وإذا صادف أن كان الخصم المحكوم عليه بالنفقات معسراً فلا ينتقل دين هذه النفقات الى عائق سائر الخصوم<sup>(٤)</sup> ، إنما يجوز تحميله للدولة كتعويض للخبير عن الضرر اللاحق به من جراء مساهمته في تنفيذ مصلحة عامة<sup>(٥)</sup> ، وشرط أن يكون قد قام بالمرجمات اللازمة دون جدوى لاستيفاء أجرته من المحكوم عليه<sup>(٦)</sup> .

ويمكن الاعتراض على قرار العضو المقرر القاضي بتعيين أجرة الخبير

---

(١) شوري فرنسي ١٩٠٨/٢/٢٨ مجموعة ليون من ١٩٤ - اودان من ٩٣٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٧٠/١٢/٤ أشار اليه اودان في الصفحة ٩٣٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٣٨/٥/٢٤ مجموعة ليون من ٤٧٦ - اودان من ٩٣٥ - و ١٩٦٨/٧/١٣ مجموعة ليون من ١٠٥٦ - الجورسلاسر الاداري السابق ذكره رقم ١٦٧ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٧/٢/١٠ مجلة القانون المسام ١٩٦٧ من ٧٧٥ - اودان من ٩٣٦ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٧١/٢/٢٦ دالوز ١٩٧١ موجز ٥٥ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٧١/٢/٢٦ السابق ذكره - الجورسلاسر الاداري السابق ذكره رقم ١٧٤ .

طبقاً للاصول المنصوص عليها في المادتين ٢٩٩ و ٣٠٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية . فيقدم الاعتراض من ثم الى مجلس شورى الدولة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغ القرار المذكور الى الخصم المعترض تحت طائلة عدم قبوله <sup>(١)</sup> .

١٠٣- (ب) استماع الشهود : إذا لم تتوفر في التحقيق أدلة خطية للاثبات يعتمد العضو المقرر الى استماع الشهود من موظفين أو غيرهم <sup>(٢)</sup> . ويجوز اللجوء الى وسيلة الإثبات هذه سواء في دعاوى التعويض أم دعاوى الإبطال؛ وأكثر ما يلجأ إليها في النزاعات المتعلقة بالانتخابات أو بالمقود المبرمة مع الإدارة وفي قضايا الوظائف العامة وقضايا التأديب <sup>(٣)</sup> .

واستماع الشهود ليس إلزامياً في التحقيق ، على غرار سائر الوسائل المستعملة فيه . ويجوز للقاضي المقرر استماع الشهود بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسه . ويجب أن يجري التحقيق في هذه الحال بصدد وقائع مجدية في فصل النزاع . ويعين القاضي المقرر في قراره الصادر باستماع الشهود

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٢/٦/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٨٧ - و ٢٩ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٦٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٩/٤/١٨ مجموعة ليبون ص ٢١٥ - و ١٨ / ٣ / ١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٢٠٥ - اودان ص ٩٣٧ . وإذا قُدر الدليل الخطي بمستندات وقيود رسمية يعتبر مجلس الشورى انه لا يجوز بعد ذلك اثبات عكس مضمونها بالشهود او القرائن (شورى لبناني ١٩٦٩/١٠/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٦٩) .

(٣) انظر الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٧٧ والقرارات التي يشير اليها .

الوقائع التي يجري التحقيق بشأنها<sup>(١)</sup> . ويحصل استماع الشهود بعد تحليلهم اليقين ( م ٧٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) بحضور الخصوم أو بعد دعوتهم حسب الأصول<sup>(٢)</sup> . وينظم القاضي محضراً بذلك ، ويدعى الخصوم للاطلاع عليه في حال عدم حضورهم جلسة التحقيق . وتضاف نفقات استماع الشهود الى نفقات الدعوى ويحكم بها في الحكم النهائي .

ولا يحق للقاضي المقرر أو لمجلس شورى الدولة استنابة قاضٍ عسدي لاستماع الشهود<sup>(٣)</sup> .

أما تقدير قيمة الشهادة المستمعة فيعود لمجلس الشورى وليس للقاضي المقرر<sup>(٤)</sup> .

١٠٤ - (م) الفرائض : القرائن (présomptions) هي نتائج يستخرجها المشتري أو القاضي من واقعة معروفة لواقعة غير معروفة (م ٣٠٣ أصول مدنية) . وهي تكون من ثم إما قانونية وإما قضائية . وتكون للقينة قانونية عندما تقوم في عناصرها على حكم القانون الذي يعين فيها الواقعة المعروفة والثابتة ليستنبط منها الواقعة غير المعروفة وغير الثابتة والتي هي موضوع الادعاء أو الدفع . ونذكر من الأمثلة عليها ما جاء في المادة

---

(١) شوري فرنسي ٢ / ٥ / ١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ٨٩ . وانظر ايضاً ، طي سيل الاستثناس ، المادة ٢٥٤ من قانون اصول المعاملات المدنية .

(٢) شوري فرنسي ٢٣ / ٥ / ١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ٥٢ - اوبي ودراس ٢ فقرة ٨٦٧ .

(٣) شوري فرنسي ٣٠ / ٤ / ١٩٤١ مجموعة ليبون ص ٧٤ .

(٤) شوري لبناني ٢٤ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شديقي ١٩٦٥ ص ١٨٩ .

٣٤٠ ٢ من قانون الموجبات والمقود من أن التسليم الاختياري لسند الدين الأصلي الذي كان في حوزة الدائن يقدر معه حصول الإبراء إلى أن يثبت العكس . فالواقعة المعروفة أو الثابتة هنا هي تسليم سند الدين إلى المدين ، ويستتبع منها القانون واقعة أخرى هي الإبراء من الدين والتي يعتبرها ثابتة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وتعتبر القرينة القانونية هذه قرينة قانونية بسيطة قابلة لاثبات العكس طبقاً للقواعد العامة . وهناك قرينة قانونية أخرى قاطعة أي غير قابلة لاثبات العكس ، نذكر من الأمثلة عليها قوة القضية المحكوم بها ( م ٣٠٣ أصول مدنية )<sup>(١)</sup> . ويلاحظ أن مجلس شوري للدولة قد اعتمد قوة القضية المحككة هذه كدليل قاطع لرفض الدعوى المقامة لديه ، في حالات عدة ، لدى توافر شروطها أي وحدة الخصوم والموضوع والسبب<sup>(٢)</sup> .

أما القرينة القضائية فتقوم في استنتاج القاضي من واقعة معروفة وثابتة واقعة غير معروفة وغير ثابتة تكون هي موضوع الادعاء أو الدفع . وهي تقبل في الإثبات حيث تقبل الشهادة ، وشرط أن تتوفر عندئذ مجموعة

---

(١) انظر في تفصيل ذلك؛ مؤلفنا «قواعد الإثبات في القضايا المدنية والتجارية» الجزء ٢  
فقرة ٢٩٦ وما يليها .

(٢) شوري لبناني ١٩٦١/٥/٢ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٧٥ - ١٩٦٢/١/٩  
مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٣ - ١٩٦٢/٤/١٠٥ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١١٨ -  
١٩٦٣/١/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٦ - ١٩٦٥/١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٥  
ص ٢٥١ - ١٩٦٦/٤/٢٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٣٢ - ١٩٦٧/١/٢٧  
مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٢٠ .



قرائن هامة وصريحة ومتوافقة ( م ٣١٠ أصول مدنية ) . ولكن نظراً لحرية القاضي الإداري في استنباط الأدلة فإن القرائن تكون جائزة في الإثبات لديه في أية دعوى بصرف النظر عن أهميتها أو قيمتها . وقد اعتمد مجلس للشورى هذه القرائن وأصدر حكمه على أساسها في كثير من الحالات . فقضى مثلاً بأن تقاعس الدولة عن وضع الوثائق المتعلقة بالوقائع تحت تصرفه يشكل قرينة قوية على صحة سرد هذه الوقائع من قبل المستدعي <sup>(١)</sup> ، كما أن عدم جواب الدولة على الوقائع والادعاءات الماثرة من المستدعي والتي لا تعارضها الأوراق والمستندات المبرزة في الملف يشكل نوعاً من الموافقة الضمنية على صحة تلك الوقائع والادعاءات <sup>(٢)</sup> . وكذلك إن سكوت المستدعي إزاء دفع أدلت به الإدارة يعبر عن اعتراف ضمني بصحة هذا الدفع إذا كانت أوراق الملف لا تتضمن دليلاً على عكسه <sup>(٣)</sup> . وأخذ المجلس أيضاً بالقرائن الهامة والصريحة والمتوافقة لإثبات الطرق غير المشروعة التي قام بها أعضاء لجنة فاحصة لحل بعض المرشحين المقبولين للاشتراك في مباراة على العدول عن الاشتراك فيها وقضى على هذا الأساس بإبطال نتائج هذه المباراة <sup>(٤)</sup> . غير

---

(١) شوري لبناني ٥ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٥٢ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٥١٠ - ١١٠ / ١٠ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٤٨٠ - ١٣٣ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ١٨٠ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٣٣ .

(٣) شوري فرنسي ٦ / ٣ / ١٩٣٨ مجموعة ليبون ص ١٦٥ - ٢٢٢ / ٥ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ١٠٥٧ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٣٥ .

(٤) شوري فرنسي ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٥٥٧ ودالوز ١٩٦٦ ص ١٤٥ .

أنه رفض الأخذ بالقرائن لإثبات عكس مضمون المستندات والقيود الرسمية  
المبرزة في الدعوى<sup>(١)</sup>.

١٠٥ - (و) الاستجواب : الاستجواب ( interrogatoire ) هو  
وسيلة من وسائل الإثبات أقرها القانون للحصول على إقرار من أحد الخصمين  
حول صحة الوقائع المدعى بها من الخصم الآخر أو للحصول على بدء دليل  
خطي أو على قرائن تثبت تلك الوقائع ( م ٢٢١ أصول مدنية ) . وهذه  
الوسيلة للإثبات قد أجازها القانون لدى مجلس الشورى إذ خول العضو  
المقرر في سياق التحقيق الذي يجريه أن يستجوب الأفراد وأن يستدعي  
الموظفين المختصين لاستيضاحهم عن النواحي الفنية والمادية ( م ٧٤ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ ) . وقد يترقب على هذا الاستجواب إقرار صريح أو بدء  
دليل أو قرائن تصلح لإثبات الأمور المتنازع عليها وتأكيد قناعة مجلس  
الشورى حول صحتها سيما وإن للمجلس كما قدمنا سلطة تقدير مطلقة للأدلة  
والحكم على أساس ما يتكون لديه منها من شعور بالحقيقة<sup>(٢)</sup>.

أما اليمين الحامصة فقد استبعد مجلس الشورى الفرنسي تحليلها واستخدامها  
كأداة للإثبات لأسباب تتعلق بالنظام العام نظراً لأن النزاع يقوم عادة بين  
الأفراد والعاملين في الإدارة العامة الذين يمثلون المصلحة العامة<sup>(٣)</sup> . ونعتبر

---

(١) شورى لبناني ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٦٩ .

(٢) انظر آتياً للفقرة ١٠١ .

(٣) شورى فرنسي ٢٩ / ١١ / ١٨٥١ سيراى ١٨٥٢ - ٢ - ١٥٤ ومجموعة ليبون  
ص ٧٢٠ - أوتي ودرغو ٢ فقرة ٨٦٨ - غابرد فقرة ٥٧٤ .

هذا الرأي راجعاً وبحوز اعتماده لدى القضاء الإداري في لبنان سيما وإن المادة ٧٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ التي أشارت الى وسائل عديدة للاثبات بحوز القاضي المقرر اللجوء إليها في سياق التحقيق في المراجعة لم تذكر بينها التبعين الحاسمة .

١٠٦ - (هـ) معانته محل النزاع : قد يتناول النزاع أشياء مادية يحدد القاضي المقرر من اللازم معانيتها بالذات كي يتثبت من حالتها وأوصافها وكل ما يحيط بها لتمكين مجلس الشورى فيما بعد من الاطلاع على حقيقة وضعها واعطاء الحل المقضى بشأنها . وأكثر ما يرد ذلك في المسائل العقارية ، بيد انه يرد أيضاً بالنسبة الى الأشياء المنقولة التي يصعب الجهيء بها أمام القاضي ، كالسيارات والطائرات وغيرها ، فيضطر القاضي المقرر الانتقال الى مكان النزاع لمعاينتها ، ما لم يقتصر على تعيين خبير لاجراء المعاينة وفقاً لما يبناه سابقاً .

وأن معاينة محل النزاع ( *visite des lieux* ) اجراء اختياري للقاضي المقرر على غرار سائر وسائل الاثبات التي يلجأ إليها <sup>(١)</sup> . ويمكنه أن يقرر اجراء هذه المعاينة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب أحد الخصوم . وهو يعين في قراره هذا بوضوح موضوع المعاينة ، كما يعين موعد اجرائها <sup>(٢)</sup> ، ويبلغ هذا القرار للخصوم . ويجري المعاينة بالصورة الواجهية أي بحضور الخصوم

---

(١) شوري لبناني ١٧/٢/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠١ .

(٢) وقد قضي بأن اجراء المعاينة من قبل المستشار المقرر في يوم حطة رسمية هو مشروع

وقانوني ( شوري لبناني ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٦٦ ) .

أو بعد دعوتهم حسب الأصول ؛ وقد يستعين في ذلك بخبير يستوضحه حول المسائل الفنية التي قد تعترضه اثناء المعاينة .

وينظم محضر بالمعاينة وبالأجراءات التي تمت في خلالها ، يوقعه القاضي المقرر والكاتب الذي يعاونه وكذلك الخصوم الحاضرون والخبير إذا وجد . ولا يضمن القاضي المقرر هذا المحضر رأيه حول النزاع ، إنما يجوز أن يدرج فيه أقوال الاشخاص الذين استمعهم على سبيل المعلومات . ولا يلزم اشعار الخصوم بوضع المحضر ودعوتهم للاطلاع عليه وتقديم ملاحظاتهم بشأنه (١) ، إنما يكون لهم حق الاطلاع على هذا المحضر كما على سائر مستندات الملف .

أما نفقات المعاينة فيسلفها في الاصل من طلبها من الخصمين . وإذا كان القاضي المقرر هو الذي أمر بإجرائها من تلقاء ذاته ، فيمكنه أن يأمر الخصمين أو أحدهما بتسليف هذه النفقات . وفي كل حال فإن المبالغ التي تصرف في سبيل المعاينة ترم فيا بعد الى نفقات الدعوى ويتحملها مبدئياً الخصم الخاسر كما قدمنا .

ويلاحظ أن مجلس شورى الدولة قد اعتمد الدليل المستمد من معاينة محل النزاع في بعض الحالات ، كالمعاينة الحاصلة للتثبت مما إذا كان بعض الاراضي يدخل ضمن الاملاك المقارية التي تشكل مناظر أو مواقع طبيعية بحيث يقتضي حمايتها وإدخالها في جدول تصنيف هذه الاملاك (٢) ، والمعاينة

---

(١) شورى فرنسي ١٨٩٨/٣/١١ مجموعة ليون ص ٢٢٢ - غابرد لقرة ٥٧٨ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٧٠/٣/١٣ مجموعة ليون ص ٨٢ .

الحاصلة للثبوت مما إذا كان الضجيج والازعاج الذي يشكو منها المستدعي المقيم في منزل مجاور لمدرسة رسمية يبلغ حداً يبرر الحكم له بالتعويض<sup>(١)</sup> .

١٠٧ - (و) طلب تقديم الملف الإداري وغيره من المستندات : وقد يتعذر على المستدعي أحياناً تقديم الدليل على صحة ادعائه لوجوده في الملف الكائن في حيازة الإدارة المستدعي ضدها ، ولذا يعتمد القاضي المقرر على تكليف هذه الأخيرة بتقديم الملف المذكور لاستجباة عناصر الأثبات اللازمة وتمكين مجلس الشورى من الحكم في الدعوى على أساسها . وقد نصت المادة ٧٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٩ في هذا الصدد على أنه يجوز للمقرض أن يطلب من الإدارات العامة تقديم التقارير والمطالعات والسجلات ، فيكون له من ثم أن يطلب تقديم الملفات الإدارية المتعلقة بموضوع النزاع<sup>(٢)</sup> . ويكون جائزاً طلب تقديم الملف الإداري سواء في دعوى الإبطال أم في دعوى القضاء الشامل<sup>(٣)</sup> .

وبعد أن تقدم الإدارة الملف المطلوب منها يشعر المستدعي بذلك ويمطى مهلة للاطلاع عليه وتقديم مذكرة تتضمن ملاحظاته بشأنه ، وعندما يمرض هذا الملف على مجلس شورى الدولة فيأ بعد مع أوراق الدعوى ، يصدق هذا

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٩/٢/٥ مجموعة ليبون ص ٧٧ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٨٨ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٥/٣/٥ مجموعة شتيق ١٩٦٥ ص ١٠١ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٦/٥/١ مجموعة ليبون ص ٤٨٥ - ١٣٧/٧/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٤٤٠ .

المجلس بعناية كلية جميع الاوراق والمستندات الموجودة فيه ؛ وقد يحيد فيها الدليل المؤيد لتصرف الإدارة المطمون فيه ويقرر عند ذلك رد الدعوى ، أو دليلاً مؤيداً لادعاء المدعي ويقرر من ثم قبول الدعوى ويحكم بالمطالب المحقة الواردة فيها، أو يحيد أن الدليل على صحة تصرف الإدارة غير متوفر في الملف ويقضي كذلك لصالح المدعي <sup>(١)</sup> .

ولكن الإدارة قد تتخذ موقفاً سلبياً من طلب القاضي المقرر فتمتنع عن تقديم الملف المطلوب منها في المهلة المحددة لذلك ، ففي هذه الحال يعتمد مجلس شورى الدولة الى الأخذ بمطالب المدعي ويقضي بإبطال القرار المطمون فيه لحقول الإدارة بموقفها هذا دون اجراء رقابته <sup>(٢)</sup> . وهو يتخذ مثل هذا القرار أيضاً ولنفس الصلة في حال فقد الملف المطلوب بخطأ أو اهمال من

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٨/٤/١٨ مجموعة ليبون ص ٩٨٢ ( وقد قضى بإبطال مرسوم صادر عن أساس عدم صحة تصريحات صاحب العلاقة بمد أن تبين للمجلس ان السبب المسند اليه المرسوم غير ثابت في اوراق الملف ) - ١٥٠ / ٧ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٤٦٢ ( وقد أبطل مرسوماً صادراً بمعاقبة أحد الموظفين بمقتضى التشريع الخاص بالتطهير الاداري لعدم تعمله واكتفائه بالإحالة الى الرأي الملل للجنة التطهير في حين ان حضر جلسة هذه اللجنة الموجود في الملف لا يتضمن الايضاح اللازم في هذا الصدد وقد تمنع الوزير المختص عن تقديم ملف التطهير وبيان الأسباب التي أدت الى إصدار الشقوية ) .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٠/٧/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٩٨ - و ١٠ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١١١ .

الإدارة<sup>(١)</sup> ، أو في حال تقديم الإدارة ملفاً ناقصاً لا يستطيع على أساسه اجراء رقبته إذ يعتبر موقف الإدارة غير السليم في هذه الحال منطوياً على قرينة جدية على أن الوقائع التي أدلى بها المدعي على وجه صريح هي بمثابة الوقائع النسابة<sup>(٢)</sup> . ويذهب مجلس الشورى كذلك الى أن دفع الإدارة بوجود قرار تنظيمي معدل للقرار المطعون فيه يكون مرفوضاً طالما أنها لم تبرز القرار المذكور ولم تثبت حصول نشره ولا مضمونه الصحيح رغم الطلبات المتكررة الموجهة إليها في هذا الصدد<sup>(٣)</sup> .

وتطبيقاً لذات المبادئ فقد قضى مجلس الشورى الفرنسي أيضاً بإبطال قرار صرف أحد الموظفين لعدم مشروعيته لكونه يستند الى أسباب سياسية وذلك رغم امتناع الوزير عن ايضاح هذه الأسباب<sup>(٤)</sup> ، وبإبطال قرار صادر برفض قبول أحد المرشحين لمباراة المهدي الوطني للاستناد

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ١ / ١٩٥٢ أشير اليه في الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٢٠ . هذا ما لم يصدر المجلس قراره بقبول الطعن بحالة التي تكون فيها الدعوى بالنسبة للتحقيق ( en cet état de l'instruction ) ، إذ يفرض هذا التحفظ انه في حال وجود الملف فيها بمد يمكن اعادة النظر في القرار ( انظر في ذلك الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٢٣ والقرارات التي يشير اليها ) .

(٢) شوري فرنسي ٢٨ / ٥ / ١٩٥٤ مجلة القانون العام ١٩٥٤ ص ٥٣٧ مع تعليق فالين ، ومجموعة ليبون ص ٣٠٨ مع تعليق ليتورنور Letourneur - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٢٤ .

(٣) شوري فرنسي ٧ / ٦ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٣٧٩ .

(٤) شوري فرنسي ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٥٥٨ .

الى أسباب سياسية كذلك وقد رفض الوزير بيان الأسباب التي حلت على اتخاذ هذا القرار <sup>(١)</sup>. أما إذا اقتصرتم الإدارة في جوابها على ابداء الأسباب بعبارات عامة يصعب استخلاصها منها على وجه الدقة ، فيقرر القاضي المقرر أو مجلس الشورى فيما بعد اجراء تحقيق إضافي <sup>(٢)</sup>.

وقد تمتنع الإدارة أحيانا عن تقديم كامل الملف بسبب وجود مستندات فيه تتعلق بأمرار الدفاع الوطني . ولكن هذه الحجة التي تعتبر جائزة عادة ، لا يقبلها مجلس شورى الدولة على إطلاقها وبصورة حتمية بل يعتمد ، في سبيل تكوين قناعته حول جديتها وحول صحة الوقائع المتنازع عليها ، الى طلب الايضاحات اللازمة من الادارة حول طبيعة المستندات التي لم تبرز وأسباب عدم إبرازها ، حتى إذا امتنعت عن الجواب على ذلك أمكنه اعتبار قدرها بوجود أسرار تتعلق بالدفاع الوطني غير جدي وإنما بذلك تحول دون إجراء رقابته على شرعية القرار المطعون فيه ، ويقضي بالنتيجة بإبطال هذا القرار وفقاً لمطالب المدعي <sup>(٣)</sup>.

ويجوز للإدارة ، من جهة أخرى ، أن تمتنع عن تقديم المستندات والمعلومات المتعلقة بسر المهنة ، كما يحصل في الحقل الطبي مثلا . غير أن مجلس الشورى

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٠/١٢/٢١ دالوز ١٩٦١ ص ٤٢١ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٢٥ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٨/١/٢٦ الأسبوع القانوني ١٩٦٨ - ٢ - ١٥٥٨١ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٥/٣/١١ دالوز ١٩٥٥ ص ٥٥٥ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٢٨ .



يقرر عادة ، في سبيل إجراء رقابته بصورة جدية على قرار إداري مستند الى علة صحية ، الطلب الى الإدارة بأن تشر المستدعي عن طريق اللجنة الطبية أو أي طريق آخر متفق مع القانون بالأسباب الصحية التي بنت قرارها عليها ، على أن يعود للمستدعي بعد ذلك ، فيما إذا أصر على ادعائه ، أن يطلع المجلس على هذه الأسباب لتمكينه من إجراء رقابته ، إذ ليس في اللجوء الى هذا الإجراء ما يعارض أحكام القانون المتعلقة بسر المهنة <sup>(١)</sup> .

وقد ذهب مجلس الشورى اللبناني أيضاً ، في سبيل المحافظة على المصلحة العامة ، الى اعتبار المعلومات السرية التي يتلقاها موظفو الأمن العام غير جائزة افشاؤها ، وانه لا يجوز بالتالي إلزام مديرية الأمن العام بإبراز أسماء الموظفين الذين جاؤوا بهذه المعلومات <sup>(٢)</sup> .

هذا ويعود للقاضي المقرر أن يطلب من الإدارة ليس فقط إبراز الملف للمتملق بموضوع النزاع لاستخراج الدليل الملائم منه ، بل أيضاً أي مستند يساعد على الإثبات أو يكون مفيداً في التحقيق الذي يحريه في القضية . ويكون له بالأخص أن يطلب من الإدارة إبراز نسخة عن القرار المطعون

---

(١) شوري فرنسي ١٠/٢٤/١٩٦٩. الأسبوع القانوني ١٩٧٠ - ٢ - ١٦٥٦٩ -  
ج ١٢/١١/١٩٦٩ مجموعة ليبونت ص ٤٩٥ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره  
رقم ١٢٩ و ١٣٠ .

(٢) شوري لبناني ٣١/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٩ (وهو يتعلق بالطعن  
برسوم قضى بحسب العلم والخبر المطى يتأسس جمية تبين فيما بعد انها ذات ميول يسارية) .

فيه إذا كان لم يبلغ سابقاً الى المستدعي <sup>(١)</sup> .

١٠٨ - (ز) **نرفيس المشتراء والفيرة** : وقد يحصل نزاع بشأن البيانات الواردة في المستندات المبرزة في الدعوى تأييداً لطلبات المدعي أو لدفع المدعي عليه ، أو في القرارات موضوع المراجعة ، فيعود للقاضي المقرر أن يجري التحقيق بشأنها وأن يطلب من ثم إبراز نسخة رسمية عن هذه المستندات لأجل تدقيقها أو أن يقوم بتدقيق أصلها بنفسه لدى الإدارة المختصة. ونذكر من بين هذه المستندات والبيانات على سبيل المثال : المراسم المنازع في صحة توقيعها من قبل الوزراء المختصين وحيث يجري التدقيق ( vérification ) في عدد وصفة الوزراء الموقعين عليها <sup>(٢)</sup> ، والتصحيح الوارد على القوانين أو المراسم والمنازع في صحة إجراءاته ونشره وحيث يقوم القاضي المقرر بتدقيق ما إذا كان المقصود منه فعلياً هو تصحيح خطأ مادي وارد في نص القانون أو المرسوم الذي تم نشره أم غير ذلك <sup>(٣)</sup> ، والقرارات ذات الصلة القضائية المطعون بها لافتقارها الى بعض البيانات اللازمة لصحتها في الشكل وحيث

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٨/١٢/٨ مجموعة ليون من ٤٦٣ - ١٩٦٣/٦/٢٢ مجموعة ليون من ٣٩٣ - اردان من ٩٣٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/١١/١٦ مجموعة ليون من ٤٣٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٥/١٢/٢١ مجلة القانون العام ١٩٤٦ من ١٧٥ ومجموعة ليون من ٢٦٤ - ١٩٥٠/١٢/١٢ سيراى ١٩٥٠ - ٣ - ٢٨ - ١٩٥٢/٧/٢٥ سيراى ١٩٥٣ - ٣ - ٦٤ ومجموعة ليون من ٣٩٢ - الجورسكل سور الاداري السابق ذكره رقم ١٨٢ .

يدقق القاضي المقرر أصلها والمحضر المحرر بها للتثبت من حقيقة بياناتها<sup>(١)</sup> .  
ويضع القاضي المقرر محضراً بنتيجة التدقيق الذي يقوم به .

وإذا تناول النزاع صحة مستند خطي ابرز في التحقيق ، كان ينكر  
أحد الخصوم صدوره منه ، فيعتمد القاضي المقرر الى تدقيقه بواسطة خبير  
أو أكثر . ويحصل هذا التدقيق وجاهياً أي بحضور الخصوم أو بعد دعوتهم  
حسب الأصول . ويجرر المقرر محضراً بجماعة التدقيق يضم إليه المحضر النظم  
من التحير لتكوين مجلس الشورى من الفصل في النزاع بالاستناد إليه<sup>(٢)</sup> .

١٠٩ - (م) ادعاء التزوير : قد تبرز أثناء التحقيق مستندات  
يطعن أحد الخصوم في صحتها مدعيّاً تزويرها ، فهل يعود للقاضي المقرر  
التدقيق في ادعاء التزوير هذا وللمجلس شورى الدولة بعد ذلك الفصل في  
هذا الادعاء ؟

من المقرر أن للمحاكم الجزائية النظر في جريمة التزوير بناء على ادعاء النيابة  
العامة ، وفي حال الثبوت الحكم بمعاينة الفاعل وبالتعويض للمدعي الشخصي  
عند الاقتضاء . كما إن للمحاكم المدنية النظر في ادعاء التزوير الطارئ الذي

---

(١) شورى فرنسي ١٩٧٠/٢/١١ مجموعة ليون من ١٠٦ - الجوروسكلاسور الاداري  
السابق ذكره رقم ١٨٥ - اردان من ٩٣٧ . وتذهب مجلس الشورى الفرنسي ايضاً الى تكليف  
موظف تابع للوزير المعني بالنزاع للقيام بالتدقيق المطالب وإيداع تقريره بنتيجة هذا التدقيق في  
حقة معينة ( شورى فرنسي ١٩٥٣/٦/٢٤ أثير اليه في الجوروسكلاسور الاداري السابق ذكره  
رقم ١٨٦ ) .

(٢) انظر في ذلك : غايولد فقرة ٥٨٠ وما يليها - اوبي ودراخو ٢ فقرة ٨٧٠ .

يهدف الى استبعاد السند المزور المبرز من أحد الخصوم كدليل على صحة ادعائه أو دفعه . وقد نظم قانون أصول المحاكمات المدنية لإجراءات ادعاء التزوير الطارىء بأحكام عديدة وردت في المواد ١٨٧ الى ٢٠٩ منه <sup>(١)</sup> .

فإذا حصل ادعاء تزوير المستندات المبرزة لدى مجلس شورى الدولة، أمام المحاكم الجزائية، فلمجلس استئثار النظر في الدعوى ريثما يحكم بدعوى التزوير، عندما يتبين له أن المستند المدعى تزويره مفيد في التحقيق <sup>(٢)</sup> . أما إذا حصل ادعاء التزوير بصورة طارئة لدى المجلس نفسه، فيثور الخلاف حول المرجع القضائي المختص بالنظر فيه . فقد نص القانون الفرنسي الصادر في ٣١ تموز ١٩٤٥ في المادة ٦٠ بالنسبة الى ادعاء التزوير أمام مجلس الشورى - كما نص قانون ٢٢ تموز ١٨٨٩ في المادة ٣٨ بالنسبة الى ادعاء التزوير أمام المحاكم الإدارية - على أنه لدى تقديم مثل هذا الادعاء لدى المجلس - أو المحكمة الإدارية - فعملية - أو عليها - التوقف عن النظر في الدعوى حتى صدور حكم بشأن التزوير من المحكمة المختصة . واعتبرت المحكمة المختصة في ذلك المحكمة المدنية . ولكن هذه النصوص قد جرى تفسيرها تفسيراً خاصاً من قبل القضاء .

فقد اتجه مجلس الشورى الفرنسي، لا سيما في أحكامه الحديثة، الى التفريق

---

(١) انظر في بحث هذه الأحكام : مولفنا «قواعد الالبتات في القضايا المدنية والتجارية» الجزء الأول فقرة ١٢٧ .

(٢) يلاحظ أن قاعدة «الجزاء يعقل الحقوق» لا تطبق لدى القضاء الإداري . بمعنى أن مجلس شورى الدولة لا يلزم على استئثار الدعوى للقاعة أمامه ريثما يفصل في الدعوى الجزائية (شورى فرنسي ١٩٥٢/٧/٣١ أشار إليه غابريال في الفقرة ٤٦٨) .

بين الأعمال أو المستندات الداخلة في نطاق القانون الخاص وتلك الداخلة في نطاق القانون العام - أو القانون الإداري - فبالنسبة إلى المستندات الأولى كالعقود أو الالتزامات ذات الطابع غير الإداري ، فإن النظر في ادعاء تزويرها يدخل في اختصاص المحاكم المدنية . وفي هذه الحال يحدد رئيس الهيئة الموجلة بالتحقيق مهلة الخصم الذي أبرز المستند المدعى تزويره لابتداء رغبته في الإصرار على استعماله أم لا ، فإذا سكوت أو أجاب نفيًا يحمل السند وتزعم منه كل قيمة ثبوتية ، وإلا يقرر المجلس - أو المحكمة الإدارية - استنفاً للبث في الدعوى حتى صدور حكم بشأن التزوير من المحكمة المدنية <sup>(١)</sup> ، هذا ما لم يجد أن لا شأن للمستند المدعى تزويره في فصل الدعوى إذ ينصرف عندئذ إلى إصدار الحكم في الأساس <sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة إلى المستندات المثبتة لأعمال أو أحكام إدارية ، فبعد أن كان مجلس الشورى الفرنسي يعتبر أن ادعاء تزويرها الطارئ يجب أن يقام أمام المحاكم المدنية تطبيقاً لصراحة وحرفية النصوص المتقدم ذكرها <sup>(٣)</sup> ، فقد عدل قضاءه وأقر أولاً أن على الخصوم تقديم الدليل أمامه على التزوير الذي يمتور تلك المستندات <sup>(٤)</sup> ، ثم استقر على أن مبدأ الفصل بين السلطات

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣١/٧/٢٤ مجموعة ليبون ص ٨٥٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٧٥/١/٢٩ دالوز ١٨٧٥ - ٣ - ٩٩ ، ومجموعة ليبون ص ٧٨ - أوبي ودواغو ٢ فقرة ٧٨٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٥/٩/٧ مجموعة ليبون ص ١٠٦ - ١٩٤٧/٢/٢٨٥ الأسبوع القانوني ١٩٤٨ - ٢ - ٤٢٨٤ ، ومجموعة ليبون ص ٨٢ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٨/٢/٣٠ الأسبوع القانوني ١٩٤٨ - ٢ - ٤٢٨٤ ، ومجموعة ليبون ص ٨٨ - ١٩٥٠/٥/٥ دالوز ١٩٥٠ ص ٧٥٧ ، ومجموعة ليبون ص ٢٥٢ .

الإدارية والقضائية يمنع على المحاكم العدلية النظر في صحة البيانات الواردة في المستندات المثبتة لأعمال إدارية أو لأحكام صادرة من القضاء الإداري ، ما لم يرد نص صريح في القانون على أن البيانات التي يتضمنها المستند الإداري تكون ثابتة حتى ادعاء تزويرها<sup>(١)</sup>. الأمر الذي يستفاد منه أن المستندات المذكورة تتمتع بالقوة الثبوتية حتى تقديم الدليل على عكسها وأن للقاضي الإداري حق تقدير قيمة عناصر الإثبات المقدمة من الخصوم ، ما لم يكن ثمة نص مخالف . فهو لا يستبعد إذا بصورة كلية النصوص المتعلقة بادعاء التزوير بل يقصر تطبيقها على الحالات التي لا تشكل فيها مسألاً يبدأ الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية ، أما في الحالات الأخرى فتعتبر الطلبات المتضمنة ادعاء التزوير كوسائل هادفة لدعم الدعوى<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن القانون اللبناني لا يتضمن نصاً مقابلاً للنص الفرنسي الوارد في قانون ٣١ تموز ١٩٤٥ أو قانون ٢٢ تموز ١٩٨٩ . ولكن النص الفرنسي ، على نحو ما ذهب القضاء في تفسيره ، لا يعدو أن يكون تطبيقاً للمبادئ العامة وبالأخص لمبدأ الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية الذي يوجب حصر النظر في ادعاء التزوير الطارئ الخاص بالمستندات المثبتة لأحكام

---

(١) شوى فرنسي ٤ / ٣ / ١٩٥٥ مجلة القانون العام ١٩٥٥ ص ٧٤٥ ، ومجموعة ليبون ١٢٩ - و ١٩٥٥ / ٤ / ١٩٥٥ مجلة القانون العام ١٩٥٥ ، ٩٨٦ ، ومجموعة ليبون ص ١٩٥ - و ١٩٥٥ / ٩ / ٣٠ مجموعة ليبون ص ٤٥٥ - و ١٩٥٧ / ٥ / ٣٠ مجموعة ليبون ص ٩٩٦ - و ١٩٦٢ / ٦ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤١٧ - و ١٩٦٩ / ٦ / ٢٠ اشير اليه في الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٣٥ .

(٢) انظر في ذلك: اوبي ودراغر ٢ فقرة ٧٨١ - لينوان السابق ذكره ص ١٣٨-١٤١ .

صادرة من القضاء الاداري او لأعمال ذات طبيعة إدارية، بالقضاء الإداري وحده، ما لم يرد نص صريح في القانون يحمل الفصل فيه من اختصاص المحاكم المدنية؛ على أن ادعاء تزوير المستندات الأخرى التي تدخل في نطاق القانون الخاص يعود النظر فيه للمحاكم المدنية . ولذا قد يتجه الرأي في لبنان للأخذ بالقواعد المقررة في هذا المجال في القانون والقضاء الفرنسيين . وفي هذه الحال يعود للقاضي المقرر ، عند ورود ادعاء تزوير طارئ لمستندات مبرزة في الملف ، أن يعين مهلة للشخص الذي أبرزها لتحديد موقفه منها ، فإذا أنـ يطلب سحبها من الملف وإعمالها ويتهي الأمر عند هذا الحد ، وإما أن يصر على الأخذ بضمونها وللمقرر عندئذ أن يلجأ الى فحص التزوير بواسطة الخبراء او أن يترك لمجلس شورى الدولة تقرير ما يراه مناسباً بصدد ادعاء التزوير لأن هذا الأمر يخرج عن اختصاص القاضي المقرر ، سواء بالنسبة الى التفريق بين طبيعة المستندات التي تحمل الفصل في ادعاء التزوير من اختصاص المحاكم المدنية او مجلس شورى الدولة حسب الاحوال ، أم بالنسبة الى تقدير وجود التزوير او نفيه في المستندات التي يعود النظر في أمر تزويرها للمجلس . وعندما يقرر المجلس أن ادعاء التزوير الطارئ يعود الفصل فيه للمحكمة المدنية فهو يستأخر النظر في الدعوى ريثما تفصل هذه المحكمة في الادعاء المذكور ، أما إذا كان النظر في ادعاء التزوير يعود اليه ، فإنه قد يعود ، قبل اللجوء الى الخبرة لتدقيق هذا الادعاء ، الى فحص المستند بنفسه . وقد يتضح له بداية أن هذا المستند هو صحيح وأن ادعاء التزوير في غير محله او أن لا شأن للمستند في فصل الدعوى ، ويقضي برد ادعاء التزوير في هذه الحال ، او يبين له بوضوح أن التزوير قائم فينبذ عندئذ المستند وينصرف الى الحكم في الأساس .

وقد يتضح له تزوير السند أيضاً من المستندات الأخرى الصحيحة المبرزة في الدعوى<sup>(١)</sup> .

ولكن رغم وجاهة الرأي المتقدم فإنه قد يصطدم عملياً ببعض المصاعب في التفريق بين المستندات التي يعود النظر في أمر تزويرها للمحاكم المدنية وتلك التي ينظر في تزويرها مجلس شوري الدولة . ولذا نرى من الأصح والأجدي لتسهيل الفصل في الدعوى ، أن يكون أمر النظر في ادعاء التزوير الطارئ لاي مستند وارد في الدعوى المرفوعة الى مجلس الشوري من اختصاص هذا المجلس ، سيما وليس في القانون اللبناني نص يحول دون ذلك كما هي الحال في القانون الفرنسي .

#### ١١ - (ط) أثر افضية المحكوم بها جزائياً على الدعوى المرفوعة

لدى القضاء الاداري ، ان ما يثبت في الاحكام الجزائية من وقائع مرتبطة بمنطوقها ارتباطاً وثيقاً وضرورياً فيما يقضي به من إدانة او تبرئة ، يكون حجة على الجميع<sup>(٢)</sup> . وهذه القاعدة المتعلقة بالنظام العام قد أقرها قانون اصول المحاكمات المدنية في المادة ٤٥٠ فقرة ٣ حيث جاء : « ان الفقرة الحكمية الجزائية لا يجوز ان يناقضها حكم مدني او تجاري » . كما اعتمدها القضاء

---

(١) شوري لبناني ١٠/٨/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٨١ (وهو يتعلق بتعطلات دولت طر الكشف النهائي بمد المهلة بطريق التدبير) .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : « مؤلفنا » قواعد الإثبات في القضايا المدنية والتجارية « الجزء ٢ » فقرة ٣٣٠ وما يليها .



الإداري بدون نص<sup>(١)</sup>.

ويشترط لتطبيق هذه القاعدة ان يكون الحكم الجزائي حكماً مبرماً . فإذا كان محل طعن بطريق الاستئناف مثلاً لا يبقى جائزاً تطبيقها<sup>(٢)</sup> اذ تتوقف حجية الحكم البدائي حق صدور الحكم الاستئنافي بتأييده او بفسخه ، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون للحكم الاستئنافي حجيته المطلقة العائدة لمنطوقه ولما يحتوي عليه من اسباب ووقائع مرتبطة بهذا المنطوق ارباطاً وثيقاً .

وتأسيساً على ذلك لا تكون للقرار الصادر من النيابة العامة بمحفظ الدعوى أية حجية ، إذ لا يعتبر قراراً قضائياً ونهائياً طالما أن النيابة العامة أن ترجع عنه وأن تحرك الدعوى العامة حين نشأ . كما لا يتمتع بالحجية المطلقة القرار الصادر من قاضي التحقيق او من الهيئة الاتهامية لكونه قراراً وقتياً ولا يفصل في أساس الدعوى الجزائية بل يقتصر على بحث الأدلة وعلى القضاء بالظن او الاتهام عند توافرها او بنبذ المحاكمة في حال عدم كفايتها ، ويبقى للمحكمة الجزائية في الحالة الأولى - أي حالة الظن او الاتهام - عدم التقيد بالقرار المذكور والاستنتاج من الأدلة المبرزة عكس ما وصل اليه ، كما

---

(١) انظر على سبيل المثال: شوري لبناني ١٩٦١/٥/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٦١ - ١٩٦٢/١١/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٣٩ - ١٩٦٦/٢/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٢ - ١٩٦٨/٧/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٩٣ - ١٩٦٨/١/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٠٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٩/٤/٨ مجموعة لبيون ص ٢١٥ .

يعود لقاضي التحقيق نفسه في الحالة الثانية - أي حالة منع المحاكمة - أن يتخذ قراراً آخر بالظن عند ظهور أدلة جديدة تؤدي الى فتح التحقيق وثبوت الجريمة <sup>(١)</sup> . وكذلك لا تكون للحكم الصادر بإسقاط العقوبة أو بإبطال التمتعبات نتيجة لعفو عام حجية على الحقوق التي يطالب بها المستدعي المتضرر من وقوع الجريمة المشمولة بالعفو <sup>(٢)</sup> ؛ كما أنه لا يمنع الملاحقة التأديبية المستندة الى ذات الأفعال التي كانت موضوع الشكوى الجزائية <sup>(٣)</sup> .

وإذا صدر الحكم بتبرئة المدهى عليه فتكون للأسباب والوقائع التي انبثق عليها حجية مطلقة على الدعوى التي ستقام لدى القضاء الإداري بالاستناد الى

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا «قواعد الاثبات في القضايا المدنية والتجارية» الجزء ٢ ، فقرة ٣٣٧ - مقال الأستاذ جوزف شدياق حول قوة الجزاء على الحقوق امام القضاء الاداري في مجمرهته الادارية ١٩٦٤ ص ١١ وما يليها . وانظر ايضاً : شوري فرنسي ١٩٥٦/٢/٢٤ مجموعة ليون ص ٧٣٥ - و ١٩٥٩/٦/١٧ مجموعة ليون ص ٣٣٦ - و ١٩٦٦/٧/١٣ مجموعة ليون ص ١٠٦٣ - المورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٩٧ . غير انه قضي بأن مجلس شوري الدولة يأخذ في مراجعة التمريض عن مقتل احد الأفراد برصاص رجال قوى الأمن ، بالقرار الظني الذي ، وإن كان لا يتمتع بالقوة الثبوتية ، يشكل المستند الرسمي الذي يصح الركون اليه في حال توقف التحقيق في الدعوى الجزائية لسبب العفو العام الشامل لحادث القتل ( شوري لبناني ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩٣ ) .

(٢) شوري لبناني ١٤ / ١ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٤٢ - شوري فرنسي ١٩٥٨/٤/١٦ مجموعة ليون ص ٢١١ - و ١٩٥٩/١١/٢٥ مجموعة ليون ص ٦٢٥ - المورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠١ و ٢٠٢ .

(٣) شوري فرنسي ٢٢ / ٥ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٩٩١ .

ذات وقائع الدعوى الجزائية <sup>(١)</sup> . أما إذا استند حكم البراءة الى عدم قيام الدليل او عدم كفايته او الى وجود الشك حول صحة الوقائع المنسوبة الى المدعى عليه ، فلا تكون له حجية مطلقة بالنسبة الى هذه الوقائع التي يبقى للقاضي الإداري حق بحثها والتثبت من وجودها أم لا بقية اصدار حكمه في الدعوى المرفوعة اليه <sup>(٢)</sup> . وعلى ذلك فقد قضي بأن الحكم غير الملل الصادر بتبرئة المدعى عليه من المحكمة العسكرية لا يجوز قوة القضية المحكمة المطلقة طالما أنه لا ينفي الاعمال المسندة الى المدعى عليه <sup>(٣)</sup> . كما قضي بأن الحكم الجزائي الصادر بتبرئة المدعى عليه لعدم الثبوت وقيام الشك ودون أن يقطع بعدم صحة الوقائع لينع على الإدارة معاودة البحث بها في الملاحقة المسلكية،

---

(١) شوري لبناني ٢٣ / ٥ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٦١ ( وقد جاء فيه :  
ان الأحكام الجزائية تسري على الكافة فيما يتعلق بالوقائع التي اثبتتها وفيما يتعلق بنسبة هذه  
الوقائع للمدعى عليه. وفي حال افتراض ان تبرئة المدعى عليه من الجرم الجزائي لا تنفي امكانية  
التعمييض المدني فإنه يقرّب على مجلس الشورى ان يعتمد على كل حال الوقائع التي اثبتت للقاضي  
الجزائي ) . وقد قضي ايضاً بأنه لا يحق للمجلس التأديبي ان يبقي قراره على واقعة نقاهما القضاء  
الجزائي لأن قوة احكام القضاء الجزائي تفرق قوة قرارات المجالس التأديبية وعلى هذه الأخيرة ان  
لا تستند الى واقعة قد نقاهما القضاء الجزائي ( شوري لبناني ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق  
١٩٦٤ ص ١٧٣ ) .

(٢) شوري فرنسي ١١ / ٥ / ١٩٥٦ فالوز ١١ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٤٦٩ ومجموعة ليون ص ٢٠٠ -  
٣٠ / ٩ / ١٩٦٠ مجموعة ليون ص ٥٠٦ - ٢٠ / ٥ / ١٩٦٢ مجموعة ليون ص ٢٩٣ -  
الجنورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠٣ .

(٣) شوري فرنسي ١١ / ١٠ / ١٩٥٧ مجموعة ليون ص ١٠٠١ - ٥ / ٧ / ١٩٦٧  
مجموعة ليون ص ٣٠٠ .

لا يتمتع بقوة القضية المحكمة التي تحول دون استعمال السلطة الإدارية لحقها في مباشرة الملاحقة التأديبية <sup>(١)</sup> . ولكن قضي أيضاً بأنه إذا صدر الحكم الجزائي بنفي حصول واقعة للشك في أمر حصولها فهذا الشك يظل قائماً تجاه القاضي الإداري الذي لا يمكنه الحكم إلا بناء على اليقين ، كما لو تبين له أمر رامن لم يمر بالتطرق إليه بنفي هذا الشك أو يرد عليه ما ينفيه <sup>(٢)</sup> . ويلاحظ كذلك أن الحكم الجزائي بتبرئة المدعى عليه لا يحول دون الادعاء ضد أشخاص آخرين قد اشتركوا في التسبب بالحادث الضار ومن بينهم الدولة <sup>(٣)</sup> .

وقد يحصل ، بعد صدور قرار تأديبي بحق أحد الموظفين مستند إلى حكم جزائي بدائي يقضي بإدانته ومعاقبته المدعى عليه ، أن يصدر حكم استثنائي يفسخ هذا الحكم الأخير ، ففي هذه الحال ينهار السبب الذي

---

(١) شوري لبناني ١١/٦/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٩٨ . وقضي أيضاً بأن الحكم الجزائي القاضي بتبرئة المدعى عليه من جرم إساءة الأمانة لا يحول دون ممارسة مجلس التأديب حقه في تقدير ما نسب إليه من أفعال مخالفة لواجباته السلوكية شرط ألا يكون الحكم الجزائي قائماً واقعة ارتكاب هذه الأفعال ( شوري فرنسي ١٩/١٠/١٩٥٦ مجموعة ليبونت ص ٣٧٨ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩/١/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٠٥ - ١٩٦٨/٧/٩٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٩٣ .

(٣) شوري لبناني ٢٩/٦/١٩٤٤ مجموعة قرارات مجلس شوري الدولة جزء ٥ ص ٣٨٤ ( وكان الحادث قد اضر عن مقتل شخص بسبب مرور شاحنة خصوصية طر طريق عام انهار حائطها نتيجة لمطول امطار غزيرة ) . وانظر أيضاً : شوري فرنسي ٢٧/١/١٩٦٥ مجموعة ليبونت ص ٥٤ - الجورسكلامور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠٦ .

استند اليه القرار التأديبي ويحق للموظف المطالبة بإلغاء العقوبة التأديبية الصادرة بحقه ، وإذا كانت عقوبة العزل من الوظيفة ، أن يطلب إعادته اليها من تاريخ صدور الحكم الجزائي بالإبطال <sup>(١)</sup> . أما إذا صدر الحكم البدائي الجزائي للقاضي بالإدانة بعد صدور قرار المجلس التأديبي وإنبرامه ، ثم صدر حكم استثنائي بفسخ الحكم البدائي وتبرئة المدعى عليه من الأفعال المنسوبة اليه ، فلا تلتزم الإدارة بمقتضى هذا الحكم الأخير بإعادة الموظف الى الوظيفة . ذلك إن إعادة الموظف تتوقف على توافر شرطين : الاول أن تكون العقوبة التأديبية مستندة مباشرة الى عقوبة جزائية صادرة بحقه ، والثاني أن تكون مستندة الى هذه العقوبة فقط دون أي سبب آخر ؛ ولدى توافر هذين الشرطين . يكون للموظف حق الرجوع الى الوظيفة منذ صدور الحكم الجزائي الجديد القاضي بالتبرئة <sup>(٢)</sup> . هذا ولا يكون للموظف المقرر صرفه تأديبيا بقرار مبرم ، بعد صدور حكم جزائي لاحق يقضي بنفي الأفعال الجرمية المنسوبة اليه ، الحق بفتح المهلة من جديد لصالحه لاجل الطعن بالقرار المذكور <sup>(٣)</sup> . إنما يحق له أن يطالب الإدارة بإعادة النظر في

---

(١) بهذا المعنى : الجورسكلاسور الإداري لفظ *Contentieux Administratif* قسم ٦١٧  
وقم ١٩٩ والراجع التي يشير اليها .

(٢) شوري فرنسي ١٦ / ٧ / ١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ١٩٦ - ١٩٥٨ / ٢ / ٧  
مجموعة ليبون ص ٨٤ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٩٩ .

(٣) شوري فرنسي ٣ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٢٦٥ - ١٩٦٨ / ٧ / ١٨  
مجموعة ليبون ص ٤٦٩ .

وضمه على ضوء حكم التبرئة وإمكانية إرجاعه الى الوظيفة <sup>(١)</sup> ؛ كما يحق له مطالبتها بالتعويض عن الضرر الذي أصابه بخطئها الناتج عن صرفه من الوظيفة بدون حق حق لو كانت قد استندت في قرار الصرف الى أسباب أخرى مع الحكم الجزائي بالإدانة الذي فسخ استئنافاً <sup>(٢)</sup> . كما يعود الحق في مطالبة الإدارة بالتعويض لكل شخص أزيلت به عقوبة إدارية - كسحب رخصة السوق مثلاً - وقد صدر بمسء ذلك حكم جزائي بتبرئته من الفعل المخالف المنسوب اليه لعدم الثبوت <sup>(٣)</sup> .

أما إذا صدر الحكم الجزائي بإدانة المدعى عليه فتعتبر الوقائع التي استند اليها أيضاً ، والتي هي الركن الضروري لمنطوقه ، ثابتة وصحيحة على وجه مطلق ، ولا يجوز أن يمارسها حكم صادر بعد ذلك من القضاء الإداري . وعلى ذلك فقد قضى بأن الوقائع الثابتة بحكم القضاء المدني الجزائي والمتعلقة بكيفية حصول الحادث ومسبباته لها قوة تجاه الجميع وتلتزم القضاء الإداري <sup>(٤)</sup> . كما قضى بأنه إذا أثبت للقضاء الجزائي خطأ سائق سيارة الإدارة في حادث صدم فلا يعود من الجائز تجديد البحث في هذا الخطأ أمام القضاء الإداري في مراجعة مطالبة الإدارة بالتعويض <sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ٧ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٤٦٩ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٠٤ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٦٢١ .

(٣) شوري فرنسي ١٥ / ٤ / ١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٢٤٩ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٠٥ .

(٤) شوري لبناني ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩٩ .

(٥) شوري لبناني ٢٧ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٣٩ .

وقضي أيضاً بأن للحكم الجزائي قوة القضية المحككة لجهة الوقائع المسند إليها وإن كانت تلك الوقائع على صفة بعمل إداري ، فإن أسند الحكم الجزائي إلى واقعة تكليف الإدارة للمستدعي القيام بأعمال في المهتم معينة فلا يسوغ مناقشة تلك الواقعة مجدداً أمام القضاء الإداري وهي تحوز قوة القضية المحكوم بها<sup>(١)</sup> . واعتبر كذلك أن حكم المحكمة العسكرية بموضوع حادثة صدم له قوة القضية المحككة فيما يتعلق بالوقائع بحيث يتمتع الادلاء أمام مجلس الشورى بعدم صحة تلك الوقائع أو بما يخالفها<sup>(٢)</sup> . كما اعتبر أن القضاء الإداري مقيد بما أثبتته الحكم الجزائي من خطأ واقع على قائد حيوان حرب من المسلخ وجرح عدة أشخاص<sup>(٣)</sup> . أما الأسباب الأخرى الواردة في الحكم الجزائي ولم يكن لها ارتباط وثيق بمنطوقه فلا تكتسب قوة القضية المحككة وليس ما يمنع إعادة بحثها لدى القضاء الإداري<sup>(٤)</sup> .

وتكون للحكم الجزائي حجية مطلقة أيضاً بالنسبة للوصف القانوني الذي أعطي فيه للوقائع إذ أنها تشكل عناصر الجريمة المعاقب عليها<sup>(٥)</sup> . على أن

- 
- (١) شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩٦ .
  - (٢) شوري لبناني ١٩٥٨/٣/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥٧ .
  - (٣) شوري فرنسي ١٩٦٠/١١/١٨ مجموعة ليبون ص ٦٣٦ . وانظر أحكاماً أخرى في هذا الصدد في الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٩٤ و ١٩٥ .
  - (٤) شوري لبناني ١٩٦٦/٢/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٢ .
  - (٥) شوري فرنسي ١٩٧١/١/٨ اشير اليه في الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٠٠ - شوري لبناني ١٩٦٦/٢/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٧٢ . وانظر أيضاً : مؤلفنا « قواعد اللاتبات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٣٤٥ :

الوصف الذي يعطى في الحكم الجزائي للأفعال المنسوبة الى المدعى عليه الموظف والذي أدى الى تبرئته لا يحول دون إعادة بحث هذه الأفعال من قبل السلطة التأديبية واعتبارها تشكل خطأ مسلكياً يعاقب عليه الموظف<sup>(١)</sup>.

ولكن إذا كانت الحكم الجزائي جبرية تجاه الجميع بالنسبة الى الوقائع التي انبنى عليها ونسبتها الى المدعى عليه ووصفها القانوني ، فإنه لا يجوز مثل هذه الجبرية بالنسبة الى النتائج القانونية التي رتبها على تلك الوقائع بل تبقى للقاضي الإداري حرية استخلاص النتائج التي يقتنع بها دون تعقيد بما قضى به الحكم الجزائي في هذا الصدد. ذلك أن ما يقيد القاضي الإداري هو ما ورد في الحكم الجزائي من تحليل ضروري لاسناد وتبرير ما قضى به ، أما ما عدا ذلك فلا يتمتع بقوة القضية المحككة ولا يقيد بالتالي المحاكم الأخرى عند عرض نفس الوقائع عليها . وعلى ذلك إذا كان مجلس الشورى يتقيد مثلاً بالوقائع المادية التي تشبها الحكم الجزائي ، وبما عليها قضاءه بإدانة الموظف تجاه الغير المضرور من فعله الجرمي ، فإنه لدى رفع دعوى التعويض أمامه على الدولة سواء من المضرور في حال وجود خطأ مرفقي تسأل عنه الدولة وحدها ، أم من الموظف الذي حكم عليه من المحاكم الجزائية بالتعويض على المضرور لوجود خطأ شخصي من جانبه وقد أراد الرجوع على الدولة بما دفعه أو يميزه منه طبقاً للمادة ٦٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ ، فإن مجلس شورى الدولة لا يكون مقيداً بما تضمنه الحكم الجزائي من نتائج مترتبة على الأفعال الثابتة فيه لا بالنسبة الى قيمة التعويض المقضى

---

(١) شوري فرنسي ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٥٥٢ .



بها ولا الى نسبة المسؤولية الموزعة بين الموظف المدعى عليه والمضروب المدعي الشخصي ولا حتى بالنسبة الى وصف الوقائع من حيث كونها تشكل خطأ شخصياً جسيماً أو غير جسيم أو مجرد خطأ مرفقي، لأن مثل هذا الوصف يعود تقريره لمجلس شوري الدولة وحده<sup>(١)</sup>. هذا بالإضافة الى أن الإدارة لا تكون خصماً في الدعوى الجزائية المقامة بوجه الموظف<sup>(٢)</sup> ولا يمكن بالتالي الاحتجاج في وجهها بقوة القضية المقضى بها في هذه الدعوى فبا يخرج عن صفة الافعال المادية المستند إليها الحكم الجزائي والتي تكون حجة على الجميع كما قدمنا .

وتأسيساً على ذلك فقد قضى بأثر لمجلس الشوري ، من غير أن يناقض ما حكمت به المحكمة الجزائية، أن يقدر التمييز الذي يحسن تحميله للإدارة من جراء عمل موظفها<sup>(٣)</sup> . كما قضى بأنه وإن ورد في أسباب حكم المحكمة العسكرية ما يشير الى مسؤولية السائق الجندي بلسبة معينة بالغة ، فليس ما يمنع مجلس الشوري في المراجعة المرفوعة إليه من المستدعي بوجه الدولة

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » فقرة ٧٣ .

(٢) ذلك انه لا يجوز الادعاء بمسؤولية الإدارة امام المحاكم الجزائية ضمن الدعوى المرفوعة على الموظف بسبب ارتكابه جريمة جزائية والضرر الناتج عنها ( استئناف لبنان الجنوبي ١٩٦١/٢/١٤ بمجموعة شدياق ١٩٦١ باب الإدارة امام القضاء المدني ص ٢١ - تمييز جنائي غرونسي ١٩٦٠/٧/١٣ الاسبوع القانوني ١٩٦٠ - ٢ - ١١٧٧٨ - ٢٥٠ و ١/١٩٦١ - الاسبوع القانوني ١٩٦١ - ٢ - ١٠٠٣٢ مكررة ) . وانظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » فقرة ٧٣ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٠/١٠/٢٧ بمجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٢٠ - ١٩٦٠/١١/٢٨ بمجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٦ - ١٩٦١/٢/٢٠ بمجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٣٩ .

لمطالبتها بالتعويض ، من تحديد مسؤولية الدولة وتقرير التعويض الواجب الحكم به عليها ، ذلك لأن هذا السبب غير مرتبط ارتباطاً لازماً بالفقرة الحكيمة ، وإن المحكمة العسكرية لا تبحث دعوى الحقوق الشخصية إذ لا يمثل المتضرر أمامها ، كما أن تحديد المسؤولية المدنية ليس ضرورياً للفصل في دعوى الحق العام التي تركز على الخطأ دون أن يكون من اللازم تحديد مقداره النسبي<sup>(١)</sup> . وقضي أيضاً بأنه في سبيل تحقيق دعوى الحق العام لا ضرورة للبحث في نسبة المسؤولية المدنية بين الصادم والمصدوم بل يكفي أن تثبت المحكمة من أن الصادم كان مهملًا أو غير مراعى للنظام فتسبب بالصدم ، وهذا وإن السبب المتعلق بالمسؤولية المشتركة ليس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالفقرة الحكيمة لأن المسؤولية الجزائية لا تتأثر بتوزيع الخطأ فعندما يتوافر الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم رعاية النظام تم عناصر الجريمة الجزائية ، كما أن منح الأسباب المخففة غير معلق في القانون على تحليل الأسباب ، ولذلك أن ما يتضمنه القرار الصادر من المحكمة العسكرية من أسباب تتعلق بالمسؤولية المدنية لا يقيد مجلس شورى الدولة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شوري لبناني ٢٥ / ١١ / ١٩٧٠ مجموعة شديقي ١٩٧١ ص ١٨٤ . وبلات المعنى : شوري لبناني ١٦ / ١١ / ١٩٥٨ مجموعة شديقي ١٩٥٨ ص ٢٤٧ (رقد جاء فيه : أن مجلس الشورى كامل الصلاحية في تقدير المسؤولية المدنية بدون أن يكون مقيداً بتقدير المسؤولية الجزائية المحددة بحكم المحكمة العسكرية نظراً لاختلاف الأسس بين هذه المسؤولية وتلك ) .

(٢) شوري لبناني ٨ / ٤ / ١٩٦٩ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ١٢٣ . وبذلك المعنى : شوري لبناني ٢٧ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٣٩ - و ٩ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شديقي ١٩٦٥ ص ١١٥ .

١١١- (رابعاً) الطعن في قرارات المقرر : ان القرارات التي يتخذها العضو المقرر في سياق التحقيق في المراجعة تبلغ الى الخصوم ، ولا تكون معلة<sup>(١)</sup> ، ويمكن استئنافها لدى الغرفة في مهلة خمسة أيام بعد ايداع تأمين قدره خمسون ليرة . ويدعى الخصم المستأنف ضده لتقديم ملاحظاته خلال ثنائي وأربعين ساعة . وتفصل الغرفة في الاستئناف بدون أية معاملة خلال ثمانية أيام ويشترك المقرر في الحكم (م ٧٥ من المرسوم الاشتراعي ٥٩/١١٩) .

ولا يقبل القرار الصادر من المقرر أي طريق من طرق الطعن سوى الاستئناف ، لعدم ورود النص على غير ذلك ، سيما وان هذا القرار غير معلل فلا يمكن اجراء الرقابة عليه بطرق الطعن غير العادية كإعادة المحاكمة مثلاً<sup>(٢)</sup> . ولا يستلزم النظر في الاستئناف وضع تقرير لأن التقرير يفرض المطالبة ومن ثم التبليغ ، ومثل هذه الامور لا يمكن ان تتم قانوناً ضمن مهلة الثانية أيام المفروضة في المادة ٧٥ لاصدار القرار<sup>(٣)</sup> .

وينظر مجلس الشوري في الاستئناف المقدم طعنًا بقرار المقرر من حيث

---

(١) وإذا لجأ المقرر الى تحليل قراراته فيجعل خيطة<sup>١</sup> لا يعتمد تعليقاً حاسماً فاصلاً في النزاع لئلا يحمل الطرفين كل عدم استكمال مجتهدا المسائل المعطى وأيه قبل ارائه ويحمل المقرر نفسه كل اتخاذ موقف قد يعود عنه فيما بعد اذا ما استوفى بسط جميع الاسباب والحجج المتعلقة بالمراجعة (شوري لبناني ٢٧/١٢/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣١) .

(٢) شوري لبناني ٢٣/١/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٦٧ .

(٣) شوري لبناني ٢٨/١٠/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩ .

مشروعية اجراء التحقيق الذي يقضي به ومن حيث ملائحته عند الاقتضاء .  
غير انه يتساهل عادة في صدد الملازمة نظراً لأن الاجراء الذي يقرره المقرر  
ليس من شأنه الافصاح عن رأي الهيئة في موضوع النزاع<sup>(١)</sup> ولا حق عن  
رأي المقرر نفسه . وإذا وجد المجلس أن الاستئناف المرفوع من خصم غير  
الإدارات العامة لا يقصد منه سوى تأخير البت في المراجعة ولا يركز على  
أي سبب جدي ، فانه يحكم على المستأنف بمصادرة التأمين ( م ٧٦ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ ) . هذا ويلاحظ ان قرار المقرر لا يكون قابلاً للاستئناف  
في حال تطبيق أصول المحاكمة الموجزة ( م ٩٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

وتجدر الإشارة الى أن التحقيق يجري لدى المحكمة الإدارية الخاصة من قبل  
أحد أعضاء هذه المحكمة ، وتستأنف القرارات التي يتخذها العضو المقرر  
لدى هذه المحكمة بالذات وليس لدى مجلس شوري الدولة ، وذلك عملاً بالمادة  
٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ التي تنص على أن  
تطبق لدى المحكمة الإدارية الخاصة الأصول المتبعة لدى مجلس شوري الدولة ،  
وبالمادة ٧٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ التي

---

(١) انظر : شوري لبناني ١٩٦٢/٧/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٨٥ (وقد جاء فيه :  
ان المستشار المقرر مكلف بحكم القانون بإجراء التحقيق في المراجعة تمهيداً للفصل فيها من قبل  
الهيئة ، وان تعيين الحبير من قبله من اجل اتمام معاملات التحقيق ليس من شأنه اظهار رأي  
الهيئة في موضوع النزاع ، ولذا يكون القرار المستأنف واقعاً في حله القانوني والاستئناف  
مستوجباً الرد ) . وبنيات المعنى : شوري لبناني ١٩٦٠/١١/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦١  
ص ٨ - و ١٩٦٦/١/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٤ - و ١٩٦٨/٥/٢٠ مجموعة  
شدياق ١٩٦٨ ص ١٢٤ .

تنص على ان القرارات التي يتخذها المقرر تستأنف لدى الفرقة المناظرة في الدعوى . أما الأحكام الإعدادية التي لا يجوز استئنافها إلا مع الحكم النهائي الفاصل في أساس الدعوى فهي الأحكام القاضية بحل نقطة من نقاط النزاع<sup>(١)</sup> والتي تكون صادرة من هيئة المحكمة وليس من العضو المقرر .

١١٢ - (خامساً) وضع التقرير : وبعد انتهاء مهامه التحقيق يضع المقرر تقريراً يشتمل على ملخص القضية والوقائع والنقاط القانونية التي يجب على مجلس الشورى حلها ، كما يشتمل على رأي المقرر فيها (م ٧٧ فقرة ١ و ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) .

ويبدأ المقرر بعرض ملخص لما أبداه الخصوم من وقائع ومطالب مع ذكر الأسباب القانونية والوسائل او الادلة التي تدرعوا بها تأييداً لطلباتهم . وهو يوضح ماهية المراجعة ، لا سيما اذا كان الاستدعاء غامضاً او ملتبساً بشأنها ، فيبين ما اذا كانت مراجعة ابطال لتجاوز حد السلطة ام مراجعة قضاء شامل ، وما اذا كان القرار مطعوناً فيه بكامله او ببعض أجزائه فقط<sup>(٢)</sup> . وإذا كان ثمة استدعاء آخر او أكثر مقدماً من ذات المستدعي او يطرح ذات المسائل ، يبحث المقرر أمر حله للمراجعة الحاضرة بسبب التلازم

---

(١) انظر : شوري لبناني ١٩٥٩/١٠/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١١٠ (وهو يشير الى النصوص القديمة الواردة في المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٣/١/٩ والمقابلة للنصوص الواردة في الشرح) . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٦٧/٢/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٧٠/١/١٦ مجموعة ليبون ص ٢٢ - اودان ص ٩٣٨ .

الفصل بها بحكم واحد<sup>(١)</sup> ، على أن يعود المجلس تقرير الضم<sup>(٢)</sup> .

وينتقل المقرر بعد ذلك الى بحث المسائل القانونية المثارة من الخصوم او التي يجوز للقضاء اثارها عفواً . فينظر فسيا اذا كانت المراجعة مقدمة ضمن لجهة المحددة لها . ثم يبحث الدفوع الشككية كالدفع التعلق بالاختصاص او بطلان المراجعة للميوب الواردة في استدعائها ولم يحصل تصحيحها . وبالنسبة الى الاختصاص فإنه ينظر فيها اذا كانت المراجعة من اختصاص القضاء الاداري ام القضاء المدني ، وفي إطار القضاء الاداري فسيا اذا كانت من اختصاص مجلس شورى الدولة كمحكمة أول وآخر درجة ام اختصاص المحكمة الادارية الخاصة مثلا ، وما اذا كان الطعن المرفوع الى مجلس شورى الدولة ضد قرار صادر من محكمة بدائية او هيئة إدارية ذات صفة قضائية هو طعن بطريق الاستئناف او التمييز (النقض) وما اذا كان جائزاً قبوله وفقاً للقانون . وقد تختل المسائل المثارة مسألة يعود الفصل فيها لجهة قضائية أخرى وهي ما تسمى بالمسألة المعارضة التي يجب بنها أولاً من المرجع القضائي المختص - كالقضاء المدني - قبل متابعة السير بالدعوى أمام مجلس شورى الدولة ، كالمسألة المتعلقة بالشككية الخاصة مثلا<sup>(٣)</sup> ، او أيضاً المسألة المتعلقة بتفسير نصوص

---

(١) شوري لبناني ١٨/١١/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥٩ .

(٢) شوري لبناني ١٧/٥/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٠٨ - ٢٩٠/٣/١٩٦٧  
مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٨ - ١٢٠/١٢/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣ -  
١٢٠/١٢/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٤ .

(٣) شوري لبناني ٣/١١/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٩ .

غامضة في معاهدة او اتفاقية دبلوماسية والتي يعود لوزير الخارجية النظر بها كالمرجع الصالح لاعطاء هذا التفسير<sup>(١)</sup>.

ثم يبحث المقرر الدفوع المثارة بعدم القبول كدفع الصفة او الاهلية او المصلحة<sup>(٢)</sup>. على أن يعتد في هذا المجال بالحالة التي يكون فيها اختصاص السلطة الادارية الصادر منها القرار المطعون فيه اختصاصاً مقيداً (compétence limitée) أي أن تكون لازمة قانوناً بالعمل او التقرير على وجه معين دون امكان اختيار حل آخر وحيث قلتنى عندئذ مصلحة المستدعي في الادلاء بأي سبب لإبطال القرار المذكور ما دام ان الاختصاص المقيد يرغم السلطة الادارية على إصدار نفس القرار من جديد<sup>(٣)</sup>، سواء أكان السبب المدلى به عيب الاختصاص<sup>(٤)</sup> او عيب في الشكل او الاجراءات<sup>(٥)</sup> او عيب المخراف السلطة<sup>(٦)</sup>. وان انتفاء المصلحة في الادلاء بالأسباب المذكورة لعملة الاختصاص المقيد قد حل مجلس شوري الدولة على وصف هذه الأسباب بأنها عديمة الأثر

---

(١) شوري فرنسي ٨/٧/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٤٥٨ - اودان ص ٩٤١ .  
وانظر أيضاً : شوري لبناني ٩/١١/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣١ - مؤلفنا  
« رقابة القضاء المدني على أعمال الادارة » فقرة ٣٧ ص ١٣٣ هامش ٣ .

(٢) انظر آتفا الفقرة ٥٠ وما يليها .

(٣) شوري فرنسي ١١/٣/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٣/٧/١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٨٢ .

(٥) شوري فرنسي ٣٠/١/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٥٤ .

(٦) شوري فرنسي ١/٣/١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٧ . وانظر : اودان ص ٩٤٢ وما يليها .

او مجردة من كل مفعول ( moyens inopérants ) لأنها ولو كانت مقبولة في الأساس تظل دون أو على حل النزاع المثارة فيه <sup>(١)</sup> . ويراعي المقرر أيضاً في دراسة الأسباب او الدفع المثارة مبدأ عدم جواز تدرج المرء بنتائج عمله غير المشروع ( nul ne peut se prévaloir de sa propre turpitude ) . فبمقتضى هذا المبدأ مثلاً لا يجوز للمالك الذي أقام بناء مخالفاً لأحكام الانظمة الصحية وحكم عليه بالتعويض لمجاوريه عن الضرر الذي ألحقه بهم التدرج ، تأييداً للدعوى المرفوعة على أساس مسؤولية البلدية ، بأن رئيس البلدية قد اخطأ بإعطائه رخصة البناء <sup>(٢)</sup> ، كما لا يجوز للخصم الاحتجاج ، تأييداً لدعوى التعويض ، بضرر ناتج مباشرة عن فعل جرمي صادر منه <sup>(٣)</sup> .

ويقتل المقرر بعد ذلك الى بحث موضوع النزاع ، فيدرس تباعاً جميع الأسباب المدلى بها من المدعي تأييداً للمراجعة وجميع الدفع المثارة من المدعى عليه على سبيل الدفاع بقصد رد مطالب المدعي . ويقتصر في بحثه مبدأياً على الاسباب والدفع المدلى بها صراحة في المراجعة ، على أن يكون عليه اثاره الاسباب والدفع المتعلقة بالنظام العام من تلقاء نفسه <sup>(٤)</sup> . وإذا

---

(١) شوري فرنسي ١٨/٦/١٩٦٥ مجموعة ليبيون ص ٣٧٠ - ٣٠/١١/١٩٦٦ مجموعة ليبيون ص ٨٤١ - اومان ص ٩٤٤ و ٩٤٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٣/٣/١٩٣٦ مجموعة ليبيون ص ٣٣٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٤/٤/١٩٦١ مجموعة ليبيون ص ٢٣٧ .

(٤) ويلاحظ انه لا يجوز للقاضي أن يثير من نفسه المطالب ( شوري فرنسي ٥/٧/١٩٦٨ مجموعة ليبيون ص ٤٢١ ) ، إنما يجوز له أن يقرر من تلقاء ذاته حذف عبارات الذم والتحقيق الواردة في إحدى الفوائح او المذكرات (شوري فرنسي ١٣/٦/١٩٥٨ مجموعة ليبيون ص ٣٥٠) .



استندت الاسباب المدلى بها الى وقائع معينة ، يدقق المقرر فيها اذا كانت هذه الوقائع صحيحة أم لا ؛ ومنى كانت صحيحة فإنه يبحث فيها إذا كان يخضع وصفها القانوني لرقابة القضاء الاداري .

ويبحث المقرر أخيراً فيما اذا كانت ثمة أسباب تتعلق بالنظام العام ومن شأنها التأثير في حل النزاع ، فينصرف الى تدقيقها رغم كونها لم تثر من أحد الخصوم <sup>(١)</sup> . وتعتبر من الاسباب المتعلقة بالنظام العام مثلاً : الاسباب التي تثير عدم الاختصاص ، كعدم اختصاص الهيئة القضائية المطعون بقرارها لدى مجلس الشورى بطريق الاستئناف او التمييز <sup>(٢)</sup> او عدم اختصاص السلطة الادارية التي أصدرت القرار المطلوب إبطاله لدى مجلس الشورى <sup>(٣)</sup> ؛ والاسباب او الدفوع المتعلقة بقبول او عدم قبول المراجعة ، كالدفع المتضمن تقديم المراجعة قبل أوانها <sup>(٤)</sup> والسبب المبني على عدم تبليغ القرار المطعون

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٢٩ مجموعة ليبون ص ٤٧ - اردان ص ٩٤٨ . و بهذا المعنى أيضاً : المادة ٦٥ لفقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٣/٥/٣١ دالوز ١٩٦٣ ص ٥٥٣ ، ومجموعة ليبون ص ٣٣٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٤/٥/٢٩ مجموعة ليبون ص ٣٠٤ - ١٩٦٨/٤/١٩ مجموعة ليبون ص ٢٤٥ - اردان ص ٩٤٨ . ويلاحظ ان مجلس شوري الدولة قد أبدى تسامحاً بصدده مفهوم الاختصاص ، فاعتبر صادراً خلافاً لقواعد الاختصاص مثلاً : القرار التنظيمي المتخذ دون استشارة هذا المجلس ( شوري فرنسي ١٩٥٧/١/٢٥ مجموعة ليبون ص ٦٣ ) ، والرسوم التي يختلف نصه عن النص الذي أبدى مجلس الشورى رأيه بشأنه ( شوري فرنسي ١٩٦٢/٦/١ مجموعة ليبون ص ٣٦٢ ) ، والقرار الصادر دون اقتراح الهيئة التي يجب للقانون اقتراحها بشأنه ( شوري فرنسي ١٩٥٦/١٢/١٩ مجموعة ليبون ص ٢٣٣ ) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٧٠/١/٢١ مجموعة ليبون ص ٣٥ .

فيه الى صاحب الشأن<sup>(١)</sup> والدفع المتعلق بتقديم المراجعة بعد انقضاء المهلة .  
وتعتبر من النظام العام أيضاً القواعد المتعلقة بإنشاء وسير أعمال المحاكم  
الادارية<sup>(٢)</sup>، وكذلك السبب الذي يحفظ للقاضي الاداري حق متابعة النظر في  
الدعوى بحجة ان الحكم الصادر فيها قد اقتصر على ردّها بحالتها (en l'état)<sup>(٣)</sup>،  
والسبب المبني على اغفال المحكمة تدوين تنازل المدعي عن الدعوى وإصدارها  
الحكم في الأساس بعد هذا التنازل<sup>(٤)</sup> . وقد اعتبرت من النظام العام كذلك  
مسألة العفو العام<sup>(٥)</sup>، وقوة القضية المحكمة المائدة لأحكام قضائية صادرة  
بالإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(٦)</sup>، وبطلان العقد الاداري المبرم خلافاً

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٤/١/٢٩ مجموعة ليون ص ٦٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦١/٥/١٦ مجموعة ليون ص ٣٤٦ . إنما لا يعتبر من النظام  
العام السبب المتعلق بعدم اشغال القرار القضائي على اسماء أعضاء الهيئة التي أصدره ( شوري  
فرنسي ١٩٦٣/٥/٣١ مجموعة ليون ص ٣٤٧ ) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦١/٥/١٧ مجموعة ليون ص ٣٣٣ - ١٩٦٢/٣/١٦  
مجموعة ليون ص ١٨٣ - اودان ص ٩٥٠ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٧/٤/٧ مجموعة ليون ص ١٥٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٠/١/٢٢ مجموعة ليون ص ٥٠ .

(٦) ولذا يتعين على القاضي الاداري أن يثير علناً عدم شرعية قرار فردي او تنظيمي سبق  
القضاء بإبطاله ( شوري فرنسي ١٩٥٨/٦/٦ مجموعة ليون ص ٣١٥ - ١٩٦١/٣/٢٢  
مجموعة ليون ص ٢١١ ) . أما الاحكام الصادرة برد دعوى الابطال فتكون لها مدياً حجية  
خسبية لا تتعلق بالنظام العام عندما يدلى بها في سياق دعوى أخرى تستند الى أسباب ابطال  
مختلفة ( انظر لاحقاً الفقرة ١٤٤ ) .

القانون<sup>(١)</sup> وبالأخص بسبب عدم اختصاص السلطة الإدارية الموقعة عليه<sup>(٢)</sup>، والسبب المبني على توجيه طلب التمريض ضد إدارة عامة غير مسؤولة عن الضرر الحاصل<sup>(٣)</sup> أو على كون مسؤولية الإدارة تستند إلى المخاطر وليس إلى خطأ مرفقي يتذرع به المدعي<sup>(٤)</sup>. كما اعتبر من النظام العام في القضايا الانتخابية السبب المستمد من عدم أهلية المستدعي للترشيح (inéligibilité)<sup>(٥)</sup> دون السبب المبني على عدم جواز الجمع بين المركز الجاري الترشيح إليه وعمل آخر يقوم به المرشح (incompatibilité)<sup>(٦)</sup>، وفي قضايا الأبنية المهددة بالتداعي السبب المبني على وجود ارتفاق بالتراجع<sup>(٧)</sup>. وقد عدّ كذلك أيضاً السبب المستمد من عدم جواز تطبيق القانون في الحالة التي طبق فيها أو عدم

---

(١) شوري فرنسي ٢٧ / ١١ / ١٩٤٢ مجموعة ليون ص ٣٣٥ - اودان ص ٩٥٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦١ مجلة القانون العام ١٩٦٢ ص ٥٣٥ ، ومجموعة ليون ص ٤٧٣ .

(٣) شوري فرنسي ١٤ / ٤ / ١٩٦١ مجموعة ليون ص ٢٣٣ - ١٠٥ / ٤ / ١٩٧٠ مجموعة ليون ص ٢٤٥ .

(٤) شوري فرنسي ٢٤ / ٦ / ١٩٦١ مجموعة ليون ص ٤٣٩ . أما إذا تذرّع المدعي بالمخاطر فلا يجوز لمجلس شوري الدولة أن يثير عفواً المسؤولية الجبلية على خطأ مرفقي (شوري فرنسي ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة ليون ص ٩٠٦) .

(٥) شوري فرنسي ٢٣ / ٧ / ١٩٣٦ مجموعة ليون ص ١٣٤٧ .

(٦) شوري فرنسي ١١ / ١٠ / ١٩٤٧ مجموعة ليون ص ٣٧٨ .

(٧) شوري فرنسي ٢٢ / ٧ / ١٩٥٧ ميزان ١٩٥٧ ص ١٥٦ ، ومجموعة ليون ص ٢١٨ .

جواز تطبيق قانون أو نظام لم يتم نشره بصورة صحيحة<sup>(١)</sup>، والسبب المستمد من كون الموظف لا يستفيد من أحكام القانون الذي يتنزع به<sup>(٢)</sup>. ولكن لا يعتبر من النظام العام ولا يثير مجلس شوري الدولة من تلقاء نفسه السبب المبني على الأثر الرجعي لقرار فردي أو تنظيمي<sup>(٣)</sup>، والسبب المستند إلى عدم كفاية التعليل<sup>(٤)</sup> أو إلى الحكم بأكثر من المطلوب<sup>(٥)</sup> أو إلى رفع دعوى المسؤولية ضد المهندسين أو المقاولين بعد انقضاء مدة مرور الزمن على التبعة المترتبة عليهم<sup>(٦)</sup>.

غير أن السبب المتعلق بالنظام العام لا يجوز أن يثار عفواً إلا إذا استمدت عناصره بوضوح من أوراق الدعوى<sup>(٧)</sup>. ويتمين الأخذ به في هذه الحال ولو أبدى الخصوم صراحة قصدهم بعدم التنزع به<sup>(٨)</sup>. على أن السبب المتعلق

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/٦/٩ مجموعة ليبون ص ٣٢٥ - ١٩٦٨/١٠/٢٥ مجموعة ليبون ص ٤٧٠ - اردان ص ٩٥٢ و ٩٥٣.

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٤/١/٣١ مجموعة ليبون ص ٧٧.

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/١١/٣٠ مجموعة ليبون ص ٤٥٤. انما يجوز لمجلس الشوري أن يثير عفواً عدم الشرعية الناتج عن اعتبار نص مدني به حل سبيل الدفاع ذا اثر رجعي (شوري فرنسي ١٩٦٤/٢/٢٨ مجموعة ليبون ص ١٥٦ - ١٩٦٨/١١/٨ ص ٥٥٧).

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٩/٧/١ مجموعة ليبون ص ٤١٧.

(٥) شوري فرنسي ١٩٦١/١٠/١٣ مجموعة ليبون ص ٥٦٧.

(٦) شوري فرنسي ١٩٦٥/١١/٥ مجموعة ليبون ص ٥٨٩.

(٧) شوري فرنسي ١٩٥٩/١٠/٢١ مجموعة ليبون ص ٥٣٣.

(٨) شوري فرنسي ١٩٥٩/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ١١٣ - اردان ص ٩٥٤.

بالنظام العام والذي جرى التمسك به قد يزول فيما بعد أثناء السير بإجراءات المراجعة - كما لو صححت الإدارة الوضع غير القانوني بأثر رجعي - فيمهله المجلس عندئذ لدى إصدار حكمه في القضية <sup>(١)</sup> .

وفي حال وجود طلبات استطردية او احتياطية يجوز للمقرر بحثها في تقريره ، على أن المجلس لا يترخص لها إلا في حال رده الطلبات الاصلية <sup>(٢)</sup> إذ أن الحكم بها مع الطلبات الاصلية يعتبر حكماً بأكثر من المطلوب <sup>(٣)</sup> .

وإذا تضمنت المراجعة طلبات ثانوية فيتناولها المقرر في تقريره ، ويفصل فيها المجلس بعد ذلك : كالطلب الرامي الى شطب عبارات الذم والتحقيق الواردة في مذكرات الخصوم <sup>(٤)</sup> والتي يتعين على المجلس القضاء بشطبها من تلقاء ذاته <sup>(٥)</sup> كما قدمنا حتى لو لم يرد طلب بذلك . وقد يدرج المستدعي في استدعائه او لوائحه طلبات أخرى أيضاً ، كطلب تدوين بعض التحفظات - كالتحفظ بإقامة دعوى الإبطال او دعوى القضاء الشامل فيما بعد - فخل هذه الطلبات لا تأثير لها في الدعوى المقامة أمام المجلس ولا محل بالتالي لبحثها من قبله فيقرر من ثم ردها <sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٧٠/٦/٥ أشار اليه اومان في الصفحة ٩٥٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٩/١٢/١٩ مجموعة ليون ص ٦٠٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٧/٥/١٠ مجموعة ليون ص ٩٠٠ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٤/٣/٢٥ مجموعة ليون ص ٩٧٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٧/٢/١٧ مجموعة ليون ص ٨٣ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٦٤/١٠/٢١ مجموعة ليون ص ٩٦١ - ١٦٦/١٢/١٩٦٦

مجموعة ليون ص ٦٦٨ .

ويضع المقرر تقريراً وإحداً يشمل بحث جميع المسائل المثارة في لوائح  
الخصوم على الوجه المتقدم ، ولا يترقب عليه وضع تقرير مستقل بصدد كل  
منها<sup>(١)</sup>. ولا يكون رأي المقرر الوارد في التقرير مقيداً لمجلس شورى الدولة  
في الحكم الذي يصدره في الدعوى<sup>(٢)</sup>. وقد قضي بأن « تقرير المستشار المقرر  
ليس إلا عرضاً. لوقائع القضية من جهة وبيان المستشار المقرر رأيه في هذه  
الوقائع إن من الوجهة المادية أم للقانونية ، وهذا الرأي لا يقيد المستشار  
المقرر. أو المجلس عند الفصل في القضية إذ لكل منها إذ ذاك أن يأخذ بوجهة  
النظر التي يقتنع بها بنتيجة المذاكرة في القضية ؛ وعليه فإن هذا التقرير لا  
يمكن بصورة ما أن يحصل عنه قضية محكمة أو أن يقيد المجلس أو المستشار  
المقرر بالرأي المبين فيه »<sup>(٣)</sup>.

### نبذة ٣ - دور مفوض الحكومة

١١٣ - اختصاصه - ابراء المطالبة : ان مفوض الحكومة لدى مجلس  
شورى الدولة لا يعتبر في مركز مماثل لمركز النائب العام لدى القضاء المدني.  
فهو يتمتع ، على خلاف هذا الأخير ، باستقلال تام تجاه وزير العدل وتجاه

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٧/١٢/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣١ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٣ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٠/٥/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٣٤ .

الحكومة نفسها التي لا يعدّ ممثلاً لها رغم ما توجبه تسميته ، إذ يعتبر ممثلاً للقانون فقط ويبيدي رأيه في الدعوى بكل تجرد واستقلال .

فبعد أن ينتهي المعضو المقرر من وضع تقريره على الوجه الذي بيّناه ، يرسله مع ملف الدعوى الى مفوض الحكومة ( م ٧٧ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . فيقوم هذا الأخير بدوره بدرس الدعوى ويتدقّق ما ورد في تقرير المقرر ويكون رأيه حول الحل الذي يجب أن يعطى للنزاع . وهو يضع بنتيجة الدرس والتدقيق الذي أجراه مطالمة خطية ( م ٧٧ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

وتشتمل هذه المطالبة على بحث وقائع الدعوى وتكييفها القانوني وعلى مناقشة جميع المسائل القانونية المثارة فيها وعلى رأي مفوض الحكومة بشأنها والحل الذي يقترحه بالنتيجة للنزاع . وتكون لهذه المطالبة عادة أهمية بالغة بالنسبة الى الرأي القانوني الذي تشتمل عليه والذي يستنير به المجلس عند المداولة في القضية وتنظيم حكمه فيها .

وبعد وضع المطالبة يحيل مفوض الحكومة اوراق الدعوى مع هذه المطالبة الى رئيس الغرفة التي تتولى النظر في الدعوى وإصدار الحكم فيها . ولا تلتزم الغرفة ، لدى درس للدعوى ، برأي المفوض - ولا برأي المقرر - وهي تفصل في الدعوى وفقاً لما تراه وتقتنع به من حل قانوني لها قد يكون متفقاً مع رأي المفوض او مخالفاً له .

١١٤ - ملاحظات الخصوم على التقرير والمطالبة : يبلغ الخصوم

ايسداع المقرر تقريره ومفوض الحكومة مطالعته <sup>(١)</sup> ، ويجوز لهم تقديم ملاحظات خطية بشأنها في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ ( م ٧٧ فقرة ٤ من المرسوم الاشراعي ١١٩ ) .

وتقدم الملاحظات الخطية من كل من الخصوم في المهلة المذكورة لا بشكل لوائح خاضعة للتبادل بل بشكل مذكرات ( mémoires ) على غرار المذكرات التي يقدمها الخصوم بعد ختام المحاكمة لدى المحاكم المدنية عملاً بالمادة ٤٠١ من قانون أصول المحاكمات المدنية ، إذ أنه بعد تقديم تقرير المقرر ومطالعة مفوض الحكومة تنتهي مرحلة التحقيق في الدعوى وتبدأ مرحلة الحكم <sup>(٢)</sup> . ولذا يجب أن تقتصر ملاحظات الخصوم في مذكراتهم على ايضاح النقاط المثارة في اللوائح السابقة على ضوء ما ورد في التقرير والمطالبة او على استكمالها او تصحيحها ، دون ابداء مطالب جديدة او أسباب قانونية جديدة ، سيما وتكون هذه واردة بعد انقضاء المهلة القانونية ( م ٦٥ من المرسوم الاشراعي ١١٩ ) <sup>(٣)</sup> . ويجري إبلاغ المذكرة الى الخصم الآخر .

---

(١) ان ما يبلغ هنا ليس التقرير والمطالبة بل واقعة ايداعها ملف الدعوى ( شوري لبناني ١٩٧٢/٢/١ الشرة القضائية ١٩٧٣ ص ٢٢٣ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢/١/١٥ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٦٠ ، وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٥٦/٦/٦ مجموعة شديق ١٩٥٧ ص ٩٤ - ١١ و ٣/ ١٩٦٠ مجموعة شديق ١٩٦٠ ص ١٠٤ .

(٣) شوري لبناني ١٧ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠١ . وانظر أيضاً الفقرة ٧٠ .



أمّا إذا قدم أحد الخصوم مذكرة تطوي على اثاره مسائل جديدة - أي مطالب او أسباب قانونية جديدة - وقبلها المجلس بالشكل الواردة فيه ، فإنها تنقلب الى لائحة ويجب عندئذ اخضاعها لقاعدة التبادل أي إبلاغها الى الخصم الآخر واعطاؤه مهلة للجواب عليها كما يحصل في مرحلة التحقيق على الوجه الذي يبناء سابقاً ؛ وفي هذه الحال ، ومراعاة للأصول المقررة في القانون ، تجب إحالة الملف من جديد الى المقرر لوضع تقرير جديد ومن ثم أخذ مطالعة جديدة من مفوض الحكومة بشأنه <sup>(١)</sup> . على أنه يعود للمجلس أن يهمل ما ورد من أسباب او مطالب جديدة في اللائحة لورودها بمد المهلة وينصرف الى الحكم في الأساس . وكذلك اذا أرفقت مذكرة أحد الخصوم المتضمنة الملاحظات على التقرير والمطالبة بمسند جديد او أدلة جديدة وأدى هذا الخصم بمطالب جديدة على أساسها ، وجب على المجلس ، في حال قبول بحثها بهذا الشكل ، إحالة الملف مجدداً لوضع تقرير جديد ومطالبة جديدة في الدعوى <sup>(٢)</sup> . أما إذا وجد المجلس ان لا شأن للمسند المبرز في تكوين قناعته ورأيه في حل النزاع لوجود أدلة أخرى في الدعوى يمكنه اعتمادها في هذا الصدد ، فلا يكون ثمة من داع لوضع تقرير جديد في الدعوى <sup>(٣)</sup> .

وإذا حصل ، بعد وضع التقرير من العضو المقرر ، ان ترك هذا العضو

---

(١) بهذا المعنى : شوري لبناني ١٥ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٦٠ -  
و ١٩٦٧/٣/٢٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٨ .

(٢) شوري لبناني ٧ / ١ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٥٢ .

(٣) انظر شوري لبناني ٩ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٦٣ .

الهيئة الحاكمة بسبب النقل او الصرف او الوفاة او غير ذلك ، وكلف عضو آخر بوضع التقرير من جديد فتبنى هذا الأخير التقرير السابق ، فيتمين أخذ مطالعة جديدة من مفوض الحكومة بشأن الدعوى<sup>(١)</sup> ؛ غير ان المجلس لا يرى في هذه الحال وجوب إبلاغ الخصوم ايداع التقرير بعد تبنيه ما دامت حقوق الدفاع قد ظلت محفوظة<sup>(٢)</sup> . وبرأينا ان إبلاغ الخصوم ايداع التقرير والمطالبة الجديدين ليس واجباً عندما يحصل تبني كل منهما بمضمونه السابق ، أما إذا حصل تعديل في مضمون المطالبة ، رغم تبني التقرير من المقرر الجديد ، فيكون واجباً إبلاغ الخصوم لابداء ملاحظاتهم وفقاً للقانون . ومن البديهي أن التبليغ واجب أيضاً عند حصول تحقيق جديد من المقرر البديل ووضع تقرير جديد من قبله مع مطالعة جديدة من مفوض الحكومة<sup>(٣)</sup> .

### ذيل - الاصول الموجزة

١١٥ - **القضايا التي تطلب فيها الاصول الموجزة** : يجانب الاصول العادية التي تقدم بحسبها ، نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ في المواد ٩٠ الى ٩٤ على أصول موجزة تطبق في بعض المراجعات ذات القيمة البسيطة

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/٣/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١١٧ - ١٩٦٥/١٠/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٨ .

(٣) شوري لبناني ١٩٧٠/١٢/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٧ .

او التي تستازم طبيعتها البت فيها باختصار وبالسعة الممكنة . وهذه المراجعات هي التالية :

(١) المراجعات المنصوص عليها في المادة ٥١ من المرسوم الاشتراعي المذكور، أي المتعلقة بطلبات التمويض عن الاضرار التي تقع بسبب الاشغال العامة او تنفيذ المصالح العامة والقضايا الادارية الناشئة عن عقود او صفقات او التزامات او امتيازات إدارية أجرتها الادارات العامة لتأمين سير المصالح العامة وقضايا الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقضايا رواتب الموظفين ومعاشات تقاعدتهم والقضايا المتعلقة بإشغال الاملاك العامة ، وذلك عندما لا تزيد قيمة الدعوى مع توابعها على الفي ليرة لبنانية وفقاً لتقدير المستدعي او ، اذا كان هذا التقدير في غير محله ، وفقاً لتقدير الهيئة الحاكمة على أساس الوثائق التي لديها او تقرير خبير عند الاقتضاء. ويلاحظ ان بعض المراجعات المتقدم ذكرها - وهي المتعلقة بطلبات التمويض عن اضرار وقعت بسبب أشغال عامة والقضايا الادارية الناشئة عن عقود او مشتريات او التزامات اجرتها الادارات العامة لتأمين سير المصالح العامة والقضايا المتعلقة بإشغال الاملاك العامة ( م ٢ و ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ٢٠٢٤ ) - ترفع الى المحكمة الادارية الخاصة في الدرجة البدائية وإلى مجلس شورى الدولة في الدرجة الاستئنافية ، أما المراجعات الأخرى فترفع الى مجلس شورى الدولة في الدرجة الاولى والأخيرة. وتطبق الاصول الموجزة في المراجعات المذكورة سواء لدى المحكمة الادارية الخاصة ام لدى مجلس شورى الدولة بوصفه مرجعاً استئنافياً ( م ١١٢ ) او ناظرآ في المراجعة بالدرجة الاولى والأخيرة .

(٢) المراجعات المنصوص عليها في المادتين ٥٣ و ٥٤ من المرسوم الاشتراعي

رقم ١١٩ ، وهي المتعلقة بـ شرعية الانتخابات للمجالس الادارية كالمجالس البلدية والهيئات الاختيارية وسواها ، ويتأديب الموظفين عدا القضاة والمساعدين القضائيين .

(٣) المراجعات التي يقرر رئيس الغرفة تطبيق أصول المحاكمة الموجزة عليها بقرار خاص يتخذه بناء على طلب مقدم من أحد الخصوم وبعد أخذ رأي مفوض الحكومة ، اذا وجد ان هذا الأمر لا يلحق أي ضرر بالمتداعين ، على أن بطل القرار الاداري المسبق واجباً في هذه الحال ( م ٩٤ ) خلافاً للحالات الأخرى المتقدم ذكرها التي تطبق فيها الاصول الموجزة .

١١٦ - فواعم نظيم الاصول الموجزة : تطبق في المراجعات المتقدم ذكرها أصول المحاكمة العادية التي سبق بحثها مع استثناء بعض اجراءاتها التي أقر القانون اعتماد الاصول الموجزة بشأنها وفقاً لما يلي :

(١) عدم وجوب القرار المسبق وتعيين محام : يجوز للأفراد ، في المراجعات السالف ذكرها ، تقديم استدعائهم دون استصدار قرار مسبق من السلطة الادارية المختصة ودون تعيين محام ( م ٩١ )<sup>(١)</sup> ، وهذا على عكس ما تقتضيه أصول المحاكمة العادية التي توجب دائماً تقديم المراجعة ضد قرار صادر من السلطة الادارية وإذا لم يكن هذا القرار صادراً فيلجأ صاحب الشأن الى استصداره من السلطة المختصة بتقديم طلب - أي عريضة ربط النزاع -

---

(١) وانظر : شوري لبناني ١٩٥٩/٤/١٦ مجموعة شديقي ١٩٥٩ ص ١٢١ - ١٩٦٦/١/٦ مجموعة شديقي ١٩٦٦ ص ٨٠ - و ١٩٦٧/٥/٨ مجموعة شديقي ١٩٦٧ ص ١٥٥ .

اليها تجيب عليه بقرار صريح او تسكت عنه مسدة شهرين بحيث يعتبر سكوتها هذا قراراً ضمنياً بالرفض ؛ كما تقضي الاصول العادية بتعيين محام يوقع استدعاء المراجعة ويمثل المستدعي في المحاكمة ( م ٥٧ و ٥٨ و ٦١ ) . وطالما ان استصدار القرار المسبق وبالتالي ربط النزاع مع الادارة غير متوجب فلا تبدأ مهلة المراجعة بالسريان ، بحيث ان تقديم المراجعة لا يكون بالنتيجة مقيداً بمهلة معينة ، فيما عدا المهلة الخاصة بمرور الزمن على الحق <sup>(١)</sup> .

(٢) اختصار المهل وإجراءات التحقيق : يجب على المقرر أن يحقق في الدعوى بأقصر مهلة ممكنة ، ولا تكون قراراته قابلة للاستئناف <sup>(٢)</sup> . أما المهلة المعنية الخصوم لتقديم دفاعهم او جوابهم فتحدد بثانية ايام على الأقل وخمسة عشر يوماً على الاكثر ، ولا يجوز تقديم أي رد كان ( م ٩٢ ) .

ويضع المقرر تقريراً موجزاً يرسله مع الملف الى مفوض الحكومة ، وعلى هذا الأخير أن يعيده مع مطالعته خلال ثمانية ايام الى الرئيس . ويحق للخصوم تقديم ملاحظات خطية على تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة في مهلة خمسة أيام منذ تاريخ التبليغ . ويتمين على المجلس إصدار الحكم في القضية بدون إبطاء ( م ٩٣ ) .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٠/٥/٣١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢١٥ .

(٢) انظر شوري لبناني ١٩٦٦/١٠/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩ .

## الفصل الرابع

### طوارئ المحاكمة

١١٧ - ماهيتها : قد تقع بين رفع المراجعة وصدر الحكم فيها طوارئ من شأنها توسيع نطاق المحاكمة - كتقديم المدعي طلبات إضافية او المدعي عليه طلبات مقابلة او الغير طلبات تدخل او تقديم أحد الخصوم طلباً بإدخال الغير في المحاكمة - او من شأنها وقف سير المراجعة كإثارة المسائل المعترضة ، او انقطاع سيرها كوفاة أحد الخصوم <sup>(١)</sup> ، او انتهاء

---

(١) ان وفاة الخصم الفرد تقطع سير المراجعة مؤقتاً ولا تعود الى سيرها من جديد إلا بعد ابلاغ ورثته واتخاذهم موقفاً منها إما بتابعيتهم لها وإما بمدولم عنها والذي يعتبر بمثابة التنازل عن اجراءاتها ، اما المحلل الشخص المعنوي الخصم في الدعوى فلا يؤدي الى انقطاع سيرها إذ تبقى له الشخصية المعنوية اللازمة لإتمام اجراءات التصفية ( انظر في ذلك : الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٧٢ وما يليها و٢٧٧ - ليتوان ص ١٦٤ و ١٦٥ - غايولد فقرة ٤٨٠ وما يليها - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٦٢ ) .

المراجعة كالتنازل ، او إزالة موضوع المراجعة . وقد يحصل أيضاً أن تقدم مراجعتان او اكثر بين نفس الخصوم وبذات الموضوع والسبب او تثيران نفس المسائل ، بحيث تتوفر بينهما رابطة التلازم ، فيقرر عندئذ خبهما للفصل فيها بحكم واحد . كما يجوز أن يثير أحد الخصوم أسباباً من شأنها رد أحد قضاة الهيئة الحاكمة عن الاشتراك في نظر المراجعة او قد يعرض أحد القضاة تنحيه من الهيئة لأسباب معينة . فنتناول اذاً بالبحث هذه الطوارئ على الوجه الآتي : (١) الطلبات الطارئة . (٢) المسائل المعارضة . (٣) التنازل عن المراجعة وفقدان موضوعها . (٤) ضم المراجعات . (٥) رد القاضي وتنحيه .

### نبذة ١ - الطلبات الطارئة

١١٨ - انواعها : الطلبات الطارئة (demandes incidentes) هي الطلبات التي تقدم من الخصوم او من الغير أثناء المراجعة . ويطلق عليها الطلبات الإضافية عندما تقدم من المدعي ، والطلبات المقابلة عندما تقدم من المدعى عليه ، وطلبات التدخل او الإدخال عندما تقدم من الغير او تقدم من أحد الخصوم بقصد ادخال الغير في المراجعة لجعل الحكم الذي يصدر فيها محتجاً به عليه . فنبعث هذه الطلبات فيما يلي تباعاً .

---

= هذا وقد قضى بأنه في حال وفاة المدعي يقتضي حفظ الدعوى لحين المراجعة فيها من قبل الورثة وذلك لسبب عدم امكان اجراء التبليغات القانونية قبل تحديد هؤلاء وممرتهم بالطرق الرسمية (شورى لبناني ١٩٦٣/٦/٤ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٢٥٤) .

١١٩ - (أورد) الطلبات الإضافية : الطلب الإضافي ( demande additionnelle ) هو الطلب الذي يقدمه المدعي أثناء المراجعة رامية فيه الى تعديل الطلب الاصلي بالزيادة او النقصان . ففي الاصل يتحدد موضوع المراجعة ونطاقها بالطلب المقدم في استدعائها ولا تقبل بعد ذلك طلبات إضافية ولا أسباب قانونية جديدة ما لم تكن مهلة المراجعة غير منقضية بعد ( م ٦٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(١)</sup> . غير ان هذا الاصل يرد عليه استثناء عندما يكون الطلب الإضافي مرتبطاً مع الطلب الاصلي برابطة تلازم ويكون النظر به من اختصاص مجلس شوري الدولة ، إذ يقرر قبوله في هذه الحال رغم تقديمه بعد انقضاء مهلة المراجعة<sup>(٢)</sup> . ويصدق ذلك حتى اذا تضمن الطلب الإضافي زيادة على الطلب الاصلي ، أما اذا تضمن انقاصاً له فيكون بالأحرى مقبولاً في أي وقت إذ يفيد التنازل عند ذاك عن جزء منه . اما التلازم الذي يشترط وجوده بين الطلب الاصلي والطلب الإضافي فيتحقق عندما يكون الحل الذي يقرره القضاء لأحدهما من شأنه أن يؤثر في الحل

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٠/١١/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٣٦ - و ١٩٦١/٢/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٠٨ . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٩٥ - والفقرة ٧٠ آتفاً .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٩/٤/٢٦ مجموعة ليبون ص ٢٦٤ - و ١٩٥٩/١٠/٧ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٦٧ - اوبي ودراغر ٢ فقرة ٢٦٥ - لينوان ص ١٥٠ و ١٥١ - الجورسكلاسور الاداري لفظ Content. Adm. قسم ٦١٧ رقم ٢١١ . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٦٠/١١/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٣٦ ( حل ضمني ) .



الذي قد يقرر للآخر ( م ٥٤ أصول مدنية )<sup>(١١)</sup> . ويجوز أن يرد الطلب الإضافي في مراجعة القضاء الشامل ، كما لو قدم المدعي طلباً أصلياً يرمي الى الحكم بأصل الدين ثم قدم طلباً إضافياً يرمي الى الحكم بفائدة هذا الدين ، او اذا تضمن الطلب الاصلي الحكم بمبلغ من التمييز بسبب الضرر الذي أصاب المدعي بفعل او خطأ الإدارة ثم تضمن الطلب الإضافي الحكم بمبلغ يزيد عن المبلغ الاصلي بسبب تفاقم الضرر بعد رفع المراجعة<sup>(١٢)</sup> . كما انه قد يرد في مراجعة الابطال لتجاوز حد السلطة ، كما لو طلب المستدعي بعد انقضاء مهلة المراجعة إبطال قرار إداري غير القرار الذي طلب إبطاله في استدعائه الاصلي عندما تكون ثمة رابطة تلازم بين القرارين كأن يكون أحدهما نتيجة للآخر<sup>(١٣)</sup> . ويمثل ذلك الحال الذي يقبل فيه الطعن الرامي الى إبطال قرارين متلازمين بمقتضى استدعاء واحد<sup>(١٤)</sup> . أما إذا قدم الطلب الإضافي او الجديد بعد

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٢٤ .

ⓘ (٢) شوري فرنسي ١٤/٥/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٢٠٧ - لينوان ص ١٥٠ . أما اذا كان المدعي قد طلب الحكم له بالتعويض ودون أن يحدد قيمته في استدعاء المراجعة ثم قدم لائحة لاحقة بعد المهلة بتحديد هذه القيمة ، فلا يعد ذلك بمثابة الطلب الإضافي المقصود في المادة ٦٥ من الرسوم الاشتراعي ١١٩ ( شوري لبناني ٢ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١١٧ ) .

(٣) شوري فرنسي ٧/١٠/١٩٥٩ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٦٧ - اربي ودواخو فقرة ٧٦٥ .

(٤) انظر آتقاً الفقرة ٨٤ ( ٢٦ ) .

انقضاء المهلة دون أن يكون متزامناً مع الطلب الأصلي وحكم برده شكلاً، فيظل للمدعي الحق بتقديم مراجعة جديدة بشأنه بعد استصدار قرار مسبق من السلطة الادارية<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ ان الاحتجاج بعدم شرعية القرار الاداري يظل جائزاً بعد انقضاء مهلة مراجعة الإبطال وذلك بقصد مطالبة الادارة بالتعويض عن الضرر الناشئ عن خطئها في إصداره. على ان هذا الحق للمدعي أصبح محصوراً، بعد صدور قانون ٢٧ تموز ١٩٦٧ المعدل للسادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩، بالظمن بشرعية القرارات التنظيمية فقط<sup>(٢)</sup>.

١٢٠ - (ثانياً) الطلبات المتقابلّة : الطلب المتقابل (-demande reconventionnelle) هو الطلب الطارئ المقدم من المدعي عليه والذي يهدف فيه ليس فقط الى رد مراجعة المدعي بل الى الحكم عليه بإلزام معين او الى اجراء المقاصة<sup>(٣)</sup>. ويقبل هذا الطلب في مراجعة القضاء الشامل، دون مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(٤)</sup>، إذ تعتبر هذه موجهة في الاصل ضد قرار

---

(١) شوري لبناني ١٨/١١/١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ٢٢٨.

(٢) انظر آتناً الفقرة ٧٣ (٢).

(٣) انظر في بحث الطلب المتقابل في الدعوى المدنية : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٢٨ وما يليها.

(٤) شوري فرنسي ١١/٣/١٩٣٢ مجموعة ليبوت ص ٣٠٤ - و ٢٤٤/١٠/١٩٥٢ مجلة القانون العام ١٩٥٢ ص ١٠٤٨ - اوتي ودراغر ٢ فقرة ٧٦٧ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢١٨.

إداري لا ضد السلطة الادارية<sup>(١)</sup> التي لا يجوز لها بالتالي أن تقدم طلبات مقابلة فيها ؛ ويكون بإمكانها عند الاقتضاء أن تسحب القرار الصادر منها فيا اذا اعتبرته غير مشروع لا أن تطلب إبطاله بطلب مقابل<sup>(٢)</sup> .

ويشترط لقبول الطلب المقابل أن يكون الفصل في موضوعه من اختصاص مجلس الشورى المرفوعة اليه المراجعة الاصلية ، فإذا كان من اختصاص محكمة أخرى ، كالمحكمة الادارية الخاصة ، فيقرر عدم قبوله<sup>(٣)</sup> . كما يرفض قبول الطلب المقابل فيا اذا كان الفصل فيه يدخل أصلاً في اختصاص القضاء العدلي؛ وهو ما يحصل في الغالب إذ يكون المستدعي من اشخاص الفائزون الخاص فتوجه اليه الادارة ادعاء مقابل لا يجوز للنظر فيه إلا من قبل المحاكم العدلية دون الادارية<sup>(٤)</sup> . ولكن مجلس الشورى يخرج عن هذه القاعدة في حالة

---

(١) انظر : ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٧ - والفقرة ٢٨٥ نفاً .

(٢) ولكن قد تتحقق للسلطة الادارية المدهى عليها احياناً مصلحة في طلب إبطال قرار اداري وذلك عندما يكون هذا القرار صادراً من سلطة ادارية أخرى مدعية ، سواء كانت تابعة لها أم مستقلة عنها ( شوري فرنسي ١٩٥٤/١/٢٢ مجموعة ليبون ص ٤٦ - ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٧ ) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٣٥/١١/٢٧ مجموعة ليبون ص ١١٠٨ - و ١٩٤٦/١٠/٢٥ مجموعة ليبون ص ٢٤٧ .

(٤) انظر شوري فرنسي ١٩٤٦/١١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٤٤٥ - و ١٩٥٧/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٨٨٣ - ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٨ - لينوان ص ١٥٢ - الجوروسكلاصور الاداري السابق ذكره رقم ٢٢٤ . ونباتات النقي : شوري لبناني ١٩٦٦/١١ / ٨ مجموعة شدياتي ١٩٦٧ ص ٢٤ .

استثنائية ، إذ يقبل النظر في الطلب المقابل الرامي الى الحكم ببدل المطل والضرر على المدعي لسوء نيته في الادعاء ، لأن الفصل في هذا الطلب يستلزم تقدير قيمة الأسباب التي يستند اليها الادعاء الاصيل<sup>(١)</sup> . على ان قبول الطلب المقابل في هذه الحال ينحصر بمراجعة القضاء الشامل دون مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(٢)</sup> .

ويقبل الطلب المقابل أيضاً عندما يهدف الى المقاصة<sup>(٣)</sup> لا سيما المقاصة القانونية التي تعتبر وسيلة من وسائل الدفاع في الأساس ( م ٧٥ أصول مدنية )<sup>(٤)</sup> . كما يقبل عندما يرمي الى الدفاع في الدعوى الاصلية<sup>(٥)</sup> أي اذا كان من شأنه ليس فقط رد هذه الدعوى بل أيضاً الحصول على نتيجة مختلفة ، كما لو طلب المدعي الحكم بتنفيذ المقد فطلب المدعى عليه مقابلة الحكم بإبطال هذا المقد او إلغائه ، او طلب المدعي الحكم بانتفاء حق

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٦/١٠/٢٥ مجموعة ليبون ص ٢٤٧ - و ١٩٥٠/١٢/٢٢ - سيراى ١٩٥١ - ٣ - ١٧ - و ١٩٥٢/١٠/٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٦١ - و ١٩٦٨/١١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٨٩٤ - اربي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٨ - ليتوان ص ١٥٢ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٢٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٧/١١/٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٤٣ .

(٣) اربي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٩ والمراجع التي يشيران اليها .

(٤) انظر مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٢٨ ص ٧٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٣ مجموعة ليبون ص ١ - اربي ودراغو ٢ فقرة ٧٦٩ .

الارتفاق او زواله وطلب المدعى عليه مقابلة الحكم بوجود هذا الحق<sup>(١)</sup> .  
ويقبل الطلب المقابل كذلك في كل حالة يقوم فيها التلازم بينه وبين الطلب  
الاصلي<sup>(٢)</sup> . ويتحقق التلازم بوجه خاص عند استناد الطرفين الاصلي والمقابل  
الى ذات السبب بمعناه الواسع او الى ذات المسألة القانونية بالنسبة الى الشيء  
المادي الواحد ، كما لو ادعى المدعي بدفع ثمن البيع وادعى المدعى عليه  
مقابلة بالتعويض عن التأخير في تسليمه ، او طلب المدعي الحكم بإبطال العقد  
فطلب المدعى عليه مقابلة الحكم بتنفيذه<sup>(٣)</sup> .

ويجوز تقديم الطلب المقابل في أي وقت اثناء المعاملة دون التقيد بمهلة  
معينة وذلك حتى ختام التحقيق فيها<sup>(٤)</sup> . أنما يشترط تقديمه ضد القرار  
المطعون فيه بالدهوى الاصلية<sup>(٥)</sup> وفي مواجهة المستدعي الاصلي دون سواه<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر مولفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٢٨  
ص ٧٣ والمراجع التي أشرف عليها فيه .

(٢) شوري فرنسي ١١/١٧/١٩٤٤ سيراى ١٩٤٥ - ٣ - ٢٥ - اربى ودراغر ٢  
فقرة ٧٦٩ .

(٣) انظر مولفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٢٨ ص ٧١ .  
(٤) شوري فرنسي ٢٦/٣/١٩٣١ مجموعة ليبون ص ٣٥٨ - اربى ودراغر ٢ فقرة  
٧٧٠ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢١٦ . ط ان تراعى في تقديمه مهلة مرور  
الزمن ط الحق الذي يتعلق به وقواعد النظام العام ( شوري فرنسي ٢٢/١١/١٩٥٥  
مجموعة ليبون ص ٤٩٨ ) .

(٥) شوري فرنسي ٢٢/١/١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٤٦ - الجورسكلاسور الاداري  
السابق ذكره رقم ٢١٧ .

(٦) شوري فرنسي ٢٦/١٢/١٩٥١ مجموعة ليبون ص ٦١٩ .

ويكون قبول الطلب المقابل مرتبطاً في الاصل بقبول الطلب الاصيل بحيث يرد في حال عدم قبول هذا الاخير <sup>(١)</sup> ، فيما عدا الحالة التي يهدف فيها الى الحكم ببطل العطل والضرر عن سوء النية في الادعاء الاصيل <sup>(٢)</sup> . هذا وقضي أيضاً بأن التنازل عن الطلب الاصيل الذي رفض المدعى عليه قبوله لا يؤثر في الطلب المقابل الذي يتعين على مجلس الشورى الفصل فيه <sup>(٣)</sup> .

وإذا اغفل المدعى عليه تقديم طلب مقابل اثناء الدعوى المرفوعة بوجهه بموضوع معين ، فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى مستقلة بهذا الطلب إذ يصطدم بقوة القضية المحكوم بها في الدعوى السابقة متى توافرت في الدعويين وحدة الخصوم والموضوع والسبب <sup>(٤)</sup> .

ويلاحظ أن مجلس الشورى الفرنسي يقرر عادة ضم الطلب المقابل المقدم لديه الى الطلبات الاصلية الواردة في الدعوى ويفصل فيها بحكم واحد .

١٣١ - (ثالثاً) طلبات التفرص والردف : يحصل التدخل (interven- tion ) بوجه عام عندما يدخل شخص في دعوى قائمة بين أشخاص آخرين ،

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥١/٢/٢ مجموعة ليبون ص ٦٨ - ١٩٦٥/٧/٧ مجموعة ليبون ص ٤١٦ - ١٩٦٨/٣/٨ مجموعة ليبون ص ٨١٣ - الجورسكلادور الاداري السابق ذكره رقم ٢٢٧ .

(٢) ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٧٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٠/١٢/٢٢ مجموعة ليبون ص ٦٤٠ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٤/٧/٨ مجموعة ليبون ص ٣٤٠ .

من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم الأصليين أو بأمر من المحكمة ،  
لائبات حق له أو حمايته ، أو لتأييد حق أحد الخصوم إذا تحققت له مصلحة  
في ذلك ، أو لإصدار الحكم في مواجهته لكي يصبح نافذاً بحقه ، أو لتمكينه  
من حماية مصالح له قد لتناولها الدعوى .

فالتدخل هو إذاً على نوعين : تدخل اختياري ، وتدخل اجباري أو  
إدخال . فالأول يحصل بتدخل الغير في الدعوى من تلقاء نفسه ، والثاني  
بإدخال هذا الغير في الدعوى بناء على طلب أحد الخصوم أو بأمر من المحكمة .  
وقد نصت المادة ٧٢ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على هذين النوعين  
من التدخل بقولها : « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى ، كما  
يجوز للمجلس أو للمقرر إدخاله فيها » . فنبحث من ثم ، فيما يلي ، هذين  
النوعين من التدخل .

١٣٢ - (١) التدخل الاختياري : يختلف مجال هذا التدخل أمام القضاء  
الإداري عما هو عليه أمام القضاء المدني . فبمقتضى المادة ٥٨ من قانون أصول  
المحاكمات المدنية يجري التدخل الاختياري بأن يتدخل شخص ثالث من  
تلقاء نفسه لاثبات حقوقه أو حمايتها تجاه الخصوم أو أحدهم في الدعوى  
الأصلية أو لتأييد طلبات أحد الخصوم إذا كان لها من مصلحته . فيكون  
ثمّة إذاً نوعان من التدخل الاختياري لدى القضاء المدني : (١) التدخل الأصلي  
أو الاختصاصي ( intervention principale ou agressive ) وهو التدخل  
الذي يقوم به شخص ثالث بدافع من مصلحته الخاصة ضد الخصمين الأصليين  
للمطالبة بحق له مستقل عن طلبات كل منهما ، كتدخل شخص يدعي ملكية  
العين التي يتنازع عليها الخصمان في الدعوى أو تدخل الدائن المرتن الذي

يطلب تثبيت رهنه بوجه طرفي النزاع . (٢) التدخل التبعي أو التحفظي ( intervention accessoire ou conservatoire ) أو أيضاً الانضمامي ، وهو الذي يهدف به الشخص الثالث لا إلى المطالبة بحق خاص به بل إلى المحافظة على حقوقه ومصالحه وذلك بطريق الانضمام إلى أحد الخصوم وتأييد مطالبته ، كدخول المدين المتضامن في الدعوى المرفوعة ضد المدين الآخر لتأييد طلبه برد الدعوى لانقضاء الدين بالوفاء أو بمرور الزمن أو بغيرهما من أسباب الانقضاء ، أو تدخل الضامن في الدعوى المرفوعة ضد المضمون لتأييد موقف هذا الأخير والحصول على حكم برد للدعوى . أما القانون الإداري فلم يقرر سوى النوع الثاني من التدخل الاختياري ، أي التدخل التحفظي أو التبعي ، إذ نصت المادة ٧٢ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ على ما يأتي : « يقدم طلب التدخل باستدعاء على حدة ولا يمكن أن يحتوي هذا الطلب إلا على تأييد وجهة نظر أحد الخصوم » .

ويلاحظ أن هذا النص الأخير جاء منطبقاً على ما استقر عليه قضاء مجلس الشورى الفرنسي الذي لم يحز التدخل الاختياري إلا إذا كان يهدف إلى تأييد طلبات أحد الخصمين الأصليين في الدعوى أي المدعي أو المدعى عليه <sup>(١)</sup> ، ولم يستثن من ذلك سوى تدخل المستأجر في بناء قررت الإدارة هدمه لكونه متداعياً ويشكل خطراً على السلامة العامة ، وذلك في الدعوى المرفوعة من المالك

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٤/١٠/١٩ مجموعة ليون ص ٩٣٢ - و ١٩٤٣/١٢/١٠ مجموعة ليون ص ٢٨٨ - و ١٩٥٦/٦/١ مجموعة ليون ص ٢١٦ - و ١٩٥٩/١١/٦ مجموعة ليون ص ٥٨٣ - أولي ودرافو ٢ فقرة ٧٧٤ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٦٠ .



- الذي اقتصر فيها على طلب اعطائه مهلة لمباشرة الهدم - وحيث قبل للطلب المقدم من المتدخل - والتميز عن طلب المدعي - والرامي الى إبطال القرار الإداري القاضي بالهدم<sup>(١)</sup> .

ويجب لقبول طلب التدخل الاختياري أن تتوفر الشروط الآتية :

(١) يجب أن يكون المتدخل خارجاً عن الخصومة الأصلية وغير ممثل فيها . أما الخصم في الدعوى فلا يجوز له التدخل فيها بصفة أخرى ، كما انه لا يجوز للشخص الممثل في الدعوى بواسطة وكيل أو نائب قانوني أن يتدخل فيها . ولا يجوز التدخل في الاستئناف المرفوع أمام مجلس الشورى لشخص كان مثالا في المحاكمة الابتدائية - أمام المحكمة الإدارية المختصة مثلا - بصفة خصم أو حتى بصفة متدخل ، طالما يحق له استئناف الحكم لدى المجلس<sup>(٢)</sup> . أما إذا

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦١/٣/٨ مجموعة ليبون ص ١٥٩ - و ٥/٦ / ١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٠٠ هامش ١ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٦٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٧/٦/٢١ مجموعة ليبون ص ٤١٢ - و ١٣/٧/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٤٣٩ . عل ان حق الاستئناف ليس مقررأ للتدخل في دعوى الابطال لتجاوز حد السلطة الا اذا كانت له الصفة لتقديم استدعاء دعوى الابطال بنفسه (شوري فرنسي ١٩٥٩/١/٩ مجموعة ليبون ص ٢٤ - اودان ص ٦٢٩ و ٦٣٠ والأحكام التي يشير اليها - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٥١) ، وهذا عل عكس ما هو عليه الحال في دعوى القضاء الشامل حيث يكون للتدخل دوماً حق استئناف الحكم ( شوري فرنسي ١٩٥٩/١/٦ مجلة القانون للعام ١٩٦٠ ص ١٤٤ ودالوز ١٩٦٠ ص ٤٦٨ - و ٥/٦ / ١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ٨٠١ هامش ١ ) .

كان لا يجوز له هذا الاستئناف فيمكنه التدخل في المحاكمة الاستئنافية<sup>(١)</sup>. كما يمكنه التدخل في الاستئناف أيضاً إذا كان متدخل في المحاكمة الابتدائية وله بالتالي حق الاستئناف، غير أنه لم يبلغ استدعاء الاستئناف المقدم من أحد الخصمين بخطأ من القاضي المقرر الذي يتولى اجراءات التبليغ والتحقق<sup>(٢)</sup>. ويجوز التدخل في الاستئناف كذلك لمن له حق اعتراض الغير على الحكم الذي سيصدر فيه، قياساً على ما هو مقرر في المادة ٥٢٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(٣)</sup> وذلك تقديراً لرفع هذا الطعن فيما بعد. ويكون التدخل في المحاكمة التمييزية جائزاً أيضاً لشخص لم يكن خصماً ولا متدخل في المحاكمة التي صدر فيها الحكم المميز<sup>(٤)</sup>، طالما أن المتدخل يقتصر على تأييد موقف أحد الخصمين

---

(١) شوري فرنسي ١٦/١٠/١٩٥٩ مجموعة ليون ص ٥٢٠. وتتعلق هذه الحالة مثلاً بالنسبة للمتدخل في دعوى الإبطال إذا كان لا يحق له في الأصل رفع هذه الدعوى وفقاً لما ابيدناه في الهامش السابق.

(٢) انظر: شوري فرنسي ١٢/١/١٩٦٦ مجموعة ليون ص ٢٤ - اردان ص ٧٩٩ هامش ١.

(٣) انظر في ذلك مؤلفنا «أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية» جزء ١ لفرة ٣٦. وذهب القضاء الفرنسي أبعد ذلك مقررًا حق استئناف الحكم الابتدائي لمن له حق الطعن بهذا الحكم بطريق اعتراض الغير إذ أنه لم يتدخل في المحاكمة الابتدائية (شوري فرنسي ١٩/١٠/١٩٥٩ مجموعة ليون ص ٢٤ - اردان ص ٦٢٩ و ٦٣٠ - المورسكلور الاداري السابق ذكره رقم ٢٥١). ولكن إذا كان الغير في هذه الحال جق الاستئناف فهل يتمتع عليه التدخل في الاستئناف المقدم من خصم أصلي؟ برأينا أن الغير الذي لم يتدخل بداية حق التدخل استئنافاً في الحالة المذكورة ولو أقر له القضاء حق تقديم الاستئناف ولكنه لم يستعمل هذا الحق.

(٤) شوري فرنسي ١٢/١/١٩٦٥ مجموعة ليون ص ٣١٣. وانظر على سبيل الاستئناس مؤلفنا «أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية» جزء ١ ص ٩٢ - ٩٣.

دون ابداء طلبات أو أسباب قانونية جديدة. ويعتمد مجلس شورى الدولة، في وصفه الطلب بأنه تدخل، بصفة الشخص المقدم منه لا بالوصف الذي يعطى له من مقدمه؛ ولذا فإنه يعتبر الطلب المقدم من الغير طلب تدخل ولو وصفه مقدمه بالطلب الطارئ<sup>(١)</sup>، كما يعتبر اللائحة المقدمة من شخص تبلغ استدعاء الدعوى بناء على إيماء من القاضي المقرر لائحة دفاعية من مدعى عليه ولو وصفها مقدمها بطلب تدخل<sup>(٢)</sup>.

(٢) يجب أن تتوافر لدى طالب التدخل مصلحة في تدخله، وأن تكون هذه المصلحة متميزة عن مصلحة الخصوم في الدعوى أو عن المصلحة التي يمثلها هؤلاء الخصوم فيها<sup>(٣)</sup>. ففي دعوى القضاء الشامل تمثل مصلحة المتدخل في الحفاظ على الحق الخاص به والذي قد يكون من شأن الحكم الذي سيصدر في الدعوى إلحاق الضرر به<sup>(٤)</sup>، وهذا الحق يتميز عن الحق الذي

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٢٧ مجموعة ليبون ص ٩٨٣.

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٥/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٤٣٩ - ١٩٦٩/٦/١٣ مجموعة ليبون ص ٣٠٩ - اردان ص ٧٩٩.

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨/٣/٢٦ مجموعة ليبون ص ١٩٨ (وقد اعتبر أنه ليس لأعضاء نقابة منحة مصلحة متميزة عن المصلحة التي يمثلها مصفي هذه النقابة في الدعوى المرفوعة منه ولا يقبل بالتالي تدخلهم في هذه الدعوى). وانظر اردان ص ٨٠١.

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٧/٧/١٥ مجلة القانون العام ١٩٥٨ ص ١٠٩ - ١٩٦١/٦/٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٦٥ - ١٩٦٨/٤/١٩ مجموعة ليبون ص ٢٥١ - اردان ص ٨٠١ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٧٣ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٤٠ وما يليه.

يتدرج به المستدعي الأصلي . وقد قضي على هذا الأساس بأن المسام في شركة الأموال ليس له حق متميز عن حق من يمثل هذه الشركة ويدافع عنها ، ولذا يرفض تدخله الرامي الى تأييد مطالب الشركة <sup>(١)</sup> . على ان احتمال المساس بحقوق المتدخل ليس شرطاً لقبول التدخل في جميع دعاوى القضاء الشامل ، بل يستثني منه القضاء ببعض الدعاوى كتلك المتعلقة بالوظائف العامة <sup>(٢)</sup> ومعامات التقاعد <sup>(٣)</sup> مثلاً .

أما في دعاوى الإبطال لتجاوز حيد السلطة ، فيكتفي القضاء لقبول التدخل بتوفر المصلحة لدى المتدخل في صدور حكم بمطالب المدعي أو برفضها حسبما يكون للتدخل لتأييد موقف المدعي أو المدعى عليه <sup>(٤)</sup> . وقد أبدى

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٩/١/٣١ مجموعة ليبون ص ٦٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٩/١١/١٣ مجلة القانون العام ١٩٥٩ ص ١٠٣٤ ومجموعة ليبون ص ٥٩٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٨/٤/١٩ مجموعة ليبون ص ٢٥٢ . على ان الشرط المذكور يظل واجباً لقبول التدخل في القضايا المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي تعتبر من قضاء الإبطال والقضاء الشامل مما (شوري فرنسي ١٩٦٥/٧/٢ -الرق ١٩٦٦ ص ٤٩ ومجموعة ليبون ص ٣٩٩) .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٧/٦/٣٠ مجموعة ليبون ص ٢٨٦ - اودات ص ٨٠٢ -  
الجنورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٤٣ وما يليه - اوبي ومراغو ٢ فقرة ٧٧٣ م .  
وبشذات الملف : شوري لبناني ١٩٦٥/٦/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٩٣ -  
و ١٢/٥/١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٢٥ ( وقد جاء فيه : يقبل طلب التدخل في  
دعوى الإبطال من كل شخص تكون له مصلحة مباشرة فيها ، ويقوم المصلحة في كل حالة قانونية  
يمكن أن تؤثر على الوضع الذي يكون فيه ) - و ٢٠/١٠/١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٦٠  
ص ٣٥ ( وقد جاء فيه أن المدعي يكون ذا مصلحة عندما يكون في حالة قانونية يؤثر فيها )

القضاء بصدده مفهوم المصلحة التي تجيز قبول التدخل في هذه الدعاوى تساهلاً كبيراً . فقبل مثلاً طلب التدخل المقدم من منظمة نقابية في الدعوى المرفوعة ضد الدولة والرامية الى الفصل فيما إذا كانت تصرفات هذه الاخيرة من شأنها أن تفسح مجال المطالبة بالتعويض لبعض اعضائها بصفتهم للشخصية <sup>(١)</sup> . كما قبل طلب التدخل من ناد للسياسة يستهدف الحفاظ على تراث الأمة الفني في الدعوى المرفوعة ضد قرار بمصادرة أحد الاديرة <sup>(٢)</sup> . وقبل كذلك تدخل الجمعيات لدعم الدعوى المقامة من بعض أعضائها ولو معنوياً في حين انه لا يجوز لها رفع مثل هذه الدعوى مباشرة <sup>(٣)</sup> . غير انه قضى بأن تدخل الجمعية لا يكون مقبولا إلا إذا كانت الدعوى تهم عدداً كبيراً من اعضائها ، فإذا كانت لا تتعلق إلا بنفسه معينة منهم يكون التدخل مردوداً ؛ وعلى

---

القرار المطعون فيه، وهو تعريف ينطبق على التدخلين في الدعوى الحاضرة باعتبار ان وضعهم القانوني كملاكين يتأثر من وجود المدعى بالقرب من أملاكهم ) - ٧ / ٦ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٧٣ ( وقد اعتبر ان لصاحب المقار المأجور مصلحة اكدية للتدخل في الدعوى المقامة بين الادارة وصاحب المؤسسة المصنفة القائمة في عقاره في أثر اقفالها للتنوع بشأن تركيب آلات جديدة في المأجور يحدث ضجة مفرقة بالصحة والراحة العامتين ) - ١٥ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٦٣ ( وقد اعتبر ان للمواطنين حق الادعاء في الشؤون المحلية لما لها من تأثير مباشر على مصالحهم ، وان طلب التدخل المقدم من أحد أهالي القرية في المراجعة المتعلقة بقرار تجديد بلده يكون مقبولا لما لهذا التجديد من تأثير على مصالحه الشخصية ) .

(١) شوري فرنسي ٢٩ / ٢ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ١٤٣ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ٨ / ١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ١٧١ .

(٣) شوري فرنسي ٦ / ٦ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٩٧٢ . وانظر امثلة أخرى عديدة

في : الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٤٤ وما يليه - اوطان ص ٨٠٢ - ٨٠٣ .

ذلك يرد طلب تدخل الاتحاد الذي يستهدف بمقتضى نظامه الدفاع عن المصالح للعامة لجميع المؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة ، في الدعوى المرفوعة لحماية المصالح الخاصة للأفراد الذين يمارسون تجارة المنتجات الغذائية بالمفرق<sup>(١)</sup> . وقد قرر القضاء أيضاً أن مفهوم المصلحة يصادف بعض التقييد الناتج عن تطبيق مبادئ عامة تجب مراعاتها وتؤدي من ثم إلى رفض التدخل ، واستناداً لذلك فقد قضى بعدم قبول تدخل محكمة إدارية في المراجعة المرفوعة طعنًا بقرار صادر منها<sup>(٢)</sup> ، أو تدخل موظف في المراجعة الموجبة ضد قرار موقع منه أثناء مباقرته أعمال الوظيفة<sup>(٣)</sup> ، أو تدخل أحد أعضاء لجنة المباراة في المراجعة المرفوعة بإبطال نتائج هذه المباراة<sup>(٤)</sup> . كما رفض أيضاً ، لعدم توفر المصلحة الكافية ، طلب التدخل المقدم من البلدية في المراجعة الموجبة ضد قرار صادر من إدارة مركزية بمصادرة أحد الامكنة لصالح حزب سياسي<sup>(٥)</sup> .

(٣) يجب تقديم طلب التدخل بمقتضى استدعاء متميز ومستقل عن الاستدعاء الأصلي ( م ٧٢ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) سواء كان التدخل لتأييد موقف المدعي أم المدعى عليه . وهو يقدم بصيغة الاستدعاء

---

(١) شوري فرنسي ٢٣ / ١١ / ١٩٥١ سبتي ١٩٥٢ - ٣ - ٨٩ .

(٢) شوري فرنسي ٣١ / ٣ / ١٩٥٠ مجموعة ليون ص ٢٠٩ .

(٣) شوري فرنسي ٢٧ / ٢ / ١٩٤٨ مجموعة ليون ص ٩٨ .

(٤) شوري فرنسي ٢٧ / ١ / ١٩٦٠ مجموعة ليون ص ١٠٩٤ .

(٥) شوري فرنسي ١٨ / ٦ / ١٩٤٧ و ٢ / ٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليون ص ٨٦٦ .

الاصلي نفسه ؛ ولذا يجب توقيعه من محام على غرار هذا الاستدعاء <sup>(١)</sup> . كما يجب أن تتوافر في طالب التدخل أهلية التقاضي ، كالأهلية المشترطة لدى المدعي بالذات <sup>(٢)</sup> . ويشترط أيضاً في استدعاء التدخل أن يتضمن المطالب ، وإذا اقتصر على ترك أمر التقدير لحكمة الهيئة الناطقة في الدعوى فيقرر رفضه <sup>(٣)</sup> ؛ كما يجب أن يتضمن ذكر الاسباب المبررة له <sup>(٤)</sup> . ويلاحظ أن تقديم استدعاء التدخل يكون جائزاً في أي وقت وحق انتهاء مرحلة التحقيق بوضع التقرير والمطالبة وتقديم الخصوم ملاحظاتهم عليها <sup>(٥)</sup> . وقد ذهب القضاء الى قبوله أيضاً خلال الايام القليلة السابقة لموعده إصدار القرار <sup>(٦)</sup> شرط ألا يطلب التدخل التوسع في التحقيق <sup>(٧)</sup> . هذا ومن الواضح أن استدعاء التدخل إذ يرمي الى تأييد وجهة نظر أحد الخصوم لا يحتاج الى استصدار قرار اداري مسبق <sup>(٨)</sup> كاستدعاء المراجعة .

---

(١) شوري فرنسي ١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ مجموعة ليون ص ٣٧٠ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ٥٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٤ / ٦ / ١٩٦٨ مجموعة ليون ص ٣٦٢ .

(٤) شوري فرنسي ١٨ / ٤ / ١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٩٨٣ .

(٥) شوري لبناني ١٠ / ٧ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٠٥ .

(٦) شوري فرنسي ٤ / ٤ / ١٩٥٢ مجلة القانون العام ١٩٥٢ ص ١٠٢٥ ومجموعة ليون

ص ٢١٠ .

(٧) شوري فرنسي ٣٠ / ٦ / ١٩٣٣ مجموعة ليون ص ٧٠٧ - الجوروسكلامور

الاداري السابق ذكره رقم ٢٧٠ .

(٨) شوري لبناني ١٢ / ٢ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٨٠ .

(٤) يجب أن يشتمل استدعاء التدخل على مطالب مؤيدة لموقف أحد الخصمين في الدعوى ( م ٧٢ :فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . ذلك أن التدخل التحفظي أو الانضمامي هو الذي أجازته القانون لدى القضاء الإداري دون التدخل الاختصاصي كما قدمنا . ولذا لا يجوز أن يشتمل استدعاء التدخل على طلبات تختلف عن طلبات الخصم الذي يهدف الى تأييد موقفه في الدعوى (١) ؛ فلا يصح مثلا أن يهدف التدخل الى إبطال نصوص في المرسوم غير النصوص المطعون فيها بالاستدعاء الأصلي (٢) . ولكن التدخل ، تأييداً لموقف الخصم الذي ينضم إليه ، يمكنه الادلاء بأدلة ( moyens ) أو حجج ( arguments ) أو دفعه لم يسبق أن ادلى بها الخصم المذكور (٣) ، شرط ألا يستند في ذلك الى سبب قانوني ( cause juridique ) جديد (٤) .

وما دام التدخل حاصلًا لتأييد مطالب أحد الخصمين فإن قبوله يتوقف على قبول هذه المطالب . فإذا كان القصد منه تأييد المطالب الواردة في

---

(١) شوري فرنسي ١٠/١٢/١٩٤٣ مجموعة ليون ص ٢٨٨ - ٨٥/٥/١٩٦٤  
الأسبوح القانوني ١٩٦٤ - ٢ - ١٣٧٣٣ .

(٢) شوري فرنسي ٤/٣/١٩٦٦ مجموعة ليون ص ١٧٦ - اودان ص ٨٠١ .

(٣) شوري لبناني ١٠/٦/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٨٣ . وانظر أيضا :  
شوري لبناني ١٨/٤/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٢٦ - و ١٠/٧/١٩٦٧  
مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٠٥ .

(٤) شوري فرنسي ٧/٢/١٩٥٨ مجموعة ليون ص ٧٤ - ٦٥/١١/١٩٥٩ دالرز  
١٩٦٠ ص ٤٦٨ .



الاستدعاء الاصيل ، فان القضاء برفض هذه المطالب ياترب عليه رفض طلب التدخل<sup>(١)</sup> . كما يقرر رفض طلب التدخل المؤيد للمدعي أيضاً ، لانتفاء الموضوع ، في حال تنازل هذا الاخير عن دعواه<sup>(٢)</sup> . أما إذا كانت طلب التدخل مؤيداً لموقف المدعى عليه الذي يستهدف رد الاستدعاء الاصيل ، فانه لا يتأثر بما يطرأ على هذا الاستدعاء من عوارض ، كالتنازل عنه<sup>(٣)</sup> أو القضاء برفض قبوله مثلاً<sup>(٤)</sup> .

١٢٣- (ب) التدخل الاجباري او الاوفاال : ان طلب التدخل الاجباري ( intervention forcée ) هو الحق المعطى للخصوم في استحضار شخص ثالث لإدخاله في المحاكمة بقصد اشراكه في سماع الحكم الذي يصدر فيها ( م ٥٨ أصول مدنية ) أو جعل القضية التي يحكم فيها بينهم محكوماً فيها أيضاً تجاه ذلك الشخص ( م ٦٤ أصول مدنية ) . فيكون الهدف من هذا الإدخال إذا جعل أثر القضية المحكوم بها بين الخصوم يمتد إلى الغير المدخل في الدعوى بحيث يتمتع عليه بعد ذلك للطعن بالحكم الصادر فيها

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ٧ / ٧ - مجموعة ليون ص ٤٢٧ - ١٩٥٥ / ١ / ٧ مجموعة ليون ص ٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٢٧ / ٢ / ٤ مجموعة ليون ص ١٥٧ . غير انه قضي أيضاً بأن طلب التدخل يظل مقبولاً ولو أصبح استدعاء الدعوى بسدود موضوع ( شوري فرنسي ١٩٥٦ / ١ / ٢٧ مجموعة ليون ص ٤٣ ) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٩ / ٥ / ٦ أشار اليه ارجان في الصفحة ٨٠٤ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٢ / ١١ / ١٦ مجموعة ليون ص ٦١٠ .

بطريق اعتراض الغير . ويلاحظ ان القانون اللبناني قد خول مجلس شورى الدولة ، مع العضو المقرر ، إدخال الغير في الدعوى ( م ٧٢ فقرة ١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، في حين ان مجلس الشورى الفرنسي - لحاق القانون الفرنسي من نص مماثل - قد استقر على ان إدخال الغير في الدعوى لا يجوز إلا بناء على طلب مقدم من أحد الخصوم (١) .

وتجدر الإشارة الى أن طلب الإدخال ، في حال تقديمه ضد إدارة عامة غير الإدارة المدعى عليها ، يجب ان يوجه ضد قرار صادر من هذه الإدارة (٢) وفقاً للقاعدة العامة المقررة في المادة ٥٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ والتي تقدم بحثها ، وقد يكون هذا القرار صريحاً ، أو ضمنياً أي ناتجاً عن سكوت الإدارة مدة شهرين على الطلب المقدم إليها من طالب الإدخال . غير أن جواب الإدارة المدخلة في المحاكمة على استدعاء الإدخال في الأساس وطلب

---

(١) شوري فرنسي ١٥ / ١١ / ١٨٨٩ مجموعة ليبون ص ١٠٤٢ - ٢٦٠ / ٣ / ١٩٥٨  
مجموعة ليبون ص ١٩٨ - اوبي ودواغر ٢ فقرة ٧٧٦ - اودان ص ٨٠٤ .

(٢) شوري فرنسي ٥ / ١١ / ١٩٢٤ مجموعة ليبون ص ٨٥٥ - ٦٠ / ٨ / ١٩٢٥  
مجموعة ليبون ص ٨١١ - اوبي ودواغر ٢ فقرة ٧٧٧ . وبهذا المعنى : شوري لبناني ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٢ مجموعة شتيق ١٩٦٣ ص ٢٢ ( وقد جاء فيه ان طلب ادخال الدولة في الدعوى القائمة على البلدية مردود لأن الدعوى جائرة للحكم من جهة ولأن المدعي لم يربط النزاع مع الدولة ) - ٢٥٠ / ٥ / ١٩٦٤ مجموعة شتيق ١٩٦٤ ص ١٦٦ ( حيث جرى إدخال الدولة محل البلدية في المراجعة المرفوعة طعنًا بقرار صادر من المحافظ كممثل للدولة ) .

رده قد عدت من قبيل القرار المسبق الذي يربط النزاع أمام المجلس<sup>(١)</sup> وفقاً لما بيناه سابقاً<sup>(٢)</sup> .

وبشترط لقبول طلب الإدخال، يوجه خاص، من جهة، أن تكون الهيئة القضائية المقدم إليها هذا الطلب مختصة في الأصل بالنظر في موضوعه، ومن جهة ثانية، أن يترتب على الحكم الذي كان سيصدر في الدعوى مساس بحق الغير المطلوب إدخاله يتيح له حق اعتراض الغير عليه<sup>(٣)</sup> .

هذا وقد قبل مجلس الشورى الفرنسي أيضاً طلب الإدخال لأجل الضمان ( appel en garantie )<sup>(٤)</sup> . ويبدو مثل هذا الطلب مقبولاً في حال توجيهه ضد إدارة أخرى مع التقيد بقاعدة القرار المسبق كما قدمنا . أما مجلس الشورى اللبناني فقد أجاز طلب الإدخال لأجل الضمان الموجه من الإدارة المدعى عليها ضد صاحب الامتياز بحيث انه إذا قضي بمسؤوليتها يقضى بنفس الوقت بمحققها في الرجوع عليه بما قد يحكم عليها به<sup>(٥)</sup> . ولكنه رفض طلب الإدخال الموجه من للدولة المدعى عليها ضد شركة الضمان والرامي الى الحكم

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٩/٢/١٨ مجموعة ليبون ص ١٢٥ - اوني ودراخو ٢ فقرة ٧٧٧.

(٢) انظر آتفاً الفقرة ٣٠ .

(٣) انظر في ذلك : اودات ص ٨٠٤ - مولفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الاول فقرة ٤٠ .

(٤) انظر : شورى فرنسي ١٩٤٤/٣/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٠١ - اوني ودراخو ٢ فقرة ٧٧٧ .

(٥) شورى لبناني ١ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٥٩ .

على هذه الشركة بمثل ما يحكم به على الدولة من تعويض من جراء حادث تسببت به إحدى سياراتها المؤمنة لدى المطلوب إدخالها ، باعتبار أن علاقة الدولة مع شركة الضمان هي علاقة مدنية تخضع للقواعد والاحكام المقررة في القانون المدني ويعود بالتالي النظر بها للقضاء المدني<sup>(١)</sup> .

### نبذة ٢ - المسائل المعترضة

١٢٤ - ماهيتها - اجراءات الفصل فيها : المسألة المعترضة (question préjudicielle) هي المسألة التي تثار في الدعوى المرفوعة أمام القاضي ويكون الفصل فيها داخلا في اختصاص جهة قضائية أخرى او سلطة خاصة أخرى بحيث يتعين على القاضي في هذه الحال وقف النظر في الدعوى المرفوعة أمامه حتى الفصل بتلك المسألة من المرجع المختص ؛ ويتقيد القاضي بالرأي المعطى بشأنها من هذا المرجع الأخير .

وقد تثار في المراجعة المرفوعة أمام مجلس شورى الدولة مسائل معترضة يدخل النظر بها في اختصاص المحاكم المدنية ، كمسائل الأحوال الشخصية<sup>(٢)</sup> او الجنسية<sup>(٣)</sup> او الملكية الخاصة<sup>(٤)</sup> او الإرث<sup>(٥)</sup> او المسائل المتعلقة بصحة

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٨ / ٥ / ٢ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٤٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٣ / ١٢ / ١٩ مجموعة ليبون ص ٢٨٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧ / ١٠ / ٩ مجموعة ليبون ص ٥١٢ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٩ / ١١ / ٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٩ - شوري فرنسي

١٩٣٤ / ٢ / ٣ مجموعة ليبون ص ٢٩٧ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٢ / ٣ / ١٢ مجموعة ليبون ص ١٥٢ .

عمل تجاري<sup>(١)</sup> او يعقد من عقود القانون الخاص<sup>(٢)</sup> او غيرها<sup>(٣)</sup>؛ او يكون النظر بها داخلا في اختصاص محكمة أجنبية<sup>(٤)</sup> ، او سلطة إدارية معينة كوزير الخارجية بالسبب لتفسير نصوص اتفاقية دبلوماسية غامضة او ملتبسة<sup>(٥)</sup> . فعندما تثار مثل هذه المسائل أمام مجلس شورى الدولة ، فإنه يقرر استئخار الفصل في المراجعة المرفوعة لديه ريثما يفصل في المسألة المعارضة من المرجع المختص . ويجوز أن تثار المسألة المعارضة من قبل الخصوم كما يجوز أن يثيرها المجلس من تلقاء ذاته<sup>(٦)</sup> . إنما لا يتعين على المجلس وقف النظر بالمراجعة حتى الفصل بالمسألة المعارضة من المرجع المختص لمجرد إثارة هذه المسألة لديه إذ أن الأمر جوازي له وداخل في نطاق تقديره<sup>(٧)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٥/١/١٠ مجموعة ليبون ص ١٢٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٨/٣/٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٠٣ .

(٣) انظر امثلة اخرى قد اشار اليها غابرد في الفقرة ٤٧٠ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٤/٥/٤ مجموعة ليبون ص ٥٣٠ - و ١٩٤٩/١١/١٢

مجموعة ليبون ص ٤٨٠ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٦/٢/٣ مجموعة ليبون ص ٤٤ - و ١٩٥٧/٣/٢٩ مجموعة ليبون

ص ٢٣٠ - و ١٩٦٠/٧/٨ مجموعة ليبون ص ٤٥٨ - شورى لبناني ١٩٦٢/١١/٩

مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٣١ . وانظر : غابرد فقرة ٤٧٣ - مؤلفنا « رقابة القضاء

المدني على اعمال الادارة » فقرة ٣٧ ص ١٣٣ هامش ٣ . اما نصوص الاتفاقية الدبلوماسية

الواضحة فيجب أن تطبق بحرفيتها ( شورى فرنسي ١٩٣٨/٧/١ مجموعة ليبون ص ٦٠٧ -

و ١٩٤٨/١/٣٠ مجموعة ليبون ص ٤١ ) .

(٦) شورى فرنسي ١٩٥٥/١/٧ مجموعة ليبون ص ٧ - و ١٩٥٥/٥/٢٠ مجموعة

ليبون ص ٢٧٥ .

(٧) اربي ودراغر ٢ فقرة ٨٠٥ - غابرد فقرة ٤٧٤ والأحكام التي يشير اليها .

وهو لا يقرر عادة وقف السير بالمراجعة لهذه الغاية إلا إذا توفر الشرطان الآتيان : (١) أن يكون موضوع المسألة المعارضة غامضاً وملتبساً أو أن يكون النزاع بشأنه ، والذي يتوقف عليه فصل المراجعة ، نزاعاً جدياً<sup>(١)</sup> ؛ أما إذا كان موضوع المسألة المعارضة واضحاً ولا خلاف بشأنه فيعتمد المجلس في الحكم بالمراجعة دون أي استئثار . (٢) أن يكون الفصل في المراجعة مرتبطاً بالحل الذي سيقرر للمسألة المعارضة<sup>(٢)</sup> ؛ وهذا الشرط مفروض أصلاً وإلا انتفى مبرر استئثار المراجعة .

ومتى توفر الشرطان المتقدمان يقرر مجلس شورى الدولة وقف النظر بالمراجعة وتكليف الأكثر عجة من الخصمين عرض المسألة على المرجع المختص خلال مهلة يحددها له<sup>(٣)</sup> . فإذا حصل تأخر في عرض المسألة على السلطة المختصة دون عذر مقبول ، يصرف المجلس النظر عن تلك المسألة ويصدر الحكم في المراجعة<sup>(٤)</sup> .

وإذا رفعت المسألة المعارضة الى المرجع المختص تعين على هذا المرجع الفصل فيها دون النظر فيها إذا كان القرار الصادر بإحالتها إليه هو صحيح

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٩/٦/١٩ مجموعة ليبون ص ٣٨٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/٤/٢٠ مجموعة ليبون ص ١٦٠ - اوبي ودواغر ٢  
فقرة ٨٠٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٠/٢/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٢٠ - و ١٩٥٢/٣/١٢ مجموعة  
ليبون ص ١٥٧ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٢/٧/٤ مجموعة ليبون ص ٣٥٤ - و ١٩٥٣/٤/٢٤ مجموعة  
ليبون ص ١٨٩ - اوبي ودواغر ٢ فقرة ٨٠٦ - غابولد فقرة ٤٧٥ .

أم لا ، إلا إذا اعتبر نفسه غير مختص للنظر فيها فيصدر عندئذ قراراً بعدم الاختصاص . ويتحقق في هذه الحال ما يسمى بالخلاف السلي على الاختصاص الذي يعود الفضل فيه ، عندما يقع بين جبري القضاء العدلي والإداري ، لحكمة حل الخلافات<sup>(١)</sup> . أما إذا أصدر المرجع الحالة عليه المسألة المتراضة قراراً في الأساس فيلتزم مجلس شورى الدولة بالرأي الوارد في هذا القرار<sup>(٢)</sup> .

### نبذة ٣ - التنازل عن المراجعة وفقدان موضوعها

١٢٥ - (أولاً) التنازل عن المراجعة : يميز عادة بين التنازل عن المراجعة أو الدعوى (désistement d'instance) والتنازل عن الحق (désistement du droit) أو عن حق الدعوى (désistement d'action ou du droit d'action) . فالتنازل عن الدعوى يقتصر على الخصومة القائمة ولا يتناول أساس الحق المبنية عليه أو حق الدعوى نفسه ، بحيث يبقى للمدعي المتنازل حق رفع دعوى جديدة بالاستناد الى ذلك الحق . أما التنازل عن أساس الحق الذي تستند اليه الدعوى أو عن حق الدعوى نفسه فيؤدي الى زوال الحق برفع هذه الدعوى فيما بعد سواء لزوال سببها أي الحق الذي تلبنى عليه أو لزوال حق المدعي بها بعد التنازل عنه .

---

(١) انظر في ذلك مؤلفنا « رقابة القضاء العدلي على اعمال الادارة » فقرة ١٣٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٨/٢/١٩٤٧ مجموعة ليبون ص ٨٤ - و ١٠/٧/١٩٤٧ مجموعة

ليبون ص ٣٠٦ - اربي ودراغو ٢ فقرة ٨٠٧ - غايلود فقرة ٤٧٧ .

ويقرر مجلس شورى الدولة جواز هذين النوعين من التنازل . فهو يقبل التنازل عن الحق ولكنه يتشدد بشأنه ويشترط لقبوله أن يكون صريحاً خالياً من أي التباس<sup>(١)</sup> . كما يقبل التنازل عن الدعوى لدى إتمام بعض الشروط التي نبينها فيما يأتي . وفي حال قيام الشك أو الالتباس حول نوع التنازل ، أي حول ما إذا كان ينصب على الدعوى أو على حق الدعوى ، فيفترض أنه تنازل عن حق الدعوى<sup>(٢)</sup> . ولا يعتبر تنازلاً عن الدعوى إلا إذا اتضح ذلك من الظروف الخاصة التي أحاطت به وقصرت مداه على الدعوى فقط دون الحق<sup>(٣)</sup> أو إذا اتضح قصد المدعي التأكيد بإقامة نفس الدعوى

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٢/١/٢٣ مجموعة شديق ١٩٦٢ ص ٥٠ ( وقد جاء فيه : ان التنازل لا يستنتج ولا يفرض بل يجب ان يكون صريحاً ولا يترك اي مجال للالتباس ) - و ١٩٦٢/١٠/١٦ مجموعة شديق ١٩٦٢ ص ١٨٨ ( وقد جاء فيه : ان الراء ( التنازل ) كي يكون ملازماً بشأن الحق المدعى الراء منه يجب أن لا يحتمل التفسير على وجهين متعارضين وان لا يكون هناك شك في نية المبرر . بأنه يتنازل فعلاً على ذلك الحق . فإذا اعتبر مجلس الشورى بما له من حق في تقدير مقاصد الأعمال القانونية ونيات المتعاقدين ان الإبراء الذي يوقعه موظف البلدية لم يكن يشمل الحق الذي يطالب به بدعواه لجهة فرق التعويض عن عمله الإضافي المؤدى خارج أوقات الدوام الرسمي قضى بإلزام البلدية بأدائه له ) - و ١٩٦٣/٤/٣ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٢٨٢ ( وقد جاء فيه ان توقيع الموظف على جدول الراتب على شكل معلوم لا يحرم الموظف من المطالبة بما يوليه القانون من حقوق براتب تفوق ما قبضه ولا يبعد ذلك منه تنازلاً عن حقه كما ان قبض جزء من الدين لا يعتبر تنازلاً عن المطالبة بالجزء الآخر اذا لم يصدر عن الدائن عمل إيجابي يفيد ذلك ) .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٥/١١/٤ مجموعة ليبون ص ٧٧٧ - اردان ص ٩٦٨ - ٩٦٩ - غابريه فقرة ٥٠٤ - اوبي ودواخو ٢ فقرة ٧٨٦ .  
(٣) شورى فرنسي ١٩٥٢/٥/١٦ مجموعة ليبون ص ٨٠١ .



فيا بعد<sup>(١)</sup>. وينطبق ذلك على التنازل عن دعوى الإبطال<sup>(٢)</sup> كما عن دعوى القضاء الشامل<sup>(٣)</sup>.

ويحوز تقديم طلب التنازل عن الدعوى في أي وقت وحق ختام إجراءات التحقيق ، أي حق وضع تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة وتقديم ملاحظات الخصوم عليها<sup>(٤)</sup> . وليس ما يمنع مجلس الشورى أيضاً من قبول طلب التنازل المقدم بعد ذلك وقبل صدور الحكم في الدعوى . ويحوز تقديم طلب التنازل بواسطة المحامي الوكيل مع توقيعه عليه إذا كانت وكالته تحاول ذلك ، وإلا قدم التنازل بتوقيع المدعي بالذات<sup>(٥)</sup> .

ولا يخضع التنازل لصيغة معينة ، بل يحوز استنتاجه من مجمل مضمون اللائحة أو المذكرة المقدمة من المدعي<sup>(٦)</sup> . وهو يكون عادة صريحاً ؛ على

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٦/٢/١١ مجموعة ليبون ص ١١٠ - و ١٩٦٨/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٤٤٨ - و ١١ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٣٠٥ . والظر : شوري لبناني ١٩٦٦/٧/١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٨٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٥/١١/٤ مجموعة ليبون ص ٧٧٧ - و ١٩٥٧/٥/٢٤ مجموعة ليبون ص ٣٤١ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٢/١/٢٩ مجموعة ليبون ص ١٢٨ .

(٤) بهذا المعنى : شورى فرنسي ١٩٤٨/١/٢١ مجموعة ليبون ص ٦٦٢ - غامبولد فقرة ٥٠٣ - اوبي ودرافو ٢ فقرة ٧٨٧ .

(٥) شورى لبناني ١٩٦٦/٢/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٣ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٢٦/٥/٢١ مجموعة ليبون ص ٩٠٨ .

أنه لا يشترط استعمال لفظ « التنازل » بل يمكن استبداله بلفظ آخر يفيد ذات المعنى : كترك الدعوى أو الرجوع عنها أو العدول عن الخصومة وما نحو ذلك<sup>(١)</sup>. كما يجوز أن يكون هجيناً ؛ إنما يجب في هذه الحالة أن يستتج من أفعال أو أقوال أو ظروف معينة تدل على نية أكيدة لدى المدعي بترك الدعوى<sup>(٢)</sup>. وقد ينتج التنازل عن رضوخ المدعي لتصرف الإدارة الذي يطمح فيه إذا كان لا يتعارض مع قواعد النظام العام<sup>(٣)</sup> ، أو عن رضوخ

---

(١) شوري فرنسي ٢١ / ١٢ / ١٩٣٨ مجموعة ليبون ص ٩٦٨ - ١١ / ١١ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٥٢٦ .

(٢) انظر على سبيل الاستئناس ما ابديناه بشأن التنازل عن الدعوى المدنية في مؤلفنا «اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية» الجزء ٢ لفقرة ٢٧٩ وما يليها. هذا وقد اعتبر من قبيل التنازل طلب المدعي اعتبار الخصومة منتبهة لانتفاء الموضوع ممتدداً ان الشروط اللازمة لزوال موضوع استحداثه هي متوافرة (شوري فرنسي ١٥ / ٧ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٤٦١ - و ٩ / ١٢ / ١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ٩٦٩) ؛ هذا ما لم يشر المدعي صراحة الى عدم قصده بالتنازل او يقدم مطالب احتياطية تنفي هذا القصد ( شوري فرنسي ٩ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٤٥٤ ) .

(٣) على أن الرضوخ يجب أن يكون صريحاً ، فتتفيذ القرار الاداري المأزم والناسف ذاته لا يعد رضوخاً له . ولذا فإن قبض تمريض الصرف لا يشكل رضوخاً لقرار الصرف من الخدمة ( شوري لبناني ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٨ ) . وانظر : شوري لبناني ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٧٩ - ٤ / ١٢ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٧٦ - و ٢٣ / ١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٥١ ( وقد جاء فيه ان الرضوخ الضمني لا يؤخذ به إلا اذا جاء بصورة صريحة جازمة لا تقبل التأويل ) - ٤ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٠٦ . وانظر أيضاً : اوبي ودراغر ٢ فقرة ٧٩٣ وما يليها - اردات ص ٨٠٥ وما يليها .

الطاعن بالحكم القضائي - بطريق الاستئناف او التمييز او غيرها - لضمون هذا الحكم .

وقد يرد التنازل بسيطاً ومجرداً عن أي شرط ، فيقرر القاضي في هذه الحال تدوينه دون النظر في أمر اختصاصه للفصل في موضوع الدعوى إذ أن التنازل يتقدم على بحث الاختصاص <sup>(١)</sup> . وقد يرد معلقاً على شرط ، ولا يقرر القاضي تدوينه في هذه الحال إلا بعد تحققه من انفاذ هذا الشرط مقدماً <sup>(٢)</sup> . وفي حال عدم تنفيذ الشرط لا يقوم التنازل ، كما أنه لا يقوم في حال استناده الى سهو او غلط لدى المدعي إذ يعتبر حينئذ دون سبب <sup>(٣)</sup> .

وقد يشمل التنازل كامل الطلبات الواردة في الدعوى او بعضها فقط ؛ وفي الحالة الثانية يقرر المجلس تدوينه بالنسبة الى الطلبات التي تناولها <sup>(٤)</sup> أما الطلبات الأخرى فيفصل في موضوعها . وقد يقتصر التنازل على اجراء من اجراءات المحاكمة او على ورقة من أوراقها ، كالتنازل عن اجراء تدقيق الخط او عن مستند طلب ابرازه ، وهو يؤدي عندئذ الى إلغاء ذلك الإجراء او هذا المستند . كما قد يقتصر على بعض الأسباب او الوسائل المدلى بها ، ويلبقي

(١) شوري فرنسي ١٧ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ١٠٢٠ - اردان ص ٩٧٠ .

(٢) شوري فرنسي ٨ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ١٤ .

(٣) شوري فرنسي ١٦ / ٤ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ١٦٥ - اردان ص ٩٧٠ - اوبي ودواغر ٢ ققرة ٧٩٠ .

(٤) شوري فرنسي ٦ / ٣ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ١٦٧ .

في هذه الحال أن يكون صريحاً، فإذا أخفل الخصم إعادة ذكر أحد الأسباب في جوابه فلا يكفي ذلك لاعتباره متنازلاً عنه ؛ ولا يجوز التنازل في كل حال إلا عن أسباب لا تتعلق بالنظام العام <sup>(١)</sup> .

ويشترط القضاء الإداري لقبول التنازل موافقة المدعى عليه <sup>(٢)</sup> لا سيما في دعوى القضاء الشامل ، على غرار ما هو عليه الحكم في الدعوى المدنية ( م ٤٧٠ أصول مدنية ) <sup>(٣)</sup> . ويفترض ذلك أن يكون المدعى عليه قد أبلى استدعاء الدعوى وأجاب عليه طالباً رد مطالب المدعي أو الحكم له بطلبات مقابلة ؛ أما إذا حصل التنازل قبل إبلاغ المدعي عليه استدعاء الدعوى أو قبل تقديم جوابه عليه ، فيجوز للقاضي قبوله دون انتظار موافقة هذا الأخير إذ تعتبر الخصومة غير متكونة بعد <sup>(٤)</sup> . كما يجوز الأخذ بالتنازل ، بصرف النظر عن موافقة المدعى عليه أو عدمها ، إذا كان هذا الأخير قد اقتصر في جوابه على الدفع بعدم الاختصاص أو ببطالان استدعاء

---

(١) شوري فرسي ١٩ / ٥ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٣٤٦ .

(٢) اربي ودراغر ٢ فقرة ٧٨٨ - غابوله فقرة ٥٠٦ . وانظر : شوري لبناني ١٧ / ١٢ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٣ .

(٣) انظر في ذلك مؤلفنا وأصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية الجزء ٢ فقرة ٢٨٠ .

(٤) انظر : شوري لبناني ١٨ / ٣ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠١ ( وقد جاء فيه : اذا رجع المستدعي عن مراجعته بعد تسجيلها في القلم ولكن قبل إجراء أي تبليغ فيها يقرر مجلس الشوري تسويئ اسقاطها دون إجراء أي تبليغ من المستدعي ضده على اعتبار ان النزاع لم ينشأ معه ولم يتعلق له به أي حق ) . وانظر أيضاً مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٢٨٠ .

الدعوى او بأي طلب يرمي الى عدم السير بالدعوى ، لان التنازل يتفق مع طلب المدعى عليه هذا اذ يحقق الغرض الذي يهدف اليه وهو التخلص من الخصومة بدون حكم في الاساس <sup>(١)</sup> . ويصرف النظر أيضاً عن موافقة المدعى عليه عند انتفاء مصلحته في معارضة التنازل او عند تجاوزه حدود حسن النية في هذه المعارضة <sup>(٢)</sup> .

وإذا وافق المدعى عليه يصبح التنازل قطعياً لا يجوز الرجوع عنه ويلتج جميع آثاره . على انه يجوز للمدعي الرجوع عن تنازله اذا كان المدعى عليه لم يوافق عليه بعد <sup>(٣)</sup> . أما التنازل عن دعوى الإبطال فيمكن الرجوع عنه في أي وقت وطالما أن الحكم لم يصدر بشأنه <sup>(٤)</sup> ، سيما وأن موافقة الإدارة المدعى

---

(١) انظر مولفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٨٠ ص ٢٦٥ والمراجع التي تشير إليها فيه .

(٢) وقد قضي بأن اشتراط موافقة المدعى عليه لقبول تنازل المدعي من دعواه لا يمكن أن يكون قيداً مانعاً لقبول هذا التنازل متى كان عدم الموافقة غير مبني على سبب يبرره او مصلحة في جانب المدعي عليه لدعوى اليه او مطلب معلق عليه قبول التنازل ، ويجب أن لا يكون في الامتناع في كل حال تجاوز لحدوده حسن النية المفترض في كل ادعاء او دفاع ( شوري لبناني ١٩٦٥/١١/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٢٧ ) . وانظر : اربي ودراغر ٢ فقرة ٧٨٨ - اودان ص ٩٧١ - مولفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٨٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥١/١٢/١٠ مجموعة ليبون ص ٥٨١ - ١٩٥٨/٥/٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٩٠ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٤/٤/٢١ مجموعة ليبون ص ١٢٠ - ١٩٥٠/٤/١٣ مجموعة ليبون ص ٢١٤ - اربي ودراغر ٢ فقرة ٧٨٩ - اودان ص ٩٧١ .

عليها لا تجعل التنازل قطعياً إذ تعتبر هذه الدعوى ، كما قدمنا ، موجهة ضد قرار اداري أكثر مهادي ضد الإدارة <sup>(١)</sup> . ولا يؤثر التنازل عن الاستدعاء الاصيل في الطلبات المغالبة المقدمة من المدعى عليه طالما أن هذا الاخير لم يوافق عليه <sup>(٢)</sup> ؛ أما اذا وافق عليه بدون تحفظ فيعتبر متنازلاً عن هذه الطلبات <sup>(٣)</sup> .

ويصدر الحكم بالتنازل بالصيغة العادية . وهو يقضي في الاصل بتحصيل الخصم المتنازل عن الدعوى النفقات الناشئة عنها إذ يعتبر بنزلة الخصم الخاسر فيها <sup>(٤)</sup> . ولكن التنازل الحاصل في دعوى الإبطال نتيجة لسحب الإدارة القرار الطعون فيه او في دعوى القضاء الشامل نتيجة لاستجابة الإدارة مطالب المدعي بصورة حبية ، يجعل المدعي المتنازل في مركز الخصم الرابع

---

(١) انظر : ادبي ودواخر ٢ فقرة ٧٨٩ - والفقرة ٨٥ آتلفاً .

(٢) شوري فرنسي ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٦٤٠ .

(٣) شوري فرنسي ٢٤ / ٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ١٢٧ - و ٢٢ / ٥ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٢٩٠ .

(٤) شوري فرنسي ٧ / ١٢ / ١٩٥٦ مجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ٣٤٠ . وقارن شوري لبثاني ٢٣ / ٤ / ١٩٦٣ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٢٧٨ ( حيث جاء انه يقتضي إعادة الفرق بين الرسمين الرسم والمقطوع الى مستدعي المراجعة في حال طلب رجوعه عنها بسبب عقد مصالحة اجراء مع الادارة في موضوعها على الرغم من رفض الدولة قبول هذا الرجوع وذلك بالاستناد الى أحكام قانون الرسوم القضائية القاضية بوجوب رد الرسم المدفوع مقدماً بعد حسم الرسم المقطوع اذا رفعت المحكمة يسدها عن الدعوى لعدم الاختصاص او لسبق الادعاء او لأي سبب آخر ) .

ولا يتحمل بالتالي النفقات<sup>(١)</sup>. ويسري هذا الحكم أيضاً على التنازل الحاصل نتيجة لصدور قرار لاحق للقرار المطعون فيه بدعوى الإبطال والذي دون أن يلغي هذا القرار صراحة ، يضع المدعي في مركز قانوني مماثل للمركز الذي كان قد وجد فيه لو لم تصدر الإدارة القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup>.

وبترتب على التنازل عن الدعوى الفاء جميع إجراءاتها بما في ذلك الاستدعاء المؤسسه عليه ، بحيث يجوز للمدعي رفع استدعاء جديد اذا كانت المهل لم تنقصر بعد . وتقضي المحكمة بتدوين التنازل بصرف النظر عن أي دفع او سبب قد أثير في الدعوى ويرمي الى عدم قبولها<sup>(٣)</sup>.

وقد ثار الخلاف حول طبيعة الحكم الصادر بتدوين التنازل . فقال البعض بأنه حكم قضائي يتمتع بقوة القضية المحكمة وينحصر بالتالي لطرق الطعن التي تخضع لها الاحكام القضائية<sup>(٤)</sup> ، بينما نفى عنه البعض الآخر صفة الحكم القضائي وجواز الطعن فيه بطرق الطعن المذكورة<sup>(٥)</sup> . وبرأينا يجب التمييز في هذا الصدد تبعاً للطريقة التي تم بها التنازل : فلما أن يكون قد تم باتفاق

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦١/٩/٢٩ مجموعة ليبون ص ٥٣٠ - اودان ص ٩٧١ - اربي ودواغر ٢ فقرة ٧٩٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٩/١/٨ مجموعة ليبون ص ١٤ - اودان ص ٩٧١ .

(٣) اربي ودواغر ٢ فقرة ٧٩١ .

(٤) انظر اربي ودواغر ٢ فقرة ٧٩١ .

(٥) غابولد فقرة ٥٠٩ ، وقد أشار الى قرار بهذا المعنى صادر من مجلس الشوري الفرنسي في ١٩٥٤/١/٢٥ وقد قضى بعدم قبول الاستئناف المقدم طعنًا بالحكم المذكور .

الخصمين ، وإما بحكم من المحكمة بعد أن عارض المدعى عليه في قبوله او طلب الى المحكمة البت في أمر صحته . ففي الحالة الاولى ، تقتصر المحكمة على إصدار حكم بتدوين الاتفاق على التنازل ، وهو يعتبر من أحكام التصديق (jugements de donné acte) ويشكل بالتالي حكماً رجائياً لا يتمتع بقوة القضية المحكمة ولا يضمن فيه بطرق المراجعة المقررة للطعن في الاحكام ، بل بطريق الإبطال المقرر بشأن الاتفاق او للعقد الذي ينبني عليه وبدعوى أصلية تقام لهذه الغاية . وفي الحالة الثانية ، تفصل المحكمة في صحة التنازل وفي امر قبوله بحكم قضائي يتمتع بقوة القضية المحكمة في حدود المسألة التي فصل بها ويكون خاضعاً للطعن بالطرق المقررة للطعن في الاحكام <sup>(١)</sup> .

١٢٦ - (ثانياً) فصره موضوع المراجعة : اذا طرأت ظروف ، بعد تقديم المراجعة ، أدت الى زوال موضوعها ، فيتخذ القاضي قراراً برد المراجعة لفقدان الموضوع (décision de non-lieu) .

فدعوى الإبطال لتجاوز حد للسلطة تصبح دون موضوع اذا زال القرار المطعون فيه من الوجود بعد تقديم استدعاء المراجعة ، كما لو جرى سحب هذا القرار من قبل السلطة الإدارية التي أصدرته <sup>(٢)</sup> او أبطل من قبل

---

(١) انظر بيسلا المعنى بالنسبة الى التنازل عن الدعوى المدنية ، مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٨٠ ص ٢٧٤ والمراجع التي أشرت اليها فيه .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/١/٢٠ مجموعة ليون ص ٢٦ - شوري ليتاني ١٩٧٠/٧/١٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٢٨ . وانظر في بحث سحب القرارات الادارية الفقرة ٧٦ آنفاً . =



سلطة الوصاية أو السلطة الرئاسية أو التسلسلية<sup>(١)</sup> أو من المشرع<sup>(٢)</sup> أو من قبل القضاء الإداري ويوجه مبرم بناء على طعن مقدم من الغير<sup>(٣)</sup> ، أو اذا أصبح ساقطاً (caduque)<sup>(٤)</sup> أو غير قابل للتطبيق<sup>(٥)</sup> ، أو أيضاً اذا نشأ وضع قانوني جديد معادل للوضع الذي يترتب على سحب القرار المطعون فيه ، كالمفو الصادر عن أفعال أدت الى عقوبة تأديبية قبل صدور الحكم بالتمييز الموجه ضد القرار التأديبي<sup>(٦)</sup> أو العفو عن عقوبة تأديبية قبل تنفيذها<sup>(٧)</sup> .

ويشترط القضاء لإصدار قرار برد المراجعة لفقدان الموضوع أن يكون قرار السحب أو الإبطال قد حصل بعد تقديم هذه المراجعة وإلا قضى بردها

---

= ويشترط أن يكون السحب قطعياً، فإذا كان قرار السحب محل طعن فإن الدعوى المرفوعة ضد القرار المحسوب لا تفقد موضوعها ما دام أنه لم يفصل بشرعية قرار السحب ( شورى فرنسي ١٩٦٢ / ٥ / ٢ مجموعة ليبون ص ١٠٧٠ - ١٩٦٥ / ١١ / ١٢٢ مجموعة ليبون ص ٦١٢ ) .

(١) شورى فرنسي ١٩٦٧ / ١٠ / ٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٨٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٣٧ / ١١ / ١٧ مجموعة ليبون ص ٩٤٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٦ / ١١ / ٦ مجموعة ليبون ص ٩٦٧ - ١٩٣٥ / ١١ / ١٣٢ مجموعة ليبون ص ٥٣٩ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥١ / ٤ / ٢٧ مجموعة ليبون ص ٢٢٣ - ١٩٥٦ / ٢ / ٨٥ مجموعة ليبون ص ٦٨ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٧ / ١٠ / ٢٥ مجموعة ليبون ص ٥٥٨ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٦٤ / ٧ / ١٥ مجموعة ليبون ص ٤٠٦ .

(٧) شورى فرنسي ١٩٧٠ / ٤ / ٢٩ مجموعة ليبون ص ٢٨٢ .

لانتفاء المصلحة ؛ ولكنه يتخذ مثل هذا القرار أيضاً ولو صدر قرار السحب قبل تقديم المراجعة اذا كان لم يبلغ من صاحب الشأن إلا بعد تقديمها <sup>(١)</sup> . كما يشترط أن يكون السحب او الابطال شاملاً وقطعياً وإذا أقر رجعي <sup>(٢)</sup> ، فإذا كان مجرد إلغاء <sup>(٣)</sup> للقرار المطعون فيه دون أقر رجعي فلا يترتب عليه فقدان موضوع المراجعة بوجه مطلق بل تبقى ثمة مصلحة للحكم في هذا الموضوع <sup>(٤)</sup> . كذلك اذا كان القرار الموصوف بقرار السحب قد اقتصر على تعديل او اكمال القرار المطعون فيه فلا يكون ثمة قرار سحب بالمعنى الصحيح ويتعين من ثم الحكم في الموضوع <sup>(٥)</sup> . وإذا كان السحب مطلقاً على شرط فلا يلتفتي موضوع المراجعة إلا اذا تحقق هذا الشرط <sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٨/٢/٦ مجموعة ليبون ص ٦٥ - ١٢٥/١٠/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٣٦٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٧/٤/١٨ مجموعة ليبون ص ١٤٩ - ١٢٥/١٢/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٦٦٥ .

(٣) انظر في بحث إلغاء القرارات الادارية الفقرة ٧٥ آتفأ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٤/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٥٤ - ٢٥/٧/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٣٩٨ . غير انه يشذ عن ذلك حكم بالسلب الى المراجعة المرفوعة ضد قرار يرفض الترخيص ، اذا ان منح هذا الترخيص فيما بعد ولو بدون اقر رجعي يجعل المراجعة مرفوضة لانتفاء الموضوع . وهذا ما قضى به مجلس شوري الدولة بالسلب الى الترخيص بالبناء ( شوري فرنسي ١٩٥٣/٥/٢١ مجموعة ليبون ص ٢٤٤ ) او الى الترخيص بإنشاء صيدلية ( شوري فرنسي ١٩٦٧/٦/١٦ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ ) .

(٥) شوري فرنسي ١٩٧٠/٣/٣١ مجموعة ليبون ص ١٩٢ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٣٨/٧/٢٣ مجموعة ليبون ص ٧٣٦ .

ويلاحظ أن مسألة فقدان الموضوع في حال سحب القرار المطعون فيه تكون على جانب من الدقة بالنسبة الى القرارات التنظيمية ، ولا يقرر القضاء رد المراجعة بالاستناد اليه إلا إذا تم سحب القرار التنظيمي قبل وضعه موضع التنفيذ<sup>(١)</sup> . وقد قضي على هذا الأساس بأن رد المراجعة لفقدان الموضوع لا يقرر إلا إذا ثبت من أوراق الملف أن نصوص القرار التنظيمي المطعون فيها لم تكن قط محل تنفيذ<sup>(٢)</sup> .

وتسري القواعد المتقدمة أيضاً بالنسبة الى الطعن المرفوع أمام مجلس شوري الدولة ضد حكم قضائي صادر في نزاع حول قرار اداري جرى سحبه او ابطاله بأثر رجعي ، وحيث يقرر المجلس ، بعد النقض مثلاً ، اعتبار المراجعة دون موضوع ويقضي بردها لهذا السبب<sup>(٣)</sup> . كما يقرر ذلك في حال ابطال القرار القضائي المطعون فيه بطريق آخر<sup>(٤)</sup> ، او في حال سقوط أثره بنتيجة عفو عام<sup>(٥)</sup> مثلاً . على أنه يشترط أن يكون موضوع المراجعة قد انتفى تماماً ، فإذا شمل العفو مثلاً الأفعال التي استند اليها القرار التأديبي المطعون فيه الذي قضى بتحميل النفقات للمحكوم عليه بحيث زال أثر هذا

---

(١) شوري فرنسي ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٥٤٥ - و ١٨ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٣٦٧ - اودان ص ٩٧٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٥٨٤ - و ٢١ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة للبون ص ٥٦٠ - اودان ص ٩٧٤ .

(٣) شوري فرنسي ٢٩ / ٤ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٢٨٥ .

(٤) شوري فرنسي ١٢ / ٤ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٢٣١ .

(٥) شوري فرنسي ١٩ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٥٥٠ .

القرار فيها خلا النفقات ، فلا تمتد مراجعة التمييز المرفوعة بشأنه دون موضوع في هذه الحال <sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة الى مراجعة القضاء الشامل فإنها تصبح بكامل او ببعض الطلبات الواردة فيها دون موضوع فيها إذا أقدمت الادارة المدعى عليها على وفاء المدعي كل او بعض هذه الطلبات <sup>(٢)</sup> ، او إذا تنازل الخصم المطعون في مواجهته عن الاستفادة من القرار القضائي المطعون فيه والصادر لمصلحته <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٨/١١/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٦١١ - ٢١/١/١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٣٤ - اودان ص ٩٧٦ .

(٢) شوري فرنسي ٨/٢/١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٩٨ - ٢٢/٦/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٣٩٤ - اودان ص ٩٧٦ . وانظر : شوري لبناني ١٩/٣/١٩٦٣ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ١٧٠ ( حيث جاء : ان تصريح مستدعي المراجعة انه تصالح مع الادارة بحول دون متابعة النظر في اساس النزاع ووجب على مجلس الشورى التناظر فيها ان يرفع يده عنها وان يقرر ردعا نظراً لفقدان الموضوع ) . ولا يقرر مجلس الشورى في الحالة الواردة في هذا القرار الأخير التصديق على المصالحة لأن عقود المصالحة التي تجرى بالدولة لا تخضع لتصديقه بل تتبع في ابرامها الأصول المقررة لها ( شوري لبناني ١٩/٣/١٩٦٣ الآنف الذكر . ويلاحظ انه قضي بأن اعلان الدولة يتوجب المبلغ المدعى به عليها لا يجعل الدعوى دون موضوع ويحول دون السير بها في وجهها إذ يؤدي ذلك الى فككتينها من شل هذه الدعوى وإلى الحيلولة دون حصول الدعي على سند تنفيذي يقرب الدين عليها ( شوري لبناني ٣١/١٠/١٩٦٧ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٥٤ ) . وقارن : ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٩٥ و ٧٩٧ (ردعا يمتد بان وضوح الادارة لمطالب المدعي يؤدي الى فقدان موضوع الدعوى) - خابولد فقرة ٤٩٤ .

(٣) شوري فرنسي ٧/١٠/١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ٩٧٦ .

ويلاحظ أنه إذا قضي بإبراء المدين الأصلي من الدين ، تصبح الطلبات الطارئة المقدمة من كفلائه والمتضمنة منازعة في أمر الكفالة بدون موضوع <sup>(١)</sup> .

وفي القضايا المتعلقة بانتخابات المجالس الادارية - والتي تعد من مراجعات القضاء الشامل - يقرر مجلس الشورى أيضاً رد الدعوى لفقدان الموضوع في حال حصول انتخابات عامة جديدة بعد تقديم المراجعة <sup>(٢)</sup> او في حال وفاة الشخص المطمون في انتخابه قبل صدور المراجعة <sup>(٣)</sup> .

وتصبح كذلك دون موضوع المراجعة المرفوعة طعنًا بقرار اداري تنظيمي او فردي قد صدر قانون بإعتماد النصوص الواردة فيه مستعدياً لإياها في متنه ومزيل بالتالي العيب الذي يشوبه <sup>(٤)</sup> . على أنه يشترط لذلك أن يكون القانون قد صدر بعد تقديم المراجعة الى القضاء الذي يقرر عندئذ ردها لفقدان الموضوع <sup>(٥)</sup> ، فإذا كان قد صدر قبل رفع المراجعة فترد هذه

---

(١) شوري فرنسي ١٢/٢٥ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٦٧٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٢/٦ / ١٩٣٦ مجموعة ليبون ص ٦٤٢ - و ٣١ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٥١ - اودان ص ٩٧٦ و ٩٧٧ .

(٣) شوري فرنسي ٦/٧ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٩٨٤ .

(٤) اودان ص ٩٧٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٧٩٩ - غابريه لفر ٤٩٦ . وقد يصدر القانون باستمادة نصوص قرار اداري أبطل بحكم قضائي فيمس بذلك قوة القضية المحكة الناشئة عن هذا الحكم .

(٥) شوري فرنسي ٦/٢ / ١٩٣٥ مجموعة ليبون ص ١٥٩ - و ٢٧ / ١ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٤٣ . وانظر ايضاً ، شوري لبناني ٨/٧ / ١٩٦٤ مجموعة شديق ١٩٦٤ ص ٨٧ .

لانتفاء المصلحة . وإذا صدر قانون بإعطاء الصفة التشريعية للقرار الإداري بأثر رجعي فيمتنع على القضاء النظر في صحة هذا القرار<sup>(١)</sup> . أما إذا اقتصر على تصحيح القرار بإزالة العيب الوارد فيه فيظل هذا القرار محتفظاً بطبيعته ويحوز تعديله فيما بعد بقرار إداري آخر<sup>(٢)</sup> ، كما يجوز للقاضي البحث فيه عن عيوب أخرى غير التي أزالها القانون والتي قد تؤدي إلى إبطاله<sup>(٣)</sup> . وقد يرد تصحيح القرار الإداري صراحة في القانون ، أو يرد فيه ضمناً كأن ينتج عن تفسير إرادة المشرع كما تلبين من النص ذاته ومن الأعمال التحضيرية<sup>(٤)</sup> أو الأسباب الموجبة ، أو عن استعادة نص القرار في أحد بنود القانون أو عن تعديله بأحكام القانون<sup>(٥)</sup> . ويلاحظ كذلك أن القانون قد يتضمن أحكاماً تجعل القرار المطعون فيه لاغياً بحيث تصبح المراجعة بدون موضوع<sup>(٦)</sup> .

أما وفاة المستدعي الخاصة بعد تقديم المراجعة فيكون من شأنها تمليق

---

(١) شوري فرنسي ١٨/٢/١٩٥٣ مجموعة ليون ص ٧٦ .

(٢) شوري فرنسي ٢٨/٢/١٩٥٧ مجموعة ليون ص ١٣٥ - ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٩٩ .

(٣) ادبي ودراغو ٢ فقرة ٧٩٩ .

(٤) شوري فرنسي ٢٨/٣/١٩٤٧ مجموعة ليون ص ١٣٦ .

(٥) شوري فرنسي ٥/١/١٩٤٥ مجموعة ليون ص ٥ . وقد يعتبر التصحيح الوارد بشأن بعض نصوص القرار شاملاً لجمل هذا القرار إذا كان مضمونه لا يقبل التجزئة ( شوري فرنسي ٢٥/١/١٩٥٧ مجلة القانون المام ١٩٥٢ ص ١٥٥٧ ) .

(٦) شوري لبناني ١١/١٢/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٣ ( وهو يتعلق بإبطال قرار صادر بهدم بناء مخالف وقد صدر قانون لاحق بتسوية مخالفات البناء وإلحؤول إذا دون الهدم ) .

سيبرها إذا لم تكن جاهزة لإصدار الحكم فيها<sup>(١)</sup>، وتتخذ الهيئة الحاكمة قراراً بتعليق الفصل في الدعوى بمآلتها (décision de non-lieu à statuer en l'état)<sup>(٢)</sup>. ويحق للورثة استئناف السير بالمراجعة في أي وقت<sup>(٣)</sup>، كما يجوز إخطارهم من قبل المدعى عليه بمتابعة السير بها<sup>(٤)</sup>. أما المحلل الشخص المعنوي من أشخاص القانون الخاص فلا يؤدي إلى تعليق السير بالدعوى إذا بقي محتفظاً بالشخصية المعنوية اللازمة حتى انتهاء إجراءات التصفية<sup>(٥)</sup> ويستطيع من ثم الاستمرار في المھاكمة حتى صدور الحكم فيها، كما يستطيع رفع المراجعات اللازمة حتى انتهاء التصفية<sup>(٦)</sup>. أما إذا كانت المراجعة جاهزة

---

(١) انظر: اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٠٠ - اودان ص ٩٨٠ - والفقرة ١١٧ وص ٤٢٤ هامش ١ آنفاً. أما إذا حصلت وفاة المستدعي قبل تقديم المراجعة فلا يجوز لتقديمها باسمه بعد ذلك وإلا رفضت شكلاً (شوري فرنسي ٢٠ / ٥ / ١٩٣٣ مجموعة ليبون ص ٥٥٥). ولكن إذا حدثت الوفاة بتاريخ تقديم المراجعة دون أن يثبت أنها سابقة له فتكون مقبولة في هذه الحال (شوري فرنسي ١٣ / ١١ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٩٨٣).

(٢) شوري فرنسي ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٨٤٣.

(٣) شوري فرنسي ١١ / ٣ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٧٥٤ - ١١ / ٣ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٧٧٧.

(٤) شوري فرنسي ٢٢ / ١١ / ١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ٨٩٤.

(٥) انظر: اودان ص ٩٨١ والقرارات التي يشير إليها - والصفحة ٤٢٤ هامش ١ آنفاً - ومؤلفنا «الشركات التجارية» الجزء الأول فقرة ٣٧.

(٦) شوري فرنسي ٦ / ٥ / ١٩٧٠ أشار إليه اودان في الصفحة ٩٨١.

لاحكم بتاريخ وفاة المستدعي فيفصل فيها مجلس الشورى بصورة عادية دون أن يكون لهذه الوفاة أثر عليها<sup>(١)</sup> .

ويعقر مجلس الشورى كذلك تعليق الفصل في المراجعة بمحالتها في حال فقدان ملفها وتعمد إعادة تكوينه<sup>(٢)</sup> . أما إذا تم تكوين الملف من قبل المستدعي ولو بصورة جزئية فيعمد المجلس الى الفصل في المراجعة<sup>(٣)</sup> . وقد ذهب المجلس أيضاً في أحد قراراته الى الحكم في أساس المراجعة في حال فقدان الملف من قبل الإدارة<sup>(٤)</sup> .

وعندما يقضى بتعليق الفصل في المراجعة بالحالة التي تكون فيها ، فلا يبيت في أمر النفقات<sup>(٥)</sup> . أما إذا قضي برد المراجعة لفقدان الموضوع فيعتبر المستدعي راجعاً ويتحمل خصمه النفقات<sup>(٦)</sup> ما لم تكن المراجعة

---

(١) شوري فرنسي ٢١ / ١١ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٥٢٦ - ١٩٥٥/١١/٢٥ مجموعة ليبون ص ٧٧٧ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ٤ / ١٩٣٥ مجموعة ليبون ص ٤٣٤ - ١٩٥٩ / ٢ / ١١ مجموعة ليبون ص ١٠٦٨ - ١٩٧٠ / ٥ / ٢٥ أشار اليه اردان في الصفحة ٩٨١ .

(٣) شوري فرنسي ١٦ / ٦ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٨٦٦ - ١٩٥٩ / ١٢ / ١٦ مجموعة ليبون ص ١٠٦٨ .

(٤) شوري فرنسي ٢ / ١١ / ١٩٥٦ أشار اليه اوبي ودواغر في الجزء ٢ فقرة ٨٠١ .  
وهما يضيفان ان مجلس الشورى قد رازى في هذه القضية بين فقد الادارة للملف ورفضها الجواب على المراجعة ، وقضى بإبطال القرار المطعون فيه ، وهو حل جدير بالتقدير .

(٥) شوري فرنسي ٢٧ / ٣ / ١٩٦٣ أشار اليه اردان في الصفحة ٩٨١ .

(٦) شوري لبناني ١٣ / ٧ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٢٨ .



مرفوعة الى محكمة غير مختصة<sup>(١)</sup> . وإذا تقرر رد المراجعة لانتفاء الموضوع بعد تصحيح القرار المطعون فيه بمقتضى نص تشريعي فقد ذهب مجلس الشورى الى تحميل المستدعي مبدئياً النفقات<sup>(٢)</sup> ؛ ولكننا نعتبر أن للمجلس حق النظر في أمر تحميلها للنصم الآخر او توزيعها بين الخصمين وفقاً لمدى أحقية المراجعة في الأصل وموقف المدعى عليه منها .

وإن القرار الذي يصدر برد المراجعة لفقدان الموضوع لا يتمتع بقوة القضية المحككة إذ أنه لا ينشئ حقوقاً ولا يكون محلاً لاجراءات تنفيذية لأنه يقتصر على التأكيد بأن المراجعة في موعد إصدار القرار فيها غير قابلة للفصل في الأساس<sup>(٣)</sup> ، هذا ما لم تكن الأسباب التي يرتكز عليها القرار المذكور تفترض وجود حقوق مكتسبة<sup>(٤)</sup> . وإن انتفاء قوة القضية المحككة تجيز رفع المراجعة من جديد فيما إذ توافرت الأسباب لذلك ، كما لو أصدرت الإدارة قراراً جديداً مماثلاً للقرار الذي كان موضوع الطعن السابق<sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٧/٦/١٩ مجموعة ليبون ص ٤٠٤ . ذلك لأن مسألة الاختصاص تتقدم على مسألة فقدان الموضوع ( شوري فرنسي ١٩٦٥/١١/١٧ مجموعة ليبون ص ١٠٢٠ - اردان ص ٩٧٧ ) .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٨/١١/٢٦ مجموعة ليبون ص ٤٤٦ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٩/١/٩ مجموعة ليبون ص ٣١ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٣/٣/٢٢ مجموعة ليبون ص ١٩٤ - اردان ص ٩٧٧ - ٩٧٨ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٠٢ .

(٥) بهذا المعنى شوري فرنسي ١٩٥٢/٧/٧ أشار اليه غايول في الفقرة ٤٩٧ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٠٢ .

## نبذة ٤ - ضم المراجعات

١٢٧ - شروط هذا النظم - التلزم : وان ثمة طارئاً آخر من طوارئ المحاكمة يعتبر بمثابة المقابل للمراجعة المشتركة ، وهو ضم المراجعات ( jonction des recours ) . فالمراجعة المشتركة تقدم ، كما أسلفنا ، برفع استدعاء واحد من عدة مدعين أو من مدع واحد ضد قرارات متعددة <sup>(١)</sup> ، أما ضم المراجعات فيقوم في توحيد المراجعات المتعددة للفصل فيها مرة واحدة ؛ غير أن كل من المراجعة المشتركة وضم المراجعات يستهدف بالنتيجة الفصل بمجم واحد في المنازعات المرفوعة من عدة مدعين ( أو الموجهة ضد عدة مدعى عليهم ) طعنًا بقرارات إدارية متعددة .

ولم يعين القانون الإداري الشروط التي يحري ضم المراجعات بمقتضاها ، فكان لا بد للقضاء إذاً من تحديدها . ويذهب مجلس شورى للدولة الى انه ينبغي لضم المراجعات المتعددة المقدمة من عدة مدعين أو طعنًا بقرارات متعددة ، وجود تلازم ( connexité ) بينها ، على أن يراعى بذات الوقت ما يقتضيه حسن سير العدالة في هذا المجال . وتكون لمجلس شورى الدولة سلطة تقدير واسعة في ذلك . فقد قرر مثلاً ضم المراجعتين المقدمتين طعنًا بالقرار الواحد لوجود التلازم بينهما لأن من شأن الحل الذي يعطى لإحداهما

---

(١) انظر آتياً الفقرة ٨٤ .

أن يؤثر في الحل الذي يعطى للآخرى وكان يقتضي هذا الضم حسن سير العدالة<sup>(١)</sup> . كما قرر ضم مراجعة الإبطال الى مراجعة القضاء الشامل نظراً للتلازم بينها أي للتأثير الذي يكون للحل الذي يعطى لإحداها على الحل الذي سيقرر للآخرى إذ تهدف الأولى الى إبطال قرار صادر من الإدارة بصورة غير مشروعة وتهدف الثانية الى الحكم على الإدارة بالتعويض عن خطئها في إصدار القرار غير المشروع هذا<sup>(٢)</sup> . ولكنه قرر أحياناً رفض طلب الضم لوروده متأخراً ولأن من شأنه إطالة أمد فصل المراجعة الحاضرة التي أصبحت جاهرة للحكم<sup>(٣)</sup> . وقد يستتج المجلس وجود التلازم بين المراجعتين من وجود وحدة في الموضوع والسبب والخصوم بينها<sup>(٤)</sup> ، أو

---

(١) شوري لبناني ١٧ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ١٠٨ - ١٩٦٧/٢/٢٩ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠٨ - ١٩٦٧/١٢/١٢ مجموعة شديق ١٩٦٨ ص ٣ .

(٢) شوري لبناني ١٤ / ١٢ / ١٩٧٠ مجموعة شديق ١٩٧١ ص ٢٤ . ويلاحظ أن هذا القرار قد رفض ضم دعوى إبطال أخرى قد فصل بها الى مراجعة القضاء الشامل لأن الهدف من طلب الضم هو مجرد توفير دليل لدعوى الثانية دون أن تكون له علاقة بالتلازم، وهو أمر يعود تقديره للمقرر في مرحلة التحقيق وقبل وضعه للتقرير النهائي وتعييداً لوضع هذا التقرير على أن يبحث المجلس فيها بعد كل ما يتصل بالقضية ومن جهة ذلك فائدة الاطلاع على ملف مراجعة فصل بها وإمكانية وضع عناصرها موضع البحث في المراجعة العالقة .

(٣) شوري فرنسي ٧ / ٢ / ١٩١٢ سيراى ١٩١٤ - ٣ - ١٢٢ - لينوات السابق ذكره ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٤) شوري لبناني ١٧ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ١٠٨ .

يكتفي في هذا الصدد بوجود وحدة في الخصوم وفي المسألة المتنازع عليها<sup>(١)</sup> أو وحدة في الموضوع<sup>(٢)</sup> أو بمجرد وحدة في المسألة المطلوب حلها<sup>(٣)</sup>.

### نبذة ٥ - رد القاضي وتنحيه

١٣٨ - استثناء القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية :  
قد يطلب أحد الخصوم إقصاء أحد قضاة الهيئة الحاكمة عن النظر في مراجعة

---

(١) شوري لبناني ١٤/١٢/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٤ - شوري فرنسي ١٢/٣/١٩٣٧ مجموعة ليبون ص ٣٠١ - ٢٥/١/١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٥٣ -  
أربي ودراغو ٣ فقرة ١٣٠٥ - والمراجع التي يشيران إليها .

(٢) كما لو قدم الطعن من عدة خصوم ضد قرار إداري أو قضائي واحد (شوري فرنسي ٨/١/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٤) أو قدمت مراجعات عديدة المطالبة بالتعويض الناشئ عن ذات الحادث (شوري فرنسي ٢٢/١/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٥٢) .  
وانظر : لينوان ص ١٧٧ - أربي ودراغو ٣ فقرة ١٣٠٥ .

(٣) الأمر الذي يتحقق عندما تصدر من الإدارة عدة قرارات فردية تتعلق بأشخاص يكونون في ذات المركز القانوني ، وحيث تكون الفائدة من ضم المراجعات لإصدار حكم واحد ينطبق على جميع الأشخاص المذكورين بدلاً من إصدار حكم بوجه كل منهم (انظر : شوري فرنسي ١/٥/١٩٣٠ مجموعة ليبون ص ٣٣٢ - ٢٥/١٠/١٩٤٦ مجموعة ليبون ص ٢٤٧ - ١٨/٣/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٢٠٠) . وانظر أيضاً : لينوان ص ١٧٨ - أربي ودراغو ٣ فقرة ١٣٠٥ - مولفنا « أصول المحاكمات في الفضاء المدني والتجارية » الجزء الأول فقرة ٥٥ ( وهو يتضمن بحثاً واقعياً يصدد الدق بالتلزم ) .

معينة لأسباب تشير الشبهة حول استقلاله وعدالته . ونظراً لعدم ورود نص في القانون الإداري على هذه الأسباب كان لا بد من استيعاء القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية في هذا الصدد كبادئ عامة يجري تطبيقها لدى القضاء الإداري <sup>(١)</sup> . وقد سار مجلس الشورى الفرنسي على هذا النهج معتمداً كأسباب لرد ( *récusation* ) قضاة المحاكم الإدارية وتنحيهم الأسباب المعينة في قانون المحاكمات المدنية <sup>(٢)</sup> . وقد جاء النص على هذه الأسباب في قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني في المادة ١١٩ على الوجه الآتي <sup>(٣)</sup> :

(١) إذا كان للقاضي أو لزوجته مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الدعوى ولو بعد انحلال عقد الزواج . وتتحقق المصلحة غير المباشرة مثلاً عندما تكون للقاضي أو لزوجته دعوى ماثلة للدعوى المروضة عليه وتستلزم تطبيق ذات الحل أو ذات المبدأ القانوني .

(٢) إذا وجدت بين القاضي وأحد الخصوم صلة قرى أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ، ولو بعد انحلال الزواج الذي نتجت عنه المصاهرة .

(٣) إذا كان القاضي خطيباً لمتقاضية .

(٤) إذا سبق للقاضي أن كان ممثلاً قانونياً لأحد الخصوم . ويمتثل بمثلاً

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٢١ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٤ / ٧ / ٢٤ مجموعة ليبون ص ٨٨٢ - غابولد فقرة ٦١٦ - اودان ص ٧١٩ والأحكام التي يشير إليها .

(٣) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الاول فقرة ٢٠٦ وما يليها .

قانونياً الولي والوصى والقيم ووكيل التفليسة وممثل الشخص المعنوي .  
ويكون بمنزلة الممثل القانوني أيضاً الوكيل السابق في الدعوى أو الوكيل العام .

(٥) إذا سبق للقاضي أن كان شاهداً في القضية ذاتها . أما الشهادة في  
قضية أخرى ولو كانت متفرعة عن القضية المعروضة على القاضي أو مرتبطة  
بها أو تناولت ذات الوقائع فلا تكون سبباً للرد <sup>(١)</sup> .

(٦) إذا كان أحد الخصوم قد اختار القاضي حكماً في قضية سابقة .  
ولا يشترط أن يكون قد أعطى قراره وأبدى رأيه فيها ، بل يكفي لرده  
بمجرد اختياره كحكم .

(٧) إذا وجدت بين القاضي وأحد الخصوم عداوة شديدة . ويجب أن  
تكون العداوة أكيدة وواضحة وأن تظهر شدتها بحيث تثير الشك في عدالة  
القاضي . أما التعديل الذي يوجه أحد الخصوم الى القاضي فلا يؤلف سبباً  
للرد إلا إذا نشأت عنه عداوة شديدة .

(٨) إذا كانت قد اقيمت بين القاضي وبين أحد الخصوم أو أحد أقاربه  
أو مصاهريه لغاية الدرجة الرابعة ، دعوى مدنية أو جزائية في خلال السنوات  
الخمسة السابقة لإقامة الدعوى المعروضة عليه . ويلاحظ أن الدعوى التي  
يؤخذ بها كسبب للرد هي التي اقيمت بين القاضي وبين أحد الخصوم أو  
أقارب هذا الأخير وليس بين أقارب القاضي وأحد الخصوم .

---

(١) تميل فرنسي ٧ / ١٠ / ١٩٥٤ النشرة المدنية ١٩٥٤ - ٢ - ٢٠٤ .

هذا وقد نص قانون التنظيم القضائي الصادر بالرسوم رقم ٧٨٥٥ تاريخ ١٦ ت ١٩٦١ في المادة ٤٣ على ما يأتي : « لا يجوز في جميع المحاكم أن يجمع في غرفة واحدة قضاة تربط بعضهم ببعض صلة قرى أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة . ولا يجوز لأي قاض أن ينظر أو يشارك بالنظر في دعوى يكون طرفاً أو وكيلها فيها أحد أقاربه أو أصهاره أو قضى بها أحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة نفسها » . فيكون هذا النص إذا قد أوجد اسباباً جديدة لرد القاضي مبنية على القرابة القائمة بين قضاة الغرفة الواحدة ، أو بين القاضي والوكيل في الدعوى ، أو بينه وبين قاض آخر سبق أن فصل في الدعوى . أما سبب الرد للقرابة بين القاضي وأحد أطراف الدعوى الذي نص عليه فليس سوى تكرار للسبب الثاني الوارد في المادة ١١٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية المتقدم ذكرها .

ويجب أن يقدم طلب رد القاضي قبل ختام التحقيق<sup>(١)</sup> وإلا جاز للهيئة التي تنظر في المراجعة اماله<sup>(٢)</sup> . ولكن إذا كان سبب الرد لم يقع أو لم يعلم به إلا بعد انتهاء التحقيق فيجوز عندئذ تقديم طلب الرد خلال ثمانية أيام من تاريخ وقوع السبب أو العلم به ( م ١٢٢ أصول مدنية ) ؛ وتتوقف المحاكمة الى أن يفصل به .

وإذا لم يطلب أحد الخصوم رد القاضي في الحالات التي يجوز فيها هذا

---

(١) شوى فرنسي ١٦/٣/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٢١٦ - غاولد فقرة ٦١٣ -

أردان ص ٧١٩ .

(٢) شوى فرنسي ٢١/٣/١٩٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٣٩ .

الرد ، وصدر الحكم في المراجعة من هيئة اشترك فيها هذا القاضي ، فلا يعتبر هذا الحكم باطلاً لأن الخصم ، بعدم تقديمه طلب الرد ، يفترض متنازلاً عن التمسك بالدفع الخاص به .

ولكن القانون قد اوجب على القاضي في الحالات التي تستدعي رده ، أن يعرض من تلقاء نفسه تنحيه ( déport ) عن النظر في المراجعة ( م ١٢٠ أصول مدنية ) . وقد وسع القضاء نطاق الحالات التي يجوز فيها للقاضي عرض تنحيه ، فأقر قبول هذا التنحي مثلاً عندما يكون القاضي قد أبدى رأيه علناً في القضية قبل جلسة الحكم فيها <sup>(١)</sup> أو عندما تتوفر لدى القاضي أسباب هامة - كالحرج في الاشتراك في نظر القضية - تحمله على التنحي منها <sup>(٢)</sup> . ولكن إذا صدر الحكم في المراجعة من قاض لم يعرض تنحيه ، لدى توفر أسباب هذا التنحي ، فلا يكون حكماً باطلاً .

ويقدم طلب رد القاضي - أو تنحيه - باستدعاء خطي الى الهيئة التي ينتمي إليها هذا القاضي . وهي تنتظر في الطلب دون اشتراك هذا الأخير فيها . ويبلغ طلب الرد الى القاضي المطاوب رده ويعطى مهلة للجواب عليه أو تستمع الهيئة الى أقواله في غرفة المذاكرة دون دعوة الخصوم ، لأن

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ٢ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٨٤ - تمييز لبناني ١٩٥٢/٨/٤  
مجة الهامي ١٩٥٣ ص ٣١ .

(٢) تمييز فرنسي ١٩٣٢/٦/٨ دالوز ١٩٣٢ ص ٣٧٧ . وانظر مولفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الاول لفرة ٢٠٧ .



النظر في طلب الرد - أو التنحي - لا يعتبر داخل في سير المراجعة الأصلية أو متفرعاً عنها .

وان الحكم الذي يصدر بناء على طلب الرد - أو التنحي - من المحكمة الإدارية الخاصة يكون قابلاً للاستئناف أمام مجلس شورى الدولة . أما الحكم الذي يصدر من هذا المجلس بناء على طلب رد أحد قضاة - أو تنحيه - فلا يكون قابلاً لأي طعن . ويلاحظ أن الطلب الجديد بالرد - أو التنحي - لا يكون جائزاً عندما يصبح عدد القضاة الباقين غير كاف لتشكيل الهيئة التي تفصل في هذا الطلب ( م ١٢٨ أصول مدنية ) .



## الفصل الخامس

### الحكم في المراجعة

١٢٩ - **فصل البحث :** بعد وضع التقرير من قبل العضو المقرر والمطالعة من مفوض الحكومة وابداء الخصوم ملاحظاتهم عليها كما قدمنا، تنتهي مرحلة التحقيق في المراجعة وتبدأ مرحلة الحكم فيها <sup>(١)</sup> . فنبحث من ثم فيما يلي :

(١) الهيئة التي تصدر الحكم في المراجعة والمداولة التي تجريها لهذا الغرض مع استعراض القواعد التي تتبعها في اصدار الحكم . (٢) مضمون الحكم أي البيانات التي يشتمل عليها . (٣) الآثار التي تترتب على صدور الحكم . (٤) تنفيذ الحكم .

١٣٠ - **(اولاً) الهيئة الحاكمة - المداولة واصدار الحكم :** تتألف

---

(١) وتكون الهيئة النافذة في المراجعة ملزمة بإصدار الحكم فيها . غير انه يلاحظ ان القانون لم يحدد مهلة لإصدار هذا الحكم ، ويجري التساؤل عما اذا كان هذا الأمر لا يسهم في تراكم الدعاوى امام مجلس شورى الدولة .

الهيئة التي تنتظر في المراجعة وتصدر الحكم فيها من رئيس وعضوين أحدهم المقرر . هذا ما لم تكن المراجعة معروضة على مجلس القضايا الذي يشكل ، كما قدمنا ، هيئة خاصة تنتظر في مسائل يحال إليها من دعاوى عالة أمام مجلس الشورى <sup>(١)</sup> .

وتنصرف الهيئة المذكورة الى المداولة ( المذاكرة ) في المسائل المثارة في المراجعة . فتدرس أوراق هذه المراجعة وتطلع على ما ورد في تقرير المقرر ومطالعة مفوض الحكومة من أبحاث قانونية وحلول للنزاع ، وتستخلص في ضوء ذلك وبالاستناد الى الوقائع الثابتة والى القواعد القانونية التي تطبق عليها ، الحل الملائم للقضية . ولا يجوز أن يشارك في المداولة سوى أعضاء الهيئة للناظرة في المراجعة دون غيرهم منعاً لأي تأثير خارجي على قناعة أعضاء هذه الهيئة . وتجري المداولة بصورة سرية ( م ٧٨ من المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٩ ) ضماناً لحرية القضاة واستقلالهم في ابداء الرأي . وقد أكد المشرع أهمية هذه القاعدة بحمله افشاء سر المذاكرة جريمة بماثلة لانتهاك سر المهنة المعاقب عليه في المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات . ويتعين على جميع أعضاء الهيئة الاشتراك في المداولة ، ولا يكفي أن يتداول بعضهم ولو القوا غالبية الأصوات ، لأن الغرض من المداولة هو للوصول الى حكم ناتج عن تبادل وجهات النظر والآراء مجتمعة وليس الوصول الى غالبية الأصوات ؛ ولم يكتفِ المشرع بهذه الغالبية إلا إذا تصدر الاجماع لضرورة اصدار الاحكام واستقرار الاوضاع . ويصل أعضاء الهيئة بطريق المداولة عادة الى

---

(١) انظر أيضاً الفقرة ١٥ (٣).

الاتفاق على حل معين للنزاع . وإذا حدث ان اختلفت آراؤهم ولم يصلوا الى الاجماع على حل واحد ، فيصدر الحكم عندئذ بالاكثرية ؛ وينبغي أن يشار فيه الى ذلك وان يدون القاضي المخالف مخالفته ( م ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ معدلة بقانون ١٤ ت ٢ ١٩٦٤ ) . وقد اوجب المشرع تدوين هذه المخالفة في الحكم ضماناً لحرية القاضي في اعلان رأيه ولاظهار المبررات التي حملته على المخالفة ، بالإضافة الى الفائدة التي قد يجنيها الخصوم منها باطلاعهم على مدى قوة الحكم الصادر ضدهم وعلى الاسباب التي قد تشكل مستنداً جدياً للطعن فيه .

ولا يعتبر الحكم صادراً بانتهاء المداولة ، بل يجوز لكل من اعضاء الهيئة أن يعدل رأيه قبل تفهيمه . وإذا حدث ان نقل احد اعضاء الهيئة أو عزل أو توفي بعد انتهاء المداولة وقبل تفهيم الحكم ، وجب النظر مجدداً في المراجعة من قبل الهيئة الجديدة<sup>(١)</sup> .

وقد تلتهم المداولة باصدار حكم نهائي في المراجعة ، او باصدار قرار اعدادي فيها إذا تبين للهيئة ان إصدار الحكم النهائي غير ممكن بالحالة التي تكون عليها المراجعة . ذلك انه قد يتضح للهيئة ان القضية تحتاج الى مزيد من التحقيق فتقرر بالتالي إجراء تحقيق إضافي بصدد بعض الوقائع المعنية وذلك عن طريق الخبرة أو الكشف الحسي أو استماع الشهود أو غير ذلك ؛ ويجوز ان تجري التحقيق بنفسها أو ان تكلف أحد اعضاءها - المقرر مثلاً - بالقيام

---

(١) انظر بهذا المعنى : السادة ٤١٤ من قانون اصول المحاكمات المدنية - مؤلفنا و اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء ٢ فقرة ٢٩٣ ص ٣١٥ .

به <sup>(١)</sup> . وقد تقرر الهيئة في هذه الحال إلزام الجهة المدعى عليها بدفع جزء من التعويض الذي يطالب به المدعي لأن الحالة التي يكون عليها التعقيب لا تسمح بإصدار الحكم بكامل هذا التعويض <sup>(٢)</sup> . كما قد يتبين للهيئة أن ثمة مسألة معترضة يعمد الفصل فيها لسلطة أو لجهة قضائية أخرى قبل إصدار الحكم في المراجعة ، فتقرر استنفاخ النظر في هذه المراجعة وتكليف الأكثر عجلة من الخصوم لمرض تلك المسألة على المرجع المختص <sup>(٣)</sup> . وإذا حصل

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٠/٣/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٠٤ (وقد جاء فيه انه بعد رفع التقرير والمطالبة وإحالة الأوراق الى المجلس رفع يد المقرر عنها وتصبح تحت يد المجلس بكامل هيئته ، ولهذا الأخير الحق عندئذ في الفصل بالمراجعة بمحالتها للرسالة اليه بما ان يقوم هو بنفسه بإجراء تحقيق يراه مفيداً للقضية او ان يعيدها الى المقرر ، ولا يوجد نص قانوني يوجب على المجلس في حال قيامه بإجراء تحقيق بنفسه إصدار قرار بإعادة الأوراق الى المقرر لوضع تقرير جديد وأخذ مطالعة مفوض الحكومة ثانية لاسيما عندما يشترك المقرر بإصدار القرار وتكون المطالبة إيجابية بالنسبة للقرار الذي يصدره المجلس كما في القضية الحاضرة ) . وانظر ايضاً : شوري لبناني ١٩٥٦/٦/١٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٩٤ ( حيث جاء انه بعد وضع تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة وإحالة الملف الى الهيئة الحاكمة تصبح هذه الهيئة وازمة بدما على الدعوى ويجوز لها عندئذ ، اذا رأت أن الدعوى تحتاج الى المزيد من التحقيق والتوضيح إما أن تقوم به بنفسها وإما أن تكلف أحد أفرادها بهذا العمل ، ويبقى الدعوى طوال مرحلة الحكم معروضة على الهيئة مجتمعة وليس من مبرر قانوني ملازم في هذه الحالة لوضع تقرير آخر من احد افراد الهيئة او لإبداء مطالعة أخرى من قبل مفوض الحكومة طالما أن يد الهيئة قائمة على الدعوى ولا يمكن أن ترفع عنها إلا بصور الحكم النهائي فيها ) . وانظر : اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٢٠ - لبنان ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٠/١١/١٧ مجموعة ليبون ص ٥٦٣ - ١٩٥١/٧/٢٨ مجموعة ليبون ص ٨٠٣ - اوبي ودراغو ٢ فقرة ٨٢٠ - لبنان ص ١٨٥ .

(٣) انظر آنفاً الفقرة ١٧٤ .

تنازل من المدعي اتخذت الهيئة قراراً بتدوين هذا التنازل<sup>(١)</sup> . وإذا وقع طارئ، أفقد المراجعة موضوعها أصدرت قراراً بربد المراجعة لفقدان الموضوع<sup>(٢)</sup> .

وتكون لمجلس الشورى سلطة واسعة في تقدير كفاية التحقيق الجهرى وما إذا كانت القضية أصبحت جاهزة للحكم أم لا، ويعود له أن يقرر في الحالة الأخيرة فتح التحقيق من جديد ، وهو إجراء معادل لفتح المحاكمة . أما إذا كانت القضية جاهزة للحكم وقد طرأ تغيير في الهيئة الحاكمة ، فيعتبر المجلس انه ليس ثمة ما يوجب فتح المحاكمة لأن الأصول المتبعة لديه هي أصول خطية ولا تخضع لقاعدة شفافية المحاكمة ، سيما إذا كان المقرر قد استمر في الهيئة النافذة في المراجعة وليس هناك ما يدعو الى تكليفه بوضع تقرير جديد<sup>(٣)</sup> .

وإذا صدر حكم نهائي في المراجعة، فإنه يتضمن عادة الإشارة الى حصول المداولة قبل إصداره ، وتثبت المداولة بذلك . ولكن اثباتها يكون جائزاً أيضاً بطرق أخرى ، كالإشارة الى حصولها مثلاً في المحضر المنظم بإجراءات المحاكمة ولا سيما في محضر تفهيم الحكم<sup>(٤)</sup> . على ان توقيع افراد الهيئة

---

(١) انظر آتلاً الفقرة ١٢٥ .

(٢) انظر آتلاً الفقرة ١٢٦ .

(٣) شورى لبناني ١٩٧٠/٥/٢٧ مجموعة شديق ١٩٧٠ ص ٨٣ .

(٤) ويلاحظ ان مجلس الشورى اللبناني قد ذهب في بعض قراراته الى أن إثبات حصول المداولة لا يصح إلا عن طريق الإشارة اليه في الحكم نفسه ، بمعنى أنه اذا خلا هذا الحكم من الإشارة الى حصول المداولة فتعتبر هذه غير ثابتة ويكون الحكم مشوباً بعدم مراعاة الأصول الجمهورية التي يلزمها القانون (شورى لبناني ١٩٦١/٧/١٤ مجموعة شديق ١٩٦١ ص ١٩٤ - و ١٩٧٠/١/٢٣ مجموعة شديق ١٩٧٠ ص ١٩٢ ) .

الحاكمة للحكم الصادر منهم لا يشكل اثباتاً لحصول المداولة بينهم حسب الاصول إذ يحتمل ان يكون كل منهم قد وقع بفرده التسروع الموضوع من أحدهم بدون مداولة مسبقة<sup>(١)</sup>.

وبلاحظ ان الحكم النهائي الذي يصدر في موضوع المراجعة يجوز ان يشتمل بذات الوقت على الفصل بالدفع الشككية المتسارة في الهاكمة إذ ليس ثمة نص قانوني أو مبدأ قانوني عام يوجب الفصل في هذه الدفع بمزل عن الاساس<sup>(٢)</sup>. ويتجه مجلس الشورى الى الفصل في الدفع المتعلقة بمعيوب اجراءات الهاكمة بشيء من التساهل عندما تكون هذه الاجراءات غير جوهرية ولم ينتج عن مخالفتها ضرر<sup>(٣)</sup>، أو مساس بأساس الحق<sup>(٤)</sup>.

أما تنظيم الحكم فيقوم به رئيس الهيئة الناطرة في المراجعة أو من يعهد إليه بذلك من قضاتها الذين اشتركوا في المداولة. ويعبري تنظيم الحكم باللغة العربية أي اللغة الرسمية. ويجب أن يوقع الحكم رئيس وأعضاء الهيئة والكتائب ( م ٨١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) وذلك قبل النطق به. وإذا جرى توقيعه دون النطق به فلا يعدّ صادراً ويبقى جائزاً تعديله من قبل

---

(١) شوري لبناني ١٩٧٠/١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٩٢.

(٢) شوري لبناني ١٩٦٠/١١/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٨.

(٣) شوري لبناني ١٩٦٥/١١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥ ( حيث جاء أن على القاضي ان يراعي في أحوال البطلان ظروف القضية ومصلحة الخصوم عندما يحكم في المخالفات المختصة بالصيغة وفي اصول الهاكمت إذ لا بطلان بدون ضرر ) .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٤.

القضاة الذين اشتركوا في وضعه وتوقيعه <sup>(١)</sup> .

ويجري النطق بالحكم في جلسة علنية يبلغ موعدها الى الخصوم ( م ٧٨ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وقد درج القضاة على ذكر تلاوة الحكم بصورة علنية في متن هذا الحكم بالذات ؛ ويكون من شأن هذا البيان - الذي لم يوجبه القانون لصحة صدور الحكم - ان يشكل دليلاً قاطعاً على ان النطق بالحكم قد تم في جلسة علنية . غير ان واقعة النطق بالحكم في جلسة علنية يعجز ان تثبت أيضاً بطرق أخرى ولا سيما بالإشارة إليها في المحضر المنظم بإجراءات المحاكمة وفهم الحكم . ويجري النطق بالحكم بحضور القضاة الصادر منهم والذين اشتركوا في المداولة .

وبعد النطق بالحكم يجب على الكاتب ان يقوم بتسجيله في السجل الخاص بالأحكام والموجود في قلم المجلس . ويبلغ هذا الحكم عفواً الى مفوض الحكومة والخصوم ( م ٨١ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . ويحق للمحكوم له اخذ نسخة عنه صالحة للتنفيذ . ولا يجوز اخطاؤه سوى نسخة واحدة بهذا الشكل ؛ أما إذا فقدما قبل التمكن من تنفيذ الحكم فيمكنه الحصول على نسخة أخرى بدلاً من النسخة الأصلية المفقودة وذلك بعد تقديم مراجعة جديدة وبوجه الخصم نفسه الصادر بالحكم في مواجهته <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر على سبيل الاستئناس ما أبديناه في هذا الصدد في مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٢٩٤ ص ٣١٦ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٩/١٠/٧ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٨ . وانظر في اجراءات الحصول على نسخة ثانية للحكم صالحة للتنفيذ بدلاً من النسخة الأولى المفقودة : المادة ٦٠٨ من قانون اصول المحاكمات المدنية .



١٣١- (ثانياً) **مضمونه الحكم** : يصدر الحكم وينفذ باسم الشعب اللبناني ( م ٢٠ من الدستور وم ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وتذكر هذه المبرة عادة في مطلع الحكم ، إنما يجوز أيضاً أن تذكر قبل منطوقه أي فقرته الحكيمة مباشرة . ويجري تنظيم الحكم ، كما قدمنا ، باللغة العربية أي اللغة الرسمية . وهو يحتوي على البيانات الآتية : ( أ ) ذكر أسماء القضاة الذين اشتركوا في إصداره . ( ب ) ذكر أسماء الخصوم ومحل اقامتهم . ( ج ) الإشارة الى الأوراق الأساسية في الملف وبيان ادعاءات الخصوم . ( د ) ذكر الأسباب الواقعية والقانونية وبيان النصوص التشريعية والتنظيمية والتعاقدية التي تطبق في الحكم . ( هـ ) منطوق الحكم . ( و ) بيانات أخرى مختلفة ( م ٧٩ ) . فنبعث هذه البيانات فيما يلي تباعاً ، ثم نعرض الى واجب القاضي الإداري عند الحكم في المراجعة باحترام استقلال الإدارة عملاً بمبدأ فصل السلطتين القضائية والإدارية . كما نبعث بعد ذلك المدي الذي يتقيد فيه القاضي الإداري بالحجية الناشئة عن حكم القضاء العدلي المدني أو الجزائي .

١٣٢- (أ) **ذكر أسماء القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم** : يجب أن يشتمل الحكم على ذكر أسماء القضاة الذين تتألف منهم الهيئة الصادر منها ؛ ولا يكفي ذكر أسماء هؤلاء القضاة في محضر جلسة اصدار الحكم <sup>(١)</sup> . وهذا البيان هو ضروري اذ يساعد على الوقوف على كيفية

---

(١) شوري فرنسي ٣١ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة ليون من ٣٤٧ - اودان من ٧٣٠ .

تأليف الهيئة الحاكمة وعلى قانونية اشتراك القضاة فيها لانتفاء أسباب الرد أو عدم الأهلية أو أي مانع آخر . ويعتبر توقيع القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم على نسخته الأصلية أنه يفني عن ذكر اسمهم في مطلع الحكم أو في هامشه . ومقى ثبت صدور الحكم من هيئة مختصة ومؤلفة من قضاتها الأصليين - أو بعد استبدال قاضي أو أكثر منهم لموانع قانونية - فلا يؤثر الخطأ المادي البحت في التسمية التي تعطى لهذه الهيئة على صحة الحكم الصادر منها <sup>(١)</sup> .

١٣٣ - (ب) ذكر أسماء الخصوم ومحل اقامتهم : ويجب أن يشتمل الحكم على ذكر أسماء الخصوم ومحل اقامتهم وذلك لأجل تعيين الأشخاص الذين يعنيتهم هذا الحكم . وهذا البيان هو جوهرى ويتربط على اغفاله بطلان الحكم إذا كان مضمونه لا يتيح معرفة الخصوم فيه . ويجب أن تعين هوية الخصوم بصورة كافية . فبالنسبة إلى الشخص الطبيعي يجب ذكر اسمه وكنيته ومحل اقامته ؛ كما يذكر عند الاقتضاء لقبه العلمي أو المهني أو غيره لإكمال تعيين هويته . ولكن لا يكفي لتعيين هوية الخصوم القول بأنهم « ورثة فلان » ... بل يجب ذكر اسم ومحل اقامة كل من هؤلاء الورثة . أما الشخص المنوي من أشخاص القانون الخاص - كالشركات والجمعيات - فيعين بذكر اسمه ومحل اقامته أو مركز عمله الرئيسى <sup>(٢)</sup> . وتعين الإدارة المختصة ، إذا

---

(١) شوى فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٧٣ .

(٢) وإذا كان فرعاً لشخص منوي فيذكر مع اسمه مركز عمله أيضاً إذ يعتبر بمثابة العام المختار للشخص المنوي بالنسبة للأعمال التي يقوم بها هذا الفرع ( م ٩٤ اصول مدنية ) .

كانت الدولة ، بذكرها مع الوزارة المختصة التي يتعلق بها العمل موضوع النزاع ( الدولة - وزارة الداخلية - او الدولة - وزارة الأشغال العامة - مثلاً ) ، واذا كانت البلدية فتعين بتسميتها الصحيحة ( بلدية بيروت او بلدية طرابلس مثلاً ) ، واذا كانت من المصالح العامة المستقلة فتذكر المصلحة العامة بالتسمية المعروفة بها ( كمصلحة مياه بيروت او مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية او الجامعة اللبنانية مثلاً ) .

### ١٣٤- (م) الإشارة الى الأوراق الأساسية في الملف وبيان ادعاءات

الخصوم : ويجب أن يشتمل الحكم أيضاً على ذكر الأوراق الاساسية المقدمة في المراجعة ، كاستدعاء هذه المراجعة واللوائح والمذكرات وتقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة وملاحظات الخصوم عليها والمحاضر والتقارير المتعلقة بالتحقيق كتقرير الخبير ومحضر الكشف الحسي على مكان النزاع ومحضر استماع الشهود او استجواب الخصوم وغير ذلك ، والملف الإداري المبرز في الدعوى . كما يجب أن يشتمل على بيان ادعاءات الخصوم كما هي وارده في الأوراق المتقدم ذكرها . فبين وقائع الدعوى وما أبداه الخصوم من طلبات وما طرأ عليها من تعديل او تنازل ، وما أدلى به من دفعات او أدلة واقعية او جميع قانونية ، مع بيان القرارات التي اتخذت في مرحلة التحقيق وطلبات التدخل او الإدخال المقدمة من الغير او في مواجهته .

ولهذه البيانات أهمية خاصة إذ تؤكد أن الهيئة الحاكمة قد أطلعت على أوراق الدعوى ومحبتها ، كما تظهر ما إذا كانت هذه الهيئة قد تجاوزت في حكمها طلبات الخصوم او قصرت عن الفصل في بعضها وما إذا كانت القرارات السابقة للحكم النهائي والاجراءات المتخذة متوافقة مع موضوع

الدعوى وصادرة على وجه صحيح ؟ وهي تظهر أيضاً مدى انطباق الأدلة المقدمة والجميع القانونية المدلى بها على الحق المطالب به وتأييدها له . وإن عدم ذكر تلك الأوراق والبيانات قد يؤدي الى غموض الحكم وجمالة موضوعه ويفضي من ثم الى بطلانه .

### ١٣٥ - (د) ذكر الأسباب الواقعية والقانونية وبيان النصوص التشريعية

والتنظيمية والتعاقبية التي تطلب في الحكم ، ويجب أن يتضمن الحكم ذكر الأسباب (motifs) التي يستند اليها الحل المقرر فيه والتي أدت الى اقتناع المحكة بأحقية وصوابه ، سواء أكانت هذه الأسباب واقعية أم قانونية ، وعلى أن تتأيد هذه الأخيرة بذكر للنصوص التشريعية والتنظيمية او نصوص المعقد التي تنطبق على النزاع (١) .

وإذا كان المدعي قد أدلى بأسباب ووسائل متعددة تأييداً لمطالبه ، فإن تحليل الحكم يقوم مبدئياً في الجواب على جميع هذه الأسباب والوسائل بصورة صريحة وكافية لا تترك مجالاً للغموض والالتباس كي لا يرد الحكم فاقداً الأساس القانوني ، وكذلك بصورة صحيحة ومنطبقة على النصوص والمبادئ القانونية كي لا يبطل الحكم لمخالفته هذه النصوص والمبادئ . وقد يرد تحليل الحكم ضمناً ، ويكون جائزاً على هذا الوجه شرط أن يكون كافياً ، كما لورد الحكم ضمناً طلب اثبات واقعة معينة بتأكيده ثبوت واقعة معاكسة لها ، او تضمن

---

(١) انظر في ذلك اردان ص ٧٣٦ وما يليها - غابرد فقرة ٦٩٢ و ٧٠٢ وما يليها - لبنان ص ١٨٨ وما بعدها - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني الفقرة ٢٩٥ ( ٥ ) والفقرة ٣٠٣ .

تعليلاً بانتفاء أصل الدين مما يبرر رد الطلب بالفوائد . وقد يعتمد الحكم كتمليل له مضمون مستند مبرز في الملف او تقرير خبير مثلاً ، وهو يعتبر في هذه الحال معللاً كفاية ولو لم تذكر فيه أسباب اعتناء المستند او الأسباب التي بنى عليها الخبير رأيه<sup>(١)</sup> . وقد تعتمد المحكمة الاستئنافية أيضاً في تأييدها للحكم الابتدائي الأسباب الواردة في هذا الحكم ، ويعتبر ذلك تعليلاً كافياً لحكمها .

ولكن إذا كان الأصل أن الهيئة الحاكمة تلتمز ببحت جميع الأسباب والدفع المدلى بها من الخصوم ، فإن هذا الأصل يرد عليه بعض الاستثناءات . ذلك أنه يجوز للهيئة ألا تبحت صراحة وتجبب إلا على أحد الأسباب او الدفع الذي يكون كافياً لتبرير الحل الذي يقضي به الحكم<sup>(٢)</sup> ، كما يجوز لها أن تجمع عدة أسباب او وسائل من فئة معينة - كقصة الأسباب المتعلقة بالشكل او بعدم القبول او أيضاً بالاساس - وأن تفصل فيها بتمليل واحد عندما يكون التعليل كافياً للجواب على مختلف المسائل الواقعية والقانونية التي تطرحها هذه الأسباب . ففي مراجعة الابطال مثلاً قد تكتفي الهيئة الحاكمة باعتماد سبب واحد من جملة الأسباب المدلى بها إذ تجده كافياً للحكم بإبطال القرار المطعون فيه وتصرف للنظر عن الأسباب الاخرى<sup>(٣)</sup> . غير أن العكس لا يصح ، لانه في حال الحكم برد مراجعة الابطال يجب بحث جميع المسائل المدلى بها وردها بتمليل واضح وكاف . وعند توفر عدة

---

(١) شوري فرنسي ١٩١٢/٢/١٤ مجموعة ليبون ص ٢٠٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٧٠/٤/١٧ مجموعة ليبون ص ٢٥٢ - اودان ص ٢٣٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٦/١٠/١٢ مجموعة ليبون ص ٣٦٣ - غابولد لقرة ٢١١ .

أسباب صحيحة للحكم في المراجعة لا تلتزم الهيئة ببحثها جميعها بل يجوز لها اعتماد أحدها الذي يكون ملائماً لاسناد هذا الحكم <sup>(١)</sup> . ولا تلتزم الهيئة أيضاً ببحث أسباب او دفعوع قد أثارها الخصوم ثم عدلوا عنها <sup>(٢)</sup> ، شرط أن لا تكون متعلقة بالنظام العام . على أنه ينبغي أن يكون العدول صريحاً وواضحاً ؛ فإذا أثار المدعي سبباً في استدعاء مراجعته ولم يستمده بعد ذلك في جوابه فلا يعتبر ذلك ظرفاً كافياً لافتراض عدوله عنه <sup>(٣)</sup> . أما الاسباب المتعلقة بالنظام العام فيتمتع على الهيئة إثرتها من تلقاء ذاتها ؛ غير أنها لا تلتزم ببحثها والجواب عليها فيما إذا انضحت غير مفيدة للحكم في المراجعة بل ينبغي استبعادها ، إذ لا يتعين عليها سوى بحث الاسباب التي تعتمدها لتبرير الحل الذي تقضي به .

وإذا كان القاضي مازماً ببحث الاسباب والدفعوع المدلى بها ، إلا أنه لا يلتزم بالجواب على الجميع المثارة تأييداً لهذه الاسباب والدفعوع <sup>(٤)</sup> . وكذلك عند إثارة دفعوع بعدم القبول - كاستنفاء المصلحة او الصفة مثلاً - فقد ذهب القضاء الى

---

(١) شوري فرنسي ١٨/١١/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٦١١ .

(٢) شوري فرنسي ١٠/١٢/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٦٧٩ - ٢٠/٥/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٢٤٠ .

(٣) شوري فرنسي ٨/٢/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٥٩ .

(٤) شوري فرنسي ٢٩/٥/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٨١٨ - ٢٣/١١/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٦١٩ .

عدم وجوب بحثها والجواب عليها في حال رد المراجعة في الأساس<sup>(١)</sup> .

وفي الخلاصة نستطيع القول أنه يحسن بالهيئة الحاكمة أن تفصل أولاً بالدفع المتعلقة بالشكل لأنه في حال صحة أحد هذه الدفع ترد المراجعة شكلاً دون أن تكون ثمة حاجة لبحث الأساس ؛ ثم تبحث عند اللزوم دفع عدم القبول . وفي حال رد الدفع الشككية ودفع عدم القبول ، تنتقل الهيئة الى بحث الاسباب والدفع المتعلقة بالاساس . ولكن هذا الترتيب لبحث الدفع والاسباب المدعى بها ليس إلزامياً وإن كان يقتضيه المنطق السليم ، ولذا تبقى للهيئة الحاكمة حرية بحث مختلف المسائل المثارة في النزاع بالترتيب الذي تراه<sup>(٢)</sup> .

١٣٣٦ - (هـ) منظور الحكم : يشمل المنطوق ( *dispositif* ) الجزء من الحكم الذي يفصل في تقاض النزاع ، وهو الجزء الاساسي منه والذي بدونه ينتفي وجود الحكم ويستحيل تنفيذه . وبأقي المنطوق عادة بعد الاسباب التي يرتكز عليها ، وكنتيجة طبيعية لها . ويجب ان يكون صريحاً وكافياً بذاته فيما يقضي به في موضوع النزاع . وإذا جاء غامضاً أو ناقصاً أحياناً فيرجع لأجل توضيحه أو إكماله الى الاسباب والوقائع التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً وتشكل الركن الضروري لوجوده . وتكون لهذه الاسباب بالتالي قوة القضية المحككة المائدة له .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٥٦/٧/٩ مجموعة ليبون ص ٣١٠ - ١٢/٦٥ - ١٩٦٨  
مجموعة ليبون ص ٦٢٩ - اردان ص ٧٣٨ - غامبلد فقرة ٧١١ .  
(٢) شورى فرنسي ١٩٦٧/١/١٣ مجموعة ليبون ص ٩٦ - اردان ص ٧٣٩ .

وفصل منطوق الحكم في النزاع بالنسبة الى الخصوم فيه الذين تم ابلاغهم وحصلت إجراءات التحقيق والمحاكمة في مواجهتهم ، دون غيرهم ممن لم يبلغوا<sup>(١)</sup> أو ممن جرى العدول عن المراجعة تجاههم<sup>(٢)</sup> .

ويجب ان يفصل منطوق الحكم في جميع الطلبات المقدمة من الخصوم ، بما فيها الطلبات الإضافية والمقابلة إذا وجدت. وإذا ادلى الخصوم مع الطلبات الأصلية بطلبات احتياطية ( أو استردادية ) ، فيجب للفصل بهذه الطلبات الاحتياطية بعد الحكم برفض الطلبات الأصلية . وإذا اغفل الحكم الفصل في بعض الطلبات فيقع باطلاً ولو جزئياً لمخالفته القانون الذي يوجب الفصل في جميع الطلبات . هذا ولا يجوز للجلس أيضاً رفض الفصل في الطلبات أو بعضها ، كأن يقرر مثلاً رد المراجعة بمخالفتها ( en l'état ) - ما لم تطرأ ظروف تبرر ذلك كوفاة المدعي أو فقد الملف<sup>(٣)</sup> مثلاً - إذ يبقى لصاحب الشأن حق تقديم المراجعة مجدداً إليه<sup>(٤)</sup> ، أو ان يقرر إعادة الملف الى الإدارة لدرسه من جديد لاشتغاله على المستندات والمعلومات اللازمة لتسوية النزاع<sup>(٥)</sup> ، أو ان يحجب المدعي بواسطة رئيسه أو الكاتب بأن المراجعة

---

(١) شوري فرنسي ١٤ / ٥ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٢٥٣ .

(٢) شوري فرنسي ٩ / ٧ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٦٣ . ففي هذه الحال يقرر تدوين العدول أو الرجوع عن المراجعة فحسب .

(٣) انظر آتفاً الفقرة ١٢٦ .

(٤) شوري فرنسي ٢٠ / ٤ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٢٦٦ .

(٥) شوري فرنسي ٢٢ / ١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٣٧ .



لن يفصل فيها لأنها غير مقبولة بصورة ظاهرة واكيدة<sup>(١)</sup> .

ويجب أن ينحصر منطق الحكم في دائرة الطلبات المقدمة من الخصوم وان لا يقضي بغير ما هو مطلوب أو بأكثر مما هو مطلوب<sup>(٢)</sup> . فلا يجوز ان يقضي مثلاً بالإعفاء من الضريبة عندما يكون المطلوب تخفيض قيمتها<sup>(٣)</sup> ، أو ان يقضى بإبطال قرار إداري يجمع نصوصه إذا كان لم يطلب سوى إبطال بعض هذه النصوص ، ولو تعلق سبب الإبطال بالنظام العام كما لو كان القرار صادراً من سلطة غير مختصة<sup>(٤)</sup> ، أو من هيئة قضائية مؤلفة خلافاً للقانون<sup>(٥)</sup> . كذلك لا يجوز للقاضي الحكم بالبطلان الجزئي بالاستناد الى سبب يترتب عليه البطلان الكامل ، وهذا عندما تشكل نصوص القرار المطلوب إبطالها مع نصوصه الأخرى غير المطلوب إبطالها وحدة لا تتجزأ<sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٢/٥/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٣١٤ . غير انه قضي بجواز عدم الفصل صراحة بطلب يرمي الى ضم مراجعتين أو أكثر ( شوري فرنسي ٢١/١١/١٩٦٢ أشار اليه اردان في الصفحة ٧٣٥ مامش ١ ) أو الى إجراء تحقيق باستماع شهود أو بواسطة خبراء ( شوري فرنسي ٢٦/٤/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٩٥٨ ) ، اذ يعتبر مثل هذا الطلب مرفوضاً ضمناً عند عدم التعرض اليه .

(٢) شوري فرنسي ١٤/٢/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ١٥٤ - ١٨٥/١٢/١٩٧٠ أشار اليه اردان في الصفحة ٧٣٩ .

(٣) شوري فرنسي ٦/٤/١٩٣٦ مجموعة ليبون ص ٤٥٧ - غابريه لفره ٧٠٩ .

(٤) شوري فرنسي ٦/١/١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٨ .

(٥) شوري فرنسي ١٣/٢/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ١١٣ .

(٦) شوري فرنسي ٤/٣/١٩٦٠ مجلة الحق الاجتماعي ١٩٦٠ ص ٣٤٥ - اردان

ص ٧٤٠ .

وقد قضي أيضاً بالاستناد الى ذات المبدأ ، بأن الاتفاق الحاصل بين الخصوم والمصدق عليه من المحكمة لا يجوز ان يتناول مسائل لم تكن محل نزاع أمام هذه المحكمة<sup>(١)</sup>. كما قضي بأنه ليس للقاضي ان يثير من نفسه طلبات لم يدل بها الخصوم أو ان يفصل بطلبات غير مقبولة حتى إذا كانت الاسباب التي تؤيد هذه الطلبات من النظام العام<sup>(٢)</sup>. ولكن لم يعتبر حكماً بغير المطلوب أو بأكثر من المطلوب الحكم الذي يقرر ، على سبيل التمييز النهائي ، منح مبلغ قد طلب كتعويض موقت<sup>(٣)</sup>. كما قضي ، في المنازعات الانتخابية ، بأن للقاضي الذي يعرّض بعض التصحيح في حساب الاصوات ان يرتب على هذا التصحيح جميع النتائج اللازمة حتى إذا لم يطلب صراحة منه ذلك<sup>(٤)</sup>. وان المبدأ الذي يمنع الحكم بغير ما طلب أو بأكثر مما طلب ليس من النظام العام ، فلا يجوز للقاضي بالتالي ان يثيره من تلقاء ذاته<sup>(٥)</sup>. ولا يجوز ان يشتمل منطوق الحكم على نصوص عامة أو تنظيمية<sup>(٦)</sup>.

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٦/٢/١٨ مجموعة ليبون ص ١٢٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٨/٧/٥ مجموعة ليبون ص ٤٢١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٨/١١/٨ مجموعة ليبون ص ٥٦١ .

(٤) شوري فرنسي ١٨٩٣/٣/٣ مجموعة ليبون ص ٢٠٩ - ٢٣ / ٣ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٢٢٧ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٧/٢/٢٢ مجموعة ليبون ص ١١٨ وسيراى ١٩٥٧ - ٣ - ١٦٥ - ١٩٦١/١٠/١٣ مجموعة ليبون ص ٥٦٧ .

(٦) انظر : المادة ٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية - شوري فرنسي ١٩٦١/١١/٣ مجموعة ليبون ص ٦٠٨ - اومان ص ٧٣٥ .

إذ يتعرض بذلك لموضوع يدخل في اختصاص السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية خلافاً لمبدأ فصل السلطات . ولكن هذا لا يحول دون اعتماد القضاء اجتهاداً معيناً والسير على أسسه في حل المنازعات التي يجري عرضها عليه<sup>(١)</sup>.

ويشمل منطوق الحكم ، بالإضافة الى النصوص المتعلقة بموضوع النزاع ، نصوصاً تتعلق بتنفيذ المراجعة . وقد جرى بحث هذه التنفقات في موضع آخر من هذا المؤلف ، فنحيل إليه<sup>(٢)</sup>.

وقد يقتصر منطوق الحكم أحياناً ، في مراجعة القضاء الشامل ، على الفصل في مبدأ الحل الذي يقتنع به القاضي ، كبداً مسؤولية الإدارة وتوجب التعويض للدعي مثلاً بسبب خلل الملف من العناصر التي تسمح بتحديد هذا التعويض ، ويحيل المدعي على الإدارة كي تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم ، أي لإجراء حساب التعويض وتعيين مبلغه<sup>(٣)</sup>. وان القاضي الإداري بإصدار حكمه على هذا الوجه يعتبر قاضياً في حدود اختصاصه وتكون حكمه حجية القضية المحكوم بها . فإذا اتخذت الإدارة قراراً لا يتفق مع هذه الحجية ، يحق للدعي الرجوع أمامه للطعن بهذا القرار<sup>(٤)</sup> . ولكن اذا تضمن حكم الإحالة على الإدارة عناصر غير صريحة وواضحة لتمكينها من

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٨/١١/٨ مجموعة ليون ص ٥٦١ .

(٢) انظر آنفاً للفقرة ٨٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧/٧/١٥ مجموعة ليون ص ٤٨٣ - و ١٣/٢/١٩٥٩ أشار اليه غايلود في الفقرة ٧٠٨ مكررة .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٥/١٦/٢٣ مجموعة ليون ص ٦٠٧ .

إصدار قرارها تنفيذاً له ، فيعتبر قد أغفل الفصل يحزه من الطلب ويتعرض بالتالي لأوجه الطعن القانونية (١) .

١٣٧ - (و) بيانات أخرى مختلفة: ويشتمل الحكم أيضاً على بيانات أخرى غير ما تقدم ، بعضها إلزامي وللبيض الآخر غير إلزامي . ومن البيانات الأخرى الإلزامية نذكر : تاريخ صدور الحكم إذ يترتب منذ هذا التاريخ نشوء معظم الآثار القانونية التي تنتج عن هذا الحكم كما سنرى ، وبصدور الحكم بأكثرية الآراء في حال مخالفة أحد أعضاء الهيئة الصادر منها وحيث يجب على العضو المخالف أن يدون مخالفته ، وتوقيع الحكم من القضاة الصادر منهم مع الكاتب . أما البيان المتعلق بمحصول المداولة وبصدور الحكم في جلسة علنية فلا يعتبر إلزامياً ولو درج القضاة على ذكره في أحكامهم أبحاثاً لحصول هذين الإجرامين المفروضين قانوناً (٢) . وكذلك الشأن بالنسبة إلى ذكر صدور الحكم بالصورة الفيائية أو الوجاهية . أما البيان الخاص بصدور الحكم باسم الشعب اللبناني فينتجه الفقه والقضاء إلى اعتباره إلزامياً (٣) ، بالرغم من أن القانون لم ينص عليه صراحة بين البيانات الواجب إدراجها في الحكم بل اقتصر على إيجاب صدور الحكم باسم الشعب اللبناني كقاعدة إلزامية

---

(١) شوري فرنسي ١٧/١٢/١٩٥٥ غازت العصر ١٩٥٦ - ٣ - ٢٥٦ .

(٢) انظر آنفاً الفقرة ١٢٩ .

(٣) انظر مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني الفقرتين ٢٩٥ و ٣٠٤ والمراجع التي أشرنا إليها فيهما . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٧/١٢/١٩٦٧ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٠٠ .

متعلقة بالنظام العام ( م ٢٠ من الدستور وم ٧٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ). فإن ذكر هذا البيان في الحكم يعتبر من ثم كدليل حاسم على صدوره باسم الشعب اللبناني طبقاً لنص القانون ؛ وان اغفاله يثير صعوبة في إثبات صدوره على الوجه المذكور . ولكن هلا يفترض الحكم صادراً باسم الشعب اللبناني وإن لم يرد فيه بيان صريح بذلك طاملاً لم يرد فيه بيان معاكس ؟

### ١٣٨ - اترام القاضي الإداري لدى إصدار حكمه باحترام استقلال

الإدارة : للقاضي الإداري ، كما أوضحنا ، أن يجري رقابته على أعمال الإدارة ، فله أن يبطل القرارات الصريحة أو الضمنية الصادرة منها ، كما له أن يحكم عليها بالتعويض عن أفعالها الضارة بالغير . ولكن سلطته ازاء الإدارة تنقيد بمحدود يفرضها مبدأ فصل السلطات الذي يمنع عليه استخدام وسائل اكراهية من شأنها أن تمس باستقلال الإدارة ، ويحول بالتالي دون حقه في توجيه الأوامر والتعليمات إليها أو في إحلال نفسه محلها في أداء الأعمال واتخاذ القرارات التي يعود لها وحدها حق مباشرتها <sup>(١)</sup> . وكل طلب يقدم الى القاضي الإداري لهذا الغرض يكون مرفوضاً <sup>(٢)</sup> . وهذا ما أكدته صراحة المادة ٨٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ بنصها على ما

---

(١) انظر في ذلك : اودان ص ١٠٠٣ والمراجع التي يشير إليها - الأستاذ جوزف شدياق في مقاله بعنوان « إن كان لا يحمل القاضي الإداري نفسه على الإدارة فيا يقضي به ، فما يكشف إذن قراره الانزامي لها بالواقع ؟ » المنشور في مجلته الإدارية ١٩٦٥ ص ٢١ وما يليها .

(٢) شوي فرنسي ٢٢ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٥٨٧ .

يأتي : « يقتصر القرار ( الصادر من مجلس الشورى ) على اعلان الاوضاع القانونية التي تشكل فقط موضوع الدعوى التي يبت فيها . ولا يحق لمجلس الشورى أن يقوم مقام السلطة الادارية الصالحة ليستلنج من هذه الاوضاع للنتائج القانونية التي تترتب عليها ويتخذ ما تقتضيه من مقررات » .

وتأسيساً على ذلك فقد قضي بأنه لا يجوز لمجلس الشورى أن يحل محل السلطة التنفيذية ولا ان يوجب على هذه السلطة اجراء عمل معين وكل ما يمكنه أن يحرره في دعاوى قضاء الابطال هو أن يبطل او أن يقر العمل الاداري ، وعلى السلطات الادارية فيما بعد ان توفق حركتها في تنفيذ قراره مع الأسباب التي دعت الى هذا الإبطال<sup>(١)</sup> ، ذلك ان قرار المجلس بالإبطال إنما يعيد الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الاداري المطعون فيه بحيث يعتبر هذا القرار المقضى بإبطاله كأنه لم يكن<sup>(٢)</sup> .

وقد طبق مجلس شورى الدولة المبدأ المتقدم في حالات عديدة . ففوض مثلاً في حقل الاشغال العامة والعقود الإدارية بأنه لا يجوز للقاضي الإداري إعطاء الأمر للإدارة بتنفيذ أو بإزالة أشغال أو منشآت عامة<sup>(٣)</sup> أو إجراء مناقصة عامة لأشغال اعطيت بالتراضي<sup>(٤)</sup> ، او استبدال صاحب امتياز

---

(١) شورى لبناني ٥/٧/ ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٠٨ .

(٢) شورى لبناني ١٤/٧/ ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٠٨ .

(٣) شورى فرنسي ٣/٥/ ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٢٦٦ .

(٤) شورى فرنسي ٢٣/١١/ ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ١٠٩٩ .

بآخر<sup>(١)</sup> ، أو تعديل التعرفة المحددة في عقد امتياز<sup>(٢)</sup> ؛ وإذا فسخت الإدارة عقداً أجرته مع الغير فلا يجوز للمجلس إبطال هذا الفسخ إذ لا يصح تقييد حق الإدارة في العدول في أي وقت عن تنفيذ أشغال أو عن الحصول على لوائزم أو خدمات قد تعاقدت بشأنها وقرى أنه لم يعد لها من حاجة إليها ، كما لا يجوز له عن طريق إبطال فسخ العقد احياء هذا العقد والحلول بذلك محل السلطة الادارية المختصة ، ولكن جلّ ما يستطيع الاقدام عليه هو بحث ما إذا كانت الاجراءات التي اتخذتها الادارة ترتب حقاً بالتعويض لصالح المتعاقد معها يوازي الخسارة الواقعة أو الربح الفائت<sup>(٣)</sup> . وعملاً بذات المبدأ لا يجوز للقاضي الاداري تعديل شروط العقد<sup>(٤)</sup> . وفي حقن الوظيفة العامة ، فقد قضى المجلس أيضاً بأنه ليس للقاضي الاداري أن يقرر في حكمه مثلاً تعيين أحد الموظفين أو اعادته الى الوظيفة<sup>(٥)</sup> ، أو تصنيفه<sup>(٦)</sup> أو اعتبار مركزه

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣٧/٧/٢٣ مجموعة ليون ص ٧٧٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٥/١/١٤ مجموعة ليون ص ٢٥ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٣/٥/١٠ مجلة القانون العام ١٩٦٣ ص ٥٨٤ ومجموعة ليون ٢٨٩ - و ١١/٢٦/١٩٦٩ مجموعة ليون ص ٥٣٩ - اودان ص ١٠٠٥ والأحكام التي يشير إليها .

(٤) شورى فرنسي ١٩٦٤/١/٢٩ مجموعة ليون ص ٥١ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٢٦/١٢/٢٤ مجموعة ليون ص ١١٥٣ - و ١٩٣٦/٤/٢٩ مجموعة ليون ص ٤٧٥ .

(٦) شورى لبناني ١٩٦٠/٧/٥ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٠٨ .

شاغراً<sup>(١)</sup> . كما لا يجوز له أن يصدر من ذاته قراراً تنظيمياً<sup>(٢)</sup> ولو حق له إبطال مثل هذا القرار في حال مخالفته للأوضاع القانونية . وهو لا يستطيع بوجه عوام توجيه أمر للإدارة باتخاذ اجراء معين أو نهي بعدم القيام بعمل معين<sup>(٣)</sup> . فلا يجوز له مثلاً إصدار الأمر الى الادارة باستملاك عقارات معينة أو برفع الحرم الصحي المحدث عليها<sup>(٤)</sup> أو بهدم بناء انشئ خلافاً لأحكام الانظمة الصحية<sup>(٥)</sup> أو بإداء عمل معين تحت طائلة الغرامة الاكراهية<sup>(٦)</sup> ، أو بالقيام بدرس مسألة معينة<sup>(٧)</sup> .

غير ان المبدأ المتقدم يرد عليه بعض الاستثناءات . فبالنسبة الى عقود امتياز المرافق العامة التي تبرم عادة لمدة محدودة وقولي صاحب الامتياز استيفاء أجره عن طريق تقاضي الرسوم من المستفيدين من خدمات المرفق

---

(١) شوري فرنسي ١٦/٥/١٩٤١ مجموعة ليبون ص ٨٥ .

(٢) شوري فرنسي ٢٥/٣/١٩٣١ مجموعة ليبون ص ٣٤٣ .

(٣) شوري فرنسي ٩/٧/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٤٢٤ - و ٢٢/٦/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٣٨٣ .

(٤) شوري لبناني ٧/١٠/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٨٨ .

(٥) شوري فرنسي ١٠/١٢/١٩٤٣ مجموعة ليبون ص ٢٨٨ . حل الله يعود للمحاكم المدنية القضاء بهدم البناء المخالف عند وقوع ضرر للغير من جراء هذه المخالفة (تقرير فرنسي ١٩٦٢/١٢/٣ للفترة المدنية ١ و رقم ٥١١ - و ١/٣/١٩٦٥ للفترة المدنية ١ رقم ١٥٨) .

(٦) شوري فرنسي ٣/١/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ١ .

(٧) شوري فرنسي ٢٢/٤/١٩٤٥ مجموعة ليبون ص ٢٠٣ .



وتمطي الحق للإدارة مانحة الامتياز في استرداد المنشآت والتجهيزات في نهاية العقد، فقد اعتبر مجلس الشورى أن للإدارة حق استرداد (rachat) الامتياز قبل نهايته ولكن ليس لها حق فسخ (résiliation) عقد الامتياز أي تقرير سقوط (déchéance) حق صاحب الامتياز ، لأن هذا السقوط لا يقرر إلا بحكم من قاضي العقد<sup>(١)</sup> ؛ هذا ما لم يرد نص في عقد الامتياز نفسه يولي الإدارة تقرير سقوط حق صاحب الامتياز إذ لا يبقى للقاضي عندئذ اختصاص الحكم به<sup>(٢)</sup> ، بل يجوز له القضاء بإبطاله<sup>(٣)</sup> . وقد اعتبر المجلس كذلك أن للقاضي الإداري سلطة إبطال فسخ العقد المتعلق بامتياز إشغال ملك عام فبا إذا اشتمل هذا العقد على بعض القيود غير المألوفة إزاء المتعاقد الآخر<sup>(٤)</sup> . كما اعتبر أيضاً أن للقاضي الإداري سلطة ابطال فسخ عقد إجازة الخدمة أو العمل فيها عدا العقود المبرمة مع المهندسين المماريين<sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٠٥/١/٢٠ مجموعة ليون ص ٥٤ - ١٧/١١/١٩٤٤  
مجموعة ليون ص ٢٩٤ - اردان ص ١٠٠٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٧/١١/٢٢ مجموعة ليون ص ٨٥٩ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٤/١/٢١ مجموعة ليون ص ٢٣ - ٢٠/١/١٩٦٥  
حالز ١٩٦٥ ص ٧٨٨ ومجموعة ليون ص ٤٢ - اردان ص ١٠٠٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٨/٧/١٣ مجلة القانون العام ١٩٦٩ ص ١٢٣ . ريلاحظ ان المادة ١٤ من القرار رقم ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥ قد خولت الدولة والبلديات إعطاء إجازات للأفراد والشركات الخاصة بإشغال الأملاك العامة إشغالا مؤقتا لمدة محددة قابلة للإنهاء من السلطة الادارية ( انظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » فقرة ٢٠ ) .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦١/١٢/١٣ مجموعة ليون ص ١٠٩٥ .

وفي القضايا المتعلقة بانتخاب المجالس الإدارية ، يمارس القاضي الإداري كذلك سلطة واسعة في اتخاذ الاجراءات التي تدخل اصلاً في صلاحية السلطة الإدارية : فهو يعيد فرز الاصوات من جديد ويعدل نتيجة الاقتراع عند وقوع خطأ في حساب عدد الاصوات ويصدر قراراً باعلان النتيجة الصحيحة ويتمين المرشحين الفائزين<sup>(١)</sup> ، كما يقرر اعتبار أحد المرشحين الفائزين مستقبلاً حكماً في حال وجود مانع لانتخابه<sup>(٢)</sup> ، هذا بالإضافة الى الرقابة التي يحويها على اعمال الاقتراع وما يترتب عليها من آثار قانونية على نتائج الانتخاب<sup>(٣)</sup> .

وفي قضايا الابطال بوجه عام ، لا يقتصر للقاضي الإداري على اعلان الازواح القانونية التي تشكل موضوع الدعوى ، بل يتعدى ذلك في تعليقات أو منطوق حكمه الى توجيه تعليمات للإدارة حول الكيفية والأصول التي يحدّر اتباعها في تنفيذ الحكم الصادر منه لإبصال المحكوم له الى حقه<sup>(٤)</sup> ، أو

---

(١) شوري لبناني ١٧ / ٢ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٠٣ - شوري فرنسي ١٣ / ١ / ١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ١٦ - اودان ص ١٠٠٧ .

(٢) شوري فرنسي ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٧ الأسبوع القانوني ١٩٦٨ - ٢ - ١٥٤٨٨ .

(٣) شوري لبناني ١٢ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٠٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال : شوري لبناني ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٧٣ ( وقد تضمن إبطال قرار المجلس التأديبي على أن تعيد الإدارة محاكمة المدعي على ضوء القرار الصادر من محكمة الجنايات ) - ٢٧ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٥٥ ( وقد قضى بتصحيح الخطأ المادي الوارد في الرسم ١٢٥٥٤ تاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٦٣ باعتبار أنه يجب تعيين المستدعي محرراً من الدرجة الأخيرة لا كتابياً من الدرجة الأولى ، ونقض القرار الصادر من ديوان المحاسبة معتبراً أن للمستدعي الحق بتقاضي راتب محرر من الدرجة الأخيرة . من تاريخ صدور =

يضمن حكمه عبارات من شأنها التأثير على الإدارة في سبيل تنفيذ الحكم ،  
كتقريره احالة الأوراق الى المرجع المختص لاجراء المقتضى<sup>(١)</sup> أو لاتخاذ ما  
يلزم من تدابير لتنفيذ الحكم الصادر منه<sup>(٢)</sup> .

وفي القضايا المتعلقة بالوظائف العامة ، لا يقتصر القاضي الإداري عادة  
على إبطال القرار الإداري المطعون فيه بل يجبل صراحة في منطوق حكمه  
صاحب العلاقة على الإدارة المختصة لتصحيح وضعه الوظيفي على نحو معين  
ودفع ما يستحق له من رواتب وفروقات على هذا الاساس<sup>(٣)</sup> . وإذا كان  
الموظف قد صرف من الخدمة بناء على قرار تأديبي وصدر بعد ذلك حكم

---

==الرسوم ١٢٥٥٤) - و ١٢/٢١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٨٥ - الاستاذ  
جوزف شدياق في مقاله السابق ذكره ص ٢٤ - شوري فرنسي ١٩٢٥/١٢/٢٦ مجموعة  
ليبون ص ١٠٦٥ - و ١٨ / ٣ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ١٣٤ - و ٢ / ٤ / ١٩٥٥  
مجموعة ليبون ص ٧٠ .

(١) انظر على سبيل المثال: شوري لبناني ١٩٦٣/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٣٩  
(وقد قضى بنقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق الى اللجنة العليا الخاصة بقيد الأسماء) -  
و ١٩٦٤/٤/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٣٥ ( وقد قضى بنقض القرار المطعون فيه لمبة  
اغفال البت بالإقتراط السابق لحساب الربيع المجاني وإعادة الأوراق الى اللجنة لإجراء المقتضى) -  
شوري فرنسي ١٩٠٨/٦/٢٦ سري ١٩٠٩ - ٣ - ١٢٩ - و ١ / ٩ / ١٩٥٣ مجموعة  
ليبون ص ٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٤/٤/١٠ مجموعة ليبون ص ٢١٣ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٨ - و ١٩٦٢/١١/٢٤  
مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٧٠ - و ١٩٦٤/٤/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٠٥ .

جزائي يقرر عدم صحة السبب الذي ارتكز عليه القرار المذكور ، فمتعين على الإدارة إعادة النظر في وضع ذلك الموظف وإمكانية إرجاعه الى الوظيفة ، ويموز للقاضي الاداري أن يشير في حكمه الى ترتيب هذا الموجب على الادارة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة الى القرارات التنظيمية التي تثار في المراجعة دون أن يطلب إبطالها مباشرة ، فان للقاضي الاداري ، عند اقتناعه بعدم صحتها أو عدالتها ، أن يشير في تعليقات حكمه على الادارة بوجوب تعديلها . كذلك إذا تغيرت الظروف القانونية أو الواقعية التي صدر على أساسها القرار التنظيمي وطلب صاحب الشأن من الادارة إلغاء هذا القرار أو تعديله فرفضت وطعن بقرار الرفض أمام القاضي الاداري ، فيحق لهذا القاضي إبطال قرار الرفض بحيث تلتزم الادارة بنتيجة ذلك بأن تلغي القرار التنظيمي أو تعدله وفقاً لما تقتضيه الظروف الجديدة<sup>(٢)</sup>.

وإذا لم تستجب الادارة التوجيهات أو التعليقات الواردة في الحكم ، يحاول القاضي الاداري استعمال وسائل أخرى للتأثير عليها وذلك في المراجعات التي تشتمل معاً على طلبات تهدف الى الابطال وطلبات أخرى الى التعميض ، إذ يلجأ القاضي ، بعد إبطال القرار للطعون فيه وتعيين طريقة تنفيذ ما قضى به وإحالة المدعي أمام الادارة لهذا الغرض ، إما الى الحكم بتمويض المدعي

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٣/٥/٣ دالوز ١٩٦٣ ص ٣٦٨ - و ١٩٦٦/٧/١٨ مجموعة ليبون ص ٤٦٩ . وانظر : الفقرة ١١٠ آنفاً - مقال الأستاذ جوزف شدياق السالف ذكره في مجموعته الادارية ١٩٦٥ ص ٢٥ .

(٢) انظر آنفاً الفقرة ٧٢ .

مع حفظ حقه بالمطالبة بتعويض آخر في حال تمتع الادارة عن تصحيح وضعه في مهلة يعينها لها ، وإما الى ارجاء البت بالتعويض مع اعطاء الإدارة مهلة معينة لتصحيح وضع المدعي حتى إذا تجاهلت هذا الامر قضى عليها بالتعويض المناسب<sup>(١)</sup> .

وفي مراجعات القضاء الشامل التي تستهدف الحكم بمبلغ من المال ، فان منطوق هذا الحكم يحتوي عادة على أمر صادر الى الادارة بدفع المبلغ المحدد فيه . وإذا كان الضرر متدياً فيجوز للقاضي الاداري إعطاء الخيار للسلطة الادارية المسؤولة عنه إما بدفع تعويض كامل عما أصاب المنقول أو العقار من نقص في قيمته ، وإما بدفع تعويض جزئي مع تنفيذ الأشغال اللازمة لاصلاح الضرر أو وضع حد له<sup>(٢)</sup> .

وفي المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود ، يجوز للقاضي الاداري الحكم بالزام الادارة المتمنعة عن تسليم المواد التي استولت عليها بدون حق إما بدفع تعويض معادل لقيمة هذه المواد وإما برد هذه المواد بعينها<sup>(٣)</sup> . كما يمكنه الحكم على الادارة المتعاقدة بدفع مبلغ من التعويض في حال عدم اعادتها الامكنة التي حوَّرتها الى حالتها الاصلية<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٧/١/٢٧ مجموعة ليبون ص ١٢٤ - ١٢٥/٥/١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٢٨٤ - اودان ص ١٠٠٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٠/٢/٩ مجموعة ليبون ص ٥٤ - ١٩٦/١٠/١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٥٥١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٥/٧/٩ مجموعة ليبون ص ٧٥ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٦/١/٢٠ مجموعة ليبون ص ٢٦ .

وفي المنازعات المتعلقة بالضرائب ، يجوز للقاضي الإداري ليس فقط إبطال التكاليف المخالف للقانون بل أيضاً تعديل هذا التكاليف بإنقاص او زيادة قيمته او أيضاً اعفاء صاحب الشأن منه ، وكأنه يحل بذلك محل الادارة في عملها (١) .

ويلاحظ أيضاً أن للقاضي الإداري سلطة واسعة لاتخاذ إجراءات التحقيق التي يرئسها ازاء الادارة (٢) .

كما يلاحظ ان للمحاكم المدنية في القضايا المتعلقة بنشاط الادارة والداخلة في اختصاصها ولا سيما في حالة التعدي ، أن تصدر الأوامر الى الادارة للقيام بإجراء معين او الامتناع عنه (٣) كإزالة الاعمال التنفيذية التي تشكل تعدياً بعد ان قامت بها الادارة (٤) او وقف هذه الاعمال (٥) ، او رد الاموال

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٣/٧/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٥٧ - و ١٩٦٤/٣/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٥٩ - و ١٩٦٤/٨/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٢٦ - و ١٩٦٨/١٠/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٧٩ - و ١٩٦٩/١٠/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٧٤ - و ١٩٧٠/٤/١ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٧٧ - و ١٩٧١/٧/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٦٧ .

(٢) انظر آتفاً للفقرة ١٠١ وما يليها .

(٣) انظر في تفصيل ذلك ، مؤلفتنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » وبالأخص الفقرة ١١١ منه .

(٤) تميز لبناني ١٩٦٨/٧/٣ مجموعة باز ١٦ ص ٣١٠ رقم ١١٩ - و ١٩٧٠/٤/٢٩ مجموعة باز ١٨ ص ٢٣٣ رقم ٣٤ .

(٥) تميز لبناني ١٩٧٠/٦/٢٣ مجموعة باز ١٨ ص ١٥٧ رقم ٣٣ .

المنقولة المستولى عليها من قبل الإدارة<sup>(١)</sup> ، أو إخلاء الإدارة للعقار الواضحة اليد عليه<sup>(٢)</sup> . ويجوز للقاضي في هذه الأحوال أن يحكم على الإدارة بغرامة إكراهية ملجأها على التقيد بمضمون الحكم<sup>(٣)</sup> .

### ١٣٩ - مدى قبض القاضي الإداري بمجبة الحكم المدني والحكم

الجزائي : إذا صدر حكم من المحاكم المدنية المدنية في مواجهة الإدارة في مسألة يدخل النظر بها في اختصاص هذه المحاكم<sup>(٤)</sup> ، فتكون له قوة القضية المحكوم بها وتلتزم الإدارة بتنفيذه . أما إذا صدر الحكم برد دعوى المدعي في مواجهة الإدارة وقد حاول رفعها من جديد بوجه الإدارة أمام مجلس شورى الدولة ، فيجري التساؤل عما إذا كانت لهذا الحكم حجية القضية المحكوم بها بالنسبة للدعوى الجديدة بحيث تحول دون النظر فيها من قبل المجلس عند التمسك بتلك الحجية من قبل الإدارة ، أم إذا كان الحكم المذكور يفقد حجيته تطبيقاً لبدأ فصل السلطات واستقلال كل من القضاء المدني والإداري .

---

(١) محكمة الخلافات الفرنسية ١٩٤٠/٦/٤ مجموعة ليون ص ٢٤٨ .

(٢) محكمة الخلافات الفرنسية ١٩٤٩/٣/١٧ سيراى ١٩٥٠ - ٢ - ١ - تميز لبناني

١٩٦٩/١/٧ مجموعة باز ١٧ ص ٢٥٧ رقم ٣ .

(٣) تميز لبناني ١٩٧٠/٦/٢٣ مجموعة باز ١٨ ص ١٥٧ رقم ٢٢ - محكمة الخلافات

الفرنسية ١٩٤٨/٦/١٧ دالوز ١٩٤٨ ص ٣٧٧ .

(٤) انظر في تفصيل المسائل الإدارية الداخلة في اختصاص القضاء المدني : مولفنا « وقاية

القضاء المدني عن أعمال الإدارة » عام ١٩٧٣ .

يلاحظ ان مجلس شورى الدولة قد استقر في أحكامه على الأخذ بجمعية  
القضية المحكوم بها من المحاكم العدلية المدنية مغلباً إياها على مبدأ انفصال  
القضاءين العدلي والإداري ، وذلك تفادياً لتعارض محتمل في الأحكام بين  
هذين القضاءين<sup>(١)</sup> . وقد أخذ بهذه الجمعية حتى في حال صدور الحكم من  
القضاء العدلي المدني خلافاً لقواعد الاختصاص الوظيفي أي في قضية يعود  
الاختصاص بشأنها مثلاً للقضاء الإداري نفسه<sup>(٢)</sup> . ولكنه يشترط لاكتساب  
الحكم المدني هذه الجمعية أن تتوافر بين الدعويين - أي الدعوى الصادر فيها  
هذا الحكم والدعوى الثانية المرفوعة أمام القضاء الإداري - الشروط  
المقررة في المادة ٤٤٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(٣)</sup> وهي : وحدة  
الحصوم ووحدة السبب ووحدة الموضوع<sup>(٤)</sup> .

أما بالنسبة الى الحكم الصادر من المحاكم العدلية الجزائية ، فلا تكون له  
مبدئياً إزاء الإدارة التي لم يصدر في مواجهتها - لعدم جواز الادعاء بوجهها  
أمام المحاكم الجزائية - حجية إلا بالنسبة الى الوقائع الثابتة فيه والتي بنت

---

(١) شوري فرنسي ١٩٢٤/١٢/١٩ دالوز ١٩٢٥ - ٣ - ٥٣ - و ١٩٣٠/١٢/١٩  
مجموعة ليبون ص ١٠٨٨ - ١٩٤٥/٣/١٦ دالوز ١٩٤٦ ص ١٤١ - ليتوان ص ٢٠٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٢/٧/٢٩ مجموعة ليبون ص ٨٢٢ - ليتوان ص ٢٠٥ .

(٣) انظر في بحث تفصيلي لهذه الشروط : مؤلفنا «قواعد الإلزام في القضايا المدنية  
والتجارية» الجزء الثاني فقرة ٣١٣ وما يليها .

(٤) شوري فرنسي ١٩٠٩/٧/٣٠ دالوز ١٩١١ - ٣ - ٧٠ - و ١٩٤٢/١/١٦  
مجموعة ليبون ص ٢١ - ليتوان ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .



عليها تلك المحاكم قضاءها بالتبرئة او الادانة ، إذ تعتبر حجبة هذه الوقائع مطلقة وهي تسري على الجميع . ويبقى القضاء الاداري من ثم ان يرتب على هذه الوقائع الثابتة النتائج القانونية التي يقتنع بها بصرف النظر عن تلك التي أعطيت لها من المحاكم الجزائية ، لا سيما بالنسبة الى المسؤولية وقبلة التمييز وتوزيع نسبتها بين الفاعلين <sup>(١)</sup> .

١٤٠ - (ثالثاً) آثار الحكم : بمجرد صدور الحكم ينحسم النزاع أمام الهيئة الحاكمة بشأن ما فصل فيه هذا الحكم على وجه نهائي . وتنشأ عن ذلك آثار عدة أهمها : خروج القضية من يد الهيئة ، وقوة القضية المحكوم بها ، والتأمين الجبري لصالح الادارة فيما يتعلق بالحقوق التي يقضى لها بها في الحكم تجاه الافراد طبقاً للقاعدة المقررة في المادة ٥٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية ، والالتزام الادارة بالتقيد بمضمون هذا الحكم وتنفيذه . أما التأمين الجبري ( *hypothèque forcée* ) فنحيل بشأنه الى القواعد والاصول المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية ( م ٥٣ الى ٥٧ ) وإلى البحث الذي اتينا عليه في صدره في مؤلف آخر <sup>(٢)</sup> . وأما للقيام الادارة بالتقيد بمضمون الحكم فسنبحثه لاحقاً لدى معالجة تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الاداري . ونقتصر من ثم الآن على بحث الأثرين التاليين للحكم الصادر من الهيئة الحاكمة وهما : (أ) خروج القضية المحكوم بها من يد الهيئة . (ب) قوة القضية المحكوم بها .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : الفقرة ١١٠ آتفاً - ليتوان ص ٢٠٦ وما يليها .

(٢) انظر مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٠٩ .

١٤١ - (١) خروج القضية من يد الهيئة الحاكمة: يصدر الحكم تستنفد الهيئة الحاكمة سلطتها في نظر النزاع وتخرج القضية من ولايتها ، ولا يجوز لها بعد ذلك الرجوع عن هذا الحكم <sup>(١)</sup> حتى لو تبين لها أنه ينطوي على مخالفة للقانون <sup>(٢)</sup> . كما يمنع على الهيئة معاودة النظر في النزاع بعد فصله حتى لو أغفلت البت بطلب أو أكثر من المطالب المثارة فيه ؛ فلا يجوز لها الفصل بهذه المطالب التي أغفلت بحكم إضافي <sup>(٣)</sup> . وإن ما ينطبق على الحكم النهائي ينطبق أيضاً على كل حكم أو قرار فصل نهائياً بنقطة من نقاط النزاع إذ لا يجوز للهيئة إعادة البحث والفصل بهذه النقطة من جديد <sup>(٤)</sup> .

ولا يشذ عن هذا المبدأ إلا في الحالات التي يخول للقانون الهيئة الحاكمة وضع يدها على النزاع من جديد لدى الطعن أمامها بالحكم الصادر فيه : كالطعن بطريق الاعتراض أو اعتراض الغير أو إعادة المحاكمة مثلاً . وكذلك في الحالة التي ترفع فيها ذات الدعوى من جديد دون أن يتمسك أحد الخصوم بالدفع الموضوعي المتعلق بقوة القضية المحكوم بها ، إذ يتعين على القاضي النظر في الدعوى الجديدة في هذه الحال ، لأن الدفع المذكور لا يتعلق بالنظام العام كي تجوز له الأثرة من تلقاء ذاته ، وذلك في الدعاوى التي تكون

---

(١) شوري فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩٣٩ مجموعة ليبون من ١٩٢ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣١/٢/٦ سيراى ١٩٣١ - ٣ - ٤٩ ومجموعة ليبون من ١٥٤ .

(٣) شوري فرنسي ١١ / ٥ / ١٩٠٦ مجموعة ليبون من ٤١٩ .

(٤) شوري فرنسي ٩ / ٢ / ١٩٣٤ مجموعة ليبون من ٢٥١ .

للأحكام الصادرة فيها حجية نسبية ، لا حجية مطلقة كالحجية الناشئة عن الحكم في دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة .

١٤٢ - (ب) قوة القضية المحكّمة : تكون للحكم ، بمجرد صدوره ، قوة القضية المحكّمة (م ٤٤٣ أصول مدنية) وحق قبل تبليغه <sup>(١)</sup> . ويشترط لإعمال هذا الأمر أن يكون الحكم نهائياً وأن يفصل المنازعة في منطوقه أي في فقرته الحكيمة .

تعمود القضية المحكّمة إذاً للحكم النهائي أي الذي يفصل في النزاع المعروض على المحكّة في كامل نقاطه أو في بعضها بصورة نهائية بحيث تعتبر النقاط المفصلة قد خرجت عن يد المحكّة . ولا يشترط أن تكون طرق الطعن في هذا الحكم قد استنفدت وأصبح قطعياً ، بل تعود قوة القضية المحكّمة للحكم البدائي كما للحكم القطعي وللحكم التبايني كما للحكم الوجداني . وتظلّ للحكم المطعون فيه حجيته طالما لم يقرر فسخه أو نقضه بنتيجة هذا الطعن <sup>(٢)</sup> . وهو يكتسب هذه الحجية حتى لو كان صادراً من محكمة غير مختصة فيما إذا لم يطعن به ضمن المهل القانونية وأصبح قطعياً <sup>(٣)</sup> .

وتعمود قوة القضية المحكّمة في الأصل لما قضى به الحكم في منطوقه أي

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ١ / ١٩٦٧ مجموعة ليون ص ٢٠ .

(٢) شوري فرنسي ٥ / ٦ / ١٩٥٦ مجموعة ليون ص ٣٣٢ - ٥ / ٢ / ١٩٦٥  
مجموعة ليون ص ٢٩ .

(٣) شوري فرنسي ٢ / ١٢ / ١٩٣٨ مجموعة ليون ص ٩٠٤ .

حقرة الحكيمة (dispositif) دون ما اشتمل عليه من أسباب او وقائع ، ما لم يكن الحكم غامضاً او ناقصاً اذ يفسر عندئذ على ضوء بعض أسبابه او وقائمه التي تعتبر متحدة به اتحاداً لازماً لا يتجزأ والركن الضروري الذي لا يقوم بدونه ، وتكون لها على هذا الأساس الحجية العائدة له <sup>(١)</sup> . وتقتصر الحجية على ما قضى به الحكم : فإذا اعتبر مثلاً ان بعض الأفعال قد شملها المرفع العام ، فيفيد ذلك ضرورة ان هذه الأفعال كانت منطبقة على شروط المرفو أي انها لا تشكل جرائم شائعة مثلاً ولا تمس بالشرف او الاخلاق <sup>(٢)</sup> ، ولكنه لا يفيد قط ان تلك الأفعال لم تقع او ان صفتها الجرمية كانت منتفية ولم تكن تبرر قانوناً تطبق أي عقاب <sup>(٣)</sup> .

ويجوز عادة بالنسبة الى الاحكام الصادرة من مجلس شورى الدولة ، بين الاحكام القاضية بالإبطال لتجاوز حد السلطة والتي تكتسب حجية مطلقة ، والاحكام الأخرى ولا سيما الصادرة في دعاوى القضاء الشامل والتي تحوز حجية نسبية . وتعتبر الحجية او القوة المطلقة للقضية المحككة من المنظمام العام ويتعين على القاضي أن يثيرها من تلقاء نفسه <sup>(٤)</sup> ، أما القوة النسبية

(١) شورى فرنسي ١٩١٢/٧/٢٦ دالوز ١٩١٦ - ٣ - ١٨ ومجموعة ليبون من ٨٨٩ - ٢٨٥ / ١٢ / ١٩٤٩ سيراى ١٩٥١ - ٣ - ١ دالوز ١٩٥٠ من ٣٨٣ - ١٢٥ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون من ١١٧ - ١٠٢٣ / ١٠ / ١٩٧٠ أشار اليه اودان في الصفحة ١٠٢٠ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٥/٧/١٢ مجموعة لينون من ٤٠٧ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٩/١١/١٤ مجموعة ليبون من ٥٠٤ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٨/٦/٦ مجموعة ليبون من ٣١٥ - ٢٢٦ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة ليبون من ٢١١ .

لل قضية المحكمة فليست من النظام العام ويعود للخصوم حق التمسك بها دون أن يترتب على القاضي اثارها من ذاته<sup>(١)</sup>. ولكن أية كانت صفة القوة العائدة للقضية المحكمة ، مطلقة او نسبية ، فانها تعتبر من الدفوع المتعلقة بالأساس او من وسائل الدفاع ( م ٧٥ أصول مدنية ) التي يجوز التمسك بها في أي وقت او أية مرحلة من أوقات او مراحل المحاكمة ، وهي لا تشكل من ثم دفعا من دفوع عدم القبول ولا بالأخرى من الدفوع الشكلية .

فنتناول بالبحث إذا ، فيما يلي ، أولاً الأحكام التي تحوز القوة النسبية للقضية المحكمة ، وثم الأحكام التي تكتسب القوة المطلقة للقضية المحكوم بها .

١٤٣ - القوة النسبية للقضية المحكمة : تعود هذه القوة ، كما قدمنا ، للأحكام الصادرة من القضاء الإداري وغير القضائية بالإبطال لتجاوز حد السلطة ، أي بوجه خاص للأحكام الصادرة في دعاوى القضاء الشامل . ويشترط لاكتساب الحكم هذه القوة أن تتوافر ثلاثة شروط هي : وحدة الخصوم ووحدة الموضوع ووحدة السبب ( م ٤٤٩ أصول مدنية ) . فإذا توافرت هذه الشروط بين الدعوى المحكوم بها والدعوى الجديدة المرفوعة أمام القاضي الإداري ، امتنع على هذا القاضي النظر في موضوع الدعوى الثانية<sup>(٢)</sup> ،

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٧/٥/٢ مجموعة ليبون ص ١٧٥ - ١٩٥٩/٧/١٥ و مجموعة ليبون ص ١٠٧٥ - اودان ص ١٠٢٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٨/٦/٢٥ مجلة القانون العام ١٩٥٩ ص ١٠٨ - ١٩٦٥/٢/٢٦ و مجلة القانون العام ١٩٦٥ ص ٥٠٦ - اودان ص ١٠١٤ .

شرط أن يتمسك أحد الخصوم بقوة القضية المحككة لأنها لا تعتبر من النظام العام<sup>(١)</sup> كما أسلفنا . ونبحث الآن ، فيما يلي ، بشيء من التفصيل الشروط الثلاثة المتقدمة للدفع بقوة القضية المحككة<sup>(٢)</sup> .

(١) وحدة الخصوم : لا تكون للحكم قوة القضية المحككة إلا بالنسبة الى الخصوم الذين مثلوا في الدعوى الصادر فيها هذا الحكم<sup>(٣)</sup> . ذلك أنه لا يجوز للمحكوم له أن يحتج بالحكم ضد الغير الذي ظل خارجاً عن الخصومة ولم يمكنه إبداء رأيه وأدلته فيها والتي كان يحتمل أن تظهر حقيقة الشيء المتنازع عليه على شكل آخر وأن تعدل بالتالي وجه الحكم في القضية .

وتفترض وحدة الخصوم وحيدة الصفة القانونية العائدة لهم وليس مجرد وحدة أشخاصهم . فالمادة ٣٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية تنص في هذا الصدد على « أن تكون الدعوى بين المتدعين أنفسهم وأن تكون مقامة منهم او عليهم بالصفة نفسها » . فإذا كان للخصم نائب عنه يمثل في الدعوى ، كالوكيل او الوصي او القيم او غيرهم ، كانت للحكم الصادر فيه حجية على

---

(١) شوري فرنسي ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٥٥٩ . وإذا لم يتمسك أحد الخصوم بقوة القضية المحككة اضطر القاضي الى بحث الدعوى والفصل في موضوعها من جديد ( انظر : شوري فرنسي ٢٦ / ٦ / ١٩٧٠ أشار اليه اردان في الصفحة ١٠١٤ هامش ١ - والفقرة ١٤١ أتلأ ) .

(٢) انظر في بحث موسع لهذه الشروط : مؤلفنا « قواعد الإثبات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٢٠ وما يليها .

(٣) شوري فرنسي ٢ / ١١ / ١٩٥٧ مجلة القانون العام ١٩٥٨ ص ٥٢٣ ومجموعة ليبون ص ٥٧٦ .

الأصيل لا على من بنوب عنه ، ولا تحول هذه الحجية دون رجوع النائب الى رفع الدعوى من جديد بصفته الشخصية أي بصفته أصيلاً لا نائباً . كذلك إذا صدر الحكم ضد شخص بصفته أصيلاً فيجوز له الادعاء مجدداً بصفته وكيلًا أو ممثلاً لآخر . وقضي بأن الحكم الصادر في مواجهة أحد المالكين بالشيوخ تقتصر حجيته على ما يعود لهذا المالك من حقوق في الملك المشتاع<sup>(١)</sup> . كما قضي بأن الحكم الصادر ضد الدولة وإحدى البلديات في الدعوى القائمة عليها من المتضرر من حادث ما ، لا تكون له قوة القضية المحككة بالنسبة للدعوى التي ترجع بها الدولة فيما بعد على البلدية<sup>(٢)</sup> .

(٢) وحدة الموضوع : موضوع الدعوى هو الشيء المطلوب أو الحق المطالب به أو أية واقعة تناولها النزاع وكان لها شأن في حله . فإذا فصل حكم في موضوع معين ثم رفعت دعوى جديدة بالموضوع نفسه جاز دفع هذه الدعوى بقوة القضية المحككة . ولمعرفة ما إذا كان موضوع الدعوى الثانية هو نفس موضوع الدعوى الأولى المفصول بها ، يتحقق القاضي عادة مما إذا كان حكمه في الدعوى الجديدة ليس سوى تكرار للحكم السابق أو إذا كان الحكم الجديد مناقضاً للحكم السابق في الحق الذي يقرر وجوده أو في الحق الذي يقضي بإنكاره .

فإذا رفع المدعي دعواه الى مجلس شورى الدولة بعدد ربط للنزاع مع

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٥/٧/١٣ دالوز ١٩٦٦ ص ٨٨ ومجموعة ليبون ص ٤٤٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٤٨/٥/٢١ ص ٢٢٨ .

الإدارة مطالباً بالتعويض عن ضرر أصابه من جراء خطأ مرفقي صادر من أحد موظفيها ، وحكم برد هذه الدعوى ، فلا يجوز له رفع ذات الدعوى ثانية بعد تقديم عريضة أخرى لربط النزاع مع الإدارة واستصدار قرار جديد في الموضوع ما دام أن الطلب الوارد في الدعوى الثانية هو نفس الطلب المدلى به في الأولى وأن موضوعها بالتالي هو واحد ، وإنه لا عبرة في ذلك لربط النزاع الجديد مع الإدارة ؛ فيقضى من ثم برد الدعوى الثانية بسبب قوة القضية المحكمة التي يتعين على الإدارة التمسك بها في هذه الحال . أما إذا اختلف الموضوع بين الدعويين فتنتفي عند ذاك قوة للقضية المحكمة بالنسبة للدعوى الثانية . ويعتبر الموضوع مختلفاً بين الدعوى المرفوعة بإبطال مرسوم تنظيمي لتجاوز حد السلطة ودعوى أخرى مقامة بإبطال قرار صادر تطبيقاً لهذا المرسوم بسبب تجاوز حد السلطة أيضاً <sup>(١)</sup> . وقد قضي على هذا الأساس بأنه لا يصح الاحتجاج بقوة القضية المحكمة للناشئة عن حكم قضى برفض الدعوى الموجهة ضد المرسوم ، لأجل رد الدفع بعدم شرعية هذا المرسوم المدلى به من قبل المستدعي في دعوى ثانية أقامها طعناً بقرار صادر تطبيقاً للمرسوم ولو استند الى ذات أسباب الطعن كالسابق ، إذ أن الموضوع يختلف بين الدعويين <sup>(٢)</sup> . كما لا يجوز الاحتجاج بقوة القضية المحكمة للناشئة عن حكم قضى برد دعوى إبطال قرار إداري بالنسبة الى دعوى ثانية أقامها ذات المستدعي بالاستناد الى ذات السبب القانوني رامياً فيها الى إبطال قرارات إدارية

---

(١) انظر اعلانات من ١٦-١٠ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٨/٥/٢ - مجموعة ليبوت من ٢٤٦ - و ١٩٦٣/٢/١٠

مجموعة ليبوت من ٦٢ - أودان من ١٩١٦ .



أخرى ، كقرارات تجديد مصادرة منازل للسكن مثلاً ، لاختلاف الموضوع بين الدعويين <sup>(١)</sup> . وقضي كذلك بأن الحكم الصادر برد دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة لا يتمتع بقوة القضية المحكمة بالنسبة لدعوى القضاء الشامل ولو استند المدعي في الدعويين الى نفس الاسباب ، لأن الموضوع في كل منها يظل مختلفاً <sup>(٢)</sup> .

(٣) وحدة السبب : السبب هو الأساس القانوني الذي يرتكز عليه الحق المدعى به ، وقد يكون واقعة مادية كالضرر او تصرفاً قانونياً كالنقل او التنازل عن الحق .

ويعتمد مجلس شورى الدولة مفهوماً للسبب يختلف في دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة عما هو عليه في دعوى القضاء الشامل ، وهذا على غرار ما ذهب اليه بالنسبة الى قبول الاسباب الجديدة بعد انقضاء مهلة المراجعة كما قدمنا <sup>(٣)</sup> . فبالنسبة الى دعوى الإبطال يتوسع المجلس في مفهوم السبب بحيث يقسم جميع الاسباب التي يبني عليها البطلان الى فئتين هما فئة الاسباب المتعلقة بالمشروعية الخارجية (légalité externe) وفئة الاسباب المتعلقة بالمشروعية الداخلية (légalité interne) ، ويمتدح كل فئة منها سبباً بمعناه

---

(١) شورى فرنسي ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ مجموعة ليون ص ١٣٦ .

(٢) شورى فرنسي ٣ / ٥ / ١٩٦٣ مجموعة ليون ص ٢٦١ - اوردان ص ١٠١٨ ، وهو يشير الى احكام اخرى بذات المعنى .

(٣) انظر آتفاً للفقرة ٧٠ .

الواسع بحيث أن الأسباب الفرعية المتعددة الداخلة فيها تشكل مجرد أوجه أو صور للسبب الواحد . وبذلك لا يبقى ثمة سوى سببين فقط لدعوى الإبطال . فإذا توافر أحدهما في كل من الدعويين - أي إذا أدلي في كل منهما بسبب فرعي أو أكثر من الأسباب الداخلة في الفئة الواحدة ، كخالفه القاعدة القانونية أو عيب السبب أو المحرف السلطة بالنسبة إلى الأسباب المتعلقة بالمشروعية الداخلية ، أو العيب في الشكل أو عيب عدم الاختصاص بالنسبة إلى الأسباب المتعلقة بالمشروعية الخارجية - فتكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى قوة القضية المحكمة بالنسبة للدعوى الثانية . أما إذا أدلي في الدعوى الأولى بسبب يدخل في إحدى الفئتين - كخالفه القاعدة القانونية مثلاً - ثم أدلي في الدعوى الثانية بسبب يدخل في الفئة الأخرى - كعيب في الشكل مثلاً - فلا يحتج بقوة القضية المحكمة الناشئة عن الحكم في الدعوى الأولى لأجل رد الدعوى الثانية <sup>(١)</sup> .

أما في دعوى القضاء الشامل فيحتفظ السبب بمفهومه العادي وهو مفهوم ضيق بوجه عام . ولذا تختلف أسباب هذه الدعوى بتنوع الأسس القانونية التي يمكن استنادها إليها ، فقد يكون سبب للدعوى المخادفة إلى الحكم بالتعويض مثلاً فسخ العقد أو إبطاله أو إغائه لعدم التنفيذ ، أو المسؤولية المبلية على الخطأ أو على المخاطر ، أو الاستملاك أو المصادرة أو التأميم ، أو غير ذلك . فإذا بنيت الدعوى الأولى على أحد هذه الأسباب وقضي بردها جاز استناد الدعوى الثانية إلى سبب آخر منها دون إمكان الاحتجاج فيها بقوة

---

(١) انظر : شوي فرنسي ١٩٥٥/١/٢١ مجموعة ليبون ص ٤١ - و ١٩٥٥/٦/٢٢

مجموعة ليبون ص ٣٤٩ - و ١٩٥٩/١/١٦ مجموعة ليبون ص ٤٤ ودالوز ١٩٥٩

ص ٤١٩ - أودان ص ١٠١٨ - ١٠١٩ .

القضية المعكمة الناشئة عن الحكم الاول (١) .

١٤٤ - القوة المطلقة للقضية المحكمة : تعود هذه القوة للأحكام الصادرة بإبطال القرارات الادارية لتجاوز حد السلطة . فحق أبطال القرار الإداري يصبح باطلا تجاه الجميع حتى من لم يكن خصماً في الدعوى او ماثلاً فيها بأية صفة كانت (٢) . ولذا تعتبر قوة القضية المعكمة العائدة لحكم الإبطال في هذه الحال قوة مطلقة وهي تتعلق بالنظام العام ويتعين على القاضي بالتالي أن يثيرها من تلقاء ذاته (٣) .

أما الحكم الصادر برد دعوى الإبطال فلا تكون له مبدئياً قوة مطلقة تجاه الجميع ، بمعنى أنه يجوز لشخص آخر أن يقيم دعوى الإبطال من جديد

---

(١) انظر بعض الأمثلة على السبب في دعوى القضاء الشامل ، التي أشار إليها اردان في الصفحة ١٠١٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٧/١/٢٥ مجموعة ليون ص ٥٥ - اردان ص ١٠١٣ . وانظر شوري لبناني ١٩٥٧/١٠/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٣٩ (حيث جاء انه من التلق عليه حكماً واجتهاداً أن قرار الإبطال له مفعول مطلق ومفعول شامل بمعنى أن كلا من اصحاب العلاقة الذين يمتنهم القرار يمكنه طلب الافادة منه حتى لو لم يكن فريقاً في المراجعة على اساس ان العدالة يجب أن تكون واحدة للجميع ) . وبذلك المعنى : شوري لبناني ١٩٦٠ / ١ / ١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٧١ - و ١٩٦١/١٢/٧٥ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٣٥ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٨ / ٦ / ٦ مجموعة ليون ص ٣١٥ - و ١٩٦١ / ٣ / ٢٢ مجموعة ليون ص ٢١١ - اردان ص ١٠٢٠ .

ولكن شرط أن يسندها الى أسباب غير التي صيهر على أساسها الحكم السابق بالرد<sup>(١)</sup>.

١٤٥ - (رابعاً) تنفيذ الحكم ، تكون للحكم القضائي بمجرد صدوره القوة التنفيذية ( م ٤٤٣ أصول مدنية ) . ولذلك يحق للمحكوم له أن يلجأ الى الطرق المعنية في القانون لتنفيذ الحق المقرر له في هذا الحكم . وتختلف هذه الطرق باختلاف الجهة الحاصل بوجهها التنفيذ ، والتي تكون إما أحد الافراد او أي شخص من أشخاص القانون الخاص ، وإما السلطة الادارية نفسها .

فإذا كان الحكم صادراً لصالح الادارة بوجه أحد الافراد - كما هي الحال في قضايا الضرائب او في الحكم بالطلب المقابل المقدم من الادارة ببدل العطل والضرر عن سوء نية المدعي في ادعائه مثلاً - فتجري الادارة تنفيذه بواسطة دائرة إجراء يدوت إذا كان القانون لا يميز هذا التنفيذ بالطريقة الادارية ( م ١١٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وتطبق في هذه الحال قواعد التنفيذ المقررة في الكتاب الخامس من قانون أصول المحاكمات المدنية ( م ١١٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٢)</sup>. ويبت رئيس دائرة الاجراء في المشاكل الناشئة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٧ / ١ / ٦ مجموعة ليبون ص ١٣٤١ - برومير ويل Prosper Weil في نتائج ابطال القرار الاداري لتجاوز حد السلطة ، رسالة من باريس ١٩٥٢ ص ٣٢ - ٣٣ - لينوان Lenoan في اصول المحاكمات أمام مجلس شوري الدولة ١٩٥٤ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وهو يشير بذات الوقت الى آراء اخرى مخالفة .

(٢) انظر في بحث تفصيلي لهذه القواعد : مؤلفنا « طرق التنفيذ ومشكلاته » .

عن هذا التنفيذ مراعيًا بذات الوقت مبدأ انفصال القضاءين العدلي والاداري ( م ١١٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) بحيث لا يتعرض الى الفصل بمسائل يدخل النظر بموضوعها في اختصاص القضاء الاداري .

أما إذا كان الحكم صادراً لصالح المدعي ضد الادارة ، فإن القانون لا يحوله التنفيذ الجبري في وجهها نظراً لأن أموال الدولة والإدارات والمصالح العامة غير قابلة للحجز ( م ٥٩٤ أصول مدنية ) ؛ هذا بالإضافة الى ان الدولة تعتبر « مدينة شريفاً » يقوم بتنفيذ التزاماته بصورة طبيعية بدون تهرب او سوء نية . ويكفي لذلك استحصل المحكوم له على نسخة من الحكم صالحة للتنفيذ وتقديم طلب بهذا التنفيذ الى رئيس مجلس شورى الدولة الذي يحيله بدون إبطاء مع النسخة المذكورة الى السلطة الادارية المختصة لإجراء مقتضى ( م ١١٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

وقد يشتمل الحكم الصادر بوجه السلطة الادارية على إلزام هذه السلطة بدفع مبلغ من المال على سبيل التعويض الى المدعي عن ضرر أصابه بفعل او باخطاء موظفيها ، ويتمين عليها تنفيذه بدفع هذا المبلغ الى المحكوم له دون إبطاء ؛ وإذا كان الاعتماد غير متوفر في الميزانية العامة لهذا الغرض<sup>(١)</sup> وجب على السلطة المختصة العمل على توفيره بأسرع وقت . ومق توفر الاعتماد وجب على الادارة الدفع تحت طائلة الحكم عليها بتعويض عن التأخير في هذا الدفع بناء على دعوى أخرى يرفعها المحكوم له لهذه الغاية .

---

(١) وفي هذه الحال لا تسأل الادارة عن عدم دفع المبلغ فوراً (شورى فرنسي ١٩٦١/٢/٢٤)  
مجوعة ليبون من ١٤٩ - اودان ص ١٠٠٩ .

كما قد يشتمل الحكم على حالات قانونية يتعين على السلطة الادارية مراعاتها باجراء ما تقتضيه من عمل او تصحيح عند اللزوم . وتنص المادة ٨٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ في هذا الصدد على ما يأتي: وقرارات مجلس الشورى ملزمة للادارة ، وعلى السلطات الادارية أن تراعي الحالات القانونية كما فصلتها هذه القرارات ٤ . وعلى ذلك يجب على السلطة الادارية ليس فقط أن تمتنع عن القيام بأي عمل او اجراء يخالف ما قضى به حكم القضاء الاداري ، بل يجب أن تلتزم بتنفيذ هذا الحكم وتصحيح ما يقتضيه من أوضاع يتناولها في قضائه ومراعاة جميع النتائج القانونية الناشئة عنه . فإذا قضى الحكم بإبطال قرار اداري اعتبر هذا القرار كأنه لم يكن وتعين الرجوع الى ما كانت عليه الحال قبل صدوره<sup>(١)</sup> . ولأجل تنفيذ هذا الحكم من ثم ينبغي على الادارة العودة الى تاريخ صدور القرار المتقضى بإبطاله وتقدير كيفية تطور الحالة فيما لو لم يكن هذا القرار قد اتخذ والعمل ما أمكن على تصحيح جميع الاوضاع التي مسها وإزالة آثاره<sup>(٢)</sup> . وبالرغم من صعوبة ازالة بعض الآثار التي نفذت فعلياً فإن الادارة تدأب في اجراء التصحيح الممكن وذلك في خلال مهلة معقولة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٤ / ٧ / ١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : اودان ص ١٠٢١ - شوري لبناني ١٦ / ٨ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٩١ - و ١١ / ٩ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣١ - الأستاذ جوزف شدياق في مقاله السابق ذكره في مجموعته الادارية ١٩٦٥ ص ٢٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٦ / ٥ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٢٧٤ - و ٣ / ٦ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٩٧٨ .

ويجب على الادارة أن تقوم بتنفيذ ما قضى به الحكم بحسن نية . فإذا جاء التنفيذ ناقصاً أو غير كاف أو لا يتفق مع مضمون الحكم ، فيؤدي ذلك الى افساح المجال لرفع دعوى جديدة إما بالإبطال لتجاوز حد السلطة بسبب مخالفة قوة القضية المحككة (م ٩٨ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) وإما بالتعويض عن الضرر اللاحق بالمحكوم له من جراء تنفيذ الحكم على الوجه المذكور <sup>(١)</sup> . وإذا رفضت الادارة تنفيذ الحكم فإنها تتعرض بالأحرى الى المطالبة بالتعويض عن ذلك بعد إبطال قرار الرفض هذا . وإذا استمرت في رفضها التنفيذ رغم ذلك مصرة على عدم التقيد بقوة القضية المحككة ، فيعوز للقاضي الإداري الحكم أيضاً بإبطال قرار رفضها الجديد للتنفيذ وإلزامها بالتعويض الموازي للضرر اللاحق بصاحب الشأن . وقد يمطي القاضي عادة مهلة للادارة يدهوها فيها الى التنفيذ ، حتى إذا انقضت أعلن مسؤوليتها وألزمها بالتعويض <sup>(٢)</sup> . وقد تتكرر المراجعات الرامية الى القضاء بالتعويض إزاء امان الادارة في رفضها التنفيذ ، وللمجلس أن يحكم بالتعويض في كل منها على ضوء الظروف الخاصة بها <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٢٧ / ٢ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٩٧ - اردان ص ١٠٢٢ .

(٢) انظر ١ شوري فرنسي ١٩٥٢/١/٤ مجموعة ليبون ص ١٥ .

(٣) وقد قضى مجلس الشورى الفرنسي بإلزام الادارة بدفع مبلغ معين من التعويض لرفضها تنفيذ الحكم بإعادة موظف الى وظيفته ، وخوفاً هذا الاخير المطالبة بتعويض جديد في حال اصرار الادارة على عدم التنفيذ (شوري فرنسي ١٩٥٣/٧/٢٩ سبراي ١٩٥٤ - ٣ - ٢٤) . ولدى رفع الدعوى الجديدة بالتعويض بالاستناد الى امان الادارة في عدم التنفيذ فقد قضى المجلس أيضاً بتعويض جديد مع حفظ حق الموظف بتعويض آخر يليه طالما ان الادارة متمنعة عن التنفيذ ( شوري فرنسي ١٩٥٥/١٧/٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٠٧ ) .

## الفصل السادس

### طرق الطعن في الاحكام الصادرة من القضاء الاداري

١٤٦ - مبادئ عامة : تكون الاحكام الصادرة من القضاء الاداري قابلة للطعن بالطرق المقررة في القانون . ولكن سلوك طرق الطعن هو اختياري للخصوم وليس إلزامياً لهم ، فيمكنهم بالتالي المدول عنه . وقد يرد هذا المدول صريحاً كما قد يرد ضمنياً وذلك بالرضوخ (acquiescement) للحكم<sup>(١)</sup> . ويتم الرضوخ بإرادة منفردة من الخصم الصادر منه . ويجوز أن يكون صريحاً<sup>(٢)</sup> ، كما قد يكون ضمنياً ويستفاد في هذه الحال من أي عمل او تصرف يأتيه المحكوم عليه ويبدل على نيته الاكيدة بقبول الحكم . غير

---

(١) انظر في بحث تفصيلي للرضوخ للحكم : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٥٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٢/٥/٨ مجموعة ليبون من ٢٣٨ - اوردان من ٨٠٥ .



أن تنفيذ المحكوم عليه للحكم لا يفيد حتماً الرضوخ له طالما أن الحكم الإداري معجل التنفيذ بحكم القانون وأن تنفيذه لا يتوقف بسلوك الاعتراض أو الاستئناف ما لم يقرر المرجع المرفوع اليه الطعن - أي مجلس الشورى - عكس ذلك (م ٨٤ و ١٠٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩). فإذا نفذ المحكوم عليه الحكم اختياراً بعد أن قرر المجلس وقف التنفيذ الجبري فيمكن استنتاج رضوخه للحكم من ذلك؛ كما يجوز استنتاج الرضوخ من تنفيذه للحكم في حالات أخرى أيضاً، كتنفيذ الإدارة للحكم بدفع المبلغ الذي قضى به للمحكوم له بدون أي تحفظ، علماً بأن الإدارة لا تخضع للتنفيذ الجبري وكان في استطاعتها الطعن في الحكم بدلاً من تنفيذه<sup>(١)</sup>. وقد بلغت الرضوخ الضمني أيضاً عن سكوت المحكوم عليه في بعض الأحوال، كما لو ترك المهلة تمر دون أن يطعن في الحكم. أما تبليغ الحكم من أحد الخصمين للآخر بدون تحفظ فلا يعتبر رضوخاً ضمنياً له يمنع الخصم الذي أجرى التبليغ من سلوك طرق الطعن ضده. وفي كل حال يعود أمر تقدير الرضوخ للحكم للقاضي الإداري الذي لا يقضي به إلا إذا ظهرت نية الخصم في الرضوخ واضحة وأكيدة. ويلاحظ أن الرضوخ للمحكم لا يحول أحياناً دون حق الخصم في الطعن به، كما يحصل في حالة الاستئناف التبعي أو التمييز التبعي، إذ يجوز للخصم الذي رضى للحكم، في حال رفع خصمه استئنافاً أصلياً أو تمييزاً أصلياً، أن يرفع بدوره بعد ذلك استئنافاً تبعياً أو تمييزاً تبعياً.

وطرق الطعن في الأحكام الصادرة من القضاء الإداري هي متنوعة. ويميز

---

(١) شوري لبناني ١/٦/١٩٦٤ مجموعة شديق ١٩٦٤ ص ١٤٠.

بينها : من جهة ، للطرق الرامية الى اصلاح الحكم او تعديله (réformation) وحيث يرفع الطعن الى هيئة قضائية تعاد الهيئة الصادر منها الحكم ، وهو ما يحصل في حالة الاستئناف والتمييز ( النقض ) اللذين يرفعان الى مجلس شورى الدولة . طعنًا بالأحكام الصادرة في الدرجة الاولى - بالنسبة الى الاستئناف - او الدرجة الأخيرة او القطعية - بالنسبة الى التمييز - من محاكم إدارية ( كالمحكمة الادارية الخاصة ودewan المحاسبة ) او من هيئات إدارية ذات صفة قضائية (كجان الاستملاك ولجان الاعتراضات على الضرائب وغيرها)<sup>(١)</sup>؛ ومن جهة ثانية ، الطرق الرامية الى الرجوع عن الحكم او سحبه (rétractation) وحيث يقدم الطعن الى ذات المحكمة او الهيئة التي أصدرت الحكم لتنظر في النزاع من جديد ، كما هي الحال في الاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة وطلب تصحيح الخطأ المادي وطلب التفسير ، والتي تقدم أمام مجلس شورى الدولة طعنًا بالحكم الصادر منه . أما المراجعة نفعا للقانون فتقدم الى مجلس شورى الدولة من الوزير المختص ، بواسطة وزير العدلية ، طعنًا بأي حكم قضائي قد أصبح مبرمًا ( م ١١٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، وسواء كان هذا الحكم صادرًا من محاكم او هيئات قضائية او من مجلس الشورى نفسه . وهذه المراجعة التي تعتبر من قبيل الطعن في الحكم قد جرى بمحضا في موضع آخر من هذا المؤلف فتحويل اليه <sup>(٢)</sup> . ويلاحظ ان المادة ٨٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ قد حصرت طرق الطعن بالقرارات الصادرة من

(١) انظر في تفصيل ذلك : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » فقرة

١٧ وما يليها .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ٧٧ .

مجلس الشورى بالاعتراض واعتراض الغير وإعادة المحاكمة وطلب تصحيح الخطأ المادي، فتكون بالتالي قد استبعدت الطعن فيها بطريق مخاصمة القضاة المقررة ضد الأحكام الصادرة من المحاكم المعدية .

- وعلى ذلك نتناول بالبحث، فيما يلي، طرق للطعن الآتية: (١) الاستئناف .  
(٢) التمييز . (٣) الاعتراض . (٤) اعتراض الغير . (٥) إعادة المحاكمة .  
(٦) طلب تصحيح الخطأ المادي . (٧) طلب تفسير الأحكام الادارية .

## نبذة ١ - الاستئناف

١٤٧ - ضرورة النص على جواز هذا الطعن : الاستئناف طريق للطعن يلجأ اليه الخصم المتضرر من حكم صادر من محكمة الدرجة الاولى للحصول على حكم آخر من محكمة أعلى هي محكمة الدرجة الثانية يقضي بإلغاء الحكم الاول او بتعديله . ويشكل هذا الطعن ، في الاصل ، تطبيقاً لمبدأ المحاكمة على درجتين .

وقد جعل القانون من مجلس شورى الدولة - بجانب الدور الذي يقوم به كمحكمة أول وآخر درجة بالنسبة الى عدد من القضايا او كرجع تمييزي بالنسبة الى عدد آخر منها كما سنرى - مرجعاً استئنافياً للنظر بقضايا معينة يدخل الفصل بها في الدرجة البدائية في اختصاص المحكمة الادارية الخاصة ( م ٢ و ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ٢ ١٩٥٤ ) او في

اختصاص هيئات إدارية ذات صفة قضائية، كلجان الاعتراضات على الضرائب والرسوم الماثلة لها<sup>(١)</sup> أو غيرها .

ويلاحظ ان المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس شورى الدولة لم ينص على الاستئناف لدى هذا المجلس كطريق للطعن يمكن سلوكها بصورة عادية ضد جميع الاحكام الصادرة من المحاكم أو الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية ، على غرار ما قرره قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التنظيم القضائي بصدد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، بل اشترط لجواز الطعن بطريق الاستئناف وجود نص صريح على ذلك في القوانين المتعلقة بتنظيم المحاكم أو الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية ، إذ نص في المادة ١٠٥ على ما يأتي : « يخضع استئناف الأحكام الصادرة بالدرجة الاولى عن الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية للقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الخاصة بالهيئات المذكورة ... » مما يفيد بوضوح ضرورة وجود نص على الاستئناف وعلى شروط استعماله<sup>(٢)</sup> ، أو وجود نص على الأقل على ان الحكم صادر بالدرجة الاولى بحيث يستفاد منه إذ ذاك انه قابل للطعن بطريق الاستئناف أمام محكمة الدرجة الثانية . على ان الطعن بطريق التمييز (النقض) قد قرره المرسوم الاشتراعي المذكور

---

(١) انظر في ذلك : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » الفقرات ٩ الى ٢٨ ولا سيما منها الفقرات ١٧ - ٢٢ .

(٢) انظر بهذا المعنى : مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » فقرة ٢١ ص ٧٥ - شوري لبناني ٢/٤/١٩٧٠ مجموعة شديقي ١٩٧٠ ص ٧٧ .

كطريق طبيعي للطعن بالأحكام الصادرة في الدرجة الأخيرة من الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية وان لم ينص القانون صراحة على ذلك (م ١٠٧).

وعندما يرد النص على ان الأحكام صادرة في الدرجة الأولى أو على انها قابلة للاستئناف ، فيكون مجلس شورى الدولة هو الهيئة العادية للنظر بهذا الاستئناف ، ما لم يمين النص هيئة أخرى كرجع استئنافي لها على نحو ما ورد في المادة ١٠ من قانون الاستملاك - أي المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ - المدة بقانون ١٣ شباط ١٩٦٤ والتي تقضي بتعيين مبلغ التمويض عن الاستملاك بواسطة لجان استملاك بدائية وجواز استئناف قراراتها أمام لجان استملاك استئنافية تكون قراراتها قابلة للنقض أمام مجلس شورى الدولة ، أو ما ورد في نصوص قانون ٢٦ نيسان ١٩٩٠ المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس النيابي والتي تقضي بتأليف لجنة لوضع القوائم الانتخابية لكل دائرة والبت في النزاعات المتعلقة بالقيود في هذه القوائم على أن تكون قراراتها قابلة للاستئناف أمام لجنة عليا تنشأ في كل محافظة ويضمن بقرارات هذه اللجنة بطريق النقض أمام مجلس الشورى<sup>(١)</sup> .

وبلاحظ أن الهيئة الناظرة في الاستئناف تكون لها سلطة واسعة في إعادة درس الدعوى مجدداً من ناحية الواقع والقانون ، في حين ان سلطة الهيئة الناظرة في التمييز أو النقض تنحصر بناحية القانون فقط. وقد نصت المادة ١٠٥ فقرتها الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ في هذا الصدد على

---

(١) انظر مؤلفنا السابق ذكره فقره ٢٧ .

ما يأتي: « ينقل الاستئناف الدعوى لدى مجلس الشورى فيعيد المجلس درسها ويبت فيها مجدداً » ، وذلك بذات السلطة أو الصلاحية العائدة لمحكمة الدرجة الاولى .

فنتناول بالبحث ، في صدد الاستئناف ، المسائل الآتية : (١) الاحكام القابلة للاستئناف . (٢) من يحق له رفع الاستئناف ومن يوجه إليه . (٣) مهلة الاستئناف . (٤) اجراءات الاستئناف . (٥) عدم جواز الطلبات والاسباب القانونية الجديدة في الاستئناف . (٦) آثار الاستئناف . ونعرض في ذيل خاص الى مسألة قبول الاستئناف الطارىء .

١٤٨ - (اورد) الاصلام القابلة للاستئناف : قدمنا ان استئناف الاحكام الصادرة من محاكم إدارية أو هيئات إدارية ذات صفة قضائية لا يجوز إلا بمقتضى نص قانوني يقرر هذا الطعن صراحة أو يقضي بأن الحكم صادر في الدرجة الاولى ، وإلا اعتبر هذا الحكم قابلاً للطعن لا بطريق الاستئناف بل بطريق التمييز ( النقض ) الذي لا يحتاج ساوكة لنص صريح <sup>(١)</sup> .

وقد نص القانون في حالات عديدة على جواز الطعن في الاحكام الإدارية بطريق الاستئناف ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الاحكام الصادرة من المحكمة الإدارية الخاصة ( م ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ ) وذلك في القضايا الداخلة في

---

(١) انظر آتفا الفقرة ١٤٧ .

اختصاص هذه المحكمة والمحددة في المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي المذكور<sup>(١)</sup>.

- القرارات الصادرة من بعض لجان الاعتراضات على الضرائب والرسوم المائلة لها (م ٢٥ من المرسوم التنظيمي رقم ١٥٩٤٧ تاريخ ٣١ آذار ١٩٦٤) كضريبة الدخل (م ٩٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩) وضريبة أو رسم الانتقال على الأموال المنقولة وغير المنقولة (م ٤٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩) وضريبة الملاهي (م ٣١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧) والرسوم البلدية (م ١٥١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٨ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧) <sup>(٢)</sup>.

- القرارات الصادرة من لجنة تحديد التعويض عن نزع الحقوق الفردية عن ملحقات الاملاك العمومية - كالمياه وغيرها - لحاجة المنفعة العامة، والتي اعتبرها مجلس شورى الدولة قابضة للاستئناف لديه عملاً بالمادة ٣ من القرار رقم ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥ التي تنص على إمكان المراجعة بشأنها لدى محكمة إدارية في الدولة، مفترضاً هذه المراجعة أنها مراجعة استئناف، ومعتبراً للجنة المذكورة من الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية التي تصدر قراراتها

---

(١) انظر في بحث تفصيلي لهذه القضايا : مؤلفنا « رقابة القضاء العدلي على أعمال الإدارة »  
فقرة ١٧ الى ٢٠ . وانظر : الفقرة ١٨ آنفاً - شورى لبناني ١١/٧/١٩٥٦ مجموعة شدياق  
١٩٥٧ ص ١٥ .

(٢) وانظر ايضاً : وفقاً للتشريع السابق : شورى لبناني ١٩/٣/١٩٦٧ مجموعة شدياق  
١٩٦٢ ص ٢٥ - و ١٥/٦/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٧ .

في الدرجة الاولى عملاً بالمادة ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ (١) .  
أما الأحكام أو القرارات الصادرة قبل الفصل نهائياً في النزاع فلا يجوز  
استئنافها إلا مع الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فنصت المادة ١٣ فقرتها  
الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ على أن الأحكام  
الاعدادية وأحكام القرينة وجميع الأحكام التي تصدر من المحكمة الإدارية  
الخاصة بحل نقطة من نقاط النزاع أو جهة من جهات الدعوى لا يمكن  
استئنافها إلا مع الحكم النهائي الفاصل أساس الدعوى ... . . . . . وتطبق هذه  
القاعدة على جميع القرارات الصادرة قبل الفصل النهائي في النزاع من ميثاق  
إدارية ذات صفة قضائية عملاً بالمبادئ العامة في أصول المحاكمات طالما لم يرد  
نص صريح يجوز استئناف هذه القرارات على انفراد وبمزل عن الحكم  
النهائي ، على غرار النص الوارد بالنسبة الى الأحكام المدنية في المادة ٥٦ من  
قانون التنظيم القضائي الصادر بتاريخ ١٦ ت ١ ١٩٦١ .

ويلاحظ أن القرار الذي يصدر من رئيس مجلس شورى الدولة بتعيين خبير ،  
في حالة العجلة ، لمعينة الوقائع التي من شأنها أن تسبب مراجعة لدى المجلس  
فيما بعد عملاً بالمادة ٥٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ، لا يكون قابلاً

---

(١) بهذا المعنى : شورى لبناني ٥ / ٥ / ١٩٦٤ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ٧٥ -  
و ١٩٦٨ / ٤ / ٤ مجموعة شديق ١٩٦٨ ص ٨٩ . ولكن نظراً لعدم وجود نص صريح يجوز  
استئناف قرارات هذه اللجنة ، وفقاً لما بيناه سابقاً ، فهل لا يكون من الأصح اعتبار المراجعة  
الجائزة بشأنها هي مراجعة التمييز أو النقض وليس مراجعة الاستئناف ؟



للاستئناف لعدم ورود نص على ذلك<sup>(١)</sup> . أما القرارات الصادرة من المقرر في سياق التحقيق فتستأنف لدى الغرفة النازرة في الدعوى ( م ٧٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) كما ان قرارات المقرر لدى المحكمة الإدارية الخاصة تستأنف لدى هذه المحكمة بالذات كما قدمنا<sup>(٢)</sup> .

ويرد الطعن بطريق الاستئناف على منطوق الحكم ( *dispositif* ) الذي قضى برد مطالب المستأنف أو باستجابة مطالب خصمه ، ولا يجوز ان يرد على أسباب الحكم<sup>(٣)</sup> ما لم تكن هذه الأسباب فاصلة في بعض الطلبات صراحة أو ضمناً أو مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم إلا بها<sup>(٤)</sup> . كما لا يجوز الاستئناف ضد منطوق حكم قد قضى بجميع مطالب المستأنف ورفض جميع مطالب خصمه لانتفاء المصلحة منه ، وذلك حتى إذا اقتصر الحكم على رد دعوى خصم المستأنف خطأ لعدم الاختصاص النوعي أو المطلق<sup>(٥)</sup> أو لعدم الاختصاص المحلي أو النسي<sup>(٦)</sup> أو قضى باعتبار طلب

---

(١) شوري لبناني ١٩٧٠/٣/٤ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٧٧ . وانظر آتناً الفقرة ١٠٢ .

(٢) انظر ما ابديناه في هذا الصدد في الفقرة ١١١ آتناً .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٠/٤/٢٦ مجموعة ليبون ص ٢٣٦ - ٧٥/٥/١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٢٤٥ - ١٩٧٠/٧/٨ أشار اليه اودان في الصفحة ٦٢٧ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٩/١١/٦ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٤٤ - ١٩٦٧/٤/٧ مجموعة ليبون ص ٩٠٥ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٧/٣/٢٢ مجموعة ليبون ص ١٩٨ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٧/١١/٢ مجموعة ليبون ص ٥٧٧ .

الخضم جائزاً ثم رده في الأساس<sup>(١)</sup>.

١٤٩ - (ثانياً) من يحس له رفع الاستئناف ومن يوجه إليه : بشرطه لقبول الاستئناف ان يرفع من خصم في الدعوى البدائية ضد الخضم الاخر الذي صدر الحكم لصالحه . أما الغير الذي لم يكن ماثلاً في الدعوى فلا يحق له سوى العلم بالحكم الصادر فيها بطريق اعتراض الغير ، هذا ما لم يكن هذا الحكم قد تعرض إليه صراحة في منطوقه قاضياً برد طلبات قد اعتبر خطأ أنها مقدمة منه إذ يصبح عندئذ كأنه خصم في الدعوى وله حق استئناف الحكم الصادر فيها بالنسبة الى الشق الذي يعنيه<sup>(٢)</sup>.

ويكون للخصم حق الاستئناف ولو لم يمثل بشخصه في المحاكمة البدائية بل كان ممثلاً فيها بواسطة غيره ، كالوريث وسواء من الخلفاء العامين الذين يمكنهم استئناف الحكم الصادر ضد سلفهم ، أو كالحلف الخاص لأجد الخصوم الذي تلقى منه الحق المتنازع عليه بعد رفع الدعوى والذي يمكنه استئناف الحكم إذ يعد ممثلاً في المحاكمة بواسطة ذلك الخضم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ١١ / ١٩٦٦ مجلة القانون العام ١٩٦٧ ص ٩٨٧ - اودانت ص ٦٢٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٦ / ١ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١١٥١ .

(٣) شوري فرنسي ٧ / ٢ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٩٤ - و ١٨ / ١ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٣٢ - اودانت ص ٦٢٩ . وانظر مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٣٢٣ .

وبقبل الاستئناف أيضاً من كان مائلاً في المحاكمة البدائية بصفة متدخل. جيد انه في دعوى الابطال لتجاوز حد السلطة لا يحق للمتدخل استئناف الحكم الصادر فيها إلا إذا كانت له الصفة لرفع هذه الدعوى بنفسه أو للطعن بالحكم الصادر فيها بطريق اعتراض الغير<sup>(١)</sup>. أما في دعوى القضاء الشامل فلا يخضع حق المتدخل في رفع الاستئناف لمثل هذه القيود<sup>(٢)</sup>. ويجوز للمتدخل بوجه خاص الطعن في الحكم للقاضي بعدم قبول تدخله<sup>(٣)</sup>. ولكن ليس له سوى استئناف الحكم الصادر في الدعوى التي تدخل فيها، فإذا كانت غة دعاوى أخرى متلازمة معها ولم يتدخل فيها، فلا يجوز له الطعن بالأحكام الصادرة فيها إلا بطريق اعتراض الغير<sup>(٤)</sup>. ويلاحظ ان التدخل والإدخال

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٠/٧/٦ مجلة القانون العام ١٩٦١ ص ١٤٠ - ١٩٦٤/١/٤ دالوز ١٩٦٤ ص ٣٦٤ ومجموعة ليبون ص ٤ - اودان ص ٦٢٩ - ٦٣٠ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٣٠. وانظر الفقرة ١٢٢ آنفاً.

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٩/١١/٦ مجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٤٤ ودالوز ١٩٦٠ ص ٤٦٨ ومجموعة ليبون ص ٥٨٣ - اودان ص ٦٣٠. غير أن غة انجماً في القضاء ال عدم قبول الطعن للزفوع من المتدخل تدخل انضامياً (شوري لبناني ١٩٦٠/١٢/١٤ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٥ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٣٠)، هذا ما لم يكن الخصم الأصلي قد تقدم باستئنافه إذ يحق للمتدخل المنضم اليه أن يستأنف ايضاً بدوره (شوري فرنسي ١٩٥٩/٤/٢٤ مجموعة ليبون ص ١٠٥٨). وهذا المعنى: غابريك فقرة ٨٥٨.

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٤/٧/٣٠ مجموعة ليبون ص ٧٤٣ - ١٩٥٩/١١/٦ مجموعة ليبون ص ٥٨٣ ومجلة القانون العام ١٩٦٠ ص ١٤٤.

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٧/٢/٢٥ مجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ٥٥٥.

يكونان جائزين في الاستئناف ممن لم يكن خصماً في الدعوى أو ممثلاً فيها بأية صفة كانت (١) .

ويشترط أيضاً لقبول الاستئناف أن تكون المستأنف مصلحة في اللطم بالحكم ، كأن يكون هذا الحكم قد رفض جميع طلباته أو بعضها أو قضى لخصمه بكل طلباته أو ببعضها . وينظر في تقدير المصلحة الى ما قضى به الحكم في منطوقه كما قدمنا دون الاعتداد بأسبابه ما لم تكن مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم بدونها (٢) . كما يشترط ان يكون المستأنف غير راضخ للحكم المستأنف (٣) .

ويوجه الاستئناف في الاصل الى الخصم المستفيد من الحكم الصادر ضد المستأنف ، كأن يكون هذا الحكم قد ألزم المستأنف ببعض طلبات ذلك الخصم أو رد الطلبات التي قدمها المستأنف في وجهه . ولذا لا يقبل الاستئناف ضد خصم قد ادعى عليه أمام محكمة الدرجة الاولى بالتلازم مع المستأنف ولم يتبادل معه هذا الاخير أية لائحة أو أي مطلب ، بل كان متحداً وإياه في المصلحة وهو يشكل معه جهة واحدة في الخصومة .

١٥٠ - (ثالثاً) مهلة الاستئناف : يحدد القانون مهلة الاستئناف لدى

---

(١) انظر : الفترتين ١٢٢ و ١٢٣ آنفاً - ادبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٣٠ والأحكام التي يشيران اليها - غامبولد فقرة ٨٥٨ .

(٢) انظر آنفاً الفقرة ١٤٨ .

(٣) انظر آنفاً الفقرة ١٤٦ .

مجلس الشورى بشهرين من تاريخ التبليغ ما لم يرد نص مخالف ( م ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(١)</sup> . وقد حدد مهلة استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الإدارية الخاصة بمثل هذه المدة أيضاً أي شهرين ( م ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ ) . أما مهلة استئناف القرارات الصادرة من لجان الاعتراضات على الضرائب والرسوم فقد تحدت بعشرين يوماً بالنسبة لضريبة الدخل ( م ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ )<sup>(٢)</sup> ، وبشهرين يوماً أيضاً بالنسبة لضريبة ( او رسم ) الانتقال ( م ٤٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ ) ، وبشهرين بالنسبة لضريبة الملامى ( م ٣١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ) ، وبشهر واحد بالنسبة للرسوم البلدية ( م ١٥١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٨ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ ) .

ويبدأ سريان المهلة من تاريخ التبليغ ، على ألا يحسب اليوم الاول أي

---

(١) يلاحظ ان القانون الاداري الفرنسي قد طبق على حساب مهل المراجعة والظعن لدى القضاء الاداري نصوص قانون اصول المحاكمات المدنية المتعلقة بتمديد هذه المهل بسبب المسافة . ويغفل القانون الاداري اللبناني من قاعدة مماثلة ، مما يدهو الى التساؤل عما إذا كان يجوز اعتماد القواعد المقررة في قانون اصول المحاكمات المدنية كبنية عامة في هذا الصدد في غياب النص الاداري . فقد بينا سابقاً أن مجلس الشورى اللبناني يتعجب في غالبية احكامه الى تطبيق مهلة المسافة في حساب مدة مهلة المراجعة ( انظر آنفاً للفقرة ٥٥ ) ؛ فيجدر بالأحرى اعتادها بالنسبة الى حساب مهل الظعن بالاحكام ومنها مهلة الاستئناف . وتتفق في كل حال اصدار نصوص تشريعية في هذا الموضوع على غرار ما حصل في القانون الفرنسي منعاً لتعارض الاحكام وتوحيداً للاجتهاد .

(٢) انظر : شورى لبناني ١/٢/ ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٧٢ .

الحاصل فيه التبليغ ( م ٣١٥ أصول مدنية )<sup>(١)</sup> . ولم ينص القانون على الشكل الذي يتم به التبليغ ، والغالب ان يحصل بالشكل الإداري على غرار تبليغ اوراق المراجعة بوجه عام ( م ٦٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٢)</sup> . ويقوم به عندئذ أحد الموظفين التابعين لقلم المجلس وذلك لقاء اتصال موقع من الشخص المبلغ إليه اثباتاً لحصول هذا التبليغ وتأريخه ، وفي حال رفض للتوقيع يشار الى ذلك في محضر يحضره الموظف الذي يقوم بالتبليغ ، ويعتبر الشخص المطلوب إبلاغه في هذه الحال كأنه مبلغ . وإذا جرى التبليغ بالكتاب المضمون فيوقع المبلغ إليه اشعاراً بالاستلام بتاريخ معين ، وإذا رفض هذا التوقيع يشار الى ذلك في وثيقة الاشعار ويعتبر التبليغ تاماً بذلك . وبرأينا ان تبليغ الاحكام بواسطة المباشرين يكون جائزاً أيضاً طالما ان المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ لا يتضمن نصاً يمنع أو يحصره بطريقة أخرى معينة .

وتبدأ مهلة الاستئناف من تاريخ تبليغ الحكم حتى لو كان هذا الحكم صادراً بالصورة الغيابية وقابلاً للتالي للاعتراض ، وهذا على خلاف القاعدة المقررة في المادة ٥٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي تحدّد بدء مريان مهلة الاستئناف من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض<sup>(٣)</sup> . وان تبليغ الحكم هو

(١) انظر آتفاً الفقرة ٥٦ ( بالنسبة لحساب مهلة المراجعة ) .

(٢) وانظر آتفاً الفقرة ٩٩ .

(٣) شوري لبناني ٥/٤/ ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٦٧ - ١٦٨ و ١٦٩/٢/ ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩ ( وقد جاء فيه ان المادتين ١١ و ١٢ من المرسوم الاشتراعي =

ضروري لسريان المهلة ولا يفني عنه أي إجراء آخر يفيد علم الخصم بصدوره،  
كمحضور الخصم جلسة تلاوة هذا الحكم وتوقيعه على محضر هذه الجلسة أو في  
ذيل الحكم عند تقييمه<sup>(١)</sup> أو استحصله على نسخة عنه من قلم المحكمة لرفاقها  
باستثناءه<sup>(٢)</sup> أو قيامه بإبلاغ الحكم للخصم الآخر<sup>(٣)</sup> أو حتى استئنافه بنقض

---

= وقم ٣ تاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٥٤ الخاص بالمحكمة الإدارية قد جعلنا بنص صريح بدء مهلة  
الاعتراض والاستئناف واحداً من تاريخ إبلاغ الحكم وليس فيها ما يجب تعليق التوصل  
بالاستئناف على استفاد طريق الاعتراض ولا ما يقضي بممارسة حق الاستئناف بعد انتهاء مهلة  
الاعتراض ، بل ان صراحة النص صرح بجعل للاعتراض والاستئناف بداية واحدة هي تاريخ  
التبليغ ) . وقضي أيضاً بأن سلوك الخصم طريق الاعتراض لا يؤثر في سريان مهلة الاستئناف  
( شوري فرنسي ٢٢ / ١١ / ١٩٦٨ مجموعة ليبيرن ص ٥٩٠ ) .

(١) شوري لبناني ١٢ / ٣ / ١٩٦٣ مجموعة شديق ١٩٦٤ ص ٧٩ - د ١٤ / ٧ / ١٩٦٩  
مجموعة شديق ١٩٦٩ ص ١٧١ .

(٢) النظر ، على سبيل الاستئناس ، ما اتينا عليه في هذا الصدد في مؤلفنا « اصول المحاكمات  
في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٢٧ .

(٣) وهذا طبقاً للمساعدة التي تقضي بأن الشخص لا يضار بمعه ( nul ne se forçole soi-même ) والتي يعتمدها القضاء الإداري كالقضاء المدني في لبنان . أما في فرنسا فقد خرج  
القانون الإداري من هذه القاعدة إذ نصت المادة ٥٨ فقرة ٢ من قانون ٢٢ تموز ١٨٨٩ للمدة  
بإلزام التثريمي تاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٥٩ على ان تبليغ الحكم بواسطة المباشر من خصم الى آخر  
يحمل مهلة الاستئناف سارية اعتباراً من هذا التبليغ باللسبة الى طالب التبليغ وإلى المطالب  
إبلاغه على السواء . فنظراً لوجود هذا النص الصريح في القانون الفرنسي الذي يخرج به عن  
المبادئ العامة ، والذي لا مقابل له في القانون اللبناني . يلبي التبليغ الى عدم جواز اقتباس  
الاجتهاد الفرنسي في هذا الموضوع لدى القضاء الإداري في لبنان .

اجزاء هذا الحكم<sup>(١)</sup> . على انه يشترط ان يتم التبليغ على وجه صحيح كي ينتج اثره المتقدم ؛ فيجب من ثم أن يوجه من الخصم المحكوم له الى الخصم المحكوم عليه ، وان يشتمل على نسخة كاملة ورسمية عن الحكم كي يتمكن المبلغ إليه من درسه والتمعن فيه واتخاذ موقف نهائي بشأنه<sup>(٢)</sup> . وإذا حصل تبليغان متواليان للحكم الواحد فيؤخذ في الاعتبار لسريان المهل التبليغ الاول دون الثاني<sup>(٣)</sup> .

وان اوفى تبليغ الحكم الذي يترتب عليه بدء سريان مهل الطعن يقتصر على الخصوم الذين تمت اجراءات هذا التبليغ فيما بينهم . فإذا تعدد الخصوم وحصل التبليغ من احد المحكوم لهم الى احد المحكوم عليهم ، فيكون سريان مهل الطعن ، إعتباراً من تاريخ التبليغ ، قاصراً على هذين الخصمين دون سائر الخصوم الذين لم يبلغوا الحكم أو يبلغ إليهم ، هذا مع التحفظ لجهة الآثار التي تترتب في حالة عدم التجزئة في الموضوع الصادر فيه الحكم أو في حالة التضامن بين الخصوم<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٨/١/٨ مجموعة ليبون ص ١٨ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٣/١٢/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٧٩ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧/٦/٥ أشار اليه ادبي ودراغر في الجزء ٣ فقرة ١٣٤١ . وانظر بنفس المعنى للسبب لتبليغ الأحكام المدنية : تميز لبناني ١٩٥٩/٨/٢٠ مجموعة باز ٧ ص ١٧٤ رقم ١٢٨ - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٢٧ ص ٤١٧ .

(٤) انظر في بحث تفصيلي لهذه الحالات: مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٢٧ ص ٤١٩ وما يليها .



وإذا انتقضت المهلة سقط حق الخصم في الاستئناف ، وإذا رفعه رغم ذلك قضي برده شكلاً . أما إذا رفع الخصم الاستئناف قبل أن يتم تبليغ الحكم إليه وتبدأ المهلة في السريان ، فيقرر قبوله ، حق إذا كان هذا الحكم غائباً ولم يقدم اعتراض عليه <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن مهلة الاستئناف تتوقف عن السريان بسبب القوة القاهرة أو طلب المونة القضائية ولا تمود إلى هذا السريان من جديد إلا بعد زوال تلك القوة أو تبليغ قرار المونة .

١٥١ - (رابطاً) إجراءات الاستئناف : يرفع الاستئناف في الأصل طبقاً للقواعد والأصول المقررة في القوانين والأنظمة الخاصة بالمعالم أو الهيئات الصادر منها الحكم في الدرجة الأولى (م ١٥٥ من المرسوم الاشتراعي ١٩٩) ،

---

(١) شوري لبثاني ١٩٥٧/٥/٤ مجموعة شدياق ١٩٥٧ من ١٦٧ - و ١٩٦٣/٢/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ من ١٩ . غير أنه يلاحظ أن مجلس الشورى الفرنسي ، بناء على نص المادة ٥٧ من قانون ١٨٨٩/٧/٢٢ - قبل تعديله بالرسوم التشريعي الصادر في ١٩٥٩/٤/١٠ - قد رفض قبول استئناف الحكم النهائي ما دام أنه قابل للاعتراض ، وإن مهلة الاستئناف لا تسري عندئذ إلا من تاريخ انقضاء مهلة الاعتراض ( شوري فرنسي ١٩٥٦/٦/٢٧ دالوز ١٩٥٦ من ٢٥٦ - ١٩٥٧/٦/٢٣ مجلة القانون العام ١٩٥٨ من ١٠١ مجموعة ليبون ١٩٥٧ من ٣٨٤ - و ١٩٦٠/١٠/٢٨ مجموعة ليبون ١٩٥٨ من ٥٧٨ - أربي ودراغور ٣ ٢٥٧ هامش ٢ - اردان من ٦٣٤ ) . كما رفض قبول الاستئناف المقدم من شخص يمكنه الطعن في الحكم بطريق اعتراض الغير ( شوري فرنسي ١٩٣٧/٥/٤ مجموعة ليبون ١٩٤٤ من ٢٧٧ و ١٩٦٢/٢/٧ مجموعة ليبون من ٩٤ ) . ويلاحظ أن هذا الحل الأخير لا بد منه إذا كان المستأنف من الغير إذ لا يجوز له سوى الطعن في الحكم بطريق اعتراض الغير .

وعند انتفاء هذه القواعد والأصول تطبق بشأنه تلك المقررة لرفع المراجعة أمام مجلس شورى الدولة ( م ١٦٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) وفقاً لما بيناه في الفصول السابقة .

وعلى ذلك اذا كان المستأنف شخصاً من أشخاص القانون الخاص وجب عليه رفع الاستئناف لدى مجلس شورى الدولة باستدعاء موقع من محام ودفع الرسوم المتوجبة عنه ضمن المدة القانونية<sup>(١)</sup> وإيداع صندوق الخزينة التأمين أو الغرامة المفروضة<sup>(٢)</sup> والبالغة قيمتها وفقاً للمادة ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ، ٢٥ ليرة اذا كانت قيمة المراجعة لا تتجاوز ألفي ليرة ، و٥٠٠ ليرة إذا تجاوزت هذا الحد أو كانت قيمتها غير محددة أو غير قابلة للتقدير . ويجب إرفاق الاستئناف أيضاً بنسخة من الحكم المستأنف<sup>(٣)</sup> .

ويتشدد مجلس شورى الدولة في صدده مراعاة القواعد والإجراءات الضرورية ويرتب على إغفالها البطلان . ففرض مثلاً بأن استئناف قرار اللجنة

---

(١) ويلاحظ انه قضي بأن عدم دفع الرسوم ضمن المدة القانونية لا يوجب رد استئناف قرار لجنة الاعتراضات على الضرائب البائرة شكلاً لعدم ورود النص على ذلك ، إذا ثبت ان عريضة الاستئناف تقدمت ضمن المدة القانونية (شورى لبناني ١٩٥٩/١-٢٠/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ج ٤٢ ) .

(٢) هذا وقد قضي بأن عدم دفع التأمين الاستئنافي لا يشكل عائقاً لوجوب رد الاستئناف شكلاً إذ يمكن تصحيح النقص بقراؤه يصدر من المستشار المشرف على العلم أو من المستشار المقرر أو من الهيئة الحاكمة ( شورى لبناني ١٩٦٩/٦/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٩٢ ) .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٧/٥/٦ . أشار اليه أدبي ودواخري في الجزء ٣ فقرة ١٣٣٥ .

المالية البدائية يجب أن يقدم مباشرة الى مجلس شورى الدولة بواسطة الدائرة المالية المختصة التي ينبغي أن تشفعه بطالعتها ، فإذا قدمته الدائرة المالية الى وزارة العدلية لتحديد بواسطة دائرة القضايا الى مجلس الشورى ، فبمع باطلا حتى لو قيسد في قلم المجلس ضمن المهة القانونية ، لكون المراسم الشكلية في طرق المراجعات هي أساسية ويجب التقيد بها تحت طائلة البطلان<sup>(١)</sup> . كما قضى بأن الاستئناف المقدم من رئيس البلدية قبل الحصول على ترخيص بشأنه من المجلس البلدي ومن المحافظ يكون مردوداً في الشكل<sup>(٢)</sup> . غير أنه يبيدي تساهلاً بشأن العيوب والنواقص غير الجوهرية ولا يرتب على وجودها بطلان الاستئناف علماً بالمبادئ المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(٣)</sup> . فقد قضى مثلاً بأن عدم تسديد الرسوم القضائية الاستئنافية هو من النواقص التي يمكن تصحيحها بعد فوات مهة الاستئناف لعدم ورود النهى على وجوب دفع

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٧/٣/٢٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٣١ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٠ / ١٠ / ٤ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٢٤ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٢ / ٢ / ٢٧ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٧٩ ( وقصد جاء فيه ان النقص او الخطأ في استدعاء الاستئناف إذا كانت لا يثير أي شك في نفع المتقاضين من الفرقاء المعنيين فيه لا يشكل سبباً لبطلان استئنفاً بما نصت عليه المادة ٣٤٠ من الاصول المدنية . ولذا يكون مقبولاً في الشكل استئناف الدولة لقرار لجنة الاعتراضات على الضرائب ، المنظم والموقع من رئيس مصلحة الواردات في وزارة المال والمتبني من رئيس دائرة القضايا في وزارة العدل والتقييد في قلم مجلس الشورى ضمن المهة القانونية ) . وقد قضى أيضاً بأن استئناف الدائرة المالية المرفوع الى مجلس الشورى طعناً بقرار لجنة الاعتراضات والموقع من رئيس مصلحة الواردات هو صحيح قانوناً اذا لم يرد في القانون أي نص يجيب توقيع الاستئناف من وزير المالية (شورى لبناني ١٩٥٩ / ١٢ / ٧ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٤٠ ) .

هذه الرسوم ضمن المهلة المذكورة تحت طائلة رد الاستئناف شكلاً<sup>(١)</sup>.

وفي الأصل لا يجوز الطعن باستئناف واحد بأحكام متعددة ومتميزة فيما بينها بل ينبغي تقديم استئناف مستقل بشأن كل منها<sup>(٢)</sup>. ولا يشذ عن ذلك ويقبل الطعن باستئناف واحد إلا إذا توفرت بين النزاعات التي فصلت بها تلك الأحكام رابطة تلازم وثيقة<sup>(٣)</sup>.

ويجب أن يتضمن استدعاء الاستئناف ، كاستدعاء المراجعة ، ذكر أسماء الخصوم ومقامهم وبيان الحكم المستأنف وأسباب الاستئناف<sup>(٤)</sup> وطلبات المستأنف<sup>(٥)</sup>. وتطبق بشأن تسجيله والنظر به لدى مجلس شورى الدولة «الأصول المتبعة بصدد المراجعة لديه بوجه عام (١١٢م) من المرسوم الاشتراعي (١١٩) والتي تقدم بحثها ، سواء بالنسبة الى التحقيق والدور الذي يقوم به المقرر حتى وضع تقريره ومفوض الحكومة مطالعته ، أم بالنسبة الى طوارئ المحاكمة او الحكم في الاستئناف .

---

(١) شوري لبناني ٢٩ / ١٢ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٧ .

(٢) شوري فرنسي ٢٩ / ٣ / ١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ١٠٧٦ .

(٣) شوري فرنسي ٥ / ٧ / ١٩٥٧ دالوز ١٩٥٧ ص ٥٤٥ ومجموعة ليبون ص ٤٥٢ .

(٤) ويكون استدعاء الاستئناف مقبولاً فيما اذا اشتمل على بيان الاسباب اللازمة لتبرير الطعن بالحكم المستأنف وطلب إبطاله ولو لم يتضمن أسباباً للطعن بالقرار الإداري موضوع المراجعة البدائية وذلك على الأقل عندما يكون الحكم المستأنف قد قضى برد المراجعة لعدم جواز قبولها (شوري فرنسي ٤ / ١٠ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٣٦) .

(٥) انظر آتياً الفقرة ٨٥ .

## ١٥٢ - (خامساً) عزم جواز الطلبات والاسباب القانونية الجبريدة في

الاستئناف : من البديهي أن الطلبات التي توجه في الاستئناف ضد شخص لم يكن خصماً في المحاكمة البدائية، لا يجوز قبولها<sup>(١)</sup>، كطلب الضمان الموجه استئنافاً ضد شخص لم يدخل في الدعوى أمام محكمة الدرجة الاولى<sup>(٢)</sup> مثلاً. فإن مثل هذه الطلبات تعتبر جديدة ويجوز للشخص الموجهة اليه طلب ردها لعدم جوازها بسبب مخالفتها لقاعدة درجتي المحاكمة .

ولا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف أيضاً ولو وجهت من خصم لآخر، إذ لا يجوز الادلاء في الاستئناف إلا بطلبات قد جرى التمسك بها في الدرجة البدائية<sup>(٣)</sup> . ونظراً لأن الدعوى تقوم بأركان ثلاثة هي الموضوع والسبب والخصوم فإن أي تغيير في هذه الأركان في المرحلة الاستئنافية يعتبر بمثابة تقديم دعوى جديدة أو طلب جديد . وعلى ذلك إذا تذرع الخصم في استئنافه بسبب قانوني جديد إسناداً لدعواه ، فيعد ذلك منه ادلاء بأدعاء أو بطلب جديد ، وهو أمر غير جائز القبول ويتمين بالتالي رفضه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٧/٢/٦ مجلة لقانون العام ١٩٥٧ ص ٥٥٤ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٥/١/٨ مجموعة ليبون ص ١٠١٨ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢/٣/٢٨ - ١٨٥ مجموعة ليبون ص ١٨٥ - ١٩٦٨/١٢/١٣ - مجموعة ليبون ص ٦٤٨ - ١٩٧٠/١/٢٣ مجموعة ليبون ص ٤٤ - اومان ص ٦٣٦ - اربي ودرافو ٣ فقرة ١٣٤٦ .

(٤) شوري لبناني ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٣ - ١٩٥٩/١٠/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٤٢ ( وقد جاء فيه أن الدعوى تتطور في مرحلتها البدائية فلا يجوز تعديل سببها في الاستئناف بحيث لا يسمع فيه أي طلب جديد ) .

ويجوز للمستأنف الادلاء مجدداً في الاستئناف بجميع أو ببعض الطلبات التي تقدم بها في الدرجة البدائية ، على ان تهدف الى إبطال أو فسخ الحكم المطعون فيه في الجزء الضار به فقط دون اجزائه الاخرى المتعلقة بسواه . وعلى ذلك فلم يقبل منه الطعن يحجزه من الحكم صادر ضد شخص آخر حق لو كان ضامناً لهذا الشخص <sup>(١)</sup> . ولكنه اعترف له في دعوى القضاء الشامل بحق المطالبة بمبلغ من التعويض يفوق المبلغ المطلوب بداية ، لأجل الحصول على تعويض عادل عن الاضرار اللاحقة به والتي ظلت متبادية بعد صدور الحكم البدائي <sup>(٢)</sup> أو قفاقت في المرحلة الاستئنافية <sup>(٣)</sup> .

وإذا كانت الطلبات الجديدة غير جائزة في الاستئناف ، فإن الوسائل أو الأدلة ( moyens ) أو الحجج ( arguments ) الجديدة تكون هي مقبولة فيه <sup>(٤)</sup> . ذلك ان هذه الوسائل أو الحجج تهدف في الأصل الى دعم السبب القانوني الذي تستند إليه الدعوى أو الطلبات الواردة فيها ولا تشكل بالتالي تعديلاً لأركان هذه الدعوى . أما إذا ارتكزت على سبب قانوني

---

(١) شوري فرنسي ٢١ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٤٧٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٨ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٦٨٨ .

(٣) شوري فرنسي ٢٧ / ٤ / ١٩٥١ سيراى ١٩٥١ - ٣ - ١١٢ - ١٩٦٨ / ١١ / ٨٥ مجموعة ليبون ص ٥٦١ - اودان ص ٦٣٦ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٤٦ .

(٤) شوري فرنسي ١١ / ١٢ / ١٩٣٥ مجموعة ليبون ص ١١٦٨ - ١١٦٩ / ٣ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ١٩٦ - ١٩٧ / ١٣ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٦٧٩ - اودان ص ٦٤٠ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٤٧ .

جديد<sup>(١)</sup> فتحتور عندئذ في أركان الدعوى وتصبح بمثابة الطلب الجديد وبالتالي غير جائزة في المرحلة الاستئنافية<sup>(٢)</sup>.

غير ان الوسائل والحجج الجديدة تكون مقبولة استثناءً ولو ارتكزت على سبب قانوني جديد ، فيما إذا كانت من النظام العام<sup>(٣)</sup> ، أو كانت مستمدة من العيوب الواقعة في اجراءات المحاكمة البدائية<sup>(٤)</sup> ، أو كان الادلاء بها متعذراً في المرحلة البدائية<sup>(٥)</sup> كما لو نشأت عن عيب واقع في الحكم المستأنف بالذات<sup>(٦)</sup>.

١٥٣ - (سادساً) آثار الاستئناف : يترتب على رفع الاستئناف الى مجلس شورى الدولة أثر رئيسي يقوم في نقل الدعوى أمام هذا المجلس أو نشرها أمامه ( effet dévolutif ) . كما قد يترتب عليه ، في الحالة التي يرد فيها على حكم غير فاصل في الأساس وقد قضى المجلس بنفسه أو ابطاله، سحب

---

(١) انظر في بحث مفهوم السبب القانوني الجديد ما اتينا عليه في الفقرة ٧٠ آتفاً .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٥ / ١٢ / ٣ مجموعة ليبون ص ٦٥٨ - ٧٠ / ١١ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٤٨٢ - اودان ص ٦٤٠ - ٦٤١ - اوبي ودواغر ٣ فقرة ١٣٤٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٥ / ٥ / ٢٠ مجموعة ليبون ص ٢٧٠ - ١٥٥ / ٧ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٤٨٩ - ١٣٠ / ٢ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ١١٣ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٣ / ٧ / ٨ مجموعة ليبون ص ٣٥٨ - ١٠٥ / ٧ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٣٠٦ - اودان ص ٦٤١ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٦ / ١٢ / ٢١ مجموعة ليبون ص ٦٧٨ .

(٦) اوبي ودواغر ٣ فقرة ١٣٤٧ .

الدعوى أمام هذا المجلس (effet évocatif). ويلاحظ ان القانون الإداري، على خلاف قانون أصول المحاكمات المدنية، لا يقرر للاستئناف أو آخر وهو وقف تنفيذ الحكم المستأنف، إنما يحول المجلس تقرير وقف التنفيذ لدى توفر بعض الشروط. فتبحث من ثم فيما يلي: (أ) نشر الدعوى أمام مجلس الشورى. (ب) سحب الدعوى أمام هذا المجلس. (ج) عدم وقف تنفيذ الحكم المستأنف، وتقرير وقف هذا التنفيذ من قبل المجلس.

١٥٤ - (١) نشر الدعوى أمام مجلس الشورى: الأول الناشر للاستئناف هو نتيجة رئيسية لمبدأ المحاكمة على درجتين. فهو يحول مجلس الشورى، كرجع استئنافي، وضع يده على الدعوى من جديد كقضاء الدرجة الأولى، وللغسل فيها مرة ثانية. وقد نصت المادة ١٠٥ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ في هذا الصدد على ان «الاستئناف ينقل الدعوى لدى مجلس الشورى فيعيد المجلس درسها ويبت فيها مجدداً».

وعلى ذلك يكون لمجلس الشورى، تطبيقاً لهذا الأمر، أن ينظر في النزاع من جميع وجوهه كمحكمة أو هيئة الدرجة الأولى نفسها<sup>(١)</sup>. فهو يوفق في المسائل الواقعية والقانونية التي أدلى بها الخصوم، وإذا رأى ان التحقيق الذي أجري في المرحلة البدائية غير كاف فيأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة في صده، ويخلص بالنتيجة إما الى تأييد الحكم المستأنف وإما الى فسخه بكتيبته أو الى تعديله في بعض نصوصه فقط. وإذا قرر فسخه يتعين عليه أن

---

(١) شوري لبناني ٣/١/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٣٢.



يفصل في موضوع النزاع لا أن بعيد القضية الى محكمة أو هيئة الدرجة الاولى للنظر فيها من جديد<sup>(١)</sup> . ذلك انه منذ رفع الاستئناف ، لا يبقى لمحكمة أو هيئة الدرجة الاولى حق اعادة النظر في حكمها حتى في سبيل اصلاح خطأ مادي أو تفسير نص غامض فيه ، بل ينتقل الحق في ذلك الى المرجع الاستئنافي . على أن نقل الدعوى الى المجلس كمرجع استئنافي لا يتم بنتيجة رفع الاستئناف إلا اذا تناول هذا الطعن نقاطاً عرضت على محكمة أو هيئة الدرجة الاولى ، إذ لا يصح مبدئياً قبول طلبات جديدة في الاستئناف كما أسلفنا .

وان سلطة المجلس كمرجع استئنافي في نظر النزاع المرفوع اليه تنحصر في الوجوه المبينة في استدعاء الاستئناف . فإذا كان الحكم الابتدائي قد فصل في طلبات عديدة ، ورفع الاستئناف من الحکم الخامس - سواء أكان المدعي أم المدعى عليه - بصدد بعضها فقط دون البعض الآخر ، فيمتنع على المجلس النظر في غير الطلبات التي تضمنها هذا الاستئناف<sup>(٢)</sup> . وإذا كان كل من

---

(١) ويلاحظ ان مجلس الشورى الفرنسي ، رغم لزع يد المحكمة الابتدائية بنتيجة الاستئناف ، يقرر أحياناً بعد فصله في التقاط الغاورية ، إحالة القضية الى المحكمة المذكورة ( شورى فرنسي ١٩١٦/٣/٣٠ مجموعة ليبون ص ١٢٥ - ١٩٥٧/٥/٢٧٧ مجموعة ليبون ص ٣٥١ - ١٩٥٨/١/٢٢٥ مجموعة ليبون ص ٣٥ ) ، او أيضاً إحالتها الى الادارة مع ابداء التعليقات او التوجيهات اللازمة لحلها ( شورى فرنسي ١٩٥١/١٢/٥ مجموعة ليبون ص ٥٧٢ - ١٩٦٠/١/٤٠ مجموعة ليبون ص ٤ ) . وانظر اودان ص ٦٤٦ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٦/١١/٢٨ مجموعة ليبون ص ٤٥٠ - ١٩٥٩/٤/١٧٠ مجموعة ليبون ص ٢٣٧ - اودان ص ٦٤٣ - ٦٤٤ - اوبي ودراغر ٣ فقرة ١٣٥٦ .

الخصمين قد اخفق بدايةً في جزء من طلباته ورفع احدهما استئنافاً فلا تتمدى سلطة المجلس الطلبات التي رفع بها الاستئناف ؟ فلا يجوز له بوجه خاص أن ينظر في الطلبات التي اخفق فيها الخصم الآخر ما دام لم يرفع بشأنها استئنافاً ، وإذا فعل يكون قد فصل في غير ما طلبه الخصوم وتعرض من ثم لقوة القضية المحكمة المائدة للحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات لم تستأنف . ولا يختلف الأمر إلا إذا كان ثمة ارتباط وثيق بين المسائل التي يتناولها الاستئناف والمسائل الأخرى الخارجة عنه بحيث أن الفصل في المسائل الأولى يؤثر حتماً في هذه المسائل الأخيرة .

وبمقتضى الأمر النافذ للاستئناف ينظر المجلس ، لدى بحثه الطلبات المعروضة عليه - عندما يكون الاستئناف مرفوعاً من المدعي أصلاً - في الأسباب والحجج المدلى بها في المحاكمة الابتدائية والتي استعادها المدعي في استئنافه وتلك التي أثارها في هذا الاستئناف لأول مرة وذلك في الحدود التي تقبل هذه بها كما قدمنا ، كما ينظر في الدفع ووسائل الدفاع المثارة من المستأنف عليه المدعي عليه أصلاً سواء في المرحلة الابتدائية<sup>(١)</sup> أم في مرحلة الاستئناف . فإذا وجد المجلس أن أحد هذه الدفع او الوسائل يبرر الحل المعتمد في الحكم المستأنف فإنه يأخذ به كسبب لدعم هذا الحكم وبالتالي لرد الاستئناف<sup>(٢)</sup> . وهو يباشر أولاً بحث دفع عدم القبول (fin de

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٨/١١/٢٠ مجموعة ليون ص ٥٨٢ - اودان ص ٦٤٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٠/١١ مجموعة ليون ص ٤٧٩ - و ١٠/٢٠ ١٩٦٤ مجموعة ليون ص ٤٤٣ .

(non-recevoir) المدلى بها سواء في المرحلة البدائية أم في مرحلة الاستئناف<sup>(١)</sup>. وإذا كان المدعى عليه هو المستأنف ، فيتمتع على المجلس بحث أوجه الطعن المثارة من قبله ، فيدقق في صحة الحكم بالاستناد الى الاسباب المدلى بها - ولو لأول مرة - في الاستئناف<sup>(٢)</sup> وإلى الدفع ووسائل الدفاع أيضاً التي أدلى بها المستأنف في المرحلة البدائية والتي يجب على المجلس بحثها من تلقاء ذاته ولو لم يستعد ذكرها في الاستئناف طالما أن المستأنف لم يتغلّب عنها صراحة<sup>(٣)</sup> . وينتهي المجلس بعد تدقيق الاسباب والدفع المتقدم ذكرها ، إما الى اعتبار الاستئناف المرفوع في محله ويقضي بقبوله وبفسخ او ابطال الحكم المستأنف بكامله او يجزئه منه ويتمدّله بالتالي في بعض نصوصه ، وإما الى اعتبار الاستئناف غير محق ويقضي برده ويتأيّد الحكم المستأنف . وقد يستند في الحالة الثانية الى صحة الاسباب المبني عليها هذا الحكم ، او الى أسباب أخرى قد أثبتت في المحاكمة او تتعلق بالنظام العام ويقضي عندئذ بتأييد الحكم المذكور في منطوقه مع إحلال الاسباب المختلفة التي اعتمدها محل الاسباب الواردة فيه (substitution des motifs)<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٢ / ١ / ١٩٦٨ مجموعة ليون ص ٤٠ .

(٢) شورى فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٥ مجموعة ليون ص ٤٢٤ .

(٣) شورى فرنسي ٢٨ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة ليون ص ٤٥٠ .

(٤) شورى فرنسي ١١ / ١٠ / ١٩٦٣ مجموعة ليون ص ٤٧٩ - و ٢٩ / ٥ / ١٩٦٤

مجموعة ليون ص ٣٠٩ - و ٢ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة ليون ص ٤٤٣ - و ٢٧ / ١ / ١٩٦٩

مجموعة ليون ص ٣٩ ودالوز ١٩٦٩ ص ٤٤٠ - اردان ص ٦٤٤ - ٦٤٦ . وفي حال

تأييد الحكم المستأنف ، بمسند استبدال اسبابه بأسباب جديدة ، قد يشير المجلس في قراره

صرحة الى الخطأ الوارد في هذا الحكم او يفقل هذه الإشارة (شورى فرنسي ١٩٥٦/٧/٩ مجموعة

ليون ص ٣١٥) .

١٥٥ - (ب) سحب الدعوى او نقلها : ويرتّب على الاستئناف أيضاً اثر آخر عندما يكون الحكم المستأنف غير فاصل في الاساس ، وهو يقوم في سحب الدعوى او نقلها (évocation) أمام المرجع الاستئنافي بغد فسخه او ابطاله الحكم المذكور ، ومن ثم الفصل في أساسها . وقد اعتمد هذا الاثر لدى القضاء الاداري تطبيقاً للبداً الصام المستوحى من نص المادة ٥٣١ من قانون أصول المحاكمات المدنية المتضمن ما يلي: « إذا استؤنف قرار لا يتضمن الفصل في الاساس وجب على المحكمة الاستئنافية ، إذا فسخته ، أن تحكم في الاساس أيضاً » . ويقابل هذا النص ما جاء في المادة ٤٧٣ من قانون أصول المحاكمات الفرنسي التي استوحاها القضاء الاداري الفرنسي في اعتماده سحب الدعوى او نقلها كأثر للاستئناف . غير أن نص هذه المادة يختلف عن نص المادة ٥٣١ المقدمة في أنه يجعل السحب جوازياً لمحكمة الاستئناف لا إلزامياً كما تقرره هذه المادة الأخيرة ، وفي أنه يضيف شرطاً آخر للسحب وهو أن تكون الدعوى جاهزة للحكم في الاساس ؛ كما إنه يضيف حالة أخرى يجوز فيها السحب وهي حالة فسخ او ابطال محكمة الاستئناف للحكم في الاساس إن لميب في الشكل أم في اجراءات المحكمة <sup>(١)</sup> . ونظراً لاختلاف النص الذي

---

(١) كما لو صدر الحكم المتأنف من محكمة مؤلفة خلافاً لاحكام القانون ( شوري فرنسي ١٦/١٢/١٩٥٥ دالوز ١٩٥٦ ص ٣٩٢ ) . او صدر نتيجة لمحكمة غير قانونية لعدم حصول تحقيق مسبق فيها او لعدم مراعاة صفتها الرجائية ( شوري فرنسي ١٣/١١/١٩٦٤ مجموعة لبيون ص ٥٣٨ ) او صفتها الملثية ( شوري فرنسي ٢٨/١/١٩٣٨ مجموعة لبيون ص ٩٦ ) او لغير ذلك من عيوب الشكل والاجراءات ( انظر في ذلك : اودان ص ٦٤٩ - ٦٥١ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٦٣ وما يليها ) .

يستوحيه القضاء الاداري في لبنان عما هو عليه في فرنسا ، يلبني التنبه الى عدم جواز اعتماد الحلول المقررة في القضاء الفرنسي على اطلاقها في شأن سحب الدعوى نتيجة لفسخ الحكم المستأنف واستلهاهم تلك الحلول فقط في الحالات والشروط التي تطابق تلك المقررة في النص اللبناني دون المخالفة لها .

وعلى ذلك يمكن أن نعرض الشروط التي يجب توافرها لإعمال أثر سحب الدعوى أمام مجلس الشورى كمرجع استئنافي بعد فسخه الحكم المستأنف ، كما يلي <sup>(١)</sup> :

(١) يجب ألا يكون الحكم المستأنف قد فصل في أساس النزاع . ويتحقق ذلك مثلاً عندما تكون محكمة أو هيئة الدرجة الاولى قد قضت برد الدعوى لعدم اختصاصها للنظر بها <sup>(٢)</sup> ، وسواء أكان عدم اختصاصها هذا نسبياً أم مطلقاً <sup>(٣)</sup> ، أو قضت بردها دون التعرض للأساس بنتيجة دفع شكلي آخر كدفع بطلان الاستحضار أو سبق الادعاء أو التلازم ، أو دفع بعدم القبول كدفع انتفاء المصلحة أو الصفة أو الاهلية أو انقضاء مهل

---

(١) انظر ، ط سبيل الاستئناس ، ما إتبنا عليه في صدد سحب الدعوى كأثر لاستئناف الأحكام المدنية ، في مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٥٣ ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

(٢) انظر بهذا المعنى : شوري فرلسي ٢٤ / ٦ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٤١٢ .

(٣) وهذا ما يستفاد من نص المادة ٥٣١ من قانون اصول المحاكمات المدنية الذي يشير الى الأحكام غير الفاصلة في الأساس بوجه عام . وبهذا المعنى : اوني ودراخو ٣ فقرة ١٣٦٢ .

المراجعة مثلاً<sup>(١)</sup>.

(٢) يجب أن يكون المستأنف قد تقدم أمام مجالس الشورى ، كمرجع استئنافي ، بطلبات ترمي الى الحكم في أساس الدعوى ، إذ لا يجوز للمجلس - كما لاية محكمة - الحكم إلا في حدود ما هو مطلوب<sup>(٢)</sup> . وقد قضى يجوز تقديم هذه الطلبات أيضاً من المستأنف عليه<sup>(٣)</sup> .

(٣) يجب أن يكون للمحكمة او الهيئة الصادر منها الحكم المستأنف وجود قانوني . وهذا شرط بدعي . ذلك انه إذا انتفى وجود تلك المحكمة او الهيئة القانوني ، كما لو أبطل مرسوم انشائها مثلاً ، امتنع على المرجع الاستئنفي سحب الدعوى والنظر بها في الأساس ، وتعين عليه إحالة الدعوى

---

(١) انظر : على سبيل الاستئناس ، مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الأول فقرة ٦١ . وانظر ايضاً : اردان ص ٦٤٨ والأحكام التي يشير اليها . ويلاحظ أن الدفع بقررة القضية المحككة ليس دفعاً شكلياً ولا دفعاً بعدم القبول بل هو دفع موضوعي يتعلق بالأساس ، فإذا قضى الحكم المستأنف خطأ برد الدعوى بالاستناد اليه وفسخ المرجع الاستئنفي هذا الحكم فإنه ينظر في الأساس بمقتضى الأمر النافذ للاستئناف وليس بطريق سحب الدعوى ( بهذا المعنى : شوري فرنسي ٦ / ١٢ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٦٥٩ ) . وينطبق هذا ايضاً على الدفع بمرور الزمن ، كمرور الزمن الرأبهي مثلاً ( شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٩١ ) . وانظر اردان ص ٦٤٨ هامش ٣ .

(٢) شوري فرنسي ٣ / ٢٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ١٧٧ - و ٢٤ / ٦ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٤١٢ .

(٣) شوري فرنسي ٣ / ٢٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ١٧٧ - و ١٢ / ٦ / ١٩٦٨ مجلة القانون العام ١٩٦٩ ص ٧٠٠ ومجموعة ليبون ص ٦٢٦ .

أمام المحكمة او الهيئة ذات الاختصاص للفصل بها في الدرجة الاولى (١) .

ومضى توفرت الشروط المتقدمة ، يكون مجلس شورى الدولة كمرجع استئنافي لازماً بسحب الدعوى وبالنظر في موضوعها ، وتكون له عندئذ في هذا الصدد ذات السلطة والواجبات كمحكمة او هيئة الدرجة الاولى التي يحل محلها ، فيبحث من ثم جميع الاسباب والدفع والطلبات المدلى بها في المرحلة البدائية حتى لو لم يدل بها مجدداً في الاستئناف (٢) ، ما لم يكن الخصوم الصادرة منهم قد تنازلوا عنها او عن بعضها صراحة في المرحلة الاستئنافية . كما يبحث الاسباب والدفع والطلبات المدلى بها او المثارة في الاستئناف .

#### ١٥٦ - (م) الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم - تقرير وقف التنفيذ من

قبل مجلس الشورى : يتناهما تقسّم أن المراجعة لدى مجلس شورى الدولة لا توقف تنفيذ القرار الاداري المظمون فيه ، غير أن للمجلس أن يقرر وقف التنفيذ هذا بناء على طلب من المستدعي إذا تبين له أن التنفيذ قد يلحق بهذا الاخير ضرراً بليفاً وأن المراجعة تركّز على أسباب جديدة هامة ( م ٦٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) (٣) .

وقد أقر المشترع نفس المبدأ بالنسبة لطرق الطعن في الاحكام والقرارات

---

(١) بهذا المعنى: شورى فرنسي ١٩٦٦/١/٥ مجموعة ليبون ص ٧ - اودان ص ٦٤٧ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٦١/١٠/٤ مجموعة ليبون ص ٥٣٦ - اودان ص ٦٥٣ .

(٣) انظر آتفاً الفقرات ٩٠ و ٩٢ الى ٩٧ .

الصادرة من المحاكم الادارية او الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية ، فنص على أن سلوك هذه الطرق لا يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ما لم يقرر مجلس الشورى المرفوع اليه الطعن خلاف ذلك . وهذا ما قضى به صراحة بالنسبة الى الاستئناف ( م ١٠٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) والاعتراض ( م ٨٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) (١) ، وما يفترضه حتماً ، طبقاً للبادئ العامة ، بالنسبة الى طرق الطعن الاخرى كالتمييز واعتراض الغير وإعادة المحاكمة .

ويلاحظ أن القاعدة المتقدمة للقاضية بالتنفيذ المجهل للقرارات الادارية قد وضعت أصلاً لصالح الادارة التي تتمتع بامتياز التنفيذ المباشر والفوري لقراراتها ، غير أنها في حال تطبيقها على القرارات والاحكام الصادرة من المحاكم الادارية او الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية فانها تترد على الادارة وتأتي في غير صالحها عندما يكون الحكم البدائي صادراً ضدها أي قاضياً عليها بالزامات معينة ، إذ تلزم في هذه الحال بتنفيذ هذا الحكم رغم طعنها فيه بطريق الاستئناف مثلاً ، هذا ما لم تطلب وقف التنفيذ ويقرر المجلس ذلك .

وفي حال تقديم طلب بوقف تنفيذ الحكم المستأنف، ينظر مجلس الشورى فيها إذا كانت الشروط المبررة له هي متوفرة في ظروف القضية . وهو يعتمد مبدئياً في هذا الصدد الشروط المقررة لوقف تنفيذ القرارات الادارية المطعون

---

(١) وينفذ المفق: المادة ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥٤ بالنسبة الى الاعتراض أمام المحكمة الادارية الخاصة .



فيها لديه والتي تقدم بحثها<sup>(١)</sup>، وبالأخص أن يكون ثمة احتمال بوقوع ضرر جسيم من جراء تنفيذ الحكم المستأنف وأن يكون الطعن - أي الاستئناف - متركزاً على أسباب جدية هامة<sup>(٢)</sup>. وقد يعلق المجلس وقف التنفيذ أحياناً على تقديم كفالة من صاحب الشأن<sup>(٣)</sup>. كما إنه يقضي بوقف التنفيذ مؤقتاً لأجل القيام بتحقيق معين أو لحين إيداع الملف الإداري مثلاً<sup>(٤)</sup>.

وتجيب الإشارة الى أن تنفيذ الإدارة، في الحال، لحكم بدائي صادر لصالحها، رغم وقوع استئناف عليه، قد يؤدي الى ترتيب مسؤوليتها عن الضرر الحاصل من جراء هذا التنفيذ في حال فسخ أو إبطال الحكم من مجلس الشورى، إذ تمتاز بأجراء هذا التنفيذ، رغم وقوع الاستئناف، قد ارتكبت خطأ مرفقياً تسأل عن الضرر الحاصل بنتيجته<sup>(٥)</sup>. ولا يكون ثمة من مجال

---

(١) انظر آتفاً للقرارات ٩٧ الى ٩٧. وبهذا المعنى: شوري فرنسي ١٩٣٥ / ٤ / ٣ مجموعة ليبون ص ٤٣٥ - ١٥٥ / ٥ / ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٦ ص ٤٠ - ١٩٥٦ / ٦ / ٢٢ مجموعة ليبون ص ٢٦٢ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٤٩.

(٢) انظر بهذا المعنى: شوري لبناني ١٩٦٧ / ٣ / ٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٨. وانظر أيضاً: شوري لبناني ١٩٦١ / ١٢ / ٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٨ - ١٩٦٧ / ٤ / ٤٥ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤٥.

(٣) شوري لبناني ١٩٦٧ / ١٠ / ١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩٢ (وهو يتعلق بوقف تنفيذ حكم صادر من المحكمة الإدارية الخاصة).

(٤) شوري لبناني ١٩٦٨ / ١٢ / ١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣ (وهو يتعلق بوقف تنفيذ قرار صادر من لجنة الاعراضات على رسوم الالتقال).

(٥) شوري فرنسي ١٩٠٣ / ٢ / ٢٧ - ١٩٠٥ - ٣ - ١٧ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٥١.

لتفادي مسؤولية الادارة في هذه الحال سوى تقرير وقف التنفيذ بناء على طلب من المحكوم عليه .

١٥٧- (نيل) الاستئناف الطارىء : الاستئناف الطارىء ( appel incident ) أو التبعية هو الذي يرفع من المستأنف عليه الذي كان خاسراً بعض مطالبه في الحكم البدائي وقد رضى ، رغم ذلك ، لهذا الحكم دون رفع استئناف أصلي ضده شرط أن يقبل خصمه به أيضاً ، حتى اذا أقدم هذا الأخير على الطعن في الحكم باستئناف أصلي عاد إليه حق الطعن به أيضاً باستئناف طارئ أو تبعية <sup>(١)</sup> . وقد قررت هذا الحق برفع الاستئناف الطارئ صراحة المادة ٥٢٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية <sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ ان القانون الفرنسي قد تضمن نصاً صريحاً بصدد الاستئناف الأصلي دون ان يشير بشيء الى الاستئناف الطارئ. وبالرغم من انتفاء النص فقد قبل مجلس شورى الدولة الفرنسي الاستئناف الطارئ تبعاً لرفع الاستئناف الأصلي . وقد اشترط لقبوله أن يكون موجهاً ضد الحكم المطعون فيه بالاستئناف الأصلي <sup>(٣)</sup> ودون أن يشير نزاعاً مختلفاً عن النزاع الذي ينصب

---

(١) انظر بهذا المعنى : جاكار السابق ذكره ص ١٧٩ - مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٥٥ .

(٢) انظر في بحث تفصيلي للاستئناف الطارئ في القضايا المدنية : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٣٥٤ وما يليها .

(٣) شورى فرنسي ١٩٠١/١/١٩ مجموعة ليون ص ٣٥ .

عليه هذا الاستئناف الأخير <sup>(١)</sup> . فإذا طعن المستأنف الأصلي ببعض نصوص الحكم الخامس فيها ، فيحق للمستأنف التبعي الطعن بنصوصه الأخرى الصادرة ضده إذا كانت متعلقة بنفس النزاع <sup>(٢)</sup> . كما اشترط أيضاً ألا يواجه الاستئناف الطارئ إلا ضد المستأنف الأصلي والأشخاص المتضامنين معه <sup>(٣)</sup> . إذ لا يجوز توجيهه من مستأنف عليه ضد مستأنف عليه آخر <sup>(٤)</sup> . ما لم يكن المرجع البدائي قد أخرج أحد المدعى عليهم من المحاكمة وقد تحققت خصوصه مصلحة في توجيه مطالب إليه في الاستئناف <sup>(٥)</sup> ، كالمضمون الذي يستأنف تبعياً ضد ضامن قضي بإخراجه من المحاكمة البدائية <sup>(٦)</sup> . ويكون الاستئناف الطارئ مقبولا في أي وقت ولو بعد انقضاء مهلة الاستئناف الأصلي وذلك حتى صدور الحكم في هذا الاستئناف الأخير . غير أن الاستئناف الطارئ يظل مرتبطاً في مصيره بالاستئناف الأصلي في حال تقديمه بعد مهلة هذا

---

(١) شوري فرنسي ١٢/١٢/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٤٧٦ - ٤٧٠ / ٣ / ١٩٧٠  
أشار إليه اودان في الصفحة ٦٣٩ .

(٢) شوري فرنسي ١٧/١/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٣٢ - اربني ودواغر ٣  
فقرة ١٣٣٣ .

(٣) شوري فرنسي ٢٨/٢/١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٩٩٤ .

(٤) شوري فرنسي ١٢/١٠/١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٣٦٨ - ١٧٠ / ٣ / ١٩٦٧ مجموعة  
ليبون ص ١٣٣ - اودان ص ٦٣٧ - اربني ودواغر ٣ فقرة ١٣٣٤ .

(٥) شوري فرنسي ٢١/١/١٩٢٧ مجموعة ليبون ص ٩٦ .

(٦) شوري فرنسي ١٧/١١/١٩٦٧ مجلة القانون المسام ١٩٦٨ ص ٤٠١ ومجموعة  
ليبون ص ٤٢٩ .

الآخر ، بحيث أن عدم قبول الاستئناف الأصلي يؤدي الى رفض الاستئناف التبعي<sup>(١)</sup> . أما اذا كان مقدماً خلال مهلة الاستئناف الأصلي فإنه يحتفظ بصفة الاستئناف الطارئ ، إنما يعود لرافعه ، اذا وجد مصلحة في ذلك ، أن يغير صفته هذه بتحويله الى استئناف أصلي ما دامت تتوفر فيه شروط هذا الأخير<sup>(٢)</sup> .

أما مجلس الشورى اللبناني فقد ذهب في عدد من أحكامه الى عدم جواز الاستئناف الطارئ - أو التبعي - لعدم ورود نص صريح بقبوله بين النصوص المتعلقة بالمحاكمات الإدارية على غرار النص الوارد بشأنه في قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(٣)</sup> ، معتبراً نفسه في الأصل مرجعاً لإبطال القرارات الإدارية ولا يكون مرجعاً استئنافياً إلا في حال النص على ذلك وضمن نطاق هذا النص<sup>(٤)</sup> ، وسواء كان هذا الاستئناف طارئاً أم أصلياً<sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١١/٢٥/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١١٠٢ .

(٢) شوري فرنسي ١١/٥/١٩٦٢ سيراى ١٩٦٢ ص ٢٤٣ ومجموعة ليبون ص ٣١٦ - اومان ص ٦٣٢ . وبنات المعنى : المادة ٥٢٥ من قانون اصول المحاكمات المدنية اللبناني .

(٣) شوري لبناني ١٤/١١/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٤٢ - ١٨٥/٦/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٥٠ - ١٢/٣/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٣٢ - ١٦/٦/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤١ - ٢٤/٤/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٨٢ - ٣١/٥/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١١٩ .

(٤) شوري لبناني ٢٤/٤/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٨٢ .

(٥) شوري لبناني ١٠/٢/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٥٥ .

ولكنه خرج عن هذا الرأي في أحكام أخرى اعتبر فيها ان قبول الاستئناف الطارىء يتبع حتماً قبول الاستئناف الأصلي بالرغم من خلو القانون من نص يميز الاستئناف الطارىء<sup>(١)</sup> . وبرأينا ان الاستئناف الطارىء يجب ان يكون جائزاً في الحالات التي يقبل فيها الاستئناف الأصلي ، لأن العلة الأصلية لتقريره تقوم كما قدمنا في روض الحشم للحكم شرط قبول خصمه به وقفادي تجديد المنازعة عن طريق الاستئناف ، حق اذا رفض هذا الأخير القبول بالحكم واستأنفه استئنافاً أصلياً عاد حق الاول في الطعن بالحكم الى الوجود رغم روضه السابق له ، على أن يأتي طعنه فيه بطريق الاستئناف التبعي بعد انقضاء مهلة الاستئناف الأصلي . فيكفي من ثم أن يكون الاستئناف الأصلي جائزاً لورود نص صريح بشأنه كما قدمنا<sup>(٢)</sup> حتى يقبل الاستئناف الطارىء ولو بدون نص خاص به ، إذ انه يتبع حتماً الاستئناف الأصلي للعلم المتقدم ذكرها<sup>(٣)</sup> . وفكرة التبعية هذه للاستئناف الطارىء هي التي حملت مجلس الشورى الفرنسي ، على ما يبدو ، الى قبوله

---

(٦) شورى لبناني ١٩٥٩/٨/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٥٩ من ١٦٧ - ١٦٨/١٢/١٧٠٩  
مجموعة شدياق ١٩٦٠ من ١١٢ - ١١٣/١٠/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ من ٢٢٨ -  
١٦٦/١٠/١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦٢ من ١٣ - ١٤/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق  
١٩٦٣ من ٥٢ - ٥٣/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ من ٥١ - ٥٢/١٠/١٩٦٣  
مجموعة شدياق ١٩٦٨ من ٨٨ - ٨٩/٧/١٩٧٣ رقم ٢٠٩ ( غير منشور ) .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ١٤٧ .

(٣) انظر بهذا المعنى : مقال النقيب الأستاذ جان نفاع حول الاستئناف في القضايا الادارية  
منشور في مجلة العدل لسنة ١٩٧٣ ، والمراجع العديدة التي يشير اليها .

ورغم انتفاء النص الصريح بشأنه . هذا بالإضافة الى الحق الذي خوله المشرع للقاضي الإداري في اعتماد القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية كمبادئ عامة طالما انها لا تتعارض مع قواعد القانون الإداري ؛ فيقبل من ثم الاستئناف الطارىء على هذا الأساس لعدم وجود نص في القانون الإداري يقرر منعه أو يتعارض مع قبوله . وفي كل حال ، ونظراً للتعارض القائم بين أحكام مجلس الشورى اللبناني في هذا الموضوع كما قدمنا ، ولما اتفقت عليه أحكام القضاء الإداري الفرنسي بصدد قبول الاستئناف الطارىء ، وما يترتب على رفض جوازه من مساس بمبادئ العدالة اذ يؤدي الى مفاجأة الخصم الذي أراد المدول عن استئناف الحكم شرط عدول خصمه ، بطعن يقدمه هذا الأخير قبيل نهاية المهلة بحيث لا يبقى للأول متسع من الوقت لتقديم استئناف أصلي فيتمعرض الى خسارة حقه به ، أو يؤدي الى حمل الخصم على الطعن في الحكم لأي سبب وتجديد المنازعة بشأنه أمام محكمة الاستئناف خشية فقدان حقه بذلك بعد تقديم الطعن من خصمه ، فاننا نرى ازاء هذه الحجة والمبررات أن لا بد للمشرع من التدخل بإصدار نص صريح يميز الاستئناف الطارىء تبعاً للاستئناف الأصلي .

## نبذة ٢ - التمييز

١٥٨ - مبادئ عامة - التمييز طريق عادي للطعن في الاعطال القطعية . وقد نص القانون على طريق آخر للطعن في الاحكام الصادرة من محاكم ادارية او هيئات ادارية ذات صفة قضائية ، هو طريق التمييز أو النقض (م ٥٠ و ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩) . وان هذا الطريق للطعن ولو شابه طريق الطعن

بالإبطال لتجاوز حد السلطة لكونه يهدف الى ابطال القرارات المعلنون فيها ويستند في ذلك الى قواعد واجراءات متقاربة أو الى أسباب تماثل في معظمها أسباب الإبطال لتجاوز حد السلطة ، إلا انه يظل مختلفاً عن هذا الطعن الأخير في انه ينصب على قرارات أو أحكام صادرة من محاكم إدارية أو هيئات إدارية ذات صفة قضائية بينما ينصب الطعن بالإبطال لتجاوز حد السلطة على قرارات صادرة من السلطة الإدارية<sup>(١)</sup> .

والتمييز هو من طرق الطعن التي توداد أهمية مع ازدياد عدد الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية التي يخولها القانون إصدار أحكام قطعية في المسائل الداخلة في اختصاصها . وانه ، على خلاف ما هو عليه الحال في التمييز المدني<sup>(٢)</sup> ، يشكل طريقاً طبيعياً للطعن في الأحكام الصادرة من الهيئات المذكورة إذا لم يرد نص على جواز استئنافها . ذلك لأن الاستئناف ، كما قدمنا ، لا يجوز سلوكه بدون نص صريح<sup>(٣)</sup> ، أما التمييز فيكون جائزاً ضد الأحكام القطعية دون حاجة لنص بشأنه . فتقضي المادة ١٠٧ من المرسوم التشريعي رقم ١١٩/١٩٥٩ بأنه ويمكن تمييز الأحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة عن

---

(١) شوري لبثاني ١٩٦٢/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٣ - و ١٩٦٢/١٠/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢١٣ . وانظر في بحث تاريخي للشوء فكرة التمييز وتفريقها عن فكرة الإبطال لتجاوز حد السلطة ودور الفقيه لافريير في توضيح الفكرتين والتمييز بينهما : اربي ودراغو ٣ فقرة ١٣٧٤ .

(٢) ذلك ان التمييز المدني هو من طرق الطعن غير العادية ولا يرد مبدئياً إلا على أحكام صادرة من محاكم الاستئناف ضمن شروط معينة .

(٣) انظر آتفاً الفقرة ١٤٧ .

الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية وان لم ينص القانون على ذلك .  
ويكون التمييز جائزاً حتى اذا ورد النص على ان الحكم قطعي ولا يقبل  
أي وجه من وجوه الطعن<sup>(١)</sup> ، اذ ان استبعاده لا يتم إلا بنص صريح يقضي  
بعدم جوازه<sup>(٢)</sup> .

ويرفع التمييز الى مجلس شوري الدولة الذي يعتبر المرجع التمييزي الوحيد  
في القضايا الإدارية التي عين لها القانون محكمة خاصة ( م ٥٠ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ ) .

فيتناول بحثنا فيما يلي: (١) الاحكام القابلة للتمييز . (٢) من يحق له رفع  
التمييز ومن يوجه اليه . (٣) مهلة التمييز واجراءاته . (٤) آثار رفع التمييز .  
(٥) أسباب التمييز . (٦) النتائج المترتبة على الحكم الصادر في التمييز .  
ونعرض في ذيل خاص لمسألة قبول التمييز الطارئ او التبعي .

## ١٥٩ - (أولاً) الاعطام القابلة للتمييز - تحديد الصفة القضائية

للرسلات الصادرة منها ؛ تقبل التمييز الاحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة من  
الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية (م ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) .  
ولنشا هذه الهيئات بنص قانوني ؛ غير أنه لا يشير دائماً الى صفتها القضائية ،

---

(١) شوري فرنسي ١٩٢٣/٤/٢٤ مجموعة ليبون ص ٣٦٥ - ١٩٤٧/٢/٧  
مجموعة ليبون ص ٥٠ ومجلة القانون العام ١٩٤٧ ص ٦٨ والاسبوع القانوني ١٩٤٧ -  
٣٥٠٨ - ٢

(٢) اربي ودراغر ٣ فقرة ١٣٧٧ - اودان ص ٦٥٤ .



فكان لا بدّ بالتالي للقضاء من تحديد هذه الصفة . وقد اعتجد مجلس شورى الدولة الفرنسي لهذا الغرض بعض الضوابط ، منها : وجود قاض أو أكثر بين أعضاء الهيئة ولا سيما كرئيس لها <sup>(١)</sup> ، وطبيعة السلطات التي تمارسها الهيئة والتي تخولها إصدار قرارات معلة تلتج آثاراً قانونية ومتمتعة بقوة القضية المحكّة وتكون ملزمة للخصوم فيها وللهيئة التي أصدرتها بحيث لا يمكنها إعادة البحث فيها قضت به <sup>(٢)</sup> ، وكذلك الموضوع الذي تتناوله القرارات الصادرة من الهيئة والمنطوي على نزاع تفصل فيه بين خصوم <sup>(٣)</sup> ، أو كون القانون ينص على جواز الطعن بقرار الهيئة بطريق التمييز - أو بطريق الاستئناف - إذ أن مثل هذا الطعن لا يوجه إلا ضد القرارات الصادرة من هيئة ذات صفة قضائية <sup>(٤)</sup> ، أو على جواز الطعن فيه بطريق

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/٧ الأسبوع القانوني ١٩٤٧ - ٢ - ٣٥٠٩ -  
و ١٩٤٩/١/٧ سيراى ١٩٤٩ - ٣ - ١٧ - الجورسكلاسور الإداري لفظ Contentieux  
Administratif قسم ٦٠٢ رقم ١٩٢ وما يليه - دنيس جاكار Jacquemart في مجلس شورى  
الدولة كقاض للنقض ص ٧٥ و ٧٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/٧ السالف ذكره - و ١٩٥١/١/١٢ دالوز ١٩٥١  
ص ٣٣٦ - و ١٩٥٢/١٢/١٩ مجموعة ليبون ص ٥٨٩ - جاكار ص ٧٠ وما يليها -  
الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٩٦ وما يليه .

(٣) شوري فرنسي ١٩٢٤/١٢/٥ مجموعة ليبون ص ٩٨٥ - و ١٩٥٣/١٢/١٢ الأسبوع  
القانوني ١٩٥٤ - ٢ - ٨٤٤٦ - جاكار السابق ذكره ص ٧٤ - الجورسكلاسور  
الإداري السابق ذكره رقم ٢٠٥ وما يليه .

(٤) شوري فرنسي ١٩٢٣/١/٥ مجموعة ليبون ص ١٥ - و ١٩٢٨/١/١٣ مجموعة  
ليبون ص ٧٤٣ - و ١٩٣١/٧/٨ مجموعة ليبون ص ٧٤٤ - جاكار ص ٧٧ .

### إعادة النظر بإتباع أصول محاكمة قضائية<sup>(١)</sup>.

وقد طبق مجلس الشورى اللبناني ضوابط مائة في تحديد الصفة القضائية للهيئة الصادر منها القرار المطعون فيه بالتمييز . ففُضِيَ في قرار له صادر في ١٨ حزيران ١٩٦٢<sup>(٢)</sup> بأن لقرارات لجنة الاستملاك الخاصة صفة قضائية لأن رئيسها قاض ولأن قراراتها لا تقبل أية مراجعة إدارية ، استرحامية أو تسلسلية ، بسل النقض أمام مجلس شوري الدولة . كما قضى بقرار صادر في ١٨ حزيران ١٩٦٣<sup>(٣)</sup> بأن للجنة العليا المنصوص عليها في قانون الانتخاب الصادر في ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، والمؤلفة من رئيس غرفة استئناف في المحافظة رئيساً ومن قضاة ومفتش من التفتيش المركزي عضوين ومن رئيس الاحوال الشخصية في المحافظة او نائبه مقررأ ، الصفة القضائية نظراً للمنصر القضائي الذي يرئسها ويشترك فيها وللقرارات النهائية التي تصدرها وطرق المراجعة التي تمارس لديها ، فقراراتها تكون إذأ قابلة للنقض أمام مجلس شوري الدولة ولو لم ينص القانون الذي انشأها على ذلك . وقضى أيضاً بقرار صادر في ١٩ نيسان ١٩٦٦<sup>(٤)</sup> بأن اللجنة المكلفة بالفصل في الخلافات الناشئة بين الحكومة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/٧ مجلة القانون العام ١٩٤٧ ص ٦٨ ومجموعة ليبونت ٥٠ - جاككار ص ٧٧ .

(٢) مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٣ . وبلات المعنى : شوري لبناني ١٩٦٢/١٠/١٣ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢١٣ .

(٣) مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٣٩ .

(٤) مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٦ .

وإدارة المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بصدد مساهمة الحكومة في أعباء هذه المدارس هي من الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية لكونها مؤلفة برئاسة قاض وتصدر قراراتها بصفة نهائية وقطعية ، فتقبل قراراتها بالتسالي النقض أمام مجلس الشورى . وقضى كذلك بقرار صادر في ١٦ ك ١٩٦٨<sup>(١)</sup> بأن مهمة فصل النزاعات وإصدار الاحكام منوطة بحسب الدستور بالسلطة القضائية وليس لأية سلطة أخرى أو أي جهاز غير جهاز السلطة القضائية ان يظلمع بهذه المهمة وذلك وفقاً لمبدأ تفريق السلطات المعتمد في النظام اللبناني ، وانه بفرض اعتماد الرأي القائل بأنه يمكن بدون نص قانوني صريح وصف مهمة منوطة بجهاز إداري ما بأنها مهمة قضائية وان ما يتخذ هذا الجهاز من مقررات له الصلة القضائية بصورة استثنائية فإنه يقتضي أن تتوفر على الأقل لدى هذا الجهاز في إصدار قراراته المقومات الجوهرية المعتمدة في إصدار الاحكام القضائية . واعتداداً بهذه الفكرة فقد قضى مجلس شوري الدولة في قرار صادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٦٦<sup>(٢)</sup> بأن اللجنة العليا الناطرة في الاعتراضات على قرارات تخمين مصادرات الجيش عملاً بأحكام قانون ١٠ ايار ١٩٤٨ المعدل هي لجنة إدارية ذات صفة قضائية وإن لم يتول رئاستها قاض لأن صفتها هذه لا تنشأ فقط عن رئاستها القضائية وإنما أيضاً عن أوضاع أخرى مستمدة من كيفية تأليفها ومن طبيعة أعمالها والاصول التي تخضع لها هذه الاعمال ومهمة قراراتها ، وانه متى كانت أعمالها تقوم على

---

(١) مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ .

(٢) مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٩٦ .

الفصل في المنازعات الداخلة ضمن صلاحيتها وتعدد الدرجات في البت بها وكان الفصل يستلزم اتباع أصول المحاكمات في عقد الجلسات ودعوة الفرقاء اليها والاستماع الى دفعهم ووسائل دفاعهم وإجراء التحقيق وإصدار القرارات للنافذة التي لا تخضع لمصادقة السلطة الادارية المختصة بل تخضع لطرق المراجعة كالاعتراض او النظر في المنازعة في الدرجة الثانية ، فتكون لمثل هذه اللجنة الصفة القضائية التي تقبل قراراتها التمييز إذ أنها نهائية ولو لم ينص القانون على ذلك . غير ان مجلس الشورى بقرار آخر صادر في ١٦ ك ١٩٦٨<sup>(١)</sup> قد قضى ، عملاً بالضوابط المتقدم ذكرها ، بأنه لا يمكن القول بأن قرارات هيئة التفتيش المركزي الصادرة بمقتضى المادة ١٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ - قبل تعديلها بموجب المادة ٣ من القانون الموضوع قيد التنفيذ بالمرسوم رقم ١٥٣١٧ تاريخ ٥ شباط ١٩٦٤ - هي قرارات قضائية ، لأن الاصول المقررة في المادة ١٩ المذكورة - والتي تقضي بأن يعرض رئيس التفتيش المركزي تقارير التفتيش مع ملاحظاته واقتراحاته على الهيئة فتتداول هذه في التقرير المذيل بملاحظات الرئيس واقتراحاته وتتخذ مباشرة بحق الموظفين المخالفين التدابير التأديبية المقتضاة او تقرر احالتهم الى مجلس التأديب او القضاء - ليس فيها مقوم جوهرى على الأقل من المقومات المعتمدة لإصدار الاحكام القضائية وهو توفير ضمانات الدفاع للموظف أمام الهيئة مجتمعة عن التهم المسندة اليه في التحقيق الذي يكون قد جرى واقرن بتقرير التفتيش وملاحظات رئيس الهيئة ومقترساته ، وإن ما يتصل بحقوق الدفاع يتعلق بالانتظام العام في ممارسة السلطة القضائية لمهنتها

---

(١) مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٣٣ .

العادية <sup>(١)</sup> . كما قضى أيضاً بأن صفة مجلس القضاء الأعلى عندما ينظر بإنهاء خدمة القضاء تطبيقاً لأحكام قانون ٦ ايلول ١٩٦٥ هي صفة إدارية والقرارات التي يصدرها بهذا الشأن هي قرارات إدارية وليست أحكاماً قضائية كي تقبل المراجعة بطريق النقض وفقاً للمادة ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ <sup>(٢)</sup> .

وقد تصدر الهيئة الإدارية ذات الصلة القضائية قرارات متنوعة بعضها قضائي والبعض الآخر إداري وذلك على غرار مجلس شورى الدولة نفسه الذي يجمع الى اختصاصه القضائي اختصاصاً آخر هو إداري ، وعلى غرار المحاكم العدلية التي تمارس بجانب سلطتها القضائية سلطة أخرى إدارية او

---

(١) ويلاحظ أن مجلس شورى الدولة ، في قضايا أخرى معروضة عليه في هذا الموضوع ، لم يفصل في صفة الطعن المقدم اليه وما اذا كانت طعناً بطريق التمييز ام مجرد طعن بطريق الابطال لتجاوز حد السلطة ( انظر في ذلك : شورى لبناني ١٩٦٦/١/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٥ - و ١٩٦٩/١١/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٧ - و ١٩٧٠/٥/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٥٤ - و ١٩٧٠/٧/١٤ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٥٧ ) . غير انه في قضايا عديدة غيرها قد جزم بأن قرارات هيئة التفتيش المركزي في مجال التأديب والصادرة طبقاً للمادة ٣ من قانون ٥ شباط ١٩٦٤ المعدلة للمادة ١٩ من الرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ ، هي قابلة للطعن بطريق النقض او التمييز ( شورى لبناني ١٩٦٩/٣/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٨٢ - و ١٩٧٠/٤/١٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٢٠٧ - و ١٩٦٩/١١/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٧ - و ١٩٧٠/١١/٧ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١١٢ ) . وان هذا الرأي الأخير يتفق مع صراحة النص المتقدم ذكره .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٧/١٢/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٣ .

وجائية . ويعود لمجلس الشورى المرفوع اليه الطعن بطريق التمييز أن يعطي القرار المطعون فيه وصفه الحقيقي دون الأخذ بالوصف الممنوع له من الهيئة الصادر منها فيما إذا اتضح انه وصف مغلوط<sup>(١)</sup> . كما يعود لمجلس الشورى أن يصحح حق الوصف الذي أعطي للقرار او للمراجعة المرفوعة اليه طعناً به ، من قبل المشرع عندما يكون وصفاً خاطئاً ، فقضي بأنه ولو وصف المشرع المراجعة التي ترفع الى مجلس الشورى طعناً بقرار لجنة للاستملاك خاصة بأنها مراجعة « اعتراض لسبب تجاوز حد السلطة » بينما هي في الواقع مراجعة نقض ، فإنه يعود لمجلس الشورى أن يعطي هذه المراجعة الوصف الحقيقي العائد لها<sup>(٢)</sup> .

ويشترط لقبول التمييز أن يكون الحكم المطعون فيه صادراً في الدرجة الأخيرة أي حكماً مبرماً (م ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . وعلى ذلك لا يقبل تمييز الحكم الذي يكون جائزاً الطعن فيه بطريق الاستئناف ، حتى لو عدل الخصم فيما بعد عن هذا الاستئناف او ترك المهلة تنقضي بشأنه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٩/٥/٢٧ مجموعة ليبون ص ٣١٩ - و ١٩٦٢/٣/٩ مجموعة ليبون ص ١٦٠ - اودان ص ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - جاكار السابق ذكره ص ٧٨ وما يليها - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠٥ وما يليه .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٢/٦/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٢٣ - و ١٩٦٢/١٠/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢١٣ .

(٣) انظر بهذا المعنى: جاكار السابق ذكره ص ٩٤ - اودان ص ١٦٢٣ - اوبي ودراغو ٣ فقرة ١٣٧٩ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠ .

كما أنه لا يقبل فيما اذا كان الحكم بحالته لم يزل قابلاً للاعتراض او اعتراض الغير<sup>(١)</sup>، كما لو كانت مهلة الاعتراض عليه لم تنقض بعد<sup>(٢)</sup> او أيضاً اذا كان الاعتراض قد رفع ولم يفصل فيه بعد<sup>(٣)</sup>. أما إمكانية طلب إعادة النظر (révision) الذي يرفع الى الهيئة نفسها مصدرة الحكم فلا تنع مبدئياً قبول التمييز؛ ولكن اذا قدم طلب إعادة النظر قبل الفصل في التمييز فيصبح التمييز وارداً على حكم غير منبرم ويقرر رفضه<sup>(٤)</sup>. واستناداً للقواعد المذكورة فقد قضي أيضاً برفض تمييز القرارات المؤقتة الصادرة من دوائر المحاسبة<sup>(٥)</sup>.

وتكون قابلة للنقض كذلك كأحكام نهائية الاحكام التفسيرية الصادرة من الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية. فقد قضي بأنه ما دام ان قرارات

---

(١) شوري فرنسي ١٩٣٥/٦/٧ مجموعة ليون من ٦٦٦ - و ١٩٤٩/٦/٢١ مجموعة ليون من ٣٠٥ - و ١٩٦٠/٧/٦ أشير اليه في الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٦/١٠/١٢ دالوز ١٩٥٦ من ٧٥٦ ومجلة القانون العام ١٩٥٧ من ١١٤ - و ١٩٥٧/٣/٢٠ مجموعة ليون من ١٨٧ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٧/١/٢ مجموعة ليون من ٣ .

(٤) وقد قضي في هذه الحال بأن التمييز يصبح دون لائحة ويقرر رفضه لانتفاء الموضوع « non-lieu » ( لافريير في القضاء الاداري جزء ٢ ص ٥٨٥ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٦ ) .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٣/٦/٥ مجموعة ليون من ٢٦٤ - و ١٩٦٨/٣/٨ مجموعة ليون من ١٧٣ - اردان من ١٦٢٤ .

لجنة الاستملاك العليا تخضع لرقابة مجلس الشورى عن طريق النقض فمن الطبيعي أن تخضع لرقابته أيضاً عن طريق النقض القرارات التفسيرية الصادرة من تلك اللجنة إذ هي قرارات قضائية نهائية (١).

ويشترط أيضاً لقبول الطعن بطريق النقض أو التمييز أن يكون منطوق الحكم المطعون فيه ضاراً بالطاعن ، أي قاضياً برد بنقض مطالبه أو بقبول بعض مطالب خصمه . ولا يقبل هذا الطعن ضد أسباب الحكم ما لم تكن مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم بدونها (٢).

ونشير فيما يلي إلى أهم الأحكام والقرارات التي تصدر من هيئات إدارية ذات صفة قضائية والتي تقبل الطعن بطريق النقض أو التمييز أمام مجلس شوري الدولة (٣).

- الأحكام الصادرة من ديوان المحاسبة بوصفه محكمة : يمارس ديوان المحاسبة ، بمحائب وظيفته الإدارية التي تقوم في الرقابة المسبقة على تنفيذ الموازنة العامة وفي التقارير التي ينظمها عن نتائج رقابته المسبقة والمؤخرة ، وظيفة قضائية تشمل رقابته على الحسابات وعلى كل من يتولى إدارة الأموال العمومية (م ٢٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩). وهو يصدر بنتيجة ممارسة وظيفته القضائية هذه قرارات تقبل الطعن بطريق

---

(١) شوري لبناني ١/٧/ ١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٥ ص ٢٢٢ .

(٢) شوري فرنسي ٢٦/ ١١/ ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٥٨٨ - اودان ص ١٦٢٤ .

(٣) انظر في هذا الصدد مولفتنا مراقبة القضاء المدني على أعمال إدارته فقرة ٢٢ إلى ٢٨ .



النقض او التمييز أمام مجلس شورى الدولة بسبب عدم الصلاحية او مخالفة أصول المحاكمة او مخالفة القوانين والانظمة ( م ٧٥ )<sup>(١)</sup> ، كما تقبل الطعن بطريق إعادة النظر أمام الديوان نفسه ( م ٧٤ ) . ويلاحظ ان القانون قد حصر أسباب التمييز الموجه ضد قرارات ديوان المحاسبة بالأسباب المتقدمة ذكرها ، وهي بعض الأسباب الواردة في المادة ٩٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ والمتعلقة بمراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة ، فلا يجوز من ثم تمييز قرارات ديوان المحاسبة بسبب المخاوف السلطة ولا بسبب مخالفة القضية المحكة<sup>(٢)</sup> ، في حين ان هذا السبب الأخير هو من أسباب التمييز الذي يرفع ضد القرارات الصادرة من الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية بوجه عام طبقاً للمادة ١٠٨ من المرسوم الاشتراعي المذكور . أما القرارات التي تصدر من ديوان المحاسبة بالصفة الاستشارية بمقتضى رقابته المسبقة فلا تقبل للطعن لدى مجلس شورى الدولة لكونها غير ملزمة وغير نافذة<sup>(٣)</sup> .

— القرارات الصادرة من لجأت الاعتراضات على الضرائب والرسوم الماثلة لها في حال انتفاء النص على جواز استئنافها او وجود نص على جواز الطعن فيها بطريق التمييز او انتفاء النص على جواز أي طعن فيها إذ

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٢/١١/٣ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ٨٣ - و ١٨/٤/١٩٦٣ مجموعة شديقي ١٩٦٣ ص ١٨٨ - و ١/٢٢/١٩٦٤ مجموعة شديقي ١٩٦٤ ص ١٧٧ - و ٤/٢١/١٩٦٩ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ١١٧ - و ٥/٧/١٩٦٩ مجموعة شديقي ١٩٦٩ ص ١١٨ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٤/١٠/٦ مجموعة شديقي ١٩٦٤ ص ٢٣١ .

(٣) شورى لبناني ١٩٦٦/٦/١١ مجموعة شديقي ١٩٦٦ ص ١٨٣ .

تعتبر في هذه الحال قابلة للطعن بطريق التمييز الذي هو طريق عادي للطعن في الأحكام الادارية ولأن الطعن بطريق الاستئناف يتطلب دوماً وجود نص خاص به كما قدمنا <sup>(١)</sup> . فتكون قابلة للتمييز إذا لوجود نص صريح يجوز هذا الطعن القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات على ضريبة الاملاك المبينة (م ٩٠ من قانون ١٧ ايلول ١٩٦٢) <sup>(٢)</sup> ؛ كما تقبل التمييز القرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات على ضريبة الاراضي المحدثه بقانون ٢٠ ك ١٩٥١ لعدم ورود نص في هذا القانون يميز الطعن فيها بطريق الاستئناف ، والقرارات الصادرة من لجنة الاعتراضات على رسم الطابع المالي المنظم بالرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ الذي اقتصر في المادة ١٠٤ على النص على جواز « الطعن » بقرارات هذه اللجنة أمام مجلس شورى الدولة ، إذ يكون الطعن في هذه الحال بطريق التمييز او النقض دون الاستئناف الذي يتطلب كما أسلفنا نصاً صريحاً يجوازه <sup>(٣)</sup> .

— قرارات لجان الاستهلاك <sup>(٤)</sup> ، ونذكر منها : قرارات لجان الاستهلاك الاستئنافية القاضية بتعيين التعويض عن الاستهلاك او بتحديد التعويض

---

(١) انظر آتاليا الفقرتين ١٤٧ و ١٥٨ .

(٢) على ان هذا النص يحصر سبب التمييز بمخالفة القانون فقط .

(٣) انظر مولفتنا « رقابة القضاء العدلي على احوال الامارة » الفقرتين ٢١ و ٢٤ . ويلاحظ انه في الحالتين الاخيرتين يكون التمييز مقبولا للأسباب المبينة في الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٩٨ من الرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٩ وذلك طبقاً للمادة ١٠٨ منه .

(٤) انظر في تفصيل ذلك مولفتنا السابق ذكره فقرة ٢٥ .

الناشئ عن التحسين من جراء تنفيذ الاشغال العامة ( م ١٠ و ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ المعدل بقانون ١٤ شباط ١٩٦٤ ) ، وقرارات لجنة الاستهلاك القاضية بتميين التعويضات الواجب اداؤها عن الاستهلاكات التي تقوم بها وزارة الاشغال العامة ( م ١٣ من القانون الصادر بالمرسوم ١٦٠٥٣ تاريخ أول حزيران ١٩٥٧ المعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٥ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ )<sup>(١)</sup> ، وقرارات لجنة الاستهلاك العليا القاضية بتحديد التعويض عن الاستهلاكات التي يستلزمها تنفيذ المشاريع الانشائية ( م ١٢ و ١٣ من القانون الصادر بالمرسوم رقم ٦٨٣٩ تاريخ ١٥ حزيران ١٩٦١ )<sup>(٢)</sup> . ويلاحظ ان التمييز ضد قرارات اللجان المتقدم ذكرها يكون مقبولا للأسباب المبينة في الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٩٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ عملا بالمادة ١٠٨ منه .

- قرارات التأديب<sup>(٣)</sup> : بمقتضى المواد ٥٤ و ١٠٣ و ١٠٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ يحسوز الطعن بالقرارات الصادرة في القضايا

---

(١) وقد نصت هذه المادة على ان قرارات اللجنة المذكورة لا تقبل من طرق المراجعة سوى الاعتراض أمام مجلس شورى الدولة بسبب تجاوز حد السلطة؛ وقد اعتبر ان المقصود من الاعتراض هنا هو الطعن بطريق النقض او التمييز امام مجلس الشورى ( شورى لبناني ١٨ / ٦ / ١٩٦٢ بمجموعة شدياق ١٩٦٢ / ١٠ / ٢٣ - ١٢٣ - بمجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢١٣ ) .

(٢) وقد جاء النص هنا ايضا على ان قرارات هذه اللجنة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة سوى الطعن امام مجلس شورى الدولة بسبب تجاوز حد السلطة ؛ ويقصد بهذا الطعن كما قدمنا الطعن بطريق النقض او التمييز .

(٣) انظر في ذلك مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » فقرة ٢٦ .

التأديبية بطريق الإبطال أو النقص أمام مجلس شورى الدولة إلا بما يتعلق بالقضاء والمساعدين القضائيين . ويطعن في هذه القرارات بطريق الإبطال لتجاوز حد السلطة عندما تكون صادرة من هيئة أو سلطة إدارية إذ تكون لها الصفة الإدارية في هذه الحال ، ويطعن فيها بطريق النقص أو التمييز إذا كانت صادرة من هيئة إدارية ذات صفة قضائية إذ تعتبر عندئذ قرارات قضائية بمنها التام . وقد بينا سابقاً الضوابط التي يعتمدها القضاء لتحديد صفة الهيئة الصادر منها القرار وما إذا كانت مجرد هيئة إدارية أم أنها هيئة إدارية ذات صفة قضائية . وقد اعتبرت قرارات التأديب الصادرة من السلطة الإدارية التي يخولها القانون فرض العقوبات التأديبية أنها خاضعة للظمن بطريق الإبطال لتجاوز حد السلطة <sup>(١)</sup> ، أما القرارات الصادرة من مجالس التأديب فقد اعتبرت قرارات قضائية وخاضعة بالتالي للظمن بطريق النقص أو التمييز أمام مجلس شورى الدولة <sup>(٢)</sup> ، وكذلك قرارات التأديب الصادرة من هيئة التفتيش المركزي عملاً بالمادة ٣ من القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٥٣١٧ تاريخ ٥ شباط ١٩٦٤ المعدلة للمادة ١٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٢

---

(١) النظر على سبيل المثال : شورى لبناني ١٩٦٨/٨/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٩٢ - فر ١٩٦٩/١١/٢١ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٦ - و ١٩٧١/١/١٢ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١١٠ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٣/٣/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٨١ - و ١٩٦٨/٥/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٤٠ - ١٩٦٨/٨/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٩٢ - ١٩٦٩/٤/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٣٢ - و ١٩٦٩/١١/١٨ أشار إليه الأستاذ جوزف شدياق في مقاله الآنف الذكر في مجموعته الإدارية ١٩٦٩ ص ٥٤ - و ١٩٧٠/٦/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٥٥ - و ١٩٧١/٦/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٥٣ .

حزيران ١٩٥٩<sup>(١)</sup> . أما القرارات الصادرة من المجلس التأديبي العام للموظفين فقد يثور الجدل حول طبيعتها وقابليتها للظمن بطريق التمييز ، نظراً لأن قانون ٢ ت ١٩٦٥ القاضي بإحداث هذا المجلس قد نص في المادة ١٣ على ان القرارات الصادرة منه لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة بما في ذلك طلب الإبطال لتجاوز حد السلطة او طلب التمويض عن طريق القضاء الشامل . فيكون المشرع يقتضى هذا النص قد جعل من قرارات المجلس المذكور قرارات مبرمة بمجرد صدورها وغير قابلة لأي وجه من وجوه الظمن . وقد ذهب مجلس شورى الدولة<sup>(٢)</sup> في صدد تفسيره للنص المتقدم

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٩/٣/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٨٢ - و ١٩٦٩/١١/٢٤ - مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٥٧ - و ١٩٧٠/٤/١٠ - مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٢٠٧ - و ١٩٧٠/١١/٧ - مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١١٣ - و ١٩٧٠/١٢/١٨ - مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١١٢ .

(٢) شورى لبناني (مجلس القضاة) ١٩٧٣/٦/١٣ الشرة القضائية ١٩٧٣ ص ٦٠١ . انظر ، مع ذلك ، الرأي الذي أبداه الأستاذ جوزف شدياق في مقاله السابق ذكره في مجموعته الادارية ١٩٦٩ ص ٥٣ ، حيث يشير الى انه ولو فرض ان قصد المشرع كان متجهاً في قانون ١٩٦٥/١٠/٢ الى حظر مراجعة النقض وهو بذلك يتعارض مع نص المادة ١٠٣ من الرسوم الاشتراعي ١١٩ الذي يميز الظمن بطريق النقض بالقرارات التأديبية ، فإنه يجب لدى هذا التعارض تفليب القاعدة المقررة في هذا النص الأخير بالاستناد الى المبادئ الآتية : مبدأ احترام حق الدفاع ( وان قانون ١٩٦٥ يلزم الى حد العزل من الوظيفة ) ، ومبدأ المساواة بين المواطنين ( ويشمل قانون ١٩٦٥ فئات معينة من الموظفين دون سواهم من تكون قرارات تأديبهم غير مبرمة ) ، وأخيراً المبدأ المقرر في المادة ١٠٧ من الرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ والذي يقضي بمحواز التمييز دون وجود نص صريح بشأنه . اما نحن ، تجاه خطورة هذا الموضوع

الى انه يفيد إما أن يكون القرار الصادر من المجلس التأديبي العام قراراً إدارياً ويكون هذا النص قد منع الطعن فيه بطريق الإبطال لتجاوز حدد السلطة ، وإما أن يكون قراراً قضائياً ويكون المقصود بالإبطال الوارد في النص النقض او التمييز ويكون بالتالي ممنوعاً أيضاً، وانه لا يمكن أن يكون القرار المطعون فيه قراراً إدارياً وقراراً قضائياً في آن واحد للقول بأنه إذا كان نص المادة ١٣ قد منع الطعن فيه كقرار إداري فانه لم يمنع الطعن فيه كقرار قضائي، وأضاف المجلس ان هذا التفسير للنص تؤيده مناقشات مجلس النواب بمشروع القانون .

— قرارات اللجنة العليا التي تفصل في المنازعات المتعلقة بالقيد في القوائم الانتخابية عملاً بقانون ٣٦ نيسان ١٩٦٠<sup>(١)</sup> : لقد اعتبرت هذه اللجنة ذات صفة قضائية نظراً للعنصر القضائي الذي يرئسها ويشترك فيها ولطرق المراجعة التي تمارس لديها ، فتكون قراراتها بالتالي مبرمة وقابلة للنقض أمام مجلس شوري الدولة ولو لم ينص القانون الذي أحدثها على ذلك ، وهذا عملاً بالمادة ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ المنظم لهذا المجلس<sup>(٢)</sup> .

---

==اعتداداً بالبدأ العام المقرر في المادة ١٠٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ والقاضي بقابلية القرارات التأديبية للطعن أمام مجلس شوري ، فتمنى استصدار نص تشريعي بتعديل نص المادة ١٣ من قانون ٢٠١ ١٩٦٥ بحيث تصبح قرارات المجلس التأديبي العام قابلة للطعن بطريق النقض أمام مجلس شوري الدولة .

(١) انظر مؤلفنا « وقاية القضاء المدني على احوال الادارة » فقرة ٢٧ .

(٢) شوري لبناني ١٨/٦/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٣٩ .

- قرارات اللجنة المكلفة بالفصل في الخلافات الناشئة بين الحكومة وإدارة المدارس الخاصة الابتدائية المجانية بصدد مساهمة الحكومة في اعباء هذه المدارس عملاً بقانون ١٤ حزيران ١٩٥٦<sup>(١)</sup> : اعتبرت هذه اللجنة ، المؤلفة برئاسة قاضي والحولة إصدار القرارات بصفة نهائية وقطعية ، من الهيئات ذات الصلة القضائية ، وقراراتها بالتالي قابلة للنقض أمام مجلس الشورى<sup>(٢)</sup> . وإن ما ورد في المادة ٦٣ من القانون المذكور لجهة قابلية هذه القرارات « للطعن » أمام مجلس الشورى ، لا يفيد سوى الطعن بطريق النقض أو التمييز عملاً بالمادة ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ وللأسباب المبينة في المادة ١٠٨ منه ، ما دام انه لم يرد نص صريح بقابلية تلك القرارات للطعن بطريق الاستئناف كما قدمنا<sup>(٣)</sup> .

١٦٠ - (ثانياً) من محمى له رفع التمييز ومن يومه اليه ، لا يجوز الطعن بطريق التمييز إلا لمن كان خصماً في النزاع الذي انتهى بإصدار الحكم المطعون فيه ( م ١٠٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ ) وتحققت

---

(١) انظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على اعمال الادارة » فقرة ٢٨ .

(٢) شوري لبناني ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١١٦ .

(٣) انظر آتلفا الفقرتين ١٤٧ و ١٥٨ . ويلاحظ أن ثمة هيئات أخرى ذات صفة قضائية يجوز الطعن بقراراتها أمام مجلس شوري الدولة ، منها اللجنة المنشأة بمقتضى المرسوم رقم ١١٠٢٨ تاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٥ واللجنة المنشأة بمقتضى المرسوم رقم ١٣١٦٤ تاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٥٦ ، ومهمتهما لتقرير الاضرار الناتجة عنفيضات منطقة لبنان الشمالي وصرف التعويض للمستحقين ( شوري لبناني ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢١٤ ) .

له مصلحة في هذا الطعن. ذلك ان الحكم القضائي يتمتع بمجعية نسبية قاصرة على الخصوم فيه ، على خلاف القرار الاداري الذي يكتسب حجية مطلقة وقوة تنفيذية تسري على الجميع بحيث يحوز الطعن فيه لأي شخص أضر به وتوفرت له بالتالي مصلحة في إبطاله <sup>(١)</sup>.

فلا يقبل التمييز إذا إلا من خصم في الدعوى ، أي مبدئياً من الادارة والشخص الآخر المخاصم لها، او أيضاً من المتدخل في الاحوال والشروط التي تقدم بموجبها <sup>(٢)</sup>. وللخصم مفهوم خاص في هذا المجال يتوقف على القواعد التي تنظم طريقة الادعاء لدى الهيئة التي أصدرت الحكم في الأساس . وعلى ذلك فقد قضى بأنه ليس للشاكي في المحاكمة التأديبية الموجهة ضد أحد الأطباء صفة الخصم في هذه المحاكمة ، ولا يحق له بالتالي رفع التمييز ضد الحكم الصادر فيها <sup>(٣)</sup>. وقد يعين القانون أحياناً الجهة التي يحق لها الطعن بطريق التمييز ، كما هي الحال بالنسبة الى القرارات القضائية الصادرة من ديوان المحاسبة والتي ينص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ في المادة ٧٥ على جواز الطعن فيها بطريق التمييز من كل من الموظف المختص والادارة ذات للعلاقة والمدعي العام لدى ديوان المحاسبة ، ومن وزير المالية لصالح الخزينة . وتطبيقاً للقاعدة العامة التي تحصر حق الطعن بطريق التمييز بالخصوم في

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٥٢ .

(٢) انظر آتفاً الفقرات ١٢١ الى ١٢٣ و ١٤٩ .

(٣) شوري فرنسي ٣٠/٧/١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٤٠٩ .



المنازعة الأساسية ، فقد اعتبر انه لا يجوز رفع هذا التمييز من أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه خلافاً لرأيه <sup>(١)</sup> ، او من الهيئة التي أصدرت الحكم البدائي والذي قضي بفسخه او بإبطاله استثناءً <sup>(٢)</sup> . كما لا يجوز للهيئة المطعون في حكمها بطريق التمييز أن تتدخل في المحاكمة التمييزية أمام مجلس شورى الدولة <sup>(٣)</sup> .

ويشترط أيضاً لقبول الطعن بطريق التمييز ، في غير الحالات التي يعين فيها القانون الاشخاص الذين يحق لهم هذا الطعن ، أن تكون للطاعن مصلحة فيه أي أن يحقق له ، في حال نقض الحكم ، مركزاً أفضل من المركز الذي يوجد فيه مع بقاء هذا الحكم . ولذا لا يقبل التمييز المرفوع من الخصم الذي استجاب الحكم المميز لمطالبه في الأساس <sup>(٤)</sup> ، او من الادارة التي قضى الحكم المميز بتصديق قرار الرفض الصادر منها <sup>(٥)</sup> . كما انه لا يقبل عندما يكون من شأنه زيادة التكاليف المقرر إلزام المميز به <sup>(٦)</sup> . وينظر في تقدير المصلحة

---

(١) شورى فرنسي ١٩١٧/٥/٤ مجموعة ليبون ص ٣٤٩ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٠/٢/١٥ مجموعة ليبون ص ٩٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥٠/٣/٣١ مجموعة ليبون ص ٢٠٩ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٠/٣/١ مجموعة ليبون ص ٧٤٧ - و ١٩٥٧/١٠/٣٠ مجموعة ليبون ص ١٠٠٤ .

(٥) شورى فرنسي ١٩٥٧/٥/١٠ مجموعة ليبون ص ١٠٠٤ .

(٦) شورى فرنسي ١٩٢٢/١٢/١٥ مجموعة ليبون ص ٩٤١ - ١٩٥٠/١١/٩ مجموعة ليبون ص ٥٤٠ .

الى ما قضى به الحكم المطعون فيه بمنطوقه دون أسبابه ما لم تكن الاسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم إلا بها ؛ ذلك ان التمييز يجب أن ينصب على منطوق الحكم ، فاذا اقتصر على أسبابه او تعليله فقط فيكون مرفوضاً <sup>(١)</sup> .

ويشترط كذلك لقبول التمييز ألا يكون المميز قد رضى للحكم المميز . على ان الرضوخ لا يعتد به إلا إذا كان صريحاً <sup>(٢)</sup> لا يشوبه أي غموض او التباس <sup>(٣)</sup> .

أما الغير فلا يجوز له رفع التمييز الذي يقتصر على الخصوم فقط كما قدمناه إنما يحق له التدخل في المحاكمة التمييزية إذا توفرت له مصلحة في ذلك والشروط التي تقدم بحثها <sup>(٤)</sup> . كما يحق له الطعن في الحكم باعتراض الغير <sup>(٥)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٩٢٠ / ٨ / ٦ مجموعة ليبون ص ٨٢٨ - و ١٩٥٠ / ٧ / ٧ مجموعة ليبون ص ٣٤٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٨ / ١٠ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ٧٩٥ - و ١٩٥٢ / ٥ / ٩ مجموعة ليبون ص ٢٣٨ - و ١٩٥٤ / ١٢ / ٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٩٩ . وانظر ايضاً ؛ جاكوار السابق ذكره ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٣) النظر آنفاً الفقرة ١٤٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٩ / ٣ / ٢١ مجموعة ليبون ص ١٤١ - و ١٩٥٨ / ٢ / ٢٦ مجموعة ليبون ص ١٢٩ - ادبي ودراغر ٣ ص ٢٩٠ هامش ٢ - اودان ص ١٦٢٦ هامش ١ . وانظر آنفاً الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٤٩ / ٦ / ٢٤ مجموعة ليبون ص ٣٠٥ - و ١٩٥٧ / ٢ / ٢ مجموعة ليبون ص ٨٣ .

ويوجه التمييز ضد الخصم الآخر في المنازعة الأساسية التي صدر فيها الحكم المميز لصالحه . وقد يكون هذا الخصم هو المستدعي في الأصل أو الإدارة المستدعى ضدها حسبما يكون الحكم صادراً لصالحه أو لصالحها<sup>(١)</sup> .

١٦١ - (ثالثاً) مهلة التمييز وإبرائها : ان مهلة للنقض أو التمييز لدى مجلس شورى الدولة هي شهران تبتدىء من تاريخ تبليغ الحكم المطعون فيه ( م ١٠٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) . وقد حدد القانون في بعض الحالات مهلاً أخرى للتمييز مختلفة : كمهلة طلب نقض القرارات الصادرة في القضايا التأديبية يوجه عام والتي حددها بثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار التأديبي (م ١٠٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) ، ومهلة طلب نقض القرارات الصادرة من هيئة التفتيش المركزي والتي حددها كذلك بثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ قرار العقوبة الى صاحب العلاقة ( م ١٩ من المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٥ المعدلة بقانون ٥ شباط ١٩٦٤ )<sup>(٢)</sup> .

وتطبق على التبليغ الذي يعتبر مبدأ لسريان مهلة الطعن بطريق التمييز ، ذات القواعد التي ذكرناها بشأن تبليغ الحكم المستأنف ، وذلك سواء بالنسبة

---

(١) وقد قضي بالنسبة الى الخاصة في التمييز المرفوع ضد قرارات ديوان المحاسبة بأن التمييز عندما يرفع من الموظف يوجه ضد الدولة وليس ضد ديوان المحاسبة الذي لا تصح خاصته إذ ان يده تكون قد ارتفعت عن الدهوى بمجرد اصدار قراره فيها (شورى لبناني ١١/٦/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٣٠) .

(٢) وانظر : شورى لبناني ٢٨/١/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦٥-٦٦ .

الى الطرق التي يتم بها أم بالنسبة الى أفره في سريان هذه المهلة<sup>(١)</sup> . ويلاحظ،  
بوجه خاص ، ان تبليغ الحكم من خصم الى آخر يجعل المهلة تسري بحسب  
الخصم المبلغ اليه دون طالب التبليغ ، وهذا على خلاف القاعدة المقررة في  
القانون الإداري الفرنسي . غير ان مهلة التمييز ضد الحكم الشيايى - على  
خلاف مهلة الاستئناف - لا تسري إلا من تاريخ انقضاء مهلة الاعتراض  
عليه ، لأن التمييز لا يجوز إلا ضد الأحكام المبرمة التي لا تقبل وجهاً آخر  
من وجوه الطعن فيا عدا الطعن بإعادة النظر كما قدمنا<sup>(٢)</sup> .

وتعتبر مهلة التمييز مهلة محاكمة أي مهلة اسقاط حق ، فلا تتوقف أو  
تنقطع بأسباب توقف أو انقطاع مهلة مرور الزمن . غير انها تتوقف بسبب  
القوة القاهرة أو بتقديم طلب بالمعونة القضائية ، بحيث تعود الى السريان بعد  
زوال تلك القوة أو تبليغ القرار الصادر في طلب المعونة<sup>(٣)</sup> . أما لتقديم  
الطلب الاسترحامي الى الإدارة فلا يكون من شأنه قطع هذه المهلة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ١٥٠ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ١٥٩ .

(٣) انظر ، حل سبيل الاستئناس ، ما ابديناه بشأن القوة القاهرة وطلب المعونة القضائية  
كسببين لإطالة مهلة مراجعة الابطال ، في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ آتفاً .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٢ / ٢ / ٣ مجموعة ليبون ص ١٣٦ - و ١٩٤٩ / ١١ / ٢٥  
مجموعة ليبون ص ٥٠٧ - اودان ص ١٦٢٧ - اربي ودراغو ٣ فقرة ١٣٨٩ . ويلاحظ ان  
مجلس الشورى الفرنسي قد اعتبر أيضاً ان وقع الطعن الى محكمة غير غتصة - كتقديم الاستئناف  
الى محكمة ادارية بدلاً من تقديم التمييز الى مجلس الشورى - من شأنه أن يقطع مهلة التمييز  
( شورى فرنسي ١٩٤٥ / ١ / ٥ مجموعة ليبون ص ٧ ) . ولكن هذا السبب الذي يبدو =

ويرفع التمييز الى مجلس شورى الدولة في الأصل طبقاً للقواعد والأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الخاصة بالهيئات الصادر منها الحكم المطعون فيه عند وجودها ، وإلا فطبقاً للقواعد والأصول المقررة لرفع المراجعة أمام مجلس شورى الدولة ( م ١١٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) والتي تقدم بحثها .

وعلى ذلك يرفع التمييز بمقتضى استدعاء موقع من محام اذا كانت الميز شخصاً من أشخاص للقانون الخاص . ويجب أن تدفع الرسوم المتوجبة عنه ضمن المهلة القانونية ، وان يؤدع صندوق الخزينة مبلغ التأمين أو الغرامة المفروضة والبالغة وفقاً للمادة ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ : ٢٥ ليرة اذا كانت قيمة المراجعة لا تتجاوز الالفى ليرة ، و ٥٠ ليرة اذا تجاوزت هذه القيمة أو كانت قيمتها غير محددة أو غير قابلة للتقدير . ويجب ارفاق استدعاء التمييز بنسخة عن الحكم المطعون فيه <sup>(١)</sup> .

---

= أن مجلس الشورى الفرنسي قد اقتبس ، لأجل إطالة مهلة التمييز ، ما هو مقرر بشأنه لأجل إطالة مهلة مراجعة الإبطال ( الفقرة ٦٧ آنفاً ) ، لا يرى جواز اعتاده في القانون اللبناني لعدم ورود نص بشأنه . هذا ما لم يمتدح مجلس شورى الدولة أن ثمة مجالاً للتسامل وخلق قاعدة جديدة بمقتضى ما يملك من سلطة في استنباط الحلول والقواعد الملائمة التي لا تتعارض مع احكام القانون الاداري الرضحي ، فيقرر اعتاد السبب المذكور كسبب قاطع لمهلة التمييز ، بعد التثبت من وجود التباس في قواعد الطعن يحمل المحصوم على رفع الاستئناف بدل التمييز بحيث تنقطع المهلة حتى صدور حكم بعدم الاختصاص من المرجع لناظر في الاستئناف وإبلاغه الى الحكم .

(١) ويبدى القضاء تساملاً في هذا الصدد اذ يميز مثلاً ابراز نسخة الحكم المميز بعد رفعه =

ويجب أن يتضمن استدعاء التمييز ، كاستدعاء المراجعة ، ذكر أسماء  
الخصوم ومقامهم ، وبيان الحكم المميز ، وأسباب التمييز وطلبات المميز<sup>(١)</sup>.  
وتطبق في صدد تسجيله والنظر به لدى مجلس شورى الدولة الأصول المتبعة  
بشأن المراجعة لديه بوجه عام ( م ١١٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) والتي  
تقدم بموجبها ، سواء بالنسبة الى التحقيق ووضع التقرير والمطالبة أم بالنسبة  
الى بعض طواريء المحاكمة أو اصدار الحكم .

١٦٢ - ( راجعاً ) تأليف التمييز : يختلف التمييز عن الاستئناف  
بكونه لا ينشئ، أوأ تأسراً بمقتضاه قتلقت الدعوى أمام مجلس شورى الدولة  
ويفصل في أساسها من جديد ، إذ انه لا يشكل درجة ثانية للمحاكمة على  
غرار الاستئناف بل يقتصر المجلس بصددده على بحث شرعية الحكم المطعون

---

التمييز وانقضاه مهلته ولكن قبل اصدار الحكم فيه . وقد ذهب الى قبول التمييز حق لو ابرزت  
نسخة الحكم من الادارة المميز عليها ( شورى فرنسي ٢٦ / ٧ / ١٩٤٦ الاسبوع القسانوني  
١٩٤٧ - ٢ - ٣٤١٢ - جاك كار السابق ذكره ص ١٧٥ ) . وانظر ايضاً ما اتينا عليه  
بصدده الاستئناف في الفقرة ١٥١ آنفاً .

(١) يلاحظ ان مجلس الشورى الفرنسي قد ذهب في قرار حديث له الى قبول طلب الإبطال  
لتجاوز حد السلطة المقدم مع طلب النقض حق كان القرار الاداري المطعون فيه لتجاوز حد  
السلطة متلازماً مع الحكم القضائي المطاوب نقضه ( شورى فرنسي ٢٣ / ٣ / ١٩٥٦ مجموعة  
ليبون ص ١٣٦ ودالوز ١٩٥٧ ص ١٤٩ - و ٣ / ٥ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٢٨٠ )  
راجعاً بذلك عن اجتهاده السابق في هذا الموضوع ( شورى فرنسي ٥ / ٣ / ١٩٥٤ سيراى  
١٩٥٤ - ٣ - ٢٦٣ ووجه للقانون العام ١٩٥٤ ص ٨٠٥ ) .

فيه أي مدى انطباقه على القانون دون تقدير الوقائع أو استنتاجاتها<sup>(١)</sup> ،  
ويصدر بالنتيجة قراراً بنقض الحكم المطعون فيه في حال صحة أسباب  
الطعن دون أن يحكم مجدداً في أساس النزاع . فتنص المادة ١١٠ من المرسوم  
الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ في هذا الصدد على ما يأتي : « لا ينقل التمييز  
الدعوى لدى مجلس الشورى وإنما يحصر حق المجلس في التثبت من ان قاضي  
الأساس استخلص من الوقائع نتائجها القانونية » . كما تنص المادة ١١١ منه  
على انه « اذا نقض مجلس الشورى الحكم المطعون فيه تحتم على المحكمة التي  
أصدرته ان تدعن لقرار المجلس » . فيتضح من هذا النص الأخير انه « بعد  
النقض ، لا يفصل مجلس الشورى في أساس النزاع - على غرار محكمة التمييز  
العديلية في لبنان - وإنما يترك هذا الأمر للمحكمة التي اصدرت الحكم الذي  
قرر نقضه مع التزامها بمراجعة ما تضمنه قرار النقض .

ولا يترتب على التمييز ، من جهة أخرى ، وقف تنفيذ الحكم المطعون  
فيه . وهو يماثل بذلك<sup>(٢)</sup> سائر طرق الطعن المقررة لدى مجلس شورى الدولة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شورى لبناني ٦ / ١٠ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٣١ ( وقد جاء فيه : ان  
رقابة مجلس الشورى تنحصر في مراجعات النقض في الخطأ القانوني دون الخطأ في الواقع ،  
فالوقائع كما وردت في القرار المطعون فيه تعتبر صحيحة ، وتتحصر رقابة المجلس في البحث في  
مواضع تطبيق القانون تطبيقاً خاطئاً على الوقائع الثابتة ، وهي تلنا إما عن اعطاء الوقائع وصفاً  
قانونياً خاطئاً وإما عن عدم استخلاص النتائج القانونية الصحيحة التي تترتب عليها ) . وبذات  
المعنى : شورى لبناني ٤ / ٦ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٢٨ - ٢١٠ / ٤ / ١٩٦٩  
مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١١٢ .

(٢) انظر ما أتينا عليه بالسبب الى الاستئناف ، في الفقرة ١٥٦ تكملاً .

على انه يعود لهذا المجلس ان يقرر وقف التنفيذ بنسأ على طلب مستدعي  
النقض اذا تبين له ان التنفيذ قد يلحق بهذا الأخير ضرراً جسيماً وان مراجعة  
التمييز مرتكزة على اسباب جدية هامة<sup>(١)</sup> ؛ ويمكنه تعليق وقف التنفيذ  
على تقديم كفالة يحدد نوعها وقيمتها .

### ١٦٣ - (خامساً) اسباب التمييز: تنص المادة ١٠٨ من المرسوم الاشتراعي

رقم ١٩٥٩/١١٩ على ان التمييز لا يسمع إلا اذا كان مبنياً على احد الاسباب  
المبينة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٩٨ ، أي اذا كان القرار المطعون فيه  
صادراً من هيئة غير مختصة ، او صادراً خلافاً للعاملات الجمهورية المنصوص  
عليها في القوانين والانظمة ، او خلافاً للقواعد القانونية او التنظيمية او  
للقضية المحكمة . ويلاحظ ان هذه الاسباب هي ذات الاسباب المقررة  
لقبول مراجعة ابطال القرارات الإدارية لتجاوز حد السلطة ، باستثناء السبب  
الخاص بالخراف السلطة او اساءة استعمالها والذي يجوز ان تبني عليه هذه المراجعة  
الاخيرة دون مراجعة التمييز لكونه لا يأتلف مع طبيعة هذه المراجعة  
المتعلقة بأحكام قضائية صادرة من محاكم ادارية او هيئات ادارية ذات صفة

---

(١) شوري لبناني ١٩ / ٤ / ١٩٦٧ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ١٤٤ ( وقصد جاء فيه :  
يعضي مجلس الشورى بوقف تنفيذ قرار قضائي لديوان المحاسبة ، إذا ما تبين له ان شأن أسباب  
مراجعة النقض التي رفع اليه طعنًا بالقرار المذكور من جهة وظروف القضية من جهة أخرى ، أن  
تبرر الاستجابة الى طلبه ) . وانظر أيضاً : شوري قرلسي ٢٠ / ١١ / ١٩٥٩ ١٩٦١ دالوز ١٩٦١  
ص ٢٥٦ - ١٥٥ / ٤ / ١٩٦٦ دالوز ١٩٦٧ ص ١٢٩ ومجموعة ليبونث ص ٢٦١ -  
١٣ / ٧ / ١٩٦٨ مجموعة ليبونث ص ٤٦٦ - اودان ص ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - سجاكار السابق  
ذكره ص ١٩٢ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٥٦ وما يليه .



قضائية يفترض فيها التجرد وعدم الانحياز لحصم ضد الآخر<sup>(١)</sup>. كما يلاحظ ان اسباب التمييز المذكورة هي اسباب عامة تعتمد في حال انتفاء النص على خلافها في القوانين الخاصة المتعلقة بأحداث أو تنظيم الهيئات ذات الصلة القضائية الصادرة منها الاحكام أو القرارات المطعون فيها بطريق التمييز<sup>(٢)</sup>.

فنتناول بالبحث الاسباب العامة للتمييز على الوجه الآتي : (أ) الشروط العامة لقبول أسباب التمييز . (ب) السبب المبني على عيب الاختصاص . (ج) السبب المبني على عيب الشكل والاجراءات . (د) السبب المبني على عيب مخالفة القانون .

---

(١) شوري لبناني ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٥ ( حيث جاء :  
تخضع مراجعة النقص لأوجه الطعن المحددة بالفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٩٨ من المرسوم  
الاشتراعي ١١٩ دون الفقرة ٤ الخاصة بالطعن لاتخاذ القرار لغاية غير الغاية القانونية إذ ان هذا  
السبب يتعلق بالانحراف بالسلطة ولا يأتلف مع الصلة القضائية التي تتمرس بها الهيئة التي يكون  
صدر منها القرار المطعون فيه من طريق النقص ) . واستناداً لهذه الفكرة أيضاً فقد اعتبر غير  
مسموع سبب التمييز المبني على انت الاسباب او الدوافع التي حملت على اتخاذ القرار المطعون فيه  
هي غير الاسباب المذكورة في نص هذا القرار ، إذ يقترب سبب التمييز هذا من السبب المستند  
الى انحراف السلطة وإساءة استعمالها (شوري فرنسي ١٧/٢/١٩٥٦ مجموعة ليون ص ٧٥ -  
الجورسكلاسور الإداري لفظ Contentieux Administratif قسم ٦٢٠ رقم ٢٥٦ ) .

(٢) ومعد أشرفاً سابقاً ( النظر الفقرة ١٥٩ ) الى بعض الهيئات التي يستند الطعن تمييزاً  
بقراراتها لا الى جميع الاسباب المتقدم ذكرها بل الى بعضها فقط : كقرارات ديوان المحاسبة التي  
يطعن فيها لأسباب التمييز المتقدمة باستثناء السبب المبني على مخالفة القضية المحككة ، وقرارات لجنة  
الاعتراضات على ضريبة الاملاك البلدية التي يطعن فيها للسبب المبني على مخالفة القانون فقط .

١٦٤ - (١) الشروط العامة لقبول أسباب التمييز، ليس مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي درجة ثانية للمحاكمة على غرار ما يكون عليه كمرجع استثنائي، ولذا فإنه لا ينظر في أساس النزاع بل يقتصر على النظر في صحة وشرعية الحكم الصادر من الهيئة التي فصلت في الأساس . ويرتقب على ذلك بوجه خاص انه لا يجوز للخصوم تقديم طلبات جديدة في التمييز المرفوع لدى مجلس الشورى (١)، كما لا يجوز لهذا المجلس النظر في مسائل لم تطرح أمام قضاة الأساس ولم يفصلوا فيها أو لم يكن من واجبهم الفصل فيها (٢)، إذ يتعرض بذلك الى الفصل بطلبات لا يمكنه النظر بها مباشرة (٣).

وما دامت الطلبات الجديدة غير جائزة في التمييز، كذلك لا تسمع الأسباب الجديدة . ولذلك كي يصح التمسك بأسباب تهدف الى تدعيم الطعن بالتمييز يشترط، من جهة، ان تكون هذه الأسباب قانونية، ومن جهة ثانية أن تكون قد عرضت على قضاة الأساس، وهي تفترض معروضة حتماً على هؤلاء القضاة عندما تتعلق بالنظام المسام . كما يجوز التمسك بأسباب لم يكن بالإمكان عرضها على قضاة الأساس، وهي الناشئة عن عيوب منسوبة الى الحكم المميز . فنتناول اذاً، فيما يلي، بحث هذه الشروط اللازمة لقبول أسباب التمييز .

---

(١) شوري فرنسي ٢٧/١٠/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٩٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٥/١٢/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٧١٨ - اردان ص ١٦٣٠ .

(٣) شوري فرنسي ٢٧/١٠/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٩٣ . حق لو كانت هذه الطلبات متفرعة عن سبب يتعلق بالنظام العام (شوري فرنسي ٥/٧/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٤٢٩) .

(١) يجب ان تكون الاسباب قانونية : لا يجوز أن يستند طلب النقض أو التمييز إلا الى أسباب قانونية ، فإذا استند الى أسباب واقعية أو حتى الى أسباب مختلطة بين القانون والواقع ، فيكون غير مسموع . ولكن هذا لا يعني أن رقابة مجلس شورى الدولة على وقائع القضية هي منتفية إطلاقاً ، بل يعود لهذا المجلس ، كما سنرى ، أن يندقق في السبب المبني على تشويه الوقائع ، كما يعود له أن يعطي هذه الوقائع التي يثبتها قضاء الأساس بسلطانهم المطلق وصفها القانوني الصحيح وأن يرتب عليها النتائج المقررة في القانون (م ١١٠ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) .

كذلك لا تقبل في التمييز الاسباب المبنية على ملازمة الحسل المقرر من قضاة الأساس<sup>(١)</sup> .

(٢) يجب ان تكون الاسباب قد سبق عرضها على قضاة الأساس : ولا تقبل الاسباب التي يدلي بها المميز ما لم يكن قد سبق عرضها امام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وتفرع هذه القاعدة عن طبيعة المراجعة للتمييزية بالذات . ذلك ان مجلس الشورى الناظر في هذه المراجعة يراقب صحة وشرعية الحكم بالحالة التي كان النزاع معروضاً فيها ، عند إصداره ، على قضاة الأساس ، أي بعد تقدير الاسباب والمسائل القانونية التي طرحت في النزاع أمام هؤلاء القضاة . ولذا لا يجوز قبول الاسباب التي تعرض أمام مجلس الشورى لأول

---

(١) شورى فرتسي ٢٧ / ٥ / ١٩٦٠ أشير إليه في الجورسكلاسور الإداري رقم ٦٥ . هذا وتتنص المادة ١٠٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ١٩٥٩ على أنه لا يحق لمجلس الشورى في القضايا التأديبية أن ينظر في ملازمة المعوية المقررة .

مرة (١) وذلك حتى لو تناولت في الحقيقة دفوعاً قد اهل المميز المدعى عليه أصلاً التمسك بها أمام الهيئة الصادر منها الحكم وكان من شأنها رد المراجعة في الأساس (٢). وتعتبر واردة لأول مرة تمييزاً وبالتالي غير مسموعة الأسباب التي ادلي بها في المحاكمة الابتدائية وقد اغفل أحد الخصوم التمسك بها استثناءً (٣)، لأن العبارة في وصف السبب بأنه جديد هي بكونه لم يعرض على الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطريق التمييز .

ويلاحظ هنا أن مفهوم السبب بشكله الواسع كما اعتمده القضاء بالنسبة لدعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة (٤) يحوز اعتاده في مراجعة للتمييز الرامية إلى نقض أو إبطال القرار المطعون فيه (٥) . فتنقسم أسباب التمييز من ثم

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٢/٦/٢٢ مجموعة ليبون ص ٤١٧ - ١٥٠ / ١٢ / ١٩٦٥  
مجموعة ليبون ص ٦٩٢ - ١٩٦٧/٤/٧ مجموعة ليبون ص ١٥١ - اودان ص ١٦٣١ -  
أوبي ومراخو ٣ لفرة ١٣٩٣ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٣/١٢/١٢ مجموعة ليبون ص ٨٢٦ - ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥  
مجموعة ليبون ص ٤٨٥ - اودان ص ١٦٣٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٤/١٢/١٠ مجموعة ليبون ص ٩٩٣ - الجورسكلاسور الإداري  
رقم ٦٨ . وانظر بهذا المعنى أيضاً في تمييز الأحكام المدنية: تمييز لبثاني ٤ / ٧ / ١٩٥٣ مجموعة  
باز ١ ص ١٤١ رقم ٧٤ - تمييز فرنسي ١٩٥٣/٧/٢١ الشريعة التجارية رقم ٢٧٠ ص ١٩٠ -  
مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ٢ فقرة ٣٨٥ ص ٥٨٦ .

(٤) انظر آتناً الفقرتين ٧٠ و ١٤٣ (٣) .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٣/٥/٣١ مجموعة ليبون ص ٣٣٥ - اودان ص ١٦٣٢ .

الى فئتين : فئة الاسباب المتعلقة بالشروعية الخارجية ( *légalité externe* ) وفئة الاسباب المتعلقة بالشروعية الداخلية ( *légalité interne* ) . وتعتبر كل فئة سبباً بمعناه الواسع بحيث ان الاسباب الفرعية المتعددة الداخلة فيها تشكل مجرد أوجه أو صور للسبب الواحد ، بمعنى انه إذا ادلى أمام الهيئة للنظر في الأساس بسبب فرعي أو أكثر من الأسباب الداخلة في الفئة الواحدة - كمخالفة القاعدة القانونية أو عيب السبب أو مخالفة القضية المحككة بالنسبة الى الاسباب المتعلقة بالشروعية الداخلية ، أو العيب في الشكل أو في الاجراءات أو عيب عدم الاختصاص بالنسبة الى الاسباب المتعلقة بالشروعية الخارجية - يبقى جائزاً الادلاء في التمييز بسبب أو أكثر من الأسباب الفرعية الأخرى الداخلة ضمن الفئة الواحدة دون ان تعتبر أسباباً جديدة في التمييز لكونها فروعاً أو صوراً للسبب الواحد المدلى به أمام محكمة الأساس . وعلى ذلك إذا ادلى مثلاً بمخالفة القاعدة القانونية أمام الهيئة للنظر في الأساس ، فليس ما يمنع تمييزاً الادلاء بمخالفة القضية المحككة ، إذ ان الدفعين صوران أو فرعان للسبب الواحد بمعناه الواسع .

( ٣ ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام : تقبل هذه الأسباب في المرحلة التمييزية ولو لم يحجر الادلاء بها أمام قضاة الأساس . ذلك أنها تعتبر قائمة في الدعوى وكان على الهيئة المطعون في حكمها أن تثيرها عفواً كما إنه يتعين على مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي أن يثيرها ويفصل فيها من تلقاء ذاته<sup>(١)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ٢٩ / ١ / ١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٦٣ - و ٧ / ٤ / ١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ١٥١ .

ويعتبر من النظام العام السبب المتعلق بعدم الاختصاص سواء ارتد عدم الاختصاص الى السلطة الادارية<sup>(١)</sup> أم الى الهيئة التي أصدرت الحكم المميز<sup>(٢)</sup> ، وكذلك السبب المستمد من تأليف هذه الهيئة بشكل غير صحيح<sup>(٣)</sup> ، او المستمد من سقوط الحق بتقديم المراجعة أمام الهيئة التي أصدرت الحكم لانقضاء المهلة<sup>(٤)</sup> . كما اعتبر من النظام العام أيضاً السبب المرتكز على عدم نفاذ وثيقة مرفقة باتفاق دبلوماسي لعدم نشرها<sup>(٥)</sup> . ولكن لم يمد من النظام العام السبب المتعلق بمجلسية أحد الخصوم<sup>(٦)</sup> او بعيب في اجراءات المحاكمة الابتدائية<sup>(٧)</sup> ، او بالأثر الرجعي المعطى للقرار الاداري المظنون فيه<sup>(٨)</sup> او بالتعلييل الناقص للحكم المميز<sup>(٩)</sup> او بمخالفة القضية المحككة<sup>(١٠)</sup> . كما لم يمد من النظام العام

- 
- (١) شوري فرنسي ١٩٢٨ / ١ / ٦ مجموعة ليبون ص ٢٨ .
  - (٢) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ٢ / ٣ الاسبوع القانوني ١٩٥٠ - ٢ - ٥٤٥٤ -  
و ٣١ / ٥ / ١٩٦٣ سرياي ١٩٦٤ ص ٢٥ ومجموعة ليبون ص ٣٣٧ . وانظر أيضاً : شوري  
لبناني ١٨ / ٨ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٥٧ .
  - (٣) شوري فرنسي ١٩٦١ / ٥ / ١٠ مجموعة ليبون ص ٣٤٧ .
  - (٤) شوري فرنسي ١٩٥٩ / ١٠ / ٢١ مجموعة ليبون ص ٥٣٣ .
  - (٥) شوري فرنسي ١٩٥٩ / ١٢ / ١١ أشير اليه في الجورسكل سور الاداري رقم ٧٢ .
  - (٦) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ١٢ / ٢٣ مجموعة ليبون ص ٧٤٧ .
  - (٧) شوري فرنسي ١٩٤٦ / ٧ / ٢٦ الاسبوع القانوني ١٩٤٧ - ٢ - ٣٤١٧ .
  - (٨) شوري فرنسي ١٩٥٦ / ١١ / ٣٠ مجموعة ليبون ص ٤٥٤ .
  - (٩) شوري فرنسي ١٩٥٩ / ٧ / ١ مجموعة ليبون ص ٤١٧ .
  - (١٠) شوري فرنسي ١٩٥٠ / ١٠ / ٣٠ مجموعة ليبون ص ٧٤٧ - و ١٥٠ / ٧ / ١٩٥٠  
مجموعة ليبون ص ١٠٧١ .

السبب المستمد من عدم استشارة هيئة معينة<sup>(١)</sup> إلا إذا كانت هذه الهيئة هي مجلس شورى الدولة بالذات<sup>(٢)</sup> ، أو كان رأيها المطابق ضرورياً<sup>(٣)</sup> .

ويشترط لقبول الأسباب المتعلقة بالنظام للسام والمثارة لأول مرة تمييزاً أن تكون مستمدة من الأوراق المقدمة الى قضاة الأساس<sup>(٤)</sup> أو من إجراءات المحاكمة لديهم ، وأن يكون هؤلاء القضاة قد تمكنوا من الاطلاع عليها ومن تدقيقها ؛ كما يشترط ألا تتناول سوى عناصر قانونية دون اختلاط بعناصر واقعية<sup>(٥)</sup> .

(٤) الأسباب المتعلقة بمسائل جديدة أثارها الحكم المميز أو بمعيب واردة فيه : إذا أثارته الهيئة النازرة في الأساس ، في الحكم الصادر منها ، مسألة لم يدل بها الخصوم ولم يناقشوا فيها بينهم ، جاز التصدي لهذه المسألة في التمييز المرفوع الى مجلس شورى الدولة إذ تفترض مشمولة ضمناً بطلبات

---

(١) شورى فرنسي ١٨ / ١٢ / ١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٩٧١ .

(٢) شورى فرنسي ٢٣ / ١ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٣١ .

(٣) شورى فرنسي ١٩ / ١٢ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٦٠٧ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٧٤ .

(٤) شورى فرنسي ٦ / ١ / ١٩٢٨ مجموعة ليبون ص ٢٨ - ٢١٠ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٥٣٣ - ادني ودراغو ٣ فقرة ١٣٩٤ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٧٥ .

(٥) انظر طر سبيل الاستئناس ما هو مقرر في صدد التمييز الدولي ، في مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٨٥ ص ٩٣ والمراجع التي أشرنا اليها فيه .

الحصوم . ولا يعتبر الادلاء بالسبب الناشئ عن تلك المسألة في التمييز ولأول مرة من قبيل الادلاء بسبب جديد<sup>(١)</sup> . كما يجوز التدرع تمييزاً بالاسباب المتعلقة بعيوب شكلية تشوب الحكم المطعون فيه : كتأليف الهيئة الحاكمة عند إصدار الحكم خلافاً للأصول المفروضة . وذلك دون اشتراك المقرر فيها مثلاً . او عدم توقيع الحكم من جميع أعضاء الهيئة الصادر منها ، او عدم تدوين العضو المخالف مخالفته في ذيل الحكم ، او هدم اجراء المداولة ، او عدم إصدار الحكم بصورة علنية ، وغير ذلك . وقد اعتبر السبب المتعلق بخطأ مادي وارد في الحكم مسموعاً لأول مرة في التمييز<sup>(٢)</sup> .

١٣٥ - (ب) السبب المبني على عيب الاختصاص : إذا خالفت الهيئة الصادر منها الحكم قواعد الاختصاص نشأ عن ذلك سبب للطعن في هذا الحكم بطريق التمييز . ويترك ذلك سواء كان عدم الاختصاص مطلقاً - نوعياً او وظيفياً<sup>(٣)</sup> - أم نسبياً او عالياً<sup>(٤)</sup> . ويعتبر السبب المبني على

---

(١) انظر على سبيل الاستئناس ما أتينا عليه في هذا الصدد بالسبب للتمييز المدني، في مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٨٥ ص ٥٨٩ وما يليها .

(٢) شوري فرنسي ٢٧ / ١٠ / ١٩٥١ دلول ١٩٥٢ موجز ص ١ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٧٧ .

(٣) ويشهد الاختصاص النوعي بمهامة او بقيمة القضايا التي يوكل القانون النظر بها لفئة معينة من المحاكم . أما الاختصاص الوظيفي فهو الاختصاص المقرر لمحاكم جهة قضائية معينة ، كجهة القضاء المدني او جهة القضاء الاداري مثلاً ( انظر في ذلك مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » جزء ١ فقرة ١٤٦ ) .

(٤) الاختصاص الرسمي او المحلي هو الذي يعود لمحاكمة معينة من بين المحاكم التي هي من نوع واحد ودرجة واحدة . ويقاس عليه الاختصاص الرسمي بملئى أحكام التشريع اللبناني ( م ٨٣ معدلة من الاصول المدنية ) .



عدم الاختصاص في جميع هذه الأحوال من النظام العام<sup>(١)</sup> حتى لو كان عدم الاختصاص نسبياً<sup>(٢)</sup> ، ويتمين على مجلس شورى الدولة بالتالي أن يثبته من تلقاء ذاته .

ويثار سبب عدم الاختصاص ، من جهة ، في الحالة التي تكون فيها الهيئة الصادر منها الحكم قد فصلت في الأساس بمسائل خارجة عن اختصاصها ، وهذا ما يعرف بعدم الاختصاص الإيجابي . كما يثار ، من جهة أخرى ، في الحالة التي تكون فيها تلك الهيئة قد رفضت الفصل في الأساس معتبرة القضية خارجة عن اختصاصها بينما هي داخلة في هذا الاختصاص ، وهذا ما يطلق عليه عدم الاختصاص النسبي . وفي الحالتين يعتبر السبب التمييزي النافذ عن عدم الاختصاص من النظام العام أيضاً<sup>(٣)</sup> . ومن الأمثلة التي تساق على عدم الاختصاص الإيجابي : تجاوز المحكمة أو الهيئة التي أصدرت الحكم حدود اختصاصها وفصلها في مسائل داخلة في صلاحية السلطة الإدارية أو التشريعية ، كقضائها بإبطال قرار إداري رغم انبرامه بانقضاء مهلة الطعن به متجاهلة بذلك القوة التنفيذية العائدة للقرارات النهائية الصادرة من السلطة الإدارية<sup>(٤)</sup> ،

---

(١) شورى فرنسي ١٩٢٨ / ١ / ٦ مجموعة ليون ص ٢٨ .

(٢) جاككار السابق ذكره ص ١٩٧ و ٢٠١ - اردان ص ١٦٣٣ .

(٣) اردان ص ١٦٣٣ - جاككار السابق ذكره ص ١٩٧ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٢٨ / ٦ / ١٣ مجموعة ليون ص ٧٤٣ . وتجدر الإشارة الى أن السبب المستند من تقديم المراجعة بعد انقضاء المهلة هو من النظام العام ( شورى فرنسي ١٩٣١ / ٣ / ١٩ مجموعة ليون ص ٣١٤ - ١٩٥٩ / ١٠ / ٢١ و ١٩٥٩ / ١٠ / ٢٢ مجموعة ليون ص ٥٣٣ ) .

او أيضاً تجاوز الهيئة في حكمها حدود الاختصاص المعين لها حصراً في القانون<sup>(١)</sup>. ومن أمثلة عدم الاختصاص السلبي : امتناع المحكمة او الهيئة عن الفصل في النزاع وإحالته الى المعاكم العدلية بينما لا يشتمل على أية مسألة معارضة توجب هذه الإحالة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شوري لبناني ١٨ / ٨ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٥٧ ( حيث جاء : اذا قضت لجنة الاستئناف بإلزام الدولة بأن تدفع الترميض لأصحاب المقارات وقد قامت مهمتها على إجراء تخمين المقارات المستملكة فإنها بذلك تكون قد قوت سلطة لا تملكها ، وهو أمر تجاوز اثاره حقاً لتملقه بالنظام العام ، ويتقضى منه نقض القرار المطعون فيه ) . وقد اعتبر أيضاً مخالفاً للقواعد الاختصاص الحكم الصادر من هيئة ( كمجلس تأديبي ) مؤلفه خلافاً للأصول القانونية وغير سالحة بالتالي لإصداره ( شوري لبناني ٢ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٣٩ ) .

(٢) شوري فرنسي ٥ / ١ / ١٩٢٩ سيراى ١٩٢٩ - ٣ - ٣٧ . ويلاحظ انه في حالة نشوء خلاف سلبي على الاختصاص بين محكمة إدارية ومحكمة عدلية يعود الفصل في هذا الخلاف لمحكمة حل الخلافات ( انظر في ذلك مولفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الادارة » فقرة ١٣٦ ) . أما في حال حصول مثل هذا الخلاف - السلبي او الايجابي - بين محكمتين او هيئتين إداريتين ذات صفة قضائية فيعود الفصل فيه لمجلس شوري الدولة بطريق تعيين المرجع (règlement de juges) وليس بطريق التمييز ، ويقرر عندئذ إبطال الحكم المخاطىء ( شوري فرنسي ١٥ / ١ / ١٩٣٢ دالوز ١٩٣٢ - ٣ - ٢ - ٣ / ٤ / ١٩٣٦ مجموعة ليبون ص ٤٥٢ ودالوز ١٩٣٦ - ٣ - ٥٧ - ٢٣ / ٥ / ١٩٥٢ مجموعة ليبون ص ٢٧٥ - جاء كالم السابق ذكره ص ٢٠٢ - ٢٠٣ - اودان ص ٦٥٥ الى ٦٥٩ ) . ويلجأ الى تعيين المرجع حق اذا كان أحد المحكمتين صادراً من مجلس الشورى ( شوري فرنسي ٥ / ٥ / ١٩٥٠ سيراى ١٩٥١ - ٣ - ٢٦ ومجموعة ليبون ص ٢٦٦ ) . كما تطبق قواعده في حال صدور المحكمتين من هذا المجلس أيضاً ( شوري فرنسي ١١ / ٥ / ١٩٥٩ سيراى ١٩٥٩ ص ١٤٦ ودالوز ١٩٥٩ ص ٣٩٧ ومجموعة ليبون ص ٢٩٥ ) . وانظر أيضاً اودان ص ٦٥٧ - ٦٥٨ .

وبلاحظ أن مخالفة قواعد الاختصاص التي يبنى عليها السبب التمييزي يجب أن تكون واردة في الحكم المميز الذي يطن به في المهلة القانونية . أما إذا وردت هذه المخالفة في قرار إعدادي صادر من الهيئة الاستئنافية وقد انبرم لعدم الطعن به تمييزاً فلا يبقى جائزاً في هذه الحال بحث السبب المبني على عيب الاختصاص<sup>(١)</sup> .

١٦٦ - (ج) السبب المبني على عيب الشكل والإجراءات : إن مخالفة الهيئة الصادر منها الحكم القطعي للقواعد العامة للمحاكمة يشكل مبدئياً سبباً للنقض يؤدي إلى إبطال هذا الحكم . ذلك أن مراعاة هذه القواعد العامة للمحاكمة من شأنه أن يضمن الخصوم حق الدفاع بإجراء تحقيق وجاهي وتأليف الهيئة الحاكمة بشكل صحيح وإصدارها حكماً معطلاً يكشف عن الأسباب الواقعية والقانونية التي بنت عليها حل النزاع . ويحانب القواعد العامة المذكورة توجد أحياناً قواعد خاصة للمحاكمة تنص عليها القوانين المتعلقة بإحداث أو تنظيم الهيئات القضائية الصادرة منها الأحكام المميزة ، والتي يجب التقيد بها تحت طائلة نقض الحكم الصادر خلافها . ويعتبر مجلس شورى الدولة بوجه عام إجراءات المحاكمة المقررة في تلك القواعد العامة أو الخاصة إجراءات جوهرية يترتب على مخالفتها النقض . ويعطي المجلس الإجراءات الجوهرية مفهوماً أوسع مما هو عليه أمام محكمة التمييز العادية . ولكن هذه الإجراءات لا تعتبر جميعها من النظام العام إذ أن بعضها

---

(١) انظر على سبيل الاستئناس : تقيز لبناني ١٠/٦/١٩٦٥ مجموعة شديق ١٩٦٦ باب الإدارة أمام القضاء المدني ص ٧ .

يتعلق بمصلحة الخصوم الشخصية ويكون لؤلاء بالتالي حق العدول عن التمسك بمخالفتها إن صراحة أو ضمناً، كما إن للمجلس أن يراعي في تقدير هذه المخالفة وما يجب أن يترتب عليها من نتائج بعض الظروف والعناصر التي تخفف من أهميتها وتعتبر بمثابة البديل عن الاجراء المخالف في ضمان حق الدفاع للخصوم مثلاً<sup>(١)</sup>.

وأما الاجراءات التي تشكل مخالفتها سبباً للنقض فتتعلق إما بتأليف الهيئة الصادر منها الحكم المطعون فيه ، إما بسير المحاكمة والتحقق لديها ، وإما بشكل الحكم وتعليقه .

(١) الميوب المتعلقة بتأليف الهيئة للصادر منها الحكم المطعون فيه :  
تتوقف صحة الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية او الهيئات الادارية ذات الصلة القضائية على صحة تأليف هذه المحاكم والهيئات من أعضاء لهم الصفة القانونية للاشتراك فيها وبالمدد المقرر في القانون . فإذا صدر حكم مبرم من إحدى هذه المحاكم او الهيئات المؤلفة خلافاً لهذه القاعدة فيكون عرضة للنقض<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٠/٣/١١ دالوز ١٩٦٠ ص ٤٣٣ ومجموعة ليبون ص ١٩٥ - ١٩٦ / ٥ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٣١٣ . فاعتبر المجلس مثلاً أن مبدأ وجاهية التحقيق هو مراعى عندما يكون الخصم قد علم علماً كلياً بالأسباب او الدفوع التي استند اليها الحكم الصادر ضده ( شوري فرنسي ١٩٤٧/٣/٢١ دالوز ١٩٤٨ ص ٥٥٢ ومجموعة ليبون ص ١١٨ ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٤/١/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٧٨ ( وقد جاء فيه : ان اتباع الأصول لتأليف مجلس التأديب مسألة جوهرية بذاتها لاتصالها بتكوين الهيئة الصالحة لإصدار القرارات التأديبية التي لها أهمية وكأثر وقوة كبرى بالنسبة الى الموظف وان المخالفات المرتكبة =

وتعتبر الهيئة القضائية مؤلفة خلافاً للأصول ، ليس فقط إذا اشترك في المحاكمة والتحقيق لديها أشخاص ليسوا أعضاء فيها ، بل أيضاً إذا حضر هؤلاء جلسة المداولة التي يعتمد فيها الحل للنزاع ، وذلك درءاً لأي ضغط أو تأثير خارجي على أعضاء الهيئة في إصدار حكمهم <sup>(١)</sup> ، وتتألف الهيئة التي تقوم بالمداولة وبإصدار الحكم من الأعضاء أنفسهم الذين قاموا بالتحقيق وبإجراءات المحاكمة السابقة <sup>(٢)</sup> . وتعتبر صحة تأليف الهيئة المحاكمة من النظام العام ، ويتعين إثارة العيب المتعلق بها عفواً عندما يتضح هذا العيب من أوراق الملف <sup>(٣)</sup> .

(٢) العيوب المتعلقة بإجراءات المحاكمة والتحقيق : تشمل المحاكمة على اجراءات عديدة تبدأ بتقديم استدعاء الدعوي او المراجعة وتتابع بإجراءات التحقيق حتى قتلتهى بالمداولة وإصدار الحكم . وقد تشوب هذه الاجراءات عيوب من شأنها افساد المحاكمة والحكم الصادر فيها وإفساح المجال للطعن بهذا الحكم بطريق النقض . ومن أهم هذه العيوب ما يتعلق بعدم مراعاة مهل

---

= بهذا الشأن فقد اعمال مجلس التأديب سواء أجريت بالواقع ضرراً على الموظف المالح أم لم تجر عليه ضرراً ظاهراً ) . وبهذا المعنى : شوري فرنسي ١٦ / ١٢ / ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٦ ص ٣٩٢ - اودان ص ٧١٦ .

(١) شوري فرنسي ٢٥ / ٧ / ١٩٣٠ مجموعة ليبون ص ٨١٧ - اودان ص ٧١٦ . وانظر الفقرة ١٣٠ آنفاً .

(٢) شوري فرنسي ٢٤ / ٥ / ١٩٤٠ مجموعة ليبون ص ١٩١ - د ٥ / ٢ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٨٣ - اودان ص ٧١٨ . وانظر آنفاً الفقرة ١٣٠ .

(٣) شوري فرنسي ١٩ / ٥ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٣٤٦ .

تقديم المراجعة والشروط الشكلية لتقديم هذه المراجعة - كعدم تحرير الاستدعاء طبقاً للأصول وتوقيعه من وكيل عام - وبحق الدفاع أثناء التحقيق في المراجعة .

فتقديم المراجعة بمسء المهلة المحددة في القانون يؤدي الى رفضها شكلاً لسقوط الحق برفعها ؛ وهذا السقوط يتعلق بالنظام العام وتجب اثارته عفواً<sup>(١)</sup> . كما إن تقديم المراجعة أمام القضاء الإداري بواسطة عام شرط قد فرضه القانون بصورة الزامية ( م ٦١ من قانون تنظيم مهنة المحاماة ) ويعتبر الخروج عنه عيباً جوهرياً يفسح المجال لطلب النقض . وقد يفرض القانون أيضاً بالنسبة الى بعض المنازعات ، بالإضافة الى الشروط العامة ، شروطاً خاصة لا يصح النظر في المنازعة بدونها، ويرتب على إغفالها رد هذه المنازعة شكلاً وفي حال صدور الحكم فيها اعتباره باطلاً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ٢١ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٥٣٣ . وانظر آنفاً الفقرة ١٦٤ ( ٣ ) .

(٢) ومن هذه الشروط مثلاً شرط الاقتراح المسبق بالعقوبة من الرجوع الإداري المختص بالنسبة الى بعض المنازعات التأديبية ؛ شوري لبسالي ٨ / ٦ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٠٧ ( وقد جاء فيه ؛ وإن كان يمكن لمجلس الجمارك الأعلى فرض أية عقوبة على الموظف كما يمكن ذلك للوزير ، على اعتبار أنه المادة ١١ من الرسوم الاشتراكي ١٢٣ قولي المجلس الأعلى للجمارك صلاحيات الوزير فيما يتعلق بقانون الموظفين ، إلا أن المادة ٥٦ فقرتها الرابعة من الرسوم الاشتراكي ١١٢ تشترط كي يفرض الوزير العقوبة اقتراح المدير العام او رئيس ادارة التفتيش المركزي ، وعند استحالة أخذ اقتراح المدير العام على إزال العقوبة لحظ القانون مخزجاً بأخذ اقتراح رئيس ادارة التفتيش المركزي . ولذا يكون قرار المجلس الأعلى للجمارك بإزالة عقوبة تأديبية بالمدير العام للجمارك دون اخذ اقتراح رئيس ادارة التفتيش المركزي مشوياً بمخالفة =

وقد يوجب القانون أحياناً اجراء المحاكمة بصورة سرية ، كما هي الحال في المحاكمة لدى مجالس التأديب المتخصص عليها في المادة ٥٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ الخاص بنظام الموظفين ، فإذا لم تراعى هذه القاعدة اعتبرت المحاكمة باطلة لمخالفة صيغة جوهرية <sup>(١)</sup> .

وقد فرض القانون كذلك ، في سبيل المحافظة على حق الدفاع ، عدداً من الاجراءات كإبلاغ الخصوم جميع الاوراق المقدمة في الدعوى وتعيين مهلة لهم لتقديم دفاعهم او جوابهم ، مع حقهم في الاطلاع على أوراق الدعوى في العلم دون نقلها من مكانها والاطلاع على التحقيق الجرى فيها ومناقشة اجراءاته والأدلة المقدمة في سياقها والاطلاع أيضاً على المعضر المنظم بنهايته ( م ٦٨ و ٧١ و ٧٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) <sup>(٢)</sup> . وان هذه القواعد والاجراءات وغيرها مما يتعلق بإجهاية المحاكمة ويؤول بالتالي الى ضمان حق الدفاع للخصوم ، تعتمد لدى الهيئات ذات الصلة القضائية إما بمقتضى نصوص صريحة واردة في القوانين الخاصة بها وإما بمقتضى القواعد العامة للمحاكمة . وتعتبر هذه القواعد والاجراءات جوهرية ويترتب على الاخلال بها نقض الحكم المسند اليها . وتأسيساً على ذلك فقد قضى بالنسبة الى المحاكمة أمام ديوان

---

= القانون ومتخذاً خلافاً للمعاملات الجوهرية ومستوجباً الإبطال). يلاحظ هنا أن الهيئة الصادر منها القرار الطعون فيه هي هيئة إدارية لا صفة قضائية لها وإن الطعن كان بطريق الإبطال لتجاوز حد السلطة لا بطريق التمييز ، ولكن قد ذكّر هذا القرار كمثال على مخالفة الجوهرية التي يمكن أن تشوبه وتؤدي الى إبطاله .

(١) شوري لبناني ١٩٦٦/١١/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٨١ .

(٢) انظر أيضاً الفقرة ٢٣ .

المحاسبة بأن المادة ٦٨ من قانون هذا الديوان تنص على معاملة جوهريية يجب إقامتها قبل اصدار القرار النهائي في القضية وهي تقضي بتبليغ القرار الموقت الى المحتسب او الموظف لتقديم دفاعه خلال مهلة محددة فيه لا تقل عن ثلاثين يوماً ، وان الغرض من هذه المعاملة هو توفير حق الدفاع للموظف او المحتسب عندما يلاحق بقرار موقت عن المآخذ والمخالفات التي تلصق اليه قبل صدور الحكم النهائي بحقه ، وهذه المعاملة الجوهريية هي واجبة التطبيق من ضمن الاجراءات للقانونية المقررة بمجرد مباشرة الملاحقة نتيجة للرقابة القضائية ، وعلى ذلك فان صدور القرار النهائي من ديوان المحاسبة بدون اجرائها يوجب نقضه عملاً بالمادة ٧٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم هذا الديوان <sup>(١)</sup> . كما قضي بالنسبة الى المحاكمة التأديبية أمام هيئة التفتيش المركزي بأنه يشكل سبباً كافياً لنقض قرار هذه الهيئة اغفال المعاملة الجوهريية المتعلقة بإبلاغ الموظف نسخة عن تقرير المفتش ليتمكن على ضوءها من تقديم دفاعه في الموضوع المأخذ فيه وذلك بعد أن أوجبت المادة ١٣ من المرسوم ٢٨٢٦ تاريخ ١٦ ك ١٩٥٩ المتعلق بأصول التفتيش القيام بمثل هذه المعاملة الجوهريية <sup>(٢)</sup> . وقد قضي كذلك بأن عدم تعيين لجنة الاستملاك بالساعة موعد اجراء الكشف على المقار المستملك والقيام باجرائه دون أن تتأكد من قانونية تبليغه الى المستأنف

---

(١) شوري لبناني ٧٠ / ٤ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٧٤ .

(٢) شوري لبناني ١٠ / ١ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٧٣ .



يشكل عيباً من شأنه نقض القرار المطعون فيه <sup>(١)</sup> .

وإن قاعدة وجاهية المحاكمة تفترض ألا يستند قضاء الأساس في حكمهم إلى أي مستند أو دليل أو معلومات ما لم يكن الخصوم الذين تمنىهم مباشرة قد مكثوا من الاطلاع عليها ومناقشتها <sup>(٢)</sup> . كما تفترض حق الخصوم في الاطلاع على ملف الدعوى كما قدمنا وذلك في قلم المحكمة أو الهيئة وتقديم ملاحظاتهم في مهلة معينة تحددهم . وتختلف الهيئة هذه القاعدة وتعرض حكمها للنقض إذا استندت إلى لائحة أو ورقة في الملف لم تبلغ إلى الخصم الذي تمنىه ويمكن من مناقشتها . على أن المخالفة لا تؤثر في صحة المحاكمة والحكم الصادر بنتيجتها إذا كان هذا الحكم لم يستند إلى اللائحة أو الورقة المذكورة التي ظلت دون تبليغ <sup>(٣)</sup> ، أو إذا كانت هذه اللائحة أو الورقة لا تتضمن أي عنصر جديد وكان تبليغها بالتالي دون أية فائدة <sup>(٤)</sup> ، أو أيضاً إذا تمكن الخصم في الوقت المناسب من الاطلاع على مضمونها أو على الأسباب

---

(١) شوري لبناني ٣١/٣/١٩٧١ رقم ٧١ ، أشار إليه الأستاذ جوزف شدياق في مجموعته الادارية ١٩٧١ ص ١٢٧ هامش ١ .

(٢) انظر شوري فرنسي ٤/٤/١٩٦٩ الاسبرج للقائولي ١٩٦٩ - ٢ - ١٦١٢٦ ومجموعة ليبون ص ٣٥٨ .

(٣) شوري فرنسي ٢٢/٢/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٩٥٧ - ١٢/١٢/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٦٤٨ - اودان ص ٧٢٥ .

(٤) شوري فرنسي ٢٩/١٠/١٩٤٨ الاسبرج للقائولي ١٩٤٩ - ٢ - ٤٨٧٢ - ١٧/٤/١٩٦٤ مجموعة ليبون ص ٢٣٣ - اودان ص ٧٢٥ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٥٦ .

او الدفوع التي استند اليها الحكم ، بغير طريقة التبليغ <sup>(١)</sup> .

(٣) العيوب المتعلقة بشكل الحكم وتعليقه : يجب أن يراعى في اصدار الحكم من قبل الهيئة الناطرة في الأساس ذكر بعض البيانات الأساسية التي تثبت صدوره من هيئة مختصة بالفصل في النزاع وطبقاً للأصول المقررة في القانون او القواعد العامة . فيجب من ثم أن يشتمل على ذكر أسماء القضاة الذين اشتركوا في اصداره ، وأسماء الخصوم وهويتهم ومحل اقامتهم ، وبيان الأوراق الأساسية في الملف وادعاءات الخصوم مع الأسباب الواقعية وللقانونية والنصوص التشريعية او التنظيمية او التعاقدية التي ارتكز عليها الحكم ، وأخيراً المنطوق أي الجزء من الحكم الفاصل في نقاط النزاع <sup>(٢)</sup> . وان اغفال أحد هذه البيانات او بعضها يشكل عيباً جوهرياً في صيغة الحكم إذ يفقده بعض أركانه الأساسية ، ويؤدي بالتالي الى نقضه . أما البيان الخاص بصدور القرار باسم الشعب اللبناني من بعض الهيئات ذات الصلة القضائية - كـلجان الاستملاك - او بالنطق به علناً فلم يعتبر بياناً جوهرياً <sup>(٣)</sup> . إنما اعتبر عيباً جوهرياً موجباً للنقض اغفال تنظيم محضر للمحاكمة يستند اليه القرار

---

(١) شوري فرنسي ١٩٤٧/٣/٢١ دالوز ١٩٤٨ ص ٥٥٢ ومجموعة ليبون ص ١١٨ .

(٢) انظر ط سبيل الاستئناف ما ابدىناه بصدده مضمون الحكم الصادر من مجلس الشورى في الفقرة ١٣١ آنفاً .

(٣) شوري لبناني ١٥ / ١٢ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٢٧ ( وقد جاء فيه : ان لجان الاستملاك هي لجان ادارية وليست بمحاكم قضائية وان اكتسبت قراراتها الصفة القضائية ، فلا تخضع هذه بالتالي لأصول الاحكام الصادرة من المحاكم بلجهة ضرورة اصدارها باسم الشعب اللبناني او إقامتها علناً ) .

المطعون فيه الصادر من إحدى اللجان ذات الصلة القضائية - كلجنة فصل الخلافات في وزارة التربية الوطنية - إذ يحول هذا الإغفال دون ممارسة مجلس شورى الدولة صلاحياته ورقابته القانونية لجهة معرفة توفر أو عدم توفر أسباب النقض<sup>(١)</sup>.

ويجب أن يشتمل الحكم أيضاً على تعليل كافٍ وملئم للحل الذي يقضي به ، وان يفصل مبدئياً في جميع الأسباب والدفع وجميع الطلبات المدلى بها أمام الهيئة النازرة في الأساس . وقاعدة تعليل الحكم قاعدة أساسية لا يجوز للهيئة القضائية تجاهلها ولو لم يرد بها نص صريح في القانون الخاص بإنشاء أو تنظيم هذه الهيئة ، وإلا تعرض حكمها للنقض<sup>(٢)</sup> . ذلك ان مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي لا يستطيع اجراء رقابته على صحة وشرعية الحكم المطعون فيه لديه ما لم يشتمل على بيان الاسباب المبررة للحل الذي قضى به<sup>(٣)</sup> . ويقوم التعليل الصحيح في بيان الاسباب بصورة كافية

---

(١) شورى لبناني ٢٤/١١/١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٤ .

(٢) انظر بهذا المعنى : شورى لبناني ١٧/٥/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٩٩ ( حيث جاء : ان كل اللجان القضائية أن تعمل قراراتها حتى لو لم يوجب القانون عليها ذلك صراحة ، ولا يشكل تعليلها للمعنى الذي يقصده القانون والذي يمكن مجلس الشورى من اجراء رقابته ، سرد اللجنة لأرقام وقوانين الاستملاك وواقع اطلاعها على القرار المتعرض عليه وعلى جميع المستندات المبرزة واجراؤها الكشف الحسي) . وانظر أيضاً : شورى فرنسي ٢٣/١٢/١٩٥٩ مجموعة ليبون ص ٧٠٨ ودالوز ١٩٦١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧/٣/١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٢١٤ .

(٣) اردان ص ١٦٣٥ - اربي ودراغو ٣ فقرة ١٤٠٠ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٨٣ وما يليه - جاكار السابق ذكره ص ٢٢٢ وما يليها . وانظر أيضاً : شورى لبناني =

وحل جميع المسائل المطروحة أمام الهيئة مع ذكر الاسباب الملائمة لكل جواب يتضمنه القرار <sup>(١١)</sup> . وقضي بالتالي بأن التعليل الغامض المتضمن القول « بأنه يستلجج من النصوص النافذة ان الطلب هو مرفوض » ليس بالتعليل الصحيح ويفضي الى نقض القرار <sup>(١٢)</sup> . كما قضي ، في منازعة تأديبية ، بأنه إذا لم يستدع مجلس التأديب الشهود إليه بل رفض دعوتهم رغم اصرار المحال على المحاكمة على استماعهم وانسحاب الوكيل احتجاجاً على عدم دعوتهم ، ولم يعمل رفضه بحيث لم يمكن مجلس الشورى من الوقوف على سبب هذا الرفض وملاءمته ، فيكون قراره مشوياً يصيب مخالفة القانون وعدم مراعاة الصيغ الجمهورية وفاقداً الاساس القانوني ومستوجباً بالتالي الإبطال <sup>(١٣)</sup> . أما التعليل الذي يقوم على تبني الحكم الاستثنائي للأسباب الواردة في الحكم البدائي فقد اعتبر تعليلاً كافياً إذا لم يدل في المحاكمة الاستثنائية بأسباب أو دفوع جديدة <sup>(١٤)</sup> ، وكذلك التعليل الذي يتبنى ما جاء في التحقيق <sup>(١٥)</sup> ؛

---

== ١٩٧١/٤/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٢٦ (حيث جاء : ان تعليل الحكم أمر جوهرى من عدة وجوه لأن فيه ضمانات لتحقيق العدالة والحفاظة على حق الدفاع ، وله اهمية كبرى لدرء المصت وت تحقيق اهداف القانون العليا والممثلة للمواطنين على حقوقهم وحمايتهم . فإن لم يتبين من القرار المظنون فيه تفصيل مضمون الاسباب المدعى بها ولا المطالبين . تعرض للنقض لما فيه من الحيولة دون اجراء مرجع النقص رقابته على تخصيص الاسباب والمطالب كافة ) .

(١) شورى لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٢٣ ( وقد أشار الى جواز الاستثناس في هذا الصدد مضمون المادة ٤ من الأصول المدنية ) .

(٢) شورى فرنسي ١٢ / ٧ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٦٨٠ .

(٣) شورى لبناني ١٠ / ٨ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢١٥ .

(٤) شورى فرنسي ٣٠ / ٤ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ١٠٢٢ .

(٥) شورى فرنسي ٢٠ / ٢ / ١٩٥٣ مجموعة ليبون ص ٨٩ .

غير ان التعليل الذي يقوم على تبني أسباب واردة في حكم آخر صادر من ذات الهيئة في السابق وقاض برء مراجعة أخرى مرفوعة من المستدعي نفسه ، فقد اعتبر غير كافٍ<sup>(١)</sup> . هذا وقد يرد أحياناً نص صريح يوجب التعليل كما هي الحال بالنسبة الى لجان الاستملاك التي أوجب عليها قانون الاستملاك المعدل بالقانون الصادر بالمرسوم رقم ١٥٣٩٨ تاريخ ١٣ شباط ١٩٦٤ في المادة ١٠ منه تعليل قراراتها بحيث ان هذه القرارات إذا اتخذت دون تعليل تكون مستوجبة النقض<sup>(٢)</sup> .

وان واجب التعليل يفرض على الهيئة القضائية أن تجيب على جميع المسائل المطروحة بأسباب ملائمة كما قدمنا ، فيما عدا المسائل التي لا جدوى من بحثها (moyens inopérants)<sup>(٣)</sup>؛ وان عدم الجواب على إحدى المسائل المطروحة - سواء أكانت سبباً أم دفعاً - يؤدي مبدئياً الى نقض القرار<sup>(٤)</sup> . وقد

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٠/١٠/١٤ مجموعة ليبون ص ١١٠٣ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٦/١٠/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٦ . وانظر أيضاً شوري لبناني ١٩٦٧/٤/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٣٨ - و ١٩٦٨/١٠/٢٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٠/١٠/٧ مجموعة ليبون ص ٥٢٣ - و ١٩٦٧/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٩٠٧ - أودانت ص ١٦٣٥ - أولي ودراوخ ٣ فقرة ١٤٠١ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٩٤ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٩/٧/١٨ مجموعة ليبون ص ٨٢ - و ١٩٤٩/١٠/٢٨ مجموعة ليبون ص ٤٤٥ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٨٧ . وقد قضى بأن أهوال البت بالسألة القانونية المثارة بشأن الوحدة المقاربية يوجب نقض القرار المطعون فيه إذ يتربط حل لجان الاستملاك لتعليل القرارات الصادرة منها (شوري لبناني ١٩٦٧/٤/١٠ مجموعة شدياق=

اعتبر أيضاً من الميوب المؤدية للنقض التناقض في أسباب الحكم<sup>(١)</sup> إذ ان التناقض من شأنه تهاز هذه الأسباب ومن ثم اعتبارها غير موجودة بحيث يقدو الحكم كأنه دون تعليل .

ومن عيوب الحكم الاساسية التي تؤدي الى النقص كذلك اغفال الفصل في أحد أو بعض الطلبات المدلى بها من الخصوم . وقد قضي في هذا الصدد بأن اغفال الفصل في أحد المطالب يعتبر مخالفة للمبادئ القانونية التي تروى إجراءات الحكم في القضايا الإدارية ، وهذه المبادئ توجب على الهيئات القضائية الفصل في جميع المطالب المدلى بها ؛ وان مثل هذا الإغفال إذ يمنع على قضاء النقص ممارسة رقابته على القرار المطعون فيه يحمل طلب النقص مقبولا<sup>(٢)</sup> .

١٦٧- (د) البب المبني على عيب مخالفته القانون : يجب على المحكمة أو الهيئة القضائية النازرة في الأساس ان تطبق القواعد القانونية تطبيقاً صحيحاً

---

= ١٩٦٧ ص ١٣٩ ) . كما ان اغفال البت بالطلب الخاص بوجود اقتطاعات سابقة يعتبر مخالفة للمادة ٥١ من قانون الاستملاك التي تلغى بأن لا يتجاوز الاقتطاع المجاني ربع مساحة العقار ، ومثل هذا الاغفال يؤدي الى نقض القرار المطعون فيه ( شوري لبناني ١٩٦٤/٤/٨ مجموعة شديقي ١٩٦٤ ص ١٣٥ ) .

(١) شوري فرنسي ٩/٣/ ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٨٩ - اربي ودراغو ٣ قارة ١٤٠٢ . ويلاحظ ان النقض لدى مجلس شوري الدولة ياتل النقص لدى محكمة التمييز بالسبب لهذا السبب .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٦/٦/٤ مجموعة شديقي ١٩٦٦ ص ١٢٨ .

على الوقائع المتنازع عليها والتي تثبت منها بالأدلة التي يميزها القانون . وهي تستمد هذه القواعد من أحكام الدستور والنصوص التشريعية والنصوص التنظيمية المتخذة تطبيقاً لها ومن المعاهدات الدولية ومن المبادئ العامة في القانون الإداري ، وكذلك من النصوص التعاقدية <sup>(١)</sup> ، فتلتزم بتطبيق تلك القواعد تحت طائلة نقض الحكم الصادر خلافاً لها . غير انه يشترط لإعمال هذا السبب للنقض أن تكون القاعدة التي وقعت عليها المخالفة قاعدة إلزامية لا اختيارية في التطبيق ، وأن تقع مخالفتها في منطوق الحكم لا في أسبابه ما لم تكن هذه الأسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم بدورها ، وأن تكون المسألة القانونية الواقعة المخالفة في صدها قد عرضت على المحكمة أو الهيئة التي أصدرت الحكم فيها أو تعرضت لها هذه من تلقاء نفسها بالتطبيق في الحكم الصادر منها .

ويعتبر سبباً للنقض الخطأ في تطبيق القانون ، وهو بمثابة المخالفة للقانون إذ يقوم إما في تطبيق القانون على حالة لا يختص بها وإما في استبعاد تطبيقه عن حالة كان يجب أن يطبق عليها . كما يعتبر سبباً للنقض الخطأ في تفسير

---

(١) إذ يكون لهذه النصوص بين المتعاقدين حكم القانون ( ٢٢١ م موجبات وعقود ) . ويلاحظ أن للمحكمة أو الهيئة القضائية التناظر في الأساس سلطة تفسير ما قصده المتعاقدون في نصوص العقد عندما تكون هذه النصوص غامضة وملتبسة ، أما إذا كانت واضحة وصريحة فإن مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي أن يراقب حكم الأساس من حيث احتمال وجوه تشويه فيه لنية المتعاقدين كما تنضح من نصوص العقد ( بهذا المعنى : شورى فرنسي ١٦ / ٦ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٤١٠ - و ١٠ / ٨ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٤٩٩ و دفلور ١٩٦٦ ص ٢٣٩ - و ٥ / ١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ١٩٩ - اودان ص ١٦٣٧ - ١٦٣٨ ) .

القانون ، سيما إذا كان النص صريحاً وواضحاً<sup>(١)</sup> . فقضي بأنه يخالف القانون ويستوجب بالتالي النقص قرار لجنة الاستملاك الذي يفصل في مسألة توجب التعويض أو عدمه على اعتبار ان المادة ١٢ من قانون الاستملاك -صارت اختصاص اللجنة بأمر تحديد التعويض دون البت بتوجيه<sup>(٢)</sup> . كما قضي بأنه يخطئ في تفسير المادة ٥١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ تاريخ ٣٠ ت ٢ ١٩٥٤ ويستلزم النقص قرار لجنة الاستملاك الخاصة بالمشاريع الانشائية الذي قضى تطبيقاً للمادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي المذكور بحسم قيمة الزيادة التي طرأت على الجزء غير المستملك من المقار من مقدار التعويض ، في حين ان المشرع قد وضع في المادة ٥١ المتقدم ذكرها، وحسماً للمنازعات التي قد تنشأ من جراء انشاء الطرق والساحات العامة وتقويمها وتوسيعها وما يؤدي ذلك الى إلحاق التحسين في المقارات التي يصيبها ، قاعدة موحدة تقضي بأن يضم الى الاملاك العامة بصورة مجانية ربع المقار المستملك إذ ينطوي على ذلك استيفاء قيمة التحسين بصورة مطوعة<sup>(٣)</sup> . وقضي أيضاً بأن لجنة الاستملاك تخالف القانون وتعرض قرارها للنقص بعدم تعيينها بالساعة موعد اجراء الكشف وباجرائها هذا

---

(١) وإذا كان النص غير صريح او واضح ، فيرجع في تفسيره عادة لأجل الوقوف على قصد المشرع من وضعه ، الى الأسباب الموجبة له وإلى المناقشات والندوات التي جرت بشأنه أمام السلطة التشريعية .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٦/١١/١٨ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ٥٧ ( ويلاحظ أن هذا القرار قد وحد بين سبب مخالفة القانون وسبب عدم الاختصاص ) . وبهذا المعنى : شوري لبناني ١٩٦٩/٢/٣ مجموعة شديق ١٩٦٩ ص ٥٤ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٦/١٠/٢٢ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ١٠ .



الكشف دون التأكد من قانونية تبليغ الموعد الى الجهة المستأنفة<sup>(١)</sup>. وكذلك قد قضى بأنه في حال صدور مرسومين متتابعين في موضوع الاستملاك يقضيان بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة لغاية واحدة ، تكون العبء بالرسوم اللاحق عملاً يبدأ تسلسل النصوص الذي يقضي بأن النصوص اللاحقة تفسخ ما يعارضها من النصوص السابقة ، وان مخالفة القرار المطعون فيه بطريق التمييز لمبدأ المذكور وللتنتائج القانونية المترتبة على المرسوم اللاحق الشامل لموضوع الرسوم السابق تجعل هذا القرار مستوجباً للنقض<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر أيضاً من العيوب المؤدية للنقض مخالفة الحكم المطعون فيه للقضية المحكمة ( م ٩٨ فقرة ٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وتشكل هذه المخالفة وجهاً من وجوه مخالفة القانون ، إن لم يكن في نصوصه الصريحة المتمثلة بالقضية المحكمة والواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية ، فعلى الأقل في المبادئ العامة المستوحاة منها . وتكون للقضية المحكمة قوة نسبية إذا كان الحكم صادراً من القضاء الإداري في موضوع القضاء الشامل وحيث يشترط لوجودها وحدة الخصوم والسبب والموضوع<sup>(٣)</sup> ، وفي وتكون لها قوة مطلقة في قضايا الإبطال لتجاوز حد السلطة<sup>(٤)</sup> ، وفي

---

(١) شوري لبناني ١٩٧١/٣/٣١ أشار اليه الأستاذ جوزف شديق في مجموعه الادارية

طبعة ١٩٧١ ص ١٢٧ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/٣/١٥ مجموعة شديق ١٩٦٦ ص ٤٨ .

(٣) انظر آنفاً الفقرة ١٤٣ .

(٤) انظر آنفاً الفقرة ١٤٤ .

القضايا الجزائية بالنسبة الى الوقائع التي تثبتها الاحكام الجزائية وتبني عليها قضاءها بالتبرئة أو الإدانة<sup>(١)</sup> . وتكون أيضاً للحكم الصادر من القضاء العدلي المدني في المسألة المحالة عليه من مجلس شورى الدولة كسألة معارضة قوة القضية المحكمة بالنسبة الى المراجعة المرفوعة أمام هذا المجلس والمتعلقة بها تلك المسألة<sup>(٢)</sup> . وفي جميع الحالات المتقدمة تعتبر مخالفة القضية المحكمة عيباً في الحكم المطعون فيه أمام مجلس شورى الدولة يؤدي الى نقضه<sup>(٣)</sup> .

ويمارس مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي رقابة صارمة على شرعية الأحكام المطعون فيها أمامه . غير أنه إذا وجد أن الحل الذي قضى به الحكم في منطوقه هو حل سليم ومتفق مع أحكام القانون إلا أن التعليل الذي انبنى عليه هو خاطيء قانوناً ، فإنه يمتنع عن نقض الحكم ويحل محل التعليل الخاطيء تعليل قانونياً آخر لدعم هذا الحكم (substitution de motifs) . ويشترط لجواز استبدال التعليل على الوجه المذكور ، من جهة ، أن يكون التعليل الذي يبرر منطوق الحكم قانوناً مستنداً الى سبب أدلي

---

(١) انظر آتفاً الفقرتين ١١٠ و ١٣٩ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ١٢٤ .

(٣) انظر في مخالفة القضية المحكمة الناشئة عن حكم جزائي (شورى فرنسي ١٩٢٩/٧/١٢ مجموعة ليبوت ص ٧٦ ودالوز ١٩٣٠ ص ٢٠٣) ، وعن حكم اداري سابق (شورى فرنسي ١٩٠٤/٧/٨ مجموعة ليبون ص ٥٥٧ - ١٩٤٩/٦/١٠ مجموعة ليبون ص ٢٥٩) .

به أمام قضاة الأساس<sup>(١)</sup> أو متعلقاً بالنظام العام<sup>(٢)</sup> ، ومن جهة ثانية أن يكون التعليل البديل مستمداً من الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى المعروضة على قضاة الأساس ولا يضطر المرجع التمييزي في استنباط هذا التعليل الجوهري الى تقدير ظروف الواقع<sup>(٣)</sup> . فيجوز لمجلس الشورى مثلاً كمرجع تمييزي أن يستبدل السبب المصيب في الحكم المطعون فيه لديه والقاضي يرد المراجعة في الأساس ، بسبب قانوني آخر يؤدي الى رد المراجعة أيضاً ، كأحد أسباب عدم القبول<sup>(٤)</sup> أو السبب المستمد من تقديم المراجعة بعد انقضاء المهلة المحددة لها<sup>(٥)</sup> .

أما إذا كان منطوق الحكم مطابقاً للقانون ويستند الى أسباب أحدها أو بعضها مطابق للقانون والبعض الآخر مخالفاً له ، وكانت الأسباب المطابقة للقانون كافية لإسناد الحكم ، فيصرف النظر عن الأسباب المخالفة لعدم الفائدة منها ولا يكون الطعن بطريق التمييز جائزاً على أساسها . وكذلك

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٣/٦/١٢ مجموعة ليبون ص ٣٥٥ - اردان ص ١٦٣٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦٢/٥/٩ مجموعة ليبون ص ٣١١ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٢٩/١٠/١١ مجموعة ليبون ص ٨٨٩ ودالوز ١٩٣٠ - ٣ - ٩ - ٢٣ / ١١ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٦٢٩ - و ١٩٦٤/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٦١ - اردان ص ١٦٣٩ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦١/١/١١ مجموعة ليبون ص ٢٤ - و ١٩٧٠/١/١٦ مجموعة ليبون ص ١١٧٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٦/٣/٤ مجموعة ليبون ص ١٢٩ .

لا يؤبه للأسباب المخالفة للقانون إذا كانت أسباباً نافذة أو احتياطية <sup>(١)</sup> .  
أما إذا استند الحكم الى عدة أسباب جميعها لازمة لتبرير الحل الذي قضى به فان المخالفة الواقعة في أحد هذه الاسباب من شأنها أن تؤدي الى نقض هذا الحكم <sup>(٢)</sup> .

ولكن إذا كان لمجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي حق رقابة صعبة الأحكام المطعون فيها لديه من ناحية إنطباقها على القانون، فهل يكون له مثل هذا الحق أيضاً بالنسبة الى وقائع القضية التي استند اليها الحكم المطعون فيه ؟ فيجري الرقابة على صعة هذه الوقائع من الناحية المادية وعلى صعة تقديرها وما استخلصته منها الهيئة الصادر منها الحكم المذكور من نتائج قانونية ؟

لقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي في صدد مراقبة الوقائع الى توسيع نطاق سلطته مع الوقت . فكان يعتبر في البدء أن مجال رقابته لا يمكن أن يمتد الى تقدير الوقائع الذي يدخل في سلطة قضاء الاساس على وجه مطلق . وكان يتفق هذا الموقف مع وجود محاكم ادارية مضطلمة في حل المسائل القانونية وهي تصدر أحكاماً مبرمة قابلة للطعن بطريق النقض . ولكن بعد إحداث العديد من الهيئات ذات الصفة القضائية - كالمجالس واللجان المختلفة المتولة فصل المنازعات في مجالات ادارية عديدة - ولاسيما في المجال التأديبي - والتي لم يراعَ في تأليفها في الغالب التمرس في الشؤون القضائية ، فقد عدل

---

(١) انظر : شورى فرنسي ١٩٥٧/٣/٦ مجموعة ليبون ص ١٤٤ - ١٩٥٨/١/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٤٩ .

(٢) بهذا المعنى : اودان ص ١٦٤٠ .

مجلس الشورى الفرنسي موقفه وأخذ يخضع لرقابته، يحانب المسائل القانونية، مسائل الواقع أيضاً التي يؤدي وقوع الخطأ في صدها الى خطأ في القانون وذلك عندما يستند الحكم الى وقائع غير صحيحة من الناحية المادية<sup>(١)</sup> او الى وقائع مشوهة<sup>(٢)</sup>، او عندما يستخلص من الوقائع نتائج قانونية خاطئة<sup>(٣)</sup>. غير أنه امتنع عن تقدير الوقائع بنفسه معتبراً أن هذا التقدير يظل داخلاً في السلطة المطلقة لقضاء الأساس<sup>(٤)</sup>.

فاعتبر مجلس الشورى الفرنسي من ثم أن استناد الحكم المطعون فيه تمييزاً الى وقائع غير صحيحة مادياً يؤدي الى نقضه عندما يثبت عدم صحة هذه الوقائع من أوراق الدعوى بالحالة التي عرضت بها على الهيئة المصادرة منها الحكم المذكور<sup>(٥)</sup>. كما اعتبر أن الحكم المطعون فيه مستوجب للنقض في حال استناده الى وقائع مشوهة<sup>(٦)</sup> أي الى تفسير غير صحيح للوقائع الثابتة او

---

(١) شورى فرنسي ١٩٢٩/٧/٥ مجموعة ليبون ص ٦٧٩.

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٢/١/٤ مجموعة ليبون ص ١٣.

(٣) شورى فرنسي ١٩٤٥/٢/٢ مجموعة ليبون ص ٢٧.

(٤) شورى فرنسي ١٩٥٦/٧/١٣ مجموعة ليبون ص ٣٣٤ - و ١٩٦٩/٥/٩.

مجموعة ليبون ص ٢٤٦.

(٥) شورى فرنسي ١٩٥١/١/١٢ دالوز ١٩٥١ ص ٣٣٥ مع تعليق خيرين، ومجموعة

ليبون ص ١٩ وجملة القانون المسام ١٩٥١ ص ٨٨٩ مع تعليق فالين - ١٩٥٧/١٠/١٦

مجموعة ليبون ص ٥٢٩ - و ١٩٦٤/٣/٤ مجموعة ليبون ص ١٥٧.

(٦) شورى فرنسي ١٩٥٢/١/٤ مجموعة ليبون ص ١٣ (وهو يتعلق بحالة اعتبر فيها مجلس

التأديب وجود عبارات تحقير وقد نفى مجلس الشورى ان يكون في هذه العبارات تحقير). وانظر =

الى تأويل محرف لها <sup>(١)</sup> . وقرر النقض كذلك في حال استخلاص الحكم المميز من الوقائع الثابتة لدى الهيئة الصادر منها والتي قدرتها بسلطانها المطلقة ، نتائج قانونية خاطئة <sup>(٢)</sup> . وقد ذهب على هذا الأساس الى تقدير ما إذا كانت الوقائع المنسوبة الى الشخص المحال على التأديب مثلاً تبرر قانوناً العقوبة التأديبية المقضى بها عليه <sup>(٣)</sup> ، أو ما إذا كانت مثل هذه الوقائع مشمولة بقانون العفو أم لا <sup>(٤)</sup> ، أو إذا كان إقدام أحد الأطباء على توزيع منشورات دعائية لاجتذاب العملاء يشكل اختلالاً بالمبادئ الخلقية <sup>(٥)</sup> ، أو إذا كان قبض الطبيب لبدل أتعاب غير مستحق له أو مبالغ فيه يخالف

---

= أيضاً : شوري فرنسي ١٩٦٦/٢/٩ مجموعة ليبون ص ١٠١ - اردان ص ١٦٤٦ - اربي ودراغو ٣ فقرة ١٤٠٩ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٢٠ و ٢٢١ . ويقرر نقض الحكم في حال تشويه للمستندات المثبتة لأعمال قانونية كالملفود ( شوري فرنسي ١٩٦٠/١٢/١٦ الأسبوع القانوني ١٩٦١ - ٢ - ١٢١٧٤ - و ٥/٥/١٩٦٧ مجموعة ليبون ص ١٩٩ ) .

(١) *Interprétation fautive ou tendancieuse* .

(٢) اردان ص ١٦٤٢ وما يليها - اربي ودراغو ٣ فقرة ١٤٠٨ - بجاكار ص ٢٣٩ وما يليها - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٢٢ وما يليه .

(٣) شوري فرنسي ١٩٤٧/٣/٢١ مجموعة ليبون ص ١١٨ ودالوز ١٩٤٨ ص ٥٥٢ - و ١٠/٣٠/١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٥٦٩ - اردان ص ١٦٤٣ - ١٦٤٤ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٦٢/٣/٢٣ مجموعة ليبون ص ٢٠٥ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٥٥/٧/١٢ مجموعة ليبون ص ٤٠٧ .

مبادئ الشرف والضمير<sup>(١)</sup> . وهو يراقب أيضاً كمرجع تمييزي ما إذا كانت الوقائع المعتمدة من قضاة الأساس تشكل قوة قاهرة أم لا<sup>(٢)</sup> .

ويقرب وضع التشريع والقضاء في لبنان لحد كبير ما ذهب اليه مجلس الشورى الفرنسي في قضائه الحديث بالنسبة الى الرقابة التي يجرىها تمييزاً على الوقائع . فنصت المادة ١١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ على ما يأتي : « لا ينقل التمييز الدعوى لدى مجلس الشورى وإنما ينحصر حق المجلس في التثبت من أن قاضي الأساس استخلص من الوقائع نتائجها القانونية » . فيستفاد من هذا النص أنه لا يجوز مبدئياً لمجلس الشورى أن يتعرض مجدداً الى بحث او تقدير وقائع الدعوى بعد أن تكون الهيئة الناظرة في الأساس قد قامت بهذا البحث والتقدير بسلطتها المطلقة ، إنما يحق له أن يراقب ما استخلصته هذه الهيئة من الوقائع الثابتة لديها من نتائج قانونية . ويعني هذا حتماً أن للمجلس أن يراقب الوصف القانوني المعطى للوقائع وما يتفرع عن ذلك من نتائج يرتبها القانون على هذا الوصف . كما أنه يعني أن على المجلس ، لأجل استخلاص النتائج القانونية ، أن يراجع الوقائع ويتحقق من وجودها المادي دون أن يتعرض لتقدير الأدلة الواردة بشأنها والذي يدخل في سلطة قضاة الأساس وعدم بحث أنه اذا قدر هؤلاء القضاة بالاستناد الى تلك الأدلة وجود الواقعة او نفيها اعتمد مجلس الشورى نتيجة هذا التقدير ، شرط ألا يحصل اخلاص منهم في هذا

---

(١) شورى فرنسي ١٥/١٢/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٧١٠ - ١٩/١١/١٩٦٨  
الاسبوع القانوني ١٩٦٩ - ٢ - ١٥٨٨٣ ومجموعة ليبون ص ٦٠٩ .

(٢) ارمان ص ١٦٤٥ والحكم الذي يشير اليه .

الصدد باختلاق وقائع لم يرد عليها دليل او نفي وقائع توفر عليها دليل قاطع ، اذ يكون للمجلس عندئذ أن يراقب صحة الوقائع من الناحية المادية وعدم وجود تشويه لها من قضاة الاساس في الحكم المميز . وبإجرائه الرقابة على هذا النحو يلتقي مجلس الشورى اللبناني مع مجلس الشورى الفرنسي فيما ذهب اليه في قضاائه الحديث <sup>(١)</sup> .

وبلاحظ أن مجلس الشورى اللبناني قد أبدى في قضاائه أيضاً بعض التطور . ففُضى في قرار سابق بأنه لا يحق له في أي حال من الاحوال ان يحكم في مادة الوقائع أو خطورتها أو يكون الموظف مذنباً أو غير مذنب ، كما لا يحق له في القضايا التأديبية أن ينظر في ملاممة العقوبة المقررة <sup>(٢)</sup> . كما قضى في قرار آخر بأن رقابته تنحصر في مراجعات النقص في الخطأ القانوني دون الخطأ في الواقع ، ومن ثم فإن الوقائع كما هي وارادة في القرار المظنون فيه تعتبر صحيحة ولتقتصر رقابته على البحث في مواضع تطبيق القانون تطبيقاً خاطئاً على الوقائع الثابتة ، والتي تلتأ إما عن اعطاء الوقائع وصفاً قانونياً خاطئاً وإما عن عدم استخلاص النتائج القانونية الصحيحة التي تترتب عليها <sup>(٣)</sup> . ثم طور اجتهاده بعد ذلك ففُضى بأنه يعود له وهو

---

(١) هذا وتتمنى أن يعمد الى تعديل نص المادة ١٦٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ بحيث يعترف لمجلس شورى الدولة صراحة بسلطة رقابة الوقائع من حيث صحتها المادية وتشويهها بحال الرقابة على وصفها القانوني .

(٢) شورى لبناني ٢٠ / ٣ / ١٩٦١ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٤٩ .

(٣) شورى لبناني ١٠ / ٦ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢٣١ .



يمحس قرار مجلس التأديب أن يبحث فيما إذا كان هذا القرار مرتكزاً على أساس مطابق للواقع أم لا، حتى إذا تبين له فقدان هذا الأساس قضى بإبطال القرار المذكور<sup>(١)</sup>. كما قضى في قرار آخر بأن المادة ١٣ من قانون الاستملاك وضعت قاعدة لتعيين قيمة العقارات المستملكة تقوم على الثمن الرائج في وقت الترخيم، وحددت لهذا الثمن عناصر تقدير هي الدخل الصافي وثمان البيع وعقود الإيجار والاجور المتداولة محلياً والعناصر الأخرى التي تساعد على الترخيم، فإن جاء قرار لجنة الاستملاك المعنية بموجب قانون أول حزيران ١٩٥٦ المطعون فيه بطريق النقض غير مسند إلى عناصر متوافرة كما حددتها المادة ١٣ من قانون الاستملاك، فيكون مستوجباً الإبطال<sup>(٢)</sup>. وقضى كذلك بأنه إذا كان لا يتدخل في القضايا التأديبية في ملازمة العقوبة المقررة غير أنه يراقب فيها صحة الوقائع وثبوتها<sup>(٣)</sup> بحيث أنه إذا تحقق أن القرار المطعون فيه مبني على وقائع غير موجودة أو غير صحيحة قضى بإبطاله<sup>(٤)</sup>.

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٧/٧/١٠ مجموعة شديقي ١٩٦٧ ص ٢١٣ ( وقد جاء فيه أنه لا يمكن لمجلس الشوري أن يعتبر أن الوقائع المسندة إلى المستدعين حاصلة ولائمة وقد نكسما القضاء الجزائي، فلا بد له إذاً أن يمتنع قرار مجلس التأديب مسنداً إلى وقائع لا وجود لها وأن يقرر بالتالي إبطاله ) .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٦/١/١٤ مجموعة شديقي ص ١٦٠ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٨/٨/٨ مجموعة شديقي ١٩٦٨ ص ١٩٢ . وانظر أيضاً : شوري لبناني ١٩٧٠/٤/١٠ مجموعة شديقي ١٩٧٠ ص ٢٠٧ ( حيث جاء : أن اسناد قرار هيئة التفتيش المركزي إلى وقائع غير صحيحة يعرضه للنقض أمام مجلس شوري للمرة ) .

(٤) انظر مؤلفنا « رقابة القضاء المدني على أعمال الإدارة » فقرة ٢٦ ص ٨٥ .

فيكون مجلس شورى الدولة إذا ، بالاستناد الى نص المادة ١١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ والى التفسير الملثم لها وفي ضوء ما يجب أن يعطى لهذا التفسير من توسع لأجل مدّة رقابة المجلس على بعض الهيئات الإدارية ذات الصلة القضائية - كهيئات التأديب وغيرها - بصورة جدية وفعالة ، قد توصل الى جعل رقابته التمييزية تشمل صحة الوقائع من الناحية المادية واحتمال تشويهاها بجانب رقابة وصفها القانوني وما يترتب عليها بالتالي من النتائج التي يقررها القانون .

١٦٨ - (سارداً) النتائج المترتبة على الحكم الصادر في التمييز : تترتب على الحكم الصادر من مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي نتائج عديدة أهمها : (أ) قوة القضية المحكمة الناشئة عن هذا الحكم . (ب) إحالة الدعوى بعد النقض الى الهيئة القضائية الصادر منها الحكم المقرر نقضه . (ج) خضوع الحكم التمييزي الصادر من مجلس الشورى لبعض طرق الطعن .

(أ) قوة القضية المحكمة الناشئة عن الحكم التمييزي : على خلاف الحكم الصادر في دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة والذي يكتسب حجية مطلقة سيما في حال قضائه بالإبطال<sup>(١)</sup> ، فإن الحكم الصادر تمييزاً من مجلس شورى الدولة سواء بالنقض أم بالرفض لا تكون له سوى الحجية النسبية للقضية المحكمة ولا يسري أثره إلا على الخصوم في المراجعة التمييزية ، بحيث يبقى لخصوم آخرين في الدعوى الصادر فيها الحكم المبرم أن يطعنوا فيه بطريق

---

(١) انظر أيضاً الفقرة ١٤٤ .

التمييز أمام مجلس الشورى<sup>(١)</sup> ، وليس ما يحول أيضاً دون حق الميز نفسه الذي رد تمييزه من تقديم تمييز جديد بالاستناد الى أسباب أخرى قد تكون مقبولة شرط أن تكون مهلة الطعن لم تزل ممتدة .

(ب) احالة الدعوى بعد النقض الى الهيئة القضائية الصادرة منها الحكم المقرر لنقضه : إذا أصدر مجلس شورى الدولة قراراً بنقض الحكم المطعون فيه ، يبطل هذا الحكم ويعتبر كأنه لم يكن . وقد يكون النقض شاملاً الحكم برمته أو مقتصرأ على جزء منه ، وفي هذه الحال لا تبطل سوى فقرات الحكم التي تناولها النقض بحيث تظل فقراته الأخرى قائمة مع التعليل الذي تستند إليه .

وبنتيجة النقض وإبطال الحكم على الوجه المذكور تعود الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدوره . غير ان النظر فيها من جديد يخرج عن يد مجلس الشورى إذ ليس للنقض أثر للدعوى كما هي الحال بالنسبة الى الاستئناف أو أيضاً بالنسبة الى التمييز المدني بمقتضى التشريع النافذ في لبنان ، ويعود النظر في الدعوى بالتالي مجدداً الى المحكمة أو الهيئة القضائية نفسها التي أصدرت الحكم المقرر نقضه مع التزامها بالتقيد بالحل القانوني الذي قضى به مجلس الشورى في قرار النقض (م ١١١ من المرسوم الاشتراعي ٥٩/١١٩)<sup>(٢)</sup> .

---

(١) بهذا المعنى : اربي ودراغو ٣ فقرة ١٤١٢ - جاككار السابق ذكره ص ٢٥٨ -  
٢٥٩ - اردان ص ١٦٤٧ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٥٨ .

(٢) رتص هذه المادة على ما يأتي : « إذا نقض مجلس الشورى الحكم المطعون فيه تحم على المحكمة التي أصدرته ان تلحق لقرار المجلس » .

فتحال الدعوى إذا بعد النقض الى المحكمة أو الهيئة المذكورة حتماً<sup>(١)</sup> تطبيقاً لهذا النص ولما يقضي به قرار النقض كي تستأنف السير بها من النقطة التي وصلت إليها قبل إصدار حكمها الذي ابطال . وهي تستعيد ولايتها الشاملة في صدها - مع القيد المتقدم ذكره - ويكون الخصوم حق تقديم أسباب أو دفع (٢) أو حجج جديدة تأييداً لطلباتهم الأصلية<sup>(٣)</sup> وذلك في الحدود التي بينها سابقاً<sup>(٤)</sup>؛ إنما لا يجوز للهيئة أن تنظر في طلبات لم تعرض عليها سابقاً . ويعود لهذه الهيئة أن تجري تحقيقاً جديداً في موضوع النزاع وأن تعدل تقديراتها السابقة لوقائع الدعوى<sup>(٥)</sup>؛ ولها بالنتيجة أن تحكم في القضية على غير النحو الذي قضت به في حكمها السابق المقرر نقضه ، كأن تقضي بمقوبة تأديبية أشد<sup>(٦)</sup> أو أن تعتمد سبباً كانت قد استبعدته ضمناً في

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٠/٣/١١ دالوز ١٩٦٠ ص ٤٣٣ ومجموعة ليبون ص ١٩٥ .

(٢) ولكن الدفع يسقط الدعوى لسبب لأشئ بعد الحكم السابق والمستند من نص غافري جديد لا يجوز الاحتجاج به ، بعد الإحالة بالنسبة الى الدعوى المذكورة المقامة أصلاً قبل نشوء ذلك السبب ( شوري فرنسي ١٩٤٩/٢/١٨ مجموعة ليبون ص ٨٢ - و ٢٠ / ٢ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ١٤٨ - ادبي ودواخو ٣ فقرة ١٤١٥ - جاكوار السابق ذكره ص ٢٦٤ - الجوروسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٧٦ ) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥١/٣/٥ مجموعة ليبون ص ١٣٣ .

(٤) انظر آتفاً القرتين ٧٠ و ١٥٢ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٤/١٠/٩ مجموعة ليبون ص ٤٥٨ .

(٦) شوري فرنسي ١٩٥٨/٦/٢٠ مجموعة ليبون ص ٣٦٨ .

حكمها السابق <sup>(١)</sup> . ويكون الحكم الجديد الصادر منها خاضعاً لذات طرق الطعن الخاضع لها الحكم السابق . ولا قيد عليها في إصدار حكمها الجديد كما قدمنا سوى مراعاة الحل القانوني الوارد في قرار النقض . حتى إذا اغفلت مراعاة هذا الحل اعتبر حكمها متعارضاً مسح قوة القضية المحكمة المائدة لقرار النقض وكان بالتالي عرضة للإبطال بناء على طعن جديد موجه إليه <sup>(٢)</sup> .

ولكن يلاحظ ان إحالة الدعوى بعد للنقض الى الهيئة القضائية الصادر منها الحكم المتقوض ، وان كانت لازمة مبدئياً ، إلا انها قد تظهر عديمة الجدوى في بعض الاحيان بحيث لا يبقى محل لإجرائها لانتهاء المصلحة . ويتحقق ذلك عندما يكون قرار النقض قد فصل في مسألة قانونية تؤثر في قيام النزاع برمته بحيث لا يبقى شيء للبحث والفصل فيه من الهيئة المذكورة ، كما في حال نقض الحكم بسبب عدم صلاحية الهيئة الصادر منها <sup>(٣)</sup> ، أو بسبب عدم صحة الوصف القانوني المعطى للوقائع بحيث لا يقوم أي مأخذ على أساسها ضد صاحب الشأن <sup>(٤)</sup> ، أو بسبب العفو الصادر لصالح المميز بعد صدور الحكم بإدانته <sup>(٥)</sup> ، أو لأي سبب من أسباب عدم قبول المراجعة

---

(١) شوري فرنسي ١٩٥٢/٦/١٣ مجموعة ليبون ص ٧١٦ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٣٨/٤/٦ مجموعة ليبون ص ٣٥٦ - و ١٩٤٩/٦/١ مجموعة

ليبون ص ٢٥٩ - اودان ص ١٦٤٩ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٨/٥/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١١٦ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٤٩/٦/١ مجموعة ليبون ص ٢٥٩ .

(٥) شوري فرنسي ١٩٦٧/٣/٨ مجموعة ليبون ص ١١١ - و ١٩٧٠/٧/٣ مجموعة ليبون

ص ٤٦٠ - اودان ص ١٦٥٠ - أدبي ودراغر ٣ فقرة ١٤١٦ - الجورسكلاسور الاداري

السابق ذكره - رقم ٢٨٠ .

أساساً كإتفاء المصلحة من رفعها ، أو لانقضاء المهلة المقررة لرفعها ، أو أيضاً بسبب الحكم بغير ما طلب أو بأكثر مما طلب <sup>(١)</sup> . ويحذر في المجلس أن يبعث أولاً في الأسباب المدلى بها أو التي يثيرها عفواً والتي من شأنها إبطال الحكم دون وجوب الاحالة <sup>(٢)</sup> . أما إذا ظل ، بعد النقض ، بعض الطلبات التي يجب الفصل بها في الأساس ، فتتظر الهيئة فيها بعد الاحالة : كالاستئناف الذي يتعين البت فيه بعد نقض القرار الصادر بشأنه <sup>(٣)</sup> ، أو رسوم ونفقات المحاكمة التي يجب البت بتعيين الخصم الذي يتحملها <sup>(٤)</sup> .

(ج) طرق الطعن في الحكم التمييزي : إن القرار الصادر من مجلس شورى الدولة كمرجع تمييزي - على خلاف القرارات الصادرة من محكمة التمييز المدنية التي لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة سوى بخاصمة القضاة (م ٨٢ من قانون التنظيم القضائي الصادر في ١٦ ت ١٩٦١) - يكون قابلاً للطعن بجميع الطرق التي يطعن فيها بسائر الأحكام الصادرة من هذا المجلس ، ذلك لأن المادة ٨٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ تنص على الطرق التي يطعن فيها بقرارات مجلس الشورى دون تفريق بين القرارات الصادرة منه كمرجع تمييزي أو كمرجع استثنائي أو بوصفه محكمة أول وآخر درجة . وعلى

---

(١) شوري فرنسي ١٩٦٧/٦/٧ مجموعة ليبون ص ٩٠٧ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٦١/١٢/١٥ مجموعة ليبون ص ٧١٠ - اودان ص ١٦٤٩ هامش ٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٩٦٢/٤/٢٧ مجموعة ليبون ص ٢٨٢ .

(٤) شوري فرنسي ١٩٥٧/٤/١٢ مجموعة ليبون ص ٢٦٦ ودالوز ١٩٥٧ ص ٣٣٦ .

هذا الاساس يكون القرار التمييزي الصادر من مجلس الشورى قابلاً للطعن بطريق الاعتراض إذا كان غيائياً ، وبطريق اعتراض الغير من شخص خارج عن الخصومة وقد أضر به هذا القرار ، وبطريق إعادة المحاكمة لدى توفر الاسباب المقررة لقبولها أو أيضاً بطريق تصحيح الخطأ المادي<sup>(١)</sup> . ومنبعث طرق الطعن هذه فيما بعد بصورة تفصيلية .

١٦٩- (نيل) التمييز الطارئ : التمييز الطارئ أو التبعي يرفع من خصم لم يقدم تمييزاً أصلياً ضد حكم مبرم صادر من محكمة إدارية أو هيئة إدارية ذات صفة قضائية قد قضى برد بعض مطالبه أو باستجابة بعض مطالب خصمه ، وذلك بعد أن رفع هذا الأخير تمييزاً أصلياً . ويفسر حق الخصم في رفع التمييز الطارئ بكونه قد أراد الرضوخ للحكم شرط أن يرضخ خصمه له حتى إذا طعن به هذا الأخير بتمييز أصلي عاد الحق للأول بتقديم تمييز تبعي<sup>(٢)</sup> .

وقد قبل مجلس الشورى الفرنسي التمييز التبعي<sup>(٣)</sup> بشروط بمثابة لشروط

---

(١) انظر : جاكار السابق ذكره ص ٢٦٥ وما يليها - اوبي ودراغو ٣ لقوة ١٤٢١ .

(٢) جاكار السابق ذكره ص ١٧٩ . وهذا طرأ الحق بتقديم الاستئناف الطارئ الذي تقدم بمجته ( انظر آنفاً الفقرة ١٥٧ ) .

(٣) شوري فرنسي ١٩٥٢/١٠/٢٤ مجموعة ليبون ص ٤٧٠ ومجلة لقانون العام ١٩٥٢ ص ١٠٤٤ مع تعليق فالين - ١٩٦٧/٤/٢٨ مجموعة ليبون ص ١٨٤ - اودان ص ١٦٢٥ هامش ١ - اوبي ودراغو ٣ لقوة ١٣٨٦ - جاكار السابق ذكره ص ١٧٩ وما يليها - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٥٥ .

قبول الاستئناف التبعي<sup>(١)</sup>. فيكون التمييز التبعي من ثم جائزاً في أي وقت ولو بعد انقضاء مهلة التمييز الأصلي وذلك حتى صدور الحكم في هذا التمييز الأخير<sup>(٢)</sup>. ويشترط لقبوله ان يكون موجهاً ضد الحكم المطعون فيه بالتمييز الأصلي<sup>(٣)</sup>، وان يرفع من الخصم الموجه إليه التمييز الأصلي ضد الخصم الذي رفع هذا التمييز بالذات<sup>(٤)</sup> إذ لا يقبل التمييز المرفوع من مميز عليه ضد مميز عليه آخر. ويكون مصيره موقوفاً على مصير التمييز الأصلي في حال رفعه بعد انقضاء مهلة هذا الأخير<sup>(٥)</sup>.

ولم يتضح لنا موقف مجلس شورى الدولة اللبناني بشأن قبول التمييز التبعي إذ اننا لم نعالج بين قرارات هذا المجلس المنشورة على قرار هذا الموضوع. ولكننا نعتقد ان قبول التمييز التبعي لن يصادف أية عقبة لدى المجلس إذ ان قبوله مفروض بمقتضى المبادئ العامة لاصول المحاكمة الإدارية التي يجوز

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ١٥٧.

(٢) ادبي ودواغر ٣ فقرة ١٣٨٦ - جاكوار السابق ذكره ص ١٨٠.

(٣) ادبي ودواغر ٣ فقرة ١٣٨٦ والقرار الذي يشار إلىه - جاكوار السابق ذكره ص ١٨٠.

(٤) شوري فرلسي ٢٦ / ١٢ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ٦١٩ - و ٢٥ / ٦ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٣٩٠ - جاكوار السابق ذكره ص ١٨٠.

(٥) شوري فرنسي ١٩٣٢ / ١١ / ٩ مجموعة ليبون ص ٩٤٦. وهذا على غرار الاستئناف التبعي ( انظر آتفاً الفقرة ١٥٧ ).



استلهاها من النصوص الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(١)</sup>، وكذلك بالحجة القائمة في امتناع الخصم عن رفع تمييز أصلي والرضوخ للحكم شرط رضوخ الخصم الآخر له حتى إذا لم يتحقق هذا الشرط ورفع الخصم الآخر تمييزاً أصلياً عاد للخصم الأول حقه في رفع تمييز تبعي ولو بعد انقضاء مهلة التمييز الأصلي بالنسبة إليه كما قدمنا . ثم ان السبب الذي حمل مجلس الشورى اللبناني في عدد من احكامه على رفض الاستئناف التبعي وهو عدم ورود نص صريح في القانون بشأنه على غرار النص الوارد بشأن قبول الاستئناف الأصلي ، لا يصح بالنسبة الى التمييز التبعي ذلك لأن التمييز الأصلي لا يحتاج لأجل قبوله لنص صريح كما أسلفنا<sup>(٢)</sup> فلا يكون قبول التمييز التبعي موقوفاً بالتالي على وجود مثل هذا النص بل يكفي سببه بتمييز أصلي كشرط لازم لجوازه .

### نبذة ٣ - الاعتراض

١٧٠ - ( أول ) ماهية الاعتراض وشروط قبوله : الاعتراض ( opposition ) طريق من طرق الطعن يلجأ اليه الخصم الذي حكم عليه غيابياً لأجل الوصول الى إلغاء او تعديل هذا الحكم وذلك أمام المحكمة نفسها

---

(١) انظر مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٩٢ .

(٢) انظر أيضاً الفقرة ١٥٨ .

التي أصدرته . ولكي يقبل الاعتراض على الأحكام الصادرة من مجلس شورى الدولة يجب أن تتوفر عدة شروط تتعلق ، من جهة ، بهذه الأحكام بالذات ، ومن جهة ثانية بالأشخاص الذين يمكنهم اللجوء اليه ، وأخيراً بالمهلة التي يقدم فيها .

### ١٧١ - (١) الاعطال الخالبة لموعدها : تقبل الاعتراض الاحكام

الصادرة من مجلس شورى الدولة بالصورة النيابية ( م ٨٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ٥٩ ) . وينطبق ذلك ، برأينا ، على الحكم النهائي كما على الحكم الفرعي الصادر قبل الفصل في الأساس ، غير ان الطعن بهذا الحكم الأخير لا يصح إلا مع الحكم النهائي<sup>(١)</sup> . ويشترط لذلك أن يكون الحكم النهائي غيابياً أيضاً ، فإذا كان وجاهياً لا يجوز الطعن في الحكم الفرعي بطريق الاعتراض ولو كان غيابياً لأنه ، طالما ان الطعن فيه لا يصح إلا مع الحكم النهائي ، فإذا كان هذا الأخير لا يجوز الطعن فيه بالاعتراض فيمتنع الطعن أيضاً بهذا الطريق في الحكم الاول الفرعي أي الصادر قبل الفصل في الأساس . ويجوز الطعن في الحكم النهائي الصادر من مجلس الشورى سواء كان صادراً منه بوصفه محكمة أول وآخر درجة أم بوصفه مرجعاً استئنافياً او تمييزياً<sup>(٢)</sup> . أما الحكم الصادر في صده الاعتراض فلا يكون جائزاً ، برأينا ،

---

(١) وهذا طبقاً لمبادئ العامة المقررة في قانون اصول المحاكمات المدنية بدون نص صريح ( انظر مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٣٥ ) والتي يجوز استلزامها في اصول المحاكمة الادارية عملاً بالمادة ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ٥٩ .

(٢) انظر : شورى فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩٢٩ سيدي ١٩٢٩ - ٣ - ١٣٣ - اوبه ردراخر ٣ فقرة ١٤٢١ - وأتلفاً للفقرة ١٦٨ (ج) .

تقديم اعتراض ثانٍ عليه من ذات الخصم المتعرض في الاعتراض الاول ، إذ أنه بتقديم اعتراضه الاول تصبح المحاكمة وجاهية بحقه كما سنبين فيما يلي .

ويشترط ، من جهة أخرى ، لقبول الاعتراض على الحكم الغيابي ، أن يكون هذا الحكم حكماً قضائياً لا مجرد قرار رجائي<sup>(١)</sup> .

١٧٢ - (ب) الأشخاص الذين هم لهم تقديم الاعتراض : يجوز تقديم الاعتراض من الخصم في الدعوى التي صدر الحكم فيها غيابياً بحقه . وتختلف الصفة الغيابية للمحاكمة الإدارية عما هي عليه في المحاكمة المدنية ، إذ يكفي لاعتبار المحاكمة غيابية لدى مجلس شوري الدولة أن يكون الخصم قد أهمل تقديم دفاع خطي أي لائحة جوابية في المراجعة المرفوعة بوجهه<sup>(٢)</sup> في

---

(١) شوري لبناني ١٨ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٤٠ ( وقد جاء فيه : ان المادة ٣٥ من قانون الانتخاب الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ قد أعطت المشرع الانتخابيات التباينية حق مراجعة مجلس الشوري باستدعاء بسيط غير خاضع للرسم في حال رفض الادارة اعطائه تصريحاً نهائياً بترشيحه ، كما نصت على أن يفصل المجلس في الاعتراض نهائياً وفي غرفة المذاكرة خلال ثلاثة ايام ، ومراجعة مجلس الشوري هذه لا تعتبر مراجعة قضائية تنهي نزاعاً قضائياً لأن الفصل في صحة الانتخاب يعود أمره بموجب المادة ٣٥ من الدستور الى مجلس النواب ، وإنما هي مراجعة رجائية غايتها الفساح المجال للمرشحين المتوفرة فيهم الشروط القانونية لمناوسة حقهم في الترشيح ، على أن تبقى لمجلس النواب سلطة البت نهائياً في صحة العمليات الانتخابية ومنها صحة الترشيح ، ولأن هذه المراجعة الرجائية لا تخضع للأصول المحددة للمراجعات القضائية العادية منها ان الموجزة ولا تحتمل اجراء التبليغات ومبادلة اللوائح ، فيكون الاعتراض على القرار الذي يصدر فيها غير مقبول ) .

(٢) شوري لبناني ٢٢ / ٧ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٥١ - شوري فرنسي

حين أن المحاكمة لدى القضاء المدني تعتبر غيابية ، بمقتضى التشريع اللبناني النافذ ، بمجرد تقييب الخصم عن جلسات المحاكمة بصرف النظر عن تقديمه لوائح في الدعوى أم لا . وتعتبر المحاكمة غيابية أيضاً فيما إذا قدم الخصم لائحة جوابية خلافاً للأصول - كأن تكون غير موقعة من محام مثلاً - مما جعلها غير مقبولة في الشكل <sup>(١)</sup> ، أو إذا قدمت اللائحة من شخص لا صفة له لتمثيل الإدارة المستدعى ضدها <sup>(٢)</sup> . ولا تعتبر الملاحظات التي تقدمها الجهة المستدعى ضدها على تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة بمثابة لائحة جوابية وتظل المحاكمة بالتسالي غيابية بحكمها ويقبل منها الاعتراض على الحكم الصادر فيها <sup>(٣)</sup> ؛ كما ان مجرد إبراز الدولة المستدعى ضدها الملف الإداري

---

١٩٤٧/٣/٢٤ = مجموعة ليبون ص ١٣١ - و ١٩٥٧/٣/٢٩ مجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ١٠٦٥ - أودان ص ٩٨٤ - أربي ودراغو ٣ فقرة ١٤٢٠ - الجورسكلاسور الإداري لفظ Contentieux Administratif قسم ٦١٩ رقم ١٣٤ وما يليه - غايولد فقرة ٨١٥ .

(١) شوري فرنسي ١٩٥٧ / ٣ / ٢٩ مجموعة ليبون ص ٢٢٧ ومجلة القانون العام ١٩٥٧ ص ١٠٦٥ .

(٢) كما لم قدمت من المحافظ بدلاً من الوزير المختص ( شوري فرنسي ١٩٥٧/٦/٧ مجموعة ليبون ص ٣٨٤ ) أو قدمت من رئيس المجلس البلدي دون حصوله على الترخيص اللازم ( شوري فرنسي ١٩٥٩/١/٢٣ مجموعة ليبون ص ٦٧ ) .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٥/٧/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٥١ . وبذات المعنى شوري لبناني ١٩٦٣/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٩٨ ( وقد جاء فيه ان لائحة ملاحظات الدولة على تقرير المستشار المقرر لا تعتبر لائحة جوابية ولا تعتبر المحاكمة بالتسالي محاكمة وجاهية إذا لم يقرر المجلس إعادة الأوراق الى المستشار المقرر لإعادة دوسها وإجراء تبادل اللوائح في المراجعة ) .

بعد صدور التقرير والمطالبة لا يعدّ بمثابة تقديم لائحة جوابية ولا يحلّ المحاكمة بمقها بالتالي وجاهية<sup>(١)</sup> . أما المستدعي أي مقدم المراجعة فلا يمكن أن تكون المحاكمة غيابية بوجهه ولا يقبل بالتالي الاعتراض المقدم منه ضد الحكم الصادر في مراجعته<sup>(٢)</sup> .

وبلاحظ انه في حال تعدد الاشخاص المدعى عليهم وصدر الحكم وجاهياً بحق أحدهم او بعضهم وغيابياً بحق البعض الآخر ، فلا يجوز هؤلاء الآخرين الاعتراض على الحكم إذا كانت مصلحتهم لا تختلف عن مصلحة الباقيين ( م ٨٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ٥٩ ) . وتختلف هذه القاعدة عن تلك المقررة في المادة ٤٩٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي لا تجيز السير بالمحاكمة بالصورة الوجاهية بحق المدعى عليهم المتنبئين إلا بعد دعوتهم مرة ثانية الى المحاكمة .

**١٧٣ - (م) مهلة الاعتراض :** ويشترط أيضاً لقبول الاعتراض ان يقدم في مهلة شهرين من تاريخ تبليغ الحكم النهائي ، فاذا قدم بعد انقضاء هذه المهلة يرد شكلاً ( م ٨٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ / ٥٩ ) . وتسري على طرق التبليغ وآثاره وعلى مريان المهلة وتقيدها بسبب المسافة وعلى

---

(١) شوري لبناني ١٩ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٠٠ .

(٢) شوري فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩٢٩ مجموعة ليبون ص ٣٢٥ - و ٢٩ / ١ / ١٩٥٤ مجموعة ليبون ص ٦٩ - و ١١ / ١ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٣٢٢ - اردان ص ٩٨٥ - غابريك فقرة ٨١٦ - اربي و دراغر ٣ فقرة ١٤٢٠ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٣٣ .

أسباب وقفها أو انقطاعها ذات القواعد المقررة بصدد مهلة الاستئناف التي تقدم بحثها فنحيل بالتالي الى هذا البحث في موضعه <sup>(١)</sup> .

#### ١٧٤ - (ثانياً) إجراءات الاعتراض وآثاره : يرفع الاعتراض

بموجب استدعاء الى مجلس شورى الدولة وتنظر فيه الغرفة نفسها التي أصدرت القرار المعترض عليه ؛ وهي تتبع في ذلك القواعد والاصول المقررة للفصل في الدعوى التي صدر بشأنها القرار المذكور ( م ٨٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ / ٥٩ ) . وعلى ذلك يجب أن يكون استدعاء الاعتراض موقفاً من محام وكيل وان ترفق به نسخة رسمية عن الحكم أو القرار المعترض عليه ، وأن تدفع عنه الرسوم في المهلة المحددة لتقديمه . كما يجب أن يتضمن البيانات الخاصة بالحكمة المرفوعة اليها وبالخصوم أي المعارض والمعارض عليه ، وأن يشتمل على بيان الأسباب <sup>(٢)</sup> والمطالب . ويجري التحقيق والحكم فيه كما في المراجعة المرفوعة الى مجلس شورى الدولة والتي صدر بشأنها الحكم النهائي .

ولا يترتب على رفع الاعتراض وقف تنفيذ الحكم النهائي ( م ٨٤ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . غير انه يعود لمجلس الشورى الناظر في الاعتراض أن يقرر ، بناء على طلب المعارض ، وقف التنفيذ هذا . وهو يطبق مبدئياً

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ١٥٠ .

(٢) وقد قضى بأن الاعتراض الذي لا يحتوي على ذكر الأسباب المؤيدة له يكون مردوداً ( شورى فرنسي ١٢ / ١٠ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ٧٣٨ ) . وبذات المعنى : اودانت ص ٩٨٤ - أوبي ودراغو ٣ فقرة ١٤٢١ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٤٠ .

في هذا الصدد الشروط المقررة لوقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها لديه ، مشروطاً بالأخص أن يكون ثمة احتمال وقوع ضرر جسيم من جراء تنفيذ الحكم المعارض عليه وأن يكون الاعتراض مرتبطاً على أسباب جدية هامة <sup>(١)</sup> . ويمكنه تعليق وقف التنفيذ على تقديم كفالة <sup>(٢)</sup> .

#### نبذة ٤ - اعتراض الغير

١٧٥ - (أولاً) ماهية اعتراض الغير وشروط قبوله : اعتراض الغير ( tierce - opposition ) هو طريق من طرق الطعن بالأحكام أجزأه القانون لكل شخص لم يكن خصماً ولا ممثلاً في الدعوى او داخلها فيها بأية صفة كانت إذا كان الحكم الصادر فيها يلحق ضرراً به ( م ٨٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ / ٥٩ ) . ويقابل هذا الطريق للطعن الاعتراض الغير المقرر في المادة ٥٥٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية ضد الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

ولكي يقبل اعتراض الغير ضد الأحكام الصادرة من القضاء الإداري - وبالأخص من مجلس شورى الدولة - يجب أن تتوفر عدة شروط تتعلق ، من جهة ، بهذه الأحكام بالذات ، ومن جهة ثانية بالأشخاص الذين يحق لهم تقديم الطعن بطريقه ، وأخيراً بمهلة هذا الطعن .

---

(١) انظر آتفاً الفقرات ٩٢ الى ٩٧ و ١٥٦ .

(٢) انظر آتفاً الفقرة ١٥٦ .

١٧٦ - (١) الامتياز القابلة للطعن بطريق اعتراض الغير ، تقبل الطعن بطريق اعتراض الغير الاحكام الصادرة من مجلس شورى الدولة والتي تلحق ضرراً بالغير <sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكون الضرر الناشئ عن الحكم ضرراً مادياً او معنوياً <sup>(٢)</sup> . كما يجوز أن يكون الحق الذي يصيبه الضرر ناشئاً قبل تقديم الدعوى الصادر فيها الحكم المعترض عليه او بعد تقديمها وأثناء السير بها <sup>(٣)</sup> .

وتكون قابلة لهذا الطعن الاحكام التي تصدر من مجلس شورى الدولة سواء كمحكمة أول وآخر درجة أم كمرجع استئنافي او تمييزي <sup>(٤)</sup> . فيقبل من ثم اعتراض الغير ضد الاحكام الصادرة من المجلس في دعاوى الإبطال لتجاوز حد السلطة كما في دعاوى القضاء الشامل لعدم وجود أي تفريق في النص بينها . وقد قضي بأن المفعول الشامل الذي ينشأ عن قضاء الإبطال ليس من شأنه أن يحول دون استعمال طرق الطعن المقررة في القانون ومنها طريق اعتراض الغير <sup>(٥)</sup> . وقبل على هذا الاساس اعتراض الغير المقدم من

---

(١) شورى لبناني ١٩٥٨/٥/٢ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥١ - و ١٩٦٠/٤/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٤٩ .

(٢) شورى لبناني ١٩٥٣/١١/٢٥ مجلة الهامي ١٩٥٤ ص ٥٠ - و ١٩٦٥/١٢/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٣٠/٦/١ مجموعة ليبونت ص ٥٩٩ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٦٠ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٢٩/٣/٢٢ سيدي ١٩٢٩ - ٣ - ١٣٣ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٥١ . وانظر أيضاً الفقرة ١٦٨ (ج) .

(٥) شورى لبناني ١٩٦٣/١/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٩ .



موظف ضد حكم إبطال قرار التصنيف الذي استفاد منه <sup>(١)</sup> ، ومن شخص مستفيد من قرار المصادرة ضد حكم إبطال هذا القرار <sup>(٢)</sup> ، ومن صيدلي مرخص له بفتح صيدلية ضد حكم قضى بتصديق إبطال قرار وزاري تضمن رد طلب فتح صيدلية من صيدلي آخر والذي من شأنه بالتالي سيعب رخصة الاول <sup>(٣)</sup> . كما قبل اعتراض الغير المقدم من قبل الفائزين في انتخابات هيئة مجلس اختياري ضد الحكم الصادر بإبطال نتيجة هذه الانتخابات بناء على طلب اخصائهم من المرشحين <sup>(٤)</sup> . وقبل اعتراض الغير أيضاً من قبل شركة مساهمة ضد قرار صادر من مجلس الشورى بوقف تنفيذ المرسوم الذي قضى بالمصادقة على قرار الجمعية للعمومية غير العادية لمساهمي الشركة المتضمن تعديل نظامها <sup>(٥)</sup> .

ويلاحظ ان الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية الخاصة تقبل الطعن أيضاً بطريق اعتراض الغير ( م ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ تم ١٩٥٤ ) . ومن ثم يكون للغير المتضرر من هذه الاحكام إما أن يطعن

---

(١) شوري فرنسي ١٨ / ١٠ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ٥٤٢ .

(٢) شوري لبناني ٢٥ / ١ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٩ - شوري فرنسي ٨ / ١١ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٦٣٣ .

(٣) شوري فرنسي ١٤ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ٥٤٧ .

(٤) شوري لبناني ٢٥ / ٣ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٠٥ .

(٥) شوري لبناني ١٧ / ٦ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٦ .

فيها بالطريق المذكور <sup>(١)</sup> وإما أن يتدخل في الاستئناف الذي يرفعه ضدها الخصم الخامس ، أمام مجلس الشورى . كما يحق له ، في حال عدم التدخل في هذا الاستئناف ، أن يطعن في الحكم الذي يصدر بشأنه بطريق اعتراض الغير لدى هذا المجلس . وإذا تقدم باعتراض الغير على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية الخاصة وخسر فيكون له حق الطعن أيضاً في الحكم الجديد بطريق الاستئناف لدى المجلس . هذا وإن الطعن بطريق اعتراض الغير يعتبر طريقاً عادياً للطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية أو الهيئات الإدارية ذات للصفة القضائية ، فهو يكون مقبولاً إذاً دون حاجة لنص صريح يجوازه وهذا على خلاف الاعتراض الذي يحتاج لمثل هذا النص <sup>(٢)</sup> .

وإن حدوث ضرر للغير من جراء صدور الحكم شرط لازم لقبول الطعن باعتراض الغير ، فإذا انتفى الضرر اعتبر هذا الطعن مرفوضاً . وعلى ذلك فقد قضى بعدم قبول اعتراض الغير ضد حكم صادر برد المراجعة أو بتصديق قرار قضى برد المراجعة لأن مثل هذا الحكم لا يوقع ضرراً بمحقوق الغير المعترض <sup>(٣)</sup> . ولكن اعتراض الغير قد قبل ضد قرار استئنافي قضى برد

---

(١) وذلك حق لو سبق الطعن بها استئنافاً ( شورى فرنسي ١٩٦٨ / ٤ / ٣ مجموعة ليبون ص ١٠٨١ - أودان ص ٩٨٩ ) . على أنه إذا أبطل الحكم بملتبعة الاستئناف يصبح اعتراض الغير بدون موضوع ( شورى فرنسي ١٩٦٨ / ٤ / ٣ السابق ذكره ) .

(٢) بهذا المعنى : شورى فرنسي ١٩٥٩ / ١ / ٢٨ مجموعة ليبون ص ٨٣ - أودان ص ٩٨٦ هامش ٢ والأحكام التي يشير إليها - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٤٨ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٥١ / ١ / ٥ مجموعة ليبون ص ٥ - و ٢١ / ٣ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ١٣٤ .

استئناف حكم صادر بالإبطال إذ أن من شأنه تصديق هذا الإبطال وبالتالي إيقاع الضرر بالغير<sup>(١)</sup> . ويشترط أن يكون للضرر ناشئاً عن منطوق الحكم، فإذا كان ناتجاً عن تعليقه فقط فلا يقبل الطعن فيه باعتراض الغير<sup>(٢)</sup> . ولا يقبل اعتراض الغير أيضاً ضد قرار صادر بتعيين خير لإجراء معاملة مستعجلة لانتفاء الضرر من ذلك<sup>(٣)</sup> . ويجب أن يكون الضرر المدعى نشوؤه عن الحكم المعترض عليه ضرراً أكيداً وثابتاً ، سواء أكان مادياً أم معنوياً، فإذا لم يثبت وقوعه رد الطعن باعتراض الغير . وعلى ذلك فقد قضى برد هذا الطعن المقدم من أحد الناخبين ضد قرار مجلس الشورى القاضي بإبطال إعلان انتخاب بعض المرشحين وتثبيت إعلان انتخاب مرشحين آخرين، لعدم ثبوت الضرر اللاحق بالمعترض<sup>(٤)</sup> . كما قضى برد اعتراض الغير المقدم من

---

(١) شورى فرنسي ١٩٦٦/١٠/١٤ مجموعة ليبون ص ٥٤٧ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٢٩/١١/٢٩ مجموعة ليبون ص ١٠٦١ - ١٩٦٠/٧/٦٦ مجموعة ليبون ص ٤٥٧ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٦٩/٢/٢١ مجموعة ليبون ص ١١٦ .

(٤) شورى لبناني ١٩٦٥/١٢/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣ . وعلى أثر الطعن لهذا القرار بإعادة المحاكمة قضى مجلس الشورى بقبول هذه الإعادة لسبب شكلي وهو خلو القرار من عبارة صدره « باسم الشعب اللبناني » ، أما في الأساس فقد قضى برد اعتراض الغير ، وهو ما قضى به القرار المطعون فيه ، ولكن لسبب آخر وهو أن لثناخ المعترض الحق أصلاً في الطعن بصحة الانتخابات - البلدية أو الاختيارية - ضمن مهلة معينة أو التدخل في الطعن المقدم من غيره ، حتى إذا فاتته ذلك امتنع عليه فيما بعد بتقديم اعتراض الغير ضد الحكم الصادر في الطعن المذكور ( شورى لبناني ١٩٦٧/١/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٠ ) . فيلاحظ أن هذا القرار الأخير لم يرد الطعن بطريق اعتراض الغير لسبب انتفاء الضرر الحاصل لثناخ

جمعية مهنية ضد حكم صادر من مجلس الشورى بحق أحد أفرادها (١) ،

المعارض من جراء صدور الحكم المطعون فيه بل اقتصر في تعليل رده له على ذكر طريق الطعن في صحة الانتخابات الذي أقره القانون له بصورة أصلية أو أيضاً بطريق التدخل في طعن أصلي قد سبق رفعه . ولكن لا يتبين بوضوح ما أراده المجلس بهذا التعليل ، فهل أراد القول بأن للناخب طريقاً أصلياً للطعن بصحة الانتخاب وهي المقررة في المادتين ٩٩ و ١٠٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ حتى إذا أهمل استعمالها فقد حقه بالطعن بطريق آخر ولا سيما باعتراض الغير في الحكم الصادر في المنازعة الانتخابية ؟ على أن مثل هذا الحل يبدو متعارضاً مع المبادئ العامة التي تجيز سلوك طريق اعتراض الغير لأي شخص خارج عن الخصومة وقد أصابه ضرر من جراء صدور الحكم فيها ولو لم يرد نص صريح يحوار رفع هذا الاعتراض كما قدسنا ؛ وإن النص على حقه بالمنازعة في صحة الانتخاب لا يتعارض مع حقه في الطعن باعتراض الغير في الحكم الصادر في هذه المنازعة المقدمة من سواه ، لأنه قد لا تكون له مصلحة لرفع المنازعة الأصلية بمذ قبوله بالنتيجة التي أسفر عنها الانتخاب ، ولم تتحقق له مصلحة للطعن إلا عند صدور حكم بإبطال تلك النتيجة المؤاتية له ، فيسلك عندئذ طريق اعتراض الغير ضد هذا الحكم باعتباره كان خارجاً عن المنازعة التي صدر فيها . ويلاحظ أن مجلس الشوري في تعليقه التالي ، قد عمل على تأييد هذه الفكرة التي تتعارض مع تعليقه الأول ، إذ قال بأن للناخب عند الاقتضاء أن يتدخل في المنازعة المرفوعة من غيره طعنًا بصحة الانتخاب ، لأن من المقرر أن التدخل لا يجوز إلا لغير الخارج عن الخصومة الأصلية والذي يخشى أن يصدر فيها حكم ضار به فيتدخل في المحاكمة للدفاع عن مركزه وإلقاء صدور مثل هذا الحكم ؛ على أنه يعود له أيضاً ، إذا لم يتدخل في المحاكمة وصدور فيها حكم ضار بحقوقه ، أن يطعن بهذا الحكم بطريق اعتراض الغير لكونه ظل خارجاً عن الخصومة وممتزاً بالتالي من الغير الذي يحق له تقديم هذا الاعتراض . ولا بد إذاً في الخلاصة من تحديد مقياس واضح لقبول أو رفض اعتراض الغير في الحالة المذكورة وهو ، بالنسبة للناخب الذي ظل خارجاً عن المنازعة الأصلية في صحة الانتخاب ، التثبت عما إذا كانت تتحقق له مصلحة أكيدة للطعن بطريق اعتراض الغير في الحكم الصادر في هذه المنازعة ، أي ما إذا كان قد أصابه ضرر ولو معنوي من جراء صدور هذا الحكم . ولدى بالنتيجة أن حكم المجلس الصادر في ٣٠/١٢/١٩٦٥ - موضوع إعادة المحاكمة - كان سائراً على مدى المبادئ العامة الصحيحة في تحريره عن وجود مصلحة كافية - أي ضرر أكيد - لدى الناخب الذي تقدم باعتراض الغير.

(١) شوري فرنسي ١٧/١/١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٢٨ .

او من مستأجر ضد حكم صادر يهدم البناء المتداعي والذي يشكل خطراً على السلامة العامة<sup>(١)</sup> . ولكنه قضي بأن الاستفادة من قرار تنظيمي او فردي حكم بإبطاله مصلحة للطعن بطريق اعتراض الغير ضد هذا الحكم<sup>(٢)</sup> . هذا ويبدو ان مجلس الشورى الفرنسي أخذ يتساهل في أحكام حديثة في تقدير شرط الضرر مكتفياً لقبول اعتراض الغير بوجود أي حق للمعترض منها كانت طبيعته يمس به الحكم المعترض عليه<sup>(٣)</sup> .

١٧٧ - (ب) الأشخاص الذين يحق لهم اعتراض الغير : يحوز الطعن بطريق اعتراض الغير لكل شخص لم يكن خصماً ولا مثلاً في الدعوى ولا داخلاً فيها بأية صفة كانت ( م ٨٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ )<sup>(٤)</sup> وقد

---

(١) شوري فرنسي ٤ / ٣ / ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٥ ص ٣٤٩ - و ١٩٦٢/١/٧ مجموعة ليبون ص ٩٤ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٥٩ والقرارات المشار اليها فيه - اودان ص ٩٨٧ .

(٢) شوري فرنسي ٨ / ٧ / ١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٣٩٦ - و ١٩٦١/١٠/٦ مجموعة ليبون ص ٥٤٤ .

(٣) شوري فرنسي ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٥٦٥ ، دالوز ١٩٦٦ ص ١٠٥ مع تعليق ريفو Rigaud ، ومجلة القانون للعام ١٩٦٦ ص ١٥١ مع تعليق فالين - اودان ص ٩٨٩ وهامش ١ .

(٤) وانظر : شوري لبناني ٢٠ / ٤ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٤٩ - ١٩٦٣/١/٢٥٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٩ - و ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٣ . وانظر ايضاً ، عن سبيل الاستئناس ، ما اتينا عليه بصدد اعتراض الغير ضد الأحكام المدنية في مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٩٧ .

أصابه ضرر من جراء صدور الحكم المعارض عليه كما قدمنا. وعلى ذلك لا يقبل هذا الطعن المقدم من المدعي في الدعوى الأصلية أو من المدعى عليه، أو المقدم من التدخل أو المطلوب إدخاله في الدعوى إذ تصبح للحكم الصادر فيها قوة القضية المحككة بالنسبة اليه كأحد الخصوم فيها<sup>(١)</sup>. ولم يقبل اعتراض الغير أيضاً من الدائن الذي اعتبر ممثلاً في المحاكمة بمدينه<sup>(٢)</sup> باستثناء حالة الغش<sup>(٣)</sup>. كما انه لم يقبل من الوارث بالنسبة الى الحكم الصادر ضد مورثه<sup>(٤)</sup>. وقد اعتبر المدينون المتضامنون كذلك ممثلين لبعضهم بعضاً في الحكم الصادر في الدعوى ورقض بالتالي اعتراض الغير المقدم من أحدهم أو بعضهم الذين ظاهراً خارج الدعوى<sup>(٥)</sup>. بيد اننا نرى ان التمثيل بين المدينين أو الدائنين بالتضامن - أو بموجب لا يقبل التجزئة - يقتصر في الاصل على النواحي التي تفيد الآخرين دون النواحي التي تضر بهم، بمعنى انه يبقى من حق هؤلاء الطعن في

---

(١) انظر آتفاً الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣ .

(٢) شوري فرنسي ٢٦ / ٥ / ١٩٣٧، مجموعة ليبون ص ٥٣٠ - اودان ص ٩٨٧ -  
الجرورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٢٢ .

(٣) شوري فرنسي ١٠ / ٢ / ١٩٣٣ مجموعة ليبون ص ١٨٣ - اودان ص ٩٨٧ .

(٤) هذا وتنص المادة ٥٥٣ من قانون اصول المحاكمات المدنية على انه « اذا كان ورثة شخص أو دائنوه ممثلين حسب الاصول بواسطة هذا الشخص فيكون الامر بخلاف ما تقدم عندما يكون الحكم ناتجاً عن احتيال موجه عليهم ؛ وفي هذه الحال يستطيع الوارث أو الدائن ان يتذرع باعتراض الغير على الحكم الصادر على سلفه في الحقوق، بشرط أن يثبت الاحتيال بكل الوسائل » .

(٥) شوري فرنسي ١٩ / ٣ / ١٩٥٦ مجموعة ليبون ص ١٣٠ - اودان ص ٩٨٧ -  
الجرورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٢١ .

الحكم باعتراض الغير إذا ألحق ضرراً بحقوقهم ولكن بعد ثبوت وقوع غش أو احتيال من قبل المدينين أو الدائنين المائلين في الدعوى عملاً بالشرط الذي تفرضه في هذا الصدد المادة ٥٥٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية بشأن اعتراض الغير ضد الأحكام المدنية والذي يجوز اقتباس القاعدة المقررة فيه كقاعدة عامة تطبق في المحاكمة الإدارية<sup>(١)</sup>. وقضي كذلك بأن المستاجر يتمثل بالمالك في المراجعة الزامية الى إبطال قرار إداري صادر يهدم بناء قد أقيم خلافاً للقانون ولا يجوز له بالتالي الطعن بطريق اعتراض الغير في الحكم الصادر برد هذه المراجعة<sup>(٢)</sup>. كما قضي بأنه لا يحق للمسام في الشركة المغفلة - ولا لدائن الشركة أو صاحب سند القرض - ان يمترض اعتراض الغير على الحكم الصادر في المراجعة المرفوعة أمام مجلس شورى الدولة من قبل الشركة الممثلة برئيس مجلس إدارتها<sup>(٣)</sup>. ولكنه اعتبر، من جهة أخرى، ان الزوجة لا تمثل الزوج حتماً في المراجعة المرفوعة منها ، ويجوز بالتسالي للزوج أن يمترض اعتراض الغير على الحكم الصادر في هذه المراجعة بالرغم من انها كانت ترمي الى إبطال قرار إداري متعلق بمقار يملك فيه الزوجان حقوقاً لا تقبل التجزئة<sup>(٤)</sup>. كما اعتبر ان الإدارة المدعى عليها لا تمثل الأشخاص المعنيين

---

(١) انظر ، في بحث الشرط المذكور ، مؤلفنا أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية الجزء الثاني فقرة ٣٩٧ (٢).

(٢) شورى فرنسي ١٩٦٢ / ٢ / ٧ مجموعة ليبون ص ٩٤ .

(٣) شورى فرنسي ١٩٢٩ / ١١ / ٢٩ مجموعة ليبون ص ٦٠٦١ .

(٤) شورى فرنسي ١٩٣٦ / ٥ / ١٥ مجموعة ليبون ص ٥٤٣ . ويلاحظ أن الرأي الوارد في هذا القرار يؤيد ما ابديناه سابقاً بشأن التمثيل في الموجبات التي لا تقبل التجزئة - أو =

بالقرار الإداري المطعون فيه بمراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة ، فيعجز من ثم لهؤلاء الطعن بالحكم الصادر في هذه المراجعة بطريق اعتراض الغير دون أن يؤثر في ذلك كون هذا الحكم ينتج مفعولاً شاملاً إزاء الجميع <sup>(١)</sup> . وقد قضي أيضاً بأن تمثيل الدولة في الدعوى الأصلية لا يعتبر تمثيلاً للموظف المتعرض لاعتراض الغير على الحكم الصادر فيها إذ يتمتع هذا الأخير بشخصية مستقلة عن الدولة وبحقوق تختلف عن حقوقها فضلاً عن أنه ليس في التشريع النافذ ما يحجز تمثيل الدولة لموظفيها في القضايا التي تعترض حقوقهم الناشئة عن الوظيفة وعن التدابير التي تتخذها الإدارة بشأنها <sup>(٢)</sup> . وتجب الملاحظة أخيراً أن اعتراض الغير يكون جائزاً من كل شخص خارج عن الدعوى وكان يصح اختصامه أو تدخله أو إدخاله فيها <sup>(٣)</sup> .

١٧٨ - (م) مهلة اعتراض الغير : حدد القانون مهلة الطعن بطريق اعتراض الغير بخمسة سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم ( م ٨٦ من المرسوم

---

== التضامنية - والذي يقتصر بوجه عام على ما هو مفيد بين الدائنين أو المدينين دون المضر منه ، وانسب بالنسبة لقبول اعتراض الغير على الحكم الضار يشترط أيضاً حصول غش من الدائن أو المدين الآخر المائل في الدعوى طبقاً للقواعد العامة المقررة في القانون اللبناني ( م ٥٥٤ أصول مدنية ) .

(١) شوري لبناني ١/٢٥/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ١٦٩ .

(٢) شوري لبناني ١/٢٥/١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٥١ .

(٣) انظر : شوري فرنسي ١٣/٧/١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٧٣ - اودان ص ٩٨٧ .



الاشتراعي ١١٩ ) . وتختلف هذه المهلة عن تلك المقررة لاعتراض الغير على الأحكام المدنية والمعددة بمشر سنوات ( م ٥٥١ أصول مدنية ) والتي تطابق مهلة مرور الزمن العادي على الدين المدنية . وقد يكون المشرع ، بتقصيره مهلة اعتراض الغير على الأحكام الإدارية ، قد راعى من جهة مدة مرور الزمن المحددة بما يقارب الخمس سنوات على الديون المترتبة للإدارة او عليها بوجه عام ( م ٤٢ و ١١٥ من قانون المحاسبة العمومية ) ، ومن جهة ثانية الحاجة الى استقرار الأوضاع في الإدارة سواء بالنسبة الى القرارات الصادرة منها أم بالنسبة الى مختلف مجالات نشاطها وتعاملها مع الغير . ولذلك تقترب مهلة الطعن باعتراض الغير من مهل مرور الزمن أكثر منه من مهل المحاكمة . هذا ويلاحظ أن حق الطعن باعتراض الغير لا يبقى قائماً في هذه المهلة إلا إذا كان الغير الذي يعود له لم يرضخ للحكم رضوخاً صريحاً او ضمناً .

١٧٩ - (ثانياً) اجراءات اعتراض الغير وآثاره : يرفع اعتراض الغير بموجب استدعاء الى مجلس شورى الدولة ، وتنظر فيه الفرقة نفسها التي أصدرت الحكم المعارض عليه ، متبعة في ذلك القواعد والأصول المقررة للنظر في الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور ( م ٨٩ من المرسوم الاشتراعي ٥٩/١١٩ ) .<sup>(١)</sup> ولذا يجب أن يكون استدعاء الاعتراض موقفاً من محام وكيل وأن ترفق به نسخة عن الحكم المطعون فيه ، وأن تدفع عنه الرسوم ضمن المهلة المقررة له ؛ وعلى المعارض أن يودع صندوق الخزينة تأميناً ( غرامة )

---

(١) وانظر : شورى لبناني ١٩٦٥/٢/٢٥ مجموعة شتيق ١٩٦٥ ص ١٠٥ .

قدره ٢٥ ليرة إذا كانت قيمة المراجعة لا تزيد على ألفي ليرة ، و ٥٠ ليرة إذا زادت على ذلك أو كانت غير محددة أو غير قابلة للتقدير، على أن يكتفي بتأمين واحد في حال تعدد المعارضين في الاستدعاء الواحد . ويصدر هذا التأمين إيراداً للخزينة إذا رد اعتراض الغير شكلاً أو أساساً ( م ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

ويجب أن يشتمل استدعاء اعتراض الغير على بيان الأسباب والمطالب . ويجري التحقيق والحكم فيه كما في المراجعة الأصلية المرفوعة الى مجلس الشورى والتي صدر بشأنها الحكم المعارض عليه وذلك بعد وضع المقرر لقراره ومفوض الحكومة مطالته . وينحصر نظر المجلس في حدود الأسباب التي أبداه المعارض دون إعادة النظر في المراجعة الأصلية بكامل وجوها<sup>(١)</sup> إذ أن النزاع يقتصر على ما أثير في نطاق الاعتراض<sup>(٢)</sup> . وعليه أن يجب على جميع الأسباب المدلى بها حق لو سبق أن أدلى بها في المحاكمة الأصلية

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٨/٥/٢ مجموعة شديق ١٩٥٨ من ١٠١ - و ١٩٦٠/٤/٢٠ مجموعة شديق ١٩٦٠ من ١٤٩ . راجع أيضاً : الدكتور حسن خليل في القانون الإداري اللبناني ص ٤٢٦ - الأستاذ جوزف شديق في مقاله حول اعتراض الغير في التنازع الإداري ، في مجموعته الإدارية ١٩٦٦ ص ٨ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٥٩/٧/٣ مجلة القانون العام ١٩٦٠ من ٦٦٥ ومجموعة ليبون ص ٤٢٣ - و ١٩٦٠/٤/٨ مجموعة ليبون ص ٢٢١ - و ١٩٦١/٥/١٧ مجموعة ليبون ص ٣٣٢ - اودان ص ٩٨٩ - الجورسكلاسور الإداري لفظ Contentieux Admin قسم ٦١٩ رقم ١٨٣ .

وفصل فيها الحكم المعارض عليه <sup>(١)</sup> . غير أنه يشترط لقبول اعتراض الغير وإبطال الحكم المعارض عليه أن تكون الأسباب المدلى بها أسباباً صحيحة وكافية <sup>(٢)</sup> . ويحق للخصوم في النطاق الذي يعاد فيه النظر بالزراع أن يدلوا بجميع الأدلة والحجج والدفع كما في الدعوى الأصلية . أما الحكم الذي يصدر في اعتراض الغير فلا يفيد مبدئياً سوى المعارض ويعيده إلى الحالة التي كان فيها قبل صدور الحكم المطعون فيه ودون أن يؤدي إلى تحسين هذه الحالة <sup>(٣)</sup> .

ولا يترتب على رفع اعتراض الغير وقف تنفيذ الحكم المعارض عليه . ولكن يجوز للمعارض أن يطلب من مجلس شورى الدولة المرفوع إليه الاعتراض وقف تنفيذ هذا الحكم <sup>(٤)</sup> . ويفصل المجلس في هذا الطلب بعد التحقق من توافر شروط وقف التنفيذ وبالأخص مما إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم احتمال وقوع ضرر جسيم وما إذا كان اعتراض الغير مبنياً على أسباب جديدة

---

(١) شورى فرنسي ٨/٤/١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٢٢١ - الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ١٨٢ .

(٢) شورى فرنسي ٨/٧/١٩٥٥ مجموعة ليبون ص ٣٩٦ .

(٣) انظر ، على سبيل الاستئناس ، ما ابديناه في هذا الصدد بمعرض بحث اعتراض الغير على الأحكام المدنية في مؤلفنا « اصول المعاملات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني غرة ٤٠١ .

(٤) شورى فرنسي ٢٤/٤/١٩٦٣ مجموعة ليبون ص ٩٧٢ .

هامة يحتمل معها ابطال الحكم المترضى عليه <sup>(١)</sup> . ويجوز للمجلس تعليق وقف التنفيذ على تقديم كفالة .

## نبذة ٥ - إعادة المحاكمة

١٨٠ - (أورد) ماهية إعادة المحاكمة وشروط قبولها : إعادة المحاكمة (recours en révision) هي طريق من طرق الطعن يسلكه الخصم أمام المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالباً منها الرجوع عنه لاسباب المعينة في القانون . وقد أجاز المشرع هذا الطريق للطعن بالاحكام الصادرة من مجلس الشورى وعين شروطه بنص صريح وارد في المادتين ٨٣ و ٨٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩/١٩٥٩ . أما بالنسبة الى الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية او الهيئات الادارية ذات الصفة القضائية فيحتاج سلوك هذا الطريق للطعن أيضاً الى نص صريح يقرر جوازه ويلتزمه نظراً لان إعادة لا تعتبر طريقاً عادياً للطعن في الاحكام الادارية المبرمة <sup>(٢)</sup> . ويلاحظ أن مثل هذا النص لم يرد بالنسبة الى الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية الخاصة التي حصر القانون طرق الطعن فيها بالاعتراض واعتراض الغير والاستئناف

---

(١) انظر آتياً الفقرات ٩٢ الى ٩٧ و ١٥٦ و ١٧٤ .

(٢) بهذا المعنى : الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ١٨٩ - اودان ص ٩٩١  
ماش ١ - شوري فرنسي ١٩٥٥/٣/٤ مجلة القانون العام ١٩٥٥ ص ٧٣٣ و ١٧٤/٤/١٩٦٤  
مجموعة ليبون ص ٢٣٣ .

فقط ( م ١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٣٠ ت ١٩٥٤ ) . أما قانون ديوان المحاسبة - أي المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ - فقد نص على جواز الطعن في القرارات الصادرة من هذا الديوان بطريق إعادة النظر وذلك في المادتين ٧٣ و ٧٤ منه . وتماثل إعادة المحاكمة لدى القضاء الإداري لحذ كبير إعادة المحاكمة (requête civile) المقررة في المادة ٥٣٤ وما يليها من قانون أصول المحاكمات المدنية <sup>(١)</sup> .

ولكي تقبل إعادة المحاكمة يجب أن تتوافر عدة شروط نص عليها القانون وهي تتعلق بالأمور الآتية : ( أ ) الأحكام التي تقبل الطعن بإعادة المحاكمة . ( ب ) الأشخاص الذين يجوز لهم رفع إعادة المحاكمة . ( ج ) توفر أحد الأسباب المعينة في القانون لقبول الإعادة . ( د ) المهلة التي يجب رفع الإعادة في خلالها . فتبحث هذه الشروط فيما يلي تباعاً .

١٨١ - (١) **الاعطال المطالبة للطعن بإعادة المحاكمة** : ان جميع الأحكام الصادرة من مجلس شوري الدولة تقبل الطعن بطريق إعادة المحاكمة ، سواء صدرت من إحدى غرف المجلس أو من هيئة مجلس القضاء فيه <sup>(٢)</sup> . وينطبق ذلك على الأحكام النهائية كما على الأحكام الصادرة قبل الفصل في أساس النزاع متى كانت فاصلة في إحدى نقاط النزاع على وجه نهائي ، وعلى أن يطعن

---

(١) انظر في بحث تفصيلي لإعادة المحاكمة المدنية : مؤلفنا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٦٠ وما يليها .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/٣/١٧ مجموعة شديقي ١٩٦٧ ص ١٠١ .

بها في هذه الحال مع الحكم النهائي طبقاً للقواعد العامة المعتمدة في قانون أصول المحاكمات المدنية<sup>(١)</sup> والتي يجدر استلزامها في المحاكمة الادارية عملاً بالمادة ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ ، ولأجل ضمان حسن سير العدالة<sup>(٢)</sup> . ويظن في قرارات مجلس الشورى بطريق إعادة المحاكمة سواء كانت هذه القرارات صادرة منه كمحكمة أول وآخر درجة او بوصفه مرجعاً استئنافياً او تمييزياً . ويقبل الطعن بأعادة المحاكمة أيضاً القرار الصادر بنتيجة إعادة سابقة اذا كان الطعن الجديد مقدماً من الخصم الآخر غير الخصم الذي قدم الطعن الاول<sup>(٣)</sup> .

## ١٨٢ - (ب) الاستغاض النذير يجوز لهم رفع إعادة المحاكمة :

لا يجوز الطعن بطريق إعادة المحاكمة الا للخصم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ( م ٨٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ )<sup>(٤)</sup> او لمن

---

(١) انظر مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٦٢ والمراجع التي أشرنا إليها فيه .

(٢) بهذا المعنى : شورى لبناني ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٠ من ١٢٩ . وبالعكس ذلك : شورى لبناني ( مجلس القضاء ) ١٩٦٣/٦/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ من ٢٤٨ ( وقد قضى بموجب تقديم إعادة المحاكمة ضد القرار الإحصائي ط حدة لعدم وجود نص يقرر تقديمها مع الحكم النهائي كما هي الحال في قانون التنظيم القضائي ) . ولكن مثل هذا النص لم يرد في قانون التنظيم القضائي او أصول المحاكمات المدنية بشأن الإعادة كما قدمنا ط عكس ما جاء في مسددا القرار الأخير .

(٣) بهذا المعنى : شورى لبناني ١٩٥٩/١٠/٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ من ١٥٧ . والنظر ايضاً : شورى لبناني ١٩٦٦/٦/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ من ١٧٨ ( وقد رفض طلب إعادة المحاكمة التقدم من ذات الخصم الذي قدم الإعادة السابقة ) .

(٤) وانظر شورى لبناني ١٩٥٧/١٠/١٥ مجموعة شدياق ١٩٥٧ من ٢٢٨ .

كان ممثلاً في الدعوى او مائلاً فيها بأية صفة كانت كأن يكون مدخلاً او متدخل فيها . على أنه يلاحظ أن التدخل الاختياري في الدعوى يعتبر تدخلاً انضمامياً أي لتأييد موقف أحد الخصوم فيها ( م ٧٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) <sup>(١)</sup> . وقد ذهب مجلس شورى الدولة في أحد قراراته ، على هذا الاساس ، الى أن المتدخل اختياريّاً لا يصبح بمنزلة الخصم في الدعوى ولا يجوز له بالتالي طلب اعادة المحاكمة ضد الحكم الذي يصدر فيها <sup>(٢)</sup> . ويترتب منطقياً على هذا الاعتبار أن المتدخل اختياريّاً يظل رغم تدخله بمثابة الغير بالنسبة الى الحكم الذي يصدر في الدعوى ، ولا تسري عليه بالتالي قوة القضية المحكّمة الناشئة عن هذا الحكم . ولكننا نعتقد أن مثل هذا الرأي لا يصح تأييده لسببين : ( الاول ) لوجود نص يمنع على « الداخل » في الدعوى أن يعترض على الحكم الصادر فيها بطريق اعتراض الغير ( م ٨٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) ، ويفهم بلفظ « الداخل » المتدخل او المقرر ادخاله في الدعوى على السواء ؛ ( والثاني ) لان المبادئ العامة في التدخل تجعل من المتدخل ، ولو اقتصر على تأييد موقف أحد الخصوم في الدعوى ، محتجباً بوجه بالحكم الذي يصدر فيها كما بوجه الخصم الذي تدخل لتأييده . واستناداً لذلك نعتقد أن من الأرجح الاعتراف للمتدخل اختياريّاً بحق الطعن في الحكم بطريق اعادة المحاكمة سيما وان طريق اعتراض الغير ليست جائزة له <sup>(٣)</sup> .

---

(١) وانظر آتياً الفقرة ١٢٢ .

(٢) شورى لبناني ١٤ / ١٢ / ١٩٧٠ مجمعة شديقي ١٩٧١ من ٢٥ .

(٣) انظر آتياً الفقرتين ١٧٥ و ١٧٧ .

وقد نصت المادة ٨٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ صراحة على أن الحق بتقديم طلب إعادة المحاكمة يعود لأي من الخصمين في الدعوى ، أي للإدارة كما للخصم الآخر ، ولم يفرق النص في ذلك بين الأحكام الصادرة في دعاوى الإبطال لتجاوز حد السلطة وتلك الصادرة في دعاوى القضاء الشامل . فيكون الطعن بإعادة المحاكمة جائزاً إذاً من قبل الإدارة سواء ضد الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض أم تلك الصادرة في دعاوى الإبطال <sup>(١)</sup> .

---

(١) ويلاحظ أن مجلس الشورى قد نمب في قرار قديم له إلى عدم قبول إعادة المحاكمة المقدمة من الدولة في دعوى الإبطال معللاً حكمه بما يلي : في المراجعات بسبب تجاوز حد السلطة طعنًا بالقرارات الإدارية لا تكون الإدارة خصماً لصاحب المراجعة كما هي الحال في القضاء الشامل ، بل تكون المراجعة ضد القرار الإداري أيما كان المرجع الذي أصدره ، وبما أن الطعن بطريق إعادة المحاكمة هو من الطرق غير المادية والتي لا يجوز أن يقوم به إلا من كان خصماً في المراجعة الأساسية ، وبما أن الدولة ليست خصماً في قضايا تجاوز حد السلطة فلا تقبل منها طلبات إعادة المحاكمة على القرارات الصادرة في مراجعات تجاوز حد السلطة لأنه ليس في هذه المراجعات خصوصية يتجابه فيها فريقان . وبما أنه وإن جرت العادة أن تقام الدعوى أمام مجلس الشورى في مراجعات تجاوز حد السلطة بوجه الدولة فلذلك لا يعني أن الدولة هي خصم حقيقي لها وعليها واجبات الخصم بل أن ذلك يرجع إلى اعتبار الدولة مرجعاً يقتضي إبلاغه المراجعة على سبيل العلم بها حتى إذا كانت لها ملاحظات تبنيها المجلس ، وبما أن الدولة غير صالحة لطعن بقرار مجلس الشورى موضوع الدعوى الحاضرة بطريق إعادة المحاكمة ، بل لها إذا شئت اللجوء إلى الاعتراض عليه بطريق اعتراض الغير الذي هو أوسع مجالاً وأسهل مثلاً من إعادة المحاكمة التي تبقى أسبابها محصورة في حين أن دعوى اعتراض الغير تشر الدعوى مجدداً أمام المجلس ( شوري لبناني ١٥/١٠/١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٢٨ ) . من الواضح أن الحل الذي يشتمل عليه هذا القرار يتعارض مع نص المادة ٨٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ المتقدم ذكره ومع النص السابق المقابل له أي المادة ٤٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٣/١/٩ المتعلق بإنشاء مجلس للشورى ، والصادر القرار في ظله .



هذا ويكون طلب إعادة المحاكمة جائزاً كما قدمنا من كل من الخصمين ولمرة واحدة ، بمعنى انه إذا قدم احدهما طلب الاعادة ضد الحكم الصادر في الدعوى الاصلية ، يحق للخصم الآخر بعد ذلك ان يقدم طلباً بالاعادة طعنًا بالحكم الذي يصدر في الاعادة الاولى<sup>(١)</sup> . ولكن ليس للخصم نفسه طالب الاعادة الاولى ان يتقدم بطلب اعادة جديد ضد الحكم الصادر فيها<sup>(٢)</sup> .

١٨٣ - (م) توفر احد الاسباب المبينة في القانون لقبول الاعادة : نص المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٩ على أسباب ثلاثة لقبول اعادة المحاكمة وذلك في المادة ٨٧ منه التي تضمنت ما يلي : « لكل فريق في الدعوى أن يقدم طلباً بإعادة المحاكمة : (١) إذا كان القرار مبنياً على أوراق مزورة . (٢) إذا حكم على أحد الخصوم لعدم تقديمه مستنداً حاسماً موجوداً في حوزة خصمه . (٣) إذا لم تراعى في التحقيق والحكم الاصول الجمهورية التي يفرضها القانون » . فتتعدد أسباب الإعادة إذا جله الاسباب الثلاثة المنصوص عليها حصراً في القانون لكون الإعادة طريقاً غيرعادي للطعن في الاحكام الصادرة من مجلس شورى الدولة . فنبحث من ثم هذه الاسباب فيما يلي تباعاً .

١٨٤ - (١) استناد القرار المطعون فيه الى اوراق ضرورية : يندر أن يقدم الى مجلس شورى الدولة طلب بإعادة المحاكمة مبني على هذا السبب ،

---

(١) شورى لبناني ٣/ ١٠/ ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٥٧ .

(٢) شورى لبناني ١١/ ٦/ ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٨ .

وانه من مراجعة منشورات الاحكام الإدارية في لبنان يتبين انها تخلو من ذكر أية حالة تتعلق به . فيجوز من ثم ، لتفهم ما يراد بهذا السبب ، استلزام المبادئ العامة المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية بشأن السبب المقابل له لإعادة المحاكمة ضد الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، وذلك عملاً بالمادة ٧٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ الذي تقرر جواز استيعاء المبادئ العامة المذكورة اثناء التحقيق في المراجعة لدى مجلس الشورى <sup>(١)</sup> .

فتنص المادة ٥٩ من قانون التنظيم القضائي الصادر في ١٦ ت ١٩٦١ على ان إعادة المحاكمة تجوز في حال « استناد الحكم المطعون فيه الى وثيقة ثبتت فيما بعد تزويرها بإقرار الخصم أو بحكم قضائي مبرم ، أو الى شهادة أو خبرة أو ترجمة ثبتت فيما بعد كذبتها أو تزويرها بحكم مبرم ... » <sup>(٢)</sup> . واستثناءً بهذا النص يمكن اعتبار الاوراق التي تصلح سبباً لإعادة المحاكمة بشأن القرارات الصادرة من مجلس الشورى ، الاوراق أو الوثائق التي ثبتت تزويرها بإقرار الخصم المنسوب إليه التزوير أو بحكم قضائي مبرم سواء صدر هذا الحكم من المحاكم الجزائية أو من المحاكم الصالحة للنظر بادعاء التزوير الطارئ <sup>(٣)</sup> . ولا يشترط أن يكون التزوير من عمل الخصم بالذات بل يكفي ثبوته مادياً ولو حصل بفعل شخص آخر من غير الخصوم . ويجب أن يكون

---

(١) انظر آتفاً الفقرة ٢١ .

(٢) انظر ، في بحث تفصيلي لهذا السبب ، مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣٦٥ .

(٣) انظر بصدده ادعاء التزوير الفقرة ١٠٩ آتفاً .

الإقرار أو الحكم بالتزوير حاصلًا بعد صدور القرار المطعون فيه وقبل رفع الطعن بإعادة المحاكمة ، إذ أن هذا الطعن لا يقبل إلا إذا كان السبب الذي بني عليه ، أي تزوير الوثيقة ، ثابتاً حين رفعه ، فلا يجوز عرض هذا الإثبات بعد ذلك أثناء النظر في الإعادة .

ويشترط أيضاً لقبول الإعادة أن تكون الوثيقة المزورة قد أثرت في إصدار القرار المطعون فيه تأثيراً كلياً حاسماً ، أي أن تكون السبب الأساسي الذي ارتكز عليه هذا القرار والذي لولاه لما قضى مجلس الشورى لصالح من تمسك بتلك الوثيقة . أما إذا استند القرار لأسباب أخرى أساسية كافية لتبريره دون حاجة في ذلك للوثيقة المزورة ، فإن الطعن بإعادة المحاكمة بالاستناد إلى هذه الوثيقة لا يكون مقبولاً . هذا ويعود تقدير مدى تأثير الوثيقة المزورة في إصدار القرار المطعون فيه للقضاة الذين ينظرون في طلب إعادة المحاكمة <sup>(١)</sup> .

وتقبل إعادة المحاكمة كذلك إذا كان القرار المطعون فيه قد استند إلى شهادة شاهد أو تقرير خبير أو ترجمة أوراق ثبت فيها بعد أنها كاذبة أو مزورة بحكم قضائي مبرم . وتشترط لقيام هذا السبب للإعادة ذات الشروط المطلوبة في الوثيقة المزورة السالف ذكرها ، ولا سيما أن يكون تزوير الشهادة أو الخبرة أو الترجمة أو كذبتها قد ثبت بحكم مبرم صادر بتاريخ لاحق للقرار المطعون فيه وقبل رفع طلب الإعادة ، وأن تكون تلك الشهادة أو الخبرة أو الترجمة قد أثرت تأثيراً حاسماً وكلياً في إصدار الحكم موضوع

---

(١) انظر في ذلك مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٦٥ .

الإعادة . إلا ان اقرار الخصم في هذه الحال بالكذب أو التزوير لا يصح  
أن يكون سبباً للإعادة كما يصح بشأن تزوير الوثيقة <sup>(١١)</sup> .

١٨٥ - (٥) امتياز الخصم مشتراً حاسماً في الدعوى : ويقابل هذا  
السبب لإعادة المحاكمة السبب الذي نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التنظيم  
القضائي المتقدم ذكره في فقرتها الثالثة بشأن إعادة المحاكمة لدى المحاكم  
المدنية ، والمتضمن « ظهور مستند حاسم في النزاع بعد صدور الحكم كان  
للخصم المحكوم له احتجازه أو حال دون تقديمه » <sup>(١٢)</sup> .

فاستثنائياً بهذا النص الأخير وعلى هدي ما ذهب إليه قضاء مجلس الشورى  
في هذا الصدد ، يمكن تحديد الشروط التي يقبل بمقتضاها هذا السبب لإعادة  
المحاكمة لدى مجلس الشورى على الوجه الآتي :

(أ) يجب أن يكون المستند المصعوز من الخصم حاسماً في الدعوى ، أي  
أن يكون من شأنه لو قدم فيها أن يؤثر في الحل الذي اعتمده القضاء في  
الحكم الصادر فيها أي أن يعدل في منطوق هذا الحكم <sup>(١٣)</sup> ويجعله صادراً

---

(١) انظر مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٦٥ ص ٥٣٢ .

(٢) انظر في شرح هذا السبب مؤلفنا السابق ذكره فقرة ٣٦٧ .

(٣) شوري لبناني ٣٠ / ١١ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٥ - و ١٩٦٨ / ١٢ / ٤٥  
مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٤ - شوري فرنسي ١٩٤٩ / ٢ / ٢٣ مجموعة ليبون ص ٩٠ -  
و ١٩٥٨ / ٦ / ٢٥٠ مجموعة ليبون ص ٣٨٦ - اودانت ص ٩٩٢ - اوبي ودراغو ٣  
فقرة ١٤٢٣ .

بالنتيجة لصالح طالب الإعادة . ويعود تقدير مدى تأثير المستند في الدعوى لمجلس الشورى الناظر في الاعادة .

(ب) يجب ان يكون المستند الحاسم في حوزة الخصم الذي يكون في الغالب جهة الإدارة التي يتعين عليها تسليم هذا المستند الى الخصم الآخر أو إبرازه لدى المجلس لضمه الى اوراق الدعوى . وقد يترتب هذا الموجب على الإدارة بمقتضى نص قانوني أو تنظيمي أو تعاقدى أو بمقتضى قرار قضائي ، أو ايضاً بمقتضى طبيعة الدور الذي تقوم به في تحقيق المصلحة العامة والذي يفترض ، يمانح العمل المنتظم والإدارة الفضلى التي تقوم بها في تسيير الشؤون العامة ، اتباع مبادئ الشرف والأمانة في تعاملها مع الافراد والاعتراف بحقوقهم الثابتة بدون تردد أو مداورة بل بصدق وتجرد . فإذا ما اقدمت على احتجاز مستند حاسم في حوزتها بدون حق وحالت بالتالي دون صدور حكم صحيح يقرر ما للخصوم من حقوق والتزامات على ضوء هذا المستند ، فتكون قد عطلت سير العدالة وترتب على فعلها هذا ابطال الحكم بطريق اعادة المحاكمة ، وذلك دون اشتراط وجود تعمد منها في احتجاز المستند لايقاع الضرر بالخصم الآخر<sup>(١)</sup> .

(ج) يجب على طالب الاعادة أن يثبت انه تعذر عليه الحصول على المستند وابرازه في الدعوى بسبب احتجازه من خصمه وحاولته دون تقديمه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شورى فرنسي ١٩٣١/١/١٦ مجموعة ليبون ص ٧٢ .

(٢) شورى فرنسي ١٩٥٧/٢/٢٧ مجموعة ليبون ص ١٣٠ - ١٣١/٧/١٩٦١

مجموعة ليبون ص ٥٢٧ - ٢٢٧/١١/١٩٦٨ مجموعة ليبون ص ٥٨٨ .

ولذا ينبغي أن يرد الامتناع عن إبراز المستند الحاسم الى فعل الخصم . أما إذا اردت الى فعل طالب الاعادة ، كأن يكون عالماً بوجود المستند الحاسم ويمنع مع ذلك عن مطالبة خصمه بإبرازه <sup>(١١)</sup> أو عن الادلاء بأنه سعى بكل الوسائل للحصول على هذا المستند وإبرازه الهيئة الحاكمة ولكن بدون جدوى <sup>(١٢)</sup> ، فلا يكون ثمة وجه لطلب الإعادة . ذلك انه لا يمتنع على الإدارة ان تبرز مستنداً الى القضاء من تلقاء ذاتها إذا لم يكن ثمة موجب يرتب عليها ذلك ولم يطلب مجلس الشورى إليها إبراز هذا المستند <sup>(١٣)</sup> . ورفض طلب الإعادة أيضاً إذا كان بإمكان الطالب الاستعصال على صورة طبق الاصل عن المستند الحاسم وتقديمها في الدعوى التي صدر فيها القرار المطعون فيه <sup>(١٤)</sup> ، كما لو كان أصل المستند مودعاً لدى الكاتب العدل أو لدى مرجع رسمي وحيث يكون بالإمكان الاطلاع عليه بمجرد طلبه <sup>(١٥)</sup> . كما يرفض طلب الاعادة فيما إذا كان بإمكان الطالب تقديم الدليل على صحة ما ادلى به

---

(١) شوري لبناني ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٦ - شوري فرنسي ٢٧ / ٧ / ١٨٩٤ مجموعة ليبون ص ٥١٩ - و ٢٣ / ٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٩٠ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٠٩ .

(٢) شوري فرنسي ٢٣ / ٢ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٩٠ . وانظر شوري لبناني ٢٩ / ٦ / ١٩٧٠ أشار اليه الاستاذ جوزف شدياق في مقاله حول طلب إعادة المحاكمة وتصحيح الخطأ المادي في مجموعته الادارية ١٩٧٠ ص ٢٤ .

(٣) شوري فرنسي ٧ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ٦٢٠ - اردان ص ٩٩٢ .

(٤) شوري لبناني ١٨ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥٩ .

(٥) شوري لبناني ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٦ .

من أسباب ومطالب بطرق أخرى خلاف المستند الذي لم يبرز (١) .

(د) ويجب أخيراً لقبول الطعن بإعادة المحاكمة أن يكون المستند الخامس قد ظهر قبل تقديم هذا الطعن طالما أنه السبب الذي ينبغي عليه ولا يصح بدونه .

١٨٦ - (٢) عزم مراعاة الأصول الجوهرية في التقاضي والحكم : يقوم السبب الثالث لإعادة المحاكمة لدى مجلس الشورى في عدم مراعاة هذا المجلس في التحقيق والحكم الأصول الجوهرية التي يفرضها القانون ( م ٨٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) .

وقد نص القانون المتعلق بتنظيم مجلس الشورى - أي المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ - على الأصول الواجب اتباعها في التحقيق لديه ( م ٦٧ الى ٧٧ ) وفي إصدار الحكم ( م ٧٨ الى ٨٢ ) . ويتقيد المجلس في درس المراجعات المرفوعة اليه وفي الفصل فيها بهذه الأصول والمبادئ العامة في أصول المحاكمات التي لم يرد نص عليها في القانون الإداري والتي يجوز تطبيقها في المحاكمات الإدارية طالما أنها تأتلف مع القواعد المقررة في هذا القانون . وقد أنبأنا سابقاً على بحث تلك النصوص والمبادئ العامة المتعلقة بالتحقيق في المراجعة المرفوعة لدى مجلس الشورى وبالحكم في هذه المراجعة . ويجري التساؤل عما إذا كانت جميع هذه النصوص والمبادئ العامة تتعلق بأصول جوهرية يؤدي عدم مراعاتها الى فتح باب إعادة المحاكمة ، أم أن بعضها فقط يتصف بالأصول

---

(١) شوري فرنسي ٢٠ / ٦ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٤٠٨ .

الجمهورية ويتوجب على مخالفته قبول الاعادة دون البعض الآخر . فنبين ، فيما يلي ، المدلول الذي اعطاه مجلس الشورى للاجراء الجوهري ، ثم نعرض الى الاصول الجمهورية التي عدت مخالفتها سبباً لاعادة المحاكمة ، في التحقيق أولاً وثم في الحكم .

(أ) مدلول الاجراء الجوهري : لم يعين القانون الاجراءات التي تعتبر أصولاً جوهريّة وتلك التي تعد غير جوهريّة . فكان لا بد للقضاء من أن يقوم بذلك لتحديد الحالات التي يقبل فيها طلب إعادة المحاكمة لمخالفة هذه الاصول أم لا .<sup>(١)</sup> وقد اعتبر مجلس شورى الدولة أصولاً جوهريّة « الصيغ المتعلقة بقاعدة أساسية من أصول المحاكمة »<sup>(٢)</sup> أي « التي من شأنها فيما إذا اتبعت أن تؤدي الى تغيير النتيجة التي افترنت بها الدعوى »<sup>(٣)</sup> أو « التي يؤدي عدم مراعاتها الى التأثير في نتيجة الحكم »<sup>(٤)</sup> أو « الى المس بمحقوق المتقاضين »<sup>(٥)</sup>.

---

(١) شورى لبناني ٢٤ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٨٨ ( وقد جاء فيه : ان القانون لم يحدد الحالات التي تعتبر من الاصول الجمهورية بل يورد للعنفي أمر وصفها كذلك ). وانظر ايضاً : شورى لبناني ١٥ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٠ - ٢٢٢ / ١٢ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٩ .

(٢) شورى لبناني ٢٥ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٤٨ - ١ / ٦ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦١ .

(٣) شورى لبناني ٣ / ٦ / ١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٩٢ - ١٩ / ١٠ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩٠ - ٢٥ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥٠ .

(٤) شورى لبناني ٢٤ / ٥ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٨٨ .

(٥) شورى لبناني ٢٥ / ٦ / ١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥٠ .



كما اوضح ، من جهة اخرى ، ان « الاصول الجهورية في التحقيق والحكم هي تلك الاجراءات التي لا بد من اتباعها لاعتبارها من مقومات التحقيق والحكم لانتظامها بالانتظام العام أو بالبيادية العليا التي قد ينص عليها القانون الوضعي صراحة أو يكمرس مضمونها أو آثارها » (١) .

(ب) الاجراءات الجهورية في التحقيق : يعتبر مجلس شورى الدولة اجراءات جهورية يترتب على مخالفتها قبول اعادة المحاكمة ، الاجراءات الهادفة الى تأمين حق الدفاع سواء بالنسبة الى ابلأخ الخصوم اوراق الدعوى أو تمكينهم من الاطلاع عليها ، أم بالنسبة الى اجراء التحقيق في مواجهتهم وتمكينهم من مناقشته ، أو أيضا بالنسبة الى وضع تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة طبقا للقانون وابلأخ ايداعها من الخصوم للتمكن من تقديم ملاحظاتهم عليها .

وعلى ذلك فقد اعتبر ان عدم تبليغ إحدى الإدارات العامة - وهي ادارة مستقلة اداريا وتمتع بالشخصية المنوية التي تخولها التقاضي بإمامها في جميع

---

(١) شورى لبناني ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٩ . وبذلك المنع : شورى لبناني ١٨ / ٤ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٠ ( وقد جاء فيه : ان الراسم الجهورية التي يقرضها القانون على ما أقر الاجتهاد الاداري هي جميع القواعد العامة المتعلقة بأصول المحاكمات التي لم يرد النص القانوني الصريح على الاعفاء منها ولم تكن مؤلفة مع ما أفضت المحاكم الادارية به ومن ذلك القاعدة العامة القائلة بوجوب الفصل في جميع مطالب القرابين وهي القاعدة المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية ) - و ١٠ / ١ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٠ ( وقد جاء فيه : ان الراسم الجهورية في التحقيق والحكم هي تلك الإجراءات التي تعتبر من مقدماتها لانتظام العام أو بالبيادية العامة المكرسة ) .

القضايا المتعلقة بها - امر وصول اوراق مطلوبة من إحدى وزارات الدولة لتتاح لها امكانية الاطلاع عليها وممارسة حق الدفاع المائد لها ، يشكل سبباً من أسباب اعادة المحاكمة ، لأن اجراء معاملة التبليغ هذه التي تتوقف عليها ممارسة حق الدفاع ، هو من المراسم الجوهرية المقررة للتحقيق<sup>(١)</sup> . كما يشكل سبباً لاعادة المحاكمة عدم مراعاة الاصول الجوهرية الخاصة بالتحقيق والحاصل في توجيه الخصومة في المراجعة لهيئة غير صالحة و صدور القرار فيها بدون ان يكون الخصم الحقيقي ماثلاً فيها<sup>(٢)</sup> .

وقد اعتبر أيضاً سبباً لاعادة المحاكمة مخالفته أصولاً جوهرية تنفيذ القرار الصادر بتعيين خبير قبل ابلاغه من احد الخصمين<sup>(٣)</sup> . كما قضى بأن التحقيق هو من الاوراق الاساسية في الدعوى ، فإذا استند اليه القرار المطعون فيه دون ان يكون قد ابرز في الملف ونوقش من قبل الفريقين فيكون قد مس حقوق الدفاع وأخل بالتالي بمعاملة جوهرية تشكل مخالفتها سبباً من أسباب اعادة المحاكمة<sup>(٤)</sup> .

واعتبر مجلس شوري الدولة كذلك ان تقرير المقرر يجب ان يشتمل على ملخص.

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٧/٢/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠١ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/١١/٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٣٠ (وهو يتعلق بقرار صادر في مراجعة نقض وقعت بوجه ديوان المحاسبة التي لا شخصية ممنوعة مستقلة له ، بدلاً من الدولة الملتزمة بقرارات هذا الديوان ) .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٠/٢/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٨٦ .

(٤) شوري لبناني ١٩٥٧/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٩٩ .

الدعوى والوقائع والنقاط القانونية التي يجب حلها وعلى رأي المقرر، كما يجب على مفوض الحكومة ان يضع بمسند ذلك مطالعة خطية ، ويبلغ الخصوم ايداع التقرير والمطالبة لابداء ملاحظاتهم بشأنها، وان الغاية من هذه الاجراءات هي تأمين حق الدفاع واستبعاد عامل المفاجأة واستنفاد مناقشة مختلف نواحي القضية، ولذا فانها تشكل معاملة جوهرية ومرحلة أساسية من مراحل تحضير الحكم ، فإذا لم يشتمل تقرير المقرر على وقائع الدعوى ولم يشر الى النقاط القانونية المتعلقة بالوقائع فيكون قد خالف أصولاً جوهرية وتحقق بذلك سبب من أسباب اعادة المحاكمة <sup>(١)</sup> . كما وان عدم تبليغ ايداع تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة الى الخصمين وانتظار ملاحظاتها ضمن المهلة المحددة في القانون بشكل مخالف لأصول جوهرية يتعلق بها حق الدفاع وينشأ عنه بالتالي سبب لاعادة المحاكمة <sup>(٢)</sup> . ويشكل كذلك مخالفة لأصول جوهرية وبالتالي سبباً لاعادة المحاكمة تبليغ التقرير والمطالبة لشخص ليس بوكيل عن المستدعي <sup>(٣)</sup> . وقد اعتبر الاخلال بحقوق الدفاع التي توجب امهال احد الفريقين المتنازعين المدة القانونية لتقديم جوابه على المذكرة المقدمة من خصمه ولابداء ملاحظاته على التقرير والمطالبة ، اخلالاً بأصول جوهرية وبالتالي

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٩/٧/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٥٣ - ١٩٦٢/١١/١٥

مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٠ - ١٩٦٦/٨/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٥٧ .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٩/١٠/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٥٤ - ١٩٦٢/١٠/٢٢

مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦ - ١٩٧٠/١/١٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٠٩ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٩/٢/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٥٦ .

سبباً من أسباب إعادة المحاكمة.<sup>(١)</sup> كما اعتبر سبباً لسإاع الاعادة خطأ المجلس في الاستناد الى تعليق على التقرير والمطالبة ورد بعد المدة ولم يبلغ الى الخصم الآخر<sup>(٢)</sup>. وإذا لم يقتصر أحد الخصوم بعد وضع التقرير والمطالبة بالصورة الغيابية بحقه على تقديم ملاحظات وايضاحات على غرار المذكرة التي تقدم لدى المحاكم العدلية المدنية بعد ختام المحاكمة، بل قدم لائحة، كان لا بد من اعادة الملف الى المقرر لوضع تقرير جديد أو احوال اللائحة المقدمة، وإلا اعتبرت المحاكمة التي انتهت بالقرار المطعون فيه مخالفة لمراسم جوهرية يفرضها القانون وشكلت بالتالي سبباً لقبول طلب اعادة المحاكمة<sup>(٣)</sup>.

وعند حصول تبدل في الهيئة الحاكمة يتناول شخص المقرر يتوجب تعيين مقرر آخر يقوم بوضع تقرير جديد ويشترك في اصدار القرار، فإذا لم تراع هذه الأصول الجوهرية كأن ثمة سبب للظمن بطريق اعادة المحاكمة<sup>(٤)</sup>. وإذا كان المقرر السابق قد وضع تقريراً في القضية ولم يتخذ المقرر الجديد موقفاً منه إما بتبنيه وإما بوضع تقرير آخر مختلف عنه فتقع بذلك مخالفة لأصول جوهرية تجعل طلب الاعادة مقبولاً أيضاً<sup>(٥)</sup>. ذلك ان التقرير السابق،

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٨/١٢/٣ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٩/١١/١٥ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٥ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٢/١١/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٦٠ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٩/٢/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٨١ . وبذات المعنى :

شوري لبناني ١٩٦٧/٧/١٠ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩٠ .

(٥) شوري لبناني ١٩٦١/٣/١٥ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٩٣ .

بمعد التبدل في الهيئة الحاكمة وخروج المقرر منها ، يصبح لاغياً ودون أية قيمة قانونية ، ويتمين عندئذ على المقرر الجديد وضع تقرير آخر وارساله مع الملف الى مفوض الحكومة لابداء المطالبة سيما وان هذا الاخير غير مقيد بمطالته السابقة ويمكنه الرجوع عنها أو تعديلها ، كما يتمين ابلاغ الخصوم ايداع التقرير والمطالبة ؛ وإذا رأى المقرر الجديد ان يتبنى التقرير السابق فلا يعني ذلك سوى وضع تقرير جديد بنفس الصيغة والمعنى ، وهو لا يقضي عن اتباع الاصول المتقدم ذكرها التي لا يجوز ان يتوقف تطبيقها على أمر بقاء شخص مفوض الحكومة في منصبه أو تعيين سواه في هذا المنصب ، وإذا لم تتبع تلك الاصول فتقع مخالفة لصيغة جوهرية تجعل طلب اعادة المحاكمة مقبولا<sup>(١)</sup> . وفي حال تعيين مفوض حكومة جديد محل المفوض السابق الذي كان قد وضع مطالبة في القضية ، وجب على المفوض الجديد مخالفة للمطالبة السابقة تعين ابلاغ ايداعها للخصوم وإلا اعتبر الاخلال بذلك اخلافاً بصيغة جوهرية وقبلت اعادة المحاكمة على أساسه<sup>(٢)</sup> . أما إذا تبني المقرر الجديد التقرير السابق ومفوض الحكومة المطالبة الاولى ، فيذهب المجلس الى عدم وجوب تبليغ الخصوم ايداع التقرير والمطالبة الجديدين طالما ان حقوق الدفاع تظل محفوظة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥٥ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/٦/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٩ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٥/٣/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١١٢ - ١٩٦٥/١٠/٢٨٥ .

مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٨ . وانظر آنفاً الفقرة ١١٤ .

هذا وقد اعتبر مجلس الشورى ان اغفال بعض اجراءات المحاكمة لا يشكل مخالفة لأصول جوهرية ولا يؤدي بالتالي الى قبول طلب الاعادة، ومن هذه الاجراءات: عدم تعيين مستشار مقرر في مهلة ثلاثة أيام من تقديم المراجعة وقيدما في القلم وفقاً لنص المادة ٦٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ (١)، وعدم اجراء المقرر التحقيقي عندما لا تثبت الحاجة اليه لجلاء القضية (٢)، واغفال ذكر واقعة اوردها أحد الشهود في تقرير المقرر لأن تقدير قيمة الشهادات يعود بصورة مطلقة الى هيئة المجلس (٣). وقضي أيضاً بأن لمجلس الشورى حق التقدير لمعرفة ما إذا كان التحقيق في نقطة معينة ضرورياً لحل القضية المعروضة عليه أم لا، فان اطلع المجلس على الملف الاداري واكتفى به لجلاء الوقائع واثارة وجدانه فلا مجال للطعن بالقرار الصادر منه في الموضوع عن طريق اعادة المحاكمة لعمد عدم اجرائه التحقيقي في أحد الطعون موضوع المراجعة الاصلية (٤). كما قضي بأن أمر الاثبات يعود في الاصل للطرفين ويعود لهما التنازل عن وسيلة من وسائله أو الامتناع عن التذرع بإحداها أو الاتفاق على الرجوع الى دليل يستخلص من ملف غير ملف النزاع القائم بينها ذلك لأن هذا الامر لا يتعلق بالنظام العام؛ وفيما يتعلق بالمراجعات أمام مجلس الشورى إذا كان للقاضي الاداري دور المحقق المدقق من تلقاء ذاته في صحة الوقائع

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/١١/١٨ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٥٩ .

(٢) شوري لبناني ١٩٥٩/١٠/٣ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٥٧ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٥/٥/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٨٩ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦١/١٠/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٢٥ .

المدلى بها فان هذا الدور لا يتناقض مع المبدأ المشار اليه إذا ما عمد القاضي الى ما اتفق للطرفان عليه ودقق وعحص به واستخلص منه النتائج القانونية اللازمة ، وان قرار مجلس الشورى الذي يعتمد هذه الاعتبارات القانونية لا يكون مشوباً بأية مخالفة لصيغة جوهرية في التحققت في المراجعة توجب قبول طلب إعادة المحاكمة <sup>(١)</sup> . وقد قضي كذلك بأن إحالة الأوراق الى مجلس الشورى من شأنها ان ترفع يد المستشار المقرر عن القضية التي تصبح تحت يد المجلس بكامل هيئته ، ولهذا الاخير حق الفصل فيها بالحالة المرسلة اليه بها أو أن يقوم بنفسه بإجراء تحقيق يراه مفيداً أو أن يميدها الى المستشار المقرر ، ولا يوجد نص قانوني يوجب على المجلس في حال قيامه بإجراء تحقيق بنفسه اعطاء القرار بإعادة الأوراق الى المستشار المقرر لوضع تقرير جديد واخذ مطالمة مفوض الحكومة ثانية ، سيما متى اشترك المستشار المقرر في اصدار القرار وكانت المطالبة إيجابية بالنسبة للقرار الذي يصدره المجلس ، وان القول بوجود مخالفة جوهرية في مثل هذه الحال مستوجب الرد <sup>(٢)</sup> . وقد اعتبر أيضاً ان إحالة القضية المعروضة على مجلس الشورى الى هيئة مجلس القضايا فيه من قبل المستشار الأعلى في الغرفة التي تنظر فيها لا تشكل سبباً لقبول طلب الاعادة بداعي مخالفة الاصول الجوهرية ، وان جاء في المادة ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ انه « تحال الى هيئة خاصة تدعى مجلس القضايا ، كل دعوى عالقة أمام مجلس الشورى إذا طلب تلك الاحالة

---

(١) شورى لبناني ١٩٦٧/١٢/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ٢٩ .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٠/٣/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٠٥ .

رئيس المجلس أو مفوض الحكومة أو رئيس الغرفة التي تنتظر في الدعوى ، وذلك على اعتبار ان المادة ٣١ من ذات المرسوم الاشتراعي تنص من ناحية أخرى على انه « في حال غياب أحد رؤساء الغرف يقوم بمهامه المستشار الأعلى »<sup>(١)</sup>. كما اعتبر أن عدم ابلاغ الفريقين احالة الدعوى الى مجلس القضايا لا يشكل مخالفة تجعل طلب اعادة المحاكمة مقبولا لأن المادة ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ لا تنص على وجوب هذا الابلغ ، ولأن الاحالة الى مجلس القضايا لم يوجد لها القانون لفتح مجالات جديدة إضافية أمام الفرقاء إنما لتأمين فصل الخلاف من قبل المجلس المذكور لأسباب داخلية لا علاقة لها بمقوق الفريقين والدفاع عنها<sup>(٢)</sup> .

(ج) الاجراءات الجوهرية في اصدار الحكم : يعتبر مجلس الشورى ان الاجراءات الجوهرية التي يشكل عدم مراعاتها في اصدار الحكم سبباً لاعادة المحاكمة هي القواعد التي تتعلق بكيان الحكم ويؤلف كل منها جزءاً لا يتجزأ منه ، أي المراسم الموضوعة لما يجب ان يشتمل عليه الحكم والحدود التي لا يمكن تجاوزها فيه والصيغ المتعلقة بصحته<sup>(٣)</sup> . وعلى ذلك فقد عدت من الاجراءات الجوهرية تلك التي تتعلق بتشكيل الهيئة التي يصدر منها الحكم ، وبالبيانات التي يجب ان يشتمل عليها وبالتعليل الذي يستند اليه ، وكذلك بالمدولة ( المذاكرة ) التي تمهد لاصداره .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٩/٢/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ٥٧ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/١٠/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٩٠ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٢٩ .



فقضي من ثم بالنسبة الى مخالفة الأصول الجوهرية في تأليف الهيئة الحاكمة ، بأنه إذا ثبت من محضر ضبط المحاكمة أن القرار المطعون فيه عن طريق طلب إعادة المحاكمة موقع فقط من رئيس ومستشار واحد فإنه يعتبر والحالة هذه كأنه صادر من هيئة مؤلفة خلافاً للمادة ٧٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ ، ومثل هذه المخالفة تشكل سبباً لإعادة لكون القرار لم يراع في الحكم الأصول الجوهرية المفروضة في القانون<sup>(١)</sup> . كما قضي بأن مجلس القضايا في مجلس شورى الدولة يتألف من رئيس هذا المجلس ومن رؤساء الغرف ومن ثلاثة مستشارين يختارهم رئيس مجلس الشورى عند بدء كل سنة قضائية ، ولا يجوز أن تصدر قرارات مجلس القضايا إلا عن الرئيس وأربعة أعضاء ، فإن ضم مجلس القضايا عضوين اليه خلافاً للأصول الجوهرية يكون القرار الصادر منه مخالفاً لما توجبه المادة ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١١٩ ويقتضي بسبب هذه المخالفة الرجوع عنه<sup>(٢)</sup> . وقضي أيضاً بأنه يتمتع على القاضي أن يحكم في قضية سبق له أن أعطى رأياً صريحاً خطياً فيها ، فإن وضع المستشار المقرر تقريراً في المراجعة واشترك في إصدار الحكم فيها بعد أن سبق له وأعطى مطالعة خطية في موضوعها بصفته رئيساً لهيئة القضايا والتشريع في وزارة العدل ، فيشكل ذلك مخالفاً للأصول الجوهرية في التحقيق والحكم تستتبع بطلانها وتفسح المجال أمام قبول طلب إعادة المحاكمة<sup>(٣)</sup> . وقضي كذلك بأن عدم اشتراك المقرر في الهيئة الحاكمة يخالف

---

(١) شورى لبناني ٢٠/١٠/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٤٠ .

(٢) شورى لبناني ١٦/٢/١٩٦٣ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٧٩ .

(٣) شورى لبناني ٩/١٢/١٩٦٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤ .

المادة ٧٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ التي توجب أن يكون المقرر عضواً في الهيئة وبشكل بالتالي سبباً لإعادة محاكمته أصولاً جوهرية<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة الى مخالفة الأصول الجوهرية في المذاكرة ( المداولة ) الممهدة لإصدار الحكم ، فقد اعتبر مجلس الشورى أن هذه المذاكرة هي من مقومات صحة الأحكام وهي بالتالي من الأصول الجوهرية الواجب اتباعها لإصدار الحكم ، والتي يؤدي اغفالها الى قبول طلب إعادة المحاكمة<sup>(٢)</sup> ؛ ويستثبت من أنها قد حصلت فعلاً من نص القرار ذاته لا من غير مضمونه من الادلة كالاستنتاج والقرائن ، حتى إذا ثبت عدم حصولها فعلاً عند ذلك اغفلاً لمراسم جوهرية يميز قبول طلب الإعادة<sup>(٣)</sup> .

واعتبر مجلس الشورى أيضاً أن الإشارة الى الأوراق الأساسية في الحكم هي من المراسم الجوهرية التي تشكل مخالفتها سبباً من أسباب إعادة المحاكمة<sup>(٤)</sup> . وقضى على هذا الأساس بأن عدم الإشارة في القرار المطعون فيه الى مذكرة تقدم بها أحد الفرقاء يستدرك فيها إقراراً سابقاً له ينطوي

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٨/٦/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٣٤ .

(٢) شوري لبناني ١٩٧٠/١/٢٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٩٢ .

(٣) شوري لبناني ١٩٦١/٧/١٤ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٩٤ . انظر . مع ذلك ، كما ابدئناه سابقاً ( الفقرة ١٣٠ ) من ان حصول المداولة وإن كان يثبت عادة من مضمون الحكم نفسه ، فليس ما يمنع اثباته ايضاً بطرق اخرى كذكره في المحضر المنظم بإجراءات المحاكمة ونفهم الحكم ، سيما وان المادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ لا تنص عليه بين البيانات الإلزامية في الحكم .

(٤) شوري لبناني ١٩٥٧/١١/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٧٤ .

على مخالفة لاصول جوهرية بتر قبول الإعادة<sup>(١)</sup> . كما اعتبر سبباً لإعادة عدم بحث القرار المطعون فيه لإفادة صادرة من دوائر الإدارة من شأنها أن تؤثر في الفصل في المراجعة وكذلك عدم اشارته اليها<sup>(٢)</sup> او عدم اشارته الى الملاحظات المقدمة على تقرير الحبير<sup>(٣)</sup> . كذلك إن اغفال القرار المطعون فيه بيان ادعاءات الخصوم كما توجب المادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ يشكل مخالفة لاصول جوهرية وبالتالي سبباً لإعادة المعالجة<sup>(٤)</sup> . وقضى المجلس من ثم بأنه إذا لم يبين القرار المطعون فيه ادعاءات المستدعي والاسباب التي تستند اليها المراجعة مكتفياً بإثبات الطلبات فيها وهدشيراً الى الادعاءات إشارة عابرة فيكون فيه إغفال لصيغة جوهرية مفروضة في الحكم بموجب الفقرة ٢ من المادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ وسبب لإعادة<sup>(٥)</sup> . وقد اعتبر أيضاً أن ملاحظات الفريقين على تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة هي من الاوراق الاساسية التي يجب الإشارة اليها في القرار فإذا أغفلت الإشارة اليها فيه كان مخالفاً للأصول الجوهرية وقابلاً بالتالي لإعادة المعالجة<sup>(٦)</sup> .

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٥/٦/٢٢ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٢ .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٥/١٠/١ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٩٠ .

(٣) شوري لبناني ١٩٥٧/٤/١٨ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٠ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٥/٥/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٢٢٤ - ١٩٦٧/٥/٣١

مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٤١ - ١٩٧٠/٤/١١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٦ .

(٥) شوري لبناني ١٩٦٩/٧/٨ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٥٢ .

(٦) شوري لبناني ١٩٥٩/١/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٣٥ - ١٩٦٠/٤/٢٦ =

وقضى كذلك بأنه إذا أشار القرار الى ملاحظات أحد المتداعين دون الملاحظات المقدمة من المتداعين الآخرين اعتبر مخالفاً لصيغة جوهرية وقابلة للاستعادة<sup>(١)</sup>. ولكنه أكد من ناحية أخرى أن إغفال الإشارة في متن القرار الى مضمون الملاحظات على التقرير - والمطالبة - لا يكفي للقول بعدم مراعاة المراسم الجهورية إلا إذا تضمنت تلك الملاحظات دفعاً جديدة أو أموراً لم يجب عليها القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup>.

واعتبر المجلس أيضاً أن ذكر الحيليات الواقعية والقانونية في الحكم أمر وجوبي وهو بالتالي من المعاملات الجهورية التي يفرضها القانون والتي يجب مراعاتها تحت طائلة قبول طلب إعادة المحاكمة ضد القرار الخالي من ذكرها<sup>(٣)</sup>. كما اعتبر أن ذكر الحيليات الواقعية هو من قبيل ذكر الوقائع

---

= مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٢٩ - و ١٩٦٣/٢/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩ - و ١٩٦٧/١٠/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٢٠٤ - و ١٩٦٩/١١/١٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٠٤.

(١) شوري لبناني ١٩٦٤/٤/٢ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ١٩٢.

(٢) شوري لبناني ١٩٦٧/٦/١٩ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٣١ - و ١٩٦٦/١/٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦١.

(٣) شوري لبناني ١٩٥٨/٦/٢ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٧٧. وبنات المقي: شوري لبناني ١٩٥٧/١١/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ٧٤ - و ١٩٦١/٥/٢ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٤٧ - و ١٩٦٩/٦/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٨٠ - و ١٩٧٠/١/١٣ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٧٦ - و ١٩٧٠/٣/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ٨٢ - و ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٦٩ - و ١٩٧٠/١٢/١٦ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٠٣.

الصعوبة الثابتة في الدعوى والذي يشكل اغفاله عندما يؤثر في نتيجة الحكم مخالفة لصيغة جوهرية في التحقيق تجعل طلب إعادة المحاكمة مسموعاً<sup>(١)</sup>. كما يشكل سبباً لإعادة أيضاً ذكر أسباب الحكم مخالفة لواقع الراهن في الملف والمنطوية بالتالي على تشويه لهذا الواقع بحيث تغدو الفقرة الحكيمة غير مرتكزة على سبب صحيح<sup>(٢)</sup>. وقضى المجلس كذلك بأن ذكر الحثيات القانونية والواقعية هو من قبيل التعليل بالحكم وإن اغفاله يعتبر بمثابة انعدام التعليل ويشكل مخالفة صريحة لنص المادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ وبالتالي سبباً لإعادة لاغفال أصول جوهرية مفروضة في الحكم<sup>(٣)</sup>. كما قضى بأن عدم تعليل الحكم بصورة كافية لتأييد الحل المعطى للقضية يشكل سبباً لإعادة<sup>(٤)</sup>، وكذلك الأمر في حال اعتماد سبب قانوني يخالف السبب الذي أورده المستدعي في مراجعته بحيث يكون التعليل المعطى بالحكم غير متوافق مع سبب الادعاء مما يشكل مخالفة لصيغة جوهرية<sup>(٥)</sup>. وقضى أيضاً بأن اغفاله بحث مسند قدمه أحد الفريقين بعد وضع التقرير وأخذ المطالبة

---

(١) شوري لبناني ١٥/١١/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٧٠ ص ١٥ .

(٢) شوري لبناني ١٦/٦/١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٤٥ .

(٣) شوري لبناني ١٢/٦/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٣٥ - ١٩٦٩/٦/١١ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٨٠ . ط أنه قضى بأن إغفال التعليل في القرار المطعون فيه بإعادة المحاكمة لا يشكل مخالفة لمعاصرة جوهرية إلا إذا كان ليؤثر في نتيجة الحكم ( شوري لبناني ٢٧/٦/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٣ ) .

(٤) شوري لبناني ٢/٦/١٩٥٨ مجموعة شدياق ١٩٥٨ ص ١٧٧ .

(٥) شوري لبناني ٣/١٠/١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٥٧ .

يخالف أصولاً جوهرية ويبرر قبول الاعادة<sup>(١)</sup> . كما يشكل سبباً للاعادة اخفاق الحكم ببحث أسباب<sup>(٢)</sup> او وسائل<sup>(٣)</sup> او ادعاءات<sup>(٤)</sup> او مطالب<sup>(٥)</sup> أدلى بها أحد الخصوم في المراجعة الاساسية .

---

(١) شوري لبناني ١٧/١/١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٥١ . غير أنه قضي أيضاً بأن ذمول القرار المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة عن بحث إفادات تقدم بها مستدعي المراجعة تليقاً على تقرير المستشار المقرر لا يشكل سبباً من أسباب إعادة المحاكمة اذا تضمن القرار المطعون فيه تعليقاً يحول في مطلق الاسوال دون الأخذ بتلك الإفادات ( شوري لبناني ١٥/١٠/١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ٢٣٠ ) .

(٢) شوري لبناني ٢١/١/١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٠٨ . كما لو أخفل بحث الضرر الذي كان من الأسباب الرئيسية التي بنى عليها مستدعي الاعادة دفاعه في المراجعة الاساسية ( شوري لبناني ١٠/٧/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٦٤ ) .

(٣) كسالة عدم الصلاحية التي تثار علواً لتعلقها بالنظام العام (شوري لبناني ١٩/٦/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١١١ - ٢٤/٦/١٩٦٨ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١١٣) ، او رسية قافية تتعلق بالملف الإداري المتضمن تقارير طبية تثبت صفة المرض القاعد بأحمال الوظيفة ( شوري لبناني ٨/٦/١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١١١ ) .

(٤) شوري لبناني ٨/٢/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ٨٢ - ١٦/٤/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩٩ .

(٥) شوري لبناني ١٨/٤/١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٠ - ١٧/١/١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٥١ - ٨/٧/١٩٦٩ مجموعة شدياق ١٩٦٩ ص ١٩٩ . هذا وقد قضي بأنه اذا قام في القرار المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة خطأ يصدر الواقع في انت ورد فيه « انت لا طلباً جديداً في الأمر » وخطأ قانوني في بحثه موضح هذا الطلب دون أن يعرض على الفريقين للمناقشة ومن بعد ذلك على المقرر للرأي ومن ثم للملاحظات ، فيشكل ذلك عدم مراعاة الأصول الجوهرية التي يفرضها القانون ( شوري لبناني ١٨/٨/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٥٧ ) ،

وقد اعتبر مجلس الشورى كذلك أن خلو القرار المطعون فيه من ذكر عبارة صدره « باسم الشعب اللبناني » من شأنه أن يفقده إحدى ركائزه الأساسية ومصدر قوته ونفاذه ، مما يشكل بالتالي مخالفة للأصول الجوهرية التي ينص عليها القانون والتي تجعل طلب إعادة المحاكمة المسند إليها مسموعاً<sup>(١)</sup> .

ولكنه اعتبر، من جهة أخرى، أنه لا يشكل مخالفة لأصول جوهرية تجعل إعادة المحاكمة مقبولة : اغفال تبليغ موعد النطق بالحكم<sup>(٢)</sup> ، وتفسير القانون ولو بصورة خاطئة<sup>(٣)</sup> ، ومجرد النقص في تعليل الحكم<sup>(٤)</sup> ، وعدم الرد على جميع الدفوع والبراهين والطعج التي يدلي بها الفريقان<sup>(٥)</sup> ، وعدم

---

(١) شوري لبناني ١٩٦٧/١/٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٠ . وقارن مع ذلك ما أهديناه في هذا الصدد في الفقرة ١٣٧ آنفاً .

(٢) شوري لبناني ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٢٩ - ١٩٦١/٣/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ١٤٩ - ١٩٦٧/٣/١٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠١ .  
(٣) شوري لبناني ١٩٥٦/١٠/٣١ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٧ - ١٩٦١/١٠/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦١ ص ٢٢٥ .

(٤) شوري لبناني ١٩٦٣/٦/٢٥ مجموعة شدياق ١٩٦٣ ص ٢٤٨ - ١٩٦٦/١/٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٦١ - ١٩٦٦/٤/١٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩٩ - ١٩٦٨/٦/١٢ مجموعة شدياق ١٩٦٨ ص ١٣٥ .

(٥) إذ يكفي أن يتضمن القرار المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة الرد على أسباب المراجعة التي عددها القانون أو على موضوع المراجعة إذا كانت ترمي إلى تقدير قانونية العمل الإداري أو تفسيره ( شوري لبناني ١٩٦٤/٦/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢١٤ ) .

اشتغال الحكم على ذكر صدوره بالأكثريه او بالاجماع<sup>(١)</sup> . كما اعتبر أن اعتماد المقرر في الحكم النهائي رأياً آخر غير رأيه الوارد في التقرير لا يشكل مخالفة للقضية المحككة وليس فيه سبباً لإعادة المحاكمة<sup>(٢)</sup> .

### ١٨٧ - (د) مهلة إعادة المحاكمة : يجب أن تقدم طلبات إعادة

المحاكمة ، تحت طائلة الرد ، خلال شهرين من تاريخ تبليغ القرار المطعون فيه (م ٨٧ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . وتسري على طرق التبليغ وآثاره وعلى سريان المهلة وتقدمها بسبب المسافة وعلى أسباب وقفها وانقطاعها ذات القواعد المقررة بشأن مهل الطعن بالطرق الأخرى ولا سيما بطريق الاستئناف والتي تقدم بموجبها<sup>(٣)</sup> . وقد قضي بوجه خاص بأن التبليغ يجري بالشكل الإداري مقابل اتصال ، ولذا فإن استلام القرار النهائي من قبل دائرة القضاء لا يشكل مثل هذا التبليغ المقرر بالمادة ٦٩ من المرسوم الاشتراعي

---

(١) إذ أن هذا البيان لم يرد بين البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم طبقاً للمادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ (شورى لبناني ١٩٦٤/٨/٢٠ مجموعة شدياق ١٩٦٤ ص ٢١٣ - و ١٩٦٥/٥/٢٤ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٨٨) . هذا وقد قضي أيضاً بأن الإشارة في القرار المطعون فيه عن طريق إعادة المحاكمة لصدوره بالإجماع ليست من المعاملات الجوهرية التي يفرضها القانون في الحكم إذ أن المادة ٧٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ المدة بـ ١٤/١١/١٩٦٤ لا تفرض مثل هذه الإشارة إلا في حالة صدور القرار بالأكثريه (شورى لبناني ١٩٦٦/١١/٣٠ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ٥٥) . وانظر بهذا المعنى الأخير ما أبديناه في الفقرة ١٣٧ آنفاً .

(٢) شورى لبناني ١٩٦٠/٥/٩ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٣٤ .

(٣) انظر آنفاً الفقرة ١٥٠ .



رقم ١١٩<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أنه بعد انقضاء المهلة المتقدم ذكرها، لا يجوز التمسك بسبب جديد من أسباب الاعادة بل ينتظر في الطلب المرفوع بها خلال المهلة بناء على الاسباب التي اشتمل عليها .

**١٨٨ - (ثانياً) إجراءات إعادة المحاكمة وأثارها :** يرفع طلب إعادة المحاكمة بموجب استدعاء الى مجلس شوري الدولة وتنتظر فيه الغرفة نفسها التي أصدرت القرار المطعون فيه بهذا الطلب، وهي تطبق ذات القواعد والاصول المقررة للنظر في المراجعة التي صدر فيها هذا القرار ( م ٨٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ ) .

وعلى ذلك يجب أن يكون استدعاء إعادة المحاكمة موقعاً من محام، وأن ترفق به نسخة رسمية عن القرار المطعون فيه ، وأن تدفع عنه الرسوم ضمن المهلة المحددة لتقدمه. وعلى طالب الاعادة أن يودع صندوق الخزينة تأميناً ( غرامة ) قدره ٢٥ ليرة إذا كانت قيمة المراجعة لا تتجاوز ألفي ليرة ، و ٥٠ ليرة إذا تجاوزت قيمتها هذا الحد او كانت غير معنية او غير قابلة للتقدير ، وعلى أن يكتفى بتأمين واحد في حال تعدد طالبي الاعادة في الاستدعاء الواحد . ويصادر هذا التأمين ايراداً للخزينة إذا رد طلب الاعادة شكلاً او أساساً ( م ١٢٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وإذا كان استدعاء الاعادة قد تضمن الطعن بقرارات عدة صادرة في دعاوي مختلفة فقد قضي بعدم قبوله

---

(١) شوري لبناني ٢٥ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شديق ١٩٦٣ ص ٢٤٨ .

شكلاً إلا لجهة الطعن بالقرار الاول الوارد ذكره في الاستدعاء<sup>(١)</sup> . كما قضى بأنه ما دامت مهلة المراجعة بتصحيح الخطأ المادي هي نفس المهلة المحددة لطلب اعادة المحاكمة فلا شيء يمنع قبول الطلبين بدعوى واحدة<sup>(٢)</sup> .

ويجب أن يشتمل استدعاء اعادة المحاكمة على بيان الاسباب والمطالبات . ويجري تقديم اللوائح والتحقق والحكم في الاعادة طبقاً للأصول المتبعة في المراجعة الاصلية المقدمة الى مجلس الشورى والتي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه . ويلاحظ أن الادلاء بأسباب جديدة ليس جائزاً بعد انقضاء مهلة الاعادة كما قدمنا . وفي حال قبول طلب الاعادة في الشكل وفي الأساس، تقرر الغرفة للناظرة فيه الرجوع عن القرار المطعون فيه وتصدر قراراً جديداً في الأساس يحل محل القرار الذي رجعت عنه<sup>(٣)</sup>؛ وهي تقضي بذات الوقت باعادة مبلغ التأمين الى طالب الاعادة . ويكون القرار الصادر في طلب الاعادة قابلاً للطعن بالاعادة من الخصم الآخر الخامس فيه كما قدمنا<sup>(٤)</sup> وبلاستناد الى ذات الاسباب المعينة في القانون لقبول الاعادة . ويلاحظ أن المطلوبه الاعادة ضده أن يتقدم بطلب مقابل يهدف الى الحكم له ببدل العطل والضرر عن سوء

---

(١) شورى لبناني ٧١ / ١٢ / ١٩٦٦ مجموعة شديق ١٩٦٧ ص ٥٥ . وانظر أيضاً الفقرة ٨٤ (٢) .

(٢) شورى لبناني ٢٨ / ١ / ١٩٥٩ مجموعة شديق ١٩٥٩ ص ٣٥ - ١٦ / ١ / ١٩٧١ مجموعة شديق ١٩٧١ ص ١٤٥ .

(٣) ويراعى في اصدار القرار الجديد انه ليس من شأن إعادة المحاكمة أن تفقد طالبيها ما يكون قد اكتسبه في القرار الذي يطعن فيه ( شورى لبناني ٢ / ٤ / ١٩٦٤ مجموعة شديق ١٩٦٤ ص ١٩٢ ) .

(٤) انظر أيضاً الفترتين ١٨١ و ١٨٢ .

النية أو إساءة استعمال الحق في رفع هذا الطعن<sup>(١)</sup> .

ولا يترتب على رفع الطعن بطريق إعادة المحاكمة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ولكن يجوز للطاعن أن يطلب من مجلس الشورى المرفوع اليه الطعن وقف تنفيذ هذا القرار . ويقرر المجلس وقف التنفيذ في حال وجود أسباب مبررة له وبالأخص إذا كان يترتب على تنفيذ القرار احتمال حدوث ضرر جسيم لطالب الاعادة وإذا كان طلب الاعادة مبنيًا على أسباب جدية هامة يحتمل معها إبطال القرار المطعون فيه<sup>(٢)</sup> . ويجوز للمجلس تعليق وقف التنفيذ على تقديم كفالة .

## نبذة ٦ - طلب تصحيح الخطأ المادي

١٨٩ - (أولاً) شروط قبول هذا الطلب : اعتبر المشرع هذا الطلب كطريق من طرق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس الشورى يستهدف الطالب فيه تصحيح خطأ مادي وارد في هذه القرارات ومن شأنه التأثير فيها ( م ٨٨ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . ويكون طلب التصحيح هذا جائزاً في الاصل بدون نص بالنسبة الى الاحكام الصادرة من محاكم إدارية

---

(١) وقد ذهب مجلس الشورى الفرنسي الى الحكم بتعميم بالغ في هذه الحال ( شورى فرنسي ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٦٤٠ ) . وانظر اودان ص ٩٩٤ .

(٢) انظر آتفا الفترات ٩٢ الى ٩٧ و ١٥٦ و ١٧٤ و ١٧٩ .

او هيئات إدارية ذات صفة قضائية <sup>(١)</sup> ، ولكن له أمام هذه الهيئات صفة احتياطية فلا يقبل إلا إذا لم يتوفر طريق آخر للطعن يمكن إزالة الخطأ المادي بقتضاه <sup>(٢)</sup> وهذا على عكس ما هو عليه الحال أمام مجلس الشورى حيث يعتبر طلب التصحيح طريقاً للطعن على قرار الطرق الأخرى الجائزة لديه ويوجب القانون تقديمه خلال مهلة معينة من تبليغ الحكم .

ويلاحظ ان تصحيح الخطأ المادي لا يجوز أن تلجأ اليه الهيئة التي أصدرت الحكم من تلقاء ذاتها إنما بناء على طلب مقدم اليها من صاحب الشأن <sup>(٣)</sup> . ويقدم هذا الطلب عادة من الخصم الذي يمه تصحيح الخطأ الوارد في الحكم ، كما يجوز تقديمه من المتدخل في الدعوى الصادر فيها هذا الحكم <sup>(٤)</sup> . إنما لا يقبل إذا تقدم به الخصم نفسه الذي صدر منه الخطأ المادي المدعى وقوعه في الحكم <sup>(٥)</sup> .

---

(١) بهذا المعنى شورى فرنسي ٤ / ٣ / ١٩٥٥ مجلة القانون العام ١٩٥٥ ص ٧٣٣ - اردان ص ٩٩٦ هامش ٢ - الجورسكلاتور الاداري للفظ Contention Administrative قسم ٦١٩ رقم ٢١٤ .

(٢) شورى فرنسي ٤ / ٣ / ١٩٥٥ السابق ذكره - ٢ / ١١ / ١٩٥٧ مجموعة ليبورت ص ٥٧٣ - ٢٨٥ / ١ / ١٩٥٩ مجموعة ليبورت ص ١٠٨٢ - ١٧ / ٦ / ١٩٧٠ أشار اليه اردان في الصفحة ٩٩٦ هامش ٢ .

(٣) شورى فرنسي ٤ / ٣ / ١٩٥٥ مجموعة ليبورت ص ١٣٨ .

(٤) شورى فرنسي ٣ / ١١ / ١٩٦١ مجموعة ليبورت ص ٦١٤ - اردان ص ٩٩٦ هامش ٣ .

(٥) شورى فرنسي ١٣ / ٥ / ١٩٤٧ مجموعة ليبورت ص ١٩٧ - ١٧ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة

وينبغي لقبول طلب التصحيح توفر الشرطين التاليين :

(١) يجب أن يكون الخطأ المطلوب تصحيحه خطأ مادياً بحتاً ، والخطأ المادي هو الخطأ الذي يقع في الحكم على الوقائع المادية <sup>(١)</sup> ، أي الذي ينشأ عن إفساد أو تشويه وقائع مادية لها تأثيرها في الحكم إما بنتيجة عدم كفاية التحقيق أو بتأثير معلومات غير صحيحة تتنافى معها أو بفقطة من القضاء .<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك فقد اعتبرت أخطاء مادية تؤدي الى قبول طلب التصحيح الأخطاء البسيطة والاعطال الحسابية والكتابية والمطبعية التي تدل على وقوع السهو ، وكذلك الاغفال لحالة مادية راهنة يترتب عليها نتائج قانونية تختلف عن النتائج التي افترض بها القرار <sup>(٣)</sup> او التحقق الخاطئ لوقائع غير منازع فيها <sup>(٤)</sup>.

---

=ليبون ص ١١٣ - الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢١٦ . كما لو كان الخطأ المادي وافسداً في تقرير خبير أبرزه طالب التصحيح في الدعوى الصادر فيها الحكم المطالب بتصحيحه ( شوري فرنسي ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٥٠٢ - و ٤ / ١١ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ١١٥٦ ) .

(١) شوري لبناني ١٨ / ٤ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٠ .

(٢) شوري لبناني ٥ / ١١ / ١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩ .

(٣) شوري لبناني ٣١ / ١٠ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٧ .

(٤) شوري لبناني ٧ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٩ ( وهو يتعلق بطلب تصحيح الخطأ الكامن في عدم تطبيق مجلس الشوري نصاً قانونياً نافذاً حين صدور القرار المطعون فيه يحظر منح التمريض وتطبيقه النص السابق الذي يقرر التمريض بإعتباره النص النافذ ، في حين أن النص المانع للتمريض كان قد نشر في الجريدة الرسمية قبل صدور القرار المطالب بتصحيحه بثلاثة عشر يوماً وهو واقع غير منازع فيه غير ان مجلس الشوري قد تحقق منه على وجه خاطيء ، وقرر المجلس بالنتيجة تصحيح القرار الصادر منه لكونه مشوباً بخطأ مادي إذ انتابه خطأ اغفال حالة مادية راهنة يترتب عليها نتائج قانونية مختلفة ) .

كما اعتبر خطأ مادياً الفلظ الواقع في التثبت من تاريخ التبليغ<sup>(١١)</sup> ، وفي اعتبار المراجعة مقدمة بعد انقضاء المهلة المحددة لها بينما هي مقدمة خلالها<sup>(١٢)</sup> ، او في حساب الاصوات التي حصل عليها المرشحون في أحد الانتخابات<sup>(١٣)</sup> ، والفلظ الواقع في ذكر تاريخ الحكم<sup>(١٤)</sup> ، وفي القضاء للمدعي بالتعويض ذهولاً عن نص قانوني يجعل التعويض غير متوجب<sup>(١٥)</sup> ، وفي إصدار القرار بصدد استدعاء فصل فيه سابقاً<sup>(١٦)</sup> ، وفي رد المراجعة لعدم بيان الأسباب المؤيدة لها في حين ان ذكر هذه الأسباب ثابت فيها<sup>(١٧)</sup> . وان الخطأ الكامن في اعتماد الحكم لوقائع غير صحيحة يحمل الطعن فيه جائزاً بطريق طلب تصحيح الخطأ المادي كما بطريق إعادة المحاكمة<sup>(١٨)</sup> . وقد قضى على هذا الأساس بأنه إذا كانت أسباب الحكم غير منطبقة على الواقع الراهن في الملف فتكون

(١) شوري فرنسي ١٧ / ٢ / ١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ١١٣ .

(٢) شوري فرنسي ٥ / ٥ / ١٩٣٩ مجموعة ليبون ص ٢٨٦ .

(٣) شوري فرنسي ٢٣ / ٩ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٢٩ .

(٤) شوري لبناني ١٣ / ١٠ / ١٩٥٩ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ١٧٧ .

(٥) شوري لبناني ٧ / ١١ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٩ (وقد جاء فيه : ان الحكم للمدعي بالتعويض بالرغم من نص المادة ٢٣٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ الفائل بعدم استعفاة اياه بولاف سهواً هو من فرع الخطأ المادي ) . ويلاحظ ان الخطأ الوارد في هذا القرار يغلب أن يكون خطأ قانونياً لا مادياً .

(٦) شوري فرنسي ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٨ مجموعة ليبون ص ٥٠٢ .

(٧) شوري فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ١٩٨ .

(٨) انظر آتفاً الفقرة ١٨٦ (ج) .

منطوية على تشويه للواقع وتكون الفقرة الحكيمة غير مركزة على سبب ، وبذلك تلتقي إعادة المحاكمة مع تصحيح الخطأ المادي الذي كرسه الرسوم الاشتراعي رقم ١١٩ / ٥٩ ، ذلك انه ما دامت أسباب القرار المطعون فيه عن طريق إعادة المحاكمة وتصحيح الخطأ المادي مخالفة للواقع وهي مؤثرة في الحكم فإن مخالفة الاصول الجوهرية متوافرة والخطأ المادي متوافر أيضاً<sup>(١)</sup>.

ولكن المجلس لا يعتبر كخطأ مادي يجوز على أساس الطعن في الحكم بطلب تصحيحه ، الخطأ القانوني الوارد في تلميل الحكم المسند الى وقائع صحيحة<sup>(٢)</sup> ، أي الخطأ الناشئ عن تطبيق الاحكام القانونية او تفسيرها تفسيراً خاطئاً<sup>(٣)</sup> ، ذلك ان الخطأ القانوني يشكل عادة سبباً لإعادة المحاكمة<sup>(٤)</sup> كما قدمنا<sup>(٥)</sup>. فقد قضى مثلاً بأنه ليس في تدوين طلب المستدعي الحكم له بالفائدة في متن القرار الصادر في مراجعته والحكم بعد ذلك برد هذا الطلب تحت عنوان عبارة « رد باقي الطلبات الزائدة والمخالفة » مجال لتقديم مراجعة بتصحيح الخطأ المادي من أجل الحكم بالفائدة ، ذلك لأن رد الطلب

---

(١) شوري لبناني ١٦ / ٦ / ١٩٧١ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٤٥ .

(٢) شوري لبناني ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ مجموعة شدياق ١٩٦٢ ص ١٠٧ - شوري فرنسي ١٨ / ٢ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ١٢٦ - اردان ص ٩٩٧ .

(٣) شوري لبناني ٣١ / ١٠ / ١٩٥٦ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ١٧ - ١٩٦٥ / ٢ / ٥١ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٩ .

(٤) شوري فرنسي ١٦ / ٣ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ١٢٩ - ٢٨٥ / ٤ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ٢٤٣ - اردان ص ٩٩٧ مامش ٢ - اربي ودراغر ٣ فقرة ١٤٢٦ .

(٥) انظر آتفا الفقرة ١٨٦ .

دون ارتكازه على تحليل خاص هو من قبيل الخطأ القانوني وليس من قبيل الخطأ المادي<sup>(١)</sup>. كما انه لا يعتبر خطأ مادياً التفسير الخطأ لمضمون الاستدعاء<sup>(٢)</sup> او لإحدى الوسائل او الحجج المدلى بها<sup>(٣)</sup>، او تقدير الوقائع او قيمة الأدلة من قبل المجلس<sup>(٤)</sup>، او إغفال الجواب على أحد الأسباب<sup>(٥)</sup>. ولم يعتبر المجلس خطأ مادياً أيضاً عدم الإشارة في الحكم الى الملاحظات على تقرير المقرر ومطالبة مفوض الحكومة وعدم البت ببعض المطالب إذ ان إغفال هذه الإجراءات الجوهرية يشكل سبباً لإعادة المحاكمة<sup>(٦)</sup>. وقضى كذلك بأن السبب المبني على عدم البت في المطالب الواردة في اللوائح المتبادلة بعد قرار المجلس القاضي بتعيين خبير وبعد ورود التقرير الذي يضعه، وعدم الإشارة الى الاستجواب الحاصل<sup>(٧)</sup>، والسبب المبني على ورود خطأ مادي في تقرير

---

(١) شوري لبناني ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ٢٢٣ .

(٢) شوري فرنسي ٨ / ٣ / ١٩٥٠ مجموعة ليبون ص ١٤٩ .

(٣) شوري فرنسي ٢ / ٥ / ١٩٦٢ مجموعة ليبون ص ٢٩٠ ومجلة القانون العام ١٩٦٣ ص ٢٧٢ .

(٤) شوري فرنسي ٢٢ / ٢ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ١٧٤ - ١٤٤ / ٣ / ١٩٦٩ مجموعة ليبون ص ٩٣٥ .

(٥) شوري فرنسي ١٣ / ٧ / ١٩٦١ مجموعة ليبون ص ٥٢٧ .

(٦) شوري لبناني ١٨ / ٤ / ١٩٥٧ مجموعة شدياق ١٩٥٧ ص ٢٠٠ . ويلاحظ ان مجلس الشوري الفرنسي قد اعتبر ان اغفال البت في بعض الطلبات يشكل خطأ مادياً (شوري فرنسي ٢٦ / ١٠ / ١٩٥١ مجموعة ليبون ص ٥٠٤ - ١٧٥ / ٤ / ١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٢٦٠) . وانظر اودان ص ٩٩٨ .



الخبير وتناقض في الحكم المطعون فيه ، لا يؤلفان في الواقع حسب التشريع اللبناني خطأ مادياً يمكن تصحيحه <sup>(١)</sup> . كما قضى بأن لا مجال للقول بوقوع الخطأ المادي في غفلة من القضاء إذا لم تذكر أو تبحث في القرار الملاحظات المقدمة على التقرير والمطالبة لعدم وجودها في الملف ، ولو ثبت بعد صدور القرار أنها كانت مقدمة فعلاً ولكن أغفل عنها الى اوراق الدعوى <sup>(٢)</sup> . واعتبر المجلس ، من جهة أخرى ، أن تصحيح الخطأ المادي الواقع في ذكر الاسم في القرار الصادر منه يتم بطريق تقديم استدعاء مراجعة جديدة اليه فيصدر بعد المذاكرة قراراً جديداً في موضوع التصحيح <sup>(٣)</sup> . ويلاحظ ان هذه المراجعة الأخيرة هي غير مراجعة تصحيح الخطأ المادي الجاري بحثها .

(ب) يجب أن يؤثر الخطأ المادي في الحكم : لا يقبل طلب تصحيح الخطأ المادي إلا إذا كان من شأن هذا التصحيح أن يؤدي الى تغيير في منطوق الحكم والحل المقرر فيه <sup>(٤)</sup> . ولذا فقد قضى بأن إغفال الحكم بالفائدة المطالبة هو

---

(١) شوري لبناني ١١/٣/١٩٦٠ مجموعة شدياق ١٩٦٠ ص ١٠٥ .

(٢) شوري لبناني ٢٠/٦/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٧ .

(٣) شوري لبناني ٢٠/٦/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٧٦ - ٢٦/١٠/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠ .

(٤) شوري لبناني ١٠/٦/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٣ - ١٦/٤/١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ١٠٣ - ١٠/٣/١٩٦٧ مجموعة شدياق ١٩٦٧ ص ١٠٤ - شوري فرنسي ٢٨/١٠/١٩٥٣ مجموعة لبيون ص ٤٥٨ .

من الأخطاء المادية الموجبة لتصحيح<sup>(١)</sup> . كما قضي بأنه إذا وردت في حثية القرار المطلوب تصحيحه بطريق طلب تصحيح الخطأ المادي عبارة « ثمانية عشر ألفاً » بينما تضمنت الفقرة الحكيمة فيه الحكم بمبلغ « ثمانية آلاف » وكانت مسودة القرار تشير في حثيته وفي فقرته الى مبلغ « ثمانية آلاف » ، حكم بتصحيح الخطأ في القرار المطلوب تصحيحه بعد تدوين التصحيح على هامش القرار المصحح يحمل المبلغ المحكوم به ثمانية آلاف كما هو وارد في الفقرة الحكيمة<sup>(٢)</sup> .

ويكون للخطأ المادي تأثير في منطوق الحكم أيضاً فيما إذا كان من شأن تصحيحه أن يؤثر في أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم بدونها والمكتسبة معه بالتالي قوة القضية المحككة<sup>(٣)</sup> . أما إذا وقع الخطأ المادي في أسباب لا تشكل الركن الضروري لمنطوق الحكم بحيث لا يؤثر تصحيحها فيه ، أو إذا كانت طلب التصحيح قاصراً على مجرد تقويم الأسباب الخاطئة التي يستند اليها الحكم ودون أن يؤثر في منطوقه ، فيكون هذا الطلب مرفوضاً . فقضي بأنه إذا أُشير في إحدى حثيات القرار المطعون فيه عن طريق طلب تصحيح الخطأ المادي الى أن « تقارير اللجنة المنصوص عليها بقانون ٩ / ١٠ / ١٩٦٢ غير قابلة للظمن بما في ذلك الإبطال بسبب

---

(١) شوري لبناني ١٦ / ٤ / ١٩٦٦ مجموعة شدياتي ١٩٦٦ ص ١٠٣ .

(٢) شوري لبناني ٤ / ٦ / ١٩٦٣ مجموعة شدياتي ١٩٦٣ ص ٢٥٣ .

(٣) شوري فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩٥٧ مجموعة ليبون ص ١٩٨ - ١٨٥ / ٧ / ١٩٦١  
مجموعة ليبون ص ٥٢٧ - ١٨٥ / ٢ / ١٩٦٦ مجموعة ليبون ص ١٢٦ - اودان ص ٩٩٩ .

تجاوز حد السلطة» بدلاً من القول « بأن المراسم التي تستند الى تقارير اللجنة هي التي لا تقبل الطعن » ، فإن مثل هذا الإغفال ليس من شأنه تغيير نتيجة الفقرة الحكيمة عندما يبقى الوضع بالنسبة الى طبيعة المراجعة المحكوم بها هو ذاته ، ويكون طلب التصحيح بالتالي مردوداً<sup>(١)</sup> .

١٩٠ - (ثانياً) مهلة طلب التصحيح واجراءاته - الحكم فيه :

حدد القانون مهلة لتقديم طلب تصحيح الخطأ المادي بشهرين من تاريخ تبليغ الخصم القرار المطلوب تصحيحه (م ٨٨ فقرة ٢ من المرسوم الاشتراعي ١١٩) . وتسري على طرق تبليغ القرار المذكور وآثار هذا التبليغ وعلى سريان مهلة طلب التصحيح وتديدتها بسبب المسافة وعلى أسباب وقفها وانقطاعها ذات القواعد المقررة بشأن مهل الطعن بالطرق الأخرى التي تقدم بموجبها<sup>(٢)</sup> . وتسري مهلة طلب التصحيح حق لو كان الطالب جاهلاً بوجود الوقائع التي تثبت الخطأ المادي وتبرر قبول هذا الطلب<sup>(٣)</sup> . وتظل مهلة المهلة محددة بشهرين حتى لو قدم طلب التصحيح ضد قرار صادر في مراجعة يحدد القانون لتقديمها مهلة أطول<sup>(٤)</sup> .

ويقدم طلب تصحيح الخطأ المادي الواقع في قرار صادر من مجلس الشورى

---

(١) شودي لبناني ١٠/٦/١٩٦٥ مجموعة شدياق ١٩٦٥ ص ١٤٣ .

(٢) انظر بوجه خاص ما ايدنيته بالنسبة لمهلة الاستئناف في الفقرة ١٥٠ آنفاً .

(٣) شودي فرنسي ٢٢/١٠/١٩٥٤ مجموعة ليون ص ٥٥٠ .

(٤) شودي فرنسي ٢٠/١/١٩٦٥ مجموعة ليون ص ١٠١٣ .

يجب استدعاء الى هذا المجلس، وتنتظر فيه الغرفة نفسها التي أصدرت القرار المذكور . وهي تطبق ذات القواعد والاصول المقررة للنظر في المراجعة التي صدر فيها هذا القرار ( م ٨٩ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وعلى ذلك يجب أن يكون استدعاء طلب التصحيح موقعاً من محام، وأن يرفق به نسخة عن القرار المطاوب تصحيحه مصدقاً عليها بأنها طبق الاصل عنه ؟ غير أنه يعنى من دفع الرسوم والغرامة ( التأمين ) ( م ١٢٣ من المرسوم الاشتراعي ١١٩ ) . وقد قضى مجلس الشورى بأنه ما دامت مهلة المراجعة بتصحيح الخطأ المادي هي نفس المهلة المحددة لطلب إعادة المحاكمة فليس ما يحول دون قبول الطلبين بدعوى واحدة <sup>(١)</sup> .

ويجب أن يشمل استدعاء طلب التصحيح على بيان الأسباب المبررة له والمطالب . ويمرر التحقيق والحكم فيه وفقاً للأصول المتبعة في المراجعة الأصلية التي صدر فيها القرار المطاوب تصحيحه . وإذا قبل المجلس طلب التصحيح في الشكل والأساس فإنه يقضي بتعديل القرار المطاوب تصحيحه في الأجزاء الوارد فيها الخطأ المادي وتلك التي يؤثر فيها هذا الخطأ ، سواء في وقائع القرار أو تعليقه أو منطوقه بحيث يصدر قرار جديد معدل للقرار السابق تعديلاً قد يكون جزئياً أو شاملاً حسب الاحوال <sup>(٢)</sup> . ويجدر تدوين القرار

---

(١) شوري لبناني ١٩٥٩/١/٢٨ مجموعة شدياق ١٩٥٩ ص ٣٥ - ١٦٦/٦/١٩٧١  
مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ١٤٥ .

(٢) شوري فرنسي ١٩٤٧/٢/١٩ مجموعة ليبون ص ٦٤ ردالوز ١٩٥٠ ص ٦١٥ -  
١٦٧/٢/١٩٦٥ مجموعة ليبون ص ١١٣ - ١٧٠/٤/١٩٧٠ مجموعة ليبون ص ٢٦٠ -  
اردان ص ٩٩٩ - ١٠٠٠ .

التصحيحي في السجل الخاص بقرارات المجلس على هامش القرار المصحح ، كما يدرج في كل نسخة من القرار تسلّم الى الفرقاء ؛ أما النسخ التي سلت قبل التصحيح فيستردّها قلم المجلس ويتلفها ، كل ذلك طبقاً للقواعد المقررة بشأن تصحيح الخطأ المادي في قانون أصول المحاكمات المدنية ( م ٤٤٧ و ٤٤٨ ) التي يجوز استلزامها في المحاكمة الادارية كبادئ عامة طالما لا تتعارض مع القواعد المنصوص عليها في القانون الاداري بصدد هذه المحاكمة .

ويلاحظ أنه في حال تجاوز المجلس في قراره الصادر بالتصحيح الحدود والقواعد المرسومة لذلك ، يكون قراره هذا قابلاً للطعن بالطرق المقررة في القانون .

ولا يترتب على رفع الطعن بطلب تصحيح الخطأ المادي - على غرار سائر طرق الطعن - وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، إنما يجوز للمجلس أن يقرر وقف التنفيذ هذا إذا تحقق من وجود أسباب مبررة له ، وبالأخص إذا كان يلبساً عن تنفيذ القرار احتمال وقوع ضرر جسيم لطالب التصحيح وإذا كان الطلب مبنيّاً على أسباب جدية هامة يحتمل معها تعديل القرار المطعوب تصحيحه<sup>(١)</sup> . والمجلس أن يعلق وقف التنفيذ على تقديم كفالة .

## نبذة ٧ - طلب تفسير الأحكام الإدارية

١٩١ - (أولاً) شروط قبول هذا الطلب : قد يكون نص الحكم

---

(١) انظر آتياً الفقرات ٩٢ الى ٩٧ و ١٥٦ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨٨ .

غامضاً او ملتبساً بحيث يصعب الوقوف على ما قصده المحكمة منه ، فيجب على الخصم الذي يريد تنفيذه أن يطلب الى المحكمة تفسيره لإزالة اللبس والغموض منه بحكم تصدره لهذه الغاية <sup>(١)</sup> . ويميز هنا بين هذا التفسير للحكم وبين حق المحكمة في تفسير أي حكم صادر من محكمة أخرى قدم اليها في الدعوى تأييداً لمطالب أحد الخصوم لأجل الوقوف على ما قصده هذه المحكمة منه وفصل النزاع المروض عليها بالاستناد الى ذلك . كما يميز بين هذا التفسير للحكم وبين التفسير الذي يطلب من مجلس الشورى بصدد القرارات الإدارية سواء بتقديم الطلب اليه مباشرة بذلك أم بطريق الإحالة اليه من المحاكم العدلية عندما لا تملك الاختصاص لتفسير تلك القرارات <sup>(٢)</sup> .

ويجب لقبول طلب تفسير الحكم أن تتوافر الشروط الآتية :

(أ) أن يكون الحكم المطلوب تفسيره غامضاً او ملتبساً بحيث لا يمكن الوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة في إصداره . ويرفض طلب التفسير

---

(١) انظر ، على سبيل الاستثناس ، ما اتينا عليه في صدد تفسير الاحكام المدلية ، في مولانا « اصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣١٢ .

(٢) انظر في بحث تفصيلي لمسألة تفسير القرارات الإدارية من قبل مجلس شوري الدولة والمحاكم العدلية حسب طبيعة هذه القرارات : مولانا « رقابة القضاء العدلي على اعمال الادارة » فقرة ١٦ و ١٢٧ وما يليها . وانظر أيضاً الجورسكلاسور الاداري لفظ Contentieux Adm. قسم ٦١٩ و رقم ٢٣٥ وما يليه .

إذا كان نص الحكم واضحاً وخالياً من أي غموض أو التباس <sup>(١)</sup> . وقضي بأن طلب التفسير يكون جائزاً فيما إذا اتضح من مقابلة منطوق الحكم مع طلبات المدعي المذكورة في متن الحكم ومع تطللاته التي تشكل الركن الضروري له ، ان ثمة غموضاً أو التباساً يتطلب التفسير <sup>(٢)</sup> .

(ب) أن تكون لطالب التفسير مصلحة في ذلك . ولذا لا يقبل طلب التفسير إلا إذا كان الغموض واقعاً في منطوق الحكم ، أما للغموض في الأسباب فلا يبرر التفسير لعدم الفائدة منه ، ما لم تكن الأسباب متممة للمنطوق وتشكل الركن الضروري له .

(ج) ان لا يقصد بطلب التفسير تعذيل الحكم <sup>(٣)</sup> او الفصل بمسألة لم يبت بها <sup>(٤)</sup> والمساس بالتالي بقوة القضية المحككة الناشئة عنه <sup>(٥)</sup> . ولذا يجب

---

(١) شوري فرنسي ١٦ / ٣ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ١٢٩ - ٧ / ٧ / ١٩٥٠  
مجموعة ليبون ص ٤٢٧ - ٢٣ / ١١ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٦٤٩ - ٤ / ٧ / ١٩٦٢  
مجموعة ليبون ص ١٠٧٧ - الجوروسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٣٧ و ٢٣٨ .

(٢) شوري فرنسي ٣٠ / ١١ / ١٩٦٠ مجموعة ليبون ص ٦٥٣ .

(٣) الجوروسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٣٧ والقرارات المشار اليها فيه - غابوله  
فقرة ٧٢٤ .

(٤) شوري فرنسي ١١ / ٧ / ١٩٤١ مجموعة ليبون ص ١٢٧ .

(٥) شوري فرنسي ٣٠ / ٧ / ١٩٤٩ مجموعة ليبون ص ٤٠٦ . وقضي بأنه لا يمكن مجلس الشوري في تفسير القرار الصادر منه أن يطبق قاعدة او يفصل نقطة لم يبحثها في أسباب القرار المطلوب تفسيره . وإلا أصبحت الفقرة الحكيمة غير مرتكزة على أي سبب من أسبابه (شوري لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٦) .

أن يقتصر التفسير على توضيح الغموض أو اللبس الوارد في منطوق الحكم دون إدخال أي تغيير عليه . وإذا حصل عن طريق التفسير مساس بمحور ما قضى به الحكم ، فيكون الحكم التفسيري مخالفاً للقانون وجاز الطعن فيه بالطرق المقررة للطعن بالأحكام الإدارية .

١٩٢ - (ثانياً) إجراءات النظر في طلب التفسير والحكم فيه :  
لا يخضع القانون - طلب تفسير القرارات القضائية لمهلة معينة <sup>(١)</sup> . ويجري تقديم طلب التفسير الى الهيئة القضائية نفسها التي أصدرت الحكم المطلوب تفسيره <sup>(٢)</sup> . فيعود مجلس الشورى من ثم أن يفسر القرارات الصادرة منه <sup>(٣)</sup> ، كما يعود لكل من المحكمة الإدارية الخاصة او الهيئات القضائية تفسير الأحكام او القرارات الصادرة منها . ولكن اذا طعن بالحكم الصادر في الدرجة الابتدائية بطريق الاستئناف <sup>(٤)</sup> ، تفقد المحكمة او الهيئة الصادر منها هذا الحكم حق تفسيره ويصبح من حق المراجع الاستئنافي - وهو مجلس شوري

---

(١) شوري لبناني ٢٧ / ١ / ١٩٦٦ مجموعة شدياق ١٩٦٦ ص ٨١ .

(٢) الجورسكلاسور الاداري السابق ذكره رقم ٢٥٣ و ٢٥٤ والقرارات المشار اليها فيد غابولد الفقرة ٧٢٣ .

(٣) شوري لبناني ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٠ مجموعة شدياق ١٩٧١ ص ٢٦ .

(٤) ويلاحظ ان طلب تفسير الحكم الابتدائي لا يؤثر في سريان مهلة الاستئناف بصدد هذا الحكم ( شوري فرنسي ١٩ / ٥ / ١٩٥٨ أشار اليه غابولد في الفقرة ٧٢٣ والجورسكلاسور الاداري السابق ذكره في الفقرة ٢٣٧ ) .



الدولة في غالب الاحوال - أن يعدل هذا الحكم أو أن يلغيه أو يؤيده .  
وإذا لم يتناول الاستئناف سوى بعض جهات الدعوى المحكوم بها في الدرجة  
البدائية ، فإن اختصاص المرجع الاستئنافي بالتفسير يكون قاصراً على هذه  
الجهات فقط ، ويبقى للمحكمة أو للهيئة البدائية حق تفسير الجهات الأخرى ؛  
أما إذا تناول الاستئناف كامل أوجه الدعوى فيكون للرجع الاستئنافي  
وحده حق تفسير الحكم البدائي ، سواء قضى بتأييد هذا الحكم أو بفسخه  
كلياً أو جزئياً .

ويرفع طلب التفسير بموجب استدعاء موقع من محام ، سواء رفع الى  
مجلس شورى الدولة أم الى أية محكمة أو هيئة ذات صفة قضائية ( م ٦١ من  
قانون تنظيم مهنة المحاماة ) . ويتعين رفعه من أجل الخصوم في المراجعة  
الصادر فيها الحكم المطلوب تفسيره ؛ أما الغير الذي يمكنه الطعن في الحكم  
بطريق اعتراض الغير فلا يجوز له تقديم طلب التفسير <sup>(١)</sup> . وتلعب في  
التحقيق والحكم بهذا الطلب ذات الاصول المقررة للنظر في المراجعة الاصلية  
التي صدر فيها الحكم المطلوب تفسيره .

ولا يجوز للهيئة الصادر منها الحكم أن تقرر عدم اختصاصها للنظر في  
طلب تفسيره <sup>(٢)</sup> . إنما يحق لها أن تقرر ان في حكمها وضوحاً كافياً بحيث

---

(١) شورى فرنسي ١٠ / ٢ / ١٩٤٣ مجموعة ليبون ص ٣٨ .

(٢) شورى فرنسي ٢٢ / ٣ / ١٩١٢ مجموعة ليبون ص ٤١٥ .

لا يحتاج الى أي تفسير وأن ترد بالتالي الطلب المقدم اليها في هذا الصدد <sup>(١)</sup> .

وان الحكم الصادر بالتفسير لا يعتبر مستقلاً بذاته بل متمماً للحكم الذي يفسره ، ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن . وعلى ذلك يكون الحكم التفسيري قابلاً للاستئناف إذا كان الحكم المطاوب تفسيره صادراً في الدرجة الاولى <sup>(٢)</sup> ، أما إذا كان حكماً قطعياً فيعتبر الحكم التفسيري قطعياً أيضاً <sup>(٣)</sup> .

---

(١) شوري فرنسي ١٢ / ١١ / ١٩٤٨ مجموعة ليبون ص ٦٦٥ .

(٢) وقضي بأن الحكم التفسيري الصادر من المحكمة الإدارية يقبل الاستئناف أمام مجلس الشورى ( شوري فرنسي ١٩٥٢/٧/٢٥ مجموعة ليبون ص ٤٠٠ ) . وانظر : الجورسكلاسور الإداري السابق ذكره رقم ٢٥٦ - غابولد فقرة ٧٢٣ .

(٣) انظر : على سبيل الاستئناس ، ما اهديناه في هذا الصدد في مؤلفنا « أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية » الجزء الثاني فقرة ٣١٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ والمراجع التي أشرنا اليها فيه .

## الفهرس

صفحة	
٥	مقدمة عامة
	باب ترميمي
	مبادئ عامة
١٣	مركز القضاء الاداري ومدى ولايته
	الفصل الأول
	المنازعات الادارية
١٤	أولاً - مفهوم المنازعة الادارية
١٦	ثانياً - جواز تسوية المنازعة الادارية عن غير طريق القضاء
١٧	المصالحة
٢١	المراجعة الادارية

صفحة

الفصل الثاني

تنظيم القضاء الاداري واختصاصه

٢٦	لمحة عامة
٢٩	نبذة ١ - المحكمة الادارية الخاصة
٢٩	أولاً - تكوين المحكمة الادارية الخاصة
٣٠	ثانياً - اختصاص المحكمة الادارية الخاصة
٣١	ثالثاً - أصول المحاكمة لدى المحكمة الادارية الخاصة
٣٢	رابعاً - طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية الخاصة
٣٢	أ - الاعتراض
٣٣	ب - اعتراض الغير
٣٣	ج - الاستئناف
٣٥	نبذة ٢ - مجلس شورى الدولة
٣٥	أولاً - تكوين مجلس شورى الدولة
٣٦	أ - تشكييل مجلس شورى الدولة
٣٩	الملاحقة التأديبية ضد أعضاء مجلس الشورى
٤١	الملاحقة الجزائية ضد أعضاء مجلس الشورى
٤٢	ب - تنظيم مجلس شورى الدولة - هيئاته
٤٢	(١) الغرف
٤٣	(٢) مكتب المجلس

صفحة

٤٤	(٣) مجلس القضاة
٤٥	(٤) المجلس التأديبي
٤٥	(٥) الهيئة العامة لمجلس الشورى
٤٥	ثانياً - اختصاصات مجلس شورى الدولة
٤٦	أ - الاختصاص المتملق بالإفتاء واعداد التشريع
٤٧	(١) الأمور التي تطلب فيها استشارة المجلس اختياراً
٤٧	(٢) الأمور التي تطلب فيها استشارة المجلس وجوباً
٥٠	ب - الاختصاص القضائي
	(١) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة
	بوصفه محكمة عادية للقضاء الإداري والتي ينظر فيها
٥٢	بالدرجة الأولى والأخيرة
	(٢) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة
٥٢	بوصفه مرجعاً استثنائياً
	(٣) القضايا الداخلة في اختصاص مجلس شورى الدولة
٥٣	بوصفه مرجعاً تمييزياً
٥٥	خطة البحث

الباب الأول

أصول المحاكمة لدى مجلس شورى الدولة

صفحة

## الفصل الأول

### مبادئ عامة

- أولاً - استقلال أصول المحاكمات الإدارية عن أصول المحاكمات المدنية ٥٨  
ثانياً - الخصائص العامة لأصول المحاكمات الادارية ٦١  
( أ ) أصول المحاكمة الادارية يوجهها القاضي الاداري ٦١  
( ب ) المحاكمة الادارية غير علنية ٦٣  
( ج ) أصول المحاكمة الادارية هي خطية ٦٤  
( د ) أصول المحاكمة الادارية هي بسيطة وقليلة النفقة ٦٤  
( هـ ) المحاكمة الادارية لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه ٦٥  
ثالثاً - الصفة الوجاهية للمحاكمة الادارية ٦٦  
رابعاً - التمثيل في الدعوى - معاونه المحامي ٦٨

## الفصل الثاني

### شروط قبول المراجعة

- نبذة ١ - الشروط المتعلقة بالقرار المطعون فيه ٧٢  
أولاً - القرار المسبق ٧٣  
ضرورة هذا القرار - فائدته ٧٣  
أ - القرار الصريح ٧٤  
ب - القرار الضمني - عريضة ربط النزاع ٧٧  
ضرورة عريضة ربط النزاع ٨٠

صفحة

٨١	من يوجه عريضة ربط النزاع
٨٢	الجهة التي توجه اليها عريضة ربط للنزاع
٨٨	صفة ربط النزاع
٩١	موضوع عريضة ربط النزاع
٩٥	مهلة الجواب على عريضة ربط النزاع وآثار انقضائها
٩٧	ج - القرار المدمج الوجود
١٠٠	د - القرار الملغى أو الساقط
١٠١	ذيل - الحالات التي لا يكون فيها القرار المسبق واجباً
١٠٤	ثانياً - القرار النافذ الضار
	اشتراط صدور قرار اداري نافذ وضار بحقوق المدعي
١٠٤	أو مصالحه
١٠٩	أ - التصرفات غير المعدة لإحداث آثار قانونية
١٠٩	الآراء التي تبديها الإدارة
١١١	الادعاءات الصادرة من الإدارة
١١٢	نوايا ومقاصد الإدارة
١١٣	رغبات الإدارة
١١٣	الارشادات والتوجيهات الصادرة من إحدى الجهات الادارية
١١٤	معلومات صادرة من الإدارة
١١٤	ب - التصرفات التي لا يمكن أن تحدث آثاراً قانونية
١١٧	ج - التصرفات التي لم تعد تلتج آثاراً قانونية

صفحة

١١٨	د - الأعمال التمهيدية
١٢٤	هـ - الأعمال المتعلقة بتنفيذ القرار الإداري
١٢٦	و - الأعمال المؤكدة للقرار الإداري
١٢٨	ز - الأعمال التهديدية - الإنذارات
١٣٢	ح - التعليمات والتعاميم المرفقية
١٣٨	ط - الإجراءات الداخلية
١٤٣	نيذة ٢ - الشروط المتعلقة بمقدم المراجعة
١٤٣	أولاً - الأهمية
١٤٨	ثانياً - الصفة
١٥٣	ثالثاً - المصلحة
١٥٤	بالنسبة لدعوى القضاء الشامل
١٥٥	بالنسبة لدعوى الإبطال
١٥٦	اشتراط وجود مصلحة شخصية
١٥٧	مصلحة مباشرة وعققة
١٦٢	مصلحة مشروعة
١٦٢	وجود صفة معينة للطاعن
١٦٢	- صفة المكلف
١٦٤	- صفة المالك أو الساكن أو المستأجر
١٦٦	- صفة التاجر والصانع
١٦٦	- صفة الناخب
١٦٧	- صفة المستفيد من مرفق عام
١٦٨	- صفة الموظف



صفحة

١٧٠	- صفة العضو في هيئة تقريرية
١٧١	- صفة الهيئات ذات الشخصية المعنوية
١٧٤	- صفة الهيئات اللامركزية
١٧٨	رابعاً - عدم الرضوخ
١٨٣	مادة ٣ - الشروط المتعلقة بمهلة المراجعة
١٨٣	مبدأ تحديد مهلة المراجعة - مبرراته وطبيعته
١٨٦	أولاً - مدة مهلة المراجعة وحسابها
١٨٦	أ - مدة المهلة
١٩١	ب - حساب المهلة
١٩٣	ثانياً - بدء سريان مهلة المراجعة
١٩٣	أ - بالنسبة الى القرار الإداري الصريح
١٩٥	النشر
٢٠٠	التبليغ
٢٠٩	العلم اليقيني
٢١٨	ب - بالنسبة الى القرار الإداري الضمني
٢٢٣	ثالثاً - طرق اطالة مهلة المراجعة
٢٢٦	أ - القوة القاهرة
٢٢٧	ب - طلب المعونة القضائية
٢٢٩	ج - المراجعة الادارية الاسترجاعية او التسلسلية
٢٣٥	شروط المراجعة الادارية القاطعة للمهلة او الممددة لها
	(١) أن يكون القرار موضوع المراجعة الادارية قراراً
٢٣٥	إدارياً لا قضائياً

صفحة

- (٢) يجب أن تكون المراجعة الادارية مقدمة من صاحب الشأن وقاطمة في مئناها أي توضح الغرض المقصود منها ٢٣٥
- (٣) يجب أن تقدم المراجعة الى السلطة الادارية المختصة بإجابة الطلب ٢٣٧
- (٤) يجب أن تقدم المراجعة الى السلطة الادارية خلال مهلة المراجعة القضائية ٢٤٠
- (٥) لا تنقطع مهلة المراجعة القضائية إلا بمراجعة إدارية واحدة ٢٤٢
- (٦) يجب أن تنصب المراجعة الادارية على قرار جائز بشأه ٢٤٣
- د - رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة ٢٤٤
- رابعاً - انقضاء مهلة المراجعة ٢٤٦
- آثار انقضاء مهلة المراجعة ٢٤٦
- أ - أثر انقضاء المهلة على الحق في رفع المراجعة القضائية ٢٤٦
- ب - أثر انقضاء المهلة على الطلبات والأسباب الجديدة التي تثار في المراجعة ٢٤٨
- ج - أثر انقضاء المهلة على تحصن القرار الاداري من الطعن فيه لعدم مشروعيته ٢٥٦
- بالنسبة الى القرارات الادارية التنظيمية ٢٥٨
- بالنسبة الى القرارات الادارية الفردية ٢٦٣
- د - أثر انقضاء المهلة على سلطة الإدارة في إلغاء او سحب القرار الصادر منها ٢٧٠
- سلطة الإدارة في إلغاء قراراتها ٢٧٠
- (١) بالنسبة الى القرارات التنظيمية ٢٧١

صفحة	
٢٧٤	(٢) بالنسبة الى القرارات الفردية
٢٧٥	سلطة الإدارة في سحب قراراتها
٢٧٦	(١) بالنسبة الى القرارات التنظيمية
٢٧٧	(٢) بالنسبة الى القرارات الفردية
٢٩٢	ذيل - المراجعات غير الخاضعة لشرط المهة
٢٩٢	أ - المراجعة وفقاً للقانون
	ب - المراجعة الرامية الى التعميض عن صدور قرارات تنظيمية
٢٩٤	غير مشروعة
٢٩٥	ج - المراجعة التبعية
٢٩٧	د - الطلبات المتقابلة
٢٩٨	هـ - المراجعة المتعلقة بتفسير أو تقدير شرعية القرارات الادارية
٢٩٩	و - مراجعات اخرى
٣٠٠	نبذة ٤ - الشروط المتعلقة بشكل المراجعة
٣٠٠	بيان هذه الشروط
	أ - تقديم المراجعة من مدع واحد وطعناً بقرار واحد - المراجعة
٣٠١	المشاركة
	(١) المراجعة المشاركة الشخصية أي المقدمة من عدة مدعين
٣٠٢	طعناً بقرار واحد
	(٢) المراجعة المشاركة الميلية أي المقدمة من مدع واحد
٣٠٥	طاعناً فيها بقرارات متعددة أو طالباً فيها مطالب مختلفة
٣٠٧	(٣) المراجعة المشتركة المختلطة

صفحة

ب - البيانات التي يشتمل عليها استدعاء المراجعة والمستندات	
التي ترفق به	٣٠٧
البيانات الواجب ايرادها في استدعاء المراجعة	٣٠٧
(١) ذكر اسم المستدعي وشهرته ومهنته ومحل اقامته وعند	
الاقتضاء اسم المستدعي ضده وشهرته ومهنته ومحل اقامته	٣٠٨
(٢) بيان موضوع الاستدعاء والوقائع وذكر النقاط القانونية	
المبني عليها الاستدعاء	٣١٥
(٣) ذكر الاوراق المرفقة بالاستدعاء	٣١٨
(٤) تعيين محام	٣١٩
المستندات الواجب ارفاقها باستدعاء المراجعة	٣٢٠
(١) نسخ عن الاستدعاء	٣٢٠
(٢) نسخة عن القرار المطعون فيه او عن الايصال المعطى	
من الادارة بالطلب المقدم اليها لاستصدار قرار مسبق	٣٢٠
(٣) افادة من القاضي او رئيس المحكمة الناظر بالدعوى الاساسية	٣٢١
(٤) نسخة عن القرار القاضي بمنح المستدعي المعونة القضائية	٣٢٢
(٥) الايصال المثبت لدفع الغرامة	٣٢٣
(٦) الوكالة المعطاة من المدعي الى محاميه بالشكل القانوني	٣٢٣
ج - ايداع استدعاء المراجعة وتسجيله في قلم مجلس الشورى	٣٢٧
د - نفقات المراجعة	٣٢٨
المعونة القضائية	٣٣٢
نبذة ه - الآثار القانونية المترتبة على تقديم المراجعة	٣٣٥
انشاء الخصومة وتحديد مآلها بين الطرفين	٣٣٥

صفحة

٣٣٩

المراجعة لا توقف تنفيذ القرار المطعون فيه

الفصل الثالث

اجراءات النظر في المراجعة

٣٤١

فكرة عامة

٣٤٢

نبذة ١ - طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه

٣٤٢

أولاً - اجراءات النظر في طلب وقف التنفيذ والحكم فيه

٣٤٧

ثانياً - شروط منح وقف التنفيذ

٣٤٩

أ - وجود قرار نافذ

٣٥١

ب - احتمال حدوث ضرر جسيم

٣٥٥

ج - ارتكاز المراجعة على أسباب جديدة هامة

٣٥٧

ثالثاً - الحالات التي لا يجوز فيها وقف التنفيذ

٣٦٠

نبذة ٢ - دور المقرر في درس المراجعة والتحقيق فيها

٣٦٠

تعيين المقرر - الاجراءات التي يقوم بها

٣٦١

أولاً - تبليغ الاوراق

٣٦٣

ثانياً - تبادل الراءات

٣٦٥

ثالثاً - وسائل التحقيق واجراءاته

٣٦٨

أ - الخبرة

٣٦٨

(١) في حالة المعجلة

٣٧١

(٢) في الحالات العادية

٣٧٦

ب - استماع الشهود

٣٧٧

ج - القرائن

صفحة

٣٨٠	د - الامتجواب
٣٨١	ه - معاينة محل النزاع
٣٨٣	و - طلب تقديم الملف الإداري وغيره من المستندات
٣٨٨	ز - تدقيق المستندات والقيود
٣٨٩	ح - ادعاء التزوير
	ط - أثر القضية المحكوم بها جزائياً على الدعوى المرفوعة لدى
٣٩٤	القضاء الإداري
٤٠٥	رابعاً - الطعن في قرارات المقرر
٤٠٧	خامساً - وضع التقرير
٤١٦	نبذة ٣ - دور مفوض الحكومة
٤١٦	اختصاصه - ابداء المطالبة
٤١٧	ملاحظات الخصوم على التقرير والمطالبة
٤٢٠	ذيل - الأصول الموجزة
٤٢٠	القضايا التي تطبق فيها الأصول الموجزة
٤٢٢	قواعد تطبيق الأصول الموجزة
٤٢٢	(١) عدم وجوب القرار المسبق وتعيين محام
٤٢٣	(٢) اختصار المهل واجراءات التحقيق

الفصل الرابع

طوارئ المحاكمة

٤٢٤	ماهيتها
٤٢٥	نبذة ١ - الطلبات الطارئة

صفحة

٤٢٥	انواعها
٤٢٦	اولاً - الطلبات الاضافية
٤٢٨	ثانياً - الطلبات المقابلة
٤٣٢	ثالثاً - طلبات التدخل والادخال
٤٣٣	أ - التدخل الاختياري
٤٣٥	شروطه
٤٤٣	ب - التدخل الاجباري او الادخال
٤٤٦	نبرة ٢ - المسائل المعترضة
٤٤٦	ماهيتها - اجراءات الفصل فيها
٤٤٩	نبرة ٣ - التنازل عن المراجعة وفقدان موضوعها
٤٤٩	اولاً - التنازل عن المراجعة
٤٥٨	ثانياً - فقدان موضوع المراجعة
٤٦٤	وفاة المستدعي
٤٦٦	فقدان ملف المراجعة
٤٦٨	نبرة ٤ - ضم المراجعات
٤٦٨	شروط هذا الضم - التلازم
٤٧٠	نبرة ٥ - رد القاضي وتجنبيه
٤٧٠	استيعاء القواعد المقررة في قانون المحاكمات المدنية

الفصل الخامس

الحكم في المراجعة

٤٧٦	أولاً - الهيئة الحاكمة - المداولة واصدار الحكم
-----	--

صفحة

٤٨٣	ثانياً - مضمون الحكم
٤٨٣	أ - ذكر أسماء القضاة الذين اشتركوا في اصدار الحكم
٤٨٤	ب - ذكر أسماء الخصوم ومحل إقامتهم
	ج - الإشارة الى الاوراق الأساسية في الملف وبيان ادعاءات
٤٨٥	الخصوم
	د - ذكر الأسباب الواقعية والقانونية وبيان النصوص التشريعية
٤٨٦	والتنظيمية والتعاقدية التي تطبق في الحكم
٤٨٩	هـ - منطوق الحكم
٤٩٤	و - بيانات أخرى مختلفة
	التزام القاضي الإداري لدى إصدار حكمه باحترام استقلال
٤٩٥	الإدارة
٥٠٥	مدى تقييد القاضي الإداري بمجعية الحكم المدني والحكم الجزائي
٥٠٧	ثالثاً - آثار الحكم
٥٠٨	أ - خروج القضية من يد الهيئة الحاكمة
٥٠٩	ب - قوة القضية المحككة
٥١١	القوة النسبية للقضية المحككة
٥١٢	(١) وحدة الخصوم
٥١٣	(٢) وحدة الموضوع
٥١٥	(٣) وحدة السبب
٥١٧	القوة المطلقة للقضية المحككة
٥١٨	رابعاً - تنفيذ الحكم



مقدمة

**الفصل النافذ**

طرق الطعن في الأحكام الصادرة من القضاء الإداري

- ٥٢٢ مبادئ عامة
- ٥٢٥ نبذة ١ - الاستئناف
- ٥٢٥ ضرورة النص على جواز هذا الطعن
- ٥٢٨ أولاً - الأحكام القابلة للاستئناف
- ٥٣٢ ثانياً - من يحق له رفع الاستئناف ومن يوجه إليه
- ٥٣٤ ثالثاً - مهلة الاستئناف
- ٥٣٩ رابعاً - إجراءات الاستئناف
- خامساً - عدم جواز الطلبات والأسباب القانونية الجديدة
- ٥٤٣ في الاستئناف
- ٥٤٥ سادساً - آثار الاستئناف
- ٥٤٦ أ - نشر الدعوى أمام مجلس الشورى
- ٥٥٠ ب - سحب الدعوى أو نقلها
- ج - الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم - تقرير وقف التنفيذ
- ٥٥٣ من قبل مجلس الشورى
- ٥٥٦ ذيل - الاستئناف الطارىء
- ٥٦٠ نبذة ٢ - التمييز
- مبادئ عامة - للتمييز طريق عادي للطعن في الأحكام
- ٥٦٠ القطعية
- أولاً - الأحكام القابلة للتمييز - تحديد الصفة للقضاة
- ٥٦٢ للهيئات الصادرة منها

صفحة

- ٥٧٠ الأحكام الصادرة من ديوان المحاسبة بوصفه محكمة  
القرارات الصادرة من لجان الاعتراضات على الضرائب  
والرسوم المماثلة لها في حال انتفاء النص على  
٥٧١ جواز استئنافها  
٥٧٢ قرارات لجان الاستملاك  
٥٧٣ قرارات التأديب  
قرارات اللجنة العليا التي تفصل في المنازعات المتعلقة  
بالقيد في القوائم الانتخابية عملاً بقانون  
٥٧٦ ٢٦ نيسان ١٩٦٠  
قرارات اللجنة المكلفة بالفصل في الخلافات الناشئة  
بين الحكومة وإدارة المدارس الخاصة الابتدائية  
المجانية بصدد مساهمة الحكومة في أعباء هذه  
المدارس عملاً بقانون ١٤ حزيران ١٩٥٦  
٥٧٧  
٥٧٧ ثانياً - من يحق له رفع التمييز ومن يوجه إليه  
٥٨١ ثالثاً - مهلة التمييز وإجراءاته  
٥٨٤ رابعاً - آثار رفع التمييز  
٥٨٦ خامساً - أسباب التمييز  
٥٨٨ أ - الشروط العامة لقبول أسباب التمييز  
٥٨٩ (١) يجب أن تكون الأسباب قانونية  
(٢) يجب أن تكون الأسباب قد سبق عرضها على  
٥٨٩ قضاة الأساس  
٥٩١ (٣) الأسباب المتعلقة بالنظام العام  
(٤) الأسباب المتعلقة بمسائل جديدة أثارها الحكم  
٥٩٣ المميز أو بعيوب واردة فيه

صفحة

٥٩٤	ب - السبب المبني على عيب الاختصاص
٥٩٧	ج - السبب المبني على عيب الشكل والاجراءات
	(١) المعبوب المتعلقة بتأليف الهيئة الصادر منها الحكم
٥٩٨	المطعون فيه
٥٩٩	(٢) المعبوب المتعلقة بإجراءات المحاكمة والتحقيق
٦٠٤	(٣) المعبوب المتعلقة بشكل الحكم وتعليه
٦٠٨	د - السبب المبني على عيب مخالفة القانون
٦٢٠	سادساً - النتائج المترتبة على الحكم الصادر في التمييز
٦٢٠	أ - قوة القضية المحككة الناشئة عن الحكم التمييزي
	ب - احالة الدعوى بعد النقض الى الهيئة القضائية الصادر
٦٢١	منها الحكم المقرر نقضه
٦٢٤	ج - طرق الطعن في الحكم التمييزي
٦٢٥	ذيل - التمييز الطارئ
٦٢٧	نبذة ٣ - الاعتراض
٦٢٧	أولاً - ماهية الاعتراض وشروط قبوله
٦٢٨	أ - الاحكام القابلة للاعتراض
٦٢٩	ب - الاشخاص الذين يحق لهم تقديم الاعتراض
٦٣١	ج - مهلة الاعتراض
٦٣٢	ثانياً - اجراءات الاعتراض وآثاره
٦٣٣	نبذة ٤ - اعتراض الغير
٦٣٣	أولاً - ماهية اعتراض الغير وشروط قبوله
٦٣٤	أ - الاحكام القابلة للطعن بطريق اعتراض الغير
٦٣٩	ب - الاشخاص الذين يحق لهم اعتراض الغير
٦٤٢	ج - مهلة اعتراض الغير

صفحة

٦٤٣	ثانياً - اجراءات اعتراض الغير وآثاره .
٦٤٦	قيد ٥ - اعادة المحاكمة
٦٤٦	أولاً - ماهية اعادة المحاكمة وشروط قبولها
٦٤٧	أ - الاحكام القابلة للطعن بإعادة المحاكمة
٦٤٨	ب - الاشخاص الذين يجوز لهم رفع اعادة المحاكمة
٦٥١	ج - توفر أحد الاسباب المبينة في القانون لقبول الاعادة
٦٥١	(١) استناد القرار المطعون فيه الى أوراق مزورة
٦٥٤	(٢) احتجاز الخصم مستنداً ساهماً في الدعوى
٦٥٧	(٣) عدم مراعاة الاصول الجوهرية في التحقيق والحكم
٦٥٨	مدلول الاجراء الجوهري
٦٥٩	الاجراءات الجوهرية في التحقيق
٦٦٦	الاجراءات الجوهرية في اصدار الحكم
٦٧٤	د - مهلة اعادة المحاكمة
٦٧٥	ثانياً - اجراءات اعادة المحاكمة وآثارها
٦٧٧	قيد ٦ - طلب تصحيح الخطأ المادي
٦٧٧	أولاً - شروط قبول هذا الطلب
٦٧٩	أ - يجب أن يكون الخطأ المطالب بتصحيحه خطأ مادياً
٦٨٣	ب - يجب أن يؤثر الخطأ المادي في الحكم
٦٨٥	ثانياً - مهلة طلب التصحيح وإجراءاته - الحكم فيه
٦٨٧	قيد ٧ - طلب تفسير الاحكام الإدارية
٦٨٧	أولاً - شروط قبول هذا الطلب
٦٩٠	ثانياً - اجراءات النظر في طلب التفسير والحكم فيه

صدر عن المؤلف :

- قواعد الاثبات في القضايا المدنية والتجارية
- الجزء الاول ١٩٦١ .
- الجزء الثاني ١٩٦٢ .
- طرق التنفيذ ومشكلاته ١٩٦٣ .
- أصول المحاكمات في القضايا المدنية والتجارية
- الجزء الاول ١٩٦٤ .
- الجزء الثاني ١٩٦٥ .
- الاسناد التجارية
- الجزء الاول ١٩٦٦ .
- الجزء الثاني ١٩٦٧ .
- العقود التجارية وعمليات المصارف ١٩٦٨ .
- الشركات التجارية
- الجزء الاول ١٩٦٩ .
- الجزء الثاني ١٩٧٠ .
- الاعمال التجارية والتجار والمؤسسة التجارية ١٩٧١ .
- أحكام الافلاس وتوقف المصارف عن الدفع
- الجزء الاول ١٩٧٢ .
- الجزء الثاني ١٩٧٣ .
- رقابة القضاء العدلي على أعمال الإدارة ١٩٧٣ .
- القضاء الاداري
- الجزء الاول ١٩٧٤ .
- الإنابات والاعلانات القضائية ١٩٦٩ .
- المنظمات الدولية والإقليمية ١٩٦٢ .
- علم المالية العامة ١٩٥٧ .
- التشريع والاقتصاد المغربي ١٩٥٩ .

— الاسس الاقتصادية لسياسة تجارية في لبنان ( باللغة الفرنسية ) ١٩٥٢ .

Les Fondements Economiques d'une politique Commerciale  
Libanaise, 1952

— الحقوق والضمانات المقررة للغير : مقتضى نظام الشهر العيني : مقال في النشرة  
القضائية اللبنانية ١٩٧٢ ص ٣ وما يليها .

يصدر قريباً :

— القضاء الاداري      الجزء الثاني .





0157338

التمن